



المشرق العربي

رونالد وينتروب

الاقتصاد السياسي للديكتاتورية

2455



مراجعة:
سمير كريم

ترجمة:
جلال البنا
إبراهيم أحمد إبراهيم

المركز القومى للترجمة

تأسس فى أكتوبر ٢٠٠٦ تحت إشراف: جابر عصفور

مدير المركز: أنور مغيث

- العدد: 2455

- الاقتصاد السياسى للدكتاتورية

- رونالد وينتروب

- جلال البناء، وإبراهيم أحمد إبراهيم

- سمير كريم

- الطبعة الأولى 2017

هذه ترجمة كتاب:

The Political Economy of Dictatorship

By: Ronald Wintrobe

Copyright © Cambridge University Press 1998

First published by the Press Syndicate of the University of Cambridge

Arabic Translation © 2017, National Center for Translation

All Rights Reserved

حقوق الترجمة والنشر بالعربية محفوظة للمركز القومى للترجمة

شارع الجبلية بالأوبرا- الجزيرة- القاهرة. ت: ٢٧٣٥٤٥٢٤ فاكس: ٢٧٣٥٤٥٠٤

El Gabalaya St. Opera House, El Gezira, Cairo.

E-mail: nctegypt@nctegypt.org Tel: 27354524 Fax: 27354554

الاقتصاد السياسي للدكتاتورية

تأليف: رونالد وينتروب
ترجمة: جلال البناء
إبراهيم أحمد إبراهيم
مراجعة: سمير كريم



2017

بطاقة الفهرسة
إعداد الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية
إدارة الشؤون الفنية

وينتربول، رونالد.

الاقتصاد السياسي للدكتاتورية / تأليف رونالد وينتربول؛ ترجمة:

جلال البناء / إبراهيم أحمد إبراهيم؛ مراجعة سمير كريم.

ط١: _ القاهرة: المركز القومى للترجمة، ٢٠١٧

ص ٢٤ ، سم ٥٤٨

١- الدكتاتورية.

٢- الاقتصاد.

(أ) البناء، جلال (مترجم)

(ب) إبراهيم، إبراهيم أحمد (مترجم مشارك)

(ج) كريم، سمير (مراجعة)

(د) العنوان

٣٢١,٩

رقم الإيداع: ٢٥١٧٥ / ٢٠١٥

الترقيم الدولى : I.S.B.N 978-92-0478-977-

طبع بالهيئة العامة لشئون المطبع والأمريكية

تهدف إصدارات المركز القومى للترجمة إلى تقديم الاتجاهات والمذاهب الفكرية المختلفة للقارئ العربى وتعريفه بها، والأفكار التى تتضمنها هي اجتهادات أصحابها فى ثقافاتهم، ولا تعبر -حتماً- عن رأى المركز.

المحتويات

11	الجزء الأول : مقدمة
13	الباب الأول: المشكلة
13	أ- الأسئلة المثارة
19	ب- صور الدكتاتورية
31	ج- خطة الكتاب
39	الباب الثاني: معضلة الدكتاتور
39	١- التعاطف مع الدكتاتور
47	٢- منهج البحث: الاقتصاديات ومشكلة التطبيق
59	٣- أدوات السلطة السياسية
67	الخاتمة
69	الجزء الثاني: توازن القمع السياسي
71	الباب الثالث: دكتاتورية القمع الناعم والدكتاتورية الشمولية
71	١- مقدمة
75	٢- نموذج نظام دكتاتورية القمع الناعم
75	١- مستويات التوازن للولاء والقمع
86	٢- ب : تأثير الأداء الاقتصادي على سلوك دكتاتور القمع الناعم
90	٣- ج : الأنظمة العسكرية
94	٣- النظم الدكتاتورية الشمولية
108	٤- الاستدلالات السياسية
108	٤- أ: سياسة المعونة تجاه دكتاتوريات القمع الناعم

٤ - ب: سياسة المعونة تجاه الدكتاتوريين الشموليين	111
٤ - ج: سياسة التجارة الخارجية	114
الخاتمة	120
الباب الرابع: الطغيان والتيمقراطية (Timocracy) الدكتاتورية الحانية ...	123
٤ - ١: الحب والكراهية في الإمبراطورية الرومانية	123
٤ - ٢: التيمقراطية والطغيان	126
٤ - ٣: الحرب	132
٤ - ٤: الهدايا	136
٤ - ٥: كل ما تحتاجه هو الحب: التيمقراطية	142
٤ - ٥ - ١ - النظرية الاقتصادية للإيثار	142
٤ - ٥ - ٢ - الدكتاتورية الخبرة	148
٤ - ٦ - من التيمقراطية إلى الطغيان	157
خاتمة	161
الباب الخامس: نحو نموذج أكثر عمومية للدكتatorية	163
١- مقدمة	163
٢- النموذج	166
٣- اشتقاق الأنظمة	181
٤- التحليل الساكن المقارن	185
خاتمة	189
الجزء الثالث: اقتصاديات الحكم المطلق	191
الباب السادس: الاقتصاد الدكتاتوري	193
١- مقدمة	193
٢- مدخل بديل لاقتصاديات الدكتاتورية	199
٦ - ٢: نظرة عامة: عناصر الاقتصاد الأوتقراطي	210
خاتمة	217

الباب السابع: إعادة توزيع الثروة واقتراض الريع	219
١- مقدمة	279
٢- الدكتاتورية والديمقراطية وإعادة التوزيع	225
٣- إعادة توزيع الدخل في الدول السلطوية - الرأسمالية	242
الباب الثامن: نظام الفصل العنصري	247
١- مقدمة	247
٢- السياسة الحكومية في ظل الفصل العنصري	251
٣- اقتصاد الفصل العنصري	263
٣- أ: حجز الوظائف	263
٣- ب : بعض المشكلات المتعلقة بمدخل حجز الوظائف	270
٣- ج: الفصل العنصري كأداة انضباط للعمال	276
٤ - ٣: التحليل الساكن المقارن وسقوط نظام الفصل العنصري	287
٤ - أ : التغيرات في مقاومة السود	287
٤ - ب: متغيرات اقتصادية	288
٤ - ج: العقوبات الاقتصادية	293
خاتمة	294
الباب التاسع: الاقتصاد البيروقراطي I: النموذج	297
١- التجربة السوفيتية	297
٢- الريع، وحالات النقصان، والرشاوي	308
٣- النظام السوفيتي كنظام بيروقراطي	314
٣ - أ : مدخل عام	314
٣ - ب: شبكات العمل	316
٣ - ج: المنافسة	319
٣ - د: نموذج رسمي بسيط	320
خاتمة	327

329	الباب العاشر: الاقتصاد البوروغرافي II: الصعود والسقوط
329	١- طريقة عمل النظام
330	٢- الحزب الشيوعي كآلية تنفيذ
331	٣- أ: العضوية الخاصة
332	٤- ب: السيطرة المركزية والانضباط الداخلي
333	٥- ج: الأيديولوجيات الخاصة
337	٦- المنافسة
339	٧- المعضلة الرئيسية
344	٨- تدهور النظام
	٩- استراتيجيات الإصلاح السوفيتى مقابل استراتيجيات الإصلاح فى الصين أو تحريف الشمولية
350	الخاتمة
363	الجزء الرابع: ديناميكيات الدكتاتورية
367	الباب الحادى عشر: الديمقراطية فى نطاق التفاس
369	١- مقدمة
369	٢- التفاس السياسي
371	٣- من يقع عليه الضرب، ولماذا؟
384	٤- آليات عدم الاستقرار والانهيار الديمقراطي
388	٥- عدم كفاءة التفاس
393	٦- تخفيف الفروض
397	خاتمة: المفاضلة بين اتخاذ إجراء ما والتمثيل السياسي
407	الباب الثانى عشر: الصراع العرقى والقومية: من التعبيرية والمستقبلية إلى النازية
409	١- مقدمة
411	٢- قيمة رأس المال العرقى

423	٣- الصراعات العرقية بين الجماعات العرقية وداخلها
423	٣ - أ : مبالغة الاستثمار في العرقية
432	٣ - ب: تأملات في الشخصية السلطوية
441	٤- جمهورية قيمار وانهيار العائد على رأس المال العرقي
449	الباب الثالث عشر: الاقتصاديات البسيطة للمسؤولية الجنائية البيروفقراطية:
449	١- مقدمة
455	٢- السلطة والقوة
462	٣- المنافسة في الدولة النازية
470	٤- كفاءة المنافسة في بيروفقراطية القتل
477	٥- المسؤولية البيروفقراطية
480	خاتمة
483	الجزء الخامس: خاتمة
485	الباب الرابع عشر: آليات النظم الدكتاتورية
485	١- مقدمة
488	٢- معضلة الدكتاتور وآليات الدكتاتورية
492	٣- هل الدكتاتورية مفيدة للاقتصاد؟
	٤- ما السياسات التي يجب اتباعها تجاه النظم الدكتاتورية
501	من قبل النظم الديمقراطيّة التي تهمّ بتطوير الحرية؟
505	٥- من المسؤول؟
508	٦- توقعات مختصرة عن المستقبل
511	الملحق الرياضي
523	المراجع

الجزء الأول

مقدمة

الباب الأول: المشكلة
الباب الثاني: معضلة الدكتاتور

الباب الأول

المشكلة

أ: الأسئلة المثارية

لماذا اغتيل يوليوس قيصر؟ ولماذا استقرت بعض الدكتاتوريات زمناً طويلاً كما (في الاتحاد السوفيتي، والصين، وكوبا، وإيران)؛ بينما تعرض بعضها لعدم الاستقرار، وعاش فترة قصيرة جداً (مثل عديد من الأنظمة في إفريقيا وأمريكا اللاتينية في الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي)؟ ولماذا انهارت كل من الأنظمة في جنوب إفريقيا والاتحاد السوفيتي السابق؟ وعلى نفس درجة الأهمية، لماذا لم تنهار في وقت أسبق من الزمن مما حدث؟ ولماذا زاد نمو بعض البلدان، مثل: كوريا الجنوبية، والصين، وشيلي بسرعة كبيرة في السنوات القريبة الماضية؟ هل كانت الدكتاتورية السياسية تعتبر عاملأً جيداً للنمو الاقتصادي؟ ولماذا كانت بعض الأنظمة (مثل روسيا في عهد ستالين، وألمانيا الهتلرية، وشيلي في عهد بينوشيه) بالغة القمع؛ بينما كان بعضها الآخر أقل قمعاً؟ ولماذا مرت بعض الأنظمة القمعية بفترات من التراخي؛ حيث كان مستوى القمع أقل حدة لفترة مؤقتة؟ أو هل مكث بعض الحكام الدكتاتوريين، مثل: فيدل كاسترو في كوبا أو صدام حسين في العراق، في مناصبهم طويلاً؛ بسبب قدراتهم على قمع شعوبهم، أم لأنهم كانوا يتمتعون بالشعبية؟ وهل يمكن أن تكون الإجابة مزيجاً من الأمرين؟ أكان أدولف أيخمان منسق الترحيلات "للحل النهائي" للمسألة اليهودية مذنبًا بذاته عن الجرائم التي ارتكبها النازى، أم كان مجرد ترس في آلة القتل الجماعية؟ وهل كان ينبغي على الموظفين في أنظمة أخرى - كما كان الحال في الأرجنتين، وجنوب إفريقيا، أو الصين - الذين ارتكبوا انتهاكات واسعة النطاق لحقوق الإنسان أن يحاكموا على الأنشطة التي مارستها تلك النظم؟

كل تلك الأسئلة، وأخرى مثلها تتعلق بجوائب مختلفة من "سلوك" الدكتاتوريات؛ ذلك لأنها تصف تصرفات الحاكم، وإدارته، أو المحكومين في نظام سياسي، يغتصب الحاكم فيه حقوق الناس في اختيار من يحكمهم، وكيف يُحكمون. وفي هذا الكتاب يفترض الكاتب أن هذا السلوك يمكن تفسيره، ويمكن توقعه (إحصائياً). ورغم عدم تشابه كل الأنظمة الدكتاتورية؛ فإنها تتبع أنماطاً يمكن فهمها من خلال نظرية الاختيار الرشيد، والتي يمكن التبؤ بها عند الأخذ في الاعتبار بعض الخصائص العامة لنظام الحكم.

ويتسم كثير من أبعاد سلوك الأنظمة الدكتاتورية بالأهمية، بما في ذلك مستوى القمع السياسي، والسياسة الاقتصادية (تجاه النمو الاقتصادي، وحقوق الملكية، أو إعادة توزيع الثروة)، ومستوى الكفاءة الاقتصادية، والمواقف تجاه الدول الأخرى (منفتحة أم منغلقة، مسالمة أم مهددة). وربما كانت النقطة المركزية في التحليل هي رغم أن الدكتاتور قد يكون لديه احتكار رسمي فيما يتعلق بالسلطة السياسية؛ فإن السياسات التي يتبعها تتأثر بالقيود النابعة من سلوك الفاعلين الآخرين - بما فيها الإدارة أو البيروقراطية، والقوات المسلحة، ومدى الدعم أو المعارضة من التابعين للدكتاتور.

ورسمياً، فإن الدكتاتور لديه سلطة على كل تلك الأطراف والمجموعات؛ ولكن مهما بلغت سلطاته فإنه ببساطة لا يمكنه إصدار أية أوامر، ويتوقع منهم دائماً إطاعتها، وذلك لسببين: أولهما - أن هناك كثيراً من الأشخاص الذين يجب عليه التحكم فيهم بهذه الطريقة. وثانيهما - كيف يمكن أن يكون الدكتاتور وائقاً من تنفيذ أوامره؟ إن من السهل التهديد بالعقاب؛ ولكن هل يمكن الوثوق في استمرار المعقابين على ولائهم له؟ وأخيراً؛ فإنه من المهم ملاحظة أن حقوق الحاكم نفسها مقيدة. ورغم أن الدكتاتور يعتقد خلاف ذلك؛ فإنه لا يمتلك النظام، وعادة ما لا يستطيع أن يورثه إلى آخر يختاره هو مما يجعل منصب الدكتاتور ذاته هشاً.

ومن الطبيعي أن تكون لدى الناس أسباب كافية لخشيةِ الحاكم؛ ولكن هذه الخشية نفسها (تماماً مثل الغيرة) تجعلَ كثريينَ منهم يبحثون عن طرق للتخلص من الدكتاتور؛ ومن ثم فإنَّ الحاكم لديه كل الأسباب لكي يشك في أن هناك مؤامرات تحاك ضد النظام، وإحدى الطرق الشائعة لإزاحة هذا الدكتاتور من منصبه هي حقاً - اغتياله. وإذا كان للنظام أن يحافظ على استمراره؛ فإنه يجب عليه خلق مؤسسات أو الحفاظ عليها، للتعامل مع هذه المشكلة من خلال تنظيم مدفوعات مالية إلى أنصاره، وتدبير التهميش المنظم لأداء النظام أو التخلص منهم. وما تقوم به تلك المؤسسات من قمع وإعادة توزيع الثروة هو الذي يحدد شكل الأنظمة الدكتاتورية.

وأمثلة تلك المؤسسات السياسية والاقتصادية، التي (من بين أشياء أخرى) تلعب تلك الأدوار - التي سيبحثها هذا الكتاب - وتتضمن الحزب الشمولي، ونظام التصاريح للفصل العنصري في جنوب إفريقيا؛ حيث كان هناك احتجاز عرقى أو دينى للوظائف، وأمتيازات أخرى في دول، مثل: جنوب إفريقيا، وألمانيا النازية، وإيران المعاصرة، ونظام المنح والعطایا وـ "العمالة Clientele" في روما القديمة، وفي عديد من البلدان الأقل نمواً في عالم اليوم. كل تلك المؤسسات تزود أنصار النظام بأسلوب لتوزيع المدفوعات على أساس مننظم، وفي الوقت نفسه تقوم تلك الأنظمة بالقمع أو بفرض الضرائب على المعارضة.

ومن هذا المنظور يتناول المؤلف في صورة مجردة الأسئلة المطروحة الآتية:

- ١- ما الأدوات الأولية التي يستخدمها الدكتاتوريون للبقاء في السلطة؟
- ٢- ما الذي يحدد مدى الطبيعة القمعية للنظام؟ وكيف يستجيب مستوى القمع السياسي، للقوى الاقتصادية، مثل: التغيرات في الأداء الاقتصادي للنظام (مثل معدل نمو الناتج القومي الإجمالي GNP)، ولقوى السياسية (مثل التغيرات في شعبية النظام)؟

- ٣- ما الظروف (الاقتصادية، والسياسية)، التي تُسْهِم في استقرار أو عدم استقرار النظم السلطوية؟
- ٤- هل الحكام الدكتاتوريون أكثر قدرة على تحقيق نمو اقتصادي متميّزٍ مما يحدث في ظلِّ النظم الديموقراطية؟ وهل هم أقل تعزّزاً لضغوط إعادة التوزيع أو المقابل للريع؟
- ٥- هل يؤدي استعمال نظم الأسواق الحرة - حتماً - إلى انحسار الأنظمة السياسية الدكتاتورية؟
- ٦- ما الظروف التي تُسْهِم في انهيار الديموقراطية وقيام الدكتاتورية؟
- ٧- كيف تنهض القومية، وكيف ولماذا يشجعها الحكام الدكتاتوريون ولماذا؟
- ٨- ما مسؤولية البربروقراطية الوظيفية تجاه الجرائم التي يرتكبها النظام؟ (ذلك هي مسألة يُخمن).
- ٩- ما السياسات التي يجب على الديمocrاطيات الغربية اتباعها تجاه النظم الاستبدادية؟
- ١٠- كيف يمكن لدراسة الدكتاتوريات أن تلقى الضوء على فعاليات الديمقراطية؟

ورغم عدم وجود قصور في النقاش المفيد عن تلك المسائل في الأدب، فإن التحليل نادراً ما يعتمد على نموذج واضح قادر على شرح سلوك مختلف النظم، أو حتى لنفس النظام في أوقات مختلفة. وهنا يقدم الكاتب نموذجاً عاماً للدكتاتورية، ويتولى تقديم مجموعة من الإجابات لتلك الأسئلة (وسوف يجد القارئ بعضها أكثر إمتاعاً من بعضها الآخر). هذا

النموذج يستخدم أدوات النظرية الاقتصادية؛ إلا أن الأساليب الاقتصادية المستخدمة ليست تقليدية؛ ولكن بدلاً من ذلك تستخدم أدوات "الاقتصاديات الجديدة للمؤسسات" التي تناولتها بالشرح ببعض التفصيل في الباب الثاني.

ويتضمن استخدام الأساليب الاقتصادية افتراض أن الدكتاتوريين (وأتباعهم) يتمتعون بالرشاد، وبمعنى نمطى لأهدافهم؛ فإنهم يختارون أفضل الوسائل لتحقيقها. وعموماً (فيما عدا استثناء واحد)؛ فإن الكاتب يضع هذا الافتراض حسب قوله؛ لاعتقاده أنه بذلك الطريقة يمكن أن يستوعب سلوكهم؛ إلا أن افتراض تمنع الدكتاتوريين بالرشاد لا يعني أنهم على علم تام، أو أنهم غير قادرين على ارتكاب الخطأ؛ وإذا كانوا كذلك؛ فإن تحكمهم في آليات الدولة سيضمن أنهم لن يفقدوا السلطة أبداً، وأنه قد تكون لديهم قدرة الكشف عن أي مؤامرة ضد أنظمتهم ومنع تتحققها. وعلى العكس؛ فإن هناك أخطاء تقليدية معينة للدكتاتوريين، من الكثرة يمكن أن تكون موضوعاً لهذا الكتاب. وبهذه الطريقة وبطرق أخرى؛ فإن الكاتب يربط نظاماً معيناً بالقصص الخرافية مما يساعدنا على تفهم تلك النظم (والأنظمة الدكتاتورية عامة). لذا؛ رغم أن النماذج المستخدمة هي نفسها مجرد؛ فقد استخدمت أنظمة معينة أو شخصيات تاريخية، لشرح وجهة النظر. وقد نوقشت بعض هذه الأنظمة بالتفصيل: مثل النازية الألمانية، والحكم الشيوعي في الاتحاد السوفيتي السابق، ونظام الفصل العنصري في جنوب إفريقيا، ونظام بينوشيه في تشيلي، والإمبراطورية الرومانية القديمة وبعض الأنظمة الأخرى بقليل من العمق، مثل: نظام موبوتو في زائير، وهaiti تحت نظام "البابا الدكتور دوفالليه"، والصين المعاصرة، ودكتاتوريات آسيوية أخرى. وأحياناً، فإن سلوك دكتاتور معين يُستخدم ببساطة لشرح وجهة نظر معينة. وبالنسبة للنظم موضع الدراسة التفصيلية؛ فإنها مختارة على أساس أهميتها، وأحياناً أخرى على أساس مدى توافق مادتها؛ ولكن معظمها على أساس ما تثيره من اهتمام. وقد اعتمد المؤلف على مصادر تاريخية نمطية، ومصادر أخرى

للحقيقة المرتبطة بذلك الحالات. ويأمل المؤلف أن تسهم النظرية المقدمة في فهم تلك النظم - وكيف تعمل مؤسساتها، ولماذا فعل بعض الدكتاتوريات ما فعلوه؟ وهذا هو الغرض الأساسي للكتاب.

لذا يحاول هذا الكتاب أن يملأ ويقيم جسراً على الفجوات في اثنين من الأدبيات وبينهما تعرف بالاقتصاديات السياسية (أو "الاختيار الشعبي")، وهى مع استثناءات مهمة (من أمثلة نورث - و - توماس (١٩٧٣)، نورث - و - وينجاست (١٩٨٩)، وأولسن (١٩٩٣)، وروت (١٩٨٩)، وتالوك (١٩٨٧)). وركز الكاتب على عمل نماذج للديمقراطية. ولأن معظم العالم - بالنسبة لمعظم تاريخ البشرية - عاش تحت حكم الدكتاتورية؛ فإن من الواضح وجود حاجة عميقة لزيادة العمل في هذا المجال. فضلاً عن ذلك فكل ديمقراطية تحمى جوانب من الاستبداد بالفعل، وكانت تقترن غالباً حلولاًً استبدادية كطرق لتعويض فشل من نوع آخر للديمقراطية. والأمثلة الواضحة أن كل تلك المواقف التي اقترحت فيها هذه السياسة في أمور معينة تخرج من العملية الديمقراطية وتتوسع في يد سلطة مستقلة وهكذا يمكن أن يقال: إنَّ مديرى البنوك المركزية "المستقلين" هم الوحيدين الذين يمكن اعتمادهم في الرقابة على المعروض من النقد في الدولة، وعلى المحظورات الدستورية المطلوبة لمنع الإنفاق الزائد للنظم المنتخبة ديمقراطياً وهكذا.... إن الأدبيات المتعلقة باختيار الشعب شائعة على الأخص، مع تلك الوصفات السياسية. ومع ذلك فكلها تناهى بإحلال الديمقراطية محل السلطوية مما يعني أن الحق في تقدير هذه الأمور يسحب من المواطن. كيف لشخص ما ليس مسؤولاً أمام الشعب أن يفعل الأفضل بالنسبة لهم؟ فإذا كانت المناقشة ستجرى على هذا الأساس، فيمكن أن تجرى بنجاح في البنوك المركزية، أو على العجز في الميزانية، فلماذا لا يمكن امتداد نجاحها إلى مجالات أخرى من صنع القرار العام؟ وما الخطأ في بنتاجون^(*) مستقل؟

(*) بنتاجون: هو وزارة الدفاع في الولايات المتحدة الأمريكية. (المترجم)

ويقول المؤلف إنه سيكون راضياً بأن أحداً لا يستطيع الإجابة عن تلك الأسئلة بدون فهم الحكم الفردي المطلق (الاستبداد) autocracy. وأخيراً يقترح بأن أحداً لن يمكنه تفهّم حقيقة تفعيل الديمقراطية، إذا لم يفهم نقّيضها.

والأدبيات الأخرى التي يناقشها الكتاب، هي تلك الأدبيات الضخمة والمبهرة غالباً والتي تكتب في كثير من الأحيان عن أنظمة معينة، والتي وضعها علماء التاريخ والعلوم السياسية؛ ورغم أن النظرية الموضوعة هنا مختلفة جداً عن الموجودة في هذه الأعمال؛ فقد استخدمها المؤلف بتوسيع؛ ليس فقط في الحالات التي جرى بحثها دراستها؛ ولكن أيضاً كنوعٍ من التفكير في مشكلة الحكم الفردي المطلق (الاستبداد). وبالتحديد؛ فقد استخرج المؤلف أربعة أنواع، أو "صور" من الدكتاتورية. وهو ما يماثل أربعة توازنات محتملة عن النموذج الأساسي المعتمول به في هذا الكتاب. وبالطبع، هناك عديد من النماذج ووجهات النظر؛ ولكن تلك المذكورة هنا هي التي وجدها المؤلف أكثر نفعاً، والتي تشمل قدرًا جيداً من تلك الأدبيات. ويأمل المؤلف أن يجد القارئ أن تلك النماذج الأربع يمكن أن تولد من هذا النموذج البسيط، القائم على الاختيار الرشيد. وهدف الكاتب أن يطور نموذجاً آخر؛ ولكن لإظهار أنه رغم الأنواع المختلفة جداً من النظم يمكن أن تظهر نظم تحت ظروف مختلفة، ويمكن تحليل الدكتاتوريات بذلك الطريقة. وقد قدم المؤلف في القسم التالي صور تلك الدكتاتوريات.

ب: صور الدكتاتورية

لقد كانت هناك مساحات مهمة في فهمنا للأنظمة الدكتاتورية، وعلى نطاق واسع في ميادين مختلفة من التخصصات، ويتبّع ذلك بشكل أكبر في علم التاريخ والعلوم السياسية؛ ولكن أيضاً في علم النفس، والاقتصاد، والروايات. ولا يزعم المؤلف القيام بأى محاولة هنا لمسح تلك الأدبيات،

ولكن يمكن اكتشاف عدد قليل مما يعتقد أنه ذو نفع لأشكال الدكتاتورية، ولسوف تُفحص الأنظمة الشمولية Totalitarian，والقمع الناعم Tin pots وـ Timocracy، والطغيان Tyranny، والحانة Hanity.

(١) **النظم الشمولية**: هناك عديد من المصادر الكلاسيكية لهذا المفهوم عن الدكتاتورية؛ ففي الروايات، نجدها في رواية جورج أورويل ١٩٨٤ (الصادرة عام ١٩٤٩)، ورواية أرثر كوكستر "الظلمة في وقت الظهيرة" (١٩٤١)، ورواية "عالم جديد شجاع" لـ ألدوس هكسلி (١٩٤٦).

وال المشكلة الرئيسية في تلك الروايات هي أنها تدور حول شخص ما، ذي شخصية و هوية ما (كتنيرا، ١٩٩٥ ص ٢٢)، ولذا كانت هذه الكتب تهتم بأثار غسيل العقول، والتحكم في التفكير، والتلقين indoctrination، وتحطيم روح الفرد. إن كلمة الفاشية بالإيطالية Totalitario، تأتي من إيطاليا تحت حكم موسوليني، والتي يمكن أن تصنف نظام شمولي؛ ولكن في كثير من الأحيان، لم يُصنف النظام وفقاً لهذا التعريف؛ لأن المعنى أن مستوى القمع أو تحكم الدولة تحت حكم موسوليني لم يصل إلى المستويات التي وصل إليها في كل من ألمانيا النازية أو الاتحاد السوفيتي. وتحليلات هذا المفهوم، ضخمته هنا أرنندت (١٩٥١ / ١٩٧٣) في كتابها "أصول الشمولية"، وكارل فريدريش - وزينيو بربنسكي (١٩٦٥) في مؤلفهما "الدكتاتورية الشمولية والاستبداد"، ورسم كل منها تفرقة بين الشمولية وبين الأشكال الاستبدادية السابقة كمجموعة متلازمة syndrome (لاحظ التمايز مع مصطلح المرض الطبي)، مكونة من ست خصائص مترابطة فيما بينها متضمنة فكرًا رسميًا، وحزبيًا واحدًا يقوده فرد واحد، ونظام يوليسي إرهابي، واحتكار لوسائل الاتصال الجماعية، واحتكار التسلح وتحكم الدولة في الاقتصاد. ولم يكن المنطق الذي يقوم عليه هذا النوع من النظام واضحًا من ناحية كيف كان يعمل وما أهدافه. هذه المهمة أدارتها أرنندت وقامت بها بشموخ. وبعد نشر

كتابها بأربعين عاماً، فإن القدرة التحليلية والذهنية لتفكيرها، لم يصبها التغيير. وعلى الرغم من أن تلك النظم الموصوفة فيه قد مضت إلى غير رجعة؛ فإن الكتاب يبدو وكأنه حديث العهد. أحد الأسباب بخلاف مهارة الكاتبة، والرعب الطبيعي من الأنظمة المذكورة فيه يعود إلى أن الكتاب، على مستوى معين، هو ببساطة محاولة لعرض يذهب ويذهب بوضوح وشفافية العقل، لأكثر الكوايس اكتمالاً بالنسبة للفرد الذي يقدس الحرية؛ وهو إمكانية خضوعه التام، في كل مناحي الحياة للدولة؛ لذا فإن الشمولية كنظام سياسي، عرّفت بأنها تهدف إلى الإخضاع الكامل وال دائم لكل شخص تحطيم العلاقات الإنسانية إلى ذرات - وتدمير الطبقات، وجماعات المصالح، والعلاقات الأخرى بين الناس. وهناك كتاب آخر لها "أيخمان في القدس" (١٩٧٦) أصبح مشهوراً لتقديمه مفهوم "ابتدال الشر" وتمثله في أيخمان الموظف الذي ساق الملايين إلى الموت؛ حيث جادل بأنه كان مجرد "منفذ للأوامر" والذي أظهر نفسه كمسلوب لإنسانيته، وضحايا الرعب الذي لعب فيه دوراً جوهرياً.

ومن هذا التأكيد الضخم على مفهوم الشمولية من ناحية تحكم الدولة في عقول أتباعها كان من الطبيعي أن الأطباء النفسيين أصبحوا مهتمين بالمشكلة. وقد كان هناك سبل من الأعمال الأكثر شهرة في هذا الاتجاه، والتي فاضت من كل منها أدبيات هائلة، منها تيودور أدورنو، وأليكس برنسويك، ودانيل ليفنسون، ونيفت ستانفورد (١٩٥٠) "الشخصية الشمولية" وستانلى ملجرام (١٩٧٤) ويعجب له تجاربه التي نُشرت تحت اسم "الامتثال للسلطة".

في العمل السابق أعطيت الفاشية درجة فاشل (F) والتي أطلقت على أساس مقابلات لعزل مجرات من خصال الشخصية، والمرتبطة بطريقة غير

واضحة بانقلاب تجاه الحكم السلطوي؛ ورغم إهمال بعض الأفكار الأصلية؛ فإن العمل قد استمر بهذا الحجم، وظهرت مقاييس جديدة، خاصة تلك التي تقيس "سلطوية الجناح اليميني" والتي كتبها بوب التيمار وتطورها (١٩٨١، ١٩٨٨، ١٩٩٦)؛ حيث أعاد صياغتها على مدى ما يقرب من عشرين عاماً.

وفي تجارب ميلجرام كان السؤال حول قياسكم ستكون أعداد الناس الذين لديهم العزم على إطاعة شخص في موقع سلطة قائمة؟ لهذا الغرض كان لدى ميلجرام ممثلاً في دور "عالماً" قيل إنه يقوم بتجربة تعليمية، وأنه سيصدر تعليماته للأشخاص البالغين لإدارة صدمات بحجم متزايد لـ "متعلم" مزيف (هو أيضاً ممثلاً)، وصدرت للمتعلم المزيف بدوره تعليمات بالاستمرار في إعطاء إجابات خاطئة للسؤال الممعطى؛ ووجد ميلجرام أن الناس موضع التجربة أطاعت شخص السلطة بدرجة تثير الدهشة، حتى عندما لم يكن لديهم ما يجذونه للقيام بهذا، وحتى عند تعاونهم مع العالم، بما يوقعون المَا شيئاً على الصحبة. وحسب علم المؤلف؛ فإن النتائج لم تواجه عدم الثقة؛ ورغم عدم وجود حاجة تسمح بإجراء تجارب مثل تلك التي أجريت مستقبلاً؛ (فقد وجد الناس التابعين، أن سلوكهم الذاتي بعد اتضاح الأمور مثبط، كما يفترض أن يكون تأثيره أيضاً على القارئ).

وكان هناك أيضاً لخبرات الثلاثينيات أثار على الاقتصاد؛ ورغم أن علم الاقتصاد يكون أقل اهتماماً بهذا الأمر عن الروايات أو علم النفس بما فيه من عواطف، وفيه إدارية على حرية الأفراد في الاستثمار، أو مقدرة مدبرى المؤسسات على تشغيلها بالطريقة التي ينشدونها، مما يمكن أن يكون بكل جزئياته، مرعباً للاقتصادي الحديث ذي التوجه إلى السوق الحر، والذي لم يعتد هذا الحجر على الفكر والقمع السياسي. أو السيطرة النفسية، وكذلك بالنسبة للباحثين الآخرين.

ونظراً لأن حُكْمَ الحكومة في الاقتصاد كان أكبر كثيراً في النظام السوفياتي عنه في ألمانيا النازية (حتى في أوجها)؛ فقد أشارت التجربة السوفياتية جلأً بحثياً كبيراً في داخل مهنة الاقتصاد. وكان من أهم القضايا "الكفاءة والتشغيل" Functioning (بمعزل عن مسألة الحرية) لمثل هذا النظام. وكان هناك جدل كبير مبدئياً، أثاره فرديريك هايك (١٩٣٥) في عمله "التخطيط الاقتصادي الجماعي" Collective Economic Planning، والرد على أوسكار لانج في أعماله عن "النظرية الاقتصادية الاشتراكية" (١٩٣٨ / ١٩٦٤) عن كيفية محاكاة التخطيط المركزي الذي يمكن لنظام الأسعار، ومن ثم إمكان الحصول على كفاءة النظام الرأسمالي بدون مساوئه من "التأثيرات الخارجية" external effects (التي يمكن أن تُحل ببساطة باختيار أسعار الظل الصحيحة) وعدم المساواة في الدخول.

وفي النهاية؛ فإن الذي انبثق كصورة قياسية عن نظام الاقتصاد السوفياتي، كان رؤية قريبة الشبه جداً من الشمولية في النظرية السياسية؛ إذ أدى إلى ما يسمى بالاقتصاد الموجه أو (اقتصاد الأوامر) Command Economy، كبر وقراطية عملاقة حيث تُتخذ القرارات مركزاً في مثل هذا الاقتصاد؛ فالأمر تنتقل إلى مستويات أقل حيث هناك المسؤولون عن القيام بالعمل الفعلى. وأفرق بالنسبة للэкономي هو أن هذه الصورة تبدو مثيرة للشفقة أكثر من كونها تمثل تهديداً. وتتضمن النظرية الاقتصادية للأسوق، أن مجتمعاً يضم أكثر من ٢٥٠ مليون نسمة، ويقرر فيه كل شيء مركزاً، ويتبع كل فرد أوامر الآخرين - سيقتل من خلال انعدام الكفاءة. هذا الاعقاد صار أيضاً جزءاً من الصورة التقليدية لهذا المجتمع - وقد كتب ذلك نوف (١٩٨٠) "في معظم المواقف لا يعرف المركز ما الذي تكون هناك حاجة إليه في تفاصيل غير مجمعة؛ بينما الإدارة في موقعها لا تستطيع أن تعرف ما الذي يحتاجه هذا المجتمع، ما لم يبلغها المركز بذلك" (ص ٨٩). الأكثر من ذلك، أنه حتى إذا كانت لدى المركز المعلومة الصحيحة، فستكون هناك

صعوبة في توصيلها. وكما أكد نوف "أن المشكلة تكمن فيما يقرب من استحالة كتابة تعليمات الاقتصاد الجزئي بطريقة لا تضل أكثر المديرين حسني النبة" (ص ٨٩).

وأخيراً، فهناك كثيرٌ مما ينشأ من عدم الكفاءة التي تنتج من استخدام البديل لمجموعة من التعليمات التامة، ذلك ما يسمى مشكلة مؤشر النجاح. وقد صُوِرَ كل ذلك بدقة في فيلم الكرتون الشهير الذي يضم مجموعة من المديرين السوفيت في أحد مصانع المسامير الذين يحملون بارتياح تجاه مسمار ضخم، ويهنؤون أنفسهم على إنجاز خطة المسامير التي عُبَرَ عنها بالأطنان.

وعلى أي حال - فمن الجدير باللحظة - أنه على الأقل في نهاية السبعينيات من القرن الماضي أجرى تقييم فعلى لأداء الاقتصاد السوفيتي من جانب كبار الخبراء الغربيين الذين اعتمدوا على بيانات رسمية سوفيتية أو بيانات المخابرات المركزية الأمريكية، وكان هذا التقييم في منتهى الإيجابية (فمثلاً، تقديرات نمو الإنتاجية السوفيتية، قام بها إيرام برجسون ١٩٧٨، والتي روجعت في ١٩٨٧ و ١٩٩٢؛ للاطلاع على مسح عام، انظر أوفر، ١٩٨٧). هكذا كان الاتحاد السوفيتي لا محالة متوجهاً إلى الانهيار الذاتي، ولم يكن ذلك واضحاً قبل حدوث ذلك. والسؤال المتبقى والذي سيناقش لاحقاً، هو كيف استطاعت الاقتصاديات السوفيتية الطابع أن تبدو ناجحة لفترة زمنية طويلة إن كانت غير ذلك؟ وإذا كانت ناجحة فعلاً، فلماذا تأكل هذا النجاح بطريقة سيئة بمجرد الورق؟

عموماً، فإن الحجج التي استخدمت لشرح حالة القبوة الاقتصادية للشيوعية خلال الحرب الباردة انتقلت فقط الآن إلى أسلوب مختلف من الدكتاتورية: في الدول الصناعية الجديدة، وفي تلك الدول التي مازالت في مرحلة التصنيع في القارة الآسيوية. فالتهديد يأتي من القوى السابقة نفسها: مجموعة غامضة موالية لمواطني الدولة أو المؤسسة، وادعاء المقدرة الفائقة

لاتخاذ القرارات الجماعية، وقدرة ظاهرة للتحكم في الاقتصاد بطرق اجتماعية نافعة لا يمكن لأى ديمقراطية القيام بها، وكلها مصحوبة بإحصائيات ذات انطباع مؤثر عن النمو الاقتصادي. والاختلاف هو أن هذه الأنظمة (حتى الصين المعاصرة) ليست شمولية، وسيشير المؤلف إليها "طواحيت". وقبل الاتجاه إلى هذا التصنيف- على أى حال- يسمح الكاتب لنفسه بأن يناقش - أو لا- نوعاً آخر من الأنظمة، والتي هي في كثير من الجوانب القطب المضاد للشمولية الدكتاتورية. ويشير هنا إلى الدكتاتوريات غير المستقرة قصيرة العمر، أو الدكتاتوريات الضعيفة، الشائعة في إفريقيا وأمريكا اللاتينية، وخاصة في السبعينيات وحتى الثمانينيات، وهو تصنيف بعنوانين كثيرة مختلفة وسنسمّيها النظم القمعية الناعمة *Tin pots*.

(٢) **النظم القمعية الناعمة** *Tin pots*: وفيها لا تسبّب الحكومة الحاكمة اضطراباً للأسلوب التقليدي لمعيشة الناس، وبدلًا من ذلك تعمّهم - فقط- إلى أبعد مدى متواضع يسمح لها بالبقاء في الحكم، وتتجنّى ثمار احتكار النفوذ السياسي (سيارات مرسيدس، وقصور، وحسابات في البنوك السويسرية.... إلخ). ومن أمثلة النوع الأخير من الحكم السابقين، سوموزا من نيكاراجوا، وشاه إيران، وفرديناند ماركوس من الفلبين، والجنرال نورييجا من بنما. ولا توجد هناك بطاقة قياسية لصفات هذا النوع من الأنظمة، والتي من وجهة نظر المؤلف تضم بعض السلطوية التقليدية (وقد قامت كير كباتريك ١٩٨٢، في أثر فريدريك وبريزنسكي، ١٩٦٥ بحصر نوعين من الأنظمة الشمولية الاستبدادية التقليدية). هذا إلى جانب تسميات أخرى تشمل "حكم السلاطين"، والحكم "الأبوي" *patrimonial*، والحكم "الأبوي الجديد"، والحكم "الشخصي" *personal*. والدكتاتوريات العسكريات غالباً ما تكون من هذا النوع. وما يدور في دكتاتوريات أمريكا اللاتينية وإفريقيا، هو الصورة الشعبية التقليدية.

ولقد جادلت كيركباتريك بأن على السياسة الخارجية الأمريكية أن تكون متسامحة نسبياً تجاه النظم الاستبدادية التقليدية؛ ليس لأن هذه الأنظمة تعرّض كثيراً من الجوانب التي يستطعها المحبون للحرية؛ ولكن بسبب (١) أنه رغم أن قياداتها دكتاتورية؛ فإنها تميل إلى أن تكون ذات توجه غربي، (٢) وأن هذه الأنظمة أقل قمعاً وأقل استقراراً من الأنظمة الشمولية. وفي كثير من الأحيان تحرّص الولايات المتحدة الأمريكية على سقوطها، باتخاذ سلوك عدائٍ تجاه قمعها للحريات المدنية، فقط لترى أن من يأتون بعدهم من نوعية الأنظمة الشمولية. ومن هنا فهى تطرح أن "المعايير المزدوجة" يمكن أن يوصى بها لمحبى الحرية فى سلوكهم تجاه الدكتاتورية، وقد ناضلت من أجل هذا الاتجاه عندما كانت السفيرة الأمريكية لدى الأمم المتحدة.

والآن، ولأن كل النتائج السياسية تعتمد على نموذج، يصبح من المنطقى السؤال عمّ النموذج الدكتاتورى فى هذه الحالة؟ ويبطن الكاتب أنه من العدل القول: إنه من وجهة نظر كيركباتريك، فإن الأداة الرئيسية للحكومات فى ظل كل من الدكتاتوريات التقليدية أو الشمولية، هى قمع أو قهر المواطن. وبناء على ذلك فإن الاختلاف الرئيسي بين هذين النظارتين هو مستوى الاستبداد. وهذه النظرة إلى الدكتاتورية، يعتقد المؤلف أنها عادلة لكثير من العلوم السياسية.

إن إحدى صعوبات نظرية كيركباتريك، هي أن بعض الأنظمة التي كانت تبدو قليلة الضرر نسبياً في توصيفها التقليدي، كانت حقيقة، وشديدة القمع، وأكثر الحالات وضوحاً هي الأنظمة العسكرية في البرازيل، نظام بينوشيه في شيلي. وهناك اختبار تطبيقى عام لهذه النظرية، قام به ميتشيل - جيمس ماكورميك (١٩٨٨)، فقد وضع مقياسين لانتهاكات حقوق الإنسان لعدد كبير من الدول - أهمها يقىس تكرار استخدام التعذيب، والآخر هو عدد المسجونين السياسيين. وقد وجداً أن الأنظمة العسكرية والملكية

التقليدية، قد استخدمت التعذيب فعلياً في كثير من الأحيان Monarchies بدرجة أكثر من الحكومات الشمولية (الماركسية) (كما أنها استخدمت السجون في قليل من الأحيان) وعندما عبر عن الاستبداد كمؤشر تجمعي aggregate index يضم الإيداع في السجون والتعذيب، لم يوجد اختلاف جوهري بين هذين النوعين من النظم.

يقترح هذا التحليل - أولاً: أن الجدل الخاص بالمعايير المزدوجة، يمكن أن يكون قد وضع في غير مطه، وثانياً: أن هناك حاجة إلى تصنيف آخر للدكتاتورية، أحدها ليس شمولياً ولكن فيه مستوى قمع عال. ولما كانت الشمولية هي ظاهرة جديدة (في القرن العشرين)، فإن القمع حتى في مستوياته القصوى قديم جدًا، ويبدو أن تلك النقطة الثانية واضحة بما فيه الكفاية. ويتبّع الكاتب تقليدياً معدّياً في الفلسفة السياسية، ويصف هذه الأنظمة بـ "الطواحيت".

(٣) **النظم الطاغية:** كان استخدام صفة "الطاغية"، شائعاً في العالم القديم. ففي الكتاب المهم "الخبز والسيرك" (١٩٩٠)، يقدم لنا بول فين ثلاثة تعریفات للكلمة، متّماً استخدمت في العصور القديمة لليونان والروماني.

١-٣: نظام يحفظ الطاغية نفسه^(*) في السلطة من خلال استخدام العنف.

٢-٣: نظام يديره رجل، ترمي سياسته إلى انعكاس الاهتمامات المادية على قسم كبير أو صغير من معاونيه.

٣-٣: نظام يتحكم فيه رجل يتلذذ بممارسة نفوذه الذي يتأتى كلية من ممارسة العبودية Servitude التي يفرضها على بعض مواطنيه (ص ٤٥).

(*) لم يستطع الكاتب اكتشاف أي دكتاتور (باستثناء أنديرا غاندي لفترة قصيرة)، وتلك نقطة مثيرة للاهتمام في الماضي، وهنا خلال الكتاب كلّه يستخدم الكاتب اسم الفاعل ذكرًا حين الإشارة للدكتاتوريات.

وتبدو كل هذه التعريفات متسقة مع المفهوم المستخدم هنا، وهو النظام الذي ترتفع فيه درجة القمع عالياً؛ ولكنه يفتقر أو يجب أدوات الاتصال الجماهيري والتحكم التي تجعل النظام الشمولي ممكناً. وهناك مصطلح آخر يصف نفس الظاهرة هو "الاستبداد despotism" ويُوصَف ببساطة سيادة الملكيات غير المتنورة في القرنين السابع عشر والثامن عشر. مثل هذه الأنظمة ليست نادرة في العالم الحديث، ومن أكثر أمثلتها وضوحاً نظام دوفالبيه في هايتي، وتلك النظم في شيلي والأرجنتين في السبعينيات. وقد كان لإفريقيا أيضاً نصيب من الطغاة، وهناك عدد منهم صُنفَ وُوصِفَ في مقال معنون بدقَّة "الخالد His Eccentricity" أو المُلِهم His Eternity أو اللامثال His Exemplarity". وإسهاماً أبعد لدراسة معاليه، صاحب العظمة Excellency الرئيس الإفريقي للدولة" (كيرك - و - جرين ١٩٩١). ومن الطبيعي أن هؤلاء الطغاة لا يُعرفون أنفسهم بذلك؛ ولكن في كثير من الأحيان - كما يشير الكاتبان - يُؤكِّدون إدعاءهم للشرعية من خلال استخدام الألقاب المناسبة بما فيها "المرشد" (موبوبتو)، "الغازى للإمبراطورية البريطانية Conqueror" (عدي أمين)، أو ببساطة لقب "إمبراطور إثيوبيا" متبعاً بـ "المختار من رب، أو ابن داود، أو ابن سليمان، أو ملك الملوك، أو أسد يهودا" (هيلاسلاسي).

أما التظير الأكثر أهمية فيما يتعلق بالطغاة المعاصرین، فقد صبَّ اهتمامه على أنظمة أمريكا اللاتينية، ربما بسبب قربها وأهميتها للولايات المتحدة الأمريكية؛ حيث تُتَنَظَّرُ معظم النظريات المعاصرة لغالبية تلك الموضوعات، ويتراهى احتلال مكانتها في العلوم الاجتماعية. وأحد الإسهامات المشهورة كان نموذج "البيروقراطي - السلطوي" الذي اخترعه جويلرمو أدونيل (١٩٧٣)، الذي شرح نشأة النظام السلطوي في أمريكا اللاتينية في السبعينيات نتيجة لضغوط اقتصادية. وعلى وجه الخصوص اقترح أن تلك الاقتصاديات قد وصلت مداهاً من سياسات إحلال الواردات

كوسيلة للنمو الاقتصادي، وأن تحقيق تنميةً أبعد مدى من ذلك كان يتطلب تعميق رأس المال "Deepening"، وهو ما يتطلب بدوره حكماً عسكرياً يدعمه تحالف مع البرجوازية المحلية ورأس المال الأجنبي؛ إلا أنه في السبعينيات؛ فإن نفس الضغوط للنمو الاقتصادي، وجدت شكلاً ما من الحكم العسكري، سمّاه جون شيهان "السوق - السلطوي" (١٩٨٧). وحديثاً عرضت كارلين رومر (١٩٨٩) دليلاً يناقض أنواع الحدس المتضمن في تلك النماذج بخصوص المقدرة الممتازة لأنظمة العسكرية على حل الأزمات، أو النهوض بالتنمية. ومع ذلك مازالت هناك الفكرة بأن شكلاً ما من السلطوية يتتفوق على الديمقراطية في تنمية التقدم الاقتصادي، كما ذكرها المؤلف سابقاً، ولم يفقد شيئاً من جاذبيته (الأمثلة الرائدة المذكورةاليوم تشمل أنظمة "السلطوية الناعمة" في جنوب شرق آسيا، الإنجازات الاقتصادية الباقية لإصلاحات بينوشيه، و"شيوغية السوق الحر الجديدة في الصين".

فهل يستطيع الطغاة أن يكونوا أبطالاً - حقاً - كما يدعون؟ فإن لم يكونوا في شعبية حقة genuine في أثناء وجودهم في السلطة، فعلى الأقل في العقود التي تعقب ذلك أو في سوق النخاسة bond. وربما لم يكن كيرونى نكروما (غانجا) يستحق في النهاية وصف "رجل الأقدار Destiny" و"بطل الأمة" و"المقانى High dedication" و"المسيح المنتظر Messiah" ، وكثير مما أراد أن يعرف به (كيريك - و - جرين، ١٩٩١، ص ١٧٨). ولكن هل تستطيع الفладات accolades المماثلة أن تتبّع حقيقة لتراث بينوشيه "الشرعى His legacy" بسبب شهرته في انخفاض معدلات سعر الفائدة للأجل الطويل وخصخصة المعاشات؟ هذا السؤال ربما يقودنا إلى الفئة النهائية الغامضة المحبة للثروة أو المجد: النظم الحانية.

(٤) النظم الحانية: Timocracy (العطوفة) يفترض المؤلف هذا المصطلح (ربما ليس بدقة) مبنى أفلاطون (في الجمهورية، ١٩٧٤)،

ويستخدمه في الإشارة إلى الدكتاتور المحب للخير benevolent؛ حيث يهتم بحقيقة شعبه. ذلك لم يكن الشكل المثالى للحكم، فقد كان ترتيبه الثاني للحكم عن طريق "الفيلسوف - الملك". وفي مشروعه ما زالت الجذور الإغريقية للنظم الخيرية - العطوفة الحانية - معروفة جيداً - سواء أكانت في الحقيقة حكماً بأسلوب الفيلسوف - الملك، كمستبد متورٌ Enlightened despot مثل دكتاتورية البروليتاريا عند فيدل Кастро (كوبا) أو الساندنسا: (نيكاراجوا) في قمة وجودها، أو الأنظمة الصارمة؛ ولكن ذات التوجّه للنّمُو مثل لي كوان يو (سنغافورة)، بينوشيه (شيلي)، أو وظيفة الرفاهية الاجتماعية للنظرية الاقتصادية الحديثة. ولا يعرف الكاتب عما إذا كان قد وجد نظام حائى حقيقة؛ ولكن الفكرة لا تنتهي جاذبيتها؛ ولهذا السبب يصف الكاتب هذا النظام بأن القهر فيه منخفض؛ ولكنه ينبع دكتاتوراً قادرًا على البقاء في السلطة لأن شعبه يبادله الحب reciprocated. وقد اقترح المؤرخ إدوار جيبون (1981) أن عصر أنطونيو في الإمبراطورية الرومانية القديمة، كان أسعد الأوقات التي عرفها العالم. هنا يقدم المؤلف محتوى تاريخيًا غامضًا مناسباً يُمكنه من وضع نظرية عن كيف يمكن لمثال هذا النظام أن يعمل.

في إيجاز لهذا الفصل اقترح المؤلف أربع صور للدكتاتورية الشائعة في الأدبيات. ورغم أن ذلك يسبب ظلماً مبيناً للأعمال المذكورة، فمن وجهة نظر هذه الدراسة الأنواع الأربع يمكن استيعابها بدرجة من البساطة، كتوليفات مختلفة من متغيرات "الولاء" و"القمع". ومن هنا، فإن الأنظمة الشمولية تربط القمع العالى بالقدرة العالية على توليد ولاء للحزب الشمولي. وفي الطغيان يبقى النظام في السلطة من خلال القمع العالى وحده، وفي مثل هذا النظام يكون الولاء منخفضاً. ونظام القمع الناعم يمكن منخفضاً في الناحيتين. ويتضمن هذا النظام الحاني أن الولاء يكون عاليًا حتى عند مستويات منخفضة من القمع. وبناءً عليه يمكن القول: إنَّ الأنظمة

المختلفة تمثل ببساطة حلّاً لمستوياتٍ مختلفة من هذه المتغيرات، والتي تفترج أن كلاً من هذه الأنظمة الأربع يمكن أساساً للحصول عليها من نموذج عامٍ مفردٍ. وفي هذا النموذج يعظم الدكتاتور دالة المنفعة؛ حيث تعتمد المنفعة على استهلاكه الخاص own، والحكم power، والأمن security وهكذا. والقيود على تعظيم Maximization الدكتاتور سياسية واقتصادية. فعلى سبيل المثال: لا يستطيع الدكتاتور السماح بهبوط سيطرته دون المستوى المطلوب للبقاء في السلطة، والحفاظ على هذا المستوى من التفود يتطلب توفير موارد نادرة. وتساعد مؤسسات النظام من القمع وإعادة توزيع الثروة في تعريف هذه القيود. وقد وُضِعَ هذا النموذج بشيء من التفصيل في هذا الكتاب. وعرضنا المنهجية العلمية الموجودة خلف هذا النموذج في الباب الثاني.

ج: خطة الكتاب:

إن أول الأسئلة التي سبق طرحها والتي يجب مراعاتها في هذه الدراسة هي:

- ١- ما الأدوات الرئيسية التي يستخدمها الدكتاتور للبقاء في السلطة؟
- ٢- ما الذي يحدد مدى قمع النظام؟ كيف يستجيب مستوى القمع السياسي للقوى الاقتصادية، مثل: التغيرات في الأداء الاقتصادي للنظام (معدل نمو الناتج القومي الإجمالي GNP على سبيل المثال) والقوى السياسية (مثل التغيرات في شعبية النظام)؟
- ٣- ما الظروف (الاقتصادية والسياسية) التي تسهم في استقرار أو عدم استقرار الأنظمة السلطوية؟

في الجزء الثاني من الكتاب (الأبواب ٣، ٤، ٥) يُجرى تناول نموذج تجريدي بسيط يتصدى لهذه الأسئلة؛ حيث يمكن كل الدكتاتورات في السلطة من خلال استخدام أدواته ذواتاً تعريفٍ واسعٍ، بما القمع السياسي، وترامك الولاء. وإحدى الطرق الشائعة لخلق الولاء، في العالم الحديث، هي في تنشيط النمو الاقتصادي. وي تعرض الباب الثالث إلى نوعين من النظم: الشمولي والقمع الناعم *Tin pot*. حيث يستخدم النظام الشمولي أدوات القمع والولاء لتعظيم السيطرة على السكان؛ بينما لا يبحث النظام القمعي الناعم عن قوة أكثر على مواطنيه تزيد على ما هو مطلوب للبقاء في السلطة وجمع ثمارها. (مثل سيارات المرسيدس، والقصور، وحسابات في البنوك السويسرية) والأداة الرئيسية للتحكم في النظام الشمولي هو الحزب الشمولي (الشيوعي، والنازي، والبعثي)، والذي في بعض الحالات يسيطر على القطاعات الاقتصادية وكذلك السياسية وعلى الجانب الآخر تجدر الإشارة إلى أن كثيراً من أنظمة القمع الناعم قصيرة البقاء، وغالباً ما تكون مدعاة عسكرياً، أو تجري إدارتها بلا تغيير جذري في الاقتصاد.

وفي ضوء هذه الفرض ووضع المؤلف نموذجاً في الباب الثالث، يعرض فيه كلاً من مستويات التوازن للسلطة والقمع والولاء لكل من هذين النظارتين، ويبين كيف أن مستويات تلك المتغيرات السياسية تستجيب للتغيرات في الأداء الاقتصادي للنظام أو الصدمات الخارجية، مثل: فرض حصار خارجي أو تقديم مساعدة أو تبادل تجاري أو بعض التبعيات غير المألوفة، والتي يمكن استخلاصها على سبيل المثال، فإن التحسن في الأداء الاقتصادي يميل إلى تقليل القمع تحت نظام القمع الناعم، ولكن يزيده في ظل النظام الشمولي. ذلك يزوّدنا بأساس لتناول السؤال رقم ٩ والخاص بمِّا السياسات التي على الديمقراطيات الغربية أن تتبعها تجاه الأنظمة الاستبدادية؟ كما يتناول الباب الثالث الآثار السياسية الأساسية للكتاب التي

يجري تعديمها إلى أبعد من ذلك في البابين الخامس والثامن وتُلخص مرة ثانية في الباب الرابع عشر.

يعرض الباب الرابع: "نموذجًا مماثلاً لأنظمة الأخرى الواردة هنا، مثل: الطغيان، والقمعية الحانية. ويبدأ الباب بالنظر إلى الحياة من وجهة نظر диктатор. ومعضلة القائد، في ظل ما لديه من نفوذ مفترض على اتباع النظام، وكيف يمكنه أن يعرف ما إذا كان هؤلاء الأتباع يساندون النظام حقيقة أم أنهم يقومون بمجرد التظاهر بذلك؛ بينما يتآمرون بسرية على إسقاطه؟

ويقوم بطرح السؤال بكيفية مختلفة، هل من الأحسن أن تكون مسبداً أو قمعياً حانياً؟ هذا ورغم أن نموذج الطاغية المستبد هو امتداد مباشر للصيغة الشمولية، فإنه في نظام القمع الحاني يتطلب من الكاتب إيجاد بعض الأفكار الجديدة؟ ويسأله الكاتب بما إذا كان الدكتاتور - الذي يحب حقيقة اتباعه، يميل إلى الازدهار في السلطة؟ والقول إنَّ السؤال المفترض تكون إجابته مقابلة للحب بالازدهار كان من مدة طويلة رأى الفيلسوف الإغريقي زينوفون. ويحلل الكاتب كيف أن مثل هذا النظام يمكن أن يتوقع منه أن يعمل إذا قدر له البقاء، ويصوره بمثال تاريحي ممكن لا يعرفه كثيرون - ذلك بأنَّ الحدس conjecture (جييون ١٩٨١) كان في الحقيقة حاكماً متعاطفاً حانياً benevolent، ويمكن أن يكون صحيحاً. وعلى أي حال، فالبطاقة تحمل ختم سلطة جيون، والنظام المشار إليه هم حكام أنطونيين في عهد روما القديمة خاصة ماركوس أوريليوس مؤلف الكتاب الشهير عن التأملات الروحانية meditations (١٩٦٤).

أما الباب الخامس: فيقدم تعديمًا للنموذج المقدم في البابين الثالث والرابع وهناك يبين الكاتب كيف أن الأنواع الأربع من الدكتاتورية يمكن النظر إليها حالات خاصة من نموذج عام بسيط. وبين: هذا النموذج بدقة عالية حدود سلطة الدكتاتور.

وينظر الجزء الثالث من الكتاب، في أداء الاقتصاد في ظل الدكتاتورية. وهو موجّه بدرجة كبيرة للسؤال الرابع والخامس والتى عرضت فى القسم (أ) من هذا الباب، وهى :

- هل الدكتاتوريات أكثر مقدرة على التفوق في النمو الاقتصادي عن الديمقراطيات؟ هل هي أقل عرضة إلى ضغوط اقتصاص فرص الريع الاحتكاري أو إعادة توزيع الثروة؟
 - هل يؤدي استخدام نظام الأسواق الحرة حتماً إلى تقليل الدكتاتورية؟
- ويناقش الباب السادس: من الجزء الثاني المناهج البديلة للاقتصاديات الاستبدادية *autocratic*، ويقدم العناصر الرئيسية من المنهج المعروض هنا. ويفحص هذا الجزء مثاليين من اقتصاد الطاغية.

ثم يفحص الباب السابع: حالة الأداء الاقتصادي المتفوق للدكتاتوريات المعاصرة للسوق الحرة. ويتساءل الكاتب: عما إذا كان هناك أي أساس للفكرة القائلة بأن الأداء المتوقع ينبع من الحقيقة بأن الدكتاتوريات أقل عرضة لضغط اقتصاص فرص الريع الاحتكاري أو إعادة توزيع الثروة، عنه في الأشكال الأخرى من الحكم (أي الديمقراطية). وقد فحصت حالة بينوشيه (شيلي) وكوريما الجنوبية تحت حكم الجنرالات في ضوء هذا المفهوم. ومن الواضح أن هذا البحث أكثر اتصالاً بالسؤال العاشر وهو: كيف أن دراسة الدكتاتوريات تلقى ضوءاً على فعاليات الأمور في الديمقراطيات؟ في الواقع أن كل الجزء الثالث يقارن وإن كان ضمنياً فقط المؤسسات الاقتصادية للدكتاتورية والديمقراطية.

ويتعرض الباب الثامن: إلى اقتصاديات إعادة توزيع الثروة في ظل نظام الفصل العنصري *apartheid* في جنوب إفريقيا. وقد عرض نموذجان، أحدهما: يستغل فيه النظام العماله السوداء لصالح الرجل الأبيض. والنموذج

الآخر: هو الاستغلال لصالح رأس المال الرجل الأبيض. وهذا النموذجان يثيران اهتماماً عاماً؛ حيث يبينان كيفية تنفيذ الاستغلال الاقتصادي في الأسواق. كما يبين المؤلف أيضاً، لماذا انهار النظام؛ ذلك أنه قدم تشريفاً بسيطاً للفصل العنصري.

ويركز البابان التاسع والعشر: على المؤسسات الاقتصادية والسياسية للشيوعية. وفي الباب التاسع يقدم المؤلف نموذجاً للاقتصاد الشيوعي؛ ذلك بأن الكاتب عقد مصاهرة الشمولية لنظام اقتصادي ينتمي فيه الإنتاج من خلال نظام بيروقراطي منفرد يتحكم فيه الحزب الشيوعي. أما الباب العاشر: فيطبق هذا النموذج لفهم تاريخ هذا النظام -أولاً- بتفسير كيف جرى هذا في ظل حكم ستالين، ثم التحول إلى فحص الانحدار الاقتصادي لنظام بعد السنتينيات. ويقدم الكاتب تفسيراً لماذا تحول النظام في الصين بنجاح إلى اقتصاد سوق، بينما أدت محاولات مماثلة من جورباتشوف في الاتحاد السوفيتي السابق إلى انهيار النظام.

ينظر الجزء الرابع إلى أسئلة متباعدة تتعلق بديناميكيات (صعود وسقوط) الدكتاتورية، وبذلك يعقد مقارنة للمؤسسات السياسية الدكتاتورية مع المؤسسات الديمقراطية. ويعرض الباب الحادى عشر: انكسار الديمقراطية في صورة نماذج من حيث فشلها في المنافسة الديمقراطية. وبين الكاتب أنه في ظل ظروف معينة ينتهي أمر منافسة الحزب السياسي إلى "منطقة التفاسع أو الجمود" *inaction zone*، وهي منطقة يفضل فيها الحزبان ألا يفعلَا شيئاً غير اقتراح مسيرة فعل يثير الجدل. ويكون ذلك أكثر احتمالاً في كليهما؛ حيث إن تفضيل الناخبين يُستقطب نسبياً؛ وحيث هناك قليل من التقاء بين الناخبين والسياسة؛ مما يوسع نطاق الجدل ويشكله. وفقاً للمعروض في أدبيات العلوم السياسية من قبل صمويل هنتنجهتون - و- جيوفاني ساربورى (١٩٧٦) وأخرين وهو ما يشير إلى أن الاستقطاب السياسي يميل إلى توليد عدم قدرة النظام السياسي على حل مشاكل مهمة. وهذا الفشل بدوره - غالباً - ما يؤدي إلى انكسار النظام الديمقراطي؛ ونتيجة لذلك توجهه إلى السلطوية؛ لذا فإن

الباب الحادى عشر يزودنا بوجهة نظر بخصوص السؤال السادس فى الفصل (أ) من هذا الباب، وهو: ما الظروف التى تسهم فى سقوط الديمقراطية وظهور الدكتاتورية؟ ويواصل الباب الثانى عشر التحرى فى هذا الموضوع، ويتحول إلى السؤال السابع فى الفصل (أ) من هذا الباب، وهو: كيف تبرز القومية nationalism، ولماذا يروج الدكتاتوريون لها؟

هذا وقد قدم المؤلف - فى هذا الباب - نموذجاً لعلاقات المجموعات العرقية، وكذلك لماذا لا تقلل قوى السوق هذا النزاع؟ زد على ذلك أنه عندما تقوم المنافسة السياسية على الصراع أو المنافسة بين المجموعات العرقية أو العنصرية؛ فإن من المحتمل على وجه الخصوص، أن يؤدي ذلك إلى الاستقطاب بدلاً من الحلول التوافقية من خلال التنازلات المتبادلة. كما يقدم المؤلف مفهوم "رأس المال العرقى Capital ethnic" (١) ويناقش جاذبية العرقية أو القومية كطريقة لتخفيض تكاليف المعاملات. وتقدم العرقية في النموذج كسلعة رأسمالية تقلل العقبات أمام كل من البورصة السياسية والسوق، وأولئك الذين استثمروا فيها. والاستثمارات في رأس المال العرقى تزيد طبيعياً من أهمية المجموعة بالنسبة للفرد، ولذلك ييزع الطلب على القيادة السياسية لإدارة الاستثمارات الرأسمالية. ومن هنا تظهر جاذبيتها للدكتاتوريات. كما يفسر نفس التحليل الصراعات بين المجموعات، ولماذا لا تستطيع آلية السوق أن تزيلاها، ولماذا لا تحل الآلية السياسية الديمقراطية أيضاً هذه الصراعات. ويقوم الدكتاتوريات بحل هذه الصراعات من خلال القمع؛ فهم يعطون المقدرة لمجموعة لفحص جذور الدكتاتورية النازية، كما يحاول استعراض الكاتب هذه المفاهيم لفحص جذور الدكتاتورية النازية، كما يحاول استعراض مدى نفع مفهوم رأس المال العرقى في تفسير المنشأ الاقتصادي والسياسي وحتى النفسي للفاشية.

(١) هذا المصطلح لجورج بورجاس (١٩٩٢)، رغم من أنه نموذج مختلف عما يقدمه الكاتب هنا.

هذا ويناقش الباب الثالث عشر: أحد جوانب سقوط الدكتاتورية، فهو موجّه إلى قضية عرقية وقانونية معروضة في السؤال الثامن من الفصل (أ) من هذا الباب، عَمَّ مسؤوليات الموظفين البوروفراطيين عن الجرائم التي ارتكبها النظام؟

وكان أشهر من تناول هذا السؤال بالطبع واكتسب الشهرة هنا أرندت (١٩٧٦) في كتابها "أي>xman في القدس" بشأن الحل النهائي النازى للمسألة اليهودية. والسؤال العام هو: كيف يمكن أن يجعل البوروفراطيين مسؤولين عن جرائم ارتكبها النظام، فهم ينفذون فقط أوامر قياداتهم؟ هذه القضية يعود ظهورها المرة تلو الأخرى. فقد طرحت فيما يتعلق بسلوك العسكرية الأرجنتينية بعد تعزيز الرقابة المدنية هناك، وعادت ظهورها في ألمانيا بعد فك السرية عن ملف الجستابو (البوليس السياسي) وصارت قضية في بولندا، وروسيا عندما اقترح يلتسين تقديم الحزب الشيوعي ذاته إلى المحاكمة! كان الدفاع دائمًا هو نفسه: "لقد تصرّفت بأوامر من القيادة؛ لذا لا يمكن أن تكون مسؤولةً عن ذلك". ويشير المؤلف أنه بالرجوع خاصة إلى قضية أي>xman، كان خط الدفاع زائفًا؛ إذ إنه استند إلى صورة غير صحيحة للطريقة التي عمل بها النظام النازى، واستخدمت دلائل من مصادر قياسية تاريخية؛ لتبيّن أن أي>xman وآخرين مثله كانوا في الحقيقة يتّافسون، ويروح رجال الأعمال، إلى أقصى الحدود. فهم ببساطة لا يتصرفون طبقاً للأوامر؛ ولكن كانت هناك مجموعة من المؤسسات "تنافس" لحل المسألة اليهودية؛ ولذا فإنّه بمجرد تفهم هذه الحقيقة لن يكون صعباً الحكم عليهم بذنبهم.

أما الباب الرابع عشر: ممثلاً في الجزء الرابع فيلخص الجدل ويختتم الكتاب بلغة بسيطة.

الباب الثاني

معضلة الدكتاتور

١ - التعاطف مع الدكتاتور

إن أكثر الملامح وضوحاً للدكتاتورات بصفة عامة هو أن لهم تسلط ضخم على شعوبهم؛ ومع ذلك فهناك شيء واحد لا تستطيع السلطات الدكتاتورية الاستحواذ عليه: وهو "قول أتباعهم؛ فهم لا يستطيعون، سواء باستخدام القوة أو التهديد بها، أو الوعود بالعطايا المالية الكبيرة، أو بأجزاء من إمبراطوريتهم (إن كانت متاحة) أن يعرفوا ما إذا كان أناسهم يعبدونهم كآلهة، أو يعبدونهم لأنهم يسيطرون على مثل هذه العبادة. وتزروتنا حالة الإمبراطور الروماني نيرون بصورة جيدة لهذا الوضع^(*)، ولكن الأباطرة كان مؤكداً لهم هذا النفوذ، كما نوقش في الباب الثالث. ومن بين كل إنجازاته كان نيرون فخوراً بعزفه الشعير الغنائي على الفيثارا، وفي ذات الوقت شارك في كثير من الأحيان في المسابقات الموسيقية. ولما لم يكن يرضيه حال الفن في روما فقد توجه إلى اليونان، وطبقاً لملفه المشهور الذي أعده جايس سويتونيوس (١٩٥٧) "الإثنا عشر قيصراً":

وكان السبب الرئيس [المغادرته روما]، أن المدن (اليونانية) التي كانت ترعى بانتظام المسابقات الموسيقية، تبنّت ممارسة إرسال كل جائزة متاحة له لعزفه الفيثارا، وكان دائماً يقبلها بسرور عظيم، معطياً الوفود المستمعة والمبكرة في حضورها اليومي دعوات للعشاء الخاص بعضهم

(*) ولو أنهم لم يستخدمو اللقب "دكتاتور" (فقط يوليوس قيصر أعطى له هذا اللقب بصفة دائمة، وكما أتضح لاحقاً؛ فقد جازه لفترة لم تكن طويلة)، والأكثر تأكيداً أن الأباطرة قد حازوا تلك السلطة، كما نوقشت المسألة بالتفصيل في الفصل الرابع.

سيرجوه أن يقى بعد الأكل، ويستحسنون أداءه بالتصفيق الحاد الذى جعله يعلن "أن اليونانيين - فقط - هم الذين يستحقون جهوده؛ فهم حقيقة يستمعون إلى الموسيقى". (ص ٢٢٤).

وهناك طبعاً احتمال أن يكون المستمعون اليونانيون قد تأثروا بمكانتة نيون. ويستطرد سويتونيوس، قائلاً: "إذا لم يكن هذا كافياً، فإن هناك قيوداً أخرى كانت على سلوكهم وكتب.

لن يسمح لأى شخص بترك المسرح أثناء عزفه مهما كان السبب. ونحن نقرأ عن نساء من الحاضرين تفاجئن الولادة، ورجال تأذوا من الإصغاء، والتصفيق باستحسان، لدرجة إسقاط أنفسهم من خلف أسوار مؤخرة المسرح؛ حيث كانت البوابات أمامهم مغلقة بإحكام، أو أن يقتلوها لذك العار ويحملوا بعيداً للدفن. (ص ٢٢٥)

ويحل جون إستر تلك المشكلة العامة، والتى يشير إليها كأساس للتناقض الظاهر فى الفلسفة جدلية الهيجيلية بين السيد والعبد، فهو يقول:

"إن السيد لا يستطيع تلقائياً الاستماع بنفوذه المطلق، الذى يوجد - فقط - إذا ما استطاع إساعة استخدامه..... ويسعد من اعتراف العبد له بهذه السيادة. ويبدو ذلك كامة تبحث عن اعتراف دبلوماسي بها من إحدى مستعمراته، ومثل الشخص الذى يريد التأكد من الأخبار فى الصحف بشراء نسخة أخرى....." (١٩٩٣، ص ٦٧).

إلا أن تلك الطريقة من التفكير فيما يتعلق بالدكتاتورية لم يتبدادر صدورها من هيجل؛ ولكنها كانت معروفة في الأزمنة القديمة. وإذا أخذنا في الاعتبار ذلك الحوار من الطرف الذى صاغه زينوفون "المقدس أو الطاغية Hiero or Tyrannous" ، والذى يبين أن الحوار القديم كان منصبًا فقط على الطاغية، والذى بعثه ثانية ليو شتراوس، وكتب تعليقاً موسعاً عنه (شتراوس ١٩٩١/١٩٦٣). ففى الجزء الأول من الحوار الثنائى، يشكو الطاغية

(الوصى على) بإسهاب عن البوس الذى يسبه الطاغى نفسه، والتملق لا يمكن أن يكون عزاء له. ويعقب على ذلك بقوله:

أى لذة.. هل تظن أن الطاغية يحصل على ما يريد معرفته، من هؤلاء الذين يقولون لا شيء سيئ؛ بينما فى ذات الوقت يعرف بوضوح أن كل ظن لدى هؤلاء الرجال الصامتين هو سيئ بالنسبة له؟ أو ما اللذة التى تظن أنه يحصل عليها من الذين يمنحونه، عندما يشك فى أن مدحهم إنما هو بغرض النفاق؟" (زينوفون، أعيد طباعته فى شتراوس، ١٩٦٣ / ١٩٩١، ص: ٥).

المشكلة الأساسية هي أن الطاغية لا يستطيع الوثوق بأى شخص، وحتى أقرب الأقارب، وبسبب ذلك، فهم -أيضاً- لا يمنحونه الحب. وطبقاً للوصى..

"لن يمكن للطاغية أن يثق فى أنه محبوب؛ ولأننا نعرف من سياق الكلام أن هؤلاء الذين يخدمونه، من خلال الخوف يحاولون بكل وسيلة فى إمكаниتهم أن يبدون مثل الأصدقاء فى خدمتهم بعضهم بعضاً، وأكثر من ذلك؛ فإن المؤامرات ضد الطغاة تتبع من لا شيء أكثر من هؤلاء الذين يتظاهرون بأنهم الأكثر حباً.. كيف يعتقد هؤلاء أن يحبهم أى فرد آخر؛ إلا بقدر كراهيته الآخرين لهم بحكم الطبيعة، ومضطرون بحكم القانون أن يحبوا هؤلاء الطغاة؟" (ص ص ٧-٨، ١٠).

وبدلًا من الثقة أو الحب؛ فإن حياة الطاغية يحكمها الخوف. ويسترسل الوصى قائلاً:

"إن الخوف من الجمهور، وكذلك الخوف من الوحدة والعزلة، والخوف من كونك بدون حراسة، والخوف من الرجل الذين يقومون بالحراسة، وعدم الرغبة فى وجود رجال غير مسلحين حولك؛ ومع ذلك لا يسرك أن يكونوا مسلحين حولك، كيف يفشل كل ذلك فى أن تكون فى حالة غاية فى الألم؟..... الثقة فى الغرباء أكثر من المواطنين، وفي البرابرة أكثر

من الإغريق، والرغبة في الحفاظ على العبيد الأحرار، وعندئذ تكون مضطراً لتحرير العبيد؛ لأن يتراءى لك أن كل هذه الأشياء هي إشارات عن تشتت الروح بالخوف والتوجس؟ (ص ١٣)

فيما للطاغية الغلban! إن معضلته لا يمكن استبعادها، ويجب أن يتم التحرى عنها. وللقيام بذلك، فلنبدأ بمحاجة أن هذه المعضلة موروثة في أي نظام دكتاتوري، بمعنى أن في هذا النظام، يعيّن الحكم أنفسهم، ولا يوجد إجراء قانوني لإبعادهم. وتظهر المشكلة أكثر وضوحاً عندما تكون إجراءات الخلافة succession لهم غير واضحة. وعلى الجانب الآخر فالمعضلة يمكن أن تُحل جزئياً إذا عُرفت شخصية الخليفة بصفة مؤكدة، كما في حكم الأسرات. وليس هناك معنى لاغتيال الدكتاتور؛ إذ بذلك سيحصل - فقط - على ابنه الغبي أو ابنته العبيدة، وهذه المعرفة تخفف من معضلة الدكتاتور.

والمعضلة أيضاً تثير الحيرة فزيادة سلطن الدكتاتور على أتباعه، تجعل مشكلته (مشكلتها) تبدو أكبر. وكلما زاد شعور الأتباع بالخوف. وإحساسهم بالتهديد من الحكم، كان الأتباع أكثر رهبة من الحديث غير المناسب أو فعل أي شيء يمكن أن يبدو كعدم ترحيب به. لذا يمكن أن يتراءى أنه كلما قلت معرفة الدكتاتور بما يفكرون فيه حقيقة، كان ذلك أكثر سبباً له بأن يشعر بعدم الأمان! ومن هنا تأتي هذه الحيرة paradox: فكلما عظم سلطن الدكتاتور، كان ذلك سبباً في تخوفه (تخوفها). وأخيراً، والأكثر أهمية أن المشكلة لها جانبان، فمعضلة الدكتاتور يمكن بنفس القدر أن تسمى معضلة الأتباع. وكما أن الدكتاتور يود كثيراً أن يحبه الآخرون، فالأتيا يودون من الدكتاتور أن يعتقد أنه مستحب، ولذلك حينئذ فقط يكون الناس آمنون منه..... فإذا كان باستطاعة الأتباع أن يجعلوا الدكتاتور يعتقد حقيقة أنهم يؤلهونه (أو حتى يغضبونه) فعندها لن يحتاج للخوف منهم، وإذا الطاغية بدوره لا يخافهم؛ فإنهم لا يحتاجون الخوف منه. ذلك هو الحل لمعضلة الدكتاتور، والتي اقترحها شخصية سيمونيدس. (اقتصادي) في محاورة زينوفون. ولقد أخبر الإمبراطور أنه إذا اعتبر بشعبه فقط؛ فهم بدورهم

سيعثتون به. حينئذ لن يكون لديه ما يخافه منهم، وسيكون أسعد الرجال.
وسيفحص الكاتب هذه الاستراتيجية لاحقاً بالتفصيل في الباب الرابع.

ويمكن أن يكون ستألين، تصويراً حديثاً للدكتاتور في قبضة المعضلة ونوعية مختلفة من الحل لهذه المشكلة. فطبقاً للمؤرخ ألان بولوك (١٩٩١) فإن ستألين كان متغطشاً للتقدير من قبل حلفائه السابقين، البلاشفة القدامى. ذلك التعطش هو الذي يفسر جهوده العظيمة لاستخراج اعترافات منهم في الاستعراض الكبير للمحاكمات في الثلاثينيات من القرن الماضى. وهذا فإن ستألين أراد من حلفائه التقدير، ويستطرد بولوك القول:

إن ستألين لم ينتصر فقط؛ ولكنه كان يستحق هذا النصر، وأنهم قبليوه، كما قبوا لينين من يدي جلتهم volition كقائد. وذلك يفسر إصراره المتواتي أثناء فترة المحاكمات، بأن المتهميين من أجيال البلاشفة القدامى، سيعترفون بصورة مهينة بأنهم كانوا مخطئين، وأن ستألين كان محقاً دائماً (ص ٣٥٨).

ولكن ذلك لم يكن طلبه للتقدير منهم فقط؛ بل الخوف ذاته هو الذي حفز ستألين؛ فشكوكه لم تتم أو تهدأ قط "هذا كتاب بولوك". كذلك كان بالضبط البلاشفة من الحرس القدامى الذين لم يثق فيهم على الإطلاق؛ بل حتى الرجال الذين كانوا مشاركين له عن قرب في تنفيذ الثورة الثانية كأعضاء في البوليتبورو أو اللجنة المركزية للحزب الشيوعى، فقد تم إعدامهم، أو انتحرموا أو ماتوا في معسكرات الاعتقال" (ص ٣٧٧).

وكان ستألين مثل يوليوس قيصر، في محاولته الدائبة في تجميع سلطته الشخصية؛ ولكن قيصر كان محبوباً. وقد اكتسب قيصر شعبية ليس فقط من خلال عظمته؛ ولكن من خلال كرمه؛ فقد ضاعف مرتبات الجنود، وعطياه المسجوني بالآلاف في مرة واحدة، أو إقراض من القوات عندما تطلب، بدون الحصول على موافقة رسمية من مجلس الشيوخ أو الشعب الرومانى. كما قام بأشغال عامة عظيمة Public works، فى مدن رئيسية فى إيطاليا وببلاد الغال وإسبانيا (سوينتونوس، ١٩٥٧، ص ٢٥). ووافق على مراتب الشرف التى كانت تسبغ عليه. حتى وإن كانت تبدو متجاوزة للحدود؛ فقد

(المركز الوطنى للتوثيق)، الخليفة المباشر للحكم الاستعمارى البالجىكى.
بعض تقارير CND تقرأ كالتالى:

أثناء فترة الأيام العشرة تلك، ظلت الأحياء فى منجولا يسودها الهدوء -
وكان كل الناس يعملون ببهجة مضاعفين طاقاتهم؛ شكرًا لاستمرار النظام
الجديد، والتغيير الوزارى الحديث الذى أتجزه أب الأمة، وجلب كثيراً من
البهجة بين السكان الذين يدعونه بالإخلاص فى العمل إلى جانبه (شاتربرج،
. ١٩٨٨، ص ٤٧).

فهل جعلت هذه التقارير موبوتو يشعر بأمان أكثر - أو أقل؟ ربما
الإحساس بهذه المشكلة، جعلت CND تستخدم العبارة "الموقف يسوده
الهدوء" لبسط أسرار الدكتاتور؛ إلا أن الفعل المليئ للعبارة كان قاصراً، كما
يشاهد فى الأسلوب التالى الصارخ:

نخبركم بأنه فى ٢٦ مايو ١٩٧٤، قدم حاكم المنطقة إلى المحاكمة
٣٦ لصاً، كانوا ينشرون الذعر فى مدينة بومبا. واحتجز اللصوص فى
السجن المركزى بالمدينة، الذى ليس فى حالة جيدة، وهناك خوف من
قرارهم. العملية مستمرة والموقف يسوده الهدوء (ص ٤٧).

وحيىند - بعد شهر - وصل تقرير: "الموقف اليومى وفيه أنه من بين
٣٦ لصاً تم القبض عليهم فى مدينة بومبا، قدم ١٢ فقط إلى مكتب النائب
العام فى ليزا، وهرب ٢٤ من سجن بومبا، الموقف
يسوده الهدوء" (ص ٤٨).

إن إحدى المشكلات المصاحبة للحل القهرى لمعضلة الدكتاتور، هو أن
هناك تكلفة باهظة له فى فرضه كثيراً من المجازفة على البيروقراطية؛ فهى
تجعل أعضاءها غير عازمين على إرسال التقارير المزعجة لكن معلومات
توحى بالصدق. وأشار كارل فرديرك - وزينجو - برزنسكي (١٩٦٥) إلى

ذلك بـ "تأثير الفراغ" المحيط بالدكتاتور. وفي القاعدة المعاصرة - نظرية العميل agent theory - تطفو مشاكل مماثلة حينما يفرض المسؤول الرئيسي كثيراً من المخاطر على العميل؛ لذا فليس ضرورياً أن يكون من السهل للدكتاتور أن يُرْحَل مخاطره الذاتية إلى من دونه.

ومن الطبيعي أن ينعم الدكتاتور - كالمعتاد - بالدخل والامتيازات ومتطلبات الحكم غير المعروفة لأى قائد ديمقراطي؛ ولكنهم يمررون بخبرة الناحية الأخرى من منظور الإمكانيات الاستهلاكية؛ وهو أن أحد الأساليب الشائعة لإزاحة الدكتاتور، هو الاغتيال. وفي كلمات أخرى؛ فإن جوائز الدكتاتور عظيمة، وكذلك المخاطر المحيطة به (مجازفاتها) بقدر متسلٍ. والصعوبة الرئيسية للدكتاتور في الحصول على معلومات حقيقة عن مدى شعبيته، هي تعدد هيكل مكافأة المجازفة^(*).

وتعبيرًا عن السابق، في نظرية الاختيار الرشيد، يمكن القول بأن الدكتاتور ورعاياه، لهم مشكلة تواصل متبادل أو "إشارات"، بمعنى عدم وجود "ثقة" متبادلة (بريتون - ونيروب، ١٩٨٢، كولمان ١٩٩٠)، أو لديهم مشكلة في تنفيذ الالتزام "الموثوق" فيه (نورث - و - وينجاست ١٩٨٩)، أو أن هناك مشكلة تنفيذ "enforcing" تلك الالتزامات (بروزوريسي، ١٩٩١)؛ فقد يعد الدكتاتور بعدم أذى معاونيه؛ ولكن هذا الوعد غير ممكن تنفيذه. وينطبق نفس الأمر على وعود المواطنين بدعم النظام. وعادة ما تكون الإشارات المتبادلة أكثر تكلفة بين الدكتاتور ومعاونيه من تلك التي تكون بين الحكومة والشعب في النظم الديمقراطية.

(*) المشكلة العامة في معرفة ما الذي يفكّر فيه الناس حقيقة، يصفه تيمور كوران (١٩٩٥/١٩٩١) بلطف بأنه يأتي من الانقسام بين المعتقدات الخاصة والآراء العامة المعلنة لمواطني النظام السلطوي؛ لهذا السبب يقول: إن الثورات لا يمكن التنبؤ بها أساساً.

٢- منهج البحث: الاقتصاديات ومشكلة التطبيق

إن معضلة الدكتاتور - في صورة تجريبية - هي مجموعة من الظروف التي توجد فيها مكاسب من "التبادلات" (بين الدكتاتور ورعاياه); ولكن تلك الوعود والالتزامات ليس حتمية التنفيذ. على سبيل المثال: يمكن أن يعد الدكتاتور في مقابل تأييده بتفيد أنواع من السياسات التي يرغبهما الخاضعون له؛ لكن ما الضمان الذي يمكن لكل طرف أن يحصل عليه للالتزام بالوعود؟ فالدكتاتور يستطيع أن يعد بتغيير سياساته لإخراج تمرد، أو لإرضاء إحدىمجموعات المصالح المهمة، أو لكشف مؤامرة ضده بين العسكريين أو البوروفراطيين المدنيين؛ ولكن ما الذي يلزم الدكتاتور بالحفاظ على كلمته بعد انتهاء الأزمات؟ وبينما الطريقة؛ فإن أيها من هذه المجموعات يمكن أن تُعتبر عن دعمها الذي لا يعني، لتهديدة الدكتاتور؛ ولكن ما الذي يمنعهم من لعب دور في مؤامرة اغتيال بمجرد تخفيف الحاكم من الحراسات من حوله؟

ووفقاً لوجهة النظر هذه، يرى المؤلف أن معضلة الدكتاتور، هي مجرد صيغة متطرفة لإحدى المشكلات الشائعة. وهي توجد في السياسات الديمقراطية داخل المؤسسات، والبوروفراطيات الحكومية، وفي العائلات، وحتى في كثير من الأسواق. وعلى سبيل المثال إذا ما نظرنا إلى ساحة الألاعيب السياسية politics الديمقراطية (نفس هنا كبورصة سياسية). وعلى الأخص في أثناء الانتخابات؛ حيث يعد الساسة ببرامج سياسية في مقابل الأصوات أو الدعم من قبل جماعات المصالح. فما الذي يحفز المواطنين على إعطاء وعدهم؟ وهم لا يستطيعون مقاضاة السياسي في المحكمة لعدم الوفاء بوعده أثناء الحملة الانتخابية. لذا ما الضمان الذي لديهم ليحافظوا عليه بعد الحصول على أصواتهم؟ إن عالم الألاعيب السياسية البوروفراطية، يأخذ مكانه أيضًا في نموذج مصطلحات تبادل. ويتبادل البوروفراطيون تأييدهم مع بعضهم بعضاً ومع السياسيين؛ ولكن البوروفراطي الذي لا يفي بوعده تأييدها لسياسي أو بوروفراطي آخر لا يمكن تقديمها للمحاكمة... لذا كيف يمكن لعملية التبادل أن تأخذ مكانها؟

إن نفس المشكلة تظهر في المجتمعات البدائية (التي في كثير من الأحيان لا توجد محاكم فيها) وطبعاً في كثير من الأسواق (في صورة بعض الوعود مثل هذا جيد ذو "جودة عالية"، كل ذلك يكون من الوضوح بأنه غير قابل للتطبيق، وأكثر من ذلك يصعب تنفيذه). وحتى داخل العائلات، تطفو نفس المشكلة إذا فسرت العلاقات كمبادلات (مثلاً، قد يعد الطفل والديه "بالسداد"، مقابل ما يتسلمه منهم من رعاية، مقابل دعمهم في شيخوختهم). ولكن في الحاضر - على الأقل في الولايات المتحدة الأمريكية - لا يمكن للأباء مقاضاة طفلاًهم إذا نكث وعدهم^(*).

وفي السنوات الأخيرة الماضية، خرى عمل كثير لتطبيق أساليب النظرية الاقتصادية لذاك المشكلات، كالتي طبقت فيها هذه النظرية على فروع أخرى من العلوم مثل القانون، والعلوم السياسية، والعلاقات التنظيمية وشئون العائلة؛ إلا أنه اتضح بأنه نظرًا للنتائج التي توصل إليها والتي استلزمت إحداث تغييرات هامة في أدوات النظرية الاقتصادية وبسبب التطورات الجديدة في نظرية السوق ذاتها إلى جانب عدم وضوح الحقوق والالتزامات الاقتصادية وصعوبة غرسها أو صعوبة تنفيذها مما يؤدي إلى عدم رسوخ المبادئ المعتادة للنظرية الاقتصادية بل وإلى انقلابها رأساً على عقب. وفي نفس الوقت؛ فإن هذا المسار من الفكر يعين على فهم قدر كبير من العلاقات الاجتماعية، والسياسية، والقانونية؛ بل وحتى علاقات السوق؛ وإن أصبح الموضوع غامضاً.

ولمعرفة كيف يعمل التحليل، يمكن النظر إلى النموذج الاقتصادي المعتمد لسوق العمالة. لاحظ أولاً أن نفس مشكلة عدم التنفيذ تطفو في هذا الموقف. فالمؤسسات تلحق العمالة بها، وتدفع لهم أجراً مقابل أدائهم للوظائف

(*) وبالطبع، لا يمكن استبعاد حدوث تطورات في هذه الاحتمالات (مقاضاة المواطنين للسياسيين، أو مقاضاة الآباء لأطفالهم) في المستقبل.

التي يطلبها منهم صاحب العمل؛ ولكن ما الذي يحدث إذا نكث صاحب العمل في وعده ولم يدفع لهم أجورهم، أو ما الذي يحدث إذا "تهرب" العامل أو إذا كان أداء العمل سيئاً؟ ضمنياً، يفترض أن كل طرف يمكن أن يلجأ إلى القضاء والحصول على حقه بقليل من التكلفة (نظرياً صفر). وفي وجود هذا الفرض، وبعض الفروض الأخرى، نعرف أن سوق العمالة عندما تتساوى فيه قوى العرض مع الطلب، ينتج أجرًا عند نقطة التوازن W^* ومستوى عماله L^* ؛ حيث يمكن لكل فرد يرغب في العمل عند هذا الأجر، أن يحصل على الوظيفة.

والآن إذا افترضنا رفع قيد التنفيذ عديم التكلفة، وافتراضنا من ذلك أن العمال يمكنهم التهرب، أو تأدية عملهم بجودة متزدية، وأن أصحاب العمل قد يجدون صعوبة في اكتشاف تلك الحقيقة. فإن أحد أسباب هذا الموقف - هو يمكن القول ببساطة - صعوبة معرفة مدى جودتهم في أداء وظائفهم. وعلى سبيل المثال: إذا كان العاملون من المتاجرين بالسندات؛ فقد يكون من الصعوبة لصاحب العمل، التأكد من أنهم يخاطرون بدون داع، ويُعرضون المؤسسة إلى إفلاس محتمل. وإذا كانوا يقومون ببعض الأعمال الخلافة؛ فقد يكون ذلك بحصول العامل على هذه الأفكار؛ بينما هو مستلق على الأريكة. خلاصة القول - ولعدد من الأسباب - يكون من الصعب متابعة أداء العامل، مما الاختلاف في ذلك؟ افترض أن العامل يتهرّب، ويكتشف ذلك صاحب العمل؛ قد يمكن لصاحب العمل التهديد بالاستغناء عنه؛ إلا أنه منتعريف توازن السوق عند الأجر W^* ؛ فالعامل يمكنه الحصول على وظيفة أخرى في ظل هذه الفرضية، فالاستجابة الرشيدة للعامل هو قوله : "افعل ما شئت، فسيتوازن السوق؛ فإذا استغنت عنِّي؛ أستطيع دائمًا أن أجد وظيفة أخرى بنفس الأجر الذي تدفعه لي!" وفي كلمات أخرى، فمادام السوق يحدث به توازن؛ فالعامل ليس لديه حافز للوفاء بمقتضيات العقد، مادام التهرب في العمل مفضل عن الأداء. والسبب في ذلك: أن صاحب العمل ليس لديه

الوسائل لعقاب العامل مادام العامل المستغنٍ عنه، يستطيع دائمًا الحصول على وظيفة أخرى بنفس الأجر تماماً الذي يحصل عليه حالياً.

فكيف لصاحب العمل حل هذه المشكلة؟ إحدى الطرق هي عرضه أجرًا أعلى مما يمكن للعامل الحصول عليه في مكان آخر؛ حينئذ يمكن عقاب العامل بدرجة تفوق الوصف، حيث يصبح لدى العامل ما قد يفقده (الأجر المميز) إذا ضبط متهرئاً؛ إلا أن كل أصحاب الأعمال، لديهم نفس الحافز للقيام بذلك. لذا فكل مؤسسة ستحاول زيادة الأجور فوق ما تدفعه المؤسسات الأخرى المنافسة، وستكون النتيجة النهائية أن أجر التوازن سيرتفع عند كل المؤسسات إلى أعلى من مستويات توازن السوق. وفي النهاية لن تحل المشكلة، ليس بسبب أن بعض المؤسسات تدفع أجورًا أعلى من الأخرى، (في التوازن يدفعون نفس الأجر)، ولكن لأن أجر التوازن - غير السوقى non-market لن يؤدي فقط إلى أن العمال سيكونون عاطلين دون إرادتهم؛ ولكن أيضًا لأن كل عامل سيواجه بعضاً من البطالة "المترتبة". هذا الموقف يعطي أصحاب العمل "قوة" أو سلطة على العاملين لديهم. وكما وصف شابирرو - و - ستيفلتر (1984) هذا الوضع بقولهما إن توقع البطالة يخدم كأداة "تأديبية للعامل".

إن توقع البطالة ليس هو الإمكانية الوحيدة لآلية التأديب. فمثلاً اقترح جيريمي بيللو - ولورانس سمرز (1986) أنه إذا أمكن تقسيم الاقتصاد إلى قطاعين: أحدهما به الوظائف "الجيدة" (التي تدفع أجورًا عالية، وتقدم بعض احتمالات الترقى)، وبعضاً من أمان الوظيفة....إلخ)، والقسم الآخر يقدم الوظائف "الرديئة" [يدون أي من هذه الحال - وظائف ماك^(*)] (كما هي معروفة شعبيًا) حينئذ لا يحتاج الأمر إلى البطالة المترتبة لتأديب العاملين في الوظائف الجيدة. ويمثل الاستغناء عن العامل dismissal تهديدًا مادام

(*) اختصار للوجبات السريعة - ماكدونالد - (المترجم)

العامل يمكنه السقوط في قسم الوظائف الريثية. مثل هذا الاحتمال يكون كافياً لتأديب القوى العاملة. وفضلاً على ذلك أنه في هذا النموذج - لا تتماسك كثير من الفرضيات القياسية للنظرية الاقتصادية. فعلى سبيل المثال: أصبحت التجارة الحرة غير مُثلّى Not optimal نظراً لأن من المرغوب فيه حماية قطاع الوظائف الجيدة.

قبل تقديم هذا النوع من النماذج، حددت النظرية الاقتصادية القوة (السلطة) في العلاقات الاقتصادية، منفردة بأنها قوة السوق - أي ببعض أشكال الاحتكار. وأظهرت تلك النماذج أنه في غياب التفزيذ بدون تكلفة لحقوق الملكية؛ فإن القوة لا تكون - فقط - متسقة؛ ولكن أساسية لأعمال المنافسة أيضاً. وأحد الآثار الأخرى لتلك النماذج، هو أن مؤسسات التبادل - والذين يتحكمون فيها - يحدثون فارقاً. كما أن أحد الأسباب المستفادة من هذه الحقيقة، هو أن المؤسسة يمكنها أن تردع تهرّب العمالة بأى من طرفيين: زيادة الإشراف الدقيق على العاملين، أو بصرف أجور أعلى لهم. وبالنسبة للمؤسسة؛ فالأموال المنفقة على الإشراف، وعلى أجور أعلى للعاملين، كلّيهما تكاليف، وستختار المؤسسة ببساطة وسائل تقليل التكاليف لردع عدد معين من تاقص العمال؛ ولكن من وجهة نظر الاقتصاد، فالأموال المنفقة على الإشراف تستخدّم موارد حقيقة؛ بينما دفع أجور أعلى ليس كذلك؛ لأنّها مجرد تحويل من المؤسسة إلى عامليها. وبناء عليه - من وجهة نظر المجتمع - فالموارد ستضيع في الإشراف الزائد (بولز، ١٩٨٥، شابيررو - و - ستيفجلتر ١٩٨٤). وفضلاً على ذلك؛ فإن النظم البديلة للعمالة ستؤدي إلى نتائج مختلفة. على سبيل المثال: يقدم جوردون (١٩٩٠) بيانات عن نسبة العمالة الإدارية والإشرافية administrative and managerial كنسبة من العمالة غير الزراعية لدول مختلفة، وكانت هذه النسبة ١١,٧٪ عام ١٩٨٥ في الولايات المتحدة الأمريكية، وتقريراً ٤٪ في اليابان وألمانيا الغربية،

و ٢,٧% في السويد. وفي تطور حيث مثير للاهتمام، نظام "كل في حينه - Just-in-time" (حيث باستلام العمال القطعة التالية المفترض العمل عليها، يتوقعون خلوها من العيوب). هذا النظام "يمحي" بصفة أساسية الإشراف الشخصي؛ لأنه في ظل هذا النظام يُحفز العمال على متابعة الآخرين لهم.

و في سوق العمالة، تقدّم "السلطة" الحل لمشكلة التنفيذ enforcement. وفي أسواق أخرى (وحتى في سوق العمالة)، هناك آليات بديلة تستطيع أداء تلك المهمة. وعلى سبيل المثال، نأخذ حالة سوق السلع ذات الجودة العالية، وإذا افترضنا أنه فيما قبل الشراء، لا يستطيع المستهلكون التمييز بين السلع عالية الجودة والمنخفضة منها. فما الذي يمنع المؤسسة من إنتاج سلع منخفضة الجودة، وبيعها كأنها سلع عالية الجودة؟ (شايرو ١٩٨٣، بعد كلain - و - لفلر ١٩٨١) عرضوا ثلاثة شروط متطلبة لتبسيط محاولة شركة غش عملائها:

- ١- أن يكون هناك توقع للمبيعات المستقبلية.
- ٢- أن تكون للشركة سمعة، بُنِيتَ في الماضي، كبائع لسلع عالية الجودة.
- ٣- أن المؤسسات يجب أن تتسلم "علاوة" سعرية على السلع عالية الجودة، لتعوضها عن استثماراتها السابقة في السمعة، وكخدمة لردع الغش.
وطبعاً "شروط عدم الغش"؛ فإن القيمة الحالية للعلاوة المسلمة من المبيعات المستقبلية، يجب أن تكون كبيرة بما فيه الكفاية للتغلب على مكاسب المرة الواحدة من الغش ("الهبوط" بسمعة الشركة). فال فكرة من وجود العلاوة السعرية: أنها تزود المستهلك بسبب الوثوق في المؤسسة، أو كما عرضها كلain - و - لفلر، يدفع المستهلك للمؤسسة "مالاً لحمايته protection money" في شكل علاوة سعرية للتأكد من الوفاء بما تم التعاقد عليه. وفي هذا

المنظور: إن "الثقة" وليس النفوذ، هي التي تحل محل حقوق الملكية الممنوعة قانوناً في حل مشكلة التنفيذ؛ ولكن في معنى آخر فالخلاف كما هو؛ ففي كلٍّهما، يقوم "الدفع الأعلى" over payment (الأجر أو العلاوة السعرية) بحل مشكلة الغش.

والآن، فلنطبق هذه الطريقة من التفكير في الحياة السياسية. ولنبدأ بملحوظة أن كل الحكومات ديمقراطية كانت أم دكتاتورية، تزود المواطنين بالخدمات. فهي تبني طرقاً، ومستشفيات، ومدارس، وتقدم خدمات الأمن الداخلي والدفاع التي تحمى السكان وتبكيّهم (فى الدكتاتوريات). فالحكومة تقدم تلك السلع والخدمات للمواطنين مقابل الدعم السياسي. أو قد "يزود" السياسة مجموعات المصالح بسياسات تؤول إلى شكل ما من التشريعات التي تحابيهم - مثل الدعم، أو التعريفة الجمركية، أو فرض رقابة على الدخول في نشاط معين، معاملة ضريبية محابية... إلخ، في مقابل المساهمات فى الحملات الانتخابية. إلا أنه في أيٍّ شكلٍ من المبادرات السياسية، تطفو المشكلة مرة ثانية، ذلك أنه لا يوجد طرف ثالث لتنفيذ "العقد" بين السياسة والمواطنين، وفي الحقيقة، لم يكتب قط عقد رسمي.

ونظراً لعدم وجود عقد؛ فما الذي يمنع السياسة من الانتكاس عن التبادل؟ طبعاً - في كثير من الأحيان - يرتدون، فالاتهام بأن الحكومة "أخلت بوعودها" هو أكثر الاتهامات شيوعاً سمعتها في أي حملة انتخابية؛ إلا أنه إذا لم يقم السياسي بالوفاء بوعودهم كما يفعلون "دائماً"، فسيكون هناك قليل من اتهامهم بفعل ذلك في أي حالة فردية. لذا يتبقى السؤال: لماذا يحافظ السياسي على وعودهم في كثير من الأحيان؟ ويوجد سؤال مماثل على جانب "الطلب" Demand، للمحيط السوقي السياسي: ما الذي يحفز المواطنين ومجموعات المصالح لت تقديم الدعم؟

أحد الحلول، مشابه للذى نكره للعمالة وأسواق الناتج: فالغش يمكن
منعه عندما:

١. يكون هناك توقع بتفاعل مستقبلى بين الأطراف .
٢. تكون الأطراف قد بنت سمعتها على أساس عدم الغش .
٣. تتسلم الأطراف علاوة عند المقايسة؛ لتعويضهم عن استثماراهم
السابقة في السمعة ولتعلما للغش .

والآن، تعايشت الأحزاب السياسية كمؤسسات لمدد طويلة، قامت ببناء
سمعة على أساس أدائها السابق في الحكم، ومع نصيب جوهري في سمعتها
المستقبلية (جالوتى وبريتون ١٩٨٦، وينجست ومارشال ١٩٨٨، وينتروب
١٩٨٧)، وأن الساسة الرشيدين لهم نفس الحافز كبائعين رشيدين في الأسواق
الاقتصادية لتزويد المواطنين ببعض الأسباب لتصديق وعددهم (ويتمان
١٩٨٣). وبالمثل يحتاج الساسة نمو الرشاد إلى الحماية ضد "الغش" الذي
يقوم به المواطنين، ذلك بأنهم سيبحثون عن آليات تضمن أن المواطنين أو
مجموعات المصالح يمكن الاعتماد عليها في تقديم الدعم. وعموماً، يقترح
المؤلف أن تحل مشكلة الغش المتبادل في الأسواق السياسية "بالاستثمارات"
التي تربط الأطراف ببعضها بعضًا - بمعنى غرس "الولاء السياسي"
أو الدعم. ويعرف المؤلف مصطلح الولاء كحصلة طويلة المدى من جانب
الفرد لهيئة أو مؤسسة، (التعريفات مماثلة انظر شوار ١٩٦٨ وأيضاً
هيرشمان ١٩٧٠) وللجزء الأكبر سينكلم الكاتب عن الولاء "الرشيد"
Rational على سبيل المثال: إذا استوفيت شروط شابورو من (١) إلى (٣)
فالخسال تكون قد حُفِّزت برشد.

وبإحلال الأحزاب السياسية بدل الأفراد - كممثليين مؤسسين مركزيين
في الحياة السياسية للديمقراطية - يجعل من الممكن أن نرى كيف يمكن

للتبادل السياسي أن يتخذ مكانه؛ فالشرطان (١) و(٢) يُسْتوفيان عن طريق المنافسة السياسية الديمقراطية، بينما يوجد بعض الثقة أو الولاء للأحزاب السياسية، ومن الطبيعي أن الأحزاب السياسية قد تسقط في خلل من سوء السمعة، وكثيرون لديهم ذلك. وأقدار الحزب. التقدمي المحافظ في كندا أو الحزب الديمقراطي المسيحي في إيطاليا هي حالات فردية قريبة تستوعبها الذاكرة كمثال للعقوبات القاسية التي يلقاها الناخبوون على الأحزاب التي اكتشف فيها نمط من الغش.

وتقسيم الحياة السياسية، يُقدم أيضاً شرحاً بسيطاً لدور "القائد" السياسي، وهو يختلف عن التحليل الكلاسيكي داونز (١٩٥٧)؛ فعقيدة الحزب هي ببساطة مجموعة من الوعود، التي في مقابلها يمكن قياس الأداء الفعلي لممثلي الحزب؛ للتأكد مما إذا كان الغش (الانحراف بعيداً عن عقيدته) قد حدث. وتعطى الأيديولوجية للحزب دوراً جوهرياً أكبر من البساطة في تجميع وتسمية المرشحين (الأدوار التي خصصها داونز للحزب)؛ فالعقيدة هي الحارس لثقة الناخبيين.

فما التمايز السياسي للشرط (٣) - الامتيازات premium؟ إن ما يهم السياسة - هو المكافآت والدخل والمكانة المرموقة والسلطة، التي تؤهلهم للفوز بمنصب سياسي وهي من الضخامة في معظم الديمقراطيات، حتى إنها بذاتها تكون رادعاً جذرياً للغش السياسي. بمعنى أن الامتيازات هنا، توجد نتيجة للطبيعة الثنائية dichotomous للسلطة السياسية، فالسياسة إما "هنا in" أو "هناك out". والسؤال الأكثر إثارة ما الذي يحفز الولاء من جانب المواطنين أو جماعات المصالح؟ يقترح المؤلف أن توزيع مقابل "للعطايا" السياسية (مكاسب تتجاوز الإنتاجية) في كثير من الأحيان، يلعب هذا الدور؛ وهناك مثالان يولدان الولاء الرشيد، هما المشروعات الضخمة pork-barrel والمحسوبيات السياسية patronage projects. وكلاهما تجري مناقشته من حين

آخر في الأدبيات الخاصة بالمناورات السياسية في مجلس النواب (فريجون ١٩٧٤، شابسل ووينجاست ١٩٨١).

لنفرض على سبيل المثال: أن يتحصل سياسي على مشروع خزان، أو كوبرى أو أى مشروع ضخم للمواطنين فى دائرة؛ فإن التحليل الصحيح للعائد والتكلفة سيكشف أن المشروع مضيعة للمال؛ ففى الحقيقة، إذا لم يكن المشروع غير هذا فلن يكون لدى المواطنين سبب لإعطاء مساندتهم لهذا السياسي مقابل الخزان أو الكوبرى؛ لأن السياسي لا يبذل أى تضحيه بالنسبة إليهم؛ ولكن ببساطة يقوم بفعل ما يطلب من الموظف الفنى Technoart الرسمى. وعلى الجانب الآخر، وإلى حد أن المشروع مضيعة للمال (أى إن المشروع الضخم مطلوب فعلاً)؛ فإن لدى المواطنين بعض الأسباب تدفعهم للاعتقاد بأن السياسي أو الحزب السياسي مسؤول عن توفير المشروع لهم، وسيعنتى بمصالحهم المستقبلية فى مقابل دعمهم. وبเดقة أكثر، فعنصر الفاقد فى المشروع هو تمام الإشارة بأن السياسي يستطيع الادعاء بأن المشروع نتيجة جهده، ذلك هو ما اقترحه فريجون (١٩٧٤) وأخرون، ووظائف المحسوبية job patronage تجرى تماماً بنفس الطريقة. لذا فالمشروع الضخمة ووظائف المحسوبية هي المماطل بالضبط (فى الأسواق السياسية) للسعر وعلافات الأجور (فى الأسواق الاقتصادية). ويقاس حجم الخسارة بكلمة الفاقد فى المشروع أو بالأجور المتجاوزة للإنتاجية الحدية فى حالة وظائف المحسوبية.

فالرصيد الرأسمالى للولاء يمكن أن يقاس بإجمالى قيمة المكافآت التى يوزعها الحزب السياسى فى السلطة عامة فالتكاليف الإجمالية للمقابل من الخدمات السياسية لاقتناص الريع rent-seeking (بوزنر ١٩٧٥، تالوك ١٩٦٧)، والتى غالباً ما تقاس وفقاً لما هو متبع مؤخرًا فى سنوات قريبة -

قد تكون فائدةً في محيط السوق الاقتصادي؛ ولكن تلك التكاليف في سوق السياسة هي استثمارات مفيدة تقلل من تكاليف عمليات transaction المبادلة السياسية.

خلاصة القول: نستطيع أن نقول إن المجموعة التي تتسلم امتيازاً احتكارياً أو عطايا ريعية أخرى (rent) من الحزب السياسي، يكون لديها فوراً سبب ما للاعتقاد بأن الحزب السياسي سيتعنت بصالحهم مستقبلاً؛ وأن المقابل الريع rents يمكن أن يُسحب، فإن الساسة يعتقدون أن المجموعة المفضلة ستمد الساسة في المقابل بالدعم الموالي؛ لذا فإن مقابل الريع يوفر المزايا الضرورية لتعويض المجموعة عن دعمها أو ولائها للحزب، وتخدم أيضاً كرادع للغش. بناءً على ذلك؛ فإن المشروعات الضخمة والمحسوبيّة السياسية هي استثمارات تحل مشكلة الغش السياسي من قبل المواطنين ومجموعات المصالح (في الأسواق السياسية)، تماماً بنفس الطريقة كالأسعار وعلاوات الأجور (في أسواق العمالة والسلع)، وبنفس الرصيد الكلى لمثل هذه الاستثمارات، "رأسمال الولاء السياسي capital loyalty". وتلك الأرصدة قابلة للفياس، وقد قام بقياسها مباشرة كل جيالويجي جالوتى - وأنطونيو فورشينا (١٩٨٩) اللذان أعدا تقديرات "النسب الولاء للأحزاب السياسية الأمريكية".

وكانت تلك الحلول، هي أحسن ما توصلَ إليه، فهي تتضمن الفاقد والفساد، بمعنى أنهما يكونان صورة مضللة perversion للديمقراطية المثلث؛ ففى وضع السيناريو المثلثى، يثق المواطنون بساستهم فى الوفاء بوعودهم، وفي أن الساسة يمكنهم الاعتماد على المواطنين فى مقابل النضال لمعتقداتهم الحزبية؛ ولكن الوضع المثالى يفترض ضمنياً أن تكاليف التنفيذ

enforcement هي صفر. "لذا فهناك توازن دقيق بين مثالية الأسواق للاقتصادي، ومثالية المناورات السياسية politics لعالم السياسة؛ وكلاهما يؤدي وظائفه بالطريقة المفترضة، إذا ما تم فقط تجاهل تكاليف التنفيذ".

ومازال ينبغي علينا أن نمكث مغمضى العينين تجاه الفجوة الهائلة بين حلول أساليب المشروعات الضخمة والمحسوبيّة الوظيفية، لمشكلة التنفيذ من جانب، والمثالية الديمocrاطية من جانب آخر. وسيتبين هنا هذا التقدير إلى أن هناك كثيراً من الطرق الأفضل حيث يمكن للديمقراطية أن تعمل وأحياناً تقوم فعلاً بذلك. إن المشكلة الأساسية للسياسة الديمقراطيين هي اجتناب المواطن للإيمان بهم ولتحفيز ناخبيهم للعمل في ضوء هذا الاعتقاد وبمساندتهم. وهناك كثير من الطرق التي تستطيع الأحزاب القيام بها، وعلى سبيل المثال: يقترح ج. ر. لوت (1987) أن "الفكر العقائدي" هو أحد الأدوات المهمة التي يمكن للسياسة أن يلتزموا بها، وهناك الأعمال العلمية التي تقدم دليلاً قوياً لوجهة النظر تلك (لوت 1987 و 1990). انظر أيضاً المسح العام (لوت - ويندر 1996). وقد اقترح لاندز وريشارد بوزنر (1975) آلية أخرى لحل مشكلة التنفيذ: وهي استقلال القضاء الذي يجعل من الصعب الانتكاس على التشريع مستقبلاً، ويساعد في العمل كأداة للالتزام المسبق. وبدون شك هناك كثير من المؤسسات الأخرى التي تقوم بهذه الوظيفة. ولا ريب أنه قد يمكن تأليف كتاب منير عن الديمocratie من وجهة النظر هذه. وفي السياق الحالى ربما كانت أكثر النقاط إثارة هي تحديد سلطة الحكم، بتأكيد حرية الصحافة التي لا تحرر فقط أتباعه لنقده؛ ولكن تمكن الحكم أيضاً من اكتشاف ما يفكرون حقيقته فيه، ويتقدّم وسائل دستورية رسمية لإزاحة الحكم. الحكم تسمح للمؤسسات الديمocratie بتنمية علاقات النقاء وتنفيذ الالتزامات الجديرة بالنقاء، بإرسال إشارات تلمح بكثير من التبسيط، وبشكل مباشر أكثر مما يمكن تحت ظل الدكتاتوريات. ورغم أن الديمocratie قد يكون أحياناً أداؤها سيئاً في هذه

الجوانب؛ فإننا نظريًا علينا أن نتوقع منها أن تفعل أحسن من أي بديل آخر، أو مع وضع هذه النقطة نصب عيوننا، ونعود إلى موضوع الدكتاتورية؛ ولنرى ما الاستراتيجيات المتاحة للدكتاتور لحل معضلته؟

٣- أدوات السلطة السياسية:

إن الرسالة من رحلتنا القصيرة لاقتصاديات التنفيذ الذاتي للمبادلات في الفصل السابق، هي أن هناك عدّاً من الأدوات التي يمكن أن تحل محل الآلية المفقودة للتنفيذ الخارجي، أو وسائل تسمح بحدوث المبادلات^(*).

وفيما يتعلق بالاستراتيجيات المتاحة للدكتاتور، يقترح المؤلف أنها يمكن أن تجمع بين فئتين: "القمع repression"، و"الولاء loyalty".

ويشير المؤلف إلى أن القمع هو قيود restrictions تفرض على حريات المواطن في انتقاد الحكومة، والقيود على حرية الصحافة، والقيود على حقوق الأحزاب المعارضة في حملتها ضد الحكومة، أو كما هو شائع في ظل الدكتاتورية الشمولية في الحظر الصريح للمجموعات والنقابات أو

(*) واحد الآثار الأخرى لهذا التحليل هو أن الأسواق لا تحل مشكلة التنفيذ بنفسها، ولهذا وهناك دوىًّا لبعض القوى الخارجية – والتي يمكن أن تكون قوى تنفيذ قانونية؛ ولكن تستطيع أن تكون أيضاً ضمن سلطة الدكتاتور السياسية، والتي تساعد على فعالية الأسواق. وبمعنى آخر، من خلال حفاظ قواعد النظرية الاقتصادية النيوكلاسيكية البحث مع غياب فعالية نظام قانوني كفاء وغير مكلف، لا مجال أمام المرء لبحث الفكرة غير المستحبة بأن التدخلات السياسية وحتى الاستبدادية قد تكون نافعة للكفاءة أو للنمو الاقتصادي. والملاحظة بأن نظرية الأسواق تحل تلك المشاكل تلقائياً، وهذا كان الاعتقاد بصفة عامة، وببساطة كان هذا منطقاً غيرًّا صحيحاً. وربما كان الدرس قد فِيهِ الآن جيداً بعد النتائج الكارثية لمحاولة "تحرير" الاقتصاد في روسيا. وليس هناك بديل في تقييم تلك العملية في نظام اقتصادي. أو للسؤال عن كيف يعمل ذلك؟ بعض التفصيل لا يمكن رفض كل تدخل استبدادي في الاقتصاد باعتباره يؤدي إلى تقليل الكفاءة الاقتصادية. وكما سنرى في الجزء الثالث (عندما نناقش تلك القضية بتوسيع)، فإن عديداً منهم – ليس كلهم – وليس دائماً بالطرق المتوقعة.

لأحزاب السياسية المعادية للحكومة. ولتكون هذه القيود فعالة، يجب أن تصاحبها رقابة على الجماهير، وفرض عقوبات sanctions على الإخلال بالنظام. إن وجود قوة من البوليس السياسي، والعقوبات الصارمة إلى أبعد مدى ضد التعبير عن الرأي، وخاصة تنظيم المعارضة ضد الحكومة - ومنها (السجن أو الإبداع interment بمعنى الأذى العقلي، التعذيب torture، والإعدام) هي الوصمة الكبرى للدكتاتوريات بكل أشكالها.

أما كيف يلتقي استخدام القمع حول معضلة الدكتاتور؟ فهو جزئياً لا يفعل ذلك (في الحقيقة هو "ينتهي"). فكما رأينا كلما ازداد حكم المواطنين عن طريق القمع، ازداد خوف الدكتاتور منهم؛ إلا أن هناك طريقة لحل هذه المشكلة وهي زيادة مستوى القمع أكثر. وسينتهي الأمر لاحقاً إلى أن خوف الدكتاتور ذاته، سيبدأ في الانحسار، لسبب بسيط هو أنه لا يحتاج إلى الخوف من الشعب؛ إذا أمكنهم تنظيم أو وضع أيديهم على وسائل للإطاحة به. فتزداد القمع يقلل هذا الاحتمال؛ إلا أنه يسبب مشكلة أخرى؛ فلકى يتحقق هذا الهدف، لابد من منح قوى الأمن للدكتاتور سلطة كافية، وقد يكون الاعتماد عليهم غير مؤكد، وفي النهاية قد تصبح قوى الأمن تمثيل التهديد الرئيسي لنظام الحكم. وإحدى الطرق الواضحة لحل هذه المشكلة، هو الإنفاق ببذخ على قوات الأمن. ولكن ذلك ليس الطريق الوحيد، إذ هناك طريقة أخرى ارتبطت بـ ستالين (الاتحاد السوفيتي)، وقد وصف ألن بولوك (1991) هذه الاستراتيجية عندما كتب:

".. كرجل الشعب هو ذاته، ليس من الصفة أو لاجئا سابقاً؛ ولكنه فهم فقط أن الشعب الروسي كان محكوماً دائمًا، ولا يمكن إلا أن يحكم بالخوف، والمعناة. والمفتاح إلى ذلك، كما فهمه من قبله بطرس العظيم، وإيفان الرهيب، هو الحفاظ على الوضع "apparel" ذاته في حالة خوف، وهو ما ينتقل بدوره إلى الشعب. قد تتغير الاتهامات؛ ولكن الخوف يبقى

دوماً... فبعد استكمال ياجودا عامين كرئيس للبوليس السرى، قرر ستالين أن الوقت حان للتخلص منه. وخلفه يزهوف الذى سُمى عهده بالأسوأ من نوعه فى الإرهاب فى روسيا "يزهوفيشينا"، وقد عاش هو نفسه فى خوف، وعندما حان وقته الذى قرره ستالين، تخلص منه وقام بتصفيةه (ص ٣٥٧).

وهذا الوصف لاستراتيجية ستالين ليس كاملاً تماماً. وكان أحد العناصر المهمة الأخرى فى نجاح بث الخوف، هو التأكيد على "التنافسية" بين الهيئات الحكومية. ويصف سيورين بيلار (١٩٨٠) كيف أن ذلك كان أيضاً جزءاً من استراتيجية ستالين:

إن البوليس السرى ذاته، كان الأداة الرئيسية؛ ولكنه أيضاً كان الخطير الرئيسي على ستالين، لم يكن ليسمح له بنمو نفوذه فى مقابل ستالين. فقد كان يُحَجَّمَه بعدد من الترتيبات والسياسات الإدارية. وإلى جانب السكرتارية الخاصة بستالين، كان أكثرها أهمية وجود قسم خاص (سُمى لاحقاً قسم الأجهزة الإدارية) داخل هيكل السكرتارية المركزية للحزب الشيوعى، أعطيت له الصالحيات للإشراف على الشؤون الداخلية للبوليس السرى - احتجاز ستالين لصالحيات تعيين كبار مسئولى الشرطة الذين غالباً ما كانوا يختارون من الأجنحة المتنافسة لكي تُقْبَل إمكانية وجود قيادة متناغمة المصراعات - احتجاز جهاز المخابرات العسكرية (GRU) شبه المستقل عن البوليس السرى وهو ما أدى إلى إيجاد قناة مستقلة من المعلومات، وجهاز تحريات فى منافسة قوية مع الشرطة - إعادة التنظيم غير المتكرر بانتظام، كان له تأثيره على جهاز الشرطة. وكان الأكثر أهمية، يتكون من تقسيم الآلة الهائلة إلى هيكلين قياديين MVD (NKVD) و MGB (). وفصل خدمات الاستخبارات الداخلية، ومكافحة التجسس عن السيطرة على وحدات الأمن الداخلى العسكرية (VVB) (ص ٣٥).

لذا فإن القمع في حد ذاته - رغم كل شيء - هو أحد الطرق "لحل" أو على الأقل لتحسين معضلة الدكتاتور، والمضاعفات التي تنتهي من استخدامه (من وجهة نظر الدكتاتور) يمكن تناولها بعدة طرق؛ يمكن أن يكون هناك قمع كافٍ أكثر؛ فقوات الأمن يمكن زيادة ما يدفع لها، فمثل هذه القوات يمكن أن يحتفظ بها في حالة من الخوف بوسائل المنافسة بين الهيئات المختلفة، وهم جرا.

ونوجد شواهد جذرية على مدى انتشار القمع في مختلف النظم. ورغم صعوبة قياس القمع السياسي فكريًا؛ فإن هناك عدداً من المؤشرات المتاحة من بينها وربما كان أحسنها وأكثرها شهرة هو "مؤشر الحرّيات المدنية" الذي يصدره سنويًا بيت الحرية Freedom House منذ عام ١٩٧٣ لعدد كبير من الدول، ويُجرى ترتيب الدول موضوعياً من رقم ١ (الأكثر حرية)، إلى رقم ٧ (الأقل حرية)، على أساس عدة عوامل مثل عدد المسجونين السياسيين، وحرية التعبير، وحرية الصحافة، وهلم جرا. وتراجع هذه الرتب من قبل الأكاديميين.

وحتى عهد قريب لم ينتفع الاقتصاديون بالقدر الكافي من هذه البيانات، ويرجع السبب الرئيسي - بدون شك - إلى غياب وجود نظرية جيدة عن محددات القمع السياسي. وعلى الجانب الآخر؛ فإن بعض المحددات المهمة عن الحرية السياسية، هي محددات اقتصادية. وباستخدام بيانات جاستن وجون بلسن (١٩٨٢) حاول المؤلف اختبار تأثير هذه العوامل ومتغيرات اقتصادية أخرى، على الحرية السياسية؛ إلا أن النتائج لم تكن محددة تماماً. وعلى سبيل المثال: فإنه عند تحليل مستوى التدخل الحكومي، في تحليله، اتضح أنه محدد غير جوهري للقمع السياسي، وكذلك كان معدل نمو الناتج القومي الإجمالي، ومتوسط الإنفاق السنوي الحكومي، ونسبة الصادرات إلى إجمالي الناتج القومي (مؤشر "الانفتاح" للتآثيرات الأجنبية)، أو حجم السكان.... والمتغير التفسيري الوحيد Explanatory هو مستوى دخل الفرد الذي يرتبط عكسياً مع عامل القمع السياسي. أما الافتراض بأن كل معاملات

ذلك العوامل coefficients تساوى الصفر؛ فقد تُرفض أىًضاً؛ إذ إن هذه الإمكانية واحتمال أن كل تلك المتغيرات المستقلة ذات ارتباط وثيق مع بعضها بعضاً، ويقترح أن تكون العقبة الرئيسية للتقدم في هذه الناحية، هي عدم فهمنا لكيفية ارتباط هذه المتغيرات مع بعضها. وقد استخدم (ر. ه. بارو ١٩٤٩ - ١٩٨٧) مؤشر الحريات المدنية في التحليل متعدد الانحدار، لفحص محددات النمو الاقتصادي. وللخص (آدم بريورسكي - و- فرناندو لومنجو ١٩٩٣) ما وصلت إليه نتائج عدد من الدراسات في محاولة لرؤيَة ما إذا كان هناك أي ارتباط بين الدكتاتورية والنمو الاقتصادي. ووُجِدت نتائج متمازجة، ربما كان أكثرها قوَّة، ما وجد في هذا النوع من الأدبيات؛ إذ كان هناك ارتباط بين الاستقرار السياسي والنمو الاقتصادي، وفقاً لما وجده سيلفيو بورنر - و- إيمو برونتى - و- بياتريس وير (١٩٩٥). كما أن هناك أىًضاً ما يشير إلى ما توصل إليه ستيفن كناك - و- فيليب كifer (١٩٩٥) بأن حماية حقوق الملكية في استقلالها عن نوع النظام، ترتبط إيجابياً مع النمو؛ ولكن العقبة الرئيسية لاكتشاف محددات القمع، وأثار القمع على المتغيرات الاقتصادية تبدو بلا قصور في البيانات ولكن قصور في النظرية.

والطريقة الأخرى لتحقيق تراكم السلطة، هي العمل على تراكم الولاء السياسي. وإحدى الطرق للقيام بذلك هو ما سبق أن اقترحه المؤلف، من خلال وسائل توزيع العطايا rents؛ ولكن إذا كانت هذه الممارسة كريهة في النظم الديمقراطية، فسنرى أنها كانت شاحبة في هذا المقام مقارنة بالدكتاتوريات. وهذا الموضوع بحث تفصيلاً في الجزء الثاني من الكتاب. وفي الوقت نفسه؛ فإن القراء، قد يتمتعون أنفسهم بطلاوة هذه النقطة وباستدعاء مخليتهم للممارسة المعروفة لهذا الفن في ظل ماركوس (الفيلبين)، أوو وو - كوريَا الجنوبيَّة أو في النظم الشيوعية كما كانت تمارس في كل مكان في ذلك الوقت. ويلاحظ أنه من الناحية النظرية، توجد لدى المؤلف بعض الأسباب لتوقع ممارسة الدكتاتوريات توزيع عطايا أكثر مما هو في

الديمقراطيات. وكثير من المؤسسات التي يمكن أن تُستخدم لخلق ثقة مباشرة في الديمقراطية، هي بالضبط تلك التي تواхها الدكتاتوريون. ومهما يكن الأمر، فهناك استراتيجيات متاحة أكثر: خبئاً للدكتاتور لاكتساب ثقة أتباعه، بعضها يمكن تصويره بالنظر إلى ممارسات الإمبراطور الروماني أو جستوس، والذي كان أحد أمراء الأفراد في تراكم السلطة التي عرفها العالم. فهو حاكم (مع أنطونيو) هزم بروتوس ثم أنطونيو (وكليوباترة)، وأسس الإمبراطورية الرومانية.

ويصف سوتونياس بعض أساليب أو جستوس لحل معضلة الدكتاتور. وعلى سبيل المثال: في كثير من الأحيان ارتكب الزنا؛ ولكن حسب سوتونياس؛ فإنه فعل ذلك فقط لأسباب تتعلق بالدولة. "فقد أراد اكتشاف ما يحijke له أعداؤه، من خلال إيجاد صلة حميمة مع زوجاتهم أو بناتهم" (١٩٥٧، ص ٩٢). وقد أرجع تقريرياً ودائماً المالك التي غزاها للأسرات التي هزمها، وأنبع سياسة ربط حلفائه الملكيين بأربطة متبادلة من الصداقة أو الزيجات فيما بينهم (ص ٨٢). وكان أحد الأسباب التي خاض من أجلها الحروب "رغبة في تقديم فرصة لأعدائه السريين، والذين يخاف منهم، بإعلان أنفسهم منضمين إلى (عدوه) لوسيوس أنطونيوس عندئذ سيتحققون وبتصار إقطاعياتهم، وبذلك يمكنه أن يكافئ إخوانه من المحاربين القدماء" (ص ٦١). وبعد ما حدث لـ (يوليوس قيصر) كان عاقلاً بما فيه الكفاية لرفض العروض الشرفية المبالغ فيها لذا "عندما يفكر الناس في فرض الدكتاتورية عليه؛ فإنه سيركع على قدميه، ويبلقى لباسه خلفه ليعرض صدره العاري، مستجلاً صمته" (ص ٨٤)، "وفعل أحسن ما لديه بتجنب ترك أو دخول مدينة في وضع النهار؛ لأنه بذلك سيفرض على المسؤولين الترحيب به رسمياً".

وطبقاً لسوتونياس، فقد كان معروفاً بسخائه لكل قنوات شعبه (ص ٧٧). "ولا أحد من سبقوه أغسطس قد قام بكثير من ذلك، سواء أكان مختلفاً

أو من خلال عروض جماهيرية رائعة" (ص ٧٨). ولكنه حاول دائمًا أن يبين أن فعله لذلك ليس للفوز بشعبيّة؛ ولكن ببساطة لتحسين الرفاهيّة العامة، بمعنى أنه كان معنِّيًّا بشعبه، وهذا لا يعني أن يُستَغَلَّ؛ وإذا طلب الشعب عطلياً أريحيّة والتى في الواقع كان قد وعدهم بها، استجاب لهم بقوله "أنا دائمًا عند كلمتي؟؛ رغم أنه كان يرفض الاستجابة للطلبات من أجل إظهار السخاء والعظمة؛ حيث لم يعط وعدًا بذلك (ص ٧٨).

إن كل هذه الاستراتيجيات هي وسائل لتراكم الولاء^(*)، وهي مقدرة يصفها المؤلف بأنها خاصية دكتاتوريات مستقرة أو عاشت طويلاً. وحتى نابليون؛ فقد نقل عنه تحققه من أن "الأساليب الإرهابية هي علامة للضعف بدلاً من القوة" (كوبان ١٩٧١، ص ٩٠). إنها الحقيقة التي جمعت لهتلر وموسوليني مساندة شعبيّة قوية. (انظر دراسات لارسن - هانفت - ميكست، ١٩٨٠)، وهي الأساس للادعاء الشهير لـ (سيمور ليبيست ١٩٦٠) وآخرين بأن الحشود الجماهيرية هي تهديد للديمقراطية عندما تتشطّ سياسياً. وفي الباب التالي سيعرض الكاتب: كيف ييسر هيكل الأحزاب الشمولية للاستثمارات في الولاء. ويأخذنا الباب الرابع إلى الإمبراطورية الرومانية، وما زال يبحث عن أساليب أخرى استخدمها الأباطرة لتراكم التأييد.

خلاصة القول: إن معضلة الدكتاتور تماشل في صداتها تناقضًا. وعلى وجه الخصوص؛ فإن ما يبدو متعارضاً paradox هو الافتراض بأنه كلما زادت سلطة الدكتاتور، زاد عدم أمانه. فهل يوليوس القيسار لم يكن قويًا؟ وأنه لم يُقتل لهذا السبب؟ ولكن التعارض هو حقيقة حرفة فنية لنموذج القيادة، تستخدم ضمنياً فيأغلب الأحيان في نقاش

(*) وذلك رغم أنه لم يكن كارها لخلق الخوف. "وحدث على سبيل المثال، عندما كان يخاطب تجمعاً للجنود، وكانت تشهده جموعة من المدنيين؛ فقد رأى فارسًا رومانيًا يدعى بنياريوس يكتب خطابه، وطعنه عند حدثه على مقربه منه بمتاعته" (سيتونيز ١٩٥٧، ص ٦٨).

السلطة، وهو نموذج أداته الوحيدة للسلطة المتاحة، هي أوامر تدعها قرارات جزائية.

ويوضح التحليل العام في هذا الباب، أن هناك كثيراً من الطرق للدكتاتورات لتراكم السلطة بدون زيادة عدم أمانهم. وفي الواقع؛ فإن كل الأساليب المشار إليها سالفاً: تجميع الولاء (أوجستس)، ومارسة الرقابة السرية surveillance (موبتو)، واستخدام المنافسة البيروقراطية لخلق حالة الخوف (ستالين)، ستبدو كأنها أكثر أماناً للدكتاتور وكذلك لسلطته، وبذلك تنفي التناقض البسيط بين للارتباط الظاهري بين عدم الأمان والسلطة. وهناك استراتيجيات أخرى يمكن من زيادة مستوى أمان الدكتاتورات وأمان ممتلكاتهم على حساب سلطتهم، كان أكثرها وضوحاً هو الحسابات في البنك السويسري، والطائرة على ممر الهبوط، وجاهزة ويفودها، أو الحرس الخاص Praetorian Guard. وأسلوب آخر هو ممارسة تعقب أماكن القيادات أو الهيئة العاملة معه والضبط الكبار. هذا وأبسط أسلوب، هو قبول مراجعات رسمية أو حدود على سلطتهم. ويشرح دوجلاس نورث - باري وينجاست (١٩٨٩) الثورة العظيمة في إنجلترا وفيها حصل البرلمان من الملك بإصرار على قيامه بسداد ديونه. وعما يشيران إلى أن القبول بهذا القيد على سلطته، يسمح للملك بإيجاد مزيد من الإيراد؛ لأن عوده بالوفاء بالسداد ستكون لأول مرة جديرة بالثقة. وعلى النقيض؛ فالملك الفرنسي، والذي لم يكن سلطته مقيدة بالمثل، كان في وضع سيء لا يستفيد منه، وهو الوضع الذي أدى في النهاية إلى إفلاس الدولة وقيام الثورة الفرنسية. وبنفس الطريقة، وعلى أساس تحليل المؤلف؛ فإن السكان سوف يكونون أيضاً أقل خشية من الدكتاتور لو كانت هناك قيود على سلطته. مثل هذا الدكتاتور سيكون أقل خشية من شعبه، بناء عليه أكثر أماناً. لذا ففي كل الأحوال يمكن للدكتاتور مبادلة سلطته بالأمان إذا رغب ذلك.

وباختصار هناك عدد من الأساليب التي يمكن للدكتاتور استخدامها لقطع دابر تناقض السلطة؛ إلا أن خلف ذلك التناقض، توجد حقيقة أساسية بشأن الدكتاتورية؛ إذ إن غياب الإجراء القانوني والمنظم لإزاحة الدكتاتور من السلطة يجعله غير آمن نسبياً في هذا الموضع؛ لذا فعلى الأسس الرشيدة الكاملة، تكون خصال تلك الشخصية الدكتاتورية هي جنون العظمة.

٤ - خاتمة

تأتى معضلة الدكتاتور من حقيقة أن استخدام سلطته لتهديد الناس يمكن أن يزيد من عدم أمانه فى منصبه. ومع ازدياد تهديد الناس، يصبح الناس أكثر خوفاً من الجهر بالقول أو فعل أي شيء قد لا يسر الحاكم. والنتيجة: أنه كلما قلت معرفة الدكتاتور بما يفكرون فيه الناس أو يخططون له، ازداد السبب فى خوفه من الناس. وعلى الجانب الآخر؛ إذا أمكن لأتباعه إقناعه بدعمهم له؛ حينئذ لن يكون هناك داعٍ للخوف منهم، بناءً عليه ليس عليهم الخوف منه. وتعبيراً عن ذلك فى ضوء نظرية الاختيار الرشيد؛ فإن الدكتاتور وأتباعه تنشأ لديهم مشكلة المصداقية "كإشاره" بالدعم أو النقاوة فيما بينهما. وقد ناقش المؤلف عدداً من الأساليب عن السبب فى أهمية تلك المشكلة لأنماط الاتجاهات، ويرجع أحد الأسباب إلى حقيقة أن عدم أمان الدكتاتور ينتج عنه قمع جائر (ستالين هو النموذج الكلاسيكي للحديد).

إن إحدى وجهات النظر، هي أن المعضلة ببساطة حالة متطرفة من المشكلة العامة لبناء أو تراكم النقاوة بين طرفين عندما تكون ممتلكاتهم غير متساوية تماماً في الثروة، أو الجمال، أو الشهرة - (على سبيل المثال فإن إحدى النساء التي ربحت ورقة يانصيب أعلنت بعد ذلك من خلال التلفزيون أنها من الآن فصاعداً ستكون أكثر ارتباطاً بأصدقائها الذين هم معها الآن أى إنها وقد أصبحت ثريّة الآن فإنها لا يمكن أن تتلقى عروض الصداقة من لا

يكونون أثرياء إلا بالترحيب والشك) وكذلك السلطة. ومن وجهة نظر أخرى، فالمعضلة توجد حينما تكون هناك مكاسب من عمليات التبادل؛ ولكن عندما لا تؤدي الوعود والالتزامات، وتحدث تلك المشكلة في كثير من المواقف في علاقات السياسيات الديمقراطية، وفي داخل المؤسسات، والبيروقراطية الحكومية، وفي العائلات، وحتى في كثير من الأسواق. والحل العام لتلك المشكلة، يمكن في "الإنفاق الزائد" أو استخدام علاوة سعرية لتحفيز قيمة الولاء أو النقاوة. وقد شرح الكاتب كيف أن الحل يؤتي ثماره في حالة سوق العمالة "سوق" أصوات الناخبين (السياسات الديمقراطية). عندئذ، نظر الكاتب إلى بعض الأساليب التي حل بها السلطويون تلك المشكلة، ومن بينهم ستالين والإمبراطور الروماني أو جستس وموبوتو (زائير) واقتصر أن كل تلك الحلول يمكن تجميعها في نوعين: القمع والولاء.

الجزء الثاني

توازن القمع السياسي

- ١ - الباب الثالث: القمع الناعم والقمع الشمولي.
- ٢ - الباب الرابع: الطغيان والتيمّراطية (الدولية الحانية).
- ٣ - الباب الخامس: نحو نموذج للدكتاتورية أكثر عمومية.

الباب الثالث

دكتاتورية القمع الناعم والدكتاتورية الشمولية

The Tinpot and the Totalitarian

١ - مقدمة

كانت إحدى الدراسات المعاصرة الأكثر استفزازاً، والأكثر جدلية عن الدكتاتورية، تلك الدراسة التي قامت بها جين كيركباتريك (١٩٨٢)^(*) في كتابها "الدكتاتورية والمعايير المزدوجة". وكان جوهر الجدل الذي قدمته، هو ما ذكرَ من قبل في الباب الأول، وهو أنه يوجد نوعان من الدكتاتوريات: النوع الأول - يشار إليه عامة بالدكتاتورية "الشمولية"، ويتصنف بالتدخل الحكومي الهائل في الحياة الاجتماعية والاقتصادية للمواطنين، وهو تدخل تحفزه أهداف طوباوية من نوع أو آخر وتمثله الدكتاتوريات الشيوعية والنازية الألمانية، ومن المحتمل أيضاً نظام إيران في الوقت المعاصر. والنوع الثاني - هو ما تسميه كيركباتريك، متبعة كارل فريديريك وزبينجيو بربنسكي (١٩٦٥)، "بالاستبداد أو الأوتوقراطيات التقليدية"، والتي يسميها الكاتب "دكتاتوريات القمع الناعم"، وفيها لا تتدخل الحكومة الحاكمة كثيراً في حياة الناس، وتقوم بقمعهم - فقط - إلى أنـى حد يكون ضرورياً لبقاءـها في الحكم، وتستخدم مكافآتها الناشئة من احتكار القوة السياسية، في تعظيم الثروة والاستهلاك الشخصـي، وتشمل الأمثلـة على ذلك: أـنستـازـيو سـموـزاـ (نيـكارـاجـواـ)، وـشاـه إـيرـانـ، وـفرـدينـانـد مـارـكـوسـ (ـالفـلـيـنـ)، وـالـجنـرـال نـورـيـيجـاـ.

(*) بعض من تلك المواد في هذا الفصل ظهرت أصلاً في رونالد وينتروب (١٩٩٠).

(بنما). وباختصار ، ففى نموذج كيركباتريك الأداة الرئيسية التى يستخدمها الدكتاتور لكي يبقى فى الحكم هى جهاز القمع. وتخالف الدكتاتوريات الشمولية عن القمع الناعم، أساساً فى مستويات القمع الخاصة بكل منها.

وربما كان من المدهش فى ضوء الجدل المتولد من هذه الأفكار، ملاحظة أنه لم يبذل سوى القليل جداً من الجهد للإجابة على هذا السؤال البسيط " ما القدر من السلوك الفعلى للدكتاتور الذى يمكن شرحه بهذا النوع من النموذج؟ " فمثلاً: رغم أن جميع الدكتاتوريات تكون قمعية؛ فإن مستوى أعمال القمع لا يبدو أنه ثابت فى أى نظام معين، سواء أكان شمولياً أو قمعياً ناعماً؛ ففى الاتحاد السوفيتى السابق وأوروبا الشرقية مثلاً، كانت تبدو من حين لآخر فترات من التساهل مثل التى حدثت فى الاتحاد السوفيتى أثناء فترة حكم خروشوف وبعد ذلك فى عهد جورباشوف.

وفي أمريكا اللاتينية، كان هناك بعث جيد للسلطوية فى السبعينيات (انظر كولبير ١٩٧٩) وقد انقلب هذا الاتجاه فى الثمانينيات، وسادت فترة من الديمقراطية، والتى مازالت قائمة حتى كتابة هذا الكتاب (١٩٩٧) فكيف يمكن تفسير هذه التغيرات؟

وهناك سؤال ثان: يتعلق بسلوك الدكتاتورية "العسكرية" (وهي شكل شائع جداً في العالم الحديث). وإذا كان القسر أو القمع هو الأداة الأساسية في الحكم الدكتاتوري بصفة عامة؛ فإن المرء سيتوقع أن تكون للحكومات العسكرية ميزة نسبية هنا؛ فالدكتاتوريات - العسكرية ينبغي أن تكون من بين أنجح الدكتاتوريات - بمعنى أنها ستكون مستقرة وذات حياة أطول؛ ولكنها بدلاً من ذلك نجد العكس تماماً. فالأنظمة العسكرية تميل إلى أن تكون حياتها أقصر نسبياً وغير مستقرة. (والذى يمكن أكثر خزياناً)، أنهم غالباً ما يسلمون السلطة إلى حكومة مدنية قبل أقل من خمس سنوات في الحكم (نوردلنجر، ١٩٧٧، ص ١٣٩ و بالدام، ١٩٨٧).

فما الذي يفسر عدم الاستقرار للأنظمة

العسكرية، ولماذا تخلىَ أحياناً الحكومات العسكرية طواعية عن السلطة وتسليمها للمدنيين؟

ثالثاً - دعنا نناقش الأنظمة الدكتاتورية الشمولية؛ رغمَ من أن لدينا قليلاً من الدلائل المباشرة عن شعبية هذه الأنظمة في شكل استفتاءات للرأي polls، أو نتائج انتخابية، فإن لدينا فعلاً بعض المعلومات عنها. فمثلاً نحن نعرف أنه بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، كانت نسبة كبيرة من الشعب الألماني مازالت تؤيد هتلر (انظر نتائج استفتاءات الرأي العديدة في لارسين، وهاجتفيت، وميكولوبيس١٩٨٠). والمعروف جيداً أيضاً بين الباحثين في النظم الاقتصادية المقارنة: أن السجل الاقتصادي للنظم الشيوعية، على الأقل مقاييساً بمعدلات النمو الاقتصادي على مدى فترات زمنية طويلة - كان جيداً بدرجة كبيرة (أوفر، ١٩٨٧). وقد تراجع الأداء الاقتصادي في السبعينيات، وبدرجة كبيرة ملحوظة في الثمانينيات؛ ولكن الأداء الاقتصادي للأنظمة الشيوعية الذي قيسَّ وقورين باقتصاد الدول الرأسمالية، من العشرينات إلى السبعينيات، كان منسجماً جداً معها. كما كان الأداء في الصين الشيوعية في الثمانينيات والتسعينيات، مقىساً بمعدلات النمو مدهشاً (بيركنز، ١٩٩٤). وأحد التفسيرات التقليدية لفترات الشعبية الظاهرة أو ديناميكيات الأنظمة الشمولية - هو أن الناس في هذه المجتمعات غسلتْ عقولهم من قبل الحكومة. فالقمع لا ينفع فقط ضد الأفعال، ولكن أيضاً ضد الأفكار؛ وتعرّيف كيركباتريك (١٩٨٢) للحكومة الدكتاتورية الشمولية، هو "الحكومة المستعدة لاستخدام القوة القسرية للحكومة لتحويل العلاقات الاقتصادية والاجتماعية والمعتقدات والقيم والتهيئة النفسية" (ص ١٠١). "فالإيديولوجية الشمولية" هي أول إيديولوجية لـ (فرديريك - و- بريزنسكي، ١٩٦٥) تتكون من ست خواص للحكومة الشمولية. وقد وضع جوزدون تالوك (١٩٨٧) جدلاً ليبين أن البشر على "الاستعداد لثقى التقين" (ص ٩٤)، وسيقبلون أي نظام

حكومى يكون فى السلطة لبعض الوقت؛ على الرغم من أنه لا يعطى لهذا العامل أهمية كبيرة فى تفسير طول بقاء الدكتاتورية.

وأحد المشكلات الواضحة لهذه التفسيرات، أنه عند النظر إليها من وجهة نظر معاصرة، هي أنه إذا كانت الدعاية الشمولية ناجحة في الماضي، فما الذي يشرح فعلها الذريع في الفترة ١٩٨٩ - ١٩٩١ في أوروبا الشرقية، ثم في الاتحاد السوفيتى؟ لكن المشكلة الأكثر عمومية مع الأيديولوجيا كمتغير تفسيري، هو ببساطة أنها لا نفهمها جيداً، وبناءً عليه فإن فريدرىك بيرزنسكي بعد أن أعطوا الأيديولوجيا مكانة فخرية في تفسيرهم لأعمال الدكتاتورية الشمولية، فهما يوضحان - أيضاً - أن شعوب تلك المجتمعات قد ترسخ لديهم عدم الثقة فيما قيل لهم؛ ولكن إذا لم يتم تصديق الأيديولوجية فما الوظيفة التي تقدمها؟ وبعد أن وضع كيركباتريك (١٩٨٢) تركيزاً أعظم على أهمية التقين الأيديولوجي لتوضيح بقاء الحكومات الدكتاتورية الشمولية - انتهت إلى السؤال الأساسي، فكتبت تقول: "هل استطاع القادة الدكتاتوريون إصلاح الوعي البشري؟ هل استطاعوا تعليم المواطنين السوفيت أن يختاروا حرية وأن يتصرفون وفقاً لأنماط الثقافة السوفيتية إذا ما أزيحت قيود القيود؟ الإجابة بالطبع هي أنها لا نعرف". (ص ١٢٣)

وبعد انهيار الشيوعية في الاتحاد السوفيتى وأوروبا الشرقية، يبدو أنها مازلت لا نعرف الإجابة عن هذا السؤال، وهي أنه "لا".

في هذا الكتاب، لم يفترض المؤلف أن الدكتاتوريات - وحتى الشمولية منها - يمكن أن تأسر روح الرجال والنساء؛ ومع ذلك، فقد تحصل على المساندة الولائية لها، والتي هي أمر يختلف تماماً والذى يقع كلياً في مجال الاختيار الرشيد؛ لذا يمكن للدكتاتور استخدام أداتهين - القمع والولاء - لكي يمارس السلطة على الشعب. والفصل الثاني من هذا الباب، يبين مستويات التوازن للقمع والولاء لدى دكتاتور القمع الناعم، وهو الشخص

الذى يحتفظ بأقل قدر من القوة الضرورية لبقاءه فى الحكم وينعم بثمار سلطته. ويُستخدم هذا النموذج- إذن- لتناول أمرين: أولاً- العلاقة بين الأداء الاقتصادي والقمع السياسي، وثانياً- عدم استقرار الدكتاتورية العسكرية.

والفصل الثالث- يُوسع النموذج إلى الأنظمة الدكتاتورية الشمولية ويعنى الأنظمة التى تعظم السلطة وتنمى الربط بين الأداء الاقتصادي والقمع السياسى لهذا النوع من الأنظمة. ومِمَّا يثير الدهشة، أن التحسن فى الأداء الاقتصادى يميل إلى خفض مستوى القمع السياسى فى نظام القمع الناعم؛ ولكنه يرفع مستوى فى النظام الشمولي. وأخيراً؛ فإن الفصل الرابع يتطرق إلى النتائج السياسية، والتى منها أنه ينبغي على الحكومات الديمقراطية أن تستخلص السياسات الواجب اتباعها تجاه الدكتاتوريات، مفترضة أن الهدف هو ببساطة تشجيع التطور نحو حرية أكثر فى تلك الدول (مع تجاهل الاعتبارات الاستراتيجية المحتملة).

٢- نموذج نظام دكتاتورية القمع الناعم

٢- أ: مستويات التوازن للولاء والقمع

Equilibrium levels of Loyalty and Repression

فيما يتعلق بهذه النقطة طرح الكاتب: أن الدكتاتوريين عادة ما يستخدمون أداتين للبناء والحفاظ على القوة السياسية على الشعب فى ظل حكوماتهم. تشمل الأداة الأولى- القمع السياسى، بمعنى إزالة تهديد المعارضة لسياساتهم بجعلها خارجة عن القانون. واستخدام هذه الأداة يتطلب موارد تخصص لإنتاج تشريعات قمعية، ولتعيم هذه القوانين، ومتابعة الطاعة لها، ومعاقبة منتقديها. وبذلك يستطيع الدكتاتوريون ربط أجزاء من الشعب معهم كمساندين للولاء لهم من خلال ابداع وتوزيع العطايا السياسية.

والعطايا تتكلف موارد، وإضافة إلى ذلك، فهى تولد خسارة ثقيلة الوزن للاقتصاد، وبالطبع؛ فإن الإنفاق على القمع هو أيضاً خسارة ثقيلة الوزن.

والدكتاتور الذى يرغب البقاء فى السلطة يواجه - لذلك - مفاضلة بين هذين البديلين؛ إلا أن العلاقات المتدخلة بينهما تكون معقدة. والتعقيد الأساسى، هو أنه لما كان كل من الولاء والقمع يستفادان الموارد (وفي هذا الصدد، فهى "مدخلات" متبادلة فى خلق السلطة السياسية والمحافظة عليها)، ومستوياتها ليست مستقلة عن بعضها البعض، فمستوى القمع يؤثر على مؤن الولاء؛ ولكل نصف العلاقات المتعددة بينهما؛ فقد أنشأ الكاتب نموذجاً بسيطاً من مستويات التوازن للقمع والولاء السياسى.

أولاً: افتراض أن العلاقة بين مدخلين: الولاء (L) والقمع (R) ونواتجها (السلطة π) يمكن تمثيلها بدالة الإنتاج، حيث:

$$\pi = \pi(L, R) \quad \dots \dots \dots \quad (1)$$

ومن المفترض في تلك الدالة أن تكون "جيدة السلوك". بمعنى أن:

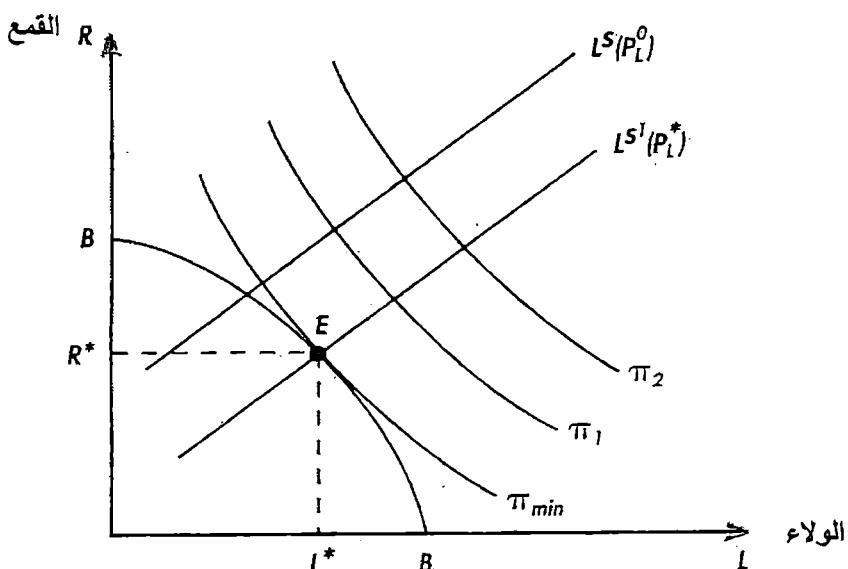
$$\pi_L, \pi_R > 0 \quad \text{و}$$

$$\pi_{LR} > 0, \pi_{LL}, \pi_{RR} < 0.$$

وهذه العلاقات تعنى أن الاستخدام المستمر لأى من هاتين الأداتين بمفردهما، سيؤدى إلى الغلة المتناقصة في إنتاج السلطة، وأن هناك أيضاً بعض التكامل بين القمع والولاء في إنتاج السلطة السياسية، ويصور الشكل (١-٣) دالة الإنتاج في شكل مجموعة من خطوط السلطة المتشابهة π_i ، والتي تدل فيها الخطوط الأعلى على وجود سلطة أعلى.

ثانياً: افتراض أن كمية الولاء المتاحة للدكتاتور - هي مثل أي سلعة رأسمالية، تكون ثابتة على المدى القصير؛ ولكنها قابلة للتغير على المدى الطويل.

شكل (٣ - ١) مستويات التوازن للقمع والولاء تحت حكم دكتاتور القمع الناعم



وعلى الجانب الآخر، يكون مستوى القمع متغيراً في المدى القصير وأيضاً في المدى الطويل.

ثالثاً: التمييز بين نوعين من الدكتاتوريات: الدكتاتور الشمولي ودكتاتور القمع الناعم. وتستخدم الدكتاتورية الشمولية أدوات التحكم الجماعي لتعظيم قوة سيطرتها على الشعب الواقع تحت سيادتها، ويعتقد الكاتب أن هذه الوظيفة المستهدفة تتمشى مع خصائص الدكتاتورية الشمولية الواردة في هنا أرنندت (١٩٥١/١٩٧٣) وفريدريك و برزنسكي (١٩٦٥) أو فريديريك هايك (١٩٤٤)^(*). ومن ناحية أخرى؛ فإن دالة الهدف لدكتاتور القمع الناعم هو تقليل تكلفة الموارد للبقاء في الحكم. وفي الشكل (٣ - ٣)

(*) انظر - بصفة خاصة - Arendt (ص ٣٢٠)، والمناقشة في R.Burrows (١٩٦٨).

لا يسعى هذا الدكتاتور إلى الحصول على سلطة أعلى على الشعب تزيد على تلك المتمثلة في خط القوة المشابه (π_{\min}) وعند أي مستوى أقل من السلطة يكون العزل هو مصير هذا الدكتاتور، وفي حالة حصوله على موارد أكثر من المتطلب الحصول عليها ($\pi_{\min} = \pi$) (ستتحقق القيود على الموارد فيما بعد) فهو لا ينفقها على القمع أو الولاء؛ ولكن على استهلاكه الشخصي أو استهلاك عائلته. ولما كان دكتاتورات القمع الناعم يبقون دائمًا عند (π_{\min} ما داموا في السلطة) فيتبع ذلك في الحال وجود علاقة عكسية بين كمية L و R المطلوبة لهذا الدكتاتور؛ إذ إن زيادة في R ينتج عنها هبوط في مستوى L المطلوبة.

والآن، سنقوم بمناقشة عرض الولاء لدكتاتور القمع الناعم. يفترض الكاتب أنه رغمَ من أن الدكتاتور قد يكون له احتكار على المكتب السياسي الرسمي؛ فلا يحكر السلطة السياسية في البلاد؛ ولكن بدلاً من ذلك يواجهه معارضة في شكل بذاته كامنة للحكومة. وقد ينشأ المواطنون وجماعات المصالح (ربما سرًا) روابط مع قادة المعارضة الكامنة. بمعنى آخر قد يكون لمثل هؤلاء الدكتاتورات احتكار لقوى سياسية قانونية؛ ولكن ليس لديهم احتكار للولاء السياسي.. ماذا يحدث لعرض الولاء لهذا الدكتاتور إذا ازداد مستوى القمع السياسي؟ لكي نحل التجاوب التقليدي للمواطن، يقول الكاتب في إطار العمل يكون الولاء للحكومة أو لقادة المعارضة هو أصل رأسمالي ثابت يترافق مع تسهيل التبادلات السياسية. وقد يتضرر إلى كل مواطن على أنه يحمل "محفظة" متراكمة مُتباينة من تلك الأصول، وأضعين في الاعتبار المعدلات المتوقعة للعائد ومخاطرها. وكما هو موضح في النظرية المعيارية لاختيار المحفظة (انظر لعرض أرو ١٩٧١) فإن التغير في مدى المخاطرة أو معدل العائد لأى من هذه الأصول، سيجعل المستثمر يغير من محفظته المرغوب فيها. وهذا التغير قد يتفسخ إلى دخل عادي أو تأثيرات إحلالية،

بمعنى أن المواطنين أو جماعات المصالح الذين يجادلون ضد الحكومة، ويتطاولون ضدها.. إلخ يقدمون بالضرورة ولاءهم لشخص ما يرغب في تقديم سياسة بديلة، والزيادة في القمع تؤثر على المخاطر المرتبطة بترابكم هذه الأصول وأيضاً في العائد عليها.

واردياد عمليات القمع، قد يأخذ شكل زيادة في نطاق نواحي النشاط المحظورة أو في مستوى مراقبة نواحي النشاط الممنوعة، أو في حجم العقوبات المفروضة على هؤلاء الذين يقبض عليهم للمشاركة في هذه النواحي من النشاط، ومهما كان الشكل الذي تتخذه؛ فإن مخاطر عدم الولاء بين المواطنين تتزايد، وينعدم المعدل المتوقع للعائد. ومن وجهة نظر المواطنين وجماعات المصالح؛ فإن نواحي الجذب للتعامل مع المعارضة تتناقص؛ بينما تزداد نواحي الجذب النسبية للتبادل مع الدكتاتور أو ممثليه. وتتضمن آثار الإخلال أن ولاء المواطن العادي - ومن ثم مجموع عرض الولاء للدكتاتور، سوف يرتبط إيجابياً مع مستوى عمليات القمع؛ إلا أنه يوجد تأثير الدخل الذي يعمل في الاتجاه المعاكس. فالزيادة في عمليات القمع إما أن تزيد احتمال أن يكون الفرد هو ضحية العقاب أو أنها تزيد من حجم العقاب الموقعة، حتى ولو كان الفرد في معظم الأحيان ذا ولاء للسلطة. وتقل تلك الحقيقة من ثروة الفرد، ما دامت الاستثمارات في الولاء السياسي هي سلعة عادية، فمهى تخفض الاستثمار في الولاء السياسي بالنسبة للنظم الحاكمة (وأيضاً للمعارضة). وعند مستويات قمع منخفضة، سيكون هذا التأثير ضئيلاً لمعظم الأفراد. فمثلاً إذا ما وُجهت عمليات القمع مباشرةً وأساساً لخصوم معارضة واضحة للنظام - كما كان الحال في السنوات الأولى للنازية الألمانية - (مثلاً إلى اليهود)؛ فإن ولاء هذه الجماعة من الواضح أنها ستتخفض؛ ولكن الأفراد الذين لا يندرجون في هذه الجماعة، قد يفترضون بعقلانية أنهم لن يكونوا ضحايا للسياسة القمعية لهذا النظام. وبناءً عليه، مما دام مستوى عمليات القمع منخفضاً نسبياً، كان يبدو أنه من المعقول

افتراض أن المؤثرات البديلة تسود على تأثير الدخل لمعظم المواطنين؛ فإذا كان ذلك هو الحال؛ فإن مجموع موارد الولاء السياسي سيرتبط إيجابياً بمستوى عمليات القمع، كما صرّح بالمنحنين^٤ L في الشكل (٣ - ١).

ويعتمد أيضاً منحنى عرض الولاء للدكتاتور، على متغيرات أخرى خلاف مستوى عمليات القمع. وفي هذا الإطار؛ فإن المواطنين وجماعات المصالح يعرضون الولاء لأنهم يتوقعون أن يحصلوا بدورهم على نصيب ما من مكاسب المبادلة السياسية. ويمكن تمثيل هذا العائد أو العطايا للمعارضين كثمن للوحدة المتفقة من الولاء (P_L)، والتمييز بين الثمن الذي يحصل عليه والثمن المدفوع سيناقش بعد قليل. ويفترض الكاتب أن منحنى عرض الولاء يرتبط إيجابياً بهذا السعر؛ ففي الشكل (٣ - ١) فإن الزيادة في P_L من P_L^0 إلى P_L^* تؤدي إلى انتقال منحنى العرض إلى اليمين.

وأخيراً؛ فإن عرض الولاء يعتمد أيضاً على الأداء الاقتصادي للنظام economic performance (PE). وعلى سبيل المثال يفترض أن الأداء الاقتصادي كان أفضل مما كان متوقعاً، عندئذ فالقيمة لجزء معطى من العطايا مقابل الصفقات ستميل إلى الصعود، وسيزيد عرض الولاء؛ ولهذه الأسباب؛ فإن عرض دالة الولاء يمكن كتابته كالتالي:

$$L^s = L^s(R, P_L, PE) \dots \quad (2)$$

حيث:

$$\frac{\partial L^s}{\partial R} > 0, \quad \frac{\partial L^s}{\partial P_L} > 0, \quad \frac{\partial L^s}{\partial PE} > 0.$$

ويمكن إكمال هذا النموذج بتقديم تكلفة المؤرذ رسميًا إلى دكتاتور القمع والولاء. والتكلفة لكل وحدة من القمع P_R ، هي تكلفة الحصول على القوة البشرية والمعدات الرأسمالية للبوليس، والسجون، والنظام القضائي. ويبدو معقولاً افتراض أن تلك التكلفة لكل وحدة، ليست تحت سيطرة دكتاتور

القمع الناعم؛ رغم أن بعض الدكتاتوريات قد تكون لديهم قدرة على إنتاج طرق قمع أكثر كفاءة عن أخرى، كما سيناقش قريباً؛ لذلك سيفترض أنها ثابتة أى مثلاً $(P_R = P_L)$.

وتكلفة الابداع والحفظ على الولاء بالنسبة للدكتاتور (P_L) تشمل تكالفة وابداع وتوزيع ريع الاحتياط الناشئ من بناء السدود والكبارى، ومن تقديم مزايا للمواطنين وهكذا.. وابداع الولاء عملية بارعة؛ لأنها تشمل بالضرورة خلق اعتقاد لدى المواطنين بأن الدكتاتور يمكن الاعتماد عليه فى رعاية مصالحهم؛ لذا تشمل التكلفة المتضمنة تكاليف التواصل إضافة إلى التكلفة الواقعية للمشروعات الضخمة، مثل: السدود والكبارى. يتبع ذلك أن سعر الطلب وهو الثمن المدفوع لكل وحدة من رأسمال الولاء بواسطة الدكتاتور (P_L^D) يختلف عن سعر العرض، وهو السعر الذى يتلقاه مقدمو الولاء (P_L^S) لأن السعر الأول يشمل كل التكاليف التى يتحملها الدكتاتور لخلق الولاء والحفظ عليه؛ بينما يشمل الأخير الجزء الفعلى فقط الذى يتلقاه مقدمو الولاء. وعادة فإن السعرين سيتحركان معاً، ولكن على سبيل المثال: فإن الزيادة فى كفاءة إنتاج الولاء تتضمن (P_L^D) بانخفاض كثير؛ وليس بالضرورة (P_L^S) أكثر انخفاضاً، وبصرف النظر عن التغيرات الخارجية، يفترض الكاتب أن النسبة (P_L^D/P_L^S) ثابتة. يتبع ذلك أن الرموز الملحقة S أو D ستستبعد لتبسيط الترقيم ما دامت لم تكن مطلوبة؛ ولكن نعرض دالة نفقات الدكتاتور، فمن الملائم أن نعيد كتابة المعادلة (2) باستخدام P_L بدلاً من L كمتغيرتابع، بمعنى آخر:

$$P_L = P_L(L, R, PE) \dots \quad (2)$$

حيث:

$$\frac{\partial P_L}{\partial L} > 0, \quad \frac{\partial P_L}{\partial R} < 0, \quad \frac{\partial P_L}{\partial PE} < 0.$$

عندئذ دالة نفقات الدكتاتور، تكون ببساطة كما يلى:

$$B = P_R R + P_L (L, R, PE) L \dots \dots \dots \quad (3)$$

والمعادلة (3) التى تتضمن علاقه عرض الولاء للمعادلة ⁽¹⁾ يعرضها خط الميزانية المحدب BB فى الشكل (٣ - ١). والمتغير B لا يمثل الميزانية الإجمالية للحكومة؛ لأنها لا تشمل أى موارد أُنفقَتْ على الاستهلاك الشخصى للدكتاتور؛ ولكن B تمثل تكاليف الموارد للدكتاتور حتى يبقى فى السلطة، ولا ينقيد الدكتاتورات بأى مستوى معين من B؛ لأنه على الأقل إلى حد ما تمكّنهم سلطاتهم من زيادة الموارد الموجودة تحت سيطرتهم من خلال زيادة الضرائب أو الاقتراح، أى ببساطة المصادرية (رُغم أن هذه الأساليب قد تكون لها تأثيرات ضارة على الاقتصاد، وبالتالي وعلى احتمالات الاستهلاك المستقبلي للدكتاتور). وهناك طريقة بسيطة لتقديم الميزانية الإجمالية للدكتاتور ستُناقش بعد قليل. أما الآن فإن المؤلف يشير ببساطة إلى أن الموارد التى تُتَقَّى على R أو L للبقاء على استحواذ السلطة، تستبعد من الاستهلاك الشخصى لدكتاتور القمع الناعم. ولهذا السبب يناضل الدكتاتور لقليل تكاليف الموارد الازمة للبقاء في السلطة. وبناءً على هذا سيكون حساساً لـ (P_L/P_R) وهى التكلفة النسبية لكل وحدة من R و L.

ومشكلة دكتاتور القمع الناعم، هي تقليل تكاليف الموارد للبقاء في السلطة، بمعنى أن يخضع من المعادلة (3) المرتبطة ب (1) كما فيما يلى:

$$\text{Min } V = P_R R + P_L (L, R, PE) L + \lambda [\pi_{\min} - \pi (L, R)] \dots \dots \quad (4)$$

وذلك فيما يتعلق بالاختيار R و L (يفترض في PE أن يكون متغيراً خارجياً في الوقت الحاضر، أى $(PE = PE)$ ، وذلك ينتج عنه:

$$\frac{\partial V}{\partial L} = \frac{\partial P_L}{\partial L} L + P_L - \lambda \frac{\partial \pi}{\partial L} = 0. \dots \dots \dots \quad (5)$$

$$\frac{\partial V}{\partial R} = \frac{\partial P_L}{\partial R} L + P_R - \lambda \frac{\partial \pi}{\partial R} = 0, \dots \dots \dots \quad (6)$$

وللذان يمكن توحيدهما للحصول على التعبير المألف.

وباتحاد (5)، (6) ينتج الآتى:

$$\frac{\pi_L}{\pi_R} = \frac{P_L + LP_{LL}}{P_R + LP_{LR}} \dots \dots \dots \quad (7)$$

حيث:

$$\pi_L = \frac{\partial \pi}{\partial L}, \pi_R = \frac{\partial \pi}{\partial R}, P_{LL} = \frac{\partial P_L}{\partial L}, P_{LR} = \frac{\partial P_L}{\partial R}$$

والمعادلة (6) تشبه الحالة العادية لتقليل التكلفة، فيما عدا أن التكلفة الحدية للقمع ($P_R + LP_{LR}$) تكون أقل من ثمنها؛ لأن الزيادة في R تسمح للدكتاتور بأن يحصل على الولاء عند سعر منخفض ($\frac{\partial P_L}{\partial R} < 0$).

وتوارز المدى الطويل، الذي وصفت بالمعادلة (6) يتمثل في النقطة E في الشكل (١-٣)، وهي فريدة في نوعها إذا ما سلكت دالة الإنتاج سلوكاً جيداً، وإذا ما كان خط الميزانية محدباً. وعرض دالة الولاء ذات الانحدار إلى أعلى، لا يشكل أى قيد إضافي (أى يجب أن تمر خلال النقطة E)؛ لأن تلك العلاقة مشمولة في القيود على الموازنة. وفائتها الأساسية ستتضاع لاحقاً عندما نتحول إلى الحالة الساكنة المقارنة في (القسم 3B).

ويمكن وصف حالة خاصة مثيرة من هذا النموذج العام؛ إذا ما افترضنا أن الموازنة الإجمالية للدكتاتور القمع الناعم (وهي الموازنة التي تشمل الموارد الحكومية التي حُولت إلى استخداماته الشخصية، إما في شكل استهلاك شخصى أو لإيداعها في حسابات فى بنوك سويسرا) تنشأ فقط من فرض ضريبة دخل تناسب مع تعظيم الإيراد، ووفقاً لـ ج. برنان - وـ ج. بوكانان (١٩٨٠)

فندع t = معدل الضريبة، Y_0 = الدخل المبدئي (قبل الضريبة). والضريبة تقلل من جهد العمل، وبالتالي الدخل بـ η (مرنة الدخل بالنسبة لمعدل الضريبة)، ويكون الإيراد الضريبي عندئذ $[tY_0 - (1 - \eta)t]$. وإذا تم أيضًا افتراض أن معدل نمو الدخل المتاح للسكان (\dot{Y}_D) هو مقارب جيد لـ \dot{P}_L (الأداء الاقتصادي للدكتاتور)^(*) عندئذ يمكن وصف دكتاتور القمع الناعم كمُعَظِّم للأرباح؛ أي الفرق بين الإيراد الكلي والتكلفة الكلية للبقاء في السلطة، كما في المعادلة (8):

$$\text{MAX } Z = tY_0(1 - \eta t) - \bar{P}_R R - P_L(R, L, \dot{Y}_D)L + \lambda [\pi_0 - \pi(L, R)] \dots (8)$$

حيث:

$$\text{معدل النمو } L_D \equiv 1 - t(Y_0(1 - \eta t))$$

وبتعظيم (8) بالنسبة ل t و R و L ينتج عنها نفس حالات التفاضل الأولى لـ R و L اللتين وصفا في المعادلات (5) و (6) [أو (7)] وهي تنتج تلك الحالة الأخرى لـ t :

$$\frac{\partial Z}{\partial t} = Y_0(1 - 2\eta t) - \frac{\partial P_L}{\partial t} L = 0. \dots (9)$$

أو

$$Y_0(1 - 2\eta t) = \frac{\partial P_L}{\partial t} L \dots (9)$$

$$\frac{\partial P_L}{\partial t} = \frac{\partial P_L}{\partial Y_D} \frac{\partial Y_D}{\partial t} > 0.$$

حيث:

(*) انظر الأدبيات عن دوره الأعمالي السياسي؛ حيث ترتبط الشعيبة السياسية لمؤشرات مختلفة لللاقتصاد الكلي، مثل نمو الدخل المتاح للفرد. وبيحث تلك الأدبيات السينا · وجيفري بانكس وأريك هانوشيك (١٩٩٥).

والجانب الأيسر من المعادلة (٩)، وهو $(Y_0 - 2\eta t)$ يُسمى الإيراد الحدّى من زيادة معدل الضريبة. أما الجانب الأيمن من نفس المعادلة وهو $\left(\frac{\partial P_L}{\partial t} L\right)$ ، فيُسمى التكفة الحدية التي تتصاعد؛ لأن الضرائب الأعلى تقلل الدعم السياسي أو الولاء، ويجب أن تُعوض بدفع سعر أعلى للولاء لحفظ على L من الهبوط وتقليل π دون π_0 .

ومن المعادلة (٩)، نجد أن المعدل الأمثل للضريبة هو:

$$t^* = \frac{1}{2\eta} \left[1 - \frac{\frac{\partial P_L}{\partial t} L}{Y_0} \right] \quad (10)$$

ويختلف هذا عن معدل الضريبة الذي يؤدي إلى تعظيم الإيراد وفقاً لكل من برینان وبوكانان والذى ببساطة هو $t^* = \frac{1}{2} \eta$. ومعدل الضريبة "المعظم للربح" الموصوف في المعادلة (٩) يكون أكثر انخفاضاً عن هذا لأن $\left(\frac{\partial P_L}{\partial t} > 0\right)$.

والتحليل الحالى هو أكثر عمومية من تحليل برینان - و - بوكانان؛ لأنه يتضمن الاهتمام الذى يواجه أى دكتاتور بأن رفع معدل الضريبة يزيد من المعارضة ضد نظامه، ولا يوجد مثل هذه المشكلة في تحليلهما؛ حيث يفترض أنه ليس لديه أى صعوبة في البقاء في السلطة حتى عند معدلات الضرائب المصادرية.

٢ - ب: تأثير الأداء الاقتصادي على سلوك دكتاتور القمع الناعم Effects of economic performance on the behavior of a tinpot

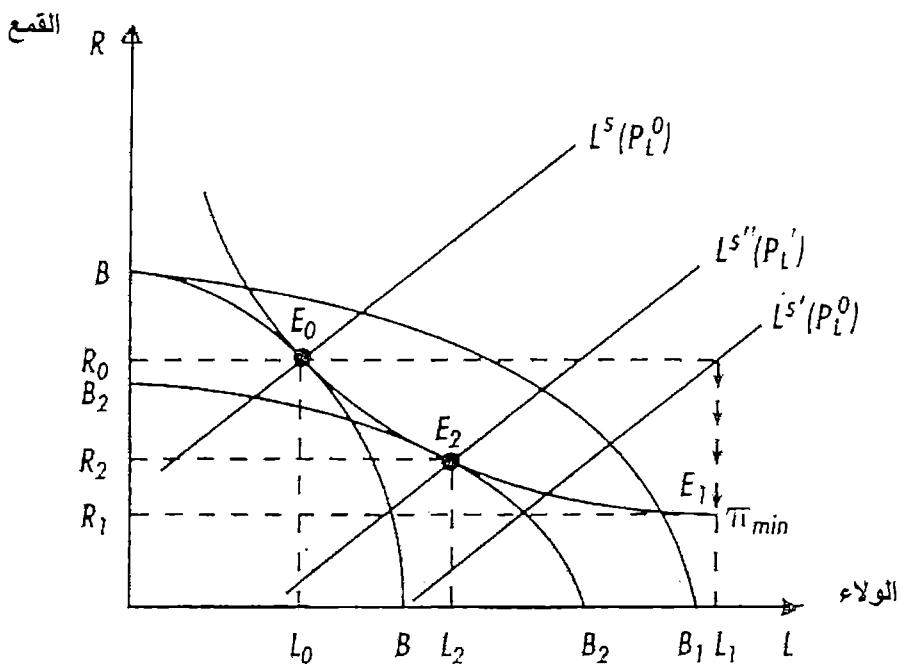
لكى نشرح عمل النموذج المذكور، سنفترض أولاً أن الأداء الاقتصادي يتحسن، وأن النظام قادر على الاداء بالفضل في هذا التطور، والتحليل واضح كما يعرضه رسم بياني بسيط. ففي الشكل (٣-٢) تمثل E_0 التوازن المبدئي للنظام، التي عندها P_L , L , R معطاة بواسطة P^0_L , L^0 , R^0 . والتحسن في الأداء الاقتصادي ينقل منحنى عرض الولاء إلى اليمين إلى L^1 ، وفي المدى القصير يوجد الآن عرض زائد للولاء ($L^0 - L_1$). وهذا تكون L_1 و R الخاصة بالقمع غير ضرورية للبقاء في السلطة، وسوف يرخي الذكたنر من R إلى R_1 متضمناً توازناً جديداً على المدى القصير عند E_1 ؛ إلا أنه في المدى الطويل؛ فإن العرض الزائد للولاء يتضمن أن الذكたنر يمكنه السماح بتخفيض الثمن المدفوع للولاء P_L وهذا ينقل L جزئياً للخلف إلى L^2 ، كما يغير أيضاً من اندثار خط الموازنة إلى BB_1 ، وبما أن (P_L / P_R) تهبط فإن التوازن النهائي للمدى الطويل يجب أن يكون عند نقطة إلى اليمين من E_0 ؛ فمثلاً عند E_2 الموافق لـ BB_2 (B_2B_2)؛ وذلك يعني زيادة في L إلى L_2 وانخفاض في R إلى R_2 . بمعنى آخر؛ فإنه في ظل نظام دكتاتور القمع الناعم فالتحسن في الأداء الاقتصادي ينتج من زيادة في الولاء وانخفاض في مستوى القمع السياسي.

ويلاحظ أنه إذا استمر الأداء الاقتصادي قوياً عبر فترة من الزمن؛ فإن مستوى القمع سيستمر في الهبوط، وفي النهاية يحتاج الذكたنر إلى استخدام قليل من القمع للبقاء في السلطة، ويمكنه أيضاً أن يفوز في انتخابات حرة بدرجة معقولة.

على الجانب الآخر إذا افترضَ، أن هناك تدهوراً في الأداء الاقتصادي؛ فإن منحنى عرض الولاء سيتحرك إلى اليسار (من L^d إلى L^s) كما يُرى في الشكل (٣-٣)، فعند R_0 ، يكون منحنى الولاء قد هبط إلى L_1 وتكون R_1 لقمع، و L_1 للولاء غير كافية؛ لكن يظل الدكتاتور في السلطة (أي $\pi < \pi_{\min}$)، والتجابُب الملائم للدكتاتور في المدى القصير هو أن يزيد من R إلى (على الأقل R_1). بمعنى إحداث توازن جديد في المدى القصير عند E_1 ، وهكذا فإن تجاوب المدى القصير للتغيرات في الأداء الاقتصادي لا تكون متاظرة asymmetric؛ فالتدور في الأداء الاقتصادي يستدعي زيادة حادة في القمع؛ بينما التحسن فيه ينبع عنه فقط استرخاء بدرجة أكثر صغرًا. [قارن $(R_0 - R_1)$ في الشكل (٣-٣) بالنسبة إلى $R_0 - R_1$ في الشكل (٢-٣)] وبينما عدم التناظر من سببين، أولهما: أن الزيادة في القمع عند تراجع الأداء الاقتصادي تكون ضرورية للبقاء في السلطة؛ بينما يحفز الجشع انخفاضاً في R عند تحسن الأداء الاقتصادي، وثانيهما: أن المعنى الحدي المتلاصض للإخلال بين R ، L يتضمن أن الحجم المطلوب للزيادة في R المطلوب للبقاء في السلطة عندما يتراجع الأداء، يكون أكبر من حجم الانخفاض المتحمل عندما يتحسن الأداء الاقتصادي. ويسبب ذلك عدم التناظر؛ فإن الارتداد المقطعي cross - sectional regression بين بعض مؤشرات الأداء الاقتصادي (مثل معدل نمو الدخل القومي المستخدم في دراسة بلسون ١٩٨٢) وأيضاً دراسات أخرى، وبين مؤشر القمع، مثل: مؤشر دار الحريات المدنية freedom house لن يكشف بالضرورة عن العلاقة الحقيقة بين هذين المتغيرين.

شكل (٢-٣) التحسن في الأداء الاقتصادي

يُخفض من القمع في نظام القمع الناعم

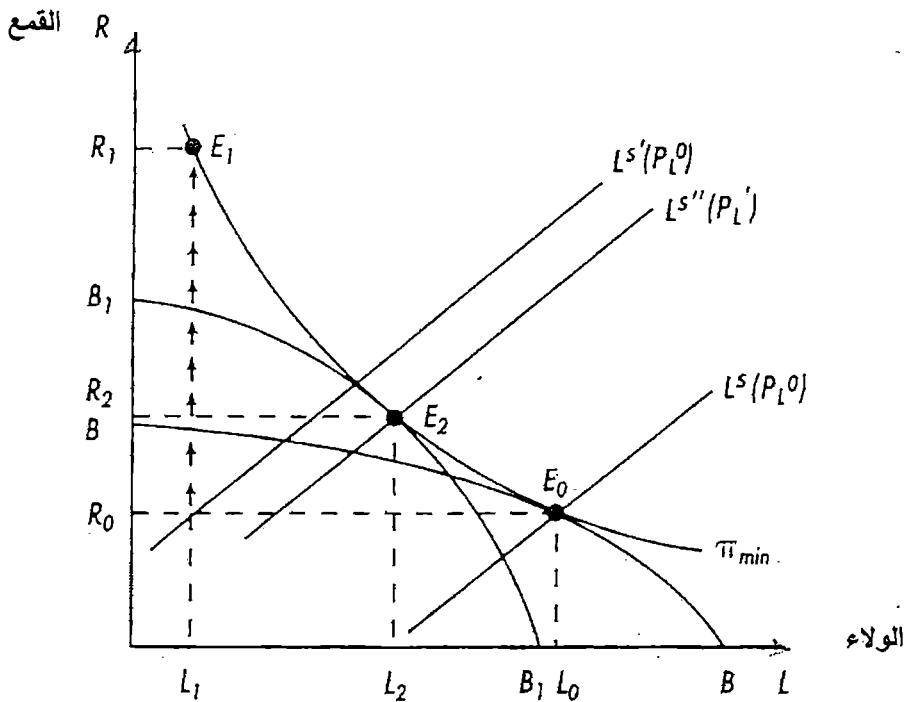


شكل (٣ - ٣) التراجع في الأداء الاقتصادي

يزيد من القمع في نظام القمع الناعم

[لاحظ أن زيادة القمع في المدى القصير في هذا الشكل، $(R_1 - R_0)$]

يكون أكبر من النقصان $(R_0 - R_1)$ في الشكل (٢ - ٣)]



وبالطبع فإن الدكتاتورات خاصة ذوى القمع الناعم منهم، ليسوا كاملين تماماً، وقد يرتكبوا أحياناً بعض الأخطاء، وإذا لم يرتكبواها عندئذ؛ وبافتراض أن لديهم سيطرة على موارد كافية للحصول على الحد الأدنى من الربح π_{min} ؛ فلن يتم خلعهم أبداً من السلطة. والخطأ الكلاسيكي لدكتاتور القمع الناعم هو تجاوبيه لسوء الأحوال الاقتصادية بالعمل على استرخاء عمليات القمع بدلاً

من زيادتها (لأسباب معينة ستتضح فيما بعد. ويطلق الكاتب على ذاك خطأ من دكتاتور القمع الناعم الذي يلتبس عليه الأمر، بالدكتاتور الشمولي). فمثلاً هناك من الشواهد على أن شاه إيران قد تجاوب بهذه الطريقة بالنسبة لغليان الشارع الذي نتج جزئياً من التدهور الملحوظ في الأحوال الاقتصادية بعد عام ١٩٧٦، وكانت النتيجة خلعه عن العرش (أرجوماند ١٩٨٦).

وفي المدى الطويل فإن استمرار القمع عند R_1 يكون مكلفاً (لأن R_1 ليس حلًّا لتقليل التكالفة) وغير ضروري (لأنه عند R_1 سيتم عرض الولاء إلى ما بعد L_0 ، وبناءً عليه، يستطيع الدكتاتور أن يسمح لـ R بأن ينحرف إلى أسفل، بشرط أن تزداد P_L لإلغاء القصور في L الذي قد يرتفع مرة أخرى إذا ما ارتدت R مرة أخرى إلى R_0 . والصعود في P_L من P_L^0 إلى P_L^1 ينقل L^0 جزئياً إلى الخلف إلى L^1 ، ويلوى قيود الموازنة في الاتجاه المبين في الشكل (٣-٣)؛ لكي يكون التوازن الجديد في المدى الطويل عند E_2 . ذلك يعني (مقارنة بالتوازن المبدئي) هبوطاً في L وزيادة في R . وبمعنى آخر: فإن التدهور في الأداء الاقتصادي لنظام دكتاتور القمع الناعم، ينبع عنه هبوط في الولاء وزيادة في القمع السياسي.

٢- ج: الأنظمة العسكرية: Military regimes

يمكن تمييز عدد مختلف من الأنظمة العسكرية، ويتوقف ذلك على درجة مشاركة القوى المدنية، وهنا يعتبر الكاتب أن النظام العسكري هو أحد النظم الذي تستحوذ فيه مجموعة على السلطة من خلال انقلاب، والتي تكون فيه أعلى رتبة حكومية قد خدمت (أو مازالت تخدم) في القوات المسلحة، والتي يعتمد فيها الحكام أساساً على تأييد ومساندة هيئة الضباط لاحتفاظ بالسلطة.

وكما ذُكر في تلك المقدمة، يوجد أمران ذوان أهمية خاصة فيما يتعلق بالأنظمة العسكرية، وهما:

- ١- لماذا تكون هذه الأنظمة غير مسقرة؟
- ٢- لماذا يقومون في كثيرٍ من الأحيان بتسليم السلطة طواعية إلى حكومات مدنية؟

للبدء في التحليل، سيفترض أَنَّه بمقارنة النظام العسكري بالنظام المدني، أَنَّ هناك ميزة نسبية للنظام العسكري عند القمع وضرر نسبي في تراكم الولاء السياسي. ومن السهل فَهُم الافتراض بأنَّ النظام العسكري ستكون له ميزة القمع. وعلى كُلِّ؛ فإنَّ المهارة المركزية للنظام العسكري تكمن في العبارة الشهيرة لـ "لاسيول" وهي "إدارة العنف". وإضافة إلى ذلك؛ فقد ثار الجدل في كثير من الأحيان؛ أَنَّه بمقارنة النظم العسكرية مع النظم المدنية؛ فإنَّ الأولى يكون الأمر في غير مصلحتها عندما يصل الأمر إلى بناء قاعدة سياسية مدنية؛ لذا يقترح ستيفان (١٩٧١، ص ٢٦٣) أنَّ "الحكومة العسكرية لا تسمح بسهولة بوجود مستوى عادل من الخلاف والنقاش المطلوب لبناء أو المحافظة على ائتلاف مع المدنيين". وقد نوَّه آموس بيراميت وفاليري بنيت (١٩٨٠) إلى أَنَّه من الناحية التاريخية، أَظهرت النظم العسكرية "عدم القدرة على السماح بالمشاركة السياسية" (ص ٢٠)، ويقترحان بأنَّ هذا حقيقة؛ لأنَّ مثل هذه النظم تميِّل إلى المساواة بين المشاركة الجماعية والاضطرابات السياسية، واحتمال حدوث العنف؛ لذا رغم عدم وجود دليل كَمِيٌّ جُمِعَ عن هذا الأمر؛ فإنَّ الإجماع العام بين المراقبين لهذه النظم يتراهى كما افترضه إريك نورد لنجر (١٩٧٧)؛ "أنَّ القليل من النظم العسكرية قد حاولت بناء تكتلات شعبية، وعند تكوينها اتضح أنها هيكل غير مؤثرة؛ لأنَّه لم يسمح لها بالمشاركة الحقيقية." (ص ٥٨)

ومع افتراض، أن القيود على الموارد للنظام العسكري أكثر عمقاً من النظام المدني [مثلاً نقارن BB مع B_2B_2 في الشكل (٢-٣)، والتوزن المبدئي للنظام العسكري يكون عند نقطة مثل E_0 في الشكل (٢-٣) (مقارناً B_2 في النظام المدني)، وذلك يتضمن استخدام عمليات قمع أكثر R ، وولاءً سياسياً أقل L (مقارناً بالنظام المدني). فما الذي يجعل النظام العسكري غير مستقر؟ للإجابة عن هذا التساؤل على المرء أن يُمعن النظر في الدوافع وراء تدخل العسكريين في الحياة السياسية. ورغم كثرة الأسباب وتعقدتها بدون شك فهي تتراوح من الاشتراك من سلوك السياسيين، والخوف من تولي الشيوعيين السلطة - إلى الرغبة في استعادة النظام للحياة السياسية. ويوجد حافر واحد يُبَرِّز لسيطرته وعموميته؛ ألا وهو الرغبة في زيادة الموازنة العسكرية، ويوجد دليل جوهري لمساندة أهمية هذا الحافر؛ فقد صنف روبرت بوتنام (١٩٦٧) عشرين دولة من أمريكا اللاتينية وفقاً لمدى التدخل العسكري، ووجد ارتباطاً موجباً بين هذا المتغير والإنفاق الدفاعي كنسبة من إجمالي الناتج القومي GNP. كما صنف فيليب شميتر (١٩٧١) بلاد أمريكا اللاتينية إلى ثلاثة مجموعات وفقاً لمستوى التدخل العسكري، ووجد أن مصروفات الحكومة المركزية المخصصة للإنفاق العسكري تراوحت ما بين ٩ - ١٤ %، وبعد ذلك إلى ١٩ % مع ارتفاع مستوى التدخل العسكري. وقد وجد نوردلنجر (١٩٧٧) أن الجزء من إجمالي الناتج القومي المخصص لنفقات الدفاع، كان - تقريراً - الضعف في البلاد ذات هيئة ضباط البريتوريان^(*) عن تلك التي قبل فيها العسكريون السيطرة على الحياة المدنية.

(*) الحرس الإمبراطوري الروماني. ويمكن القول بأنهم نوى الحظوة الخاصة (المترجم).

بمعنى آخر، وبطريقة مباشرة جدًا لشرح التدخل العسكري في السياسة؛ فالكاتب يعرض العسكريين كنمبوزج لمكتب تعظيم الموازنة، وملاحظة أن التدخل هو استراتيجية متاحة للعسكريين لزيادة موازنتهم في البلاد ذات النظم السياسية الضعيفة. كما نوقشت في مكان آخر (بريتون ووينتروب ١٩٧٥، ١٩٨٢، وينتروب ١٩٩٧)، وتحقيق تعظيم الموازنة هو مطلب محدد جدًا لدرجة أنه يمثل بطريقة مرضية أهداف معظم الأجهزة، أساساً بسبب وجود فرص جوهرية لسهولة التقليل mobility بين الأجهزة المختلفة في معظم البيروقراطيات؛ إلا أن هذا الاعتراض لا ينطبق على النظام العسكري، الذي يميل إلى أن يكون نظاماً هرمياً مغلقاً. ولما كانت فرص العمل للأفراد العسكريين محدودة في الأجهزة خارج الهرم الوظيفي العسكري؛ فإن تعظيم الموازنة في كثير من الأحيان يكون الاستراتيجية المتاحة الأكثر جاذبية لرفع المرتبات والمكانة والقوة للأفراد العسكريين. ونتيجة لذلك فأهداف дикتاتوريين العسكريين ليست بالضرورة أن تكون بصفة عامة مثل أهداف دكتاتوريات القمع الناعم.

لفترض - إذن - أن العسكريين استولوا على السلطة من نظام مدنى. ونتيجة لذلك تتحرك نقطة التوازن من E_2 إلى E_0 في الشكل (٢-٣)، عندئذ يتقدم العسكريون للقيام بأحسن ما تعلمه الحكومات العسكرية - وهو بالتحديد رفع مرتبات الأفراد العسكريين - ولهذا عواقب معينة؛ ألا وهي رفع ثمن القمع، P_R (بمعنى أنها تدمر الميزة النسبية للعسكريين في الحكم)، وفي الشكل (٢-٣) فإن قيود الموازنة BB ستتحول إلى أسفل تجاه نقطة الأصل من النقطة B على المحور الأفقي (لا يُرى هنا)، بمعنى أن انحداره سوف يتبسط. ونتيجة لذلك بعد أن تحقق هدفه الرئيسي (زيادة الموازنة العسكرية) فإن الحكومة العسكرية التي كانت تعمل بطريقة عقلانية، سوف تسلم السلطة إلى نظام مدنى؛ ولكن بالطبع بعد أن تكون قد تلقت ضمانات مناسبة من الحصانة من توقيع العقوبات، وتخفيضات الموازنة من قبل النظام الجديد، وبالطبع فإن الحكومة العسكرية التي تسعى للبقاء في السلطة لا يكون ذلك

ل مجرد أن ترفع الموازنة العسكرية، ولكن ستسشعر بالخطر الذى قد تشكله هذه الزيادات المُغالى فيها للمرتبات، فمثل هذا العمل سيقوّض مقدرتها على الحكم. لذلك قد تحاول أن تحد من ذلك أو تحصره في جماعات فرعية معينة من العسكريين؛ إلا أن هذا العمل يميل إلى إنتاج معارضة تدمر التماسات الداخلية للنظام العسكرى، ومن المحتمل أن يولّد انقلاباً مضاداً، والانقلابات المضادة شائعة في الحكومات العسكرية، ووفقاً لدراسة جافن كينيدى (١٩٧٤)، فإن الانقلابات المضادة في الحكومات العسكرية شائعة تماماً، ويحتمل أن يكون عددها ضعف ما في الأنظمة المدنية والكثرة الغالبة منها تتضمن الإطاحة بحكومة عسكرية واستبدال بها أخرى.

ونتيجة لذلك فليس من الصعب توضيح أسباب عدم استقرار النظم العسكرية أو لماذا تنتهي الغالبية العظمى من هذه النظم إلى انسحاب العسكريين طواعية. وليس من غير المأثور على الحكومة العسكرية عندما تكون في السلطة أن تكافئ مؤيديها، فكل النظم السياسية يفترض قيامها بذلك. والأحزاب السياسية التي تساندتها النقابات، يفترض أنها تكافئ هذه النقابات عندما تكون في السلطة، والأحزاب السياسية التي تساندتها جماعات الأعمال، من المفترض أن تكافئ تلك الجماعات عندما تكون في السلطة؛ ولكن الشيء الغريب فيما يتعلق بالحكومات العسكرية: أنها في عملية مكافأة مؤيديها، تميل إلى أن تضعف أكثر مما تقوّي مقدرتها على الحكم؛ ورغم أن هذه النقطة ليست توضيحاً كاملاً لهذه النظم؛ فإنها توضح فعلاً عدم استقرار النظم العسكرية، ولماذا تنتهي عادة بتحويل السلطة طواعية إلى نظم مدنية.

٣ - النظم الدكتاتورية الشمولية *Totalitarian regimes*

إن الاختلاف بين هذه النظم ونظم دكتاتورية القمع الناعم ينعكس في المتطلبات القصوى لكل منها. ففى النظام الشمولي يفترض الكاتب أن الدكتاتور أو القائد (هتلر - ستالين) أو "القائد العظيم" (ماوتسي تونج)

يستخدمون أدوات القمع والولاء لتحقيق أقصى درجة من السلطة على الشعب الذي يحكمه، ويعتقد أن هذا الهدف يتاسب مع وصف مثل هذه النظم في دراسة أرندت (1951، ١٩٧٣)، وفريدريك - و- برزنسي (١٩٦٥)، وهابيك (١٩٤٤). والأمثلة التاريخية الكلاسيكية هي ألمانيا النازية والاتحاد السوفياتي (ستالين في الثلاثينيات) من القرن الماضي. ومثلاً في ذروة سلطة هتلر، كان الشعب الألماني لا يخضع لأى قوانين؛ بل إلى إرادة الفوهرر، كما يتضح من خطبه وملحوظاته الأخرى، ومخالفته القوانين تعتبر قيداً على سلطة القائد (أرندت ١٩٥١). فكيف تكون المفاهيم المتعددة للحكم الشمولي مفيدة؟ وإلى أى مدى يمكن تطبيقها في مجتمعات أخرى؟ (مثل روسيا بين عهدي ستالين وجورباتشوف أو الصين المعاصرة) - ذلك سؤال يحتاج إلى كثير من النقاش^(*). وسوف يقدم الكاتب بعض الأدلة على هذا الأمر لاحقاً في هذا الفصل.

وعلى أية حال؛ فالحالات القصوى الاستثنائية تكون مفيدة في كثير من الأحيان في الناحية التحليلية. وهذا المفهوم للنظم الدكتاتورية الشمولية مفيد حتى الآن؛ لأنه يضعها ودكتاتورية القمع الناعم على طرفين متافقين. ومعظم الدكتاتوريات الحقيقية في العالم تقع بلا شك بين هذين التقسيمين.

ومن وجهة النظر الاقتصادية؛ فإن السؤال الرئيسي لا ينصب كثيراً على المتطلبات القصوى؛ ولكن على طبيعة القيد على تحقيق أقصى درجة من السلطة للقائد الدكتاتوري الشمولي. كما أن اعتبارات الموازنة قد تفرض قيدها^(**)، وعلى الأخص عند النقطة التي تفرض فيها ضرائب على الإيراد المعظم، على كل قاعدة ضريبية متاحة؛ إلا أن القائد يستطيع دائماً أن يؤمم

(*) انظر كمثال، باروز (١٩٦٨)، والمراجع به.

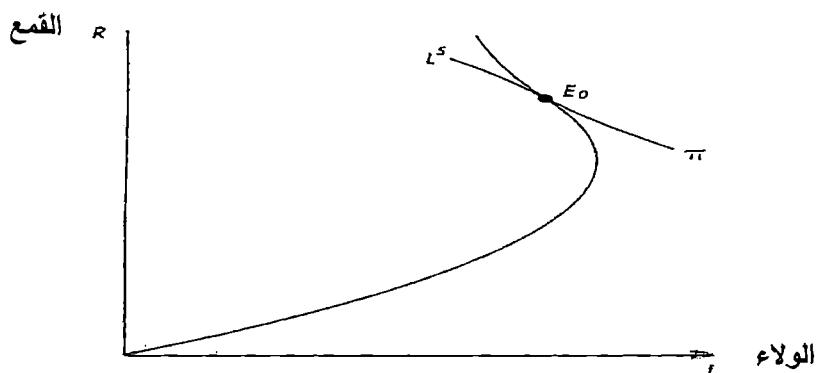
(**) عندما تفرض اعتبارات الموازنة قيدها مرتبطة؛ فإن القارئ يستطيع بسهولة التحقق من أن النظام الشمولي الذي يعظم التفود، والخاضع لقيود الموازنة سوف يستجيب بنفس الطريقة تماماً للتغيرات الخارجية في الأداء الاقتصادي كتابع لقيود الولاء (كما قدمت في النص باختصار).

أو يصادر الموارد مباشرةً، وقد تؤدي إلى تأثيرات التدهور الاقتصادي، مثل: الديون المدعومة - التي وفقاً لصياغة بيكر (١٩٨٣) تقييد سلوك مصالح الجماعة الحاكمة - إلى إحداث مشاكل؛ ولكنها لا تفعل ذلك في الولدة الأولى؛ إلا أنها بالضرورة تقلل من سلطة القائد، عندئذ يفترض المؤلف لغرض الجدل: أن القائد يتجاهل قيد الموازنة والقيود السعرية (وقد نوش ذلك بشكل موسع في الباب الخامس)، فهل يوجد أي قيود أخرى على تعظيم سلطة القائد الدكتاتوري الشمولي؟

من وجهة نظر القائد، يكون الاعتبار الأساسي هو ولاء الشعب. وقد صُورَت مشكلة ذلك القائد في الشكل (٤-٣)، وما دام منحني العرض الإجمالي للولاء ينحدر إلى الخلف وأعلى، يستطيع الدكتاتور أن يزيد من سلطته على الشعب بزيادة مستويات القمع. نتيجة لذلك، كان منحني I_1 منحدراً إلى أعلى على امتداد نطاقه، ويكون التوازن الوحيد الممكن حلاً مزرياً يتضمن القمع التام للشعب، وهو هدف غالباً ما كانت تقوله أرندت: إن النظام النازى قد أعد نفسه "على الهيمنة الدائمة على كل فرد في كل مرحلة من مراحل حياته" (١٩٥١ / ١٩٧٣، ص ٣٢٥)، وهو النظام الذي تضمنه أحياناً، وقد تحقق ذلك؛ إلا أن حشداً كبيراً من الدلائل أشارت إلى أن النظام النازى لم يحقق هذا الهدف (بروزات ١٩٨١). هذا فضلاً عن أن الاعتبارات النظرية تقول إن هناك صداماً بين القمع التام وتحقيق أقصى قدر من السلطة على الشعب.

ولكي نرى ذلك نستدعي من مناقشة سابقة: أن الزيادة في القمع تحدث تأثيرات معارضة على منحني عرض الولاء للنظام. وتتأثر الإحلال (التغيير في كمية الولاء الذي يُعرض؛ نتيجة لانخفاض العائد أو زيادة مخاطر عدم الولاء) دائمًا ما يحابي النظام. ومن ناحية أخرى؛ فإن الزيادة في احتمال اكتشاف وجود اتصالات فعلية أو كامنة بإحدى الحركات المعارضة، أو زيادة في العقوبة المفروضة على هذه المخالفات يقلل من الثروة المتوقعة.

شكل رقم (٤-٣) توازن القمع والولاء تحت نظام الدكتاتورية الشمولية



هذا الانخفاض في الثروة له تأثيره على أثر الدخل الذي يدفع الفرد إلى تقليل كل الاستثمارات في الولاء السياسي بما في ذلك الولاء للنظام.

و عند المستويات المنخفضة من القمع، يكون من المعقول هو افتراض أن تأثير الدخل يكون صغيراً بالنسبة لمعظم الناس؛ لذا فإن استجاباتهم يسيطر عليها أثر الإحلال (كما سبقت مناقشة ذلك سلفاً في التحليل لدكتاتورية القمع الناعم)؛ إلا أنه مع زيادة مستوى القمع، يصبح تأثير الدخل أكبر، ويصبح عدد وحجم المجموعات المعارضة أصغر. و عند المستويات المرتفعة جداً من القمع قد تُمحى المعارضة للنظام. نتيجة لذلك يصبح تأثير الإحلال صغيراً لدرجة العدم، ويصبح مستوى القمع ضخماً جداً. وعندئذ - وفي النهاية - يجب الوصول إلى النقطة التي عندها يكتسح تأثير الدخل تأثير الإحلال لمعظم المواطنين محدثاً زيادة العرض الإجمالي للولاء للنظام وينحنى للخلف كما يصوّره الشكل (٤-٣).

وتتعزز هذه النقطة إذا ما لاحظنا أن عملية القمع ستكون عادة عرضة للخطأ. والمعارضون الحقيقيون للنظام لا يعرفون أنفسهم بأنهم كذلك.

كما كان يجب استنتاج المعارضة الفعلية أو المحتملة للنظام من سلوكيات وخصائص معينة. وعند المستويات المنخفضة للقمع، يكون التعرف على قيادات المعارضة أمرًا سهلاً نسبياً.

وعند المستويات المرتفعة من القمع، يصبح ذلك أكثر صعوبة. ونتيجة لذلك، حتى الأفراد ذوى الولاء التام كان يجب أن يكونوا أكثر حرصاً فى إنشاء أو الحفاظ على شبكة عمل لاتصالاتهم. وقد يظهر فيما بعد ويعرفون أن استثماراتهم قد تمت مع الأشخاص "الخطأ". مثل هذا الاحتمال يوضح الجهد الضخمة لحملات ستالين لتطهير الحزب الشيوعى فى أواخر الثلاثينيات من القرن الماضى للحصول على اعترافات غير واقعية من المتهمن فى محاكمات موسكو الاستعراضية ذات السمعة السيئة، وكلما زادت الشكوك داخل الحزب، بالنسبة للذنب资料ى للمتهم، ازداد توقيع إحجام كثريين من أعضاء الحزب عن القيام بأى استثمارات، حتى لو كان ذلك بداعى الولاء التام، خشية من أن يكونوا هم أنفسهم ضحية لهذا الرعب والإرهاب. وفي الحقيقة؛ فإن هناك بعض الدلائل، بأنه فى أواخر الثلاثينيات، شعر ستالين بأن عمليات التطهير قد تم التماذى فيها (شابير و 1971، ص 435). وتفسر هذه الحقيقة "عمليات تصفيية القائمين بها"، والاسترخاء النهائي للرعب فى نهاية عام 1938.

وإذا ما أصبح منحنى عرض الولاء منحنىً للخلف؛ فإن "مثالية" الدكتاتور الشمولي تكون عند نقطة مثل E_0 فى الشكل (٣-٤)؛ حيث يكون منحنى العرض المتوجه إلى الخلف ملامساً لأعلى خط مشابه للسلطة يمكن الوصول إليه.

ورسمياً يختار القائد L ، R لتعظيم السلطة π ; ولكن هذا يخضع للقيد الذي يفرضه منحى عرض الولاء - بمعنى أن مشكلة القائد هي:

$$\text{Max. } \pi(L, R) + \lambda [L^s - L^s(R, \bar{PE})] \dots \dots \dots \quad (11)$$

والحل ببساطة هو:

$$\frac{\pi_R}{\pi_L} = \frac{\partial R}{\partial L} \dots \dots \dots \quad (12)$$

والذى يبين أنه إذا كان منحى عرض الولاء هو القيد الوحيد؛ فإن انحدار منحى العرض يجب أن يكون نفس الشيء؛ مثل: انحدار خط السلطة المشابه عند النقطة المثلثى (E_0) شكل (٤-٣). مع ملاحظة أن الدكتاتور قد لا يزال قادرًا على زيادة سلطته بطريقة أفضل من الأداء المتوقع (PE) أو بصعود ثمن الولاء (P_L) كما سنتم المناقشة بشأنه لاحقاً؛ ولكن عند E_0 يكون وصل إلى حدود القمع كوسيلة لزيادة السلطة على الشعب.

أحد آثار هذا النموذج هو أنه في النظام الدكتاتوري الشمولي، يُجرى تنفيذ القمع إلى النقطة التي يؤدي فيها زيادة القمع إلى تخفيض عرض الولاء. ويكون التتبؤ المضاد سليماً بالنسبة لدكتاتور القمع الناعم. ويستتبع ذلك أن إجراء اختبار واحد للاستدلال بما إذا كانت الدكتاتورية شمولية أم قمع ناعم، يتعلق بالسلوك الحدي لعرض الولاء استجابة للتغير في مستوى القمع عند نقطة التوازن. والشيء المثير للاهتمام، هو أنه قد جمعت بعض الأدلة على هذا الأمر لمصلحة النظام السوفياتي السابق. وباستخدام معلومات من مشروع مقابلة شخصية سوفيتية، حسب باهرى - سيلفر (1987)، حسِّبت درجة "تميز KGB" أي العلاقة بين الكفاءة المقدرة لـ KGB ودرجة التأييد للأهداف

(*) جهاز البوليس السياسي في الاتحاد السوفيتي السابق. (المترجم)

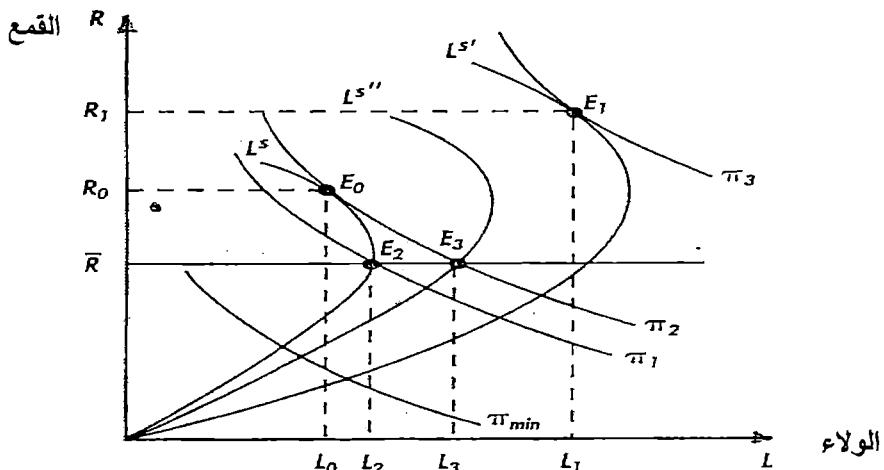
المختلفة للنظام، بمعنى أن الرعايا (2793 لاجئ سوفيتي) قد طلب منهم تصنيف قادة المؤسسات السوفيتية المختلفة بمعايير مختلفة شاملة مقياساً للمقدرة والكفاءة. وقد سُئلوا أيضاً عن مدى تأييدهم للأهداف المتباعدة للنظام وقد وجد باهري وسيلفر: أنه رغم أن التأييد لأهداف النظام كان يرتبط إيجابياً بالكفاءة المقدرة، وأمانة قادة المؤسسات المتعددة باستثناء KGB، فإن معامل الارتباط كان (معنوياً) سلبياً بالكفاءة المقدرة لـ KGB. ولذا فأياً ما كانت محدودية الإجراءات والبيانات^(*). فالنتائج تبين فعلاً أنه على الأقل، فيما يتعلق بتلك الإجابات: أن الاتحاد السوفيتي تحت حكم بريجنيف، كان لا يزال نظاماً دكتاتورياً شمولياً.

هذا ويختلف النظام диктатори الشمولي عن نظام دكتاتور القمع الناعم، في تجاوبه للصدمات الخارجية. افترض على سبيل المثال: أن أداء النظام في سبيله إلى التحسن، وأن القائد يستطيع أن يدعى الفضل لهذا التحسن، ويمكن أن يكون هذا التحسن (كما هو الحال بالنسبة لدكتاتور القمع الناعم) في أي نوع من أنواع الأداء، بما في ذلك النجاح في الحرب أو حل مشكلة سياسية كبرى؛ ولكن نركز هنا على الأداء الاقتصادي، مثل: التحسن في معدل النمو الاقتصادي، وتخفيف معدل التضخم، أو البطالة... إلخ. وأى تحسن في أى من أبعاد الأداء، ينقل منحنى عرض الولاء إلى اليمين، كما يصوره الشكل (٣-٥)، ويكون التوازن الجديد في E.

(*) المشكلة الرئيسية كانت أن المهاجرين في كثير من الأحيان كانوا غير تقليديين - على سبيل المثال: 85% منهم كانوا يهوداً و30% مستقة من أدبيات محظور تداولها .(Samizdat)

شكل (٥-٣) كيف تتأثر مستويات التوازن القمعى والولاء فى النظم الشمولية

بالتغيرات في الأداء الاقتصادي والسياسة في العالم الغربي



وتزداد سلطة النظام على الشعب بدون غموض (لأن منحنى عرض الولاء بتحرك إلى اليمين، والمنحنى الجديد L'' يجب أن يكون ملمساً لخط أعلى من منحنى القوة المشابه، أعلى من منحنى العرض القديم L). وبالنسبة لمعظم الحالات الأكثر وضوحاً (أي حدوث انتقال موازٍ لمنحنى العرض المرتد للخلف، وهو من الخطوط المتتجانسة) فإن مستوى القمع يميل إلى الزيادة أيضاً؛ ويرجع السبب في ذلك ببساطة، إلى أن الزيادة في عرض الولاء نتيجة للتحسين في الأداء يعطي القائد فرصة لحشد قوة أكبر. ولما كان القائد يعظم نفوذه (على خلاف بكتاتور القمع الناعم الذي يبذر الموارد الزائدة ببساطة على الاستهلاك الشخصي) فهو ينتهز هذه الفرصة لقيام بذلك.

وفي الاتحاد السوفيتي السابق، ودول أوروبا الشرقية الاشتراكية التابعة، كان هذا الأداء جيداً بطريقة مدهشة لعدة سنوات؛ إلا أنه منذ الستينيات فصاعداً؛ فإن الأداء الاقتصادي وفقاً لقياسه بمعدل نمو الدخل القومي

أو الإنتاجية تراجع بثبات (أوفر 1987). ويصور نموذجنا أنه تجاوباً مع هذا الانحدار ستتلاشى مستويات السلطة والولاء والقمع. وحتى قبل انهيار الشيوعية في الاتحاد السوفيتي السابق وأوربا الشرقية، كان يوجد دليل يؤيد هذا الرأي. فمثلاً: ذكر ستيفن وايت (1986) أن الأداء الاقتصادي في أوربا الشرقية قد انحدر في خلال الثمانينيات، وبحث الأحزاب عن طرق أخرى لتضمن "الشرعية"، ونوه عن الآتي:

- ١- زيادة استخدام آلية الانتخابات: فيينا كانت الترشيحات "في الانتخابات الشيوعية" المتعددة في الانتخابات، ظاهرة منعزلة في السبعينيات؛ فإنها كانت من الخصائص العامة لأكثر من نصف دول أوربا الشرقية في الثمانينيات.
- ٢- الاندماج السياسي: كانت نسبة السكان الذين ينتمون إلى الحزب قد ازدادت بثبات من 3-4% في الخمسينيات إلى 6-10% في السبعينيات والثمانينيات.
- ٣- الاندماج في الجمعيات.

٤- تحريض المواطنين في البلدان ذات الحكومات المتعاقبة على ممارسة كتابة الخطابات للحزب والدولة والصحافة. وبالطبع؛ فإن الأحداث التي تلت فترة 1989-1991 في الاتحاد السوفيتي وأوربا الشرقية، كان من الصعب تخيلها قبل أن تتناسب الحقيقة مع هذا النموذج. وحقيقة القول: إن في الصين الشيوعية، حيث تحرر الاقتصاد وكان النمو كبيراً، ولم يتراخ مستوى القمع السياسي. ذلك لأن الأحداث في كل من الاتحاد السوفيتي ودول أوربا الشرقية والصين الشيوعية، كانت تتسم بالارتباط الموجب بين مستوى الأداء الاقتصادي، ومستوى القمع المتبناً به هنا بالنسبة لأنظمة الدكتاتورية الشمولية. وأخيراً وربما الأكثر أهمية: أن النموذج يتضمن مستوى متواططاً من القمع ومستوى متواسطاً من الولاء، برتبطان إيجابياً بالنظم الدكتاتورية

الشمولية؛ ففي الشكل (٣-٥) يزداد كل من القمع والولاء للتحركات على طول منحنى عرض معين (ما عدا الجانب الحدي). ونقترح تلك الحقيقة: أنه مادام مثل تلك الأساليب ناجحة؛ فإن مستوى الولاء في الأنظمة الدكتاتورية الشمولية، يكون عاليًا مقارنة بنظام دكتاتور القمع الناعم. وهناك من الشواهد غير الرسمية، ما يثبت صحة ذلك؛ فقد لُخِّصَ وفُسِّرَ في الباب 13 للنظام النازى، وفي الباب 10 للنظام السوفياتي. وما هو جدير باللحظة: أنه عندما فشلت الشيوعية اقتصاديًا - وعندما تراجع التأييد لها - انهارت أنظمة عديدة؛ لذا فإن انهيار الشيوعية يتاسب مع حقيقة أنها كانت تعتمد إلى حد ما على تأييد السكان. وعندما تلاشى هذا التأييد نتيجة لفشل النظام في الوفاء بوعوده تلاشى النظام كذلك.

والتفسير للأنظمة الدكتاتورية الشمولية التي يقترحها هذا النموذج، يختلف تماماً عن تلك التفسيرات السائدة في الأدبيات، بما في ذلك تلك التي وضعها المؤيدون لمفهوم الدكتاتورية الشمولية، وقادهم كما أنها تختلف تماماً عن تركيبة "الاقتصاد الموجّه" المستخدم على نطاق واسع في الأدبيات الاقتصادية في البلاد الاشتراكية. وال فكرة الأساسية هنا: أن سمات القمع في المجتمعات الدكتاتورية الشمولية، تساعد على بناء جوهر مؤيدي الولاء والذين تقوم علاقاتهم مع النظام أساساً على علاقة المبادلة أكثر مما هي علاقة قهر. فالنظام يحتضن ما يقدم من هذا الدعم، من خلال آلية مؤسسية التي تيسر تراكم الولاء وتتفيد الصفقات والمبادلات، تلك المؤسسة هي الحزب الشمولي.

ولتحقيق هذا الدور؛ فالحزب الشيوعي في الاتحاد السوفياتي، على سبيل المثال: قد نظم بطريقة معينة. أولاً - سيطر الحزب على النظام الإنتاجي، وكان هذا صحيحاً وفقاً لمفهوم رسمي (المادة 6 من الدستور السوفياتي، نص على أن الحزب هو القوة القائدة والوجهة للمجتمع السوفياتي) وفي القطاع الصناعي - على الأقل - بمفهوم غير رسمي (تدخل الحزب بعمق

في النظم الإنتاجية) فقد كان كل مصنع، حتى ولو كان حجمه متواضعاً، يحتوى على خلية من الحزب.

نتيجة لذلك، كان للحزب تحكم أقوى بدرجة كبيرة على البيروقراطية أكثر مما للحزب الحاكم في بلد ديمقراطي على الخدمة المدنية؛ فتحكم الحزب في الترقىات والوصول إلى مدى واسع من العلاقات بما في ذلك الإسكان والنظام المغلق للمستشفيات والمحلات الخاصة (ما ثيوز 1978) الذي يصف هذه المزايا تفصيلاً. استخدم الحزب هذه الموارد كحافز لتشجيع المرؤوسين على التنافس ضد بعضهم ببعضًا بسبيل الولاء، لدفع أهداف الحزب، ومكناًما في نموذج "بطولة الدورى" (انظر ليزر روزن 1981). فعندما كان النظام يعمل بكفاءة كان المرؤوسون يتنافسون بسبيل الولاء لدفع أهداف رؤسائهم بإظهار مبادراتهم وتقاليدهم ومرؤوسيهم (أكثر من إطاعة الأوامر هو ما نوقش مفصلاً أكثر في الباب 10) وفي مقابل ذلك أكد الحزب: في "العقد الضمني" أن الأداء الولائي سوف يكافأ ويحافظ عليه؛ بمعنى أن الرؤساء داخل الحكومة والوزارة أو الهرم الحزبي لن ينكثوا وعودهم للمرؤوسين. وبهذه الطريقة أهل الحزب الشيوعي حقوق الملكية الإلزامية لحل مشكلة العش المتبادل التي هي من سمات المبادرات عندما تغيب حقوق الملكية المبنية على أساس قانونية.

وكان أحد أسباب استطاعة الحزب تحقيق هذا الدور توقعه أن يكون مؤسسة طويلة الأجل؛ لذا فالمبادرات مع مرور الوقت عبر الأجيال - مثلاً - كانت ممكنة. وتشرح هذه الحقيقة أحد المعالم المعروفة للنظم الدكتاتورية الشمولية؛ وهو توجّهم نحو النمو الاقتصادي؛ وإلا فإنه ليس من الواضح لماذا يمكن أن تكون مثل هذه السياسات محل اهتمام النظم. فالقادة يستطيعون ببساطة ممارسة قوة احتكارهم بالعيش في بذخ. لماذا يضخون بالاستهلاك الحالى من أجل المستقبل؟ بينما لم يكونوا بعد في السلطة؟ ولماذا يقومون بمثل هذه التضحيّة عندما يكون من غير المحتمل أن يخلفهم أبناءهم وبنائهم؟

إذا كانت العضوية في القمة، على سبيل المثال: في المكتب السياسي (البوليتيبرو) يمكن الحصول عليها من خلال البيع؛ فإن قادة المكتب السياسي، كان يمكنهم تجميع القيم الرأسمالية لسلطاتهم؛ وبذلك يكون لديهم الحافز للمحافظة عليها^(*) وكان من الواضح لماذا لم تتبع هذه الطريقة؛ إلا أن البديل قد يُطرح، إذا ما قام الحزب الشيوعي بتسهيل عمليات المبادلات بين الصغار والكبار. في هذه الحالة؛ فالاختلافات في التفضيل الزمني يمكن محوها من خلال المقايضة؛ فالكبار (القيادة) ستفتني السياسات ذات التوجه التنموي، وعلى الصغار تقديم وأداء الولاء في المقابل. ذلك يوضح النظرة "المستقبلية" المتفردة لكل الأحزاب الشمولية (رايخ^(**)) - الألف سنة - الجمعيات المبكرة لفاشية مع الحركة الفنية المعروفة بالمستقبلية - والبرنامج الهائل للتصنيع الإيجاري الذي نفذه ستالين).

وإضافةً إلى فرض التبادل؛ فإن الحزب الدكتاتوري الشمولي لديه عدد من السمات التي تسهل الاستثمار في الولاء للحزب وقد وصف هذه السمات في الفصل العاشر (عن النظام السوفياتي السابق) وفي الفصل الثالث عشر (عن النظام النازي). ويمكن فهم الطريقة التي كانت تعمل بها هذه السمات في النقاط التالية عن النظام السوفياتي السابق، والتي ينطبق أغلبها على النظام الصيني المعاصر (والدر 1986) وكذلك عن النظام السوفياتي المنقضى. أولاً بعكس الديمقراطية لم تكن هناك مشكلة بدون تكلفة فيما يتعلق بالمشاركة السياسية (إحدى طرق الاستثمار في الولاء)، التي كانت مطلوبة وتتابع وتكافأ (لمزيد من التفاصيل عن تلك الممارسات وغيرها انظر هوف - فينسود 1979، شابورو 1971، من أجل المعالجة التاريخية). ثانياً: كانت عضوية الحزب ميزة حصرية خاصة جعلت عملية الإبعاد والطرد ممكنة، والتهديد بالطرد لعدم الولاء - سواء أكان ذلك على أساس فردي أو جماعي وكانت حملة تطهير الحزب من الواضح

(*) هذه النقطة طرّحها أيضاً دافيد تشابل (1988).

(**) جمهورية ألمانيا النازية قبل الحرب العالمية الثانية وخلالها. (المترجم)

أداة قوية للحافز. ثالثاً: أن الحزب كان تنظيمه مركزيّاً، فكان تكوين أية فئات ومجموعات "داخل" الحزب من نوعاً أي (منع التكتلات) حسب اللائحة، والاتصالات وكان اتخاذ القرارات ينطّم من خلال قنوات مبنية على المسارات الهرمية القيادية (مبادئ "المركزية الديمقراطيّة"). فإلى الدرجة التي كانت هذه الحوافز الثلاثة فعالة ومؤثرة، كان الولاء يتحول إلى الحزب وهرمه القيادي وليس إلى أية تجمعات سياسية داخلة - أو إلى أية جماعات منشقة خارجه. (من وجهة نظر الحزب، كان الانشقاق يهدد المبادلات بنفس الطريقة التي تهدى بها جريمة انهاك حقوق الملكية والكفاءة في الاقتصاد الرأسمالي).

وهناك نقطة رابعة: تتعلق بدور أيديولوجية الحزب الدكتاتوري الشمولي. وعلى المستوى الأساسي؛ فإن هذه الأيديولوجية هي مجموعة الوعود التي كونت أهدافه. فالإيديولوجيات الماركسية واللينينية، كانت ترى - غالباً - على أنها نقد للمجتمعات الرأسمالية التي لم تكن ترشد جزرياً (أو تعوق) العمل الوظيفي الفعلى للنظام السوفيتى السابق؛ ولكن هذا النقد دعم أيضاً وعود الحزب وساعد على ترويج الولاء له. وأحد الطرق الواضحة التي أظهرت هذا الاتجاه هو تحديد الأبطال والأوغاد، إلى جانب تمجيد نواحٍ النجاح وتقليل نواحٍ فشل الحزب.

وهناك نقطة أخرى أكثر دقة، هي أن أيديولوجية الحزب الدكتاتوري الشمولي والإعلام، ربما قد تكون نجحت في بناء سمعتها بصرف النظر عما إذا كان قد صدّقَ الحزب أم لا، وبنفس الطريقة، ووفقاً لـ كلين - لفلر (١٩٨١)؛ فإن الإعلانات كانت تروج السمعة ونوع الولاء لعلامة تجارية في مؤسسة رأسمالية. وفي نموذجهم ليس من المهم محتوى الإعلان؛ ولكن المهم هو حجمه (المخزون المترافق) الذي يوفر المعلومات؛ ولأن المنتجات الأفضل يُعلن عنها بدرجة أكبر أو بدقة أكثر؛ لأن المنتجين يكون لديهم حافز أكبر لترافق مخزون أكبر من رأس المال الإعلاني للمنتجات ذات الجودة

الأعلى - فإن الإعلان يمكن أن يشير إلى الجودة الأعلى . والمشترى الذى لا يعرف شيئاً عن المنتجات المختلفة، فيما عدا المنتج الذى يعلن عنه بطريقة أكثر من الآخر، يمكن بالفعل أن يستنتج أنه ذو جودة أعلى؛ إلا أن الجودة المعلن عنها بطريقة متكررة، هي بالتأكيد إحدى الخصائص التى تتسم بها أكثر أيدلوجية ودعائية الدكتاتورية الشمولية . وهذا يعني أن الأمر لا يتعلق بمحتوى الرسالة؛ ولكن عدد المرات التى تتكرر فيها (ضخامة استثمارات الحزب فى وعوده) التى تسهم فى السمعة وتروج للولاء .

وبالطبع، فالكلمات رخيصة - فهى الملاذ المتوقع للتهويل والمبالغة والتكرار ، وطريقة للتعويض عن تلك الحقيقة . فلماذا تخصص جريدة برافدا ثلاثى مساحتها لمدة تسعه أشهر لإعلان التحية لستالين بمناسبة عيد ميلاده السبعين؟ وكما هو الأمر فى حالة الإعلان؛ فإن المرء لا يستطيع أن يكتشف معنى الأيدلوجية بالنظر - فقط - إلى محتواها (عيد سعيد يا ستالين!)، فأحد الحوافب المهمة من الاتصال ليس المحتوى؛ ولكن عدد المرات التى تتكرر فيها الرسالة .

وأخيراً، وبدرجة أقل خفاءً، ولكن ربما كانت أكثر أهمية؛ فإن الحزب كان يعتبرها تتحكم فى توزيع العطايا، وأداة ممتازة لبناء الولاء للحزب^(*) . (فقد بحثتْ أوجه النقص على نطاق واسع ومكثف بواسطة كورناي ١٩٨٠) وهى ببساطة أوجه النقص التى تخلق فرص اقتناص الريع، والحزب هو الذى

(*) حديثاً، بحث كل من أدى شنيزر وجائز سيستريك (١٩٩٦) أثر توزيع الريع الاقتصادي على شعبية الحزب الشيوعى فى الجمهوريات اليوغوسلافية الست للفترة ١٩٥٣ - ١٩٨٨ ، وقارنوا هذا العامل بالمتغيرات الأخرى، مثل: مستوى القمع أو الظروف الاقتصادية . والمتغير التابع (مقاييس الشعبية) هو عضوية الحزب الشيوعى . وبينت تلك النتائج أن الريع الموزع كان المحدد الأكثر أهمية للعضوية . مفترحين هكذا أن مقاربة التبادل السياسى هو أفضل من المقاربات الأخرى فى شرح سلوك تلك النظم .

يتحكم في الريع وبهذا الشكل؛ فإن وجوه النقص هذه وسيلة ممتازة لبناء الولاء للحزب، ووفقاً لهذا التفسير فإن أوجه النقص هي من السمات الدائمة للنظم من النوع السوفيتي ولا يمكن توقع حدوث إصلاح اقتصادي لإزالتها.

وهذا الوصف المختصر لكيفية عمل النظام (الحصول على تفاصيل أكثر لتوضيح لماذا يميل الولاء داخل النظام إلى التأكيل بمرور الوقت، انظر البابين التاسع والعشر عن النظام السوفيتي، والباب الثالث عشر عن النظام النازى) يقترح أنه بالنسبة للمجتمعات الدكتاتورية الشمولية، فالتقنية التنظيمية لتشغيل النظام الاقتصادي على ما يسمى حقوق الملكية المبنية على الولاء، تعتبر متقدمة جداً عما في النظم السياسية الأخرى.

٤- الاستدلالات السياسية Policy Implications

ربما كان ما يثير الدهشة بخصوص النموذج الذى طور هنا: أنه يقدم نتائج قوية فيما يتعلق بالسياسات التى يجب أن تتبعها البلدان الديموقراطية وجهاً لوجه مع النظم الدكتاتورية الشمولية ونظم القمع الناعم. وأفترض من خلال ذلك أن الهدف الوحيد للحكومات الغربية هو الترويج للحرية—بمعنى أن بلاد الغرب ليس لديها اهتمامات استراتيجية أو اقتصادية خلاف ترويج الحرية لشعوبها. ومن الواضح أن تلك وجهة نظر مثالية؛ ولكنها تمثل الهدف المتصدر به لكثير من سياسات البلدان الغربية.

٤-١: سياسة المعونة تجاه دكتاتوريات القمع الناعم

Aid Policy Toward Tin pots

إن إحدى القضايا الرئيسية الكبرى المتعلقة بدكتاتورية القمع الناعم، هو عما إذا تُمد المعونة الاقتصادية لهم أم لا؟ وإذا ما قدّمت، فهل سترتب بالتحسين في سجل حقوق الإنسان لمثل هذه النظم؟ الشكل (٦-٣) ويعرض

المأزق السياسي الذى تواجهه الدول الديمقراطية فيما يتعلق بـدكتاتوريات القمع الناعم. فعندما يكون التوازن المبدئى عند E ، وبافتراض – أولاً – أن سياسة تقديم المعونة هي بدون اشتراطات؛ فإن المعونة بهذا الشكل لا تغير من التكلفة النسبية للقمع والولاء للدكتاتور، فهي تتضمن – فقط – أنه يمكن إتفاق موارد أكثر (B' بدلاً من BB) على القمع والولاء؛ بينما تحافظ على الاستهلاك الشخصى للدكتاتور عند مستوى المبدئى؛ إلا أنه إذا وفرت قيود الميزانية الأصلية موارد كافية للدكتاتور لكي يبقى في السلطة (فهي على الأقل تلامس π_{\min}) فإنه سينفق المعونة ببساطة على استهلاكه الشخصى. فإن لم يستطع دكتاتور القمع الناعم البقاء في السلطة بدون المعونة الأجنبية (بمعنى إذا كانت BB في كل مكان أدنى من π_{\min})، فالمعونة سيكون لها تأثير، وهو بقاء الدكتاتور في السلطة ما دامت المعونة؛ وإلا فإن مستويات التوازن L ، R عند M ، R على التوالى لن تتغير.

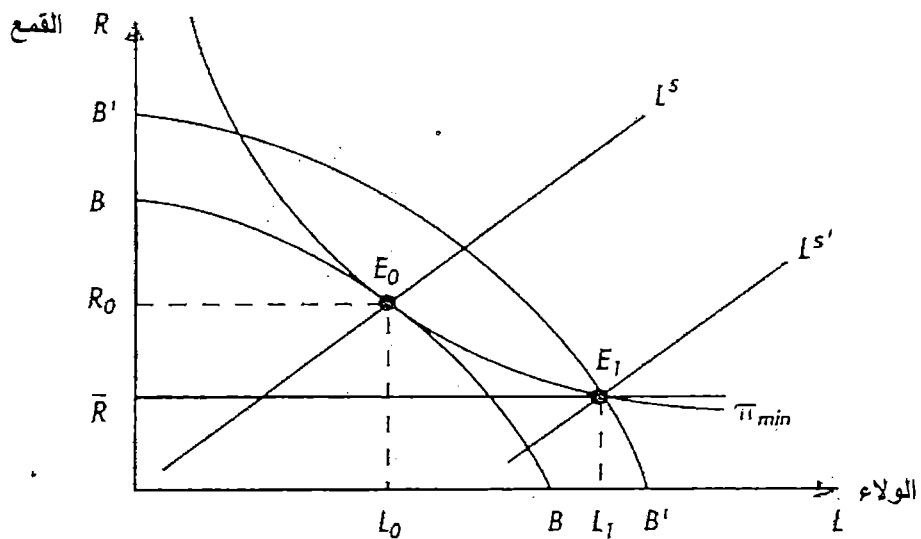
وهناك سياسة بديلة كثيرة ما يُدعى لها، وهي ربط المعونة بقيود على انتهاك حقوق الإنسان من قبل دكتاتور القمع الناعم. وإذا افترضنا أن هذا القيد يمكن أن يصبح فعالاً، بمعنى افتراض أن الانتهاك يمكن مراقبته بطريقة ملائمة وأن القيد ملزم، فسنجد أن الدكتاتور سوف يُقيد بأن يفرض مستوى من القمع أكثر انخفاضاً من M (أى الذى ليس أكبر من R) في الشكل (٦-٣). وكما يوضح هذا الشكل بجلاء؛ فإن تأثير القيد الملزم هو لزعزة النظام، وعلى المدى القصير يثبت الولاء عند L مع R للقمع، M للولاء؛ ولن تكون لدى الدكتاتور القوة الكافية للبقاء في السلطة مهما كان على مستوى المعونة الخارجية.

وعندئذ، لن تكون إحدى هاتين السياستين فعالة في تخفيض عمليات القمع.

فالسياسة الأولى: (المعونة بدون قيود) غير فعالة؛ لأنها رغم محافظتها على بقاء دكتاتور القمع الناعم في السلطة، فهي لا تخلق حافزاً لهذا الدكتاتور لإحلال الولاء محل القمع كوسيلة للبقاء في السلطة. والسياسة الثانية: (المعونة بقيود ملزمة لحقوق الإنسان) غير فعالة؛ لأنها لا تعطى الدكتاتور أي فرصة للقيام بمثل هذا الاستبدال؛ ولكنها تضع الدكتاتور في خطر فوري بعزله. (إذا كان هدف السياسة هو إسقاط الدكتاتور، فلماذا إذن توسيع المعونة على الإطلاق؟) وفضلاً عن ذلك فإن كلتا السياستين، قد يكون لهما تأثيرات أخرى ذات نتيجة عكسية. فمثلاً إذا استمرت المعونة لفترة طويلة قد يتحرر الدكتاتور من الاعتماد على الولاء من مؤيديه، وقد يستبدل بمثل هذا الولاء اعتماده على المعونات الأجنبية، خاصة إذا ما وجد أن الحصول على المعونات - يكون أسهل من العمل للمحافظة على الولاء. وبدلًا من ذلك، إذا ما خلع الدكتاتور؛ فإن النظام الذي سيحل محله قد يكون أقل قبولاً (وجهة نظر كيركباتريك):

وعلى أي حال، فهناك سياسة ثالثة لها بعض الفرصة للنجاح، تلك هي أن تكون سياسة المعونة، مرتبطة مع قيد لحقوق الإنسان على المدى الطويل بمعنى أنها السياسة التي تصبح أكثر صرامة بمرور الوقت. والهدف هو إجبار الدكتاتور على توازن جديد طويل الأجل عند E_1 . فالقيد ذو المدى الطويل، يضمن مستقبلاً أن الدكتاتور سيكون فقط قادرًا في المستقبل على البقاء في السلطة عند مستوى من القمع لا يزيد عن R . والمعونة تزود دكتاتور القمع الناعم، بموارد كافية "للشراء" الولاء الإضافي المطلوب بلا تضحيات بالنسبة لاستهلاكه الشخصي. وطبعية قيد المدى الطويل أنه يتضمن السماح بوقت كافٍ لاستثمارات الدكتاتور؛ لكي تنتج التأييد المنتظر. وهكذا؛ فإن هذه السياسة وحدها من بين السياسات التي تتأوّلت وتزود دكتاتور القمع الناعم بالحوافز الصحيحة لتقليل عمليات القمع.

شكل (٦-٣) السياسة المثلثى للدول الغربية تجاه نظام دكتاتور القمع الناعم



٤ - ب: سياسة المعونة تجاه الدكتاتوريين الشموليين

Aid Policy Toward Totalitarians

إن القضايا الرئيسية للديمقراطيات في التعامل مع الحكومات الشمولية هي:

- ١- هل يجب على البلاد الديمقراطية أن تشارك في علاقات اقتصادية (تجارة واستثمار) مع حكومات دكتاتورية شمولية، على أمل أن هذه العلاقات قد تؤدي إلى تحسن الأداء الاقتصادي لمثل هذه الحكومات، أم أنها يجب أن تتبع سياسات مثل سباق التسلح أو العقوبات الاقتصادية التي يمكن، من بين تأثيرات ممكنة أخرى، أن تسيء إلى الأداء الاقتصادي للنظام الشمولي؟
- ٢- هل ينبغي على الحكومات الديمقراطية أن تعطي دفعه لحقوق الإنسان؟

مرة أخرى، فإن وجهة النظر التي تطرح هذه الأسئلة، هي وجهة نظر علمية، ووفقاً لافتراضات أقدمها نموذجاً؛ فإننا نريد أن نعرف أي السياسات سوف تؤدي إلى انخفاض المستوى المثالي للقمع الذي اختاره القائد الشمولي.

يمكن أن نبدأ بسياسة المعونة. فالشكل (٥-٣) يعرض معضلة الحكومات الديمقراطية في التعامل مع الحكومات الشمولية؛ فإذا كانت E_1 هي نقطة التوازن المبدئية. وكانت نتيجة المعونة (من التجارة أو بعض العلاقات الاقتصادية الأخرى المفيدة مع البلد الديمقراطي)، هي تحسن الأداء الاقتصادي للنظام؛ وإذا كان النظام يستطيع أن ينال على الأقل جزءاً من الفضل من أجل هذا التحسن؛ فإن منحتي عرض الولاء للنظام L^1 ينتقل إلى اليمين إلى L^1 . والنتيجة الأكثر قبولاً (انظر المناقشة في الفصل الثالث) هي توازن جديد مثل E_1 في الشكل (٥-٣). وفيه يحصل الدكتاتور على سلطة أكبر وولاء أكثر، ويكون أكثر قمعاً. في هذه الحالة؛ فالنتيجة المباشرة للمعونة هي الإساءة بدرجة أكبر للحقوق السياسية للشعب (حتى ولو ارتفع مستوى معيشتهم). لذا فهذه السياسات، في حد ذاتها، تميل إلى عدم الفاعلية في زيادة الحرية. ومن ناحية أخرى؛ فإن قيد حقوق الإنسان (مثل قيد ملزم عند R)، إذا ما فرض بمفرده؛ فقد يقلل ببساطة من سلطة النظام؛ لذلك لن يكون مقبولاً من القائد الدكتاتور. ويمكن رؤية ذلك في الشكل (٥-٣)؛ حيث الوضع الأمثل الجديد مع قيد R طويلاً للأمد لحقوق الإنسان، يكون عند E_2 ، وهو مستوى أقل من السلطة عن E_1 ؛ ورغم أنه لا سياسة منها فعالة عند استخدامها بمفردها؛ فإن السياسيين يمكن أن تكونا فعالتين باتحادهما معاً. والقاعدة بسيطة - فقيد حقوق الإنسان طويلاً المدى، يمكن طرحه على النظام بشرط أن يصبحه تقديم معونة كافية تسمح للدكتاتور بأن تزيد الولاء له إلى L^1 . وعند هذه المستويات من القمع والولاء (E_3) في الشكل (٥-٣) يكون للدكتاتور قدر أكبر من السلطة كما كان من قبل؛ إلا أن القمع ينخفض بنجاح من R إلى R^1 . ونتيجة لذلك، فبمعونة أكثر قليلاً ستزيد من سلطة الدكتاتور - ولذلك ستكون مقبولة له - بينما مازالت تقل من مستوى القمع في ظل هذا النظام.

وهناك معضلة أكثر حدة تواجه الدول الديمocrاطية في التعامل مع الدكتاتوريات الشمولية، التي هي في حالة تدهور، وتبث عن الإصلاح. يقترح التحليل في الشكل (٣-٥) كما يُبيّن إن التجاوب الملائم تجاه هذا التدهور الاقتصادي لحكومة شمولية، هو حدوث بعض الاسترخاء في عمليات القمع، (مثلًا من R_1 إلى R_2 في الشكل (٣-٥)); إلا أن الخطوة التالية في التتابع - على أي حال - هي الإصلاح الاقتصادي وليس التحرر السياسي الكامل؛ إذ إن التحرر الجوهري ($R_1 > R_2$) سوف يقلل ببساطة من الولاء (والسلطة) بدرجة أكبر. فضلًا عن ذلك؛ فإن القائد يتوقع أن الإصلاحات الاقتصادية المبنية سوف تسبب مصاعب واسعة النطاق (مثل حدوث بطالة، أو ارتفاع في الأسعار) ومن ثم تخلق احتمالات للاضطراب السياسي، وهذا فإن مشكلات القائد ستتفاقم فقط بالتحرير السياسي (الذى يسمح للمعارضة بأن تنظم وظهور تأثيرات المحاكاة). وبناءً عليه؛ فإن التتابع الأمثل للإصلاح بالنسبة لقيادة النظام الشمولي هو بعض الاسترخاء في عمليات القمع متبوعة بإصلاحات اقتصادية لزيادة عرض الولاء، قبل محاولة إجراء أي إصلاحات سياسية كبرى في ضوء هذه النتيجة المهمة، نستنتج أن معضلة البلاد الديمocrاطية هي أنه إذا كان الإصلاح الاقتصادي ناجحًا؛ وإذا استطاع القائد أن يدعى الفضل في هذا التحسن لكي يزداد الولاء على المدى الطويل، فأى قائد يحاول تعظيم سلطته، سيغريه النكث بوعوده بالتحرر السياسي، ويتجاوب مع ذلك بزيادة القمع السياسي أكثر من أن يخفضه. ذلك معناه أن التوازن الجديد لتعظيم السلطة عند L_A أعلى (حيث A_L أعلى من M_A)؛ وذلك يتضمن مستوى قمع أعلى (R). ومرة أخرى من وجهة نظر الدول الديمocrاطية التي تدرس ما إذا كانت توسيعة العلاقات الاقتصادية مع مثل هذه النظم أم لا، تجد أنه لا يوجد بديل لمبدأ الإصرار على قيود ملزمة لحقوق الإنسان طويلة الأمد؛ إذا كان هدفها هو تقليل عمليات القمع في نظام الدكتاتور.

لذا، فقد أصبح لدينا دليل إرشادى أو مرشد بسيط جداً - "معيار وحيد" - للسياسات التى يجب اتباعها من قبل الحكومات الديمقراطية المهتمة بتقليل عمليات القمع وهو أن مراعاة تنفيذ حقوق الإنسان ينبغي أن تكون حجر الزاوية فى سياسة الدول الغربية والمساعدة لأى نوع من النظم التى يمكن توقع أن تأتى بتأثيرات مفيدة بشرط أن يصطببها قيد لحقوق الإنسان - طويل الأمد، وهو القيد الذى يصبح تدريجياً باضطراد أكثر صرامة بمرور الوقت. وبدون هذا المعيار؛ فإن تأثير المعونات سيكون غير فعال ومعاكس.

٤ - ج: سياسة التجارة الخارجية Trade Policy

هناك معضلة سياسية أخرى، هي ما إذا كان يجب التبادل التجارى مع الحكومات الدكتاتورية أم لا؟ إن سياسة التجارة الخارجية أكثر تعقيداً من سياسة المعونة ويمكن التمييز بين التأثيرات التالية:

١- من المتوقع أن التجارة سوف تزيد من الدخل القومى لأنظمة البلاد المستهدفة مباشرة؛ وذلك نتيجة لإاتاحة المدخلات المستوردة بسعر أرخص وزيادة الطلب على الأهداف التصديرية. فإلى المدى الذى يستطيع النظام أن يدعى بنجاح أن له الفضل فى هذا التحسن فى الرفاهية، ويكون من المتوقع أن يزداد الولاء للنظام.

٢- بما أن الأشخاص الأكثر ثراء هم الأكثر مطالبة بالحرية؛ فإن الزيادة في الدخل سوف تخفض الولاء للدكتاتور، مع زيادة مطالبة الناس بحقوقها (بلسون ١٩٨٢، لندروجان - بول ١٩٩٦)؛ إلا أنه يلاحظ أن الحجم المقدر لهذا التأثير يكون صغيراً جداً؛ لذا اختتم لندروجان - بول، تحليهما لهذا التأثير في الدول غير الأوروبية، بقولهما: إن "هؤلاء الذين يتوقعون نمواً في الدخل؛ لترويج تقدم المؤسسات الديمقراطية، عليهم أن يكونوا حقاً صبورين جداً" (ص ٢٢-٢٣).

٣- إن الزيادة في التجارة ستخلق ارتباطات أكثر بين مؤسسات الأعمال الأجنبية والمنتجين المحليين، والتي من المحتمل أن تؤدي إلى وجود قواعد سلطة مستقلة داخل النظام المستهدف. ويحمل ذلك بصفة خاصة إذا لم تُنظم التجارة من خلال الحكومة المركزية (كما هو الحال في كوبا مثلاً)؛ ولذلك في الصين، أُسست الحكومات - الإقليمية على الأخص - اتصالات جوهرية مع الأجانب والقطاع الخاص، وتعتمد بدرجة قليلة جداً على الحكومة المركزية في الإيرادات عما فعلوه قبل إطلاق دينج Deng الثورة المسمى "الاشتراكية ذات الخصائص الصينية" (ما كفاركاهاي ١٩٩٧، ص ١٥)، وإلى مدى حدوث ذلك فإن الولاء للنظام قد ينخفض. ومن ناحية أخرى جادل هنتنجلون (١٩٩٧) ربما بدرجة أكثر قوة، بأن التجارة بين أنواع مختلفة من الحضارات تزيد فعلاً من عدم الثقة؛ لأن ازدياد كثافة الاتصالات تولد ببساطة العداونية. ويشير إلى أن الحرب العالمية الأولى حدثت تماماً عند الذروة الأخيرة من "انفتاح" النظام الدولي. فإذا كان هنتنجلون على حق؛ فقد تولد التجارة هبوطاً في الولاء للنظام على المدى القصير؛ بسبب الزيادة المبدئية في الاتصالات الأجنبية. ولكن في المدى الطويل، فإن ازدياد اتصالات تولد القومية - من الممكن أن - "تزيد" الدعم الدكتاتورية في النظام المستهدف.

٤- إن ارتفاع الدخل يمكن أن يزيد من إيرادات الضرائب، ونتيجة لذلك سيكون لدى الدكتاتوريات موارد أكثر تحت تصرفهم. هذه الموارد قد تستخدم إما لاستهلاكم الخاص، أو لزيادة هيمنتهم على السلطة من خلال زيادة الإنفاق وإما على عمليات القمع أو الولاء.

ولاستخلاص نتائج السياسات، يلاحظ أن السؤال بخصوص النقاط الثلاث الأولى، هو ببساطة: ما إذا كان التأثير الصافي لاتفاقيات التجارة، يزيد أو ينقص الولاء للنظام. وتهتم النقطة الرابعة بموازنة الدكتاتور،

و التحليل التفصيلي لتلك القضية سينتربك إلى القسم الرابع من الباب الخامس . و عند تناول النقاط 1 إلى 3 سيتم أولاً افتراض أنه - كما من المحتمل - يرى أن التأييد للنظام يزداد نتيجة لاتفاقيات التجارة . وإلى جانب افتراض أن الحاكم هو دكتاتور القمع الناعم عندئذ يمكن القول بأنه مع التأييد المتزايد ، سوف يحفز ذلك الدكتاتور على خفض عمليات القمع ، وبالتالي لن تكون هناك حاجة لفرض قيد لحقوق الإنسان؛ لكن يلاحظ أنه حتى في هذه الحالة ، فالقيد لحقوق الإنسان لن يكون ضاراً، فهو ببساطة يطلب من الدكتاتور أن يفعل ما يجب عمله على أى حال ، والذى سيكون مقبولاً لديه . ومن ناحية أخرى فإذا ما تناقض الولاء للنظام نتيجة للتجارة ، وأراد دكتاتور القمع الناعم أن يزيد من عمليات القمع؛ لكي يبقى فى السلطة؛ فإن قيد حقوق الإنسان سيكون ضرورياً بشكل مطلق؛ لكي تؤدى اتفاقيات التجارة لتخفيض وليس لزيادتها عمليات القمع .

لفترض الآن ، أننا نتعامل مع دكتاتور شمولي ، هنا إذا ما زاد الولاء نتيجة لاتفاقيات التجارة ، سيميل الدكتاتور إلى زيادة عمليات القمع ، وسيظل القيد الملازم لحقوق الإنسان ، ضرورياً لمنع ضياع الحرية . والحالة الوحيدة لاتفاقيات تجارة مع نظام دكتاتوري شمولي - هي التي يحدث فيها العكس - حيث يتناقض الولاء للنظام نتيجة لاتفاقيات التجارة . وفي هذه الحالة تتناقض عمليات القمع أيضاً ، تلك هي الحالة الوحيدة ، التي تكون التجارة مع النظم الدكتاتورية الشمولية ، ذات معنى ؟ ولكن يلاحظ أن القائد الدكتاتوري الشمولي في متابعته لتنفيذ اتفاقيات التجارة المذكورة ، لا يمكنه إغفال الوعي بالعواقب المحتملة لاتفاقيات التجارة ، على تمكّن النظام بالسلطة - بمعنى أن مقدراته على القمع واحتفاظه بولاء المواطنين وسلطته سوف تض محل جميعها نتيجة لتعليماته . لذا إن كان هذا التحليل صحيحاً؛ فذلك يتطلب منا أن نعتقد أن القائد الشمولي في تتبعه للتجارة ، إما أن يكون غير مدرك لمصلحته على المدى الطويل أو أنه يعمل ضدّها عمداً . وتتجدر الإشارة إلى أن كل الأنظمة

الدكتاتورية الشمولية التي انهارت تاريخياً فعملت ذلك نتيجة لهبوط وليس ارتفاع الدخول الحقيقية، وأن زيادة الدخل في الصين، لم تؤد إلى أدنى درجة من الاسترخاء في عمليات القمع بعد نحو عقدين من الإصلاح والنمو الاقتصادي المدهش. لذا فإن قضية التجارة مع الأنظمة الشمولية، تكون على الأخص ضعيفة.

أخيراً وبافتراض أن قيود حقوق الإنسان لا يمكن تطبيقها؛ إما لأن النظام المستهدف يكون قوياً جداً أو لأنه لم يمكن التوصل إلى اتفاق ملزم بين البلدان المشاركة في تطبيق سياسة حقوق الإنسان. لذا يكون هناك اختيار صعب بين سياسة العقاب من ناحية واتفاقيات التجارة بدون قيد حقوق الإنسان من ناحية أخرى. وبالطبع فإن الاختيارات الفعلية ليست بهذه الشدة، وأن السياسات الفعلية التي تتبع، ستكون مزيجاً من التجارة والعقوبات؛ ولكن المبدأ الأساسي المشمول في الاختيار، يظل إما مشاركة أو انزال. وفي هذه الحالة، يتضمن التحليل هنا أن أقل ضرر يتحمل هو دوته سيئاته من اتفاقيات التجارة مع نظام دكتاتور القمع الناعم، وأن أكبر ضرر سيئاته من التجارة مع النظم الشمولية.

تلك السياسات هي أفضل "ثاني اختيار" بمقاييس الاقتصاديين. ويلاحظ هنا أيضاً وجود مجموعة مماثلة من أفضل ثانٍ اختيار لسياسات المعونة في غياب القيود المتدرجة في التشدد لحقوق الإنسان والتي يحتمل أن تكون أقل ضرراً لرعايا دكتاتور القمع الناعم (بمعنى أنه بدلاً من الزيادة الفعلية في مستوى القمع، فالمعونة ستتبدد فقط) عن هؤلاء الذين يعيشون تحت النظم الشمولية؛ إلا أن المعيار الوحيد الذي يقوم على التدرج في فرض حقوق الإنسان - يظل هو أفضل سياسة. ويقترح التحليل أيضاً أن مفتاح تخفيف قبضة الدكتاتور على السلطة، هو مهاجمة الأدوات والوسائل التي يستخدمها للمحافظة على سلطته على الشعب - ألا وهي عمليات القمع ودعم الولاء. وهناك أيضاً سياسات أخرى يمكن استخدامها لهذا الغرض؛

حيث يكون الإنفاق والتنسيق بين البلدان الديمocrاطية ضعيفاً. وأحد الأمثلة، يمكن في توفير دعم خارجي للمنشقين ولحركات المقاومة داخل النظام. وقد استُخدمَ مثل هذه الوسائل في جنوب إفريقيا؛ ولكنها أهملت في حالة الصين. وربما كان الأمر الأكثر أهمية في الرسالة هنا، هو أنَّ الدُّكتاتورِيين يحِبون على أساس تأييد شرائح معينة من السكان؛ لذا فإنَّ مهاجمة قواعد تلك المساندة هي أداة مهمة في محاولة تقويض النظام.

وبالطبع يمكن تناول عدد من السياسات الأخرى بما في ذلك تطبيق العقوبات الاقتصادية وإعطاء المعونات لمشروعات استثمارية معينة، وهكذا. وهذه التأثيرات يمكن بسهولة تحليلها في إطار العمل الحالي. وأقترح نقطة خاصة بالعقوبات الاقتصادية تستحق التأكيد عليها. وهي أنَّ العقوبات ليست عكس المعونات وسياسات مثل التي اتبعتها الولايات المتحدة والأمم المتحدة، وجهاً لوجه مع نظم، مثل: كوبا في عهد كاسترو، وصدام حسين في العراق، وميلوسوفيتش في صربيا، قد تشبه بطريقة مصطنعة ما وُصفَ هنا؛ ولكنها في الحقيقة كانت تعمل بطريقة مختلفة. وفي كل الحالات، فرضت الولايات المتحدة والأمم المتحدة، العقوبات الاقتصادية، وبعد ذلك عرضت رفعها كمكافأة للتصرف الأفضل. فمثلاً استمرَّ الأميركيون في منتصف عام 1997 في سد الطريق أمام قبول بلجراـد للانخـاق بالمؤسسات الدولية، مثل: صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وطالبت ميلوسوفيتش بأنْ يفتح أو لاً محادثات مع خصومه السياسيين، ويسمح بحرية سياسية أكثر^(*). مثل هذه السياسات ليست بالضرورة موجهة بطريقة خطأ؛ ولكنها لا تعمل بطريقة من تلك الطرق التي أدعُوها هنا. انعكس التابع فقط؛ فكان على النظام أن يتحرر أو لاً، بمعنى قبل رفع العقوبات وقبل استئناف التجارة وتدفق المعونات. ذلك يعني أنه لا يمكن للنظام أن يستفيد من المعونات أو التجارة؛

(*) انظر تورنتو جلوب آند ميل (11 ديسمبر 1996، 11)، ص 118.

لبناء الولاء، قبل عملية التحرر، والذى هى من أثار السياسات التى أدعوا إليها. والدكتاتورات الذين يوافقون على التحرر يعرضون أنفسهم لخطر العزل، ولا عجب أن كاسترو وحسين وميلوسوفيتش كانوا جمِيعاً عازفين عن فعل ذلك. هذه السياسات تعمل فقط إذا ما أجبرت الدكتاتور على الخضوع، ولا يوجد شيء غير أخلاقي في هذه السياسة؛ حيث كان كل هؤلاء القادة يتبعون عمليات القمع مع شعوبهم؛ ولكن فشلت تلك السياسات؛ فقد أرهبت الولايات المتحدة، كاسترو لمدة ثلاثة عاماً؛ ولكن بعد ذلك الوقت كله، مازال كاسترو في السلطة حتى تاريخ هذه الكتابة، وما زال نظامه يقوم بالقمع (وفقاً لتقدير Freedom House لعام ١٩٩٧)، كما أن استراتيجيات الإجبار فشلت أيضاً حتى تاريخ هذه الكتابة في إزاحة نظام صدام حسين.

وأخيراً، فما يجدر ذكره وجود بعض المشاكل (الأخرى) مع فرض العقوبات؛ فقد يؤدي استخدامها، إلى تصاعد الدعم الوطني للدكتاتور (تأثير جمع الشمل حول العلم)، وقد تقوى بالفعل تمكّنه بالسلطة، واستبعاده عن النفوذ الغربي. ويتطلب استخدامها تنسيق وتنمية السياسات بين الدول القائمة بفرض العقوبات؛ لكي تمنع بعض المؤسسات التجارية في البلاد التي لا تقوم بفرض العقوبات، أو في البلاد التي يكون فيها مراقبة الحظر هشة بالنسبة لمنع التحرك إلى جانب استغلال الفرص المتاحة لقادري الحظر. وبالطبع في بعض الأحيان، قد يتطرق استخدام العقوبات أو إجراءات أقوى من ذلك إلى إعلان الحرب؛ ولكن إسقاط دكتاتور متّحصّن نادرًا ما يكون سهلاً.

والسياسات المدعو لها هنا تعطى الدكتاتور الفرصة؛ لكي يستبدل بالقمع سياسة بدلاً منه كوسيلة للبقاء في السلطة، فتكون لهذه السياسات فرصة عظيمة بأن تكون مقبولة للدكتاتور. كما أنها تحمل فعلاً خطرًا حقيقيًا؛ إذ يستطيع الدكتاتور أن يوافق على المعونات أو الاتفاقيات التجارية، ويعد بأن الحرية في طريقها إلى التحقيق؛ لينكث العهد عندما يحين الوقت لتحقيق

وعوده فقط، كما نُوقِّشَ الآن. ولكن ذلك يعني أن الاتفاقيات يجب أن تُرافق وتنفذ. فإذا كان لدى الولايات المتحدة والأمم المتحدة الرغبة في القيام بذلك، فسيكون للسياسات التي أدعوا إليها، كثيراً من فرص النجاح عن السياسات الأخرى، ببساطة لأنها تردد لاهتمامات الدكتاتور ويحاول تلبيتها، ومن فضائلها أيضاً أن تجعل الأمم المتحدة تحافظ على التزامها بحقوق الإنسان.

خاتمة

في هذا الباب، استخدمت أدوات أساسية من النظرية الاقتصادية، لبناء نموذج بسيط للسلوك السياسي للدكتاتورية. وقد تم تناول حالتين متطرفتين: دكتاتورية القمع الناعم والتي تُعرف بالدكتاتورية التي يرغب فيها القائد في تقليل تكلفة بقائه في الحكم، ليجمع مكافآت هذه السلطة، والدكتatorية الشمولية والتي تُعرف بذلك التي يحقق فيها القائد أقصى قدر من السلطة على الشعب. وقد اشتقت بعض التنبؤات الحديثة، فمثلاً التحسن في الأداء الاقتصادي أو أي نوع آخر من الأداء ينتج عنه أن دكتاتور القمع الناعم سيختفي من مدى عمليات القمع على الشعب. أما الدكتاتور الشمولي، فيميل إلى التجاوب بزيادة عمليات القمع. وقامت بتقديم بعض الدلائل التي تؤيد هذا التنبؤ بالنسبة للدكتاتورية الشمولية. ويشرح النموذج أيضاً لماذا تميل حياة الدكتاتوريات العسكرية أن تكون قصيرة (نوعية فرعية من دكتاتورية القمع الناعم) ولماذا تسلم السلطة طواعية لنظام مدنى؟ وأخيراً يشرح النموذج عدداً من سمات الدكتاتورية الشمولية، مثل: استمرار حالات القصور في الموارد في النظم الطبيعية السوفيتية، وتفضيل قادتها للنمو الاقتصادي، وهيك نظام الحزب الشمولي.

وربما كان من المدهش: أن ينتج النموذج البسيط الذي طُرّر هنا، نتائج سياسية قوية فيما يتعلق بالكيفية التي يجب على النظم الديمقراطية أن تتعامل بها مع النظم الدكتاتورية، بافتراض أن النظم الديمقراطية ترغب في تحقيق أقصى قدر من الحرية في العالم، وعلى وجه الخصوص الإصرار على مراقبة حقوق الإنسان في ظل هذه النوعية من النظم، بشرط أن تفرض مثل هذه السياسة بالطريقة الصحيحة، وتصبحها معونة الحجم الكافي من التجارة أو الاستثمار. ويتبين أنها ليست فقط سياسة معقولة؛ لكنها أيضاً شرط ضروري إذا ما كانت العلاقات الاقتصادية مع كلا النوعين من هذه النظم الدكتاتورية سيريد ولن يُنْقِصَ من حرية الإنسان.

الباب الرابع

الطغيان والتيمقراطية (الدولة الحانية)

من الخطأ أن نثق في إخلاص أغسطس، كما أن عدم الثقة فيه ما زال أكثر خطراً

جبيون (١٩٨١)

"اصحاح وانهيار الإمبراطورية الرومانية"

٤ - ١: الحب والكراهية في الإمبراطورية الرومانية

ما زالت الإمبراطورية الرومانية مثلاً للعظمة التي يطمح إليها كثير من الدكتاتوريات. وقد كانت نموذجاً لموسوليني، وهتلر اللذين حاولاً أن يضاهياً أسلوبها المعماري وطول عمرها - وفشلَا في الاثنين معًا. وكتوضيح للسلطة المطلقة، كان الشيء البارز في الإمبراطورية هو انساعها، وكان من يحكم الإمبراطورية، يحتكر السلطة السياسية في العالم المتحضر وعبر جبيون (١٩٨١)، عن ذلك كما يلى:

"إن الباعث لاستياء [الطاغية الحديث]، يعيدها عن الحدود الضيقة لسلطاته، يكون من السهل الحصول عليه في مناخ أكثر سعادة، وملجاً آمن، وثروة جديدة مناسبة لما يستحقه، والتحرر من الشكوى، وربما وسائل الانتقام؛ ولكن الإمبراطورية الرومانية ملأت العالم، وعندما أصبحت تلك الإمبراطورية في يد شخص واحد، أصبح العالم سجنًا آمنًا، ومريراً كثيراً لأعدائه... "أينما تكون "هذا ما قاله شيشرون لمارسيليوس المنفى" تذكر أنك تحت سلطة الغازى" (ص ١١١-١٢)

والأباطرة أنفسهم لم يستخدموا لقب "دكتاتور"؛ ولكن بالتأكيد كانت لهم تلك السلطات. وكان المنافسون الآخرون الرؤساء على السلطة هم أعضاء مجلس الشيوخ وشعب روما. وكان الجمهور قد رُؤِض بدرجة كبيرة نتيجة

للنضال في نهاية الجمهورية الرومانية، كما روّض الإمبراطور أوجستس أعضاء مجلس الشيوخ. ولذا فكما يقول المؤرخ بول فلين (١٩٩٠):

"كان لا يوجد شيء يستطيع [مجلس الشيوخ] عمله؛ فالجيش والخزانة والسياسة الخارجية، كانت كلها تحت سلطة الإمبراطور.... واقتصرت ذواتهم على ختم قرارات الإمبراطور؛ بينما كانوا يأملون بأنه قد يكون لبقاً بألا يمنحهم الشرف الخظير بطلب نصيحتهم، وأن يكون عطوفاً بما فيه الكفاية وينتظر تهليهم وهتفاتهم الحافلة دون أن يطلبها، وهم لن يتأخروا أبداً في تقديمها" (ص ٤١٢).

لذا كانت للأباطرة سلطات رسمية هائلة. كيف كانوا يجعلون هذه السلطات فعالة؟ كيف كانوا يضمنون استئثارهم بالسلطة، خاصة في غياب أسلوب معين رسمي للخلافة، وفي وجود كثير من المنافسين؟

يحاول كثير من الأوتوقراطيين الجدد كسب ولاء رعاياهم من خلال متابعة النمو الاقتصادي. أما في العالم القديم فكانت التكنولوجيا جامدة static إلى حد كبير (فيينى ١٩٧٣)؛ ومع أن مسألة تتبع النمو الاقتصادي تبدو عزيزة على القلب الحديث إلى حد أنها لم تقدم نفسها، وكما صاغها بلباقة بيكارد "إن جوهر المشكلة في تاريخ الإمبراطورية الرومانية، كانت الفرصة الضئيلة للاستثمار الخلاق، والتي أزغمت الإمبراطورية على العيش فيه من يوم إلى آخر منفةً أرباحها دون مراعاة لمستقبلها (مقتبسة من فلين ١٩٩٠ ص ٥٥). ويضيف فلين: أنه نتيجة للفوارق الكبيرة في الدخل؛ فإن جزءاً كبيراً من الدخل ترکَز في أيدي الطبقة الحاكمة، والتي استخدمته في البذخ، والذي كان خارج نطاق التنااسب بين مستويات الازدهار التي يحصل عليها المجتمع ككل (ص ٥٦-٥٥). وفيما يتعلق بعمليات القمع العلنية للسكان، نجد أن الشرطة غير موجودة بالفعل (ماكميلون ١٩٨٨، ص ٥٨). وبالطبع، عند مستويات أعلى كان قتل الخصوم الفعليين والمتحتملين (على الأخص

الأقارب) أمناً شائعاً. وما زال الذى يجب شرحه هو كيف أن إمبراطورية شاسعة فى ذروتها تتكون من ٧٠-٦٠ مليون نسمة، كان يحكمها جهاز إمبريالي صغير (كان تقدير حجمه بدقة صعباً) ويقترح ما كميلون بأنه ٥٠٠,٠٠٠؛ ولكن لا يعتقد أمناً أنه كان كبيراً الحجم هكذا (بارو ١٩٤٩ / ١٩٨٧، دادلى ١٩٧٥، وجранت ١٩٧٨).

وتناقض هنا أربع آليات للتحكم:

- ٣ - العملاء
- ٢ - الغزو
- ١ - الهدايا

٤ - الأيديولوجية الطائفية الإمبريالية

ولا تشير الآياتان الثالثة والرابعة أى قضايا نظرية جديدة، ومن الناحية المؤسسية فهى معقدة جداً؛ حتى إنه لا يمكن مناقشتها هنا. وبالنسبة للعملاء، قد يمكن للقارئ الذى يهتم بذلك أن يرجع إلى فاين (١٩٩٠، ص ٢٠٦)، جرانت (١٩٧٨، ص ٦٠) أو دادلى (١٩٧٥، (الباب الثامن)، وعن الأيديولوجية فيمكن الرجوع إلى فاين (١٩٩٠ (خاصة الباب الرابع)؛ لذا فإن التركيز هنا على الهدايا والغزو - أو الحرب. وتناقض هذه الموضوعات على التوالى في الفصلين الثالث والرابع من هذا الباب.

وبصرف النظر عن قضايا السيطرة؛ فكيف يمكن عمل نموذج للأباطرة الرومان؟ من الواضح أن الإمبراطور الروماني التقليدى ليس دكتاتور القمع الناعم. ومن ناحية أخرى؛ فإن المؤسسات السياسية والبيروقراطية للإمبراطورية الرومانية القديمة، لا تمثل كلها تلك المؤسسات الخاصة بالنظام الشمولية الحديثة، بأدواتها من الاتصال الجماهيرى والسيطرة، وخاصة قدرتها على تحفيز، ومتابعة ومكافأة المشاركة السياسية لنسبة كبيرة من السكان من خلال مؤسسة الحزب الجماهيرى. ووفقاً لذلك يحتاج الأمر إلى بعض التصنيفات الجديدة.

ويتناول الفصل الثاني تصنیف هذه النظم إما إلى نظم طغیانیة أو تیموقراطیة، وهذا يوسع التحلیل الاقتصادي للدكتاتوریة التي طورت في الباب الأخير من أنظمة دكتاتوریة القمع الناعم، والدكتاتوریة الشمولیة، إلى الأنظمة الطاغیة. ويقدم الفصل الخامس نموذج الحكم الدكتاتوری التیموقراطي (المحب للجد والثروة أو الخیر). وأعتقد أن الإمبراطور الرومانی مارکوس أوریلیوس، هو مثال تاریخی ممکن للتیموقراطیة واستخدام النظریة الاقتصادية للعائلة (الدكتاتور المحسن هو "الأب" للشعب) لکی أشرح عمل هذا الشکل المغری؛ ولكنه يعد الخطأ من الحكومة. ويبین الفصل السادس کيف یستطيع النظام أن یتفسخ من التیموقراطیة إلى الطغیان، ویصور هذا الانتقال بقصة الإمبراطور کومودوس (ابن أوریلیوس وخليفته).

٤- التیموقراطیة والطغیان

في الباب السابق صنف الدكتاتوریات الحديثة، إما إلى دكتاتوریات قمع ناعم أو دكتاتوریات شمولیة. وكل النوعين من الدكتاتوریات يستخدم أجهزة القمع والولاء لتراکم السلطة. ودكتاتور القمع الناعم هو باحث عن اقتناص الريع أساساً، والذى لا یسعى إلى سلطة أكبر على الشعب تزيد عن الحد الأدنى لبقاءه في السلطة، مستخدماً بقیة موارد الدولة لأغراضه الخاصة (قصور، وسيارات مرسيدس، وحسابات في بنوك سويسرا... إلخ) وعلى الجانب الآخر يوجد الدكتاتور الشمولي (هتلر، وستالین، وآيات الله) یسعى إلى تحقيق أقصى قدر من السلطة على الشعب. والقيد على تحقيق أقصى قدر من السلطة للدكتاتور الشمولي هو منحنى عرض الولاء. وما دامت الزيادة في عمليات القمع تزيد من ولاء الشعب؛ فھي تزيد من سلطة الدكتاتور الشمولي. ومع ذلك، فبمجرد انحسار منحنى عرض الولاء إلى الخلف يؤدى ازدياد عمليات القمع إلى تخفيض الولاء، وبالقطع بدرجة كافية تخفيض السلطة؛ لذا تتعاظم سلطة الدكتاتور الشمولي عند النقطة التي يلامس فيها منحنى عرض الولاء المرتد للخلف لمنحنى السلطة المشابهة (الشكل ٥-٣).

وكما ذُكرَ من قبل، لا تلائم الصورة الانطباعية لدكتاتور القمع الناعم أو الشمولية، الإمبراطورية الرومانية. هذا وكان شعب روما يشكل أقل من 1% من سكان الإمبراطورية. وفي ذروة الإمبراطورية كان عدد القوات المسلحة في روما يصل إلى ما بين ٥٠٠,٠٠٠ إلى ٦٠٠,٠٠٠ تقريباً، وكان مجلس الشيوخ هيئة صغيرة غير مؤثرة. وكانت البيروقراطية والمؤسسات التي تدير الدولة، بدائية جداً - فمثلاً الضرائب السنوية الثابتة المنتظمة، لم تُشرع حتى وقت متأخر من الإمبراطورية. لذا اعتمد الإمبراطور على العقوبات الصارمة جداً كوسيلة للقمع (الى يُعوض القصور التقني للقدرة على الرقابة) وعلى الخيز والسبirk والهدايا الأخرى لتحقيق تراكم الولاء.

إلا أنه تُوجَد بعض الجوانب الأخرى التي يتشابه فيها القادة الرومان مع الدكتاتور الشمولي الحديث - في استخدام وسائل الدعاية، إحدى الأدوات للقيام بذلك كان عن طريق البناء والتشييد. فمثلاً صرّاح أو جستس في تذكار (محفور على قبره)، إنجازاته كحاكم لشعب روما، والتي شملت سرداً دقيقاً للأموال التي أنفقها شخصياً لرفاهيتهم، على البناء والترفية - ذلك أن روما التي ورثها كانت مصنوعة من أنقاض؛ ولكن في نهاية عهده حولها إلى رخام. والقادة الشموليون في العصر الحديث، مثل: موسوليني، وهتلر، وستالين قدّروا هذا الهموس مباشرة من الإمبراطورية الرومانية.

ومع ذلك؛ فإن المؤسسات السياسية للإمبراطورية الرومانية، افتقرت إلى الترابط الحاسم بين عمليات القمع والولاء (بمعنى أنه على نطاق واسع يؤدى تزايد القمع إلى توليد ولاء أكثر)، وهو من سمات المجتمعات الشمولية كما سبق ذكره. وبخلاف ذلك؛ فإن هذه النظم تبدو بالفعل للمعاصرين - إنما كنظام طغيانية (تتسم بعمليات القمع العالية والولاء المنخفض) أو كنظم يمقراطية (التي تتسم بالولاء المرتفع مع مستويات منخفضة من عمليات القمع). وقد وُضِحَ محور التوازن الممكن في شكل (٤-٤).

وقد استُعِرتَتْ، مصطلح "تيمقراطى" من أفلاطون (فى كتابه الجمهورية) والتى حدد بها ما هو من الواضح أنه دكتاتورية محسنة؛ رغم أن هذا النوع من الأنظمة كان ترتيبه الثانى، ويحكمه الفيلسوف - الملك فى جمهورية أفلاطون. وما زال الأصل اليونانى لكلمة التيمقراطية هي Thymus - أن تحب. فالتمقراطية والطاغيان هما التوازن الممكن، وهمما أيضاً طريقة أخرى للتوضيح معضلة الدكتاتور - فالدكتاتور لا يعرف (رغم أن لديه ارتياه) ما إذا كان الشعب يحبه أو يكرهه (بمعنى ما إذا كان ينظر إليه كتمقراطى أو كطاغية).

وقد صُوّرَ توازن الطاغية فى الشكل (٤-٢). ومثل الدكتاتور الشمولي، فالطاغية - أيضاً - يسعى إلى تعظيم أقصى قدر من السلطة؛ ولكن الطاغية ينقصه الحزب الجماهيرى والمؤسسات السياسية الأخرى والتى تسمح للقائد الشمولي بأن يراقب ويكافئ المشاركة السياسية أو الولاء على نطاق كبير. ففي الإمبراطورية الرومانية، كانت للطاغية قدرة على بناء الولاء مع الجماعات التى ناقشناها فى الفصل السابق - شعب روما، والجيش، ومجلس الشيوخ. ونتيجة لذلك؛ فإن منحنى الولاء يكون انحداره أكثر حدة من منحنى عرض الولاء للقائد الشمولي (الشكل ٣-٤ أو ٥-٣) فالتوزن يكون عند E مع الولاء M وعمليات القمع R ، كما فى الأشكال المشار إليها.

ومن الواضح أن التحليل بسيط جداً؛ ولكن التوازن الذى صُوّرَ، يوضح فعلاً كلاً من التعريفات الثلاثة للطاغية فى العصر القديم:

١. نظام يحتفظ فيه الطاغية بالسلطة عن طريق العنف.
٢. نظام يديره رجل تسير سياسته عكس الاهتمامات المادية لقطاع كبير أو صغير، من رعاياه.

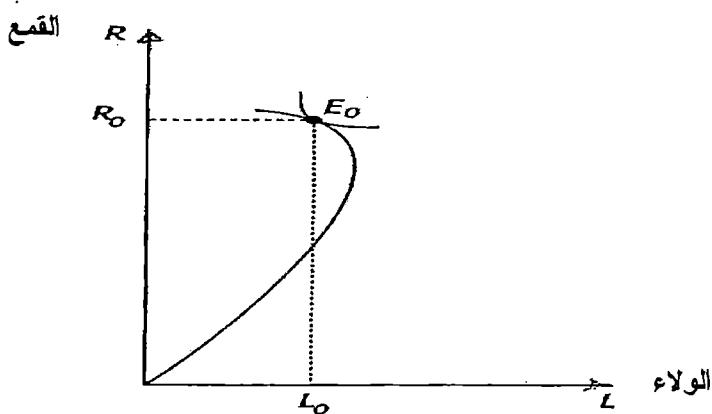
٣. نظام يحكمه رجل، يكون سروره هو في ممارسة السلطة المشتقة كلياً من العبودية التي يفرضها على بعض رعاياه. (التعريفات الثلاثة، قدمها فاين ١٩٩٠، ص ٤٠٥).

وطبقاً للتعريف الأول؛ فالطغيان هو النظام الوحيد من الإمكانيات الأربع في الشكل (١-٤) الذي يكون فيه القمع هو الأداة الأساسية السائدة المستخدمة لحفظ السلطة. وفي التعريف الثاني؛ حيث سياسة الطاغية غير شعبية، ولهذا السبب يكون منحني عرض الولاء منخفضاً للغاية. ومن التعريف الثالث، بهجة الطاغية في ممارسة السلطة، يوضحها الشكل (٢-٤)؛ حيث يحاول تحقيق أقصى قدر منها. وبالتالي فإن الخواص الثلاثة لتوزن الطاغية تتوافق مع التعريفات الثلاثة للطغيان في العصر القديم. وبالطبع؛ فإن حالات الطغيان ليست مقصورة على العالم القديم. فالبابان السابع والثامن يناقشان بعض الأمثلة العصرية - بينوشي في شيلي (الباب ٧)، وحكومة "الفصل العنصري" apartheid في جنوب إفريقيا، على التوالي (الباب ٨). وربما ما هو فريد بالنسبة للعالم القديم، هو أنه يؤسس مثلاً ممكناً للديمقراطية، وهذا الموضوع نوقش في الفصل الخامس، وبعدها نرى كيف أن النظام يمكن أن يتحول من التيمقراطية إلى الطغيان.

شكل (٤-١) أنواع التوازن في ظل الدكتاتورية

R	القمع	L	الولاء
Tyrant	الطاغية	Totalitarian	الشمولى
Tinpot	القمع الناعم	Timocrat	المحب لل Mage و الثروة

شكل (٤-٢) الطغيان



ولإدخال الطرق لتفهم القوى التي أدت إلى الحكم الطغيعي هو تذكر النقطة التي ذكرت في الباب السابق عن تأثير تحسن الأداء الاقتصادي على ثروات دكتاتور القمع الناعم. أفترح أن هذا الأداء الاقتصادي المتحسين لا يؤدى "بالضرورة" إلى ولاء أعظم لدكتاتور القمع الناعم؛ لأن له تأثيرين على ذات الموضوع:

- ١- تأثير الإحلال - فالنمو الاقتصادي سيرفع من عائد استثمارات الرعايا في النظام.
- ٢- تأثير الدخل أو الثروة - فالمدى الذي يزيد فيه النمو الاقتصادي من ثروة الفرد، سيؤدي إلى زيادة كل استثماراته، بما فيها استثمارات القوى المعارضة.

وللسبب الأخير، فمن الممكن للنمو الاقتصادي، أن يؤدى فعلاً إلى "تناقض" أمن الدكتاتور في منصبه؛ إذا ما استمر المواطنون مع المعارضة بدرجة تزيد عن استثماره مع النظام.

وتقترن النتائج استراتيجية ممكنة أخرى للدكتاتور الذكي؛ ففي ظل بعض الظروف، يكون إفقار الناس أفضل من جعلهم أثرياء. وقد تكون هذه الاستراتيجية جذابة أكثر للدكتاتورات؛ لسبعين:

١- النهب أو الضرائب أو المصادر أو أخذ الأموال من الرعایا لأنفسهم، وهذا يوفر للدكتاتورات أموالاً يمكن استخدامها لأغراضهم الخاصة - أو لشراء ذمم الذين يكون تأييدهم النشط، هم في حاجة إليه بدرجة كبيرة (الجيش، والشركاء السياسيون المقربون.... وهكذا). ومن ناحية أخرى؛ فالسعي لتحقيق نمو اقتصادي يرغم الدكتاتور على الامتناع من المغالاة في فرض الضرائب، وللواائح التنظيمية المغالى فيها، أو المصادر؛ بسبب إمكانية تأثيرها الضار على النمو.

٢- إفقار الشعب يتضمن أن تكون لديه موارد أقل، يمكن استخدامها لمعارضة النظام. وكما هو معروف جيداً، فالشعب الأكثر فقرًا يميل إلى قلة المشاركة في الحياة السياسية.^(*)

وتتوفر هذه الحقيقة سبباً جوهرياً للطغيان، والشعب لا يحب الدكتاتور الذي يتبع استراتيجية تهدف إلى إفقارهم؛ ولكن معظم السكان سيكونون فقراء جداً، إلى الدرجة التي لا يمكنهم معارضته بطريقة نشطة، وأى معارضة بسيطة قد تنشأ يمكن السيطرة عليها مباشرة من خلال عمليات القمع. أما الجيش والجماعات الأخرى التي يكون واؤها أساسياً، فيمكن شراؤها بالموارد المأخوذة من كل شخص آخر. واستراتيجية الإفقار تلك تكون أكثر جاذبية في المجتمعات التي تكون فيها توقعات النمو الاقتصادي ضعيفة - بمعنى أنه في تلك المجتمعات؛ حيث السكان قليلو التعليم (نماذج النمو

(*) وكمثال، قدم كل: من كاثي كوبن ومايكل داوسون (١٩٩٣) أدلة عن الأفرو أمريكيين، وفق الجيرة لها أثر متطابق وملموس، في إدراك فعالية الجماعة، وإدراك نفوذ المجموعة وفي دراستهم، وجدوا أن سكان أفراد الأحياء كانوا الأكثر انسجاماً.

الناشئ ذاتياً، أي تلك من أزارياس - درازن ١٩٩٠، تؤكد على أهمية هذا العامل في توليد النمو والذى يكون ريفياً أساساً (ولذلك كانوا الأقل استفادة من النمو؛ لأن النمو عادة ما يعني انخفاض أسعار المواد الأولية، لكن تستفيد من ذلك المراكز الحضرية (بيتس ١٩٨١) والتي توجد فيها عدم مساواة ملحوظة في الدخل بين شرائح المجتمع (السينا - رودريك ١٩٩٠، بيرسون - تبلينى، ١٩٩٠)؛ حيث تبين كلتا الدراستين أن عدم المساواة في الدخل والنمو يرتبطان ارتباطاً سلبياً.

ومثال جيد لدولة حديثة ذات نظام يبدو تبعه لهذه الاستراتيجية، هو جمهورية هايتي تحت حكم عائلة دوفاليه. فكل الظروف التي ذكرت موجودة بالتأكيد فيها، إضافة إلى واحد من أهم حلفاء النظام، وهم: القسس "الهونجانس"، أو كهنة الفودو (السحر الأسود) الذين كانوا قادة طبيعيين؛ بسبب الوظائف الدينية التي حقوقها، والتي هي ذات موروثات مضادة النمو؛ لأن النمو أو التحديث يمكن بسهولة أن يهدد مكانتهم، إذا ما أضفت مقدرة الجماهير في الاعتقاد بعالم ما وراء الطبيعة (لاندahl ١٩٨٤).

٤ - ٣: الحرب

إن النظرية الاقتصادية للغزو تبدو واضحة تماماً؛ فالغزو مُربح إذا ما كانت القيمة الحالية للضرائب والغائم والأشكال الأخرى للإيرادات من المناطق التي غذيت، تتجاوز كلاً من تكفة الغزو والتكفة المتوقعة للصيانة السنوية النفقات المتضمنة للمحافظة على السلطة على رعايا الشعوب التي أخذت - بمعنى النفقات الالزمة لإخמד الثورات أو شراء أو الحصول على ولاء السكان المحظيين. ومن المحتمل: أن تُوجَد في البداية نطاق من عائدات متزايدة؛ حيث إن المناطق التي غُزِيتْ بكثير من الأيدي العاملة والموارد الأخرى؛ يبدو من المعقول افتراض عوائد متناقصة لها في نهاية الأمر ناتجة عن الغزوات الإضافية؛ حيث إن تلك الأرضي بعيدة جداً، أو أن غزوها

أكثُر صعوبة، أو أن شعوبها أكثُر مقاومة ضد إخضاعها. وإذا افترضنا ببساطة أن كل أفراد المجتمع يشاركون بالتساوی فـى نفقات وأرباح المغامرات الخارجية؛ فـسنجد أن المغامرة الحدية هي تلك التي تتساوی فيها الإيرادات الحدية المتوقعة بالكاد مع التكالفة الإضافية الحدية للغزو أو الإداره أو الإخضاع.

والإيرادات الحدية بالنسبة "لـلـدكتاتور" أو لأى قائد سـيـاسـي آخر، قد تكون مختلفة تماماً عن هذه الإيرادات. فـمثلاً في عهد الجمهورية الرومانية، كان القائد الرومانى يستطـيع أن يـكـون جـيشـاً وـيـذـهـب يـغـزو أـرـضاً أجـنبـية، ويـسـتـخدـم الإـيرـادـات؛ لـكـى يـدـفع روـاتـب مـحـارـبـيهـ، وـعـلـى الأـقـل من النـاحـيـة الرـسـمـيـة كان يـحـفـظ بالإـيرـادـات لـنـفـسـهـ؛ لأنـهـ فـي عـصـرـ الجـمـهـوريـةـ كانـتـ الجـيـوـشـ الرـوـمـانـيـةـ فـعـالـةـ وـمـؤـثـرـةـ؛ وـلـمـ يـكـنـ هـنـاكـ نـفـصـ فـيـ الرـجـالـ الطـمـوـحـينـ الـذـيـنـ يـرـغـبـونـ فـيـ تـولـيـ المـهـمـةـ، خـاصـةـ لـأـنـهـ بـصـرـفـ النـاظـرـ عـنـ المـالـ؛ فـإـنـ غـزوـ بـلـدـ أـجـنبـيـ، كـانـ الطـرـيقـ المـؤـكـدـ إـلـىـ المـجـدـ وـالـمـسـتـقـبـلـ السـيـاسـيـ وـفـىـ الـوـاقـعـ؛ فـإـنـ مـعـظـمـ ماـ أـصـبـحـ فـيـماـ بـعـدـ الإـمـبـراـطـورـيـةـ الرـوـمـانـيـةـ، قدـ حـصـلـ عـلـيـهـ فـعـلـاًـ فـيـ عـهـدـ الجـمـهـوريـةـ الرـوـمـانـيـةـ. وـمـنـ النـاحـيـةـ التـحلـيلـيـةـ؛ فـإـنـ نـتـيـجةـ الـمنـافـسـةـ للـحـصـولـ عـلـىـ مـرـكـزـ أـوـ مـكـانـةـ، هـىـ طـبـيعـيـاًـ عـمـلـيـةـ "زـيـادـةـ فـيـ التـوـسـعـ"، كـمـ هـوـ الـحـالـ بـالـنـسـبـةـ لـلـسـعـىـ لـتـحـقـيقـ مـرـكـزـ فـيـ الـمـبـارـيـاتـ (ـفـرانـكـ، ١٩٨٥ـ)ـ. فـإـنـ كـلـ شـخـصـ لاـ يـسـتـطـعـ تـلـقـائـيـاًـ أـنـ يـتـخـطـىـ التـسـلـسلـ الـهـرـمـيـ فـيـ السـلـطـةـ. وـغـالـبـاًـ مـاـ قـيلـ إـنـ مـنـافـسـةـ الـقـلـةـ مـنـ أـجـلـ السـلـطـةـ بـيـنـ الـقـادـهـ الـعـسـكـريـيـنـ، تـؤـولـ فـيـ النـهاـيـةـ فـيـ كـثـيرـ مـنـ الـأـحـيـانـ إـلـىـ حـربـ أـهـلـيـهـ وـالـتـىـ أـنـهـتـ الجـمـهـوريـةـ الرـوـمـانـيـةـ (ـبـارـوـ ١٩٤٩ـ /ـ ١٩٤٧ـ، صـ ٥٨ـ).

وـقـدـ قـالـ أـوجـسـتـ بـحـلـ تـلـكـ الصـعـوبـةـ الـأـخـيـرـةـ، مـنـ حلـ مشـكـلةـ منـافـسـةـ الـقـلـةـ المـدـمـرـةـ وـالـتـىـ اـسـتـبـدـ بـهـاـ مـبـداًـ الـحـكـمـ الـاحـتكـارـيـ أـوـ الـدـكـتـاتـورـيـ رـغـمـ أـنـهـ كـانـ دـائـمـاًـ يـرـفـضـ لـقـبـ "ـدـكـتـاتـورـ"ـ)ـ وـقـدـ اـفـرـضـ إـحـكـامـ السـيـطـرـةـ عـلـىـ كـلـ

القوات المسلحة للدولة، والتي طلب من أعضائها أن يقسموا يمين الولاء له. وكان يتحكم في تعيين حكام الأقاليم (ممن قبل ذلك، وكانوا من القادة الرومانيين أو قادة الحروب)، وأنشأ إدارات نقاش وموازنات لسلطاتهم (دادلى، ١٩٧٥، ص ١٥٤). كما أعيد التنظيم الكامل، لنظم إدارة الأراضى التي تم غزوها حيثًا بسياسات "جعلها رومانية" (ص ١٦٠ - ١٦١، ٢٢٨ - ٢٢٩) وأيضًا إنشاء حكومات محلية. كما أرضى المشاعر القومية في المناطق التي خضعت بالغزو، بمنحهم الحكم الذاتي مقابل الولاء لروما (بارو ١٩٤٩ / ١٩٨٧، ص ٥٧، دادلى ١٩٧٥ ص ٠ - ١٦١).

إلا أن أوكتافيوس والأباطرة اللاحقين، كانوا ميللين إلى التوسيع الزائد – كما هو الحال بالنسبة لكل الدكتاتورين. ولكن نعرف السبب نذكر عرضنا العام بأن الدكتاتورات يكونون غير آمنين أكثر من القادة الديمقراطيين. وهذا الافتراض يزودنا بشرح بسيط للحقيقة الملحوظة بأن الدكتاتورات يقومون في كثير من الأحيان بالحروب أكثر من القادة الديمقراطيين، أولاً: عادة ما يكون لدى الدكتاتورات كثير من المخاوف من الأنظمة الأخرى بدرجة تفوق مخاوف القادة الديمقراطيين، كما يمكن للمنشقين داخل أنظمتهم، أو التحالف مع قوى خارجية، أو وسائل اتصال في دول أخرى أن تصد وسائل دعائيات دكتاتورهم، وربما كان الأمر الأكثر أهمية وعود الدكتاتور "بألا يهاجم البلاد الأخرى"، وهو ما يكون عادة أقل مصداقية من وعود مشابهة التي يطلقها لقائد منتخب ديمقراطيًا. فوعود القائد الديمقراطي لابد من التصديق عليها رسميًا من الهيئات التنفيذية والتشريعية للديمقراطية والتي بدورها ستعملها ملزمة للرئيس التنفيذي. فالدكتاتورات ليس لديهم طريقة مشابهة لجعل وعودهم مُصدقَة لقائد أجنبى. ثانياً: ربما لا توجد طريقة أكثر تأكيدًا لبث الولاء بين شعب الدكتاتور؛ إلا بالمجد والغنائم التي تنتج من الغزو الأجنبى. وبهذه الطريقة وحدها - وخلافاً لأى طريقة أخرى - تستطيع الدكتاتورات إزاحة مخاوفهم من أولئك الذين يحاولون إزاحتهم من المنصب. وأخيراً: فإن

الحرب هي قرارٌ صعبٌ ومثيرٌ للجدل، وفي أي بلد ديمقراطي ستجد بلا شك جماعات وقوى تعارضها. ونتيجة لذلك؛ فالمجتمعات الديمقراطية قد تصاب بالتكلسال، كما نوّقش ذلك بالتفصيل في الباب ١١. ومن ناحية أخرى، فالدكتاتوريات لا يحتاجون إلى تفويق إجماع على الحرب؛ لكي يكونوا قادرين على المشاركة فيها.

ويمكن مقارنة تلك الأفكار، بالشرح الكلاسيكي لـ كانت Kant عن سبب دخول الأنظمة الدكتاتورية الحروب أكثر مما تفعله البلاد الديمقراطية، وهي فكرة أُمِّيَّتْ منذ فترة قريبة بواسطة شوويلر (١٩٩٢). ويستقر هذا الشرح على الافتراض بأنّ البلاد الديمقراطية تخوض حروباً أقل من الدكتاتوريات؛ لأنّ شنّ الحرب يتطلب موافقة المواطنين؛ ليتحملوا كلّ ويلات الحرب، وسوف يتزدرون كثيراً قبل أن يبدأوا هذه اللعبة الشريرة (كانت كما ذكر في شوويلر، ص ٢٤١). والدكتاتوريات - من ناحية أخرى - قد يقررون الحرب؛ لأسباب غير جوهريّة كما لو كانت رحلة صيد؛ لأنّهم لا يتحملون تكلفة الحرب (المراجع السابق، وكذلك ليك ١٩٩٢).

وفيما يتعلق بحجة "كانت"؛ فإنّ الأمر المهم هو المصير المحتمل للقائد الذي يخسر الحرب. وقد زودنا بروس دي ميسكينا، ر. سيفرسون، وجاري وولر بدليل عملي لهذا الأمر باستخدام عينة كبيرة من البلدان في خلال الفترة من ١٨٢٣ إلى ١٩٧٤، وقد بينوا أنه توجد علاقة قوية بين خسارة الحرب والتغييرات الصارمة في القيادة السياسية والتي بلغت نسبة ٢٩,٥٪ من الخاسرين، ونسبة ٩,١٪ من الفائزين، الذين شهدوا تغيرات عنيفة في النظام. وأخيراً عند النظر في تكلفة الهزيمة بالنسبة للدكتاتور ربما كان الأمر يستحق التأمل في حالة الإمبراطور الروماني قايليران، الذي هزم وأسرَّه الفرس. فبالنسبة للإمبراطور كانت حالة من ذل دائم "بقية حياته". كما كتب تريفور - روبر، (١٩٦٥) "أنه حُمل مربوطاً بالسلسلِ كمسندٍ لقدمِ

الملك الفارسي عندما امتنى حصانه" (ص ٤٥). وباختصار كانت حجةً كانط خاطئة؛ فتكلفة الهزيمة للدكتاتور لا تكون بالضرورة أقل من ذلك؛ بل يمكن أن تكون أكبر بكثير مما تكون لأى قائد ديمقراطي.

٤ - الهدايا

كانت الآلية المهمة الأخرى التي ارتبطت بالغزو؛ وإن كانت منفصلة عنه، هي تراكم الولاء في كل من الجمهورية الرومانية والإمبراطورية الرومانية – وكانت ممارسة الإحسان "euergetism" (كما يسميها فاين ١٩٩٠) وتقديم الهدايا. وبصرف النظر عن التتفيديين (القضاة)؛ فإن المنافسين الثلاثة للسلطة في روما القديمة كانوا هم الجيش، ومجلس الشيوخ، وشعب روما. وإحدى الطرق لوصف تاريخ روما القديمة، هي القول إنه كانت توجد خسارة ثابتة للسلطة، أولاً بواسطة الشعب، ثم مجلس الشيوخ ثم الجيش والقضاة. وبالطبع؛ فهذا تبسيط مغالٍ فيه؛ فقد كان يوجد كثير من الانتقالات للسلطة بين هذه المجموعات الأربع على مدى ألف عام من التاريخ من حوالي عام ٥٠٠ قبل الميلاد إلى ٥٠٠ بعد الميلاد؛ إلا أنه في خلال هذا التاريخ، كانت هناك فقط هذه المجموعات تمثل السلطة لعزل حاكم أوليغاركي^(*) في ظل الجمهورية الرومانية وفيما بعد الإمبراطور. وكانوا أيضاً هم الذين يحصلون أساساً على الهدايا، وكان الجيش يتلقى عطايا donativum (حواجز)، وكان مجلس الشيوخ يحصل على عديد من المزايا، ويحصل شعب روما على الخبز والسيرك.

كيف يمكن إذاً شرح الممارسة المكثفة لإعطاء الهدايا الشائعة في كثير من الدكتاتوريات الحديثة والقديمة على حد سواء؟ لقد ناقشت النظرية الاقتصادية للعطايا من قبل جورج أكيرلوف (١٩٨٤)، وجاري بيكر

(*) Oligarch هو حكم القلة. (المترجم)

(١٩٧٤)، كولين كاميرر (١٩٨٨). وقد ناقش بيكر الهدايا في سياق الإيثار، وهو موضوع مهم سنتجه إليه في الفصل التالي. ونوه أكيرلوف إلى أن أساس كلمة عطايا أو هدايا (gift) في اللغتين القديمتين الأساسيةن - الألمانية واليونانية - هي نفس الأساس لكلمة (سم) "Poison" ويقول: إن السبب في ذلك هو الطبيعة التبادلية للهدايا؛ فالهدايا التي تُعطى، تطلب هدايا في المقابل. "poisonous" وتفصيل معين أكثر لتلك الصفة السامة، هو أن قبول الهدية يضع المتلقى في موقف المدين. وربما لا يوجد أفضل للصفة السامة للهدايا، من تلك الهدية التي قدّمها قسطنطين من الجنسية الرومانية، لجميع المواطنين في الأقاليم التي تحكمها روما، وبناء على تلك "الهدية" أصبح للحكومة الرومانية الحق في فرض ضرائب على هؤلاء الناس!

هذا ولم يُناقض أحد من هؤلاء الكتاب، الهدايا السياسية التي قد تكون لها وظائف مختلفة. وقد تُعقب كثير منها بمهارة عظيمة بواسطة المؤرخ بول فاين (١٩٩٠) في كتابه المشهور "الخبز والسيرك"؛ ولكن قبل الرجوع إلى حالة روما القديمة، سنتناول حالة موبوتو (رئيس جمهورية زائير)؛ فقد كان معروفاً بتوزيع الهبات السخية لشعب زائير، وعَدَت الصحافة هناك بوادر شهامته. ووفقاً لما كتبه ميخائيل شاتزبرج (١٩٨٨) :

"كُلما اكتمل مشروع تنموي جديد، وليكن ترميم مبني، أو تشيد جديد، أو مستشفى - تُقدم الصحافة المرفق الجديد أو الذي رُمم كهبة من الرئيس الذي أنشأ هذا المرفق لأطفاله، وهم شعب زائير..... وحتى عربة نعش لمدينة نوجي - ماء..... كل ذلك هدايا وهبّة من الأب الذي يُبدي حبه ورعايته الأبدية" (ص ٧٧).

وفي مقابل ذلك، كان مطلوبًا من الشعب أن يسدّد للمرشد (وهذا ما كان يُعرف به موبوتو) بدفع ضرائبهم. وذكرها شاتزبرج (١٩٨٨) : "إن بلايين من الدولارات التي كان يأخذها من الشعب الزائيري، هي إذن ما

يستحقة: فالأب يمنح الهدايا لأطفاله، وما يحصل عليه مقابل ذلك هو مجرد مبالغ تدفع من التزام كبير أبدي..... فلا توجد سرقات ولا فساد ولا استغلال، والأطفال المعرفين بالجميل يسددون ما أنفقه "أبيهم" السخي فقط (ص، ٨١).

وهكذا، فإن أحد المعانى المهمة لإعطاء الهدايا فى النظم الدكتاتورية هو التأكيد على "ملكية" الدكتاتور لأصول الدولة. ومن الناحية النظرية؛ فإن الهدايا تحل مشكلة المساومة فى الرياضيات ل بواسيان؛ فيمكن لطرفين القيام بالتبادل، حتى لو كانت تكافأة تلك المعاملات منخفضة، وعندما تنشأ حقوق الملكية بمعنى أنه إذا ما عُرف (من ينتمي) الشيء وعندما يقوم الدكتاتورات بمنح الهدايا للجمهور أو جزء منها من الخزانة العامة، فهم يؤكدون أن من حقهم إعطاء هذا المال، وبقبول الهدية؛ فإن المتفق لها يوافق على هذه الحقيقة. فالهدية تؤكد أن الدكتاتور يمتلك موارد الدولة؛ وبينما "يرغم" الناس على دفع ضرائبهم، وقبول عمليات المصادر؛ فالدكتاتور قد يقدم وفق اختياره، ويعطى من (جيبه الخاص) النفقات العامة لهم. وبقبول ذلك كهدايا؛ فإن الشعب يؤكد سلطة الدكتاتور.

ومع ذلك، يوجد مفهوم مهم؛ حيث إن منشأ حقوق الملكية بهذه الطريقة، يختلف عن الإنشاء القانوني لها، والذى يسهل عملية التبادل فى السوق؛ وبينما يستطيع الدكتاتورات أن يعطوا الشرعية لبقاءهم فى السلطة من خلال منح الهدايا؛ فإنهم لا يمتلكون السلطة لتحويل هذه الحقوق. وهذه المشكلة - وهى عدم وجود آلية للخلافة - تكررت كثيراً فى خلال تاريخ الإمبراطورية الرومانية، وهى - أيضاً - تميز هذا النوع من الدكتاتورية (القيصرية) كما سيشار إليها، متبعين ما كتبه فاين (١٩٩٠، ص ٤١٠) عن بعض أنواع أخرى من الدكتاتورية، التى (حلّت فيها هذه المشكلة) تقريباً، على سبيل المثال بالتتابع العائلى للخلافة أو بالحق المقدس. وفكرة أن يستحوذ الحاكم على حق البقاء فى السلطة بأى من هذه الطرق، بدلاً من أن

يمنحه الشعب هذا الحق - هو ما يميز أساساً الدكتاتورية عن الديمقراطية. وقد عرف الإمبراطور أوغستس معنى تقديم الهدايا؛ فطبقاً لما قاله جايوس سوتونياس (١٩٥٧)؛ "كان كريماً بدرجة غير عادية في هداياه؛ ولكن....."

عندما احرق منزله على تل البلاتين، بدأ تجميع مبلغ لإعادة بنائه بواسطة المحاربين القدماء، والنقابات، والقبائل، وقام فيها الناس من كل نوع بإسهامات فردية إضافية وفقاً لإمكانياتهم؛ ولكن ييدين أو جستس عرفاته بالجميل لهم من أجل الهدية،أخذ قطعة معدنية كتذكار من كل كوم؛ ولكن ليس بأكثر من قطعة فضية واحدة " (ص ٨٦).

وحقاً يقال: إنه من الأفضل للإمبراطور أن يُعطي أكثر من أن يتلقى! ويوجد كثير من الفروق الدقيقة للممارسة السياسية لإعطاء الهدايا في روما القديمة، فمثلاً: كانت وظيفة رجال الإدارة العليا - في كل من اليونان والجمهورية الرومانية، وأيضاً في الإمبراطورية الرومانية - هو أن يقتصر الدخول في سلك السياسة على هؤلاء الذين يستطيعون تقديم الهدايا، ووظيفة أخرى لهم كانت هي بناء التأييد؛ لأن الشعب أحب الألعاب - "كل أنواع الجنس والعنف"، كما ذكرها المؤرخ ماكمولين (١٩٨٨، ص ٤٥). ونتيجة لذلك، حاول البارزون في السلطة هزيمة كل منهم للأخر عن طريق الإسراف في تقديم وسائل الترفية، وكان الشعب بدوره يبحثُم على ذلك. وفي الوصف الجميل لكريسوستوم:

"يمتئن المسرح المكشوف وجموع المواطنين يجلسون هناك يعرضون أجمل منظر يتكون من كثير من الوجوه حتى إن قمة القاعة وخطاءها، تسدّها أجسام الرجال..... وعند دخول هذا المُحسِن الذي جمعهم، يقفزون على أقدامهم، وينطقون بتحية من فم واحد وبصوت واحد، ويُنادونه بقائدتهم وحامى مدينتهم ويمدون أذرعهم. وبعد ذلك على فترات، يقارنوه بأعظم الأنهاres. فهم يشبّهون عظمته وتتدفق كرمه المدّنى في

وفترته ب المياه النيل. وينادونه بنيل الهبات ذاته وبعض من يتعلقونه أكثر يطعنون أن مقارنته بالنيل ضئيلة، ويطرحون البحر والأنهار جائباً، ويقارنونه بالمحيط - ويقولون إن هذا هو ما يكون، كمحيط بين البحر والأنهار كذلك هو في هدایاه. فلا يحذفون أى مصطلح ممکن لمدحه.....، وهو ينحني لهم، وبهذا يقدم احترامه، ويجلس بين برکات الجميع، والذي يصلى كل منهم - بأن يكون مثلاً وبعد ذلك يموت..... وبينما ينتهج قلبه مثل شخص قد أسرته الخبر من هذا المجد الكبير، إلى درجة أنه قد ينفق ذاته نفسها؛ ولا يستطيع أن يشعر بأقل إحساس عن خسارته. ولكن عندما يكون في المنزل..... عند هذه اللحظة يتفهم أنها لم تكن أحلاماً، بل حقيقة بالعملة الصعبة " (مذكورة في ماكميلان، ص ٤٥-٦) .

لذا قدّمت المباريات الفرصة؛ ليس فقط لعلية القوم مُظهراً مدى رعايته للشعب؛ ولكن للشعب لبيان مدى تأييدهم لعلية القوم أو حتى للإمبراطور أيضاً. وكان الناس في هذا الحشد آمنين (نسبة) من الانتقام السياسي، ويستطيعون التعبير عن مشاعرهم الحقيقة. لذا ففي بعض المناسبات كان من الممكن للجمهور أن يكون أقل حماساً. وعلى سبيل المثال: كان للإمبراطور مصارعوه المفضلون؛ لذا عندما يُشوش الجمهور عليهم يمكن أن يؤخذ هذا المنهج على أنه تعبير عن المعارضة. وكانت العروض أحياناً مشاهد للاضطرابات السياسية. ووفقاً لما كتبه ثاين (١٩٩٠):

" في أحد العروض ضغط الجمهور بانتابع على غالبا Galba لكي يقتل تيجيلينوس؛ لأنهم كانوا يشكون من ارتفاع سعر القمح، وتسلوا بيسأس لـ جايوس (كاليجولا) بأن يخفض الوارادات ويخفف عنهم بعض أعباء الضرائب، وعبروا بالغناء عن رغبتهم في السلام (ص ٤٠١). وفي ظل حكم الإمبراطور كانت المهرجانات تمتد شهوراً في مسلسل من عدة أيام. وكان شعب روما يقضى هذه الأيام في صحبة الإمبراطور، وكان أعضاء

مجلس الشيوخ في السيرك أو المسرح، وأنباء هذه الألعاب يدعوا الإمبراطور الناس للتهليل له، وكان هذا مقبولاً؛ إلا إذا تم التمادى فيه. ويقول قاين:

"حدثت أسوأ مرحلة، عندما طلب أباطرة معنون من مجلس الشيوخ ذاته، أن يقوم بمدحهم وبهال لهم، وكانتوا هم عادة نفس الأباطرة الذين حطموا المجموعة الحاكمة، بأن دفعوا أعضاء مجلس الشيوخ إلى الانتحار باتهامهم بالخيانة العظمى أو بالغيب أو الطعن في الذات الملكية. وفي عهود مثل هؤلاء الرجال، كان أعضاء مجلس الشيوخ ينظرون إلى الإمبراطور على أنه المعبد، ويفدونه بدمائهم؛ حيث أرغموا على عبادته" (ص ٤٠٧).

وكان الجيش هو المتنقى الرئيسي الآخر للهدايا؛ فقد بدأت الحوافز "donatives" في عصر اعتلاء كلودياس العرش؛ فقد وضعه الحرس الإمبراطوري الروماني (البريتوريانز) praetorians على العرش، وأراد أن يشكرهم على مساندتهم، وأن يوثق اتفاقيته معهم، خاصة أن أعضاء مجلس الشيوخ كانوا بطبيعتهم في تعزيز اختيار البريتوريانز. ولقد وعد الرجال بـ ١٥٠ قطعة ذهبية لكل منهم، وطلب منهم أن يقسموا بالولاء له (سوتونياس ١٩٥٧ ص ١٩١، وقاين ١٩٩٠ ص ٣٤١). وعند موت كلودياس وَعد نيرون Nero بإعطاء العطايا كما فعل أبوه، وأصبح هذا التقليد ثابتاً. ووعد الإمبراطور التالي (جالبا Galba)، بإعطائهم حواجز أكبر من المعتاد؛ ولكن أعلن بعد ذلك بأنه لن يوفى بذلك، قائلاً: "إنها عادتى أن أجمع قواتى وليس شراءها" (سوتونياس ١٩٥٧ ص ٢٥٥). وبعد خمسة أيام قام الحرس بانقلاب تحت قيادة أوثو (Otho)، وتاماً قبل وفاته قيل إن جالباً وعد في النهاية بالعطية أو الجائزة (ص ٢٥٧).

لذا فإن إعطاء المنح للجيش كان دائماً مقابل قسم الجيش بالولاء - بمعنى إدراك الجيش "ملكية" المانح للدولة، وحقق في اعتلاء سلطة الإمبراطور. وقد تغير ذلك بحلول القرن الثالث بعد الميلاد؛ فمع تزايد

تهديدات البرابرة أصبح الجيش أكثر أهمية، ونمت قوة قادة الجيوش. وأصبح الجنود هم الذين يضعون الإمبراطور على العرش أو يعزلونه. وعلى الأقل في مناسبة واحدة، عُرض العرش فعلاً بالمزاد لأعلى عطاء (شان، ١٩٩٠، ص ٣٣٦). وقد دلَّ الأباطرة الجيش أكثر فأكثر، رافعين مرتباتهم والمنح التي تُعطى لهم، ومكافآتهم بمنهم الأراضي على حساب معاناة الشعب من المدنيين (بارو ١٩٤٩/١٩٨٧ ص ١٦٥). وفي النهاية تحولت الإمبراطورية إلى آلية إدارية شاسعة صُممَت لإنتاج الضرائب للحفاظ على الجيش (بارو، ص ١٧١)، الذي لم يعد يقبل العطايا؛ ولكن أصبح يطالب بمدفويعات مالية.

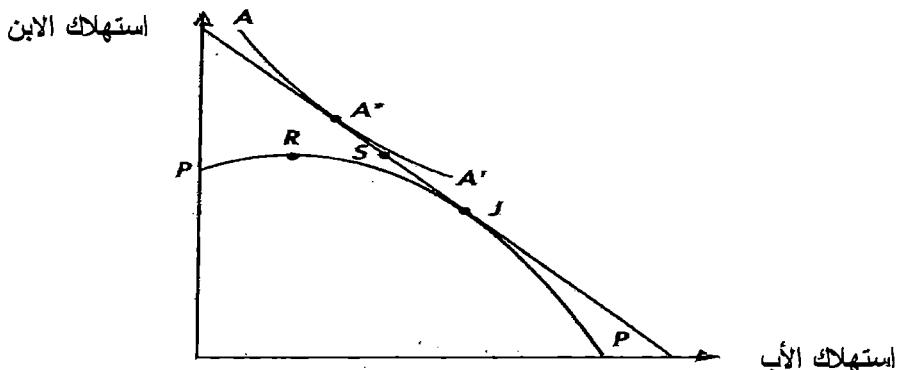
٤-٥: كل ما تحتاجه هو الحب: التيمقراطية

٤-٥-١: النظرية الاقتصادية للإيثار

لقد نوقشت عدد من دوافع المنح والعطايا بما في ذلك إرساء حقوق الملكية للإمبراطور على موارد الدولة، وخلق عوائق أمام دخول المعترك السياسي؛ ولكن لا يزال يوجد احتمال بأن يكون الدكتاتور يفضل حقيقة الإيثار، ويقدم منحه وعطياته للناس لأنَّه يهتم بهم. إذا كان الأمر كذلك، فكيف يحكم الدكتاتور؟ إذا رجعنا إلى النظرية الاقتصادية المعاصرة للحصول على المشورة في هذا الأمر إذا ما تذكروا التشبيه الذي سبقت مناقشه عن الدكتور كـ "أب لشعبه"، وهي استعارة مفضلة للدكتاتورات من كل النواحي، فكلها تقترب من تأثيرات الإيثار على السلوك. وطبعاً حتى لو وجَدَ دكتاتور حقيقي مُحسن - تيمقراطي - فلن يمكنه أن يتوقع معرفته بهذه النماذج؛ ولكن إذا ما أشارت هذه النماذج إلى التأثيرات التي يتوقع أن يكتشفها سياسي حكيم من خبرته؛ فإنَّها ستكون ملائمة لسلوكه؛ لذا سيدأ التحليل للتيمقراطية بمراجعة النتائج الرئيسية لاقتصاديات الإيثار في نطاق العائلة، وعندئذ تستخدم هذه النتائج لتحليل الحكم التيمقراطي.

وكان بيكر (١٩٧٤، ١٩٧٦) أول من حاول تقديم عرض رسمي للتأثيرات العطاء الإيثاري. وفي كتابه "نظرية الابن الفاسد" يصور أباً إيثارياً يتفاعل مع ابن أناني (فاسد). ويفترض النموذج أن الابن لديه فرص للتزويد والده بالمنافع بتكلفة تقع على عائق الأب. ومن الطبيعي؛ ولأن الابن أناني يمكن أن يفترض بأنه لن يفعل مثل هذا الشيء. ومع ذلك فإذا كان الأب إيثارياً، فسيقوم بتحويل دخل لابنه؛ لكنه يجعل هذا الابن سعيداً. ويتوقف مستوى هذه التحويلات بدوره على دخل أو ثروة الأب. وحتى لو كان الابن أنانياً؛ فقد يتحفز لأن يتصرف "كما لو" كان إيثارياً باتجاه والده؛ لأنه بزيادة ثروة والده، فهو أيضاً يزيد من حجم التحويلات التي يقوم بها والده إليه في مقابل ذلك. وأظهر بيكر أن الأب لو كان محسناً بدرجة كافية، وكانت توقعات هذه التحويلات ستحفز الابن على أن يتصرف كما لو كان غيرَ أنانياً، وأن يشارك والده في تعظيم دخلهما. ويتبع ذلك في الحال أن الإيثار قد يكون مفيداً ليس فقط فيما يتعلق بشروط المنفعة (الزيادة في منفعة الأب الناشئة عن الزيادة في إمكانيات استهلاك الابن)؛ ولكن أيضاً من حيث "الاستهلاك الذاتي" للأب؛ فإذا اختار الابن الحل تحقيق أعلى دخل مشترك، عندها يكون الأب إيثارياً؛ ولكن ليس عندما يكون الأب أنانياً، يكون من الممكن أن يزيد استهلاك الأب إذا كانت المؤشرات parameters صحيحة. والشكل (٤-٣) (المعدل من هيرشلifer Hirshleifer ١٩٧٧) يصور هذا الاحتمال. ويفقس مستوى استهلاك الابن على المحور الرئيسي، ومستوى استهلاك الأب على المحور الأفقي. ويكون PP هو منحنى إمكانية إنتاج الابن. لاحظ أنه كما تضُوره، فإن الابن لديه بعض الفرص لزيادة استهلاكه الذاتي على حساب استهلاك الأب - ونعني بذلك التحرك من J إلى R . وإذا كان الأب أنانياً؛ فقد يختار الابن بوضوح R ؛ ولكن إذا كان الأب إيثارياً ويقوم بعمل تحويلات إلى ابنه، عندئذ سيدرك الابن بأنه من الأفضل له أن يعظم الدخل المشترك للعائلة، ويختار J بدلاً من R لأن الأب إيثارى (الذى تكون منحنيات السواء الخاصة به مثل AA') ستكون أكثر من تعويض ابنه هذا الاختيار، بعمل تحويلات له سينتهى بالابن عند A .

شكل (٤-٤) تأثيرات العطاء الإيثاري



كان زينوفون مدركاً للمنطق من وراء "نظريّة الابن الفاسد" وبنطبيقاتها على الدكتاتورية. وفي هذه المجادلة عن الدكتاتورية يوصي الشاعر سيمونديس بالحب والكرم للطاغية Hiero كحل لمعضته (معضلة الدكتاتور) :

" يجب لا تتملص يا هيرو Hiero، من الإنفاق من ممتلكاتك الخاصة من أجل الصالح العام..... فسباقك هو ضد الآخرين الذين يحكمون المدن. فإذا جعلت المدينة التي تحكمها هي الأكثر سعادة من كل المدن، اعرف جيداً بأن المبشرين سيعلنون بأنك المنتصر في أ Nigel مسابقة بين البشر وأعظمها. وبهذا فإنك -أولاً- تضمن في الحال حب رعاياك، والذي هو ذات الشيء الذي ترغبه فيه. والأكثر من ذلك: إن المبشرين الذين ينصرونك لن يكونوا واحداً بل كل البشر سيغفون بفضلك. وبكونك موضع الاهتمام ستكون عزيزاً ليس - فقط - من قبل خاصة رجالك؛ ولكن من كثير من المدن، وستكون رائعاً ليس - فقط - بين الخاصة؛ ولكن أيضاً بين العامة من كل الناس..... وكل شخص حاضر سيكون حليفك، وكل شخص غالب سيرغب في أن يراك. ولذلك لن يُعجب بك فقط؛ ولكن سيفجع كل البشر....."

ولكن إن شر أصدقاءك بالثقة ياهيرو؛ لأنك ستثير نفسك. وأضف إلى قوة المدينة؛ لأنك ستكتسب القوة لنفسك واكتسب حلفاء لها. واعتبر أرض الوطن إقطاعيتك والمواطنين رفقائك، والأصدقاء أطفالك، وأبناءك نفس الشيء كحياتك. وحاول أن تتفوق عليهم بالإحسان؛ لأنك بذلك تثبت أنك أرقى من أصدقائك؛ وأعدواك سيكونون غير قادرين على مقاومتك" (زينوفون في شتراوس، ١٩٩١ / ١٩٦٣، ص ٢١).

ومع ذلك فهناك نقطة ضعف في حجة بيكر (وبالتالي في حجة زينوفون)؛ إذ إن المقارنة التي أجريت، هي ضمنياً مقارنة بين إيثاري أثاني قصير النظر (*) وأب أثاني. فالأب هو الأثاني؛ ولكنه يتوقع الحصول على مكافآت من تعاون ابنه، وسوف يقوم أيضاً بعمل تحويلات لابنه؛ لأسباب أثانية بحثة (المكافآت التي يحصل عليها والتي تنتج من تعاون الابن). هذا إضافة إلى أن الاستهلاك الذاتي للأب الأثاني، سيتجاوز دائماً استهلاك الأب الإيثاري - بمعنى رغم أن الإيثار قد يكون مفيداً إذا ما قورن بالأنانية قصيرة النظر، فإن الأنانية بعيدة النظر قد تكون مفيدة وأفضل من الإيثار. والسبب بسيط فالأب بعيد النظر سيعطي لابنه بنفس الطريقة التي يعطي بها البنك الفروض؛ لكي يتحقق أقصى قدر من الأرباح على المبادلة. والأب المماثل، ولكنه إيثاري في نفس الوقت يجب أن يعطي أكثر من ذلك. لذا يجب أن يعطي كثيراً من وجهة نظر تحقيق أقصى قدر من الأرباح أو من وجهة نظر استهلاكه الذاتي. لذا ففي الشكل (٤-٣)، فالأب بعيد النظر ولكنه أثاني يحوّل ما يكفي لكي ينتهي الابن عند S، والتي هي بالضبط فوق R. ولا يزال الابن يختار J؛ لأنه أفضل عند S عنه عند R. ولكن الأب الأثاني ينتهي بكثير من استهلاكه الذاتي عند S عن الأب الإيثاري الذي ينتهي (عند * A). ومن الواضح أن نفس الافتراض يصدق على الدكتاتورية، ولكن في كلتا الحالتين؛ فإن العطاء قد أثبت أنه استراتيجية رشيدة.

(*) انظر رونالد وينتروب (١٩٨١، ١٩٨٣) للمناقشة الأصلية عن تلك النقاط.

والمضمون الآخر، هو أن الأب (حقيقة هو "رئيس" البيت، ذكر أم أثني) الذي يقوم بعمل التحويلات للأفراد الآخرين من الأسرة سواء لأسباب أناجية أو غير أناجية، ويتمتع "بسلطة" كبيرة عليهم. وبينما يذكر أنه إذا حاول طفل أن يستحوذ على دخل أو ثروة طفل آخر؛ فإن جهوده سوف تفشل، فال الأب (رأس الأسرة) سيعوض ببساطة ذلك الابن الذي فقد دخله بتقديم تحويلات له وسوف يسحب تحويلات من الابن الذي اكتسب، حتى يكون الدخلان عند المستوى الأمثل من وجهة نظره (كرئيس للعائلة). ما دامت أن تحويلات الأب ستكون كبيرة بدرجة كافية، فهو وحده فقط الذي سيقرر قدر الدخل الذي سيكون لكل طفل؛ أما بقية أفراد الأسرة فليس لهم قول في هذا الأمر. ونتيجة مشابهة لذلك ستكون هناك بين الدكتاتور والمواطنين الذين هم تحت سلطته ما دامت الضرائب وقوى الإنفاق في النظام غير مقيدة.

ولما كانت للمتبرع سلطة على متنقى الهدايا أو الوعود بها؛ فيمكنه استخدامها لحث المتألقين على القيام بأشياء قد لا يرغبون في القيام بها. وقد افترض برنهايم - شيلفر - سمرز، (١٩٨٥) أن الآباء يريدون أن يزورهم أطفالهم، ويرغبون في دفع ثمن لهذه الزيارات في شكل إرث كبير. وفي النموذج قد لا يمانع الأطفال في زيارة آبائهم في البداية؛ ولكن بعد حين يتعبون من فعل ذلك؛ لأن كثرة زياره الآباء تجلب الضرار والآباء لا يتعبون أبداً من رؤية أطفالهم (على الأقل ليس قبل أن يتعب الأطفال من زيارتهم)؛ ولذا فعند هذا الحد؛ فإن الآباء يتبادلون الزيارات الأكثر بتقديم إرث أكبر. والشيء المدهش: أنه توجد بالفعل بيانات عن مستوى الاهتمام الذي يقدمه الأبناء للآباء، في شكل زيارات أسبوعية يقوم بها الأبناء للآباء. وبينما تحليل (برنهايم، وشيلفر، وسمرز) للبيانات؛ أنه كلما كبر حجم الإرث المحتمل، تكررت الزيارات. وربما كان المحزن أن الزيارات للأباء الفقراء عندما يصبحون مرضى نقل؛ بينما تزداد الزيارات للأباء الأغنياء الذين يصبحون مرضى.

جانب آخر شيق للعلاقة بين المتبرع بالعطايا والمتلقى لها، وهو ما يسميه جيمس بوكانان (١٩٧٥) "معضلة سماريتان"^(*) وبساطة: إن المتلقين للهدايا نفسدهم الهدايا؛ فقد يصبحون كسالى أو يفشلون في التخطيط بطريقة صحيحة بالنسبة لمستقبليهم، معتمدين بدلاً من ذلك على الهدايا المتوقعة من المتبرع، أو أنهم قد يقضون الوقت والجهد يحاولون إيجاد طرق للحصول على هدايا بدلاً من زيادة المشاركة في سلوك إنتاجي. وقد وصفت نتيجة مشابهة لذلك في دراسة عن السعي لاقتراض الريع؛ فإن إمكانية الحصول على العطايا من الحكومة تجعل المتلقى المحتمل يتنافس للحصول على هذا الريع، ونتيجة لذلك تتبعثر القيمة الكلية للعطايا أثناء هذا التنافس المسرف. وقد تطرق إلى مثل هذه النقطة في أدبيات برامج الحكومة للرعاية الاجتماعية. ويقال: إن الرفاهية الاجتماعية Welfare تخفض الحافز بالنسبة للمتلقين للريع في بحثهم عن وظيفة أو عمل أو القيام بادخار أو القيام بأشیاء أخرى تقييد المجتمع؛ ولكن هذا يتطلب الجهد والطاقة^(**). وإحدى النتائج المهمة لهذا الجدل؛ إنه يشرح السبب في أن المتبرعين سواء أكانوا الحكومة أم الآباء، يرافقون ويحاولون التحكم في سلوك المتلقين للمنح، فهم يريدون تقليل الآثار الضارة؛ لذا ففي إطار العائلة يحاول الآباء فرض قواعد والتزامات على أطفالهم، ويحاول الأطفال الهروب من هذه القواعد والتزامات، أو أن يخدعوا الآباء بطرق عديدة، وبهدهم الآباء بفرض عقوبات وحظر عند عدم اتباع هذه القواعد والتزامات. أما الحكومة فتفرض تعليمات صارمة على متلقى التحويلات، مثل: التأمين ضد البطالة، والرعاية الاجتماعية، وعندئذ ستراقب سلوكهم بطريقة مكثفة. والنقطة الرئيسية في ذلك أنه مع غياب الرقابة، يمكن أن يكون للعطاء تأثير عكسي تماماً للتأثير الذي ذكر في "نظريّة الطفل الفاسد" بمعنى أنه يمكن أن يؤدي إلى تحويل طفل صالح إلى طفل (أو مواطن) "فاسد".

(*) أنشطة اجتماعية تسعى للإحسان في الولايات المتحدة الأمريكية. (المترجم)

(**) انظر ويترروب (1983)، ونيل بروس ومايكل والدمان (1990) في تشكيل هذه العلاقة.

والخلاصة، أنه يوجد عدد من الافتراضات في نظرية العطاء، قد تكون ذات أهمية ليست فقط للدكتاتور التيمقراطي؛ ولكن أيضًا لكل الدكتاتورات، وهي:

- ١- من خلال استخدام العطايا؛ فإن المتبرع سواء كان أنانياً أو إيثارياً، يستطيع أن تكون له السلطة على حساب المتفقين ويبحث تعاونهم تجاه أهدافه.
- ٢- يستطيع المتبرع الإيثارى القيام بذلك حتى ولو كان غير مدرك للحقيقة بأن عطاياه يمكن أن تحدث على سلوك تعاونى من جانب المتفقين لها (نظرية الطفل الفاسد)؛ ومع ذلك فالمتبرع الإيثارى سيقدم كثيراً من وجهة نظر تحقيق أقصى قدر لاستهلاكه.
- ٣- كل المتبرعين عليهم مراقبة سلوك كل متفق للمنح؛ لكي يضمنوا أن العطايا لا تفسد المتفقى لها، وسوف يعايرون حجم عطاياهم، بإمكانية مراقبة المتفقين لها، بأن يعطوا منها أقل (أو لا شيء) عندما تكون المراقبة صعبة أو مستحيلة.

٤-٥-٢: **الدكتاتورية الخيرية (المحبة للمجد والثروة)** (Benevolent dictatorship):
دعنا الآن نطبق هذه الأفكار؛ لنحاول اكتشاف كيف يعمل الدكتاتور التيمقراطي. ومن أجل هدف العرض سوف نتناول حالة تيمقراطي "نقى" - بمعنى شخص يحرص فقط على رعاية شعبه؛ وليس رعاية نفسه كائناً - ومن المشكوك فيه وجود مثل هذا المُحسّن؛ رغم أنه لا يوجد نقسان في إعداد القادة السياسيين الذين ظواهروا بأنهم يعملون بهذه الطريقة؛ ولكن الحالات المتطرفة تكون عادة مفيدة تحليلاً، وعلى القارئ الذي يرغب في أن يتخيل مثلاً خالصاً للتيمقراطية النقية، أن يرجع إلى الحكم السلطوي لإدوارد جيبون ويتأمل عصر عائلة أنطونين الرومانية، والتي أعلن عنها جيبون (١٩٨١) قائلاً:

"إذا ما طُلب من رجل أن يحدد الفترة من تاريخ العالم التي كانت خلالها، أحوال الجنس البشري أكثر سعادة وازدهاراً؛ فإنه سوف يقول بلا تردد: إنها الفترة بين موت دوميتيان واعتلاء كومودوس العرش (خليفة أوريليوس). وكان المدى الشاسع للإمبراطورية الرومانية، تحكمه سلطة مطلقة تحت التوجّه بالحكمة والفضيلة. فكان يحَجِّمُ الجيش بواسطة اليد الصارمة والحقيقة للأباطرة المتعاقبين، الذين كانت شخصياتهم وسلطاتهم تستحق الاحترام غير التطوعى..... وكانت العمالة في هذه الممالك تتباين مرتبات أعلى من أجراها بسبب المنح الهائلة التي كانت تُعْطى لهم عند تجاههم؛ نتيجة للفخر الصادق" بعملهم، ولتحقيق بهجة السعادة العامة، والذين كانوا هم صابعوها " (ص ١٠٧).

وفي الحقيقة - وسواء كان ذلك هو الوقت السعيد، أو كان محل نقاش كبير - فعلى الأقل لم يكن بعض المؤرخين المعاصرين معارضين كلية لحكم جيبون (جرانت ١٩٩٤، ص ص ١٤٨). فنحن فعلاً نعرف أن ذلك كان وقت الرخاء العام والسلام الروماني المشهور "بأكس رومانا pax romana"؛ ولكن لم يكن جيبون واضحاً فيما جعل الأنطوبيين قادرين على هذا الشكل من السلوك. وكان هناك اثنان من الحكام يستحقون المديح بصفة خاصة، وهما أنطونيوس بيوس، وماركوس أوريليوس؛ ولكن ما نعرفه عن الحاكم الأول قليلاً (جيبون، ١٩٨٠، ص ١٠٥) على الرغم مما عُرِفَ عن موته بهدوء في عام ١٦١ بعد الميلاد - وهو حدث ليس عاديَا في مثل هذه الفترة. وفي الحقيقة، يقول جرانت (١٩٩٤): "إنه كانت حقاً أول وفاة هادئة تمر على أي إمبراطور روماني". (ص ٢١). أما الإمبراطور الثاني ماركوس إيريليوس؛ فقد ترك لنا "تأملاته" "meditations" (١٩٦٤)؛ حيث عبر فيها عن فلسفته في الحكم بالشروط التيمقراطية، في عبارات مثل "دع كل حدث يهدف فقط إلى الصالح العام" (جرانت ١٩٩٤، ص ٥٥) وكانت الفلسفة هي مادته المفضلة، ويحتمل أنها تؤكد حكمة هيكس (١٩٣٥) المقتبسة في الغالب من قول مأثور

"الأفضل من كل الأرباح الاحتكارية هي الحياة الهدئة" (ستيجلر - بولدنج، ١٩٥٢ ص ٣٦٩)؛ إلا أن الغزوات المستمرة في هذه الفترة، كانت تعنى أنه لم يكن لديه الوقت الكافى لمتابعة هذا الاهتمام.

ويبرز سؤالان عن النظرية الاقتصادية للديمقراطية:

١- كيف يحكم الديمقراطي وهل يحتاج أو يريد استخدام أداة قمع؟ وإذا كان الأمر كذلك؛ فما مستويات التوازن للقمع والتأييد فى ظل هذه الديمقراطية؟

٢- هل الحكم الديمقراطي مستقر - بمعنى هل يمكن أن يستمر؟ ولعل لحظة من التأمل، ستفnung القارئ بأن الإجابة عن السؤال الأول (هل الديمقراطي الفعلى يقمع رعایاه؟) هي نعم ولكن نعرف السبب، نحتاج لأن نلاحظ، أنه رغم أن الديمقراطي قد تكون لديه سلطة هائلة، ولديه كل النية في استخدام هذه السلطة لصالح رعایاه، فهذا لا يعني أنه لا توجد قيود على سلوكه؛ فهناك ثلاثة قيود تستحق الاهتمام:

١- "ضرورة التمسك بالسلطة". ما وجہة النظر العقلانية والحكم بصدر رحب، إذا ما كانت النتیجة هي عزله من السلطة بواسطة طاغية ذى قبضة قوية من السلطة؟ وحتى الديمقراطي النقى لا يمكن أن يسمح للسلطة بأن تصبح أقل من π^{\min} الحد الأدنى للبقاء في السلطة.

٢- "معضلة سماريتان": أن الديمقراطي المماطل للأب المحب فى نظرية العائلة سيكون مدركاً لمعضلة سماريتان، بمعنى التأثيرات غير المحفزة للعطايا على الناس الذين يتلقونها. علاوة على ذلك، فمن الواضح أن رعایا الديمقراطي كثيرون جداً، وعملية مراقبتهم أكثر تعقيداً - عن تلك الحالة في إطار العائلة. وتوقع الحصول على العطايا من الحاكم الديمقراطي، يمكن أن يدفع لزيادة السعى للحصول على عطايا اقتناص الريع والتملق

الذليل بدرجة واسعة الانتشار ، وكل فرد من بين المواطنين يحاول أن يقنع الدكتاتور بأنه الشخص الذي يستحق الحصول على هباته.

٣- "نظريّة الابن الفاسد": يؤكّد هذا العامل إلى نتائج عكس نتائج العنصريين السالفين، وهو ما يبيّسّط بدلاً من أن يعتقد مهمّة التيمقراطى؛ ففي سياق حكم التيمقراطى تتضمّن النظريّة أنه يتوقّع أن يكون تجاويبهم إيجابيّاً تجاه الشفقة على النّظام، وتأييدهم للمحافظة على ثروة القائد، ومن ثم حجم العطايا لهم. مرّة أخرى؛ فإنه في سياق الدكتاتوريّة يعمل هذا العامل بقوّة أكبر مما يفعّله في إطار العائلة. فوفقاً للنّظام الدكتاتوري يوجد الاحتمال بأن يُستبدل بالتيمقراطى شخصاً آخر أقل كرماً، وهذا الاحتمال يعطي المواطنين الدافع لتأييده، وخاصة أولئك الذين تكون أحوالهم جيدة في النّظام القائم.

وكل هذه الاعتبارات والتفاعلات بينها يمكن فهمها بطريقة أفضل إذا ما وضعنا معّا في نموذج رسمي بسيط. لذا يفترض أن التيمقراطى يحقق أقصى قدر من رفاهية المواطنين، بمعنى أنه يحقق أقصى قدر لرفاهية الفرد:

$$[\sum_i w_i U_i [Y_i(1-t) + G_i]] \dots \dots \dots \quad (1)$$

وهو القيد الأول

حيث:

w_i : الوزن الذي يعطّيه التيمقراطى لرفاهية الفرد i

U_i : منفعة i والتي تعتمد على i

Y_i : دخل الشخص (بعد استبعاد الأدخار)

G_i : حجم المنحة إلى i

t : معدل الضريبة، ويفترض أنها شكل ثابت على الدخل من أجل عملية التبسيط فقط (لم تكن هناك ضرائب دخل في الإمبراطورية الرومانية).

أول القيود التي ذُكرت، هو أن السلطة لا يمكن أن يُسمح لها بأن تخفض دون الحد الأدنى π^{\min} ، بمعنى:

$$\pi \geq \pi_{\min} \quad \dots \dots \dots \quad (2)$$

وَكَمَا سَبَقَ فَإِنْ :

والقيد الثاني على ميزانية الدكتاتور:

$$F + t Y(G) = P_L(R^{-1}G)L + P_R R + G \quad \dots \dots \dots \quad (4)$$

حِدْثٌ:

$$Y = Y(G) \text{ , } Y' < 0. \text{ , } Y'' > 0$$

و

$$P_L = P_L(R, G) \quad , \quad \delta P_L / \delta G < 0$$

F: هي الدخل الأجنبي ومن المفترض أنه ثابت، والغرض من تقديمها في المعادلة (4) هو التأكيد على أنه ليس كل العطايا معاد توزيعها من الأموال الخاصة لداعي الضرائب. كما أن F يمكنه أيضاً أن يمثل أي مصدر آخر من ميزانية الدكتاتور المستقلة عن الضرائب أو دخل الشعب. و t معدل الضريبة، والمفترض أنها موحدة على الدخل Y. وتمثل G التكلفة الإجمالية للعطايا من الحاكم التيموقراطي إلى الشعب.

ومن حيثية سماريتان موجودة ضمن الاعتماد السلبي لـ Y على G،
بمعنى أنه بازدياد العطاء، ينخفض الدخل الإجمالي الذي يكسبه المواطنون؛
لأنهم يسعون بطريقة متزايدة إلى اقتناص الربيع وبعض الأشكال الأخرى من
السلوكيات غير المنتجة. وتاثير الain الفاسد، يمثل بالتأثير السلبي لـ G على
P_t، بمعنى أن العطاء لا يمكن الكثار من الحصول على الولاء بثمن بخس.

لاحظ أنه بصرف النظر عن هذين التأثيرين؛ فإن المشكلة تتطابق رسمياً مع مشكلة الدكتاتور ذى القمع الناعم - باستثناء أن التيمقراطى يحاول تحقيق أقصى قدر من الرفاهية للمواطنين الخاضعين لهذا القيد؛ لكنه يبقى في السلطة؛ بينما يحاول دكتاتور القمع الناعم تعظيم استهلاكه الخاص أو رفاهيته مع الخضوع لنفس القيد.

هذا الشابه يمكن رؤيته بطريقة سهلة؛ إذا ما وضّحنا توازن التيمقراطى بيانياً كما أجري في الشكل (٤-٤). ويلاحظ أن قيد العيزانية BB المعروض هناك، يمثل قيد الموازنة على السلطة ($B=P_{RR}+P_{LL}$) فقط؛ وليس القيد الإجمالي للموازنة التي وُصفت في المعادلة (٤-٤) بمعنى أنه لا يشمل عطايا التيمقراطى؛ ولكنه يبين فعلاً تأثير العطايا على P_L في الشكل (٤)، ومنحنى عرض الولاء يكون غالباً حتى عند مستويات منخفضة من القمع؛ لأن الناس عادة ما ترحب في الاستفادة من كرم وسخاء التيمقراطى. ومع ذلك حتى التيمقراطى - مثل الأب الإيثارى، سيجد أن بعض قواعد القمع من حظر لأنشطة معينة، والعقوبات على السلوك المناهض للمجتمع - يحسن من عرض الولاء الحقيقي؛ لذا ينحدر المنحنى L إلى أعلى بالنسبة $-R$. ويحاول التيمقراطى أن يحقق أقصى قدر من الرفاهية للمواطنين؛ لذا فهو في توازن عند تقليل التكالفة الموحدة من L ، R (بافتراض مقدراتهم على تراكم L بتكلفة منخفضة بسبب تأثيرات العطايا في تخفيض P_L). وعلى أي حال؛ فإن التيمقراطى لن يسعى إلى الحصول على سلطة أكبر من هذا، لذا فهو يبقى عند π^{\min} . وفي هذا المنحنى فهو يشبه دكتاتور القمع الناعم. وفي الواقع؛ فإن آليات تجاوب التيمقراطى، تتطابق مع حالات التجاوب لدكتاتور القمع الناعم؛ فإذا ما تدهور الأداء الاقتصادي أو لسبب ما انخفض عرض الولاء للتيمقراطى؛ فإنه سيكون مرغماً على زيادة مستوى القمع أو فقدان السلطة. هذا النمط هو نفسه النمط السابق شرحه بالنسبة لدكتاتور القمع الناعم، والزيادة المبدئية المدعاة في القمع يتبعها سقوط إلى مستوى لا يزال

على من المستوى الأصلى. وأكثر إزعاجاً مثل دكتاتور القمع الناعم، فحكم التيمقراطى يكون هشا؛ لأنه لا يحقق أقصى قدر من السلطة، ويكون دائماً على حافة فقدانها إلى شخص يمكنه القيام بذلك.

ولكن ماذا عن نظرية الابن الفاسد؟ نصيحة زينوفون للعطاء هو أن تعطى، وتعطى، وتعطى للشعب. وبين الشكل (٤-٤) أن النصيحة خطأ؛ فإن حب المواطنين وحمايتهم بالنسبة للتيمقراطى لا تساعده على الخروج من هذه المعضلة؛ لأن شهامتهم تعنى أنهم يبعثرون أى سند كامن لسلطة متاحة (أى $\pi > \pi_{\min}$) بزيادة هداياهم حتى يتبدل هذا السند.

ولكى نكشف عن العيب الثانى للحكومة التيمقراطية، نفحص شروط التوازن للتيمقراطى. فمستويات اختيارهم L, R, G لتعظيم أقصى قدر من المعادلة الخاصة للقيود، تنتج كلاً من الحالات المألوفة لتقليل الكلفة لكل من L, R المشتقة لدكتاتور القمع الناعم وشرط جديد للمستوى المثالى من G :

$$w_i U_i [1 + Y_G(1-t)] = \lambda (1-t) Y_G + L \delta P_L / \delta G \quad \dots \dots \dots \quad (5)$$

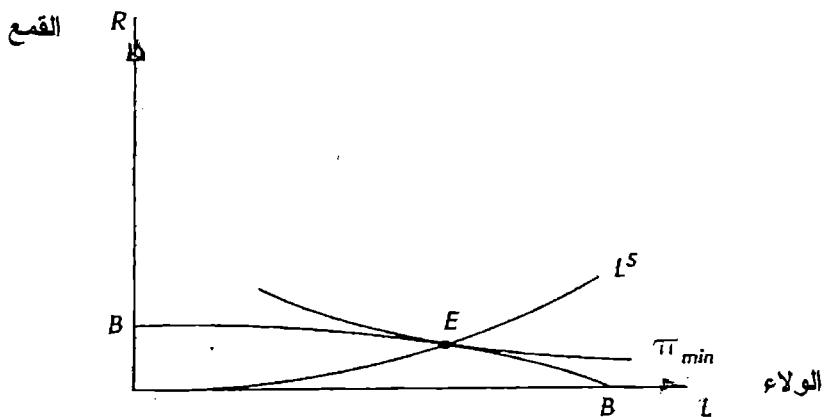
حيث: λ : المنفعة الحدية للنقد (موارد إضافية بالموازنة).

ومن المعادلة (5) نجد أن الزيادة في G لها التأثيرات التالية:

- ١- يستفيد المواطنون مباشرة (المصطلح الأول على الجانب الأيسر من المعادلة (5)).
- ٢- ينخفض الدخل القومى (Y_G على الجانب الأيسر).
- ٣- هناك تكلفة مباشرة على الخزانة (المصطلح الأول على الجانب الأيمن من المعادلة).
- ٤- هناك أيضاً تكلفة غير مباشرة حتى الآن مع هبوط إيرادات الضرائب مع انخفاض Y (المصطلح الثانى على الجانب الأيمن).

٥- انخفاض تكلفة الحصول على الولاء آخر مصطلح في المعادلة (٥).

شكل (٤-٤) التوازن التيموقراطي



وبطريقة أخرى، يمكن القول إن التيموقراطي يفكر بمساواة المنافع الحدية للعطايا مع تكلفتها الحدية. وعند الحدية سيزيد التيموقراطي من العطايا حتى: (أ) المنافع المباشرة للمواطنين مضافاً إليها (ب) المنافع الإضافية بسبب انخفاض تكلفة الحصول على الولاء $(\frac{\partial P_L}{\partial G} L)$ والتي أصبحت تتساوى تماماً مع (ج) الضرر الناتج من تخفيض الدخل القومي، والضرائب التي تسببها العطايا، إضافةً إلى (د) التكاليف المباشرة للهدايا نفسها.

ويلاحظ أن التيموقراطي الحكيم الكريم فقط، هو الذي يضع في اعتباراته هذه المنافع والتكاليف - والتيموقراطي الجاهل أو الغبي سيفشل في أن يضع في اعتباره تكلفة العطايا، وقد يفسد الشعب (مثل الزعم بأن مواطنى روما حدث لهم ذلك) (انظر: جيبون ١٩٨١، وجرانت ١٩٧٨، وفайн ١٩٩٠).

وعلى الجانب الآخر؛ فإن أي تيموقراطي معقد - يتظاهر بأنه يحرص على الرعاية؛ ولكنه يعطى لكي يزيد من سلطته، أو من أجل أسباب أمنانية أخرى - سيظل يعطي هدايا؛ لكنه يخفض من P_L ؛ ولكنه سيهمن المنافع المباشرة

للمواطنين. ويتبّع ذلك أن المُرء لا يستطيع الاستنتاج بأنّ الحاكم هو تيمقراطي من حجم العطایا فقط؛ لأنّ الذّى يحقق أقصى قدر من السلطة يستطيع بسهولة أن يعطى أكثر من التيمقراطي. هذه المحصلة يمكن حدوثها؛ لأنّ عمليات القمع تميل لأن تكون أعلى في ظل نظام الحاكم الذّى يحاول أن يحقق أقصى قدر من السلطة، واحتمال أن تنتج عن ذلك هداياً أكثر؛ لكنّ يوازن جزئياً هذا القمع المترافق. ويتبّع ذلك عدّى، أن نستنتج بأنّ النّظام التيمقراطي، يحتاج المُرء فيه أن يعرف مستوى عمليات القمع أيضاً وحجم العطایا، فالعطایا الكبيرة مع القمع المنخفض تتضمن التيمقراطية^(*).

وتوضّح المعادلة⁽⁵⁾ عيّناً ثانياً في الحكم التيمقراطي، وأيضاً اختلافاً أساسياً بين "رئيس" العائلة و"رئيس" الدولة وحتى مع فرض إمكانية غير محتملة بأنّ الدكتاتور سينشأ، وهو الذّى كان من قبل إيثارياً تجاه شعبه، كأنّه عائلته. فإذا كان التيمقراطي ناجحاً؛ فإنّ الناس سيزيدون اعتمادهم على إحسان النّظام، وستكون تكلفة ذلك انخفاضاً في الدخل القومي مع لجوء المواطنين إلى أشكال سلوكية غير إنتاجية؛ فإذا كانت نوعية قيادة التيمقراطي، هي المحدد الأساسي لرفاهية المجتمع – كما قد يكون ذلك صحيحاً في ظل بعض الظروف (في أثناء الحروب مثلاً) – فإنّ هذه التكلفة حينئذ قد تكون أكثر من أن تتم موازنتها بزيادة الولاء من المواطنين (وهو ما يساعد القائد في مهماته بتحرير موارد لأغراض أخرى)؛ إلا أنه إذا كانت جهود المواطنين هي المحدد الأساسي للرفاهية الاجتماعية (أو إذا ساء توجّه القائد التيمقراطي!)؛ فإنّ تكاليف الاعتماد على التيمقراطي عدّى ستكون

(*) من الأهمية ذكر أنه لم يكن أى من تلك القيود مندمجاً في تحويل الداللة المعتادة للرفاهية الاجتماعية في النظرية الاقتصادية؛ حيث إنّ الحكومة الخيرية يفترض فيها ببساطة تعظيم رفاهية المواطنين. وليس هناك أى استثناء قد عمل لمعرفة أنّ مثل تلك الحكومة يمكن أن تكون قادرة على البقاء في منصبها إذا وصلت لذلك المنصب في أى وقت.

مرتفعة للغاية. وذلك سبب آخر يجعل الدكتاتورات من كل الأنواع يسعون إلى المشروعات الجماعية التي يكون فيها إرشادهم وليس مبادرة وجهود الأفراد هي المحدد الرئيسي للنتائج، وهم بذلك يعظامون سلطتهم.

الاعتبارات نفسها هي التي تحدد ما إذا كانت قيادة رئيس العائلة ستزيد أو تخفض من الرفاهية داخل الأسرة. من الواضح أن الحالة تكون احتمالها أكثر مرضاة داخل العائلة، خاصة عندما يكون الأبناء صغاراً. ولا تزال توجد المشكلة الواضحة لدور الكبار الآخرين في العائلة (أى إضافة إلى الرئيس). فكلما زادت أهمية جهودهم في تحديد رفاهية العائلة عظمت المشكلات الناتجة من الاعتماد، وقل احتمال تحقيق أقصى قدر من الرفاهية في عائلة ذات رئيس. لذا فإن نظرية بيكر تعمل بطريقة أفضل، إذا بعثت عن رئيس العائلة؛ إذ إن بقية العائلة تتكون من أطفال مُعالين. وفي سياق مشابه، عدل حكم جيبون على حكمة القادة في أثناء عصر عائلة الأنطونيين، وكانت السعادة العامة لتلك الفترة ناتجة من حكم شعب روما لنفسه، والذين كما يؤكد، كانت لديهم الرغبة في التخلّى عن ديمقراطيتهم، ومساندة الإمبراطور باعتباره أفضل رجل مناسب لتولى الحكم، ويساندهم بدوره في أسلوب حياتهم (جيبون ١٩٨١، وجранت ١٩٩٤، ص ١٥٢).

٤-٦: من التيمقراطية إلى الطغيان

بين عصر أوجستس وعصر تراجان وعائلة الأنطونيين يصرح جيبون (١٩٨٠) بأن روما "كانت تشن تحت طغيان متواصل" (ص ١٠٨)، وبالفعل كانت الحقبة تشمل كثيراً من الطغاة المشهورين في التاريخ الروماني بما في ذلك تيريوس ونيرو. وخلف ماركوس أوريليوس ابنه كومودوس الذي انحاط حكمه إلى درجة الطغيان مُتهيئاً بذلك العصر الذهبي لروما. ورواية جيبون عن سقوط كومودوس مملوءة بالدروس. ويزووننا الانقال من التيمقراطية إلى

الطغيان بتصور لطيف مقارن ساكن لنمونجنا - أو لاً - هو يؤكد أن كومودوس لم يولد شريراً؛ ولكنه كان ضعيفاً أكثر منه شريراً (ص ١٦)؛ ولكن وفقاً لجيون "أن حادثاً مميتاً فرّ شخصيته المقلبة" واستمر يقول:

" ذات مساءٍ (عام ١٨٣ بعد الميلاد) بينما كان الإمبراطور عائدًا إلى القصر من خلال رواق مظلم ضيق في المسرح الكبير، كان ينتظره من كان يريد اغتياله واندفع تجاهه مستلًّا سيفه وصاح قائلاً: "مجلس الشيوخ يرسل لك هذا" وقد منع هذا التهديد فرصة الاغتيال؛ إذ قبض الحرس على القاتل، وفوراً كُشفَ عن مدبرى المؤامرة (التي كان أصلها يرجع إلى أحد الإمبراطور)؛ ولكن كلمات السفاح استقرت في عقل كومودوس، وتركت لديه انطباعاً لا يمحى من الخوف والكراهية ضد كل أعضاء مجلس الشيوخ (ص ١٨)."

وكان رد فعل كومودوس هو استخدام بعض المرشدين لاكتشاف هؤلاء الذين يمكن أن يكونوا خونة أو ساخطين في مجلس الشيوخ، وأعدم هؤلاء الذين شاك فيهم؛ ولكن مرشيده كانوا أيضاً فاسدين. وكانت النتيجة أن "تمييز أي شخص يجعله مجرماً.... وكان الشك يعادل الدليل للمحاكمة بالإدانة" (ص ١٨). وقد أعدم عدد كبير من أعضاء مجلس الشيوخ البارزين وكان يعد إعداماً، للذين قد يثارون لمصيرهم (ص ١٨).

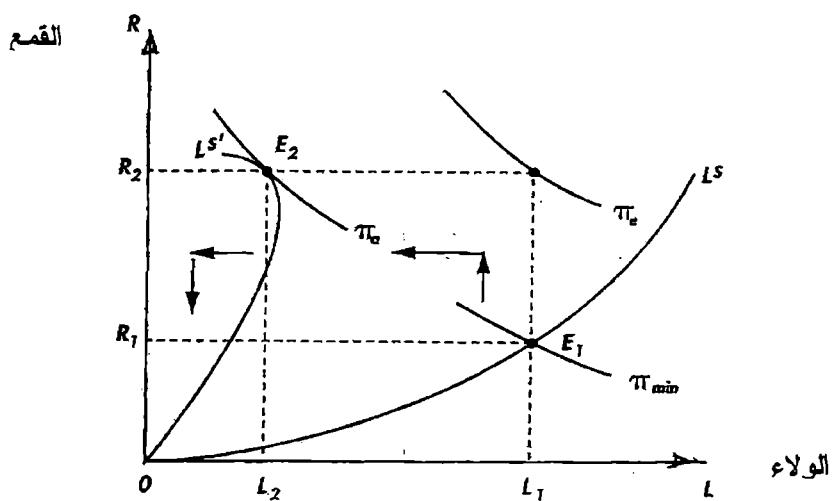
يصور الشكل (٤-٥) مسار النظام من التيمقراطية إلى الطغيان. والتوازن المبدئي في العصر التيمقراطي لماركوس أوريليوس هو E_1 ، تلك هي الحالة التي ورثها كومودوس. والزيادة في عمليات القمع في عصره (من R_1 إلى R_2) قد زادت من سلطته إلى π إذ ظلت I_1 عند I_1 ؛ ولكن بتحول شكوك كومودوس إلى كل شخص - موالي أو خائن - وتحوله عدواً خائناً؛ لذا فقد نصب معين الولاء الحقيقي، كما هو موضح في التحرك يساراً في منحني العرض. وكان السقوط المبدئي في الولاء قد تعاظم مع شكوكه التي

لا أساس لها، التي جعلت أعضاء مجلس الشيوخ خائفين، وبالتالي زادت شُكوكهم فيه كما ازداد شكه بدوره فيهم، وأدى هذا إلى اتجاه لولبي إلى أسفل منتهياً عند (E_2 مع $L=L_2$) و($R=R_2$). وبما أنه لم يستطع أن يثق في أعضاء مجلس الشيوخ، فهم أيضاً لم يستطيعوا الوثوق فيه، وحل القمع المتزايد محل الولاء كأداة وحيدة للحفاظ على السلطة.

وقد وصلت المرحلة التالية لنظامه عندما اهتم بأعدائه، واعتقد كومودوس أنه يمكنه أن يسترخي بطريقته؛ فأعطي أنشطة المصارعين، وانكب على ملذات الجسد، وطبقاً لـ جيبون وظف كليندر Cleander لإدارة الأعمال العامة وقد اختاره كومودوس؛ لأنه كما يقول جيبون:

يروج الأمراء المرتابون آخر مافى الجنس البشري من إفداع عقيم بأن هؤلاء الذين ليس لهم عائل؛ إلا ما يحصلون عليه من إحسانهم، لن تكون لهم صلة إلا بولى نعمتهم، (وفضلاً عن ذلك كان كليندر مجرداً من أي مقدرة أو ميزة قد يحصده الإمبراطور عليها أو لا يثق فيه؛ فقد كان الجشع هو العاطفة التي تقipض من روح [كليندر]، والمبدأ الأساسي لإدارته). [١٢٠ ص ١٩٨١]

الشكل (٤-٥) من التيمقراطية إلى الطغيان (اغتيال كومودوس)



وبينما سلب كليندر الخزانة العامة تدهور كومودوس بدرجة أكبر، وفقد الاهتمام بأمور الدولة منغمساً في الملذات؛ ومع ذلك كره الناس نظام كليندر، وقبحه وفساده مما نتج عنه ثورة انتهت بالغوغاء يعصفون بقصر الإمبراطور حيث:

كان كومودوس منفوساً في الترف، غير مدرك بالحرب الأهلية. لقد اقترب منه الموت بأخبار غير سارة أخته الكبرى فاضيلاً ومارشيا المفضلة من محظياته، وقد خاطرنا باقتحام خلوته وألقاها بأنفسهما عند قدميه وهما يذرفان الدموع. وبكل خصوصية، كشفتا للإمبراطور الخاف عن جرائم الوزير كليندر وهياج الشعب والخراب المحتمل الذي قد يعصف به وبقصره في خلال بضع دقائق. أفاق كومودوس من أحلام ملذاته، وأمر بقطع رأس كليندر وإلقائها إلى الشعب. استرضى ذلك المنظر المرغوب فيه الإضطرابات وربما استعاد ابن كومودوس عطف رعاياه الثناريين وثقهم (ص ١٢٣).

ولكن الأمر لم يكن كذلك؛ لأنه في هذا الوقت، كان كومودوس لا يساوى شيئاً في السلطة السيادية فيما عدا التصريح غير المحدود في الانغماس في شهواته الحسية". (ص ١٢٣) فقد اعتقد أن ممارسته للعنف التي استعرضها كثيراً كافية للسيطرة على أعدائه. وقد استمرت دوامة السلطة المنحدرة إلى أسفل، وفي النهاية هلك عندما خاف من خدمه بما في ذلك محظيته مارشينا التي أنقذه ولوّها من قبل. والذين صمموا على منع المضير الذي يحوم حول رؤوسهم، إما من النزوة المجنونة للطاغية أو من الاستياء المفاجئ للشعب (ص ١٢٨). لذا استخدمو مصارعاً محترفاً ليأتي إلى حجرة نوم كومودوس ويقتلته. وقد وصل كومودوس إلى المرحلة الأقل خطراً لهؤلاء المقربين منه؛ لكي يحاولوا اغتياله، بدلاً من أن يتركوه حيناً (الشكل ٤-٥ عند النقطة التي فيها $L = 0$) وبالتالي $(\pi = 0)$.

في هذا الباب عرضت حلّين لمعضلة الدكتاتور، الطغيان والتيمقراطية. وقد اطلعت بإيجاز على أمثلة الدكتاتورية "القريبة" لنظم موبوتو (زائير)، وبابادوك (هايتي)، ونطرقت بشكل مكثف إلى الإمبراطورية الرومانية القديمة. وفي كل هذه الحالات، لم تتبّع النظم النمو الاقتصادي كوسيلة لبناء التأييد. وقد أفرقت نظم موبوتو وبابادوك شعوبهما، بمعنى أنها لم تبنِ الولاء؛ ولكن بقيت في السلطة بفرض الضرائب وتمهير معارضيها. تلك النظم هي أمثلة للطغيان (التي تتصرف بمستويات عالية من القمع وتأييد جماهيري في الحضيض). وكان النمو الاقتصادي في أدنى مستوياته في الإمبراطورية الرومانية أيضاً، وبنى التأييد السياسي من خلال العطايا للناس، ومن خلال الغزوات الأجنبية. واقترحت أن العطايا كانت تخدم عدداً من الوظائف السياسية بما في ذلك وضع حدود للدخول في الحقل السياسي وتأسيس الملكية (حق الإمبراطور في السلطة وحقه في الإنفاق من الخزانة العامة كما يرحب)؛ ورغم أن كثيرين من الأباطرة الرومان كانوا بدون شك طفاة يكرهم الشعب؛ فجميعهم لم يكونوا كذلك. ولهذا السبب وأهميته في الخيال البشري الماضي والحاضر؛ فقد قمت بتحليل الحالة الميتافيزيقية للتيمقراطية - أو الدكتاتورية المحسنة (عمليات قمع منخفضة وتأييد جماهيري مرتفع). وبصرف النظر عن الإمكانيّة غير المحتملة بوجود دكتاتور حقاً محسناً في السلطة؛ فإن هذا الشكل من الحكومات التي وجدت خلال التاريخ بها عيوب، والعيوب الأساسية التي حلّلت: أن تلك الأنظمة غير مستقرة، وأن الاعتماد على هبات التيمقراطى تُضعف الناس بتكريس أنفسهم للحصول على العطايا. وأخيراً قمت بتحليل التحول في الإمبراطورية الرومانية من التيمقراطية المزعومة (في عهد ماركوس أوريليوس) إلى الطغيان (في عهد كومودوس).

الباب الخامس

نحو نموذج أكثر عمومية للدكتاتورية

١ - مقدمة

واليآن وقد وضعنا أيدينا على كل العناصر التي تؤثر في سلوك الدكتاتور؛ ولكن نبدأ بأن يجب أن نعرف بعض الأمور عن شخصيته. فمثلاً هؤلاء القادة يميلون إلى الزروع إلى جنون العظمة مذعورين لنقص المعلومات الدقيقة عن رأي الناس الفعلى فيهم. وأحد اهتماماتهم الرئيسية، هو البقاء في السلطة، ومن أجل هذه الغاية ينشغلون كثيراً أو قليلاً بشراء الولاء واستخدام أدوات القمع للقيام بذلك (هذا يتوقف على نوع الدكتاتورية). ونحن لا نعرف سوى القليل عن رعاياهم؛ ولكننا نعرف فعلاً، أنه ما دام أن عددهم كبير - خاصة إذا كانوا غير منظمين - فإن منفعة كل واحد منهم من الإطاحة بالدكتاتور، ستكون صغيرة مقارنة بالتكليف الكامنة. وهذه المشكلة المجانية تساعد الدكتاتور بدرجة كبيرة على البقاء في السلطة؛ ولكنها لا تحل معضلته كلية؛ فوفقاً لظروف معينة يمكن عزله، كما يحدث في كثير من الأحيان لهم؛ وذلك يمكن حدوثه بعدة طرق، منها:

- ١- بعصبة من المقربين بما في ذلك أولئك الأقرب للقائد.
- ٢- فقدان التأييد من البيروقراطيات القوية، خاصة الجيش.
- ٣- باستخدام ثورة الغوغاء.
- ٤- تدخل القوى الأجنبية.

هذا وقد عرض المؤلف نموذجاً لسلوك رعایا الدكتاتور في الباب الثالث، كالتالي:

إن كل واحد من الرعایا يواجه اختياراً بين التأييد أو المعارضة للنظام، وأيا كان القرار الذي يتّخذه فرد الرعية، فلا يُكشَف عنه للدكتاتور؛ لأنّه من المفيد أن يتّظاهِر بأنه يؤيده حتى ولو لم يكن هذا صحيحاً. فمهمة الدكتاتور هو أن يواجه هذه الحالة من عدم اليقين، وأن يضع مجموعة من الحوافز تقدِّر رعایاه إلى اتخاذ القرار الصحيح. فهو يحاول السيطرة عليهم إما بالحصول على ولائهم من خلال توزيع العطایا وخلافه، أو بقمع مقدرتهم على تنظيم أي معارضه للنظام.

كانت المهمة الرئيسية للكاتب من وراء ذلك في البابين السابقيْن، هي طرح فكرة أنه توجد أربعة أنواع من الدكتاتورات، وأن كثيراً من سلوكهم مثير للاهتمام ويتوقف على طرازهم. وفي هذا الباب يريد الكاتب أن يبيّن أنه يمكن التفكير في تلك الصور الأربع معًا كحلول مختلفة لطريقة أكثر عمومية للتفكير بخصوص الدكتاتورية. وهذا الباب يعرض ذلك النموذج العام، ويبين أيضاً الظروف التي يظهر فيها كل نوع من هذه الأنواع الأربع. وتظل تفضيلات الدكتاتور عامة جدًا؛ لبيان كيف أنّ القيود المختلفة تشكّل سلوكه. ويتحقق الدكتاتورات أقصى قدر من المنفعة التي تعتمد على الاستهلاك والسلطة؛ وليس على الاستهلاك وحده (مثل دكتاتور القمع الناعم) أو السلطة وحدها (مثل الدكتاتور الشمولي أو الطاغية). والقيود على السلوك، لا تنشأ من موازنة ثابتة بطريقة مصطنعة، ولا من حدود جزافية لقوته وسلطته؛ ولكن من الإمكانيات المتباينة الناشئة من تحويل الأموال إلى سلطة والعكس بالعكس.

وتحديداً فإن الدكتاتور مقيّد بطريقتين: القيد الأول - هو نكفة تراكم السلطة - والتي تحكمها المؤسسات السياسية للنظام، والقيد الثاني - هو المقدرة على استخدام السلطة في الحصول على المال طبقاً لاقتصاديات الدكتاتور. ويقدر تعلق الأمر بالاقتصاد؛ فإن الأمر الحاسم ليس ما إذا كان تدخل الدكتاتور سيساعد أو سيضر بالاقتصاد ككل؛ ولكن تأثير التدخلات الحدية على النمو الاقتصادي أو الكفاءة أو موازنة الدكتاتور. فإذا كان هذا التأثير الحدي إيجابياً سواء أكان التأثير الإجمالي إيجابياً أم سلبياً في إطار نطاق معقول سيميل توجه الدكتاتور إلى أن يكون نحو السلطة أكثر منه إلى الاستهلاك، وبالتالي سيجعله دكتاتوراً طاغيةً أو شمولياً. ومن ناحية أخرى، إذا كان استخدام القوة يميل إلى تأخير النمو الاقتصادي (وأبعاد أخرى من الكفاءة الاقتصادية) أكثر من أن يكون لصالحه؛ فإن الدكتاتور يميل إلى أن يكون دكتاتور القمع الناعم. لذلك فإن التأثيرات الاقتصادية الحدية لسلطة الدكتاتور تساعده في تحديد ما إذا كان الدكتاتور دكتاتور قمع ناعم أم دكتاتوراً شمولياً أم طاغياً. (*)

ويقوم هذا الباب بتحديد شكل نموذج المؤسسة الاقتصادية للدكتاتورية بصفة عامة. وستعمل الأبواب اللاحقة على كسوة هيكل هذا النموذج ليعمل من أجل نظم معينة. وبالتالي فإن العلاقة بين المؤسسات الاقتصادية للدكتاتور والسلطة سيتم التوسيع فيها في الباب السابع لمؤسسات السوق الحرة، وفي الباب الثامن لأنواع التدخلات التي وجدت في سوق العماله في نظام "الفصل العنصري" في جنوب إفريقيا، وفي الباب التاسع والعشر للنظام السوفياتي، وما بعد (ماوتسي تونج) "شيوعية السوق الحر" في الصين.

(*) إمكانية أن الدكتاتور يكون قمعياً ناعماً تعتمد أساساً على تفضيلاته وليس على شكل القيود التي تواجهه.

وقد جرى تخطيط هذا الباب، بحيث يصف الفصل التالي - أولاً - دالة المنفعة للدكتاتور والقىدين المفروضين على تعظيمها تكاليف موارد تراكم السلطة والتكلفة من ناحية سلطة زيادة الإيراد، ثم حل هذا النموذج من أجل توازن مستويات السلطة والموازنة، واستهلاك الدكتاتور، ومستويات القمع والولاء. ويبين الفصل الثالث كيف أن الأنواع الأربع للدكتاتورية تظهر حالات خاصة من هذا النموذج العام. على حسب تقضيات الدكتاتور والقيود المفروضة عليه، خاصة المقدرة على تحويل المال إلى سلطة وتحويل السلطة إلى مال. والفصل الرابع يضع المقارنات الساكنة والآثار السياسية لهذا النموذج: كيف أن السلطة وإيرادات الموازنة (وأيضاً المتغيرات الأخرى التي ذكرت) تتغير في تجاوبها للصدمات الخارجية.

٢: النموذج

وكما اقترحَ من قبل؛ فإنَّ هذا النموذج الذي طُورَ في البابين السابقيْن يحتاج إلى تعميمه بثلاث طرق:

١- افتراض أنَّ الدكتاتورات يعملون على تحقيق أقصى قدر من السلطة (إذا كانوا دكتاتورات شموليين أم طغاء) أو أقصى قدر من الاستهلاك (إذا كانوا دكتاتورات قمع ناعم). وهنا سنفترض أن كل الدكتاتورات سيحققون أقصى قدر من دالة المنفعة والتي تشمل كل من السلطة والاستهلاك كمواضيعات للجدل.

٢- صنفَ الدكتاتورات إلى دكتاتور قمع ناعم، أو طاغية، أو شمولى أو تيموقратى. وسيبيّن بيان كيف أن هذه الأنواع الأربع يمكن التفكير فيها باعتبارها بازغة من نموذج أكثر عمومية.

٣- وضعَتْ القيود المفروضة على تعظيم الدكتاتور (في التحليلات عن الطغاة أو الشموليين) لأقصى قدر من السلطة على افتراض ثبات موازنة الدكتاتور أو ثمن الولاء.

وسيضع المؤلف هذه الافتراضات جانبًا، ويسمح لكل من ثمن الولاء وميزانية الدكتاتور بأن يتحدد ضمناً endogenously.

في النقطة الأولى تتخذ دالة المنفعة للدكتاتور الشكل $C(\pi) = U$ ؛ حيث السلطة $= \pi$ ، مستوى الاستهلاك الشخصي $= C$ ؛ وبذلك يستطيع الدكتاتور إنفاق موارده بطريقتين:

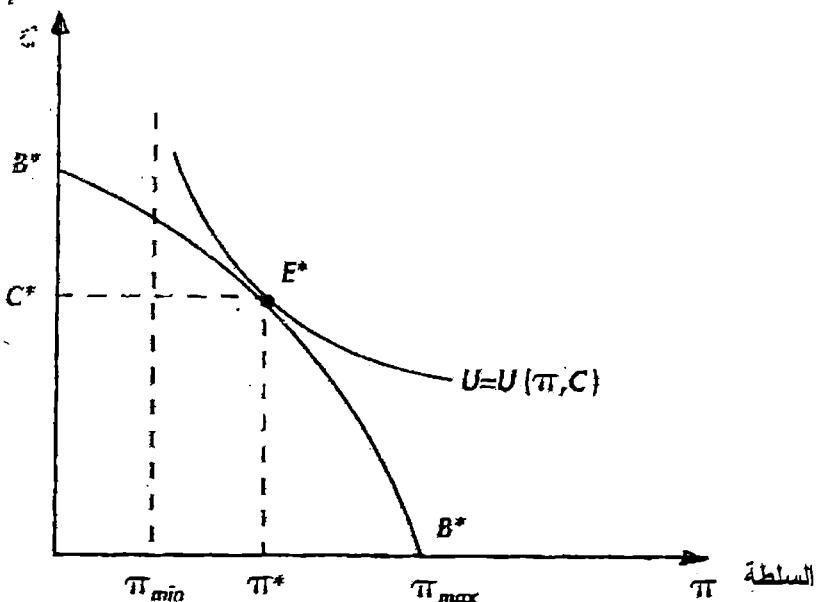
١- من خلال زيادة سلطته (π) - بمعنى الإنفاق على عمليات القمع أو الولاء (L) Loyalty أو الولاء (R) Repression

٢- على سلع استهلاكية: مثل افتتاء القصور، إقامة الحفلات، وشراء السيارات المرسيدس،...إلخ.

ويظهر هذا التقسيم في الشكل (١-٥) وهذا يظهر تعظيم دالة منفعة الدكتاتور $[C(\pi)]$ وفقاً لقيود الموازنة (الاشتقاق الذي يناقش لاحقاً)، التي ينتج عنها توازن عند E ، منع $(\pi^* = C^*)$ و $(C^* = \pi^*)$ ويلاحظ أن الطاغية أو الدكتاتور الشمولي "النقى" الذي يهتم - فقط. - بالسلطة، سيكون في حالة توازن عند π_{\max} ، أما دكتاتور القمع الناعم "النقى" الذي يحقق أقصى قدر من الاستهلاك في ظل أدنى مستوى من السلطة الضرورية للبقاء في منصبه هي π_{\min} . ويكون في توازن في الركن المقابل؛ حيث $[\pi \geq \pi_{\min}]$ ، وبالتالي فإن معظم الدكتاتوريات الحقيقيين في العالم سيكونون في توازن عند حل داخلي في الشكل (١-٥)، وكلما اقتربوا من دكتاتور القمع الناعم أو الطاغية "أنواع مثالية"، كانوا أقرب إلى أي زاوية من أركان قيود الموازنة.

شكل (١-٥) تعظيم منفعة الدكتاتور

الاستهلاك



والنقطة الثانية للتحديد الذى يرد على تحليل البابين الآخرين، هو أنه فى تحليل الطغيان والدكتatorية الشمولية، افترض أن ثمن الولاء (P_L) ثابت؛ ولكن يتحكم فيه من جانب الدكتاتور (الواهب "donativumo" هو خير مثال)، وإذا ما رفع سيدعول الدكتاتور على ولاء أكثر وسلطة أكبر؛ إذن لماذا لا يفعل ذلك لكي تكون واقعيين؟ فإن ذلك يتطلب موازنة أكبر؛ ولكن لا توجد طرق يستطيع بها الدكتاتور أن يجد أموالاً إضافية؟ يمكننا القول: إن موازنة الدكتاتور تتحدد ببساطة عن طريق تحقيق أقصى قدر من إيرادات معدل تعظيم الضريبة على الدخل؛ ولكن توجد أيضاً إمكانية البحث عن قواعد ضريبية جديدة. ووفقاً لذلك نسمح الآن لثمن الولاء P_L بأن يكون متغيراً تحت سيطرة الدكتاتور. فالزيادة في P_L ستجلب عرضًا أكبر من الولاء L لأى مستوى معين من القمع (R) - بمعنى أنها تنقل L إلى اليمين،

كما هو موضح في الشكل (٢-٥) حيث أن الزيادة في P_L هي من (P_L^*) إلى (P_L^2)، وبعد ذلك إلى (P_L^3)، وينتقل L على التوالي إلى اليمين، متضمناً أن ميزانية أعلى وأعلى ($B-C$) ستتفق على تراكم السلطة (π). لذلك يتضمن الشكل (٢-٥) علاقة موجبة بين الموارد التي تتفق على تراكم القوة ($B-C$) ومستوى القوة (π). وعرضت هذه العلاقة في الشكل (٣-٥)، كمنحنى $\pi \equiv \pi [B - C]$ ، يبين كيف يستطيع الدكتاتور أن يحول "المال إلى سلطة".

هذا المنحنى المنحدر إلى أعلى في الشكل (٣-٥) $[B-C] \pi$ ، يتضمن علاقة موجبة بين كمية الأموال التي تتفق على تراكم السلطة π (موازنة الدكتاتور الإجمالية " B " مطروحاً منها النفقات " C ") ومستوى السلطة π الذي يحصل عليه. ويبدو معقولاً، أن نفترض إيرادات متناقصة مقابل هذه النفقات، بمعنى أن انحدار منحنى تحويل المال إلى قوة في تزايد ثابت. وفي حالة الولاء يُرغِّمُ الدكتاتور على تشكيل علاقة مع هؤلاء السكان الذين هم أقل تعاطفاً مع النظام أو مع هؤلاء الذين يكونون من الصعب التواصل معهم. وفي حالة القمع سيُرغِّمُ الدكتاتور على توظيف أفراد أقل ملائمة لقمع هؤلاء الذين يزدادون مقاومة.

هذا وانحدار منحنى $[B-C] \pi$ ، وبمعنى أكثر دقة مرونة π فيما يتعلق بالأموال (ϵ^π) هو متغير شديد الأهمية سنعود إليه فيما بعد. ومن الواضح أنه يتحكم فيه من الهيئة السياسية للنظام، فمثلاً: إذا كان الدكتاتور يرأس حزباً سياسياً جماهيرياً شعبياً؛ فإن عرض الولاء سيميل إلى أن يكون أكبر مما إذا كان الأمر خلاف ذلك، ويتضمن منحنى عرض مرن نسبي عند

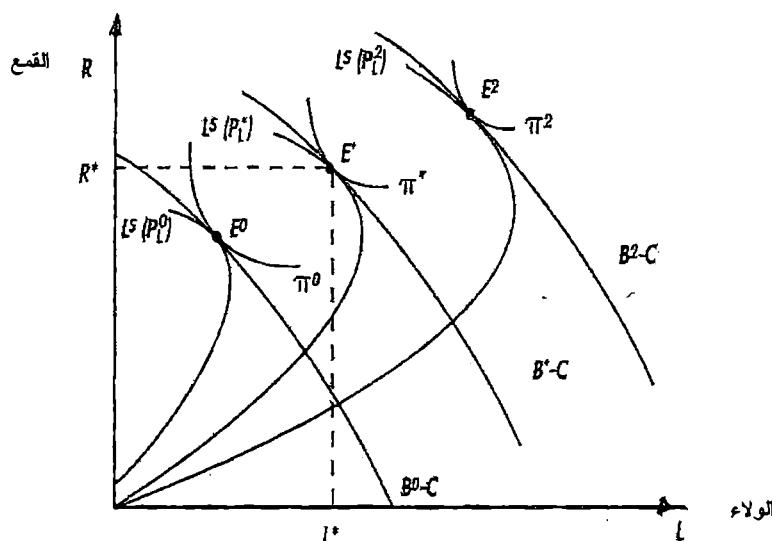
(*) يلاحظ أنه رغم من أن الموضوع والشكل يشتقان من المحننى $[B-C] \Pi$ بافتراض أن الدكتاتور يكون موجوداً على الشريحة المنحدرة إلى الخلف لمنحنى عرض الولاء (ولذلك فإن الدكتاتور يكون إما طاغية أو شمولياً) ونفس الاشتقاء ينطبق (ويستنتج نفس المحننى) إذا كان دكتاتور قمع ناعم.

أى ثمن مُعطَى، إذا كانت السيطرة على الصحف والتلفزيون والراديو، قائمة؛ وإن إذا كانت أجهزة القمع والتلقين indoctrination متاحة بدرجة جذرية؛ فإن مرونة القمع (R) بالنسبة إلى سعره تمثل إلى أن تكون كبيرة، وتنتج (π^R) عاليَّة نسبياً. وتعتمد المرونة (π^R) أيضاً على إنتاجية (R) و(L) في إنتاج السلطة (L ، وأيضاً π_R)، والتي بدورها تعتمد على خواص السكان الموجودين تحت السيطرة. وإذا كان الناس غير منظمين أو غير مبالين؛ فإن (π^R) ستكون مرتفعة نسبياً. ومِنْها: فإن (π^R) ستكون مرتفعة إذا كانت المعارضة ضعيفة، ويمكن ترويض البيروقراطية بسهولة، ويكون البيروقراطية طبيعة أو يمكن شراؤها بسهولة.

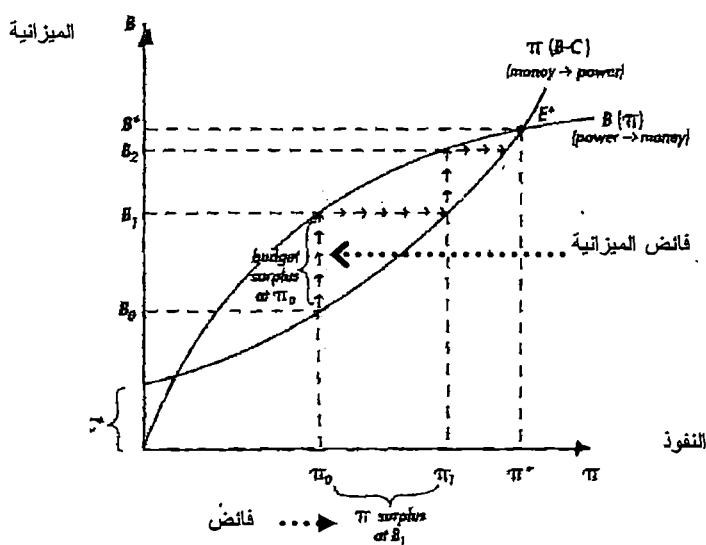
إذن ما حدود سلطة الدكتاتور؟ بالطبع يؤدي تناقص العائدات على تراكم الولاء إلى أن الزيادات المتتالية في (P_L) سوف تزيد من (L) بدرجة أقل وأقل؛ ولكن ما دام أنه لا يوجد حد لمقدرة الدكتاتور على تمويل تراكم الولاء، فلا يوجد إذن حد واضح لسلطة الدكتاتور أو لمستوى الولاء والقمع، الذي يمكنه إنتاجهما. وباختصار، إذا لم يوجد حد على موارد الدكتاتور، فلا يوجد حد على سلطته؛ لأن الموارد يمكن تحويلها إلى سلطة بالعمليات التي وضَّحناها. فهل يوجد أى حد على موارد الدكتاتور؟ كما اقترح من قبل سيكون هذا أمراً تحكمياً في تحديده بالضبط؛ إذ إن سلطة الدكتاتور تتحدد في تحقيق أقصى قدر من عائدات الضرائب، وما دام أن الدكتاتور لديه سلطة كافية؛ فإنه يستطيع أن يجد أموالاً أكثر بفرض قواعد ضريبية جديدة، وإيجاد طرق أخرى للحصول على المال^(*). وباختصار، إذا لم يوجد حد لسلطة الدكتاتور فلا يوجد أيضاً حد لموارده.

(*) بعض من تلك الحالات يمكن أن يكون ضريحاً تماماً، كما في حالة بيع "البابا الدكتور لهايتي العمال إلى جمهورية الدومينican المجاورة (ليندفال ١٩٨٤).

شكل (٢-٥) كيف تتحول الأموال إلى سلطة



شكل (٣-٥) توازن السلطة والموازنة الحكومية في ظل الدكتاتورية



وبناءً لذلك فإن الحدود على موارد الموازنة والسلطة يجب أن تحدّد في نفس الوقت. وقد بینا من قبل رغم أن اعتبارات الموازنة لا تحدد السلطة، فمثلاً هذه السلطة تصبح أكثر وأكثر تكلفة في تراكمها، كما هو موضح بالانحدار المتزايد لـ $(C - B) \pi$. وتحول الآن إلى اقتصاد الدكتاتور، كما أُلخصَ بمنحي $(\pi) B$ في الشكل (٣-٥). وبصف هذا المنحني العلاقة بين ممارسة السلطة السياسية وعواقب هذه الممارسة على موازنة الدكتاتور - بمعنى التحول من "السلطة إلى المال". ورغم وجود أشكال متعددة من الاقتصاد في النظم الدكتاتورية؛ فإنها جميعاً تقترب أن هذا المنحني يعرض أيضاً إيرادات متناقبة قليلة (وأحياناً سلبية). وسنشرح كيف أن تقاطع هذين المنحنيين عند (E) في الشكل (٣-٥) يزودنا بحدود على كل من موازنة الدكتاتور وسلطته - بمعنى كيفية إنتاج مستوى توازن لكل من السلطة (π) والموازنة (B^*) .

إن اشتقاء منحي $(\pi) B$ معقد لسبب بسيط هو أن للدكتاتورية السياسية عديداً من النظم الاقتصادية؛ ولكن نأخذ قليلاً من الأمثلة المتباude للغاية التي تُوقشت بالتفصيل في الأبواب التالية من هذا الكتاب، سننظر في الأشكال التي ضمنها نظام التخطيط المركزي السوفيتي، واقتصاد السوق الحرة - "بينوشيه" (شيلي) وسوق العمالة المنظم في ظل نظام "الفصل العنصري" في جنوب إفريقيا. ومن مثل هذه الحالات يتضح فوراً أنه لا يوجد نموذج عام لاقتصاد النظم الدكتاتورية؛ إلا عند مستوى تجريدي للغاية. وفضلاً عن ذلك في رأي الكاتب؛ فإنه لا يمكن فهم عمل نظم الأفراد بطريقة ملائمة بتحليل كل منها كمجموعة من "التدخلات" أو "التشوبيهات" لاقتصاد السوق الحر؛ فالنظام هي طرق معينة لتنظيم الإنتاج والتوزيع. أو ما الذي يمكن مناقشته على مستوى عام، فهي الطرق التي يستطيع بها التنظيم الاقتصادي أن يولد الموارد أو فشله في ذلك، والتي يمكن عنده تحويلها إلى سلطة - أي المدى الذي يمكن عنده دعم أو تقويض الاقتصاد للنظام السياسي للدكتاتور.

· ولتصوير ذلك ربما تكون العملية الأساسية جدًا لتحويل السلطة إلى موارد للموازنة، هي استخدامها لفرض وجمع الضرائب. وبينما واسحاً وجود علاقة موجبة بين السلطة والمقدرة على زيادة إيرادات الضرائب، وعند مستويات منخفضة من السلطة قد يفرض الدكتاتورات ضرائب؛ ولكنهم يواجهون مشكلات في تحصيلها، مثل: التهرب الضريبي أو رفض دفعها، وقد يُقيّدون أيضًا في اختيارهم للقواعد الضريبية. وكلما عظمت أجهزة سلطتهم، وكانوا قادرين أكثر على فرض معدلات ضريبية أعلى وغلق الثغرات، ومراقبة التهرب وفرض قواعد ضريبية جديدة عزم مستوى التزام الناس، إما بداعي الخوف من عمليات القمع أو بسبب الولاء. وعملية الانتهاك الثابت للدولة ومقدرتها على فرض الضرائب على المجتمع، كانت غالباً من صفات ملوك أو ربا ذوى الحكم المطلق (تيلي، ١٩٧٥)، ويمكن للشخص ملاحظة ذلك في الإمبراطورية الرومانية (انظر جرانت، ١٩٧٨، داللى، ١٩٧٥). وحتى وقت قريب كان ذلك هو الحال في بعض البلدان الإفريقية (كالاغى، ١٩٨٤، الذى وصف الحالة في زائير). وكما يرى في الشكل (٣-٥)؛ فإن منحت تحويل السلطة إلى مال (π) $B\pi \equiv B / \partial \pi$ يبين أيضًا عوائد متناقصة، بمعنى أنه عند مستويات أعلى من القوة (π) يتطلب كثيرًا وكثيرًا من السلطة؛ "الاستخراج" كمية إضافية معينة من الدخل من الشعب والتي تبدو معقوله مرة أخرى.

هذه الطريقة - "جمع الضرائب" - ليست سوى عملية واحدة بها يمكن أن تتحول السلطة السياسية إلى موارد للموازنة. وبهذه الطريقة؛ فإن (B) و (π) ترتبطان إيجابياً - بمعنى أن $0. > B\pi \equiv B / \partial \pi$ رغم أنه من المفترض انخفاض الدخل القومي Y مع ارتفاع الضرائب بسبب التأثيرات المحبطة لها. وبالطبع فإنه عند معدلات عالية بدرجة كافية من الضرائب يمكن أن ترتد العلاقة، أي تكون $0. < B\pi$. ومع ذلك فمن السهل أن تخيل عمليات أخرى تكون فيها تأثيرات تطبيق السلطة السياسية على

الاقتصاد مختلفة، افترض مثلاً أن الدكتاتور من خلال سيطرته على الآلة الحكومية يوفر سلعة أو مدخلات عامة (مثل: الطرق، وإمدادات المياه، مساعدات تكنولوجية، وهكذا) التي ترفع دخل القطاع الخاص؛ فإذا أزدانت إيرادات ضرائب النظام مع الدخل القومي (كما هو الحال مع معدل ضرائب نسبى t) عندئذ فإن $tY = B$ [و $(\pi)Y = Y$] مع $0 < Y'$ ؛ لكي تصبح $[B = tY(\pi)]$ ؛ حيث مرة أخرى $0 < \pi$. في هذه العملية، (ومع توافر أحد المدخلات العامة)؛ فإن كلاً من B ، π ، Y ستزداد.

ومثال آخر لتطبيق السلطة السياسية على الاقتصاد، هو خلق فرص الريع. وإذا افترض أن الدكتاتور يفرض ترتيب منتجات معينة، ويقوم بتوزيع هذه الترتيب على القطاع الخاص مقابل رشوة؛ فإن هذا الترتيب بالواردات يخفض من كفاءة القطاع الخاص، ولذلك (من أجل ممارسة السلطة) يهبط الدخل القومي، بمعنى $(\pi)Y = Y$ و $0 < Y'$ ومع ذلك؛ فإن إيرادات الحكومة يمكن أن تزداد بسهولة ما دام أن الانخفاض في الدخل القومي ليس من الضخامة بحيث يخفض الإيرادات بنسبة أكبر مما تحدثه الرشاوى. (وإذا ما حدث ذلك؛ فإنه يعني أن الدكتاتور غير رشيد في خلق وتوزيع فرص افتراض الريع في المقام الأول). وفي هذه الحالة فإن $0 < \pi$ ؛ ولكن $\pi < 0$. وبتغيير طفيف في المثال السابق تكون نتيجته $(B\pi < 0)$ ، وإذا افترض أن الدكتاتور يبتدع ريعاً بدلاً من حصوله على رشوة مقابل ذلك يحصل على تعهد بالولاء (الذى يكون موثقاً فيه إذا ما أمكن سحب الريع وإعطاؤه لشخص آخر)؛ عندئذ الموازنة B ستتخفض مع انخفاض Y ؛ رغم ازدياد السلطة. وفي هذه العملية؛ فإن ممارسة السلطة تخفض كلاً من (Y) و (B) ، بمعنى أن $B\pi < 0$ كليهما يكون أقل من الصفر.

ومع ذلك يمكن ذكر مثال آخر يكون فيه ($0. < \pi < 0.$)، ولكن (0. $\pi > 0.$). دعنا نتأمل التقسيم الذي نوقش من قبل وطوره دوجلاس نورث - بيري ونجاست، (١٩٨٩) وهيلتون روت، (١٩٩٤)، والذين قاموا بفحص ثورة إنجلترا العظيمة. فقبل الثورة كان الملك يجد صعوبة في زيادة الإيرادات، خاصة بعد أمثلة متكررة من نكث العهد بالوعود، وكذلك وعوده بالسداد تقصها المصداقية؛ لذلك ترك الملك بعض السلطة المالية للبرلمان. بعد ذلك كانت وعود الملك بالسداد صادقة، واستطاع الحصول على قروض بطريقة أسهل عن ذي قبل. في هذا التحليل عندما ترك الملك السلطة استطاع زيادة قدرته على رفع الإيرادات (بمعنى $0. < \pi < 0.$)، ونتيجة لذلك ازدهر القطاع الخاص ($0. < \pi < 0.$).

عندئذ - وبصفة عامة - فإن منحنى تحويل السلطة إلى مال (πB) قد ينحدر إيجابياً أو سلبياً، ويبدو أن من المعقول افتراض أنه مبدئياً يجب أن ينحدر بطريقة إيجابية فإن الحاكم الذي يبدأ من مستوى منخفض من السلطة (أو الصفر)، ومع توفير البنية التحتية الأساسية العامة أو فرض ضرائب بسيطة بمعدلات منخفضة، يجب أن تزيد الإيرادات. وبعد ذلك لا يقال سوى القليل عند المستوى العام. وكما سنرى في الجزء الثالث؛ فإن هذا الأمر يتوقف على طبيعة المؤسسات الاقتصادية لنظم معينة. وتعين هذه المؤسسات يوضح انحدار منحنى تحويل السلطة إلى مال (πB).

ومهما كان انحدار منحنى (πB) فالتوازن في الشكل (٣ - ٥) يكون عند تقاطع منحنيات (πB) و ($B - C$) أو عند E^* ، ذلك يتضمن موازنة (إجمالية) قدرها (B^*) وسلطة تعادل (π^*). وعند (E^*) تكون كل موارد موازنة الدكتاتور قد أنفقت، إما على السلطة أو على السلع الاستهلاكية^(*).

(*) يلاحظ أن E^* هي توازن لكل الدكتاتوريات التي تقوم بتعظيم مزيج من السلطة السياسية والاستهلاك من إيرادات الحكومة، التي تشمل كل الأنواع التي نوقشت حتى الآن. والباب الثامن يناقش شكلاً آخر من الدكتاتورية؛ حيث يمكن الظن بأن الحكومة تستخدم سلطاتها السياسية لتعظيم صافي الدخل الخاص لمجموعة من أصحاب المصالح الخاصة (مثل العمال أو رأس المال). في هذه الحالة يأخذ التوازن شكلاً مختلفاً. انظر (الباب الثامن، الفصل الثاني والأسكل) (٨-١) و (٨-٢).

وبالتالي عند (E^*) تكون للدكتاتور موارد كافية (B^*) لحفظ على السلطة عند (π^*) والاستهلاك عند C ، ويكون لديه السلطة الكافية للحصول على الموازنة B . ومع وجود اختيار الاستهلاك عند C ، نرى أن الدكتاتور لا يستطيع أن يحصل على سلطة أكبر (هذا يتطلب موارد أكثر من B^*) ولا يستطيع الحصول على موازنة أكبر (فهي تتطلب سلطة أكبر من π^*). ومن ناحية أخرى، فعند أي نقطة إلى اليسار من E^* ، يوجد فائض، يمكن قياسه في شكل أموال [عند π_0 ، وهذا يعادل $(B_0 - B_1)$] أو في شكل سلطة ($\pi_1 - \pi_0$). ومثله، عند أي نقطة على يمين E^* يوجد عجز (غير معروض في الشكل) – ومرة أخرى، توجد موارد للموازنة غير كافية لحفظ على B^* ($\pi > B^*$) وسلطة غير كافية لحفظ على موازنة ($B > B^*$).

ويلاحظ أن هذا التوازن يتوقف على استهلاك الدكتاتور (C)؛ فإذا كانت لدى الحاكم الرغبة في تخفيض ذلك إلى درجة أدنى من C مثلاً، فإن منحني تحويل المال إلى سلطة [$(B - C) \pi$] سينتقل إلى اليمين متضمناً توازناً عند تقاطع هذا المنحني الجديد مع (πB). ومن الواضح أن هناك حدّاً للمدى الذي يرغب أي حاكم في تخفيض الاستهلاك عنده؛ ولكن تبعية π و B^* على C^* تؤكد حقيقة أنه – بصفة عامة – يجب أن يؤخذ في الاعتبار الشكل (٣-٥) مع الشكل (١-٥).

وبصفة عامة سيختار الحكم مزيجاً من C و π ، وفقاً لفضيلاتهم للاثنين كما عرض في الشكل (١-٥)؛ لذا فهذا الشكل والشكل (٣-٥)

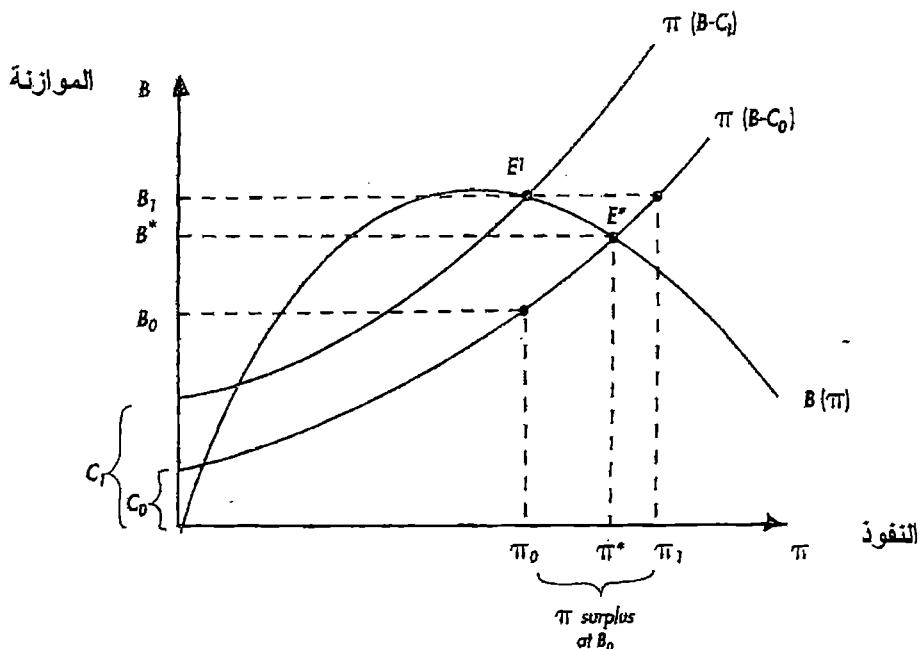
(*) وبنظرية أخرى لهذه النقطة (أن E^* هي نقطة توازن) هي اعتبار أن مستوى أقل من B ، مثل B_0 . وعند موازنة $B_0 = \pi = \pi_0$ ، ولكن عند $\pi = \pi_1$ ، فإن الدكتاتور يمكن أن يحصل على موازنة $B_1 > B_0$ أنها الأفضل؛ ولذلك فهو أو هي تفعل ذلك؛ ولكن عندما تكون $B_1 > \pi_1$ ، π_1 متاحة لها الأفضل – وهكذا فالدكتاتور يأخذ ذلك، والتي بدورها تحتوى على موازنة أكبر (B_2) متضمنة قوة أكثر وهذا حتى بلوغ E^* . وعكس تلك المناقشة يبين أن من أي نقطة إلى يمين E^* ، سيعود الدكتاتور إلى E^* .

(أو الشكل ٤-٥) يحددون معًا المستويات المثالية π^* و B^* و C^* للدكتاتور. والدليل على أن E^* هو توازن يشبه الحالة التي فيها (B_π^*, π^*) . وقد وضحت هذه الحالة في الشكل (٤-٥).

مرة أخرى عند نقطة على يسار E^* يوجد فائض في الموازنة مساوياً لـ $[B_0 - B_1]$ عند π_0 أو بمعنى $(\pi_1 - \pi_0)$ عند B_0 ; ولكن يلاحظ أنه هنا، مع (B_π^*) ; فإن تراكم سلطة أكبر يحل مشكلة الفائض بتخفيض الموازنة الإجمالية B للدكتاتور؛ بينما في الحالة السابقة التي فيها (B_π^*) فإن الرغبة في مزيد من الاستهلاك أو مزيد من السلطة، قد تدفع الدكتاتور في اتجاه E^* ، وفي هذه الحالة تكفي فقط الشهوة إلى السلطة. ولذا فمفع $(B = B_1)$ ، $(C = C_0)$ ، يوجد فائض، وُوضّح كـ $(B_1 - B_0)$ أو $(\pi_1 - \pi_0)$ في الشكل المذكور، ويمكن "إنفاق" الفائض إما بتراكم π أكثر؛ حيث يكون التوازن النهائي عند E^* ، أو بزيادة C (من C_0 إلى C_1)؛ حيث يكون التوازن النهائي على أي حال عند E^1 .

ووفقاً لاختيارات الدكتاتور لـ C ، B و π ، يصبح الأمر سهلاً لتحديد المستويات المثالية لـ L ، R . ويلاحظ أن المستويات المثالية لـ L ، R ، تعتمد فقط على كمية الموارد المستخدمة لترانكم π ، أي على $(B - C)$ ، وعلى دالة إنتاج السلطة (انظر المعادلة (٢)). وقد قدمت هذه الحلول من قبل في الباب الثالث وهي ببساطة الشروط المثالية لتقابل التكالفة في استخدام المدخلات لإنتاج السلطة، وهي الشروط التي تتطلب أن التكالفة الحدية لترانكم السلطة عن طريق اكتساب مزيد من الولاء تساوى تلك الشروط التي يُراد بموجبها الولاء عن طريق استخدام عمليات القمع أو المعادلة (١).

شكل (٤-٥) توازن السلطة والموازنة الحكومية حينما تقلل السلطة الإيراد



$$\frac{P_L + LP_{LL}}{\pi_L} = \frac{P_R + LR_{LR}}{\pi_R} = P_\pi \quad \dots \dots \dots (1)$$

حيث P_π هي "ثمن" السلطة، و P_{LL} و P_{LR} هي

ونتيجة لذلك، يمكن اعتبار أن الحاكم يفضل بين السلطة والاستهلاك فقط - وبعد ذلك يختار التوليفة المثلالية من الأدوات لكي يقلل من تكلفة π . وفي الشكل (٣-٥) أو الشكل (٤-٥) فإن P_π هي مجرد انحدار منحنى تحويلي المال إلى سلطة { $(B - C)$ }؛ لذا يمكن للحاكم أن يحملق بسلام في الشكل (١-٥) والشكل (٥-٥) أو الشكل (٣-٤)، ويتخذ قراره بناء على π و B و C المثلالية، وعندئذ ينظر إلى الشكل (٢-٥) ليجد قسمة $(B - C)$

بين R و L. ذلك يعني في المثال الأول أن الحاكم يحاول تحقيق أقصى قدر من الاستهلاك (بافتراض، أن سعر سلعة الاستهلاك P_C تساوى 1 الوحدة).

حثّ القد:

$$B(\pi) = P_\pi \pi(B - C) + C \dots \dots \dots \quad (3)$$

والجانب الأيسر من القيد (٣) هو فقط منحني تحويل السلطة إلى مال (π)، الذي يبين كيفية الحصول على موارد الموازنة. ويبين الجانب الأيمن، كيف تتفق الأموال إما على الاستهلاك (C) أو بتراكم السلطة (π) عن طريق علاقة تحويل المال إلى سلطة [(C - B) π]، مع كل وحدة من π مضروبة في π (السعر النقطي للسلطة).

ويُمكن الحصول على الحل (النهايات الأولى) باختيار π ، C لتحقيق أقصى قدر من المعادلة (٢)، والتي تخضع للقيد (٣). وبإعادة ترتيب المصطلحات، يُعبر عن ذلك ببساطة كالتالي:

$$\frac{U_c}{U_\pi} = \frac{1}{P_\pi - \pi P'_\pi - B_\pi} \dots \dots \dots (\xi)$$

$$= \frac{1}{P_\pi \left(1 - \frac{1}{\varepsilon^\pi} \right) - B_\pi} \dots (\zeta)$$

حَدِيثٌ:

$$0 > \frac{P_\pi}{\pi} \cdot \frac{\partial_\pi}{\partial P_\pi} \equiv^\pi \varepsilon.$$

(أى مرونة π بالنسبة إلى ثمنها).

وكالمعتاد يتضمن هذا ببساطة أن المعدل الحدى للإحلال بين الاستهلاك والسلطة يجب أن يساوى مع المعدل لتحولهما، والجانب الأيسر من المعادلة (٤) أو (٤/١) هو فقط انحدار منحنى السواء في الشكل (١-٥). والجانب الأيمن هو انحدار قيد الموازنة. وبما أن الجانب الأيسر موجب؛ فإن الجانب الأيمن يجب أيضاً أن يكون موجباً، بمعنى أن:

والمعادلة (٤) والمعادلة (٥) تبين التكلفة "الكافلة" لتراكم مزيد من السلطة، والتي تشمل ثمن هذه السلطة ($P\pi$)؛ إضافة إلى الزيادة^(*) في تكلفة وحدات متراكمة سابقة للسلطة التي تحملت في محاولة زيادة تراكم السلطة التي يتحكم فيها حجم $\frac{1}{\sum \pi} - 1$ مطروحاً منه (إذا كانت $0 < \pi B$) الزيادة في موارد الموازنة التي أمكن الحصول عليها عن طريق سلطة أكثر. فإذا كانت $0 < \pi B$ ؛ فإن السلطة الإضافية تخضع من الموازنة الإجمالية للدكتاتور، وتلك تكلفة إضافية لتراكم السلطة. وتعرض المعادلة (٤) بطريقة شفافة العناصر الثلاثة التي تدخل في حسابات الدكتاتور، وهي التكلفة الحدية لتراكم السلطة $\frac{1}{\sum \pi} (1 - P\pi)$ ، والتأثير الحدي للسلطة على ميزانية الدكتاتور (πB) ، وتفضيلات الدكتاتور للسلطة مقابل الاستهلاك ($U_C / U\pi$).

(*) يفترض الكاتب أن سعر الوحدات الحدية التحتية بـ π هو السعر نفسه للوحدات الحدية.

والعنصر الأول - كما شرِّحَ من قبل - يحكمه الجهاز السياسي للدكتاتور لبناء الولاء والقمع، وإنتاجية هذه الأدوات للسلطة، أي كل العناصر التي نوقشت في البابين السابقين. والعنصر الثاني ($B\pi$) يبين ما يفعله تراكم السلطة في موازنة الدكتاتور بسبب تأثيرها على الاقتصاد (مثلاً: تأثيرها على النمو الاقتصادي، والفاءة الاقتصادية) والقدرة على تنفيذ الضرائب. وكما ذكر من قبل، تتوقف هذه التأثيرات على طابع النظام، ونوقشت في نظام بینوشه (شيلى) في الباب السابع، وفي نظام الفصل العنصري apartheid (في جنوب إفريقيا) في الباب الثامن، وفي أنظم السوفيتية والصينية في البابين التاسع والعشر على التوالي. والعنصر الثالث ($U_c / U_t \pi$) يمثل ببساطة تقضيات الدكتاتور بين الاستهلاك والسلطة. وأحياناً يمكن للمرء أن يرى بعضاً من هذه العوامل، وهي تعمل في تشكيل لهذه التقضيات، وكيف أن مؤسسة الحزب أو طبيعة تأييد الدكتاتور يمكن أن تدفعه إلى تحقيق أقصى قدر من السلطة؛ ولكن ربما يكون للسياسة الدكتاتورية بعض الحريات التي تتيح لهم وضع بصماتهم على المجتمع أكثر من أي هيئة سياسية أو اقتصادية أخرى.

تلك العناصر الثلاثة تحد دورها من طبيعة الدكتاتورية، إذا كان النظام يشبه بدرجة كبيرة دكتاتور القمع الناعم Tinpot أو الدكتاتور الشمولي Totalitarian أو الطاغية Tyrant أو التيمقراطي (الإيثاري) - وذلك هو الموضوع الذي نتجه إليه الآن.

٣- اشتقاق الأنظمة

يسم اشتقاق الأنواع الأربع من الأنظمة من هذا التحليل بالبساطة؛ فكل من تقضيات الدكتاتور، وخصوص القيود السياسية والاقتصادية التي تواجهها لها أهميتها. وبقدر الاهتمام بالتقضيات، إذا زادت تقضيات الدكتاتور للاستهلاك الفوري بالنسبة للسلطة، كان الاحتمال أكبر أن يكون

دكتاتور قمع ناعم. وتظهر الحالة القصوى لدكتاتور القمع الناعم، إذا كانت مرونة الثروة للسلع الاستهلاكية تساوى الوحدة^(١)، وتظهر حالة الطاغية البحث والدكتاتور الشمولى عندما تكون مرونة الثروة للسلطة تساوى الوحدة^(١). أما التفضيلات الإيثارية الحقيقية للدكتاتور فهى وحدها التى يمكن أن تؤدى إلى التيموفراطى.

والقيد السياسى هو مدى فعالية الجهاز السياسى، فكلما كبرت π (مرونة السلطة بالنسبة لسعرها) كان الاحتمال أكبر أن يكون الدكتاتور شمولياً أكثر من كونه طاغية (لديه تذوق كبير نسبياً للسلطة). والمعامل ϵ بدوره يتوقف على كل المتغيرات التى تؤثّر في الباب الثالث، ومثل: أسعار الولاء، والقمع، وإنجذبها الحدية للسلطة. وأخيراً: كلما ازداد تراكם السلطة لصالح النمو والكافأة الاقتصادية ($0.0 < \pi B$) - أو على الأقل بحيث لا يؤخر النمو والكافأة الحدية الاقتصادية كثيراً - كان الاحتمال أكثر أن يكون النظام دكتاتورياً شمولياً عن أن يكون طغيانياً.

وللتوضيح هذه النقاط، سيناقش - باختصار - نوعان من الأنظمة، وهما نظام: بينوشييه (شيلى) ونظام ستالين (الاتحاد السوفيتى). فنظام بينوشييه، كان بلا شك نظام طغيان^(*)؛ فقد كان القمع مرتفعاً؛ ومع ذلك لم ينشأ حزب جماهيرى party mass مطلقاً، وهو ما منع تراكם الولاء على نطاق كبير. ونتيجة لذلك عندما قل القمع انكشفت عدم شعبية بينوشييه. ويوجد عديد من الأسباب لهذه النتيجة - أولاً - أيديولوجية السوق الحرة التي تبنّاها بينوشييه مبكراً في نظامه، وكان ذلك جزئياً أداء لتحطيم تحالف اليساريين (الذى توج في النظام الاشتراكي، ولا للليندى)، والذي منعه من الاستحواذ على نظام توزيع العطايا الواسع على الجمهور، وهو ما كان من الممكن أن يقوى تمسكه بالسلطة. باختصار كانت لا توجد آلية سياسية لترجمة عمليات

(*) ذكرت بعض التفاصيل في الباب التاسع.

القمع أو فوائد النمو الاقتصادي الناجح إلى ولاء. وفي الوقت نفسه؛ فإن تحرير السوق كان يعني أن الاستخدام العلني لسلطاته؛ لكي يتدخل في عمل هذه الأسواق، أو أن يرفع الضرائب على نطاق كبير (خلاف ما هو مطلوب لتمويل الزيادة في الميزانية العسكرية)^(*)، سوف يخفض من مقدرة السوق على تحفيز النمو الاقتصادي والكفاءة، وقد تخفض أيضًا من موازنته. وهذه النتيجة بدورها كانت ستتدخل في مقدراته على بناء الجيش والشرطة لفرض القمع.

وعلى الجانب الآخر؛ فإن جوهر التخطيط المركزي^(**) لـ ستالين (الاتحاد السوفيتي) كان هو إبطال النظام الاقتصادي وتحقيق حقوق الملكية الخاصة بدرجة شديدة حتى يتمكن الحزب الشيوعي من التحكم في اتجاه الإنتاج. فمستويات (C، π، B، R، L) هي التي تحدد سلوك النظام، وهي ليست إذا كان "التدخل" السياسي الهائل في النظام الاقتصادي يخفض من كفاءة ونمو هذا الاقتصاد؛ ولكن ما يحدد هذا السلوك هو تأثيرات الزيادة "الחדية" في سلطة الحزب على هذه المتغيرات. والسبب - كما سيرد تفصيلًا في الفصلين التاسع والعشر - هو أن الجهاز التنفيذي الموجود بالحزب قد عُوض عن التنفيذ التعاقدى القانونى، وما دام الحزب تحت سيطرة قيادته، واستمرت قيادة الحزب توجهها نحو النمو؛ فإن الزيادة في سلطة الحزب كان تأثيرها إيجابيًّا على النمو وإيرادات الحكومة ($0. < \pi B$ و πY)؛ وفي هذا التحليل يرجع الانخفاض في النمو الاقتصادي في النظام السوفيتي في السبعينيات والثمانينيات إلى انخفاض في سلطة الحزب. وبهذا المفهوم؛ فإن الدكتاتورية الشاملة لستالين لم تكن أقل من النظام الطغيواني لبنيوشيه (شيلي)، وكانت جزئياً نتيجة عمليات القيود السياسية والاقتصادية.

(*) ارتفع الإنفاق على الدفاع من ٢٪ من إجمالي الناتج القومي عام ١٩٦٩ إلى ٧,٦٪ عام ١٩٨٥ (ريمير ١٩٨٦، ص. ١٧٢).

(**) قدمنا التفاصيل في الفصلين ٩ و ١٠.

وبالطبع، فإن المستوى الشامل لكفاءة النظام الاقتصادي للدكتاتور، يلعب دوراً في بقاء النظام؛ ولكن أهمية هذا العامل، ظهوره على الجانب الدولي - بمعنى أنه نتيجة للتنافس مع الأنظمة الأخرى يمكن أن تظهر هذه المنافسة بثلاث طرق:

١- إلى الحد الذي يمكن لمواطني النظام الدكتاتوري الحصول على معلومات عن المستويات المعيشية للناس خارج النظام (بالنسبة لمستوى معيشتهم).

٢- إلى الحد الذي يمكن فيه للدكتاتورية أن تتنافس عن طريق التجارة مع الأمم الأخرى.

٣- من خلال المنافسة العسكرية أي من خلال سباق التسلح، والحروب، والغزو الأجنبي.

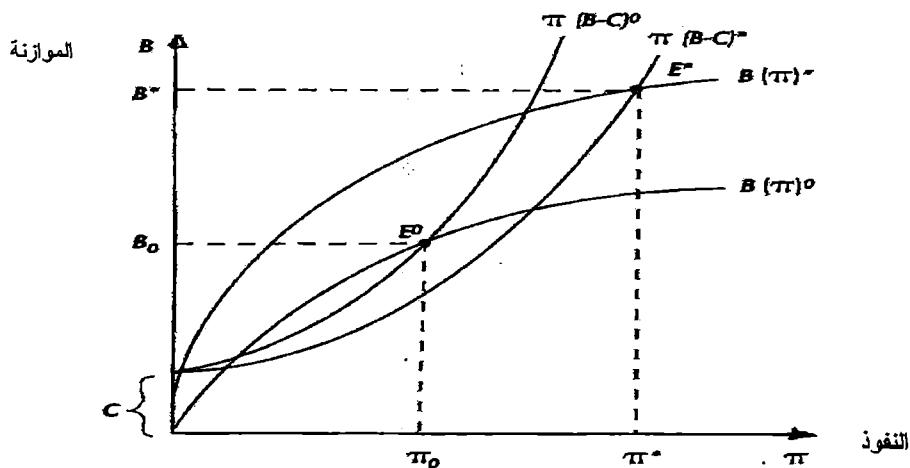
ويحدد النموذج مجموعة من الظروف يتحمل أن يرثي فيها الدكتاتوريون إظهار السياسات القومية خاصة عندما تكون الظروف المحلية تعمل لصالح تراكم قدر كبير من السلطة ($B^{\pi} > \epsilon^{\pi}$ عالية)؛ ولكن عندما يكون الأداء الاقتصادي أقل عند مقارنته مع الأنظمة الأخرى؛ فإن الدكتاتورية بطبيعتها تميل إلى أن تكون لها ميزة نسبية (بالنسبة للنظم الديمقراطية) تتمثل في بناء جيش قوى؛ ليكون لها مقدرة على قمع المعارضة المدنية، وعلى التضحية المطلوبة للسلع العسكرية. وتتحد هذه العناصر لتقوية ميل الدكتاتوريات للعدوان الدولي، وهو موضوع نُوقشَ في الباب الرابع.

٤- التحليل الساكن المقارن Comparative Statics

لتوضيح فائدة هذا الجهاز، دعنا نسأل السؤال نفسه الذي سأله في البابين السابقين وعلى وجه الخصوص، ما تأثير النمو الاقتصادي على مستوى القمع؟ مع ملاحظة أن تحليل نمو التجارة أو الغزو الأجنبي سيكون مشابهاً.

هناك تأثيران: الأول - نتيجة للنمو الكبير يحقق الشعب دخلاً أكبر، فتكونت قاعدة ضرائب أكبر للدكتاتور، وعند مستوى معين للسلطة الدكتاتورية؛ فإن هذه الحقيقة بدورها تعنى إيرادات ضرائب أكثر بالنسبة للأونقراطي؛ لذا ففي الشكل (٥-٥) سينتقل منحنى ($B\pi$) إلى أعلى.

شكل (٥-٥) تأثير النمو الاقتصادي على π و B



التأثير الثاني - أن زيادة النمو قد يوسع من عرض الولاء للنظام، وبالتالي سيكون P_L أكثر انخفاضاً؛ وأنه يمكن الآن شراء سلطة أكبر عن ذي قبل بالموازنة نفسها؛ فإن منحنى $\{\pi(B-C)\}$ في الشكل (٥-٥) ينتقل

إلى اليمين. ويلاحظ أن مقدار هذا التأثير يمكن توقعه؛ لأنه يختلف من نظام إلى آخر، وسيكون كبيراً على الأخص نسبياً للنظم الدكتاتورية الشمولية، وسيكون صغيراً نسبياً للنظم الطغمانية، والتي تكون فيها^٥ غير مرنة نسبياً فيما يتعلق بكل من الثمن والدخل (القومي). والهبوط في P_L سيكون له الآثار المعتادة على الثروة والإحلال. ويؤدي تأثير الإحلال إلى الزيادة في L و�بوط في R ، وأما تأثير الثروة فيؤدي إلى زيادة كل من R و L .

هذا التوسيع في الولاء يعزز من تأثير القاعدة الضريبية الموسعة، على B و π . ويتضمن التأثيران أن توازن B و π سيكون أعلى عن ذي قبل، وتبين قيود موازنة الدكتاتور في الشكل (١-٥) أن الدكتاتور يقسم الإيراد الصافي بين π و C . وما دام أن مرونة الثروة ل π ، موجبة (والتي تطبق على كل الدكتاتورات ما عدا نظام دكتاتور القمع الناعم)، وبالتالي ستزيد π . وبصفة عامه، فإن تأثير الأداء الاقتصادي المحسن، والذي يدعى النظام الفضلي فيه سيزيد من B ، C ، π ، L ، فيما عدا في حالة دكتاتور القمع الناعم الذي ينفق كل الزيادة في C ، B لكي تبقى π بلا تغيير. وبالنسبة لدكتاتور القمع الناعم؛ فإن R تختفي، بينما تزيد L ، وتبقى π عند $\min \pi$ تماماً كما هو الحال في التحليل الأبسط في الباب الثالث، وفي كل الحالات الأخرى فإن التأثير على R غامض؛ فتأثير الإخلال المنقاطع - Cross substitution للهبوط في P_L يميل إلى إنفاص R ؛ بينما تأثير الدخل والزيادة في إيرادات الضرائب، تميل إلى زيادتها. وكلما كبرت مرونة الثروة ل π ، كان الاحتمال أكثر بأن تزيد R نتيجة لزيادة النمو الاقتصادي.

وبناءً على ذلك فكلما اقترح النظام من نوعية بكتاتور القمع الناعم -
ـ بمعنى أنه كلما عظمت مرونة الثروة للسلع الاستهلاكية بالنسبة للسلطة -
ـ كان الاحتمال أكثر بأن الزيادة في النمو الاقتصادي سوف تُخفض من
ـ عمليات القمع. ومن ناحية أخرى كلما اقترح النظام من النوع الذي يحقق

أقصى قدر من السلطة (سواء أكانت دكتاتورية شمولية أم طغياناً) كان الاحتمال أكثر أن يؤدي النمو الاقتصادي إلى زيادة عمليات القمع؛ لذا فإن الانطباعات عن دكتاتور القمع الناعم والدكتاتور الشمولي تظهر حالات خاصة مفيدة للنموذج العام الذي طُورَ في هذا الباب.

وبافتراض عكس هذا التحليل؛ فإن عرض الولاء للنظام ينكمش مع النمو الاقتصادي أو التجارة الخارجية، ويؤدي إلى تكوين شبكة عمل مع الأجانب أو مع القطاع الخاص المستقل عن الحكومة (انظر إلى مناقشة هذا الاحتمال في الباب الثالث - الفصل الرابع - ج). والنقص في الولاء للنظام يتضمن زيادة في سعر الولاء P_L ، وسيتحرك منحني تحويل المال إلى سلطة $\{\pi\}$ إلى اليسار (في الشكل ٥-٥) غير معروض. بدلاً من التحرك إلى اليمين. وهذا الانتقال في حد ذاته سيميل إلى تخفيض كل من π ، B ، على عكس الانتقال إلى أعلى لمنحني تحويل السلطة إلى مال (π_B)، والذي يميل إلى زيادة تلك المتغيرات، كما نوقش للتو. فإذا كان التأثير الأول كبيراً بدرجة كافية بالنسبة للثاني؛ فإن π قد تهبط بالفعل وإذا كانت كبيرة جداً؛ فإن B قد تهبط أيضاً^(*)؛ ولكن يلاحظ مرة أخرى أنه من أجل أن تتماسك هذه الحالة؛ فإن الدكتاتوريات في اقتفائهم للنمو الاقتصادي أو الاتفاقيات التجارية؛ فإنهم ربما ينثرون بذور دمارهم (فقدان السلطة وإيرادات الموازنة). ومن ناحية أخرى، كما يتراهى أكثر احتمالاً، تسود التأثيرات الثانية؛ فإن نتائج التحليل الذي أجري لن تتأثر، وأن π و B ما زالت تزداد. وفي الختام تجدر ملاحظة أنه حتى في حالة هبوط الولاء للنظام نتيجة للنمو أو اتفاقيات التجارة الخارجية ستزداد سلطة وموارد الموازنة للنظام؛ إلا إذا كان الهبوط في الولاء بدرجة كافية للتغلب على تأثير الزيادة في إيرادات موازنة النظام في مقدرتها على تراكم السلطة.

(*) ولكن لاحظ أن R قد تظل تتزايد بسبب أثر الإحلال من الارتفاع في P_L .

ويلاحظ أن نتائج السياسة الشبيهة لتلك المنشقة في الباب الثالث لنظم دكتاتورية القمع الناعم والدكتاتورية الشمولية تمثل أيضًا إلى أن تظهر في هذا الإطار الأكثر عمومية. وبصرف النظر عن التعميم لدالة المنفعة؛ فإن الابتكار الرئيسي لهذا المدخل العام هو أنه يسمح لنا بأن نرى تأثير اتفاقات التجارة والمعونات على إيرادات الدكتاتور انتقال منحنى π إلى أعلى في الشكل (٥-٥). وكما نوقش؛ فإن تأثير هذا الانتقال يقوى من اتفاقيات التجارة أو المعونات في زيادة B و π ، بافتراض أن اتفاقيات التجارة أو المعونات تزيد الولاء، وبالتالي ينقل منحنى $\{B-C\} \pi$ إلى اليمين؛ لذا فإن أفضل سياسة أن يظل المستوى الوحيد للمعونات أو التجارة مصحوبًا مع تضييق متدرج مستمر للقيود على حقوق الإنسان. وتتطبق هذه السياسة على كل أنواع النظم (أى في الإطار العام للعمل بصرف النظر عن الأوزان النسبية للاستهلاك C والسلطة π في دالة المنفعة للدكتاتور)؛ ورغم هذه الأوزان ومرwonات تحويل منحنى السلطة إلى مال أو تحويل منحنى المال إلى سلطة لا تؤثر على السياسة المثالية؛ فإنها توثر فعلاً على كمية الضرر الذي يمكن أن تحدث السياسات "الخاطئة". وفي الباب الثالث ذكر المؤلف أنه في النظام الدكتاتوري الشمولي أن أغلب الضرر ينبع من التجارة والمعونات في غياب قيود حقوق الإنسان؛ ولكن الضرر الأقل يمكن أن ينبع في نظام دكتاتور القمع الناعم. ويمكننا هنا أن نعمم هذه النتيجة بطريقتين: الأولى - تتبع من الحقيقة بأن النظم الطغيانية تسلك نفس الطرق، مثل: النظم الدكتاتورية الشمولية؛ ولكن مرونة π فيما يتعلق ب B تكون أكثر انخفاضًا في النظم الطغيانية. تلك الحقيقة تتضمن أن اتفاقيات التجارة والمعونة بدون القيود الملزمة لحقوق الإنسان، ستزيد من سوء عمليات القمع؛ ولكن ليس بنفس القدر كما تفعله في النظم الدكتاتورية الشمولية؛ لذا فإن الطغاة يشكلون حالة وسيطة بين دكتاتورية القمع الناعم والدكتاتورية الشمولية. وأقل ضرر سيحدث بالتعاقب مع دكتاتورية القمع الناعم ومعظم الضرر سيكون في النظم الدكتاتوري الشمولي، أما النظم الطغيانية فتقع في الوسط.

والطريقة الثانية: أنه يمكن للمرء أن يُعبر عن كم الضرر المحتمل الذي ينتج من السياسات الخطأ، في شكل العناصر الثلاثة التي تدخل في حسابات الدكتاتور:

$$\text{أ- التكاليف الحدية لتراكم السلطة } P_{\pi} \left(1 - \frac{1}{e^{\pi}} \right)$$

ب- التأثير الحدي للسلطة على ميزانية الدكتاتور (B_{π})

ج- (U_{π}/U_0) هي تفضيلات الدكتاتور للسلطة مقابل الاستهلاك. وكلما عظمت مرونة ثروة السلطة نسبياً للاستهلاك في تفضيلات الدكتاتور، عظمت التأثيرات الحدية للسلطة في زيادة موازنة الدكتاتور. وكلما انخفضت الكلفة الحدية لتراكم السلطة، كبرت اتفاقية التجارة والمعونة بدون قيود حقوق الإنسان، وسوف تزيد من سلطة الدكتاتور ومستوى عمليات القمع على الشعب.

خاتمة

في هذا الباب عُمِّمت النماذج التي وُضِعَت في البابين الآخرين بثلاث طرق:

١- دالة المنفعة: في هذا النموذج الأكثر عمومية؛ فإن الدكتاتور لا يحقق ببساطة أقصى قدر من الاستهلاك أو السلطة؛ ولكنه يحقق أقصى قدر من دالة منفعة عامة التي تظهر فيها هذه المتغيرات كنقاط الجدل.

٢- ثمن الولاء وقيود الموازنة: في هذا النموذج يكون كل من هذين المتغيرين غير ثابتين؛ ولكن يتعدد كلاهما بشكل ذاتي.

٣- **تصنيف الدكتاتوريات:** فَمَا فِي هَذَا الْبَابِ بِبِيَانِ كِيفِ يُشَكِّلُ دُكَّاتُورِيُّو الْقَعْدَةِ النَّاعِمَ وَالشَّمُولِيِّ وَالظُّغَاءِ وَالْتِيمُوقْرَاطِيُّونَ حَالَاتٍ خَاصَّةً لِلنَّمُوذِجِ الْأَكْثَرِ عَمُومِيَّةً، وَالعَوْنَى الَّتِي تَحْدُدُ نَوْعَ الدُّكَّاتُورِيَّةِ هِيَ الْعِنَاصِرُ الْثَّلَاثَةُ الْجَوَهِرِيَّةُ الَّتِي تَدْخُلُ فِي حِسَابَاتِ اتِّخَادِ الْفَرَارِ السِّيَاسِيِّ وَالْإِقْتَصَادِيِّ لِأَىْ أُوتِوقْرَاطِيِّ - تَفَضِيلَاتِ الدُّكَّاتُورِ لِلْسُّلْطَةِ مُقَابِلَ الْأَسْتَهْلَاكِ، تَكْلِفَةِ تِرَاقِمِ السُّلْطَةِ الَّتِي تَحْكُمُهَا تَظِيمَاتِهِ السِّيَاسِيَّةِ، وَتَأْثِيرِ السُّلْطَةِ عَلَى مِيزَانِيَّةِ الدُّكَّاتُورِ كَمَا تَحْدُدُهَا الْمُنْظَوِمةُ الْإِقْتَصَادِيَّةِ.

وَأَخِيرًا؛ فَقَدْ أَظَهَرَ الْمُؤْلِفُ صِيَاغَاتٍ أَكْثَرَ تَطَوُّرًا لِلنَّتَائِجِ السِّيَاسِيَّةِ وَالْتَّبَوِيَّةِ الْبَسيِطَةِ الْمُشَتَّتَةِ مِنَ النَّمُوذِجِ الْأَسَاسِيِّ لِدُكَّاتُورِيُّو الْقَعْدَةِ النَّاعِمَ مُقَابِلَ الدُّكَّاتُورِ الشَّمُولِيِّ الَّذِي عَرَضَ فِي الْبَابِ الْ ثَالِثَ - تَمِيلٌ إِلَى أَنْ تَبْرُزَ مِنَ هَذَا النَّمُوذِجِ الْأَكْثَرِ عَمُومِيَّةً أَيْضًا.

الجزء الثالث

اقتصاديات الحكم المطلق

- ١ - الباب السادس: الاقتصاد الدكتاتوري.
- ٢ - الباب السابع: إعادة توزيع الثروة واقتراض الريع.
- ٣ - الباب الثامن: نظام الفصل العنصري.
- ٤ - الباب التاسع: الاقتصاد البيرقراطي I: النموذج.
- ٥ - الباب العاشر: الاقتصاد البيرقراطي II: الصعود والسقوط.

الباب السادس

الاقتصاد الدكتاتوري

١ - مقدمة

هناك شبح يطارد الديمقراطية، وكثير من المواطنين - إن لم يكن معظمهم في البلاد الديمقراطية - يضعون قيمة كبيرة على الحرية والقدرة على أن يتطوروا كأفراد، وكل منها علامة من علامات الديمقراطية؛ إلا أن هذه الحريات لها ثمن ينشأ من واقع أنه عندما يكون الأفراد أحراراً للتطور بطرق مختلفة؛ فإنهم سيميلون إلى اتخاذ سبل ومسارات مختلفة. وفضلاً عن ذلك؛ ففي المجتمعات المفتوحة التي تتصف بحرية المشاركات يكون الأفراد أحراراً في الانضمام إلى جماعات أو تكوين جماعات لها الحرية في ممارسة معتقداتها والدفاع عنها، والنتيجة هي ما يبدو - غالباً - بأنه نشاز لقيم وأساليب ومعتقدات وممارسات مختلفة، فمثلاً: في أي يوم في الولايات المتحدة الأمريكية قد يواجه الشخص الذي يشتري صحيفة أو يشاهد التلفزيون أصحاب الحق في الحياة أو التحالف المسيحي أو أنصار ضبط حمل السلاح أو جمعيات العاهرات أو الموالين من شواذ الإناث للسيد المسيح أو أنصار الضعف أو الشركات التي تعلن عن كل وصفات الدواء أنصار وضع تشريع لتنقين المخدرات أو الحملات ضد ماكدونالد أو الذين يريدون محاربة الأدب المكشوف على الإنترنت، أو الناس الذين يعتقدون أن المسرحيات الهزيلة بالتلفزيون هي تهديد للقيم العائلية وهذا.

واليآن يوجد عديد من الذين ينتهجون لهذا النوع؛ ولكن آخرين يرون أن ازدهار أساليب الحياة ووجهات النظر البديلة تتناقض مع أخلاقياتهم وأساليب حياتهم ووجهات نظرهم، مما يجلب لهم فقط عدم الراحة والضيق؛ لیست هذه هي المشكلة التي تعنینا هنا، ولكنها مشكلة اقتصادية؛ "فهؤلاء الناس عليهم أن يعملوا معاً" وفي أماكن عملهم عليهم التواصل وتسيير نواحي نشاطهم مع بعضهم بعضاً. ومن الناحية السياسية: على الجميع أن يتعايشوا مع نفس الحكومات. وإلى حد ما، يمكن القول : إنَّه حلَّت المشكلة من خلال المنافسة التي تميل في مجال الأعمال إلى تأمين جماعات من الأفراد ذوى عقلية متشابهة في نفس المنشأة، ومن أفراد مختلفين في شركات مختلفة. وفي النظام السياسي الفيدرالي فإن المنافسة بين المناطق والأقاليم لها نفس تأثير توزيع الأفراد بين مختلف الأقاليم. وهناك تصنيفات أخرى أيضًا، مثل: التصنيف: حسب الأسرة، أو الصداقة، أو البيئة الطبيعية؛ ولأنه لا يمكن إجراء كل هذه التصنيفات في نفس الوقت بأى درجة كبيرة؛ فالنتيجة هي أن أي مؤسسة في مدينة كبيرة مثل الولايات المتحدة، مثلاً: بها قوة عمل تتكون من أفراد لديهم تنوع غير عادي في المعتقدات والممارسات وأساليب الحياة والعادات. وهم يستطيعون العمل معاً؛ ولكن الأمور ليست سهلة كما يجب أن تكون؛ ورغم أن الأداء الاقتصادي للولايات المتحدة كان جيداً، فإنه لم يكن منافساً لأداء لكوريا الجنوبية أو الصين في خلال السنوات العشر الأخيرة أو هكذا. فما الذي يشرح الأداء غير العادي من حيث معدلات النمو في هذه البلاد؟ بالنسبة للكثيرين تكون الإجابة واضحة؛ فإنه بدلاً من المكان الذي يسوده الفساد والفردانية والفوضوية التي تتصف بها ديمقراطيات الأساليب الغربية يلاحظ أن تلك المجتمعات تخضع للانضباط والتتنظيم & disciplined organized. وسواء أكانت الأسباب تقافية أم اجتماعية أم اقتصادية؛ فإن مكان العمل في هذه المجتمعات يتصرف "بتلائم الجماعة" - أو المقدرة على الولاء للمجموعة - وهو ما لا يستطيع المواطنون في هذه البلاد الديمقراطية العمل بها.

وهذا التهديد - وبالذات ما يسمى بـ"اللام" وـ"انضباط" وـ"تنظيم المجتمع السلطوي وقدرته على تحقيق مستويات من الأداء الاقتصادي" - قد يكون ببساطة مستحيلاً في البلاد الديمocrاطية هو الشبح الذي يطارد الديمocratie. وحالياً يرى أن التهديد يأتي من "القيم" الآسيوية كما عبر عنها بوضوح في سنغافورة وكوريا الجنوبيّة؛ فمنذ بضع سنوات مضت، كان يرى أن التهديد ينبع من اليابان، وكما ذكرنا بول كروجمان (١٩٩٤) فهذا التهديد أدى إلى صدور عديد من الكتب، مثل: "ظهور الدولة العظمى لليابان" لـ هرمان كاهن، و"اليابان باعتبارها الدولة رقم ١" لـ (إيرا فوجل)^(*)، و"النظر إلى الشمس" لـ جيمس فالوز (١٩٩٤)، والتي أرجعت النجاح الاقتصادي لليابان إلى مفاهيم عن كيفية تنظيم الإنتاج تختلف تماماً عن تلك المفاهيم التي جرى ممارستها في الولايات المتحدة.

ومع ذلك؛ فإن جدلاً كهذا لا يمكن أن ينحصر في أطروحات شبه شعبية. وفي الواقع أسمهم قدر كبير من العلوم الاجتماعية خاصة فرع العلوم الاقتصادية المعروف بنظرية المباريات (Game + theory)، الذي أسمهم بشكل مباشر أو غير مباشر في هذه الطريقة من التفكير؛ ففي قدر كبير من هذا العمل وليس كله بالطبع، تكون المشكلة الرئيسية هي إيجاد حلول تعاونية للعبة معضلة السجين. وطبقاً للتحليل المعياري؛ فإن الأفراد الراشدين الآتائيين لن يتعاونوا في لعبة من مباراة واحدة. وهذا القصور في التعاون ينبع عنه عدم الكفاءة، ونتيجة لذلك بذلَّ كُمَّ كبير من الجهد في البحث عن مجموعة من الحالات - وتفسيراتها المحتملة من خلال تصميم مؤسسي ملائم - والذي سيؤدي إلى التعاون.

(*) الكاتب مدين لعمل بول كروجمان "أسطورة المعجزة الآسيوية" فيما يخص عنوانى الكتابين السابقين. (١٩٩٤).

وأحياناً قد يُعزى الاتجاه إلى تعاون قوى ثقافية غامضة. وأحد الأمثلة الحديثة ظهرت في مقال كتبه مارتن ويترمان - شنجانجزو (١٩٩٤) والذيتناول المسألة الهامة والمبهرة عن كيفية شرح الأداء الاقتصادي غير العادي "لمشروعات القرية والمدينة" TVEs، والتي بدأت وفقاً لبرنامج الإصلاح الصيني. وهذه المشروعات هي جمعيات تعاونية محلية تديرها أجنبية الحكومات المحلية الصينية^(*). وقد نشأت من برنامج إصلاح السوق الحرة للحكومة الصينية الذي بدأ عام ١٩٧٨، وكانت العامل الرئيسي في النجاح الاقتصادي لهذا البرنامج. وكانت لهذه المشروعات قيود صارمة للموازنة؛ ولكن لم تكن منشآت خاصة، وطبيعة حقوق الملكية فيها ليست واضحة. وبالتالي يتعدد السؤال الآتي: كيف نوضح النمو غير العادي لـالإنتاجية العوامل في هذه المشروعات والتي يمكن مقارنتها في جميع النواحي بشكل جيد مع أداء المنشآت الخاصة؟ ومثال على هذا : خلال الفترة من ١٩٧٩ إلى ١٩٩١ بلغ متوسط نمو الإنتاجية في مشروعات المدينة والقرية ١٢% سنوياً. فكيف يمكن تفسير هذا الأداء؟ يشرح ويترمان - زو، (ص ١٢٩) هذا اللغز بالمتغير الغامض (λ) والذي يدل على "الثقافة التعاونية". ويمثل هذا المتغير مقدرة جماعة من الناس على حل مشكلة السجين بدون تكلفة داخلها دون فرض قواعد واضحة للسلوك أو أشياء أخرى، ويشمل ذلك كون حجم الجماعات متساوية" (ص ١٣٨). وبالتالي فهما يؤكdan على أن "مجتمع شرق آسيا، هو مجتمع ذو ثقافة تعاونية عالية (λ) بالنسبة لأوروبا، والتي بالمقارنة تكون ذات ثقافة تعاونية منخفضة" (ص ١٣٩).

والآن قد يكون هذا العرض مثيراً للدهشة لكثيرٍ من المراقبين في الصين، والذي صرَح عدد منهم بوجود فساد واسع الانتشار هناك. وقد أُجري مسح لمؤشرات الفساد في ٤١ دولة، كانت الصين في المرتبة الثانية

(*) ليس هناك حقوق ملكية خاصة لتلك المنشآت؛ فهي إما تعاونيات أو مشروعات حكومية، وتتبأ نظرية حقوق الملكية المعيارية يقيناً بعدم كفاءة الحالتين.

- فقط - لإندونيسيا في مستوى الفساد^(*). وأن الطبيعة التعاونية المزعومة للثقافة الصينية تأتي بلا شك كصدمة لسكان الصين الذين لا نعرف عنهم سوى قليل. من خلال التقارير التي تتحدث عن نظام كل جزء فيه مخيف مثل النظام الذي تم اكتشافه وتوليفه ووثق في الاتحاد السوفيتي السابق^(**). وأخيراً، فهذا الشرح متناقض مع الدليل الوحيد عن حقوق الملكية في مشروعات القرية والمدينة الذي استشهد به "ويتزمان- زو" من الأمور الشائعة جداً أن نرى الحقوق الأساسية لتلك المشروعات في أيدي الحزب والأجهزة (المحلية) لجهاز الحكومة.....^(***) وتفترح هذه الحقيقة شرحاً بديلاً للأداء الممتاز لمشروع القرية والمدينة، ذلك بأن سيطرة الحزب الشيوعي عوضت عن حقوق الملكية المفقودة^(****).

وعلماء الاقتصاد ليسوا فقط علماء اجتماعيين يبحثون عن حلول تعاونية لمشكلات المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية؛ ففي العلوم السياسية يوجد حديثاً ذلك العمل الشهير الذي قام به روبرت بوتنام (1993)، والذي أوضح فيه فعالية الحكومات الإقليمية في إيطاليا باستخدام الائتمان أو "رأس المال الاجتماعي" (مصطلح كولمان، 1990)، وكان هذا المصطلح غامضاً

(*) انظر (New York Times، 20 أغسطس 1995).

(**) انظر مراجعة عدد من الكتب عن الكولاك الصينيين في عرض لكتب في (New York Review) (أغسطس 1995).

(***) قسم السياسات الريفية بسكرتارية اللجنة المركزية "ملخص لمسح عينات اقتصادية - اجتماعية للريف باتساع الوطن"، في "الكتاب السنوي الزراعي الصيني" (1986)، الوارفي وايزمان وزو، (1994)، ص ١٣٢.

(****) يقدم تشون تشانج ويوجانج وانج (1994) تحليلاً ممتازاً عن بنية "حقوق الملكية" لمؤسسات المدن والقرى (TVEs)؛ حيث تدعم توسيع تلك النقطة ويخلصون بأن "بنية ملكية TVEs .. هو ... ناتج من البيئة؛ حيث تلعب الحكومة المسلطة بالسلطة السياسية الاحتكارية دوراً مهمـاً في الحياة الاقتصادية..... وفي حالة ... فإن السلطة الاقتصادية والسياسية المترکزة تحت النظام الشيوعي تشرح التكاليف والمنافع في ترتيبات التحكم البديلة" (p. 450).

لدرجة أنه بقى لعدة مئات من السنين. ويجب أن يُشار إلى هذا العمل الذي قام به روبرت أكسيلرود (١٩٨٤)، والذي ذكر اكتشافه لنظام "عيشْ وَدَعْ غِيرَكْ يعيشْ" بين الجيوش المتحاربة في الحرب العالمية الأولى، واقتصرح أنه من الممكن حتى بالنسبة للأعداء أن يتعاونوا في أثناء الحرب. وطبعاً يُعتبر هذا ناحية عصرية فحسب ل نوعية من التفكير ترجع لمئات من السنين، وربما ترجع لعصر أرسطو. وال نقطة التي يقدمها الكاتب هنا؛ أن جميعها تنسب إلى طريقة معينة للتفكير فمن الممكن تنظيم مجتمع بطريقة ما تجعل الأفراد يتعاونون حتى عندما يكون هذا التعاون لا يتمشى مع اهتماماتهم الشخصية الضيقـة. والمشكلة الأساسية لعلم الاجتماع هي اكتشاف كيفية القيام بذلك.

إن الشبح الذي يطارد المعجبين بالديمقراطية، والذين يتبنون وجهة النظر تلك هو فكرة أن الشكل الأكثر احتمالاً للمنظومة الاجتماعية التي تجعل هذا التعاون ممكناً هو شكل من أشكال الدكتاتورية التسلطية. وحتى فترة طويلة من القرن العشرين كان ذلك هو الخيال الأصلي الشيوعية التي كانت تطارد الديمقراطيات. ففي الثلاثينيات كان التهديد يأتي من ألمانيا النازية. وفي الثمانينيات كانت "السلطنة الشمولية الناعمة" لكوريا الجنوبية وبعض "النمور" الآسيوية الأخرى. وفي التسعينيات كان التهديد ولا يزال من آسيا، والآن - فقط - يبدو أنه يأتي من السوق الحرة الشيوعية للصين، والتي يبدو أنها حققت نجاحاً اقتصادياً هائلاً تحت حكم الدكتاتورية.

وإذا اتجهنا إلى النظرية الاقتصادية الحديثة للاسترشاد بها في هذا الأمر - ونعني الحصول على نصيحة عن كيفية عمل هذه الاقتصاديات. ومن المدهش أننا لا نرى سوى قليل منها يتناول هذا الأمر بطريقة مباشرة وبصورة عامة. ويقوم الفصل التالي بعمل مسح مختصر عن أدبيات الاقتصاديات الأوتوقراطية. ويصف الفصل الثالث العناصر الأساسية للأسلوب المستخدم هنا. ويتسع الأبواب التالية في هذا الجزء، ذلك المدخل العام لشرح عمل مؤسسات أوتوقراطية معينة. ويتناول الباب السابع التسلطية

الرأسمالية لكوريا الجنوبية أو بينوشيه (شيلي)، ويتناول الباب الثامن سوق العمل في نظام "الفصل العنصري" (جنوب إفريقيا). ويتناول البابان التاسع والعشر الشيوعية في الاتحاد السوفيتي السابق والصين المعاصرة.

٢- مدخل بديلة لاقتصاديات الدكتاتورية

وكما أقترح في الباب السابق يوجد عديد من النظم الاقتصادية في ظل الدكتاتورية السياسية. وكثير من النماذج التي ابتكرت، قد صُممَت لتلقى الضوء على عمل نوع معين منها؛ ورغم هذا التحذير،؛ فمن المفيد أن نقسم نماذج النظم الاقتصادية الأوتوقراطية إلى أربعة عناوين مختلفة:

- أ- حكومة اللصوص Kleptocracy (إعادة توزيع الصافي).
- ب- الدكتاتورية السلطانية الرأسمالية (طمس إعادة التوزيع).
- ج- اقتصاد الأوامر.
- د- اقتصاد الظل.

وفيمَا يلى وصف لكل من تلك المناهج:

أ- **حكم اللصوص (إعادة توزيع الصافي)**
في هذا النموذج يتدخل الدكتاتوريون في الاقتصاد للتأثير فقط على إعادة توزيع الموارد بالنسبة لهم، وبالنسبة لداعمِي الولاء الذين يرغب النظام في مكافأتهم. وتشمل عملية إعادة التوزيع خسارة في الكفاءة؛ حيث إن هؤلاء الناس الذين يدفعون الضرائب يؤدون أعمالا أقل مشقة، ولديهم أفكار وأبتكرات أقل، ويدخرون بدرجة أقل، وهكذا. وقد تكون هناك خسارة أكثر؛ حيث يبعثر الناس الموارد في السعي لاقتراض الريع - وذلك في محاولة للتأثير على الدكتاتور وشركائه؛ لكي يشملهم ضمن الجماعات

المفضلة لديه. وبصرف النظر عن نواحي عدم الكفاءة فوفقاً لهذا المدخل يعمل الاقتصاد في النظم الدكتاتورية بنفس طريقة الاقتصاديات الرأسمالية في النظم الديمocrاطية. فهي تشكل نماذج لهيرشيل جروسمان (1991، 1996)، وهيرشيل جروسمان وسووك جانو (1990)، ودوجلاس نورث (1981)، ومانكور أولسون (1993)، وأيضاً نماذج اقتصاد الربيع لبيتروتيك (1993)، وهيلمان، وتشينزر (1986) وأخرين.. وطبق ذلك في النظم الشيوعية (ميريل وأولسن 1991، وسيكيولار 1988).

وقد قام أولسن بعمل نماذج للأوتوقراطية، وذلك بعرضه المشهور على أنه "قاطع طريق مستقر" (1993، ص 569 - 7) الذي يحقق أقصى قدر من الإيراد. وقاطع الطريق المستقر، هو أرقى من قاطع الطريق المتوجول (مثل: أمراء الحرب الصينيين)، ولكونه مستقرًا، يكون لديه الحافز لحفظ على الثروة أو رأس المال الضحايا المحتملين. ونتيجة لذلك مثل هؤلاء من قطاع الطرق لديهم بعض الحوافز لتوفير السلع العامة للناس (رغم من أنها قد تكون مازالت غير كافية من وجهة نظر المواطنين تحت حكمهم). والسبب هو أنه في هذا النموذج تدخل السلع العامة كدخلات عوامل تزيد من مخرجات السلع الخاصة في المجتمع. وبالتالي فإن الأوتوقراطي بتوفيره هذه السلع يستطيع أن يزيد من إيرادات الضرائب. وبمعرفته لمستوى السلع العامة يستطيع الأوتوقراطي أن يختار معدلاً ضريبياً يحقق به أقصى قدر من الإيرادات كما هو موضح في ج. برنان - وجورج بكانان (1980) لنموذج ليفيتان^(*)؛ لذلك يحدد النموذج المعدلات المثلية للضرائب والمستوى المثالى للسلع العامة من وجهة نظر الأوتوقراطي (ويختار كلاهما لتحقيق أقصى قدر من الإيراد).

Leviathan (*) هو وحش بحرى ضخم يرمى للشر، وهو هنا رمز الدولة المتسلطة ذات النظام الدكتاتوري. وقد أيد توماس هوبيز T. Hobbes (1679 - 1588) وهو فيلسوف إنجليزى - قيام الحكم الملكى المطلق. (المترجم)

ومفهوم قاطع الطريق المستقر يفسر بلطف: لماذا يفضل كثيرون من الفئات المتحاربة في زائر عام ١٩٩٦ عودة قاطع الطريق أو اللص المشاغب، موبوتو سيسى سيكو، إلى الحياة في غيابه. ويوضح ذلك من ناحية: كيف استطاع قاطع طريق مثل موبوتو أن يبقى في السلطة مدة طويلة جداً. لكن من الواضح أن هذا ليس بالشرح الكافي أو إذا صحت؛ فإن الدكتاتورات لا أبداً. (وأن موبوتو كان سيفي في الحكم). ومع ذلك لم تُعمل عمل دراسة لمشكلة بقاء الأوتوقراطى في السلطة^(*)، وعلاوة على ذلك الأوتوقراطى لا يحرص على السلطة؛ ولكنه يحرص فقط - على الإيراد؛ لذلك ليس من الواضح كيف يستطيع المرء استخدام هذه النماذج لفهم كثير من أهم النظم الدكتاتورية في التاريخ (هتلر في ألمانيا، أو ستالين في روسيا). وكما توضح هذه الأمثلة، فالافتراض بأن تحقيق أقصى قدر من الإيراد يمكن أن يؤدي إلى أن يبخس تقدير الضرر الذي يمكن للأوتوقراطى أن يحدثه، ويؤدي - أيضاً - إلى فكرة مضللة عن فوائد الاستقرار إذا ما طبق على بعض النظم الدكتاتورية؛ ولكن نشرح هذا ببساطة، ولتناول الحالات الواضحة فقط، نستطيع أن نقول: إن اليهود في غصر النازية والسود في جنوب إفريقيا، والفلاحين في عصر ستالين كانوا سيفضلون بلا شك - إذا ما كانت لديهم الفرصة - أن يكون قطاع الطرق لديهم أقل استقراراً.

ورغم أن نماذج قطاع الطرق واللصوص لها نتائج وتطبيقات واضحة [إإن نظم "بابا دوك" دوفاليلير (هايتي)، وفرديناند ماركوس (الفلبين)، ومانويل نوريبيجا (بينما) مازالت تخطر ببالنا]؛ فقد طبقت - أيضاً - على نظم أخرى تشمل النظم الشيوعية (موريل - أولسن، ١٩٩١، وسيكيولار، ١٩٨٨). ويعتبر نموذج سيكيولار شيئاً في هذاخصوص؛ لأنه يضع مجموعة من

(*) استثناء في جروسمان (١٩٩٦) الذي يضع نموذجاً لمشكلة بقاء الأوتوقراطى من حيث ردعه للصوص المنافسين. والمتغير الرئيسي في تحليله هو الفعالية المتوقعة من المتمردين بالنسبة لجنود الحاكم.

الظروف لكل أجهزة التخطيط؛ لكي لا تخدم عملية التخصيص؛ بل تخدم فقط - وظيفة إعادة توزيع الدخل. بمعنى أنه إذا استُوْقِيَت هذه الظروف الحدية بطريقة مرضية؛ فلن يكون لأجهزة التخطيط الشيوعية أى تأثير على تخصيص الموارد؛ فهى تنتاج -فقط- مجموعة من الأموال المحولة؛ ورغم الخطة وأسعار السوق التى تعمل كدليل يوجه الإنتاج، وتخصيص الموارد؛ فالخطة لا تخدم إلا عملية إعادة توزيع الدخل فقط. وبين العمل التجريبى الجديد لسيكيلار (١٩٩٥) أنه ليس من المحتمل أن تكون هذه الظروف مرضية من حيث الممارسة؛ لتوفّر لنا أكبر دليل علمي متاح حتى الآن على أن وظيفة التخصيص للتخطيط الشيوعى يجبتناولها بطريقة جدية.

والنهج الثالث - فى هذه الناحية - هو نموذج السعى لاقتراض الريع، والذى تطبقه النظم الأوتوقратية فى كثير من الأماكن (هلمان - شينتر، ١٩٨٦، أندرسون - بوتيك، ١٩٩٣). وقد نُوْقِشَتْ هذه النماذج فى الباب资料， وإحدى مشاكل هذا النهج كوصف للواقعية، على سبيل المثال: أن الوضع فى الاتحاد السوفيتى السابق لم يكن هو عدم وجود السعى لاقتراض الريع، إذ كان ذلك موجوداً بالفعل (وبلا شك كان على نطاق واسع)؛ ولكن فى نموذج السعى لاقتراض الريع كانت الجهود المبذولة للحصول عليه مضيعة للوقت. فكان الحزب يوزع العطايا ويبذل الناس جهوداً مضنية للحصول عليها؛ ولكن بلا شك فقد ربح منها الحزب. والآن فقد يفترض أن الدكتاتوريون يكرهون التبذير، ولا يستطيع أحد أن ينكر أن الحزب الشيوعى كان قوياً بدرجة هائلة لفترة طويلة فى الاتحاد السوفيتى السابق. ألم يكن بإمكانه أن يجد طريقة للحصول على شيء ما مقابل هذه العطايا، (بمعنى أن يحوّل تلك العطايا مقابل التتطابق مع أهدافه)؟ وفيما بعد فى هذا الباب وبتفاصيل أكثر فى الباب التاسع والعاشر يقترح الكاتب أن الحزب مثل أى مؤسسة سياسية أوتوقратية ناجحة كان منظماً بدقة بطريقة مكتنّته من أن يستقيد من السعى لاقتراض الريع، وأن يحصل على شيء ما مقابل ذلك.

إن أحد المحددات المهمة على مقدرة الحكم في إعادة توزيع الدخل، وُصفت في سلسلة من الصحف عن طريق نورث وينجاست، ورووث، وآخرين (نورث ١٩٨١، ونورث وينجاست ١٩٨٩، ورووث ١٩٩٤). وفي نموذج نورث (١٩٨١) عن الملكية أن الملك يستطيع تحقيق أقصى قدر من الإيراد، وأن المشكلة الرئيسية هي أن هيكل حقوق الملكية الملائمة لهذا الغرض لا يكون عادة هيكل الكفاءة من وجهة النظر الاقتصادية. علاوة على ذلك كما ذكر في الباب السابق قد يجد الملك مقايضة بين السلطة والإيراد. وكما يصف رووث (١٩٩٤) من سخرية الحكم المطلق: أنَّ السلطة المطلقة تعطى الملك المقدرة على إنكار الديون؛ ولكن

يضع الدائنون في اعتبارهم سمعة الملك في إنكار الديون، وبالتالي يطلبون بمعدلات فائدة أكبر مما هو فعلاً مطلوب لتحصيل الديون. وبالفعل بما أن الملك فوق القانون؛ عليه أن يدفع فوائد على الأموال التي تُقترح أعلى مما يدفعه رعاياه الأثرياء، وباختصار فإن العرش لديه مشكلة التصرير بانتقاماته لأن تاريخه يبين كثرة بعهود التزاماته (ص ١٧٧) .

وقد استخدم باري وينجاست (١٩٩٥) وجابريللا مونتنولا، ووينجي كيوان، وباري وينجاست (١٩٩٥) نفس الفكرة لسرد سبب آخر لنجاح مشروعات المدينة والقرية في الصين. والحقيقة: أنه وفقاً لمشروعات الإصلاح الصينية؛ فإن السلطات القضائية الإقليمية، مثل: الحكومات المحلية، والشركات، مثل: مشروعات المدينة والقرية كانت عليها قيود مشددة من الموازنة؛ ولكنها في حدود معينة تكون لسلطتها بعض قوة التحمل التي تحررها من الاعتماد على الحكومة القومية. هذه الحدود المفروضة ذاتياً على سلطة الحكومة الفيدرالية تتضمن "الالتزام موثقاً" فيه من جانبها في أن تتحول سلطات الحكومات الإقليمية أو تخلفهم. وكان هذا بدوره يزيد من اتجاه الحكومات الإقليمية إلى الكفاءة والنمو.

بـ- الدكتاتورية السلطوية الرأسمالية (طمس إعادة التوزيع)

Capitalistic Authoritarianism (Suppression of Redistribution)

القصد من هذا المدخل هو إعطاء خواص للدكتاتورية السلطوية الناعمة أو النظم "الديمقراطية الصعبة"، "democraduras" المتبعة في دول جنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية؛ حيث تعمل مثل هذه النظم بطريقة عكس النوعية التي لخصت، فهي تربط بين اقتصاديات السوق والنظم الأوتوقراطية السياسية. بمعنى أنه في هذه النظم تعمل الحكومة على عزل الاقتصاد عن التأثيرات السياسية الكبرى المدمرة أو السعي لاقتراض الريع من خلال خنق أو تعظيم "يختنق" القوى السياسية المتعلقة بعملية إعادة التوزيع التي هي إحدى سمات السياسات الديمقراطية. وهكذا يُطلق سراح قوى السوق لتكافئ الجهد، والمدخرات، والابتكارات، ومن ثم تحدث نمواً اقتصادياً راقياً؛ لذلك ففي هذه النماذج وتلك التي ذكرت في التصنيفات السابقة تقوم بالضبط على أساس افتراضات عكسية (بمعنى إعادة النظم الدكتاتورية توزيع الدخل بدرجة أقل" مما تفعله النظم الديمقراطية)، ويظل التناقض بين هذين النموذجين بلا حل. وأخيراً يلاحظ أن نماذج الدكتاتورية السلطوية الرأسمالية، تتراول فعلاً السؤال الذي جاء في بداية هذا الباب وهو: كيف يمكن للقمع السياسي أن يكون له وقع على عمل الاقتصاد؟ بمعنى أن هذه النماذج تقترح أن الحياة الاقتصادية الرأسمالية ليست مستقلة عن النظم السياسية التي تعمل في ظلها.

Command Economy

جـ- اقتصاد الأوامر

هذا هو النوع الشائع جداً من النماذج المستخدمة لتحليل النظم الاقتصادية الشيوعية، وهي النظم التي تستبدل قوى السوق بنظام تخطيط مركزي؛ ففي الهيكل الرسمي للنظام تصدر الأوامر لمديري المشروعات من المركز، ويجرى تحفيز المديرين على تنفيذها عن طريق تهديدات واضحة

أو ضمنية بالعقاب. ويتوافق بين العرض والطلب للقطاعات المختلفة من خلال جداول مدخلات ومخرجات وتوازنات المواد الخام وبعض الأدوات البيروقراطية الأخرى. وهناك بالطبع أدبيات هائلة عن موضوع التخطيط الاشتراكي. (للاطلاع على المسموح انظر مايكل إلمان ١٩٧٩ وانظر أيضاً (كوراني ١٩٩٢) المبادئ الأساسية للطريقة التي كان يقصد بها أن يعمل التخطيط). وكانت المبادئ الأساسية تشمل الشخصية التوجيهية (تعليمات) "العقلية الحزبية"، وإدارة رجل واحد وتحليل علمي:

"إن مبدأ "العقلية الحزبية" يعني أن الخطبة هي تعبير عن سياسة الحزب؛ ويجب أن ينظر إلى كل المشكلات من وجهة نظر الحزب... وباعطاء خواص للتخطيط السوفيتي، صرخ ستالين منذ فترة طويلة قائلاً: "إن خططنا ليست تنبؤات؛ ولكنها تعليمات... وفي الاتحاد السوفيتي علامة "التخطيط" يقصد بها أن النشاط الاقتصادي يتقدم وفقاً لتعليمات من مؤسسات أعلى..... والمبدأ اللينيني الخاص بإدارة الرجل الواحد هو مبدأ مهم جداً في التخطيط السوفيتي. وهو يعني أن القرارات في كل وحدة اقتصادية، لا تتخذ بواسطة لجنة؛ ولكن يتتخذها رجل واحد. وهذا الرجل لديه السلطة لاتخاذ القرارات وهو مسئول أمام رؤسائه عند تنفيذ الأوامر. وكان القصد من التخطيط السوفيتي أن يجسدَ ليس القرارات الموضوعية له أو تلك، سواء كانت رسمية أم مؤسسية؛ ولكن كان يجسدَ "تحليلياً علمياً" المشكلات التي تواجه المجتمع، ومن ثمَ كانت المؤسسات العلمية تلعب دوراً مهماً في عملية التخطيط. فمثلاً: كان تخطيط الاستهلاك يبني جزئياً على أنماط استهلاك علمية تقوم بها المؤسسات .
المعنية(ص ١٧، ١٨).

وبعد خمسة عشر عاماً زودنا جوزيف إستيجلتز (١٩٩٤) بسرد وافٍ عن حالات الفشل الاقتصادية لنظام التخطيط. وقد ركز -أيضاً- على المتطلبات المعلوماتية

في قلب الفشل الاقتصادي، كانت توجد تشكيلاً من المشكلات المعلوماتية التي فسرت بتوسيع كبير، وكانت تشمل أموراً خاصة بالحوافز... ربما كان السبب المهم جداً للفشل، كان السبب نفسه الذي عبر عنه "هاريك"، بأن التخطيط المركزي سوق يفشل؛ فالسلطات المركزية -بساطة- ليس لديها المعلومات المتطلبة لإدارة الاقتصاد بأكمله. (ص ١٩٨).

واستمر إستيجلتز في التركيز على عيوب المركزية الزائدة:

"إن صعوبة التحكم في جودة المنتجات، والنظام غير المناسب للحوافز (ومشكلات اختيار الأفراد المناسبين لإدارة النظام، والمحاسبة، ونقص المنافسة، ونقص الابتكار والتكيف. كل هذه العيوب يمكن تفسيرها بصفة عامة على أنها مشكلات معلوماتية (ص ١٩٨)."

وفي كل من هذه الاعتبارات نظام التخطيط نفسه غير سياسي(*)، ويتبع توجيهات سياسية. ولكن سواء أكان يعمل جيداً أم بطريقة سيئة؛ فهو ليس نتيجة قوى سياسية متنافسة، أو آليات بيروقراطية، أو سياسية منافسة؛ ولكن نتيجة لكتفيف إصدار التعليمات وتنفيذها. وللوضوح ذلك -بطريقة أخرى؛ فإن نموذج الأوامر لم يرتبط أبداً بنظريات السلوك البيروقراطي الذي يتبعه نموذج ثير (١٩٧٨) للسلطة؛ ولكن يمكن استخدام نظريات أكثر حداثة بما في ذلك مداخل اختيارات معاصرة عقلانية للسلوك البيروقراطي. فمثلاً: كانت هناك طريقة بسيطة لشرح "خاصية العملاقة" في مشروعات الاتحاد السوفياتي السابق، وبالنسبة لهذا الموضوع فإن جهاز التخطيط بأكمله سوف

(*) إستيجلتز (١٩٩٤، ص ٦٦) يشير بصرامة إلى أن تحليله يتجاهل عناصر الاقتصاد السياسي.

يساير نظرية وليام نيسكانيين (١٩٧١) عن البيروقراطية، التي فيها يحاول البيروقراطيون تعظيم حجم الموازنة تحت سيطرتهم.Undoubtedly can be explained the behavior of the bureaucrats; they are not for the principles of the capitalist scientific method which was better than them and their interests; but rather for the interests of the bureaucrats themselves, and can be explained by the desire to obtain a higher income or center or power than others. And before the other studies of the bureaucrats, and can be explained by the desire to obtain a higher income or center or power than others. And before the other studies of the bureaucrats, and can be explained by the desire to obtain a higher income or center or power than others. And before the other studies of the bureaucrats, and can be explained by the desire to obtain a higher income or center or power than others.

تلخيصاً لذلك؛ فإن نموذج اقتصاد الأوامر يركز على إحدى سمات اقتصاد الاتحاد السوفياتي، وبالذاتحقيقة أن نظام الاقتصاد في الاتحاد السوفياتي هو نظام بيروقراطي (وهو ما تجده في أحيان كثيرة في مناهج أخرى للاقتصاديات الشيوعية). ومن وجهة النظر هذه؛ فإذا كانت هناك قوانين أو تعليمات عن السلوك البيروقراطي بما في ذلك هذا السلوك في سياقات أخرى (مثل الشركات الكبرى، أو الإدارات الحكومية في النظم الديمقراطية) فذلك القوانين ينبغي أن تكون وثيقة الصلة بهم ككيفية عمل النظام السوفياتي نفسه. وفي الواقع؛ فإنه في سياق مثل الاقتصاد السوفياتي الذي فيه تعمق الأسواق بطريقة متزايدة؛ فإننا يمكن أن نتوقع ليس فقط أن توجد كل خواص السلوك البيروقراطي؛ ولكن -أيضاً- وجوده بطريقة غامرة. وكما تبأ أوسكار لانج (١٩٣٨-١٩٦٤) منذ فترة طويلة مضت فإن "الخطر الحقيقي للاشتراكية هو إسقاط البيروقراطية على الحياة الاقتصادية"؛ وليس استحالة مسايرة تخصيص الموارد] (ص ١٠٩-١١٠، مقتبسة من شلبيقر - فيشنى، ١٩٩٤، ص ١٦٧).

(*) انظر المسوح التي قام بها (وينتروب - مو)، في دينس مولر (١٩٩٧).

يُستخدم هذا النهج أساساً، لتحليل الأساليب السوفيتية للاقتصاد، ويُعتبر نواء ناجحاً لنهج اقتصاد الأوامر. وهو ينطبق أيضاً على نظم أخرى يوجد فيها قدر كبير من التدخل السياسي في الاقتصاد (كما هو في بعض المجتمعات الإسلامية المعاصرة). والفكرة هي أن الحوافر السوقية أو شبه السوقية هي الوحيدة التي تعمل حقاً، لكن نصور بها النظام السوفيتي) وجهازه للتحطيط المركزي الذي بدرجات متفاوتة في حل المشكلات الاقتصادية للنظام. وفي الحقيقة؛ فإن النظام كان "يعمل" حقاً بطريقة مختلفة تماماً - ومعنى بذلك أنه من خلال تدخل الأدوات غير الرسمية، غالباً ما تكون غير قانونية مثل "blat" وتعنى (النفوذ أو التأثير)، والمستكشرون toklachi، وأجهزة أخرى شبيهة بالسوق تعزز النظام الرسمي. وقد بدأ العمل في هذا الأمر بالمقالة المستشهد بها كثيراً لجروسمان، (١٩٧٧)، واستمر ذلك في كتب مثل كتاب بيتر بوتيك (١٩٩٣)، إدوارد هوييت (١٩٨٨)، وبيتر روتلاند (١٩٨٥) وجان وينيسكي (١٩٨٨). وهكذا فإن كتاب روتلاند (١٩٨٥)، بعنوان "خرافة الخطأ"، والفصل الثالث من هوييت (١٩٨٨) عن النظام السوفيتي بعنوان "النظام الاقتصادي السوفيتي"، كما صمم ليعمل بتلك الطريقة للتفكير فعلياً؛ فإن النظام الثانوي لعروض الأسواق السوداء والمستكشفين، كان هو الطريق الرئيسي للحصول على الموارد والعروض، والتي ربما كانت قد خصصت سلفاً بالخطأ؛ ولكنها لم تُسلم أبداً، وبدلاً من ذلك كان يُستخدم "blat" للحصول على المدخلات المطلوبة، ويسمح أصحاب "الوظائف الإضافية" "moonlighters" للمؤسسات الصغيرة بالقيام بخدمات الإنشاءات بمقابل نقدي، وهو الأمر الذي لم يسمح به النظام الرسمي وهكذا. والدور الكبير الذي كانت تلعبه هذه الآليات غير الرسمية في إصلاح الثغرات في نظام التخطيط

المركزي أمر من الصعب جداً تقديره. ويأخذ نموذج الأوامر شكل نظام التخطيط الرسمي بجدية؛ ولذا فهو يفترض ضمنياً أن التغيرات صغيرة نسبياً. أما في الطرف الآخر المتطرف نجد وجهة نظر بوتيك (١٩٩٣) التي تصف النظام السوفياتي، "كواقع مزيف لاقتصاد مخطط عقلاني هرمي، ومتعايش مع فشل مخطط وإجراءات تصحيحية غير مشروعة على كلا جانبي السوق من الإنتاج والاستهلاك" (ص ٦٩). وفي الواقع استنتاج بوتيك "أن الاقتصاد السوفياتي لم يكن اقتصاداً مخططاً؛ بل هو مختلف أساساً عن أي نظام آخر شهد في التاريخ؛ حيث كان نظاماً مغالباً في تنظيمه ومنتهك ومشوهٌ؛ ولكن مع ذلك فقد كان نظام اقتصاد سوقٍ" (ص ٦٩).

وعلى المستوى النظري كانت إحدى المشكلات بصدر هذه الفكرة، هو أنه بينما كانت آليات الظل، مثل: blat، shabashniki قد تحسنت أحياناً من التخصيص والتسييق؛ فكانت تسمح باستخدامها لتحقيق المكافآت الخاصة، واستخدامها بهذه الطريقة قد تكون له نتائج عكسية، ومخضبة للإنتاجية أو معوقة للنظام. وحقيقة القول: إنه في عالم التخطيط، يؤدي كل تدفق للمعلومات الأدقيرة بدرجة كبيرة إلى التحكم المركزي (أريكسون ١٩٩١، ص ١٩). وقد حاول هوبيت (١٩٨٨) حل هذه المسألة بالتمييز بين "الاقتصاد الظل" الذي يتم ما يسمى Gossnab (لجنة الدولة لتوريد الخامات والموارد الفنية) و Gosplan (لجنة الدولة للخطة) بطرق تسمح للنظام بأن يكون ذا أداء أفضل، والاقتصاد الثانوي الذي يكون فيه الدافع مكافآت شخصية، والذي يصنع فيه المؤسسات الصغيرة سلعاً إضافية؛ لكي تبيعها بقصد الربح (ص ١٧٩). ومع ذلك فإن الصعوبة التي يقر بها (هوبيت) هو أنه كما في الاقتصاديات الرأسمالية؛ فالتحفيز لا يستبعد هذه التصرفات والتي بالفعل تقيد الاقتصاد.

٢- نظرة عامة: عناصر الاقتصاد الأوتقراطي

كل ما سبق هو رسم تخطيطي مختصر جداً للمناهج البديلة للاقتصاد الدكتاتوري، ويتضمن ثلاثة أمور يجب تناولها، وسيجرى هذا في الأبواب الباقية من الجزء الثاني، هذه الأمور هي:

١- "هل تمثل النظم الدكتاتورية إلى إعادة توزيع الدخل أو الثروة أكثر أم أقل من النظم الديمقراطية؟" وهل يمكن إضافة أي تعليمات على هذا الأمر؟ شيء واحد يمكن قوله في البداية: من الواضح وجود إعادة توزيع هائلة في الأنظمة الاقتصادية الشيوعية. ومن النموذج الذي يعرضه المؤلف للقطاع السياسي في الجزء الثاني نجد أنه من الواضح -أيضاً- أن كل الدكتاتوريين يُعدون توزيع الثروة على أصدقائهم، وتصبح مسألة إعادة التوزيع سبباً رئيسياً للمشكلات فيما يسمى بالنظام السلطوية الرأسمالية، مثل: تلك النظم التي كانت موجودة في شيلي، أو كوريا الجنوبية؛ لذلك يتناول الباب السابع المسألة العامة بما إذا كان الدكتاتوريون يُعدون توزيع الثروة بدرجة أكبر من النظم الديمقراطية، مع إشارة خاصة إلى تلك النظم مع اقتراح نظام عام وهو أن كل الدكتاتوريين يقومون فعلاً بإعادة التوزيع بدرجة تفوق ما تقوم به الديمقراطيات، وأن النظم الرأسمالية السلطوية ليست استثناء من ذلك. ويتوازى هذا مع الفكرة التي طررت في الجزء الثاني، بأنه توجد دائماً طبقة من الناس تُقمع في النظم الدكتاتورية. وبينما الباب السابع بتحليل جوهري، بالقول إنَّ هناك دائماً طبقة ثانية أيضاً "تجري المبالغة في الدفع لها".

هناك أمر ثان يظهر من أعمال مسح قام به المؤلف؛ ألا وهو طرق عمل الاقتصاديات الشيوعية.

٢- "كيف تتوافق نماذج القيادة والرقابة في الاقتصاد الشيوعي؟" يتناول البابان التاسع والعشر هذا الأمر باتباع تلميحات (لانج) التي استشهد بها من

قبل (١٩٣٨ - ١٩٦٤)، وتركز على سمة ثلاثة لهذه الاقتصاديات، وهي أنها بيروقراطيات. وقد استخدم المؤلف نموذجاً عاماً للسلوك البيروقراطي، والذي وضع من قبل (بريتون - وينروب، ١٩٨٢)، ويقضي بأن توجد نماذج اقتصاد الأوامر واقتصاد الظل في نموذج واحد. وعندئذ يستخدم هذا النموذج حل عدد من الألغاز بخصوص عمل هذه الاقتصاديات، مثل: دور السلطة السياسية في طريقة عمل الاقتصاد الذي يُخطّط مركزيًا، وميّل هذه الاقتصاديات إلى أن تتجه بمرور الوقت، وكيف استطاع الصينيون إصلاح اقتصادهم متبعين مع الأسواق الحرة؛ بينما لم يستطع السوفيات تحقيق ذلك.

٣- أما الموضوع الأخير الذي يجب النظر فيه فهو: "ما الدور الذي تلعبه السلطة السياسية للدكتاتور في الطريقة التي يعمل بها الاقتصاد؟" هنا هو السؤال الذي أثير في بداية هذا الباب. وفي المسح الذي قام به المؤلف، رأى أنه كان يوجد قليل من الاهتمام بمشكلة التنفيذ في الأسواق^(*)؛ ولذا كان يوجد أيضاً اعتبار ضئيل لإمكانية وجود أسس أخرى خلاف الأسواق ل القيام بالصفقات. وبعض نقاط الخلاف والجدل فيما يتعلق بنماذج اقتصاد الظل، هي مجرد صياغات متطرفة من وجهة النظر العامة تلك. لذا من السهل أن تستنتاج استطاعة الدكتاتوريات أن يدير الاقتصاد بنجاح إذا ما رفعوا أيديهم عنه، ومعنى بذلك السماح بإقامة الأسواق الحرة. في هذه الحالة، ستختفي المشكلة التي ذكرناها في بداية هذا الباب؛ ولكن إزالة المشكلة، تتم بافتراض أن الدكتاتوريين قد تكون لديهم المقدرة على تحقيق أداء اقتصادي ممتاز. من خلال وسائل أخرى، وهذا ببساطة غير وارد إلا في اقتصاد الأوامر الذي يعتبر أمراً سائجاً في مسألة الحوافز التي تظل هدفاً سهلاً. ومع ذلك نزودنا

(*) الاستثناء الجوهرى لهذا هو عمل الرواد لنموذج "أجر الكفاءة" بأنفسهم، مثل: صمويل باولز (١٩٨٥) وجوزيف استجليتز (انظر كتابه لعام ١٩٩٤ للاطلاع على عرض واضح لمشكلات الاقتصاديات من النوع السوفياتي من وجهة نظره). والعمل الحالى يختلف عن عملهم بصورة رئيسية من ناحية منظور اقتصاد سياسى واضح.

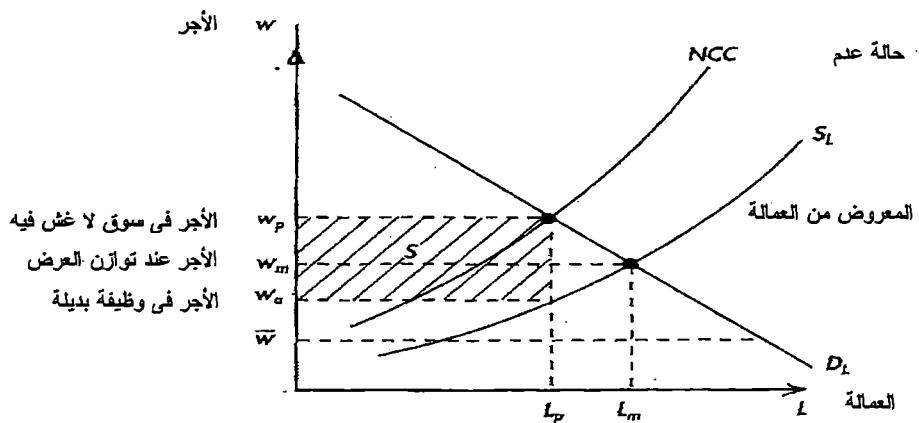
النظرية الاقتصادية المعاصرة بآلية بسيطة جداً، يمكن بها تحقيق هذا الأداء الممتاز من خلال المقدرة الكامنة للأشكال الأوتوفراطية للنظام لحل مشكلة التنفيذ.

وقد صُور المنطق الأساسي هنا، في الشكل (٦-١). فالطلب على الأيدي العاملة يصوّره المنحنى D_L ، وعرض العمالة المنحنى S_L ؛ فإذا كانت العقود بطريقة غير مكلفة في التنفيذ؛ فإن التوازن في السوق الحر سيكون عند تقاطع العرض والطلب مع معدل الأجور w_m والتوظيف L_m . ومع ذلك - غالباً - ما يكون التنفيذ مكلفاً كما نُوقش في الباب الثاني. وتحت هذه الظروف - كما وضعه كارل شابирرو - وجوزيف إستيجلتز (١٩٨٤)؛ فإنه حتى في السوق الحر للعمل؛ فإن الوظائف محددة كما أن المنشآت الخاصة في السوق الحر - ولكي تمنع عمليات الغش (التهرب) - ستدفع أجوراً أعلى من تلك الشركات التي تصفى Clear السوق. ويكون التوازن عند تقاطع حالات عدم الغش (مثل NCC في الشكل ٦-١) والطلب على العمالة أى عند تقاطع معدل الأجور w_p مع التوظيف عند L_p .

وبطريقة التفكير تلك يتتصف سوق العمل الخاص أيضاً، بمشكلات تختص بالمعلومات والحوافز؛ إذ إن أصحاب الأعمال تقصّهم المعلومات عن أداء موظفيهم، والموظفوون ينقصّهم الحافز الصحيح للكشف عن هذه المعلومات. وإحدى الطرق التي تحل بها الشركات الخاصة هذه المشكلة، تتم من خلال دفع أجر كفاءة يحفز العاملين على أن يكون لديهم "ولاء" للشركة. وهناك مشكلات مشابهة تتعلق بالمعلومات والحوافز، توجد في علاقات أخرى في اقتصاد السوق الحر (إذا ما اعترف بأن التنفيذ مكلف)، مثلاً: بين المديرين وحملة أسهمهم، وبين مديرى المنشآت وحاملى الأسهم والسنادات، وبين مديرى المنشآت ومصادر رأس المال (انظر إلى المنسج الجيد لإستيجلتز، ١٩٩٤).

وإذا افترضنا - الآن - وبافتراض أن الصناعة المعنية تحت سيطرة دكتاتورية سياسية؛ ففي النظم الدكتاتورية قد تحدد الوظائف أيضًا. فمثلاً في نظام من النوع السوفيتي؛ فإن الحكومة هي التي تقرر وليس السوق توزيع الوظائف. ومثل الشركات الخاصة تزيد الحكومة موظفين "لا يقومون بعمليات غش"؛ إلا أنه في هذا السياق يمكن بدرجة كبيرة تفسير الغش؛ لكن يشمل التهريب، والنقد الخاطئ للحكومة، وعدم إظهار الحماس الكافي في العمل، أو أي شيء آخر يكون مهمًا وفقًا لرأي الحزب (وكما هو مذكور في أيديولوجيته)، لذا تعرض الحكومة أجراً متوازناً غير سوقي مثل W_p (الذي ليس من الضروري أن يكون نفس الشيء مثل W الذي تختاره الشركات في السوق الخاص وسنعود إلى هذه النقطة بعد لحظة).

شكل (١-٦) تحديد الوظائف في سوق العمل



وإذا كان منحنى العرض يمثل تكلفة الفرصة البديلة للموظفين، فيمكنهم أن يتقاضوا أجراً W_a في وظيفة بديلة؛ لذلك فإن العوائد الريعية في هذه الصناعة تمثل في المنطقة المظللة S . وإذا ما أخذنا الشكل (١-٦)؛ لكن يمثل المنشأة السوفيتية؛ فإن S تمثل المكافآت من أجل الولاء. أما البديل الآخر؛ فإذا كان الشكل (١-٦) يمثل السوق الحرة للأيدي العاملة، فإن S

تمثل العلاوة الضرورية لردع الغش مع الولاء الخاص للمنشأة والذى يحل محل الولاء للدولة الماركسيّة.

وبالطبع فقد تركَ كثيرون من الأشياء في هذه الصورة البسطة للغاية، فمثلاً: لم تُذكر كل المؤسسات، والعمليات الأخرى التي تفرق بين اقتصاد السوق الحر، والاقتصاد الاشتراكي، بما في ذلك الملكية الخاصة، والمنافسة بين المؤسسات، وعمليات سوق رأس المال، وحواجز لابتكارات وللحفاظ على جودة الناتج، والعلاقات مع العملاء وهذا. وذلك؛ لأنَّه في غالبية التحليلات توضح كل هذه العناصر سبب كفاءة الأسواق الحرة؛ ولكن لما كانت الدكتاتورية شائعة سياسياً، واقتصاديات كثيرة منها تبدو ناجحة لفترات طويلة لدرجة أن القارئ قد يعتقد بأنَّ المفید له أن يتغاضى عن كل هذه العوامل للحظة، وأن يركز فقط على سؤال واحد، وهو في أيِّ النظم تكون علاوة الولاء أكثر انخفاضاً؟

ومن المتوقع أن يكون هناك عدد من المتغيرات التي تؤثر على حجم علاوة الولاء، بما في ذلك مقدرة المنشأة (أو الدولة) على مراقبة الموظفين، والعقوبات المتاحة لردع الغش، وفرص الموظفين خارج المنشأة أو المشروع^(*). وللاهتمام بهذه الأمور يقترح الافتراضات التالية:

"إن العلاوة الضرورية لردع الغش تكون أصغر في النظم الدكتاتورية عنها في المجتمعات الحرة". وتوجد عدة أسباب التي تبرر هذا الافتراض. أولاً: في النظم الدكتاتورية، يتحكم النظام في كثير من الوظائف الجيدة (في الاتحاد السوفيتي السابق حرفيًا كل الوظائف). لذا تكون لدى الفرد فرص أقل خارج النظام الذي تسيطر عليه الحكومة، مما يتساوى للفرد في مؤسسة رأسمالية في نظام السوق. وهذا يجعل التهديد بالفصل في النظم الدكتاتورية

(*) هناك فقط بعض المتغيرات المتضمنة. ويقدم الباب الثامن معادلات النموذج، ويبين دور هذه المتغيرات بتفصيل أكثر.

عقوبة قاسية جداً عن الفصل من منشأة رأسمالية. ثانياً: لا يوجد عادة نظام قانوني مستقل في النظم الدكتاتورية يمكن أن يلجأ إليه الموظف لكي يتهم الحكومة بمثل هذه الأشياء، مثل: الفصل الخطأ من الخدمة؛ لذا يكون لدى الأوتوقراطيين حرية أكبر لتحسين وتطبيق العقوبات. وأخيراً؛ فإن الجهاز الرقابي يكون متمكناً جداً (وعلى الأخص في الاتحاد السوفيتي السابق) ومندمجاً بدرجة متزايدة في عمليات المؤسسات الإنتاجية عن تلك التي توجد في داخل أي منشأة في دولة ديمقراطية. تلك الآثار الثلاثة يقوى كل منها الآخر في تخفيض العلاوة المطلوبة لردع الغش داخل المنشأة في النظم الدكتاتورية مقارنة بنظائرها في البلاد الديمقراطية الرأسمالية.

إن المعضلة الاقتصادية للنظام الأوتقراطي هي أن النظام لا تتفصله على الإطلاق الآليات أو الأدوات الضرورية لخلق نظام حواجز فعالة قادر على تشجيع الجهود الإنتاجية كما يقال غالباً؛ فالآلية الدكتاتورية - المكافآت، والعقاب، وأدوات الرقابة المتوفرة لهذا الغرض تتبدو هائلة. فضلاً عن ذلك، وبناءً على هذا التفسير؛ فإن وظيفة هذا الجهاز ليست هي ببساطة تأكيد الطاعة للأوامر؛ ولكن هي الحصول على ولاء الموظفين. وبمجرد تفهم ذلك؛ فإن مشكلة المعلومات والحواجز المرتبطة بنموذج الأوامر الساذج، تُخضع بدرجة معقولة؛ فالموظفو ذوو الولاء لا يتبعون التعليمات ببساطة، ومحفظون أملاً في الحصول على عطايا، ومنضطبوطون خوفاً من العقاب، ويمكن الاعتماد عليهم للتنافس مع بعضهم بعضًا لتحقيق أهداف النظم.

ورغم أن المنطق الأساسي الذي وُضّح للتو ينطبق على معظم النظم الاقتصادية الأوتقراطية؛ فالمؤسسات التي تستخدم هذا المبدأ تختلف؛ ففي نظام الفصل العنصري في جنوب إفريقيا، كان حجز الوظائف يعني أن وظائف معينة في قطاع التصنيع كانت "للبيض" أي تحجّز للعمال البيض الذين كانوا يكسبون نتيجةً لذلك علاوة للأجور عما كان سائداً في السوق الحرة للعمالة. وكان يستخدم هناك نظام آخر، وهو نظام تصاريح المرور

"Pass". ووفقاً لهذا النظام يحتاج السود إلى ترخيص، وبدونه لا يمكنهم الحصول على وظيفة في القطاع الصناعي. والعمال السود الذين كان يُشتبه بهم بالغش، والذي كان تحديده واسع النطاق أو الذين طردوا من وظائفهم كانوا يفقدون الحق في الحصول على ترخيص؛ وبالتالي يفقدون الحق في البقاء في القطاع الصناعي. والبديل الوحيد هو الحصول على وظيفة "سيئة" في موطنهم الأصلي homeland بأجر منخفض \bar{W} في الشكل (٦-١). ومرة أخرى؛ فإن نظام الترخيص يبدو أنه كان يعطى أصحاب العمل البيض أداة قوية لتحقيق انضباط العمال السود. فكان أصحاب الأعمال يستطيعون تهديدهم بالطرد؛ ليس فقط من المنشأة؛ بل أيضاً من القطاع الصناعي كله. ويمكن تحليل نظام الترخيص بالطريقة نفسها، باستخدام الشكل (٦-١) فيما عدا أن مؤسسات سوق العمالة في "الفصل العنصري"، هي خلاف تلك الموجودة في النظام الشيوعي السوفيتي، والتي تحدد موقع منحني NCC (العرض مع عدم الغش) وحجم علاوة الأجر في هذا الشكل.

وهذه الأمثلة تبين بعض الطرق التي يمكن بها استخدام السلطة السياسية الأوتوقراطية لتحسين كفاءة الاقتصاد. وتستطيع تلك السلطة الأوتوقراطية أن تفعل ذلك بتوفير الحوافز بطريقة ناجحة في شكل ريع لقوى العمل؛ لكن يتبنوا سلوكيات الولاء والانضباط. ومن ناحية أخرى-أحياناً- ما تفشل آليات هذا الهدف، فالآلية الدكتاتورية ما زالت تثير الريب؛ ولكن ذلك لا يخدم أهداف الدكتاتور ويتغير الاقتصاد. فمثلاً: وبافتراض أن الحزب الشيوعي "ساده الفساد" بطريقة ما لدرجة أن الوظائف كانت تقدم مقابل الحصول على رشاوى أكثر من الحصول على الولاء السياسي؛ لذا فإن المنطقة S في الشكل (٦-١) ما زالت تصنف العطایا التي يتلقاها الموظفون (وستصنف أيضاً كمية الرشاوى التي يتحصل عليها في المقابل كما نُوشِّشَ في الباب التاسع) ولكن لن يتولد ولاء سياسي، وسيتنهار الكفاءة الاقتصادية وينتوءُض النظام.

ولكن ما الذى يقرر ما إذا كانت السلطة السياسية تساعد أم تضرر الاقتصاد؟ إن الظروف ليست واضحة على الإطلاق. ومجاجأة انهيار الاقتصاد الشيوعى فى الفترة (١٩٨٩-١٩٩١) توضح هذه النقطة. ونهاية الشيوعية السوفيتية أخذت معظم المراقبين بالمجاجأة، وحتى الذين كانت أرقام تقاريرهم متشائمة؛ لم يكن فى استطاعتهم التنبؤ بذلك إلا بعد حدوث الأمر (إلا إذا كان انهيار شيوعية السوفيتية فى محيط تنبؤاتهم "دائماً" منذ عام ١٩١٧)، ويمكن قول نفس الشيء عن نهاية نظام الفصل العنصري فى جنوب إفريقيا. والباب الثامن عن "الفصل العنصري"، أما الباب التاسع والعشر فهما عن الشيوعية ويقدمان نماذجاً تتناول هذا التساؤل.

خاتمة

اقترح المؤلف فى هذا الباب من وجهة نظر اقتصادية: أن الاهتمام الأساسى بالنسبة للنظم الدكتاتورية هو إمكان أن تكون الأشكال الأوتوقراطية للنظام الاقتصادي فيها، قد تفوقت عن تلك التى كانت فى النظم الديمقراطية، فيما يتعلق بتشجيع النمو الاقتصادي وكفاءة الاقتصاد. وقد كان هذا الاعتقاد كابوساً ينكرر منذ بداية القرن العشرين بالخوف من الشيوعية كنظام اقتصادى متبعاً بالإعجاب والخوف من طاغوت هتلر فى الثلاثينيات وامتداً ذلك فى السنوات الأخيرة إلى التهديد من قبل "المؤسسات اليابانية" و"القيم الآسيوية"، وكوريا الجنوبية، وشيلى، والآن السوق الحرة للشيوعية فى الصين.

إذا ما رجعنا إلى النظريات الاقتصادية المعاصرة للنظم الأوتوقراطية من أجل توضيح مصادر هذا الخوف، سنجد قليلاً جداً من المناقشات لهذه المشكلة من وجهة النظر هذه. وقد لخصتْ أربعة أنواع من النماذج التى وُجدت في الأدبيات العلمية للدكتاتورية كإعادة التوزيع (حكم الأوصوص)، وكماليات قمع لإعادة التوزيع (السلطوية الرأسمالية)، وكاقتصاد الأوامر، واقتصاد الظل. والنوع الثاني فقط، وهو الدكتاتورية كعمليات قمع لإعادة

التوزيع هو الذى تناول هذا الأمر، ولا تلعب الدكتاتورية فيه أى دور اقتصادى؛ ولكن مجرد أنها تُقدِّم الاقتصاد من سياسات التدمير للمشروعات الكبرى السياسية، والتى يُزعم بأنها من خواص الديموقراطية. ومع ذلك فإن النظرية المعاصرة للاقتصاد تمدنا فعلاً على الأقل بآلية واحدة عن طريقها تستطيع الدكتاتورية أن تؤثِّر مباشرة فى طريقة عمل السوق – من خلال مقدرتها على خلق قوة عمالة موالية ومنضبطة (كالتي نوقشت فى النماذج المعاصرة لكتفاعة الأجور). وقد أوضح الكاتب كيفية تكيف هذا النموذج لتطوير اقتصاد سാسى مرتفق يصور كيف أن الدكتاتورية السياسية والاقتصاد يؤثِّر كل منهما فى الآخر.

وفي الأبواب التالية سيسْتخدم المؤلف هذه الأداة الأساسية ويستعير أيضاً عناصر من النماذج الأخرى التى تم وُضْحتَ فى هذا الباب؛ لكنه يشرح السلوك الاقتصادي لعدد من الاقتصاديات الأوتوقراطية. ويناقش الباب التالى مسألة إعادة التوزيع مع الرجوع خاصة إلى النظم السلطوية الرأسمالية – شيئاً وكوريا الجنوبية كما يعالج الفصل الثامن سياسة "الفصل العنصري" ويعالج الفصل التاسع والعاشر الاقتصاديات الشيوعية. إن إحدى الطرق لفهم ترتيب هذه الأبواب هو التقدم من المستويات الدنيا للتدخل الحكومى فى الاقتصاد إلى المستويات الأعلى، واستخدام السلطة السياسية للتحكم فيه. وبمعنى آخر بدءاً بـدكتاتور القمع الناعم ثم التقدم إلى اقتصاديات نظم الطغاة والدكتاتورية الشمولية.

الباب السابع

إعادة توزيع الثروة واقتراض الريع

Redistribution and Rent-Seeking

مقدمة

أحد التفسيرات الشائعة بين عامة الناس عن كيف أن "المغالاة" في الديمقراطية يمكن أن تكون شيئاً سيئاً للتنمية الاقتصادية - يتضمن فكرة أن الديمقراطية قد "ابتليت" بالاندفاع إلى عمليات إعادة توزيع الثروات؛ وربما كان العمل الأكثر شهرة، الذي قدم هذا الموضوع هو عمل مانكير أولسن (١٩٨٢) بعنوان "صعود وأفول الأمم". وفي هذا الكتاب، أعيد تصنيف جماعات المصالح "كائنات توزيع"، وهم الذين يتبعون اهتماماتهم الخاصة على حساب الكفاءة الكلية للاقتصاد؛ فكلما تقادم رسوخ الديمقراطية وازداد، كبر عدد ائتلافات التوزيع التي لديها الفرصة؛ لكن تتشكل وكلما كان المنظر الاقتصادي العام هو "اقتراض الريع"، مع وجود قوانين وتنظيمات وممارسات أخرى لا تتسم بالكفاءة تعرقل النمو الاقتصادي، وعلى سياق مماثل؛ فإن الأديبيات الشاسعة عن اقتراض الريع والتي يرجع أصلها إلى جوردون تولوك (١٩٦٧) وكروجر (١٩٧٤) وبوزنر (١٩٧٥) قد حددت السعي لاقتراض الريع، والتکاليف الاجتماعية المصاحبة له وربطت بينهما وبين الحكومات الديمقراطية. وقد أدت هذه الأديبيات إلى أن يصبح من الممكن من خلال القواءة غريبة في المنطق؛ حيث التعرف على الديمقراطية بانتشار الاحتكارات الاقتصادية بها، وارتفاع الاحتكار إلى مرتبة المشكلات الخطيرة.

ورغم أن المؤلفين الذين ذكروا بأعلاه كانوا ناقدين للعمليات الديمقراطية؛ فإن أحداً منهم لم يحtrinsic فكرة أن السلطوية يمكن أن تسهل التنمية الاقتصادية. وفي الواقع فإن أولسون - بصفة خاصة - جادل عكس ذلك بقوة (١٩٩٣)؛ إلا أن فكرة العلاقة القريبة التي تعزل السياسة الاقتصادية عن العملية الديمقراطية - قليلاً^(*) عن الدكتاتورية - يمكن أن تكون جيدة للتنمية الاقتصادية، وكسبت تأييداً لها خاصة في العلوم السياسية وبين منظريها أيضاً في العلوم الاقتصادية الذين يشيرون بالأخص إلى قدرة الدول السلطوية على مقاومة الضغوط التوزيعية كمفتوح للتنمية ناجحة. ويبدو أن ستيفن هاجارد (١٩٩٠)، هو أحد الداعين المعاصرين المؤثرين لوجهة النظر هذه؛ رغم أن هذا الجدل أقدم كثيراً. وهناك قائمة جيدة من المراجع القديمة في دراسة بريزوروسكي-لمونجي (١٩٩٣). ومن بين علماء التنمية كان الاقتصادي براناب برادهان (١٩٩٠) صريحاً بشكل واضح في حالة إعادة التوزيع. فهو يقول في كتاباته: "إذا ما ضممت الأهداف التنموية مركزياً في أمور شرعية النظام، فلا أعتقد أن السلطوية لها دخل كبير لذاتها التي تحدث هذا الاختلاف؛ ولكن الذي له دخل في هذا هو مدى العزل الذي يقوم به متخدو القرار ضد سياسات التمير الاستبدادية على المدى القصير (ص ٥)".

وريما كان الأكثر أهمية من الأسلوب الأكاديمي، هو النجاح المُنهج فيما يتعلق بالأمور الاقتصادية في بعض الدول في نطاق النظم السلطوية - المعروفة بصفة عامة باسم (الدول حديثة التصنيع NIC)، خاصة اقتصاديات شرق آسيا في سنغافورة، وكوريا الجنوبية، وتايوان، وهونج كونج. أما الأكثر إثارة فكان نجاح السوق الحرة الشيوعية في الصين المعاصرة، التي اتحدت فيها الدكتاتورية المكثفة السياسية السلطوية مع فتح الأسواق الحرة لتحقيق نمو اقتصادي باهر. وعلى النقيض من ذلك، كان فشل الحكومات الشعبوية في السنوات الأخيرة في أمريكا اللاتينية؛ حيث كان واضحاً للغاية. وقد ابتكر دورنبوش - إدوارد (١٩٩٠) العالمة الساخرة "الاقتصاد الكلى"

(*) عن حالة الدكتاتورية الواسعة النطاق (مثال: أن التخطيط المركزي الشيوعي هو الأفضل في تشجيع النمو الاقتصادي بدرجة أفضل من الرأسمالية) لم تعد هي السائدة.

الشعبوى macroeconomic populism " لوصف سياسات دول مثل شيلي تحت حكم الليبندى، أو بيرو تحت حكم جارسيا، والتى حاولت فيها حكومات يسارية أن تتجاوب مع ضغوط إعادة توزيع الدخل من خلال وسائل الاقتصاد الكلى، وقد أوضح أن هذه البرامج تحقق عادة نتائج عكسية لأهدافها، وانتهت عندما" أدت القيود على النقد الأجنبى وعوامل التضخم الجامح - إلى فرض برنامج لتخفيفات حادة فى الأجر الحقيقية، والذى انتهى باستقال حالـة عدم الاستقرار السياسى والعنف فى حالة شيلي؛ بل انتهى بانقلاب عسكري". (ص ٢٤٨).

ورغم أن مقالهم عام (١٩٩٠)، استخدم شيلي وبيرو كأمثلة للاقتصاد الكلى الشعبوى؛ فاتباع الكاتبين عام (١٩٩١)، حرروا كتاباً يوسع من قائمة "الخبرات الشعبوية"؛ لتشمل الأرجنتين، والبرازيل، والمكسيك، ونيكاراجوا. ويؤكد الكاتبان أن هذه الدول تشارك نفس صانعى السياسة الذين ألقوا هذا المثلسل - من ناحية أنهم يعتقدون بأن الدخل لا يُوزع بطريقة مقبولة في هذه البلاد. فالشعوبية ليست بديلاً للاقتصاد الجيد، والتحفظ في المالية العامة، ومن "المفترض" اتباع الصبر حتى يأتي الجيل الجديد على الأقل ليحسن من توزيع الدخل.

ورغم استمرار الجدل بما إذا كان أساس نجاح دول شرق آسيا الصناعية (NIC) يرجع إلى استخدامهم المستمر للأسوق الحرّة(*)، أم إلى عكس ذلك(**)، وأن الشيء الأكثر إثارة لهذا التحسن الكبير، ربما يكون في شيلي المعاصرة؟ حيث أدت واحدة من أقسى فترات الدكتاتورية إلى ميلاد اقتصاد سوق ناجح

(*) انظر روبرت واد (١٩٩٠) الباب الثالث لمسح التوضيحات الاقتصادية للمدرسة الجديدة New Classical عن النماذج في تايوان، ودول أخرى من مجموعة الدول حديثة التصنيع في تلك الشروط.

(**) مؤسسة Freedom House تعطى كوريا الجنوبية مرتبة منخفضة بشأن الحرية الاقتصادية على أساس معاييرها، والتي تؤكد أساساً حرية الاشتراك في اقتصاد السوق (١٩٩٥). ويعطى معهد فريزر مرتبة عالية لكوريا الجنوبية على أساس معاييرها الخاصة، التي تؤكد على الإنفاق الحكومي كنسبة من GDP الناتج الإجمالي المطلق (جاورتنى - لاوسون - بلوك، ١٩٩٥).

وينامى بعد بعض البدايات الزائفة، والذى قد عادت فيه أغلب نواهى الديمقراطية، والذى فيه أيضاً يشمىز الأداء السابقون للنظام (يبدون متخلين بالتخلى عن كثير من سياساتهم).

وفى الحقيقة؛ فإن التأييد للإنجاز التشيلى يمكن أن يوجد أيضاً فى كتابات جليرمو أودونيل (١٩٩٣)، وهو المهندس الأصلى لنمذجة السلطوية "البيروقراطية" لدكتاتوريات أمريكا اللاتينية، وواحد من أهم نقادها. وقد كتب يقول:

الحقيقة الناصعة هي أن نتائج التوزيع لكثير من السياسات الغامضة، والأقل قسوة في بلاد، مثل: البرازيل، والأرجنتين، وبيرú، لم تكن أفضل من تلك السياسات في ظل حكومة بينوشيه. وفضلاً على ذلك فإن الموارد المتاحة حالياً لحكومة شيلى لتحفيظ مشاكل عدالة توزيع الملكية هي أكبر نسبياً من تلك الموارد المتاحة للبرازيل وبيرú والأرجنتين (ص ١٣٦٦).

إلا أنه من المفترض أن بينوشيه لن يكون مسؤولاً من التناظر الذي رسمه أودونيل بين فعاليات بعض سياسات بينوشيه وسياسات لينين.

والجدل بأن السلطوية تعزز النمو لم يمر بلا نقد. وبصفة خاصة العمل العلمي على الصلة بين السلطوية والنمو، قد حقّق نتائج مختلطة. وقد فحص بروزوريسي - ليمونجي (١٩٩٣) الدليل الإحصائي لهذا؛ إذ قاما بمراجعة اثنى عشرة دراسة تناولت كل منها عدداً من البلدان خلال فترة من الزمن. وقد قسمت البلاد إلى ديمقراطية وسلطوية، وأجريت التجارب لتوضيح أي نوع من النظم كان أكثر صلاحية للنمو الاقتصادي. وبينما كانوا يلخصون اكتشافاتهم لـ ٢١ نتيجة في ١٨ دراسة وجدت ثمانى نتائج لصالح الديمقراطية وثمانى نتائج لصالح السلطوية. وكشفت خمس نتائج عن عدم وجود اختلاف بينهما (ص ٦٠). وإحدى المشكلات الواضحة المستخدمة في منهج هذه الدراسات أن "النظام السياسي" (الديمقراطي مقابل السلطوي) هو تصنيف قاسٍ جداً. وبالتالي فإن مثل هذه الدراسة قد تنتهي بشمول بلاد، مثل:

كوريا الجنوبية، و زائير، وهaiti . فلا زائر في عصر موبوتú ، ولا هايتى في عصر بابا دوك وخلفائه قد يرى هنـاً أبداً بأنـا لـديـمـاً أى اهـتمـام بـتشـجـعـ النـموـ الاقتصاديـ . وـعـلـىـ النـقـيـضـ منـ ذـلـكـ؛ فـإـنـ مـثـلـ هـؤـلـاءـ الرـجـالـ قدـ نـجـحـواـ فـيـ تـدـمـيرـ اقـتصـادـهـمـ بـدـرـجـةـ كـبـيرـةـ . وـفـيـ الـبـابـ الـرـابـعـ مـنـ قـبـلـ أـشـارـ المـؤـلـفـ إـلـىـ هـذـهـ النـظـمـ عـلـىـ أـنـهـاـ دـكـتـاتـورـيـاتـ "ـتـعـمـلـ عـلـىـ بـؤـسـ شـعـوبـهـاـ"ـ . كـمـاـ بـيـنـتـ الـدـرـاسـةـ بـعـضـ الـظـرـوفـ،ـ الـتـىـ تـكـوـنـ فـيـهـاـ مـثـلـ هـذـهـ الـاستـرـاتـيجـيـةـ جـذـابـةـ لـدـكـتـاتـورـاتـ . وـعـلـىـ أـيـةـ حـالـ هـنـاكـ قـلـيلـ مـنـ الشـكـ فـيـماـ يـتـعـلـقـ بـسـجـلـاتـ هـذـهـ النـظـمـ . وـقـدـ وـصـفـ جـفـرـىـ هـاوـثـورـنـ (ـ١ـ٩ـ٩ـ٣ـ)ـ حـالـةـ الـاقـتصـادـ الزـائـيرـىـ كـمـاـ كـانـ فـيـ عـامـ ١ـ٩ـ٩ـ٣ـ :

"ـإـنـ الـدـيـنـ الـكـبـيرـ عـلـىـ الدـوـلـةـ حـجمـهـ -ـ كـمـاـ يـقـالـ هوـ نـفـسـ حـجـمـ ثـرـوـةـ مـوـبـوـتـوـ الـشـخـصـيـةـ،ـ وـنـصـفـ الـمـواـزـنـةـ الـحـالـيـةـ يـذـهـبـ إـلـىـ خـدـمـةـ هـذـهـ الـدـيـنـ،ـ وـرـبـعـ الـمـواـزـنـةـ تـمـوـيـلـ سـيـاسـيـ خـاصـ لـمـوـبـوـتـوـ يـسـتـخـدـمـهـ لـيـدـفـعـ رـوـاتـبـ السـيـاسـيـيـنـ وـالـضـبـاطـ الـذـينـ يـعـتـمـدـ عـلـيـهـمـ،ـ وـيـغـيـرـهـمـ بـشـكـ مـسـتـمـرـ،ـ وـرـبـيعـ الـمـتـبـقـيـ لـلـأـمـنـ الدـاخـلـيـ....ـ وـقـدـ أـصـبـحـتـ الـطـرـقـ ١٠ـ٪ـ مـاـ كـاتـتـ عـلـيـهـ؛ـ عـنـدـمـ تـرـكـهاـ الـبـلـجـيـكـ عـامـ ١ـ٩ـ٦ـ٠ـ وـالـأـجـورـ الـمـسـجـلـةـ بـوـضـعـهـاـ الـحـقـيقـيـ ٦ـ٪ـ.....ـ وـقـدـ قـدـرـ أـنـهـ حـوـالـىـ ١ـ٪ـ فـقـطـ مـنـ مـسـاحـةـ الـبـلـدـ تـرـعـ الـآنـ (ـصـ ١ـ٣ـ٥ـ)ـ .ـ

هـنـاكـ عـيـبـ آخرـ فـيـ الـحـالـةـ الـنـظـرـيـةـ:ـ أـنـ الـأـنـظـمـةـ الرـأـسـمـالـيـةـ -ـ السـلـطـوـيـةـ تـسـهـلـ الـتـمـوـ الـاـقـتصـادـيـ -ـ قـدـ تـنـاـولـتـهـاـ أـلـيـسـ أـمـسـدـيـنـ (ـ١ـ٩ـ٨ـ٩ـ)ـ وـرـوـبـرـتـ وـادـ (ـ١ـ٩ـ٩ـ٠ـ)ـ .ـ وـقـدـ رـكـزـ عـلـيـهـاـ مـؤـخـراـ فـيـ درـاسـةـ التـطـورـ الـاـقـتصـادـيـ الـتـىـ قـامـ بـهـاـ دـانـيـ روـدـريـكـ (ـ١ـ٩ـ٩ـ٣ـ)ـ .ـ وـيـقـالـ إـنـ كـثـيرـاـ مـنـ الـبـلـادـ حـدـيـثـةـ التـصـنـيـعـ الـبـارـزـةـ خـاصـةـ كـوـرـيـاـ وـسـنـغـافـورـةـ وـتـايـوانـ،ـ رـغـمـ أـنـهـاـ سـلـطـوـيـةـ بـدـرـجـةـ كـافـيـةـ؛ـ فـيـنـهـاـ لـاـ تـنـاسـبـ نـمـوذـجـ السـوقـ الـحـرـرـ،ـ فـاـقـتـصـادـهـمـ لـيـسـ مـتـحرـرـاـ مـنـ قـيـودـ التـجـارـةـ،ـ وـدـولـهـمـ كـانـتـ مـنـشـغـلـةـ بـدـرـجـةـ مـكـثـفـةـ بـعـمـلـيـاتـ التـصـنـيـعـ.ـ وـوـفـقاـ لـمـاـ ذـكـرـهـ روـدـريـكـ (ـ١ـ٩ـ٩ـ٣ـ)ـ عـنـ كـوـرـيـاـ؛ـ فـإـنـ "ـمـتوـسـطـ الـمـعـدـلـ الـفـعـالـ لـلـحـمـاـيـةـ (ـبـالـنـسـبـةـ لـلـمـبـيـعـاتـ الـمـحلـيـةـ فـقـطـ)ـ اـرـتـقـعـ مـنـ ٣ـ٠ـ٪ـ عـامـ ١ـ٩ـ٦ـ٣ـ إـلـىـ ٣ـ٨ـ٪ـ عـامـ ١ـ٩ـ٧ـ٨ـ"ـ

بعد هبوط في عام ١٩٧٠ إلى ٢٤٪... وقد استخدمت الدولة الكورية الحماية التجارية، ودعم اثنين انتقائى، وأهداف تصديرية (الشركات الفردية!)، والملكية العامة لقطاع البنوك، وإعانت تصديرية، والسيطرة على الأسعار" (ص ٢٢). علاوة على ذلك؛ فإن أدوات السياسات المستخدمة في بلاد، مثل: كوريا أو سنغافورة، واللتين كانتا ناجحتين جدًا في تحقيق النمو الاقتصادي، لم تختلف عن تلك التي فشلت بدرجة باهضة في تحقيق نمو اقتصادي في أمريكا اللاتينية وإفريقيا وباقى آسيا. والسياسات موضع التساؤل هي حرص وترخيص الاستيراد، والإعفاءات الضريبية، والملكية العامة.... وهكذا.

أما ما كان من الواضح غيابه في هذه الدراسة - سواء من هؤلاء الذين يعتقدون بأنه يوجد ارتباط بين الدكتاتورية على الأقل في نوعه الرأسمالي - السلطوي والنمو الاقتصادي، أو من أولئك الذين يجاجون عكس ذلك - فكان هو منظور نظرى ملائم. ويحاول هذا الباب اتخاذ بعض الخطوات لسد هذه الفجوة، ويتساءل المؤلف: أى نوع من النظم على أساس نظرية يتوقع أن يشارك أكثر في عملية إعادة التوزيع للثروة - هل هي النظم الديمقراطية أم النظم الدكتاتورية؟ هل حقًا أن الحكومات الديمقراطية تعوق النمو بسبب الإفراط في أنشطة توزيع الثروة، أو السعي للحصول على الريع؟ ويقدم التحليل بفحص مستوى توازن إعادة التوزيع في عدد من النماذج المعروفة للديمقراطية، وينظر المؤلف إلى نموذج آلن ميلتز - سكوت ريتشارد (١٩٨١) الذين تحدثا فيه عن عملية إعادة التوزيع لدخل الناخب من الدخل المتوسط mean إلى الدخل الوسيط median، ونموذج جماعة المصالح لجارى بيكر (١٩٨٣)، ونموذج التصويب الاحتمالي لبيتر كوفلين - دينيس مولير - موريل (١٩٩٠). عندئذ يسأل المؤلف، عن ماذا سيحدث لمستوى إعادة التوزيع في كل من هذه النماذج إذا ما تولى دكتاتور مهام الحكومة؟ في كل هذه الحالات يتضح أن توزيعًا أكثر يمكن توقعه في ظل الدكتاتورية عنه في ظل الديمقراطية. وبهذه النتيجة يقترح المؤلف شرحًا

بديلاً للأداء الاقتصادي الممتاز للأنظمة الرأسمالية - السلطوية. هذا الشرح يتكون من اقتراحين:

- ١- هذه الاقتصاديات ذات أداء جيد؛ ليس لأنها لا تعيد توزيع الثروة؛ ولكن لأنها "تفعل" ذلك.
- ٢- إعادة التوزيع في حالة هذه الأنظمة يحدث ليكون تجاه الجماعات التي تربح بدرجة خاصة من النمو الاقتصادي..

٢- الدكتاتورية والديمقراطية وإعادة التوزيع

يتناول هذا الفصل المقارنة العامة لاتجاهات إعادة التوزيع للحكومات الديمقراطية والدكتاتورية. ورغم أن المؤلف لا يقدم دليلاً رسمياً؛ فإنه يتناول ويدافع عن اقتراح بسيط: "تميل الأنظمة الدكتاتورية إلى إعادة توزيع الدخل بدرجة أكبر مما تفعله الأنظمة الديمقراطية"، ويقدم التحليل بالرجوع إلى النظرية الاقتصادية المعيارية للاحتكار مقابل المنافسة. وفي هذا النموذج ثمة افتراض أن الاحتكار استولى على إحدى صناعات التنافسية، وأن من حيثيات التكلفة للمنشآت أصبحت الآن مصانع المحترك ولم تتغير. هنا يفترض المؤلف أن الدكتاتور "يستولى" على الحكومة الديمقراطية، وأن هذا التغيير لا يؤثر على التكلفة أو تفضيلات الشعب سواء للسلع العامة أم السياسات العامة. ولتصوير ذلك يفترض المؤلف أن الدكتاتور اليساري يستولى على الأمور، وتفضيلات السكان لا تنتقل إلى اليمن أو إلى اليسار؛ لمحرد أن الحكومة الديمقراطية قد حلّت محلها حكومة دكتاتورية. ولكي نتأكد من ذلك؛ فإن بعض المواطنين اليمنيين من المتوقع أن يتحركوا تجاه اليسار للحصول على محاباة من الدكتاتور، أو لكي يتجنّبوا عمليات القمع فمثلاً هذه التغييرات تنشأ ذاتياً بالنسبة للتحليل وما يستبعده الكاتب بهذا الافتراض، هو حدوث تحولات في تفضيلات السكان في غياب أي تغيير في السياسات العامة من

جانب الحكومة، أو أى تغيير فى توزيع منافع الدولة وأعبائها. ويلاحظ أنه فى حالة إسقاط هذا الافتراض، فمن غير الواضح ما الذى سيحدث. وقد يمكن للمرء أن يشكل حالة بأن بعض المواطنين سيعارضون سياسات الدكتاتور، حتى ولو كانت هى نفس سياسات الحكومة الديمocrاطية السابقة لمجرد أن النظام دكتاتوري؛ ولكن يمكن أن تتوقع من الآخرين أن يتحركوا فى الاتجاه المضاد^(*). لذلك سيفترض ببساطة فيما يلى أن الانتقال للمساندة أو المعارضه يتم فيما يتعلق بتغيرات فى سياسة الحكومة؛ وليس لوجود الدكتاتورية بذاتها.

وينشأ أمر آخر عند إجراء تحليل كهذا وهو "معيار المقارنة"؛ فإذا ما قيل بأن النظم الدكتاتورية تقوم بإعادة توزيع الدخل أكثر مما تفعله النظم الديمocrاطية، فسيكون السؤال الواضح هو: "مقارنة بماذ؟" أحد المعايير الواضحة للمقارنة هو توزيع السوق الحرة للدخل؛ لكن هذا المفهوم فى حد ذاته يشوبه الغموض؛ فلا يمكن أن يتساوى بما يمكن أن يكون عليه توزيع الدخل فى غياب الحكومة؛ لأنه فى غيابها لن توجد حقوق ملكية، كما أن توزيع السوق الحرية للدخل هو ما يمكن الحصول عليه بالاعتماد على أساليب خاصة تماماً للتنفيذ؛ وليس على التنفيذ العام لحقوق الملكية أو العقود.

وهناك مدخل آخر لهذه المشكلة هو تحديد "الحالة القياسية" لتوزيع الدخل الذى سيسود فى ظل الحكومة المصغرة المستندة إلى دستور يتفق المواطنون على مواده بالإجماع فى مرحلة اختيارهم الدستورى. فى تلك الحالة، وحتى فى السوق الحرية أو الحالة القياسية سيكون هناك إعادة توزيع للدخل للأغراض الخيرية للتوليفة المثلالية لباريتتو. ولكن ستتوجد أيضاً إعادة توزيع للدخل إلى المدى الذى يتوجه إليه تفضيل متطلبات الدفاع، و توفير

(*) يتعلّق الأمر هنا بها إذا كان استخدام القمع من قبل الدكتاتورية يولّد ولاء أكثر أو أقل من جانب السكان، كما نوّقش في الباب الثالث.

حماية الشرطة، وحماية العقود، والسلع العامة الأخرى - لصالح جماعة أو أخرى. والتعریف الجيد للحكومة المصغرة المتمشية مع هذه الإطارات ربما يكون فيما يقدمه لنا ج. بوكانان في كتابه "حدود الحرية" (١٩٧٥).

يفترض المؤلف عندئذ أنه وفقاً للحالة القياسية التي عرّفت؛ فإن توزيع الدخل يعطى له الرمز χ_1, \dots, χ_n . والآن لنفترض حكومة ديمقراطية عادلة (ليس بالضرورة حكومة مصغرة) ونسأل عما يحدث لهذا التوزيع. بالطبع ما يحدث يتوقف على نموذج الديمقراطية المستخدم، ولا يوجد في الوقت الحالي اتفاق عام على تأثير الحكومة الديمقراطية على توزيع الدخل. وفي نموذج الناخب المعياري - الوسيط لا يوجد حل لهذه المشكلة؛ لأنّه وفقاً لحكم الأغلبية لا يهيمن أي ائتلاف للغالبية، ويدور الناتج ببساطة بين البدائل المتاحة. ومع ذلك توجد نماذج أخرى تقوم بعمل افتراضات أقوى، وتحصل على نتائج محددة: كما في نموذج ميلتر - ريتشارد (١٩٨١) الذي يعاد فيه توزيع الدخل من الناخب المتوسط إلى الناخب الوسيط (فيما يتعلق بالدخل)، وفي نموذج بيكر (١٩٨٣) لضغط جماعات المصالح، وفي نموذج كوغلين (١٩٨٦) للنموذج الاحتمالي للتصويت ونماذج أخرى. وسوف يتناول الكاتب هذه النماذج الثلاثة، ويمكن أن نعتبر أن كلّاً منهم موجه من الدخول Producing vector^(*) من y_1, y_2, \dots, y_n

والخطوة التالية هي أن نفرض دكتاتوراً، ونرى ما يحدث لتوزيع الدخل. سُتدعى نتائج توزيع الدخل z_1, z_2, \dots, z_n والاقتراح الأساسي للمؤلف هو أن توزيع الدخل تحت الحكم الدكتاتوري (z_1, z_2, \dots, z_n) يكون بعيداً "عن الحالة القياسية للسوق الحرة (χ_1, \dots, χ_n) عما في توزيع الدخل وفقاً لأى من تلك النماذج الثلاثة للديمقراطية (y_1, y_2, \dots, y_n) ، وبدلاً من ذلك، وبطريقة

(*) مصفوفة رئيسية في الرياضيات - ذات عمود واحد وعدة صفوف. (المترجم)

شكلية أكثر؛ فإن الاقتراح هو أن هذه الدكتاتورية تتصف "بنشاط" توزيعي أكثر، ونعني:

$$\sum_{i=1}^n (y_i - \chi_i)^2 > \sum_{i=1}^n (z_i - \chi_i)^2 \quad \dots \quad (1)$$

و قبل أن نقدم في تحليل شكلي أكثر، سنتناول سببين لماذا تتوقع هذه النتيجة. ولكل نوضح ذلك سنتناول شرحاً بسيطاً عن اتجاهات إعادة التوزيع للدكتاتورية، والذي يتضمنه في تحليل بربوريسكي (١٩٩١) عن الديمقراطية "المفروضة ذاتياً": ويقترح فيه: إنه لكي تكون الديمقراطية مستقرة، يجب أن تفرض ذاتياً؛ ولكل يتحقق هذا، فإن العملية السياسية التناافية، لا يمكن أن تكون نتائجها مضادة بشكل كبير لمصلحة أي جماعة رئيسية، وإذا حدث ذلك؛ فستدفع هذه النتائج تلك الجماعة إلى تدمير الديمقراطية بدلاً من تأييدها. والدكتاتور لا يواجه مثل هذا القيد.

ويتناول نوع ثان من الفكر أصول *origins* الدكتاتورية. وكما سترى في الباب الحادى عشر؛ فإن أبسط شرح لنشأة الدكتاتورية هو أنه في المجتمعات ذات التفصيلات المتباudeة أو ذات النقاء المنخفضة بين المواطنين والأحزاب، أو التي لا توجد فيها رغبة للتسويات - هناك احتمالان فقط: إما أن يحاول الحزب الذي اكتسب السلطة في التصويت الديمقراطي استخدام موقفه المفضل؛ وفي هذه الحالة ستتشاءم صراعات اجتماعية كبيرة، أو أن يصاب المجتمع بالشلل والتلاعس. وتكون إغراءات الدكتاتورية - في هذه الظروف - واضحة، إما إلى اليسار أو إلى اليمين. فإذا اعْتَلَتِ السلطة بالقوة؛ فسيكون قادرًا على إلغاء المعارضة عن طريق عمليات القمع، وبهذه الطريقة سيكون قادرًا على فرض برنامجه. وكل البدليلين يتضمن إعادة توزيع هائلة للدخل مقارنة بذلك السائدة في الأنظمة الديمقراطية.

وهناك نوع ثالث ومعدن من الجدل يتعلق بعملية السعي لاقتراض الريع؛ ولكل نطور ذلك علينا - أولاً - أن نناقش عيًّا خطيرًا في النموذج المعياري

للسعى لاقتناص الريع. ويؤدى شرح ذلك إلى توضيح بعض الطرق التي يختلف فيها توزيع العطايا في البلاد الديمقراطية والدكتاتورية. وبأخذ النموذج المعياري للبحث عن العطايا في الاعتبار فإن المواطنين وجماعات المصالح فيها سينتافسون للحصول على العطايا من خلال أنشطة "مسرفة" مثل: ممارسة الضغوط، أو استخدام محامين... وهكذا. فإذا ما كانت العطية أو "الجائزة" هي عشرة آلاف دولار، وإذا كان عدد المتنافسين عشرة (فكل منهم له نصيبٌ متساوٍ من الحصول على الجائزة) عندئذ تكون القيمة المتوقعة للعطية لكل متنافس هي ألف دولار. ووفقاً لذلك؛ فإذا كان المتنافسون حياديين في المنافسة، فكل منهم سينفق ألف دولار في محاولة الحصول على الجائزة. وقد قبلت هذه النتيجة على نطاقٍ واسعٍ؛ رغم استمرار الجدل عما إذا كان المبلغ الإجمالي المنفق في السعي للحصول على الجائزة يُبَدِّل تماماً في السعي إلى العطية، كما تم في هذا المثال^(*). ومع ذلك توجد مشكلة منطقية: فالعملية غير رشيدة "من وجهة نظر السياسة"، فهم يقومون عطايا احتكارية بقيمة عشرة آلاف دولار، ولا يحصلون على شيء في المقابل. لذا فمن الضروري لنموذج السعي للحصول على الريع، أن لا يفرق بين أحد من المتنافسين في الحصول على الجائزة؛ ومن ثم فإن نشاط جماعات المصالح مضيعة تماماً للسياسة، للمجتمع وأيضاً. والسياسي العاقل، سينظم العملية بطريقة مختلفة مثل اقتراحه، سيفترح للمسابقين أنه ينبغي عليهم أن يقدموا مدفوعات نقدية بدلاً من تضييع وقت السياسة، من خلال أنشطتهم الضاغطة lobbying. ولكن إذا ما استخدمت الرشاوى بدلاً من الضغوط؛ فإن العشرة آلاف دولار التي يتلقاها السياسة كرشاوي ليست مضيعة للوقت؛ ولكنها تحويلات خالصة للسياسة من جماعات المصالح، وفي هذه الحالة فإن العشرة آلاف دولار لا تمثل على الإطلاق خسارة اجتماعية أو خسارة معروفة.

(*) انظر مسح روبرت توليسون عن أدبيات السعي لاقتناص الريع في عمل ميلر (١٩٩٧).

ولرؤيه بعض الطرق الأخرى التي يمكن أن تتنظم بها عملية السعي لاقتراض الريع، دعنا نتناول ما يحدث فعلاً في النظام الدكتاتوري. فالدكتاتورات - على الأقل "الأكثر نجاحاً منهم" (أى طوال العمر نسبياً) يعرفون كيف يضعون أيديهم على عائد مجزٍ من جهود السعي لاقتراض الريع. ولكنَّ نفهم هذه النقطة يلاحظ أولاً أنه في ظل نظم كثيرة، وصل توزيع العطايا نسباً أسطورية. وتشمل الأمثلة نظام ماركوس (الفلبين) (للتفاصيل، انظر هتشكروفت ١٩٩١، ولمعالجة أكثر انتظري ويرفل ١٩٨٨) والنظام العسكرية في أمريكا اللاتينية في السبعينيات، وفي أماكن أخرى؛ حيث كانت أكبر إنجازاتهم الراسخة، والباقي هي زيادة الرواتب العسكرية وموازنة الدفاع (نوردينجز، ١٩٧٧، ريم، ١٩٨٩). وأبسط شرح لخاصية النقص الأسطوري الذي تتصف به النظم من النوع السوفيتي، هو أن نواحي النقص، تخلق العطايا والتي يتم توزيعها عن طريق رقابة الحزب الشيوعي فيها، وعندئذ يستطيع استخدامها للحصول على التأييد السياسي. ونظام جنوب إفريقيا "للفصل العنصري"، يحتجز الوظائف للعمال البيض ومؤسسات التصاريف لمصلحة الرأسماليين البيض^(*). وفي ألمانيا النازية، كان يتم خلق العطايا وتوزيعها على أساس عرقي. وربما يكفي مثال واحد: وهو مهنة الطب التي يكون أعضاؤها من الأطباء الألمان النازيين، وكان الموظفون في مهنة الطب قد اتخذوا المبادرة في إبعاد الأطباء اليهود من المهنة وتولى مهامهم. فهم لم ينتظروا الأوامر من الموظفين الأعلى الحزب (كيتر، ١٩٨٣). وقد يعتقد الأشخاص من لهم تعليم عالٍ أن يتوقع منهم مناهضة استخدام مثل هذه المعايير التي لا معنى لها، مثل: المم، نوع الجمجمة، وهكذا .. كعلامات لما يستحقه الإنسان. وبدلًا من ذلك أخذوا هذا الاتجاه بدرجة كبيرة

(*) قد يبقى العمال السود في قطاع الصناعة للبيض فقط؛ لأن البقاء في هذا القطاع يلزمهم وجود تصريح. والعمال السود الذين فقروا عملهم يفقدون الحق في العمل في قطاع البيض، وهذا أقصى النظام أجور السود في قطاع البيض.

باعتباره مقياساً للقيمة البشرية، وبأنهم خبراء بمثل هذه الأمور، وأنه إذا كانت هذه الأمور ستشكل قاعدة لسياسة النظام؛ فقد أرادوا أن يكونوا أول من ينفذ هذه السياسة^(*).

في كل هذه الأنظمة لم تكن الموارد تذهب هباءً في تقديم العروض من أجل عطايا القطاع العام؛ فقد كانت العطايا تُقدّم العطايا، وينتقل إلى الدكتاتور التأييد السياسي أو ينتقل مدفوعات تقديرية مقابل ذلك، وفي كلمات أخرى لم يكن هناك "فائد" بالمفهوم الاقتصادي، وقد يرجع هذا إلى الطرق المختلفة التي توزع بها العطايا في الأنظمة الدكتاتورية من ناحية، وفي النظم الديموقراطية من ناحية أخرى. وعادة يفرض الدكتاتوريون قيوداً على الدخول في منافسات من أجل العطايا التي تمنحها الدولة. وأحياناً كان يُحظر بالعطايا لجماعات معينة (وهذا واضح تماماً في الأمة التي أشير إليها). وأولاد شيكاغو في عهد بينوشيه، لم يكونوا مهمّين بالاختلافات الحضرية الشعبوية القديمة (كونستابل - فالنزويلا، ١٩٩١)، وفي جنوب إفريقيا لم يكن يسمح للسود بالتنافس مع البيض للحصول على امتيازات، ولم يكن من الممكن تحويل نظام حفظ الوظائف إلى برنامج لرفع رواتب السود، إذا ما كانت لديهم عروض كافية يقدمونها. والغرر Gypsies والشواذ المثليين واليهود والشيوعيون لم يكن بإمكانهم اكتساب تفضيلات عرقية في عصر النازى. أحد أسباب تلك الحقيقة كان واضحاً؛ فإذا كان قد سمح بالمنافسة للحصول على العطايا؛ ولأن السعي للحصول عليها تتجّع عنه "خسائر" صافية^(**)؛ ولأن التأييد يعتمد على تلقى منافع صافية - فإن الدكتاتورات سيفقدون التأييد بتوزيع عطايا من خلال عملية تنافسية علنية!

(*) يدين الكاتب في تلك النقطة بمحاجة خاصة مع مايكل كاتر.

(**) وهو إن هذه العملية اقتصادياً لا تنس بالكافأة.

فكيف تختلف الديمقراطية عن ذلك؟ من الواضح أن قيود الدخول في عطاءات من أجل الحقوق أو الامتيازات أو السلع أو الخدمات التي توزعها الدولة، والتي هي من خواص الحكومات السلطوية - لا تتماشى مع الفكرة المجردة للديمقراطية . ففي أي عملية لتخصيص الموارد العامة يقترح المؤلف أن الديمقراطية المعتادة سوف تفرض شروطاً معينة، مثل :

- ١ لا ينبغي أن تكون هناك قيود على من يستطيع تقديم العطاء؛ إلا على أساس طبيعة فنية.
- ٢ ينبغي أن يختار العطاء الفائز على أساس معايير تشمل المتفعة الصافية للجمهور، مثل: صلاحية المشروع، وتكلفته.... وهكذا - وليس على أساس الارتباطات السياسية، أو الجنس race، أو الأعراق، أو المكانة الاجتماعية، وهكذا بالنسبة لمقدمي العطاء.
- ٣ عملية تقديم العطاء يجب أن تكون علنية بقدر الإمكان، وأن تكون خاضعة للمراجعة من قبل سلطة قضائية مستقلة.

والآن قد عرّيت عدم كفاءة الديمقراطية طبقاً لنموذج السعي لاقتاص الريع؛ فإن هذه الشروط تتضمن قدرًا أكبر من الموارد سوف يذهب هباءً في عملية تقديم العطاءات في النظم الديمقراطية، وباختصار "إن الديمقراطية هي نظام أكثر إسرافاً من الدكتاتورية". فهل هذه النتيجة صحيحة؟ وإذا لم يكن الأمر كذلك؛ فأين نواحي الخلل في هذا الجدل؟ إن إحدى الطرق لاكتشاف هذا الخلل هي التحقق أولاً، من وجود خسائر في عمليات السعي لاقتاص الريع، تتضمن مكاسب من المقايضة بين الساسة والمساعدين للحصول على العطايا؛ فإذا ما استطاعت هذه الجماعات أن تتاجر مع بعضها البعض (مثلاً: إذا أعطى الساعي للحصول على عطية، رشوة للسياسي لإعطائه عقداً)؛ فإن الفاقد في العملية سوف ينتهي. بمعنى آخر؛ إذا كانت تكلفة تلك العمليات بين هذه الجماعات منخفضة، سيختلف مستوى التوازن

عن ذلك الذى وُصفَ فى نموذج السعى للحصول على العطايا، وسوف يكون توازن "الفساد" بلا إسراف؛ ولكن بعمليات احتيال على الجمهور. ومن ناحية أخرى، إذا افترضنا هذه العمليات قد مُنعت؛ لأن القوانين ضد شراء الفوز peddling والرشوة، والابتزاز تفرضها سلطات يقطة قوية مستقلة وجودها من خواص الديمقراطية فى كل مكان؛ فإن هذا الشرط ينتج عنه توازن محتمل تفرض فيه منافسة عادلة بين المترشحين. وإذا نتجت عن هذه المزایدات عطايا، تُوزَّع على هؤلاء الذين يقدمون أدنى عطاءات، أو الذين يقدمون للجمهور أكبر منافع؛ فإن هذه العملية تنتج شيئاً مفيدةً عندئذ. والاسم الطبيعي الذى نعطيه لهذه العملية هو "الديمقراطية القوية".

إن نموذج السعى لاقتراض الريع يستبعد إمكانية وجود توازن للديمقراطية القوية إذا افترض أنه لا يوجد خلاف على من يفوز في المسابقة، كما لا تنتج فوائد اجتماعية من عملية المزاد. ويُستبعد توازن الفساد إذا افترض أن القوانين ضد الفساد وتنتَدِّ بقوَّة حتى يُقضى عليه كُلُّه. ويترك هذان الافتراضان، التوازن الذي تم وصفه في نموذج السعى للحصول على العطايا الفاقد. والاسم المناسب لهذا التوازن هو "غير رشيد"؛ لأنه يتضمن أن المؤسسات السياسية هي أساساً غير رشيدة للغاية في التصميم؛ فهو موجودة لضمان الإصرار على الفاقد. وكما تتضمنه نظرية جاوس، على المرء أن يرتاب من مثل هذه التوازنات.

عند هذه النقطة قد يتساءل القارئ: "ما الاختلاف الذي يحدثه ذلك؟"؟ افترض أن الخسائر من السعى للعطايا ليست فقداناً حقيقياً حسب المفهوم الاقتصادي؛ ولكنها "مجرد" تحويلات غير قانونية (في الواقع احتيالية) للسياسيين والبيروقراطيين، وهي بالتأكيد ليست وَعِدَّ به من تحليل للتکلفة والعائد! إذا ما اشتغل التوازن الملاائم على فساد وليس على سعي إلى عطايا أليس يكون ذلك شيئاً سيئاً في حد ذاته؟

أحد أسباب الإصرار على التمييز بين الفساد والسعى للعطايا، هو أن الحلول لكلتا المشكلتين يمكن أن تكون مختلفة تماماً. وبصفة خاصة من السهل أن نتخيل أن "قليلًا من السلطوية" قد يخفي من السعي للعطايا (والتي هي على كل حال شكل من التنافس السياسي). والأكثر صعوبة هو الاعقاد بأن الأوتوقراطية هي الحل للفساد. ففي ظل الأوتوقراطية قد توجد قيود أقل أو لا قيود على الإطلاق على ممارسة توزيع العطايا من قبل جهات مستقلة أو من قبيل صحافة حرة فضولية. كما أن لدى الدكتاتوريات السياسية مقدرة جوهرية أكبر على تنظيم توزيع العطايا لتعظيم ما "يأخذونه" من الرشاوى أو لتوليد أكبر قدر من التأييد السياسي. وفضلاً على ذلك؛ فإن الدكتاتور قادر على السماح بعدم السداد مباشرةً، وبالتالي يحل مشكلة التنفيذ الملزمة لتبادل العطايا بطريقة لا تستطيع الديمقراطية القيام بها. وأخيراً، وكما سبق أن اقترح المؤلف؛ فإن الدكتاتوريين يتقنون الطرق البديلة لإيجاد مناخ الثقة أو مناخ التأييد، والذي هو من خواص الديمقراطية. فتوزيع العطايا مقابل الولاء هو طريقهم الرئيسي لتنمية التأييد السياسي أو الثقة. لذا فإن النتيجة الصحيحة التي نستمدّها من نموذج السعي للحصول على العطايا، هو ببساطة: أن "الديمقراطية تميل إلى أن تكون نظاماً أقل فساداً من النظم الدكتاتورية".

والآن إذا اتجهنا إلى الخط الرابع من الفكر، والذي يقتفي أثر التحليل بطريقة أكثر عمقاً، من خلال النظر إلى بعض نماذج إعادة التوزيع في ظل النظم الديمقراطية نجد أن أبسط نموذج من إعادة التوزيع السياسي عندئذ؛ من المحتمل أن يكون نموذج بيكر (١٩٨٣) للتنافس بين جماعات المصالح. وقد أجريت معظم التحليلات على مجموعتين متجانستين، s و t ، اللتين تشاركان في نشاط سياسي، لكي ترفع دخول أعضائهما. وتنتج عن كل من المجموعتين ضغوط سياسية، وفي التوازن تحصل المجموعة s على إعانة تمولها الضرائب على المجموعة t . ويتحدد حجم الضريبة والإعانة بالخسائر

إذا ارتفعت الضرائب أو الإعانة)، ومن واقع أن "الخابر" في اللعبة السياسية المجموعة t التي تدفع الضرائب لا يريد أن يقبل خسائره بطريقة سلبية؛ ولكنه يستطيع أن يحد منها من خلال الضغوط والتهديد والتمرد والهجرة، وأنواع أخرى من الضغوط السياسية؛ ومع ذلك لم يُقدم أي نموذج للنظام السياسي، خلاف أن التحليل كان المقصود منه أن يطبق على أنواع كثيرة من النظم السياسية، بما في ذلك النظم الدكتاتورية (ص ٣٧٥).

ومع ذلك؛ فإذا افترضنا أن التوازن الذي وصفه بيكر يتوافق مع التوازن في ظل الديمقراطية. فكيف يمكن أن يتغير لو استحوذت الدكتاتورية على هذه الديمقراطية؟ توجد قوتان - رئيسيان قد تؤثران على نتيجة ذلك. الأولى: هي أن الدكتاتور لديه السلطة على قمع المعارضة سياساته، والثانية: أن يكون الدكتاتور غير آمن أكثر فيما يتعلق بتأييده السياسي؛ لأنه وفقاً لما نوقش في الفصول السابقة - من بين أشياء أخرى - يعتمد العرض العلني للتأييد من هؤلاء الذين للدكتاتور سلطة عليهم، بدرجة أقل عن العروض العلنية؛ لتأييد سياسي ديمقراطي. فإذا كانت تفضيلات علاقات السلطة بين الجماعتين لم تتغير (فالتحليل لن يتغير إذا ما افترضت جماعات كثيرة). والافتراض المعقول جداً هو أن الدكتاتور يحقق السلطة من تأييد الجماعات التي تحصل على الإعانة. فالدكتاتور إذن لديه السلطة التي لا تتوفر لسياسي ديمقراطي؛ لأن يcum بال مباشرة ضغوط أعضاء الجماعة دافعة الضرائب، بمنع تنظيماتهم السياسية، ورفض ظهور وجهات نظرهم في وسائل الإعلام، ومنعهم من التجمع والتنظيم، وسجّلهم وتعذيبهم؛ بل وحتى إعدام قادتهم. ووفقاً لما ورد بتحليل بيكر؛ فإن تأثير القمع السياسي هو نفسه كما لو شهدت المجموعة الدافعة للضرائب انفصالاً في قدرتها على القيام بعمل الضغوط كما وصف في اقتراح بيكر:

أولاً: أن النتيجة هي زيادة في حجم الإعانات للجماعة و أيضاً زيادة في الضريبة على الجماعة وهذا معناه إعادة توزيع أكبر للدخول عما هنـو في الحالة الديمـقراطـية.

ثانياً: هناك نموذج آخر واسع الاستخدام؛ لإعادة التوزيع وهو النموذج الذي وضعه ميلنر - وريتشارد (١٩٨١). وفي هذا النموذج؛ فإن الناخب الحاسم في النظام الديمقراطي هو الناخب ذو الدخل الوسيط median، وما دام أن دخله أقل من الدخل المتوسط mean، فتوجد إعادة توزيع للدخل من الشخص الغني (الأكثر إنتاجية) إلى الفقير (الأقل إنتاجية) والناخبيـن متوسطـي الدخل middle income. ويختار معدل ضرائب بـواسـطة "ناـخب حـاسـم" - الذي يـمثل لنـظام الـديمقـراطي النـاـخب ذـو الدـخـل الوـسـيـط. ومـعـدـل الـضـرـائـب بـدورـه يـحدـد مـسـتـوى إـعادـة تـوزـيع الدـخـل. فـلو كـان النـاـخب الحـاسـم من الفـقـراء سـيـختار مـعـدـل ضـرـائـب أـعـلـى تـرـتـب عـلـيـه إـعادـة تـوزـيع أـكـبـر لـلـدـخـل؛ ولـكـن إـذا كـان غـنـيـاً؛ فـقد يـختار مـعـدـل ضـرـائـب مـنـخـفـض تـرـتـب عـلـيـه إـعادـة تـوزـيع أـقـل لـلـدـخـل.

ولـهـى مشـكـلات هـذـا النـمـوذـج، هو أـنه لا يـسمـح بـأـلـيـة يـسـطـيع بـهـا الفـقـراء الـقـيـام بـعـمـلـيـة إـعادـة تـوزـيع الدـخـل. وبـالـتـالـى تـوـجـد أـى مـن هـذـه الـاستـراتـيـجيـات الـتـى بـوـقـشـت فـى بـحـث إـسـتـيـجلـلـز الشـهـير عـلـى قـانـون المـدـير (١٩٧٠) (الـذـى يـزـعـم فـيـه المؤـلـف بـأن عـمـلـيـة إـعادـة تـوزـيع الدـخـل فـى الـديـمـقـراـطـيات كـانـت مـنـ الغـنـى وـالـفـقـير إـلـى الطـبـقـات الـمـتوـسـطـة، وـشـملـت مـمارـسـاتـ، مـثـلـ: الإـعـفـاءـاتـ الضـرـيبـيةـ، وـقـوانـينـ الحـدـ الأـدـنىـ لـلـأـجـورـ، وـالـسـيـاسـةـ الزـرـاعـيةـ، وـالـتـنـظـيمـاتـ، وـمـارـسـاتـ التـراـخيـصـ، وـهـكـذاـ) - قد يـمـكـن تـقـديـمـها فـى هـذـا النـمـوذـج، وـالـذـى تـمـوـلـ فـيـه عـمـلـيـة إـعادـة تـوزـيع الدـخـل بـواسـطة مـعـدـل واحدـ لـلـضـرـائـبـ يـنـطـبـقـ بـطـرـيقـةـ مـتـسـاوـيـةـ عـلـى كلـ شـخـصـ، وـلا يـمـكـن لـأـىـ مـنـ الـمـارـسـاتـ الـتـى يـقـومـ بـهـا الـدـكـتـاتـورـ الـذـى يـعـدـ بـطـرـيقـةـ قـاسـيـةـ مـنـ الـفـقـراءـ إـلـىـ الـأـغـنـيـاءـ - أـنـ تـنـاقـشـ فـى هـذـا النـمـوذـجـ مـارـسـاتـ، مـثـلـ: عـزلـ

الأرض (التي كانت تمارس على نطاق واسع بالأنظمة الاستعمارية في إفريقيا على السكان السود الأصليين)، وتنظيمات العمالة (مثل التي في نظام جنوب إفريقيا لحجز الوظائف)، أو التخطيطات العقارية لبابا دوك دوفاليير، والذي باع ذات مرة العمال إلى جمهورية الدومينican المجاورة؛ لذا فهذا النموذج ليس مفيداً جداً لأغراض المؤلف.

ومع كل ذلك، ورغم من هذه الموصفات، فمن السهل تقديم الدكتاتورية في هذا النموذج بتمكين "الناخب الحاسم" ذي المقدرة على قمع المعارضة، بشرط أن النموذج في هذه الحالة يسمح بفرض ضرائب أعلى مما هو ممكن في النظم الديمقراطية عند أي مستوى من الإنتاجية؛ إذ إن الدكتاتور سيفترض قمعه للأغنياء مؤدياً هذا مرة ثانية إلى إعادة توزيع أكبر للدخل – في هذه الحالة من الأغنياء إلى الفقراء، وأفراد المجتمع ذوي الدخل المتوسط.

والنموذج الثالث هو واسع الاستخدام؛ لإعادة توزيع الدخل في الحكومات الديمقراطية وهو نموذج التصويت الاحتمالي. وفي شكل مبسط لـ مولر (1989) يوجد مرشحان للحزب كل منهما يحقق أقصى قدر من الأصوات المتوقعة. دعنا نجعل P_{1i} تتساوى مع احتمالية أن الناخب i سيعطي صوته للحزب 1، ومعتناول مشكلة إعادة توزيع تامة، والتي فيها تواجهه الحكومة مشكلة إعادة توزيع هبة من المال X دولار على n من الناخبين. وكل منصة platform خاصة بحزب هي ببساطة موقع تخصيص مقترح لـ X دولار على n من الناخبين؛ فكل حزب يعظم الاحتمالية:

$$[\sum P_{1i} = \sum f_i (U_i (\chi_{1i} - U_i (\chi_{2i})))] + \lambda [X - \sum \chi_{1i}] \dots \dots \dots \quad (2)$$

ولما كان الحزب الثاني يعظم أيضاً من إجمالي أصواته المتوقعة؛ فيقترح الفريقان منصة واحدة، ويستكون حالة التوازن كالتالي:

لذا في التوازن الديمقراطي يحاول كل حزب أن يحقق أقصى قدر من الكمية المرجحة من منافع الناخبين، والتي فيها يكون "وزن" الناخب يتاسب مع "تجاويفه" (f_i) لزيادة في ($U_{1i} - U_{2i}$). بمعنى أنه كلما عظم "عدم ولاء" الناخب لأى من الأحزاب، حصل هذا الناخب على مال أكثر نتيجة للمنافسة السياسية الديمقراطيّة.

و هذه النتيجة مقبولة منطقياً، إذا ما كان الناخبون لديهم الحساسية أو الاستجابة للتغيرات في المنافع التي وعدتهم الأحزاب بها؛ لأسباب غير سياسية - بمعنى أنه إذا كان الناخب الديمقراطي؛ لأن والديه ديمقراطيان، لا يحرص على سياسة الحزب الديمقراطي ولكنه يريد أن يرضي والديه بدلاً من ذلك. مثل هؤلاء الناخبين يمكن "استغلالهم" بواسطة الساسة الذين يقumen لهم أقل مما لو كانوا أقل ولاءً للحزب الديمقراطي؛ إلا أنه إذا لم يتحول الناخبون الديمقراطيون بسهولة إلى جانب الجمهوريين؛ لأن هؤلاء الناخبين يعتمدون على سمعة الحزب الديمقراطي الذي يعتني بهم بإعطائهم تصيناً غير منكافي من الغنائم، عندها فإن الحزب الذي يحاول القيام باستراتيجية الاستغلال سي فقد سمعته. وفي الحقيقة؛ فإن الناخبين الذين يتم إغرون بالولاء لحزب معين سوف يتوقعون أن الحزب سيستغلهم بهذه الطريقة (بمعنى آخر سيذرون أن الولاء لا يفيد، وسيرفضون المضى في ذلك)؛ لذا فإن الاستراتيجية السياسية ستكتشف.

وقد طور كوفلين - و ميلر - و مورييل (١٩٩٠)، نموذجاً لتأثير جماعة المصالح على الحكومات الديمocratية، والذي يحل جزئياً هذه المشكلة. وفي النموذج يكون لكل عضو في جماعة المصالحة انحياز غير سياسى z_{ij} ، وبالتالي؛ فإن $(0 < z_{ij} < 1)$ تتضمن انحيازاً إيجابياً لصالح الحزب من جانب الناخبth في جماعة المصالحة.th ولا تكون z_{ij} معروفة

للحزاب؛ ولكن يمثلها متغير عشوائي يوزع بطريقة متماثلة على الفترة (ii) ، (li) بكثافة (ai). ومن المفترض أن المرشحين يعرفون توزيع شروط الانحياز؛ ولكن ليس قيمهم الفردية. رغم من أن كل مرشح لا يستطيع أن يعرف على وجه التحديد كيف سيصوت الناس؛ فإنه يستطيع أن يتتبأ بأنه يستطيع أن يلقط نصيباً أكبر من أصوات جماعة المصالح، ما دام أنه يعد بكثير لمثلثيأعضاء جماعة المصالح بما يدهم به خصومه. ونتيجة لذلك فإن نفوذ جماعة المصالح يرتبط سلبياً بتشتت شروط الانحياز. ومن ناحية التوازن يتصرف الساسة الديمقراطيون كما لو كانوا يحقون أقصى قدر من الكميات المرجحة لمنافع الناخبين، والتي ترتبط فيها الأوزان (؛) إيجابياً بنفوذ جماعة المصالح - أي التي ترتبط فيها إيجابياً بالكثافة (ai) من شروط الانحياز. وفي هذه الحالة، فإن "وزن" الجماعة (قدرها على تلقى العطايا) يرتبط إيجابياً "بنفوذها" (عدد الأصوات التي من المتوقع أن تسلمها)، أما ما يعرف عن أن لها انحيازاً فهو يعتبر عاملاً مساعداً في تلقى الهبات؛ إذا كان من المتوقع أيضاً وجود كثير من الآخرين الذين لديهم نفس الانحياز.

والآن إذا افترضنا أن الدكتاتور سيستحوذ على الحكومة الديمقراطية كما سبق؛ فإن الدكتاتورات يختلفون عن الساسة الديمقراطيين في ناحيتين:

١- حيازتهم للسلطة الالزمة لقمع المعارضين لسياساتهم.

٢- عدم الاندفاع بالتنافس لتحقيق أقصى قدر من "الأصوات" المتوقعة (التأييد) فهم محفزون بالسلطة والقوة (؛).

نتيجة لذلك يقوم الدكتاتور بحسابات مختلفة عما يفعله السياسي الديمقراطي، لتحقيق أقصى قدر من الأصوات. وفي توزيع وتحويل الدخل بعد حساب الضرائب في النظم الديمقراطية بحد \$1 التي وعدها الحزب كل

(*) وبصفة أكثر عمومية؛ فإن الدكتاتور يعمل على تعظيم المنفعة، كما ناقشنا في الفصل الخامس؛ ولكن التحليل هنا لم يتأثر بتبسيط الافتراض.

فرد، يزيد من احتمال تصوّيته للحزب بنفس الفتر كما يفعل أي متلق آخر -
 بمعنى أن التأييد الحدي المتوقع يتعادل؛ ومع ذلك يظل الاحتمال المطلق لتأييد
 هذا النظام منخفضاً عند بعضهم. وفي الواقع سيوجّه هناك بعض من بين
 متلقى الهبات يعارضون الحكومة التي مازالت في السلطة. والمعطاء قد
 تخفض من معارضتهم إلى حد ما؛ ولكنهم سيظلون معارضين حتى بعد
 تقديرهم لهذه العطاء. ولدى الدكتاتور خيار قمع هؤلاء الناس ولو قمعهم
 سترداد سلطته (أ) لأنهم أُسْكِنُوا (ب) لأن الموارد التي وزّعت عليهم من قبل
 يمكن الآن تحويلها إلى آخرين. (ج) تكلفة القمع ذاته، وطالما أن الزيادة في
 نفوذ الدكتاتور من القمع (إضافة إلى الزيادة في الولاء) تفوق التكلفة البديلة
 للقمع فستزيد سلطته.

ولأن الدكتاتوريين يمكنهم التعامل مع الانحياز السالب بعمليات القمع؛
 فإن ذلك يدخل في حساباتهم مباشرة. لذا يوجد متغيران من الاهتمامات هما -
 انحياز المواطن (b_{ij}) و (f^j) مدى حساسيته للتغيرات في المنفعة المتوقعة
 (حيث قد تعتمد (f^j) على كثافة (a_i) للمواطنين عند مستوى انحياز معين)، كما
 نُوقشَ في نموذج كوفلين - ميلر - ومورييل). فلدى الدكتاتورات أيضاً أدوات
 لدعمهم وتحت تصرفهم وهما - القمع وإعادة التوزيع. والوصف الدقيق
 لاستراتيجياتهم المثالية - بصفة عامة - صعب للغاية؛ ولكن نعرف السبب
 في ذلك تخيل أن الدكتاتور يجلس أمام منضدة وينظر إلى قائمة من جماعات
 المصالح في الدولة. وتخيل أيضاً أن هذه القائمة تشتمل على تقديرات (f^j)
 لكل جماعة وتحيزها (b_{ij}). ويريد الدكتاتور أن يأمر هذه الجماعات؛
 لكي يقرر من يتم قمعه ومن يُشترى. المشكلة أن الطلب الذي ينتجه (b_{ij})
 ليس نفس الطلب الذي ينتجه (f^j). فمثلاً بعض الجماعات الذين لديهم دعم
 منخفض (f^j) يؤيدون الدكتاتور (انحياز إيجابي)؛ بينما الآخرون يعارضونه
 (انحياز سلبي).

إحدى الطرق لحل هذه المشكلة - والتي تبدو أيضًا استراتيجية معقولة يمكن أن يتبناها الدكتاتور - هيربط كل "هدف" بأداة (فالقمع يستخدم للتعامل مع الانحياز السلبي؛ بينما توزع العطايا لبناء الولاء). ويتضمن هذا الحل أن هؤلاء الذين يُقْمَعوا هم أيضًا من يخضعون للضرائب؛ بينما الذين يحصلون على العطايا لا يتم قمعهم في نفس الوقت. وبهذا الافتراض - (ومع استخدام القمع ضد الانحياز السلبي) نستطيع أن نرى أن منطق الدكتاتور في توزيع العطايا، سيكون مثل ذلك المتبع في الحكومة الديمocrاطية؛ فالأوزان ترتبط إيجابيا بـ^(١)، وحساسية تأييد المواطنين للزيادة في فارق المنفعة التي تعدّهم بها الحكومة، زيادة مما يتوقع الحصول عليه من المعارضة (وإذا استخدم نموذج كوفلين - ميلار - مورييل) فإن ^(٢) سترتبط بـ^(٣) كما حدث من قبل ^(٤).

والاختلاف الأساسي بين النتائج في ظل الدكتاتورية والديمقراطية يمكن سرده في التالي:

في ظل الديمقراطية كل شخص - حتى معارضي الحكومة - يحصل على شيء ما في الخطة الاحتمالية، والتي تعمل فيها إعادة التوزيع على تحقيق المساواة في التأييد الحدي المتوقع. ويقوم الدكتاتور من ناحية أخرى، بتقسيم السكان إلى مجموعتين - هؤلاء الذين من الأفضل قمعهم وتحميلهم بالضرائب، وأولئك الذين من الأفضل شراؤهم؛ لذا سوف توزع منافع القطاع العام وأعبائه بطرق غير متساوية أكثر في النظم الدكتاتورية عنها في النظم الديمقراطية.

(*) وبالطبع، فإن العوامل الأخرى بجانب تلك المعتبرة في هذا النموذج البسيط يمكن أن تكون ذا صلة في تحديد اختارات الدكتاتور المثلث، مثل: طبيعة أيديولوجية، والنظام تحديد درجة "الترابط" الأيديولوجية بين مختلف الجماعات ويد أكسلرود (١٩٨٤) أن الاختلاف الفائز الأقل ترابطًا يكون أعلى من فكرة الاختلاف المنخفض الفائز في سرح تكوين الاختلاف في السياسات الديمقراطية.

Redistribution in Capitalistic Authoritarian States

حتى الآن - في هذا الباب - ذكر المؤلف أن التفسير الشائع لتجاه أي دولة نامية ذات نظم سياسية سلطوية، مثل: كوريا الجنوبية، وسنغافورة (بعينها)، هو أن الحكومات السلطوية تعيد توزيع دخل بدرجة أقل أو أن تخضع بدرجة أقل لحالات عدم الكفاءة التي يسببها السعي لاقتراض الريع - عن النظم الديمقراطية - وهو ما قد يكون مصللاً. وقد حاول الكاتب أن يوضح أنه على النقيض من ذلك يمكن توقع قيام كل الدكتاتوريات بإعادة توزيع الدخل بأكثر مما تفعله النظم الديمقراطية. وبقدر ما يفيد به الواقع؛ فليس هناك برهان منتزه عن هذا الأمر؛ ولكن من المعروف جيداً، أنه توجد عملية إعادة توزيع هائلة للدخل في النظم الدكتاتورية الشمولية، كما أن معظم الدكتاتوريات اليسارية بطبعتها تميل إلى إعادة توزيع الدخل. وقد يبدو أيضاً أكثر إثارة للجدل أن التحليل ينطبق أيضاً على الدكتاتوريات السلطوية الرأسمالية؛ ولكن المؤلف لن يتردد في الاقتراح بأنه ينطبق أيضاً على هذه البلاد. وقد غاب، - في رأي المؤلف - حسب قوله أن سبب ذلك هو أكذوبة السوق الحرة - بمعنى الافتراض الشائع في هذه الأدبيات بأن الأسواق تعمل بلا تكلفة؛ لكي يكون لها أسواق حرة، وكل ما يلزم هو أن تبعد الحكومات أيديها عن هذه الأسواق. أدركَتْ الآن النقطة المركزية للأدبيات كفاءة الأجور، بمعنى أن علاقات السلطة تكون مركزية في سلوك السوق التافسية - عندها يصبح من الواضح أن عمل الأسواق يتوقف على تحديد وتتفيد حقوق الملكية. والدكتاتوريات مثل التي كانت في شيلي تحت حكم بينوشيه، وفي كوريا الجنوبية تحت حكم القادة العسكريين، يعيدون أساساً توزيع الدخل بتغيير الحقوق في مكان العمل: فهم ينقلون حقوق العمال إلى الإدارات تدعيمها الدولة، ويلغون حقوق المساومة الجماعية ويرفعون تكلفة الخسارة في فقدان

الوظائف ويحملونها على العمال أو يجعلونها غير قانونية، وبطرق أخرى يخالفون قوة عمل ترحب في العمل بأجور منخفضة؛ لذا ففي فحص سبب نجاح كوريا الجنوبية ذكر آر. دورنبوش - و واي.سي بارك (١٩٨٧)، أن "النقطة المركزية" هي أن الأجور في كوريا الجنوبية منخفضة بدرجة استثنائية طبقاً للمستويات الدولية - أخذًا في الاعتبار مستوى مهارة القوى العاملة (ص ٣٩١).

وفي البداية منع بينوشيه الاتحادات وأنشطتها، ثم فرض قيوداً مشددة تحدم من حجم حريتها، بموجب قانون العمل الصادر في عام ١٩٧٩، (الأول من "أعمال التحديث السابعة"). كما أن الإصلاحات في الرعاية الصحية والضمان الاجتماعي وغيرها من النواحي، كانت كلها ذات تأثير في زيادة تكلفة خسارة الوظائف على العمال. (وعندما أعيدت الديمقراطية كانت الناحية التي قامت فيها الحكومة "فعلاً" بإدخال تغييرات جوهرية هي قانون العمل، وأقامت بذلك فور توليها السلطة). وقامت بإجراءات أخرى لإعادة توزيع الدخل بأسلوب أكثر مباشرة^(*). وفضلاً عن ذلك، فإن الإجراءات السياسية، مثل: انتشار زرع الجواسيس على نطاق واسع في المصانع، والتي كان من نتيجتها "ثقافة الخوف" (كونستابل - فالنزويلا، ١٩٩١، الباب السادس) قد عززت حقوق أصحاب العمل على العمال، وربطت هذه الحقوق بالدولة. وبالطبع فلم يستقد "كل" الرأسماليين من ذلك؛ إذ إن المؤسسات ذات التوجه للسوق المحلي الصغير (وهي جزء من التحالف القديم للإحلال محل الواردات) قد أضيرت بدرجة كبيرة نتيجة إلغاء الرسوم الجمركية، وحماية سعر الصرف الأجنبي، وكان المستفيدون الرئيسيون من سياسة النظام هم المؤسسات الكبيرة والعسكريون.

(*) للتفاصيل انظر س.ادوارد- الياندرا ادوارد (١٩٨٧)، ولويس أوينهايم (١٩٩٣) أو باميلا كونستابل- ارتورو فالنزويلا (١٩٩١).

وكان تركيز الثروة الذى نشأ عن تلك السياسات فى شيلى معروفاً جيداً، ووصفه أوبنهايم (١٩٩٣، الباب السادس)، وقدّر إدواردز - إدواردز (١٩٨٧) أن معاملات ارتباط Gini أظهرت زيادة جوهيرية فى عدم المساواة خلال فترة الدكتاتورية حتى عام ١٩٨٣؛ ورغم أنهم اختلفوا فعلاً على الأهمية التى يمكن إلهاقها بهذه الأرقام (ص ١٦٧ - ٨). إلا أنهم لم يتنازعوا بخصوص الزيادة فى البطالة خلال تلك الفترة، وبالفعل قدّموا الدليل على أن هذا حدث جزئياً نتيجة ترشيد الوظائف فى (المؤسسات الكبيرة Grupos).

ويبيّن هذا التحليل إن النجاح الاقتصادي للحكومات الدكتاتورية السلطوية الرأسمالية ليس صعباً تفسيره؛ ليس لأنهم لا يعيّدون توزيع الدخل؛ ولكن لأنهم يعيّدون توزيع المقدرة على كسب الدخل - وعلى الأخص بتبني إجراءات تحول الحقوق فى رقابة العمالة من العمل إلى رأس المال، وقد وضّحت الحالة القصوى لهذا النظام بنموذج "الفصل العنصري" دكتاتورية ذات توجه رأسمالى، وعارض فى الباب التالى. وبالطبع لا يوجد قانون مثل نظام التراخيص Pass الذى كان موجوداً فى شيلى أو كوريا الجنوبيّة، ولم تكن هناك جماعة عرقية خاضعة للاستغلال فى هذه البلاد. وبهذا المفهوم فإن الدكتاتورية السلطوية - الرأسمالية و"الفصل العنصري" هى أنواع مختلفة جداً من الأنظمة؛ ولكن يوجد أيضاً مفهوم يتشابه فيه كل منهم مع الآخر. فكليهما يستخدم سلطة الدولة للحصول على قوة عماله منضبطة بأجور منخفضة نسبياً (*).

(*) مما هو جدير بالذكر في هذا المقام، وأثناء كتابة هذا الكتاب (١٩٩٧) بعد تسع سنوات من النهاية الرسمية لدكتatorية بينوشي، والانتقال إلى الديمقراطية كانت شيلى مازالت تحفظ "قانون الشك"، الذي يسمح للبوليس بحجز الناس لمجرد الاشتباك فيهم، كما كانت هناك قوة بوليسية باقية خارج الرقابة المدنية (الكارابينيروز)، والتي طبقاً لمنظمة العفو الدولية مسؤولة عن العديد من مخالفات حقوق الإنسان بما فيها التعذيب. وكانت هناك محاولة لإصلاح هذه المؤسسة؛ إلا أنها قد وقف ضدها مجلس الشيوخ الشيلي، والذي ما زال يضم عديداً من الذين عيّنهم بينوشي (صحيفة تورنثو جلوب وميل، ١ أغسطس ١٩٩٦).

والدكتاتورات الذين يعتمد تأييدهم على رأس المال (سواء محلياً أو دولياً) لديهم سبب واضح لتكون لهم تطلعات مستقبلية؛ لأن العائد المستقبلي على رأس المال يتعاظم رأسمالياً في سعر رأس المال، والاحتمالات المتزايدة للنمو الاقتصادي التي ترفع هذا العائد يزيد من ثروة أصحاب رأس المال في الوقت الحاضر. وفضلاً عن ذلك، المدى الذي نجح هذا النظام في إيجاد عماله منضبطة وفي جذب الاستثمارات الرأسمالية يرتفع الإنتاج الحدي للعمالة، ويحتمل أن تصحبه أيضاً زيادة في الأجور الحقيقة على المدى الطويل. ذلك شرح مبسط للنجاح الاقتصادي لهذه الدول؛ لكن الشيء الذي يخطر ببال المؤلف، كفكرة فائقة هي القول: إن نجاح تلك الدول يرجع إلى غياب توزيع الدخل. وبالطبع هناك كثير من العناصر الأخرى (وعلى الأخص توجّهها للتصدير) يدخل أيضاً في هذه الصورة؛ ولكن بالقدر الذي يكون فيه التحليل لهذا الباب صحيحاً؛ إلا أنه يثير التساؤل عما إذا كان هذا النوع من النجاح يستحق الثمن الذي دفع من أجله فيما يتعلق بالحرية السياسية.

الباب الثامن

نظام الفصل العنصري Apartheid

"لقد كان فقط مكفأً جدًا"

"بيك" بوتا شارحا في أخبار ABC

قرار حكومته بالتخلي عن الفصل العنصري

١ - مقدمة

إن نظام الفصل العنصري في جنوب إفريقيا صار تارياً، ولكن ما الفصل العنصري بالضبط كنظام سياسي - اقتصادي؟ وكان يخدم مصلحة من؟ ولماذا يُخلّى عنه؟ وربما من المدهش أنه لا توجد إجابة واضحة مرضية لهذه الأسئلة. علاوة على ذلك يوجد عدد من الأسباب التي جعلت قوانين الفصل العنصري تحظى باهتمام عام، أولاً: أنها تزورنا بأحد الأمثلة القليلة الصريحة عن تنظيمات سوق العمل، والتي عادة ما تكون ضمنية؛ ولكنها بصفة عامة من خواص كثير من الدكتاتوريات، وهناك علامتان على الأخص من العلامات الواضحة لتنظيمات الفصل العنصري، هما: "حظوظ الوظائف" (التي كانت تحجز فيها أنواع معينة من الوظائف لجماعات محددة)، والسيطرة الصارمة (التي بمقتضها يسمح فقط للعمال السود الذين لديهم "تصاريح" Pass بالعمل في القطاع الصناعي الذي يتحكم فيه البيض) التي كانت تمارسها الأنظمة غير الديمقراطية على نطاق واسع. ومن المتوقع أن يؤدي فحص عمليات النظام في سياق نظام الفصل العنصري إلى أن تنتج عنه رؤية ثاقبة عن كيفية عمله بصفة عامة.

ثانياً: تزودنا قوانين الفصل العنصري بتصور مفيد وأساس لاختبار نظريات "الاستغلال الاقتصادي" التي تستخدم فيها مجموعة سلطتها السياسية، على مجموعة أخرى لتخصيص دخولها. ومن الشائع: أنه يمكن القيام بذلك من خلال ضرائب الحكومة ونظام التحويل (الترحيلات) (الترانسفير)^(*). والمثير في نظام الفصل العنصري هو كيف كانت تستخدم قوانين الفصل العنصري لحفظ الوظائف والسيطرة الصارمة للبيض، لتعزيز دخول العمال السود من خلال محيط السوق. وبهذا المفهوم فهنى توفر لنا تصوراً جنرياً ومهملاً ودقيناً عن كيفية استخدام السلطة السياسية للتأثير على عمل الأسواق.

وأخيراً يتضح جلياً أي الجماعات التي كانت تستغل في نظام الفصل العنصري (أي العمالة السوداء)؛ ولكن لسنا متأكدين بدرجة كبيرة، من المستفيدون اقتصادياً من هذا الاستغلال - هل العمالة البيضاء أم أصحاب الأعمال من البيض؟ وفحص هذا الأمر يسمح لنا بتقديم نماذج عامة عن القبض الاقتصادي بواسطة العمالة وبواسطة رأس المال، وأن نسأل بعض الأسئلة العامة المثيرة، فمثلاً: أي الجماعات - رأس المال أم العمالة التي يمكن توقع أنها كانت أكثر "كفاءة" في الاستغلال الاقتصادي لجماعة الأقلية (أو الأغلبية)؟ ما الظروف الاقتصادية التي تسهل الاستغلال الناجح لأى من النوعين؟

هناك قدر صغير موجود من الأدبيات؛ إلا أنه ثرى عن اقتصاديات الفصل العنصري - يبدأ بالدراسة التي قام بها ر. بورتر (1978) وشملت توسيعات لهذا النموذج بواسطة كل من مات لاندال (1982) - ر. فندي - وماكس ليندهال (1987). ودراسات أخرى مهمة لـ وليام كامبفر - أ. ولوينبرج (1988)، ج. نايت - ماك، وجراش (1977)، وج. نايت - وج.

(*) نظام الـ Transfer أو الترحيلات: هو نظام لنقل السكان السود في جنوب إفريقيا من مكان آخر نقلًا كثيفاً وإجبارياً. (المترجم)

لينتا (١٩٨٠)، أنتون. لونبرج (١٩٨٩)، ر. لوکاس (١٩٨٥). وكانت السمة السائدة في كثير من هذه الدراسات؛ وليس فيها كلها - أن نظاماً اقتصادياً - مع الفصل العنصري يمكن إدراكه على أنه مجموعة قواعد تنظيمية لسوق العمل الذي يستغل فيه العمال السود لمصلحة العمال البيض. وقد أصبح هذا الاستغلال الاقتصادي ممكناً بواسطة النظام السياسي الذي كان ينكر الحقوق السياسية على السود وهم غالبية السكان.

ويتراءى بوضوح صدق وجهة النظر هذه؛ نظراً لأن كثيراً من قوانين الفصل العنصري، مثل: السيطرة الصارمة على تدفق السود إلى قطاع البيض، أو نسبة حجز الوظائف (التي كانت تنص على أن نسبة معينة من وظائف الشركة يجب أن تخصص للعمال البيض) - كانت تبدو لا شيء أكثر من أنها قيود على مقدرة العمال السود للتنافس مع العمال البيض. ذلك هو الرد التقليدي للاقتصاديين النيوكلاسيك (نایت - لنتا، ١٩٨٠، لبنان، ١٩٨٥) على اتهام المؤرخين "الراديكاليين" (جونستون، ١٩٧٦) بأن الرأسماليين البيض يستحقون اللوم مثل العمال البيض في ابتداع والحفاظ على الفصل العنصري، والشيء الذي لم يوضحه الجدل النيوكلاسيكي بطريقة مرضية هو لماذا كان الرأسماليون البيض يساندون الفصل العنصري على الأقل حتى نهاية السبعينيات، وبدعوا حقيقة فقط، في معارضته النظام في الثمانينيات؟ لماذا كان عليهم تقديم مساندتهم لمدة تزيد على ثلاثين عاماً لنظام يفرض عليهم شراء عمالة غالبية من البيض بدلاً من العمالة الرخيصة من السود؟ لذا فإن إحدى مشكلات وجهة النظر النيوكلاسيكية، هي أنها لم تشرح السلوك السياسي لرجال الأعمال البيض ومؤسسات العمل البيضاء في جنوب إفريقيا. ومشكلة أخرى هي على الأقل نقطة التركيز في النماذج الرسمية لقطاع الصناعي التي بدأ بها بورتر (١٩٧٨) عن نسبة حجز الوظائف واستبعد الآخر، الذي ربما كان مؤسسات اقتصادية أكثر مركزية للفصل العنصري (مثل التحكم الصارم ونظام التصاريف). ولا تصح الأدبيات عن الصراعات

السياسية بين السكان السود، والتي كانت تُرى على أنها ناشئة بشكل منفصل عن الفصل العنصري. وأخيراً؛ فإن هذه النماذج كانت إما اقتصادية أو سياسية صرفة بطبعتها؛ وبالتالي لم تكن تستطع أن تبين كيف تؤثر التغيرات السياسية على النظام الاقتصادي.

في هذا الباب يحاول المؤلف تناول هذه الأمر بطرفيتين: أولاً- باستخدام متغير من النموذج العام للدكتاتورية، الذي طُور في الجزء الثاني، كما يقدم توصيفاً رسمياً بسيطاً لسياسة جنوب إفريقيا، دكتاتورية عنصرية، التي تستغل العمالة السوداء لصالح العمال البيض أو رأس المال للبيض. هذه الاستراتيجية تجعل من الممكن أن توضح كيف أن التغيرات السياسية تؤثر في المتغيرات الاقتصادية والعكس صحيح. وهي أيضاً تبين كيف تبدو الدكتاتورية التي تعمل ليس لصالح فرد بعينه، لكن تعمل لصالح جماعة مصالح اقتصادية. ثانياً- طُور الكاتب نموذجاً بديلاً لاقتصاد الفصل العنصري، مركزاً على مؤسسات السيطرة السارية، ونظام قوانين التصاريح التي كانت ذات مركزية تتعدى حجز الوظائف إلى عصر ما يسمى الفصل العنصري الكبير. وفي هذا النموذج (على أساس بالو - سمرز ١٩٨٦)، نموذج قطاعين من أسواق العمل، كان الفصل العنصري يعمل اقتصادياً كأداة انضباطية للعامل؛ وبالتالي أفاد رأس المال المملوك للبيض وبعض عناصر العمالة من السود وأيضاً العمالة من البيض. ويدمج هذا النموذج للاقتصاد مع نموذج السياسة الحكومية ينتج عنه شرح نيبو كلاسيكي جديد للفصل العنصري كمؤسسة سياسية اقتصادية؛ ويزودنا بشرح قانوني بسيط للفصل العنصري.

وفي إطار هذا الباب يقدم الفصل الثاني النموذج السياسي لحكومة جنوب إفريقيا، وبين الفصل الثالث كيف تعمل مؤسستان مركزيتان في اقتصاد الفصل العنصري وحجز الوظائف ونظام التصاريح، ويُدمج هذا

التحليل مع نموذج السياسة الحكومية؛ ليبين كيف تتشابك السياسات والاقتصاديات في الفصل العنصري لجنوب إفريقيا. ويبين الفصل الثالث أن تشغيل النظام قد تأثر بالمقاومة المتزايدة للسود، وعمليات العقاب، وبعض المتغيرات الأخرى، ولماذا أصبح النظام غير مربح ومنهاراً كلياً.

٢ - السياسة الحكومية في ظل الفصل العنصري

وفقاً لدستور الفصل العنصري في جنوب إفريقيا، كان النظام السياسي ينقسم إلى قطاعين: قطاع السود الذي يحرم أفراده من الحقوق السياسية، وأعطيت حقوق سياسية محدودة للملونين والأسيويين عام ١٩٨٥، وقطاع البيض، الذي كان أفراده لديهم الحرية لتنظيم الأحزاب السياسية و(تقريباً) المشاركة في الانتخابات الديمocrاطية والنظم البيروقراطية والقضائية المستقلة. ومع ذلك كانت توجد رقابة صارمة على وسائل الإعلام، وبداية من عام ١٩٤٨، سيطر الحزب الوطني على السياسة، استمر في السلطة حتى عام ١٩٩٤.

والسؤال الأساسي هو ما طبيعة أهداف نظام البيض تجاه قطاع السود؟ لعل إحدى الوظائف الموضوعية لنظام البيض كانت هي محاولة قادته تحقيق أقصى قدر من السلطة على السكان السود. وهذا يشبه وظيفة الموضوعية للنظام الدكتاتوري الشمولي الذي وصف في الباب الثالث. والاختلاف الأساسي الوحيد بين النظمتين سيبدو عندئذ كاماً في التقسيم الرسمي لسياسة حكومة جنوب إفريقيا بين الحكام (المنتخبين) والمحكمين وفي ارتكان هذا التقسيم على أساس عنصري. ومع ذلك كان النظام يختلف عن النظام الدكتاتوري الشمولي في أمر مهم؛ وهو المشاركة السياسية. ففي النظم الشمولية، يكون الشعب متعلمًا ويُقنع بالأيديولوجية من خلال الدعاية المطعمية بمبادئ الأيديولوجية، أو تفرض الاشتراكية عليه ليؤمن بالنظام السياسي

ويشارك فيه. أما في جنوب إفريقيا فقد كان يمنع السود بقوس من المشاركة في النظام السياسي؛ بل كانت تُتفق مبالغ ضئيلة نسبياً على تعليمهم (٥٠٧) دولار لل תלמיד في الأعوام ١٩٨٧-١٩٨٩، مقارنة بـ ٢٥٣٨ دولار لل תלמיד من البيض)، والمطلب السياسي الوحيد منهم كان الخصوص.

كانت هناك أيضاً صراعات مهمة داخل نظام البيض، والذي كان هدفه هو تحقيق أكبر قدر من السلطة على السود، والذي لم يؤت ثماره؛ فالرأسماليين من البيض - على سبيل المثال - كانوا ي يريدون عمالة رخيصة؛ ولكن سياسة الفصل العنصري كانت ترفع أجور العمالة. علاوة على ذلك؛ فإن تراكم السلطة كانت يلقى تكلفة على الموارد، ومن ثم لا يستطيع المرء أن يتوقع أن نظام البيض كان سيتابع تحقيق هذا الهدف مهما كان الثمن.

وفي هذا الباب سوف يبسط المؤلف بدرجة كبيرة، ويفترض أن هدف نظام البيض هو تحقيق أقصى قدر من السلطة على السود؛ لاستغلالهم اقتصادياً لمصلحة البيض. وفي هذا السياق وُضع في الاعتبار احتمالان: الأول - افتراض أن النظام تصرف من أجل المنفعة الاقتصادية التامة للعمال البيض. والمؤلف في هذا يتبع ما قاله بورتر (١٩٧٨)، وفندي - لندال (١٩٨٧) في التركيز على نسبة حجز الوظائف والتي نصت على أن أصحاب الأعمال يمكنهم تعيين عمال سود بنسب محددة فقط إذا ما عينوا عمالاً بيضاً أيضاً. وبالتالي فإن $(C = N_w / N)$ من القوة الإجمالية للعمالة (N) يجب أن تكون من العمال البيض (N_w)، وكما ذكر لندال - فندي، أن هذه السياسة كانت تعادل منح العامل الأبيض تصريحاً باستيراد عمال سود، وكان أجر العامل الأبيض مزيجاً من المكافأة للعامل الأبيض عن الناتج الحدي له؛ إضافةً إلى ريع يساوى الفرق بين الناتج الحدي المستورد للعامل الأسود، ومعدل أجر العامل الأسود وبهذا المفهوم، استغل العمال البيض

العمال السود تحت نظام الفصل العنصري، كما سيناقش في الفصل (٣ - أ). وفي هذا النموذج يفترض الكاتب أن نظام البيض حق أقصى قدر من الأرباح لمصلحة العمال البيض من هذا الاستغلال ..

وفي النموذج الثاني: افترض المؤلف أن استغلال السود يطبق عند المنفعة الحدية لرأس المال الأبيض أكثر من تطبيقه لمصلحة العمال البيض. وبهذا التحليل ركز الكاتب على السيطرة الصارمة على تدفق العمالة، وعلى نظام قانون التصاريح الذي اعتُقد أنه أفاد أصحاب رأس المال من البيض بتوفير قوة العمالة المنضبطة بسعر منخفض عن ما كان يسود في سوق عمل حر.

إن هدف الاستغلال الاقتصادي للغالبية العنصرية - بكل تبايناته - يميز نكتاتورية الفصل العنصري عن الأنواع الأخرى من الدكتاتوريات. ويفسّر الكاتب: بينما كان الاستغلال الاقتصادي هدفاً مركزيًا للفصل العنصري، فلا داعي للمرء بأن يفترض أن الأهداف الاقتصادية كانت الدافع الوحد لسياسات الفصل العنصري. وفضلاً على ذلك؛ فإن إدخال أهداف إضافية (مثل منفعة التمييز العنصري في حد ذاته، كما هو موضح في نظرية بيكر (١٩٧١) للتمييز العنصري) يمكن أن تحقق تأثيرها الذي يمكن أن يشاهد بدون تعقيد كبير للنموذج.

وكم سرداً في بقية هذا الكتاب يفترض المؤلف أن الأدوات الرئيسية المتوفرة لنظام الحكم من البيض لتراكم السلطة السياسية كانت عمليات القمع والولاء (أو التأييد المستمر)، ذلك أن نظام جنوب إفريقيا قد استخدم بطريقة مكثفة القمع السياسي ضد السود فيها (و ضد كثير من البيض والملونين الذين اتحدوا مع القوى السياسية للسود) كما هو معروف جيداً. والتشريعات المكثفة - شاملة قانون قمع الشيوعية عام ١٩٥٠، وقانون تجمعات الشغب عام ١٩٥٦، وتعديلات القانون العام لعامي ١٩٦٢، ١٩٦٣، وقانون الأمن الداخلي

عام ١٩٧٦ وتعديلاته - قد أعطت الحكومة - حتى قبل سريان قانون الطوارئ عام ١٩٨٥ - سلطات غير عادية. ووفقاً لتحليل ليوناردو تومسون - أندرو بورير (١٩٨٢) "هذا الكم من التشريعات القسرية أعطى الحكومة ووكالاتها بما في ذلك الشرطة سلطات واسعة للقبض على الناس دون محاكمة، ووضعهم في معنجلات انفرادية إلى ما لا نهاية دون الكشف عن شخصياتهم، وبدون منح أي شخص حق رؤيتهم؛ إلا لموظفي الحكومة (ص ٢١٢)."

ووفقاً لذلك فقد قام بوصف النظام بأنه "نظام طغائي شرعي، مقارناً بذلك النظام في الاتحاد السوفيتي" (ص ٢١٤)، و"بالدولة البوليسية بالمعنى الحقيقي للعبارة" (ص ٢١٧).

وبما أن القمع ربما كان منظماً وواسع الانتشار في جنوب إفريقيا، فالمؤلف لا يتوقع أن أي دكتاتورية تجد أنه من الكفاءة (فعالية التكلفة) يتم الحكم بالقمع وحده. وقد حاول نظام البيض فعلاً أن يحقق الولاء بين جماعات معينة من السكان غير البيض. وتوجد مناقشة جيدة لهذه السياسات في دراسة هربرت آدم - كوجيلا موللي (١٩٨٦، ص ١٤٢...). فهم يقولون إنه هذه الجماعات اختيرت بصفة خاصة من أجل المعاملة التفضيلية: "البرجوازية البيروقراتطية الإفريقية في مواطن معيشتهم، والشركاء الملونين، والهنود الخاضعين لسيطرة البيض، والطبقة العاملة الإفريقية الحضرية التي تدرج في الفصل العاشر من الحقوق" (ص ١٥١). لذا كانت علاقة النظام بالبيروقراتطية في مناطق معيشة السود - أساساً - تحالف صاحب العمل والعميل مع النظام مع إمدادهم بتحوليات للإيرادات. وبالمثل؛ فإن كثيراً من البرجوازية الإدارية لمجالس المحليات الحضرية كان يُعرف عنها تحقيق ثروات شخصية من خلال توزيع التصاريف المرجحة" (ص ١٧٩). وكان يشار عامة إلى كثير من هؤلاء المنتفعين بعملاء الفصل العنصري. وكان لديهم قليل من قواعد السلطة بين أناسهم؛ فقد شغل الزعيم بوتليز قائد

الإنكاثاً مركزاً متوسطاً، وكانت لديه قاعدة سياسية ملموسة بين الز ولو. ومن ناحية أخرى؛ فإن موطن السود في كوازو ولو كان مصدره الوحيد للدخل، ويمثل حوالي ١٨% من الإيراد الكلى عام ١٩٨٢ / ١٩٨١ (ص ٨٩).

وقد استخدمت أداة هامة أخرى للحصول على ولاء السود؛ وهي التوظيف المباشر؛ ففي أوائل الثمانينيات كان ٢٥,٥% من الملوك، و٦١٦,٥% من الهنود، و١٩,٤% من الموظفين الأفارقة يعملون مباشرة في الحكومة (ص ١٤٣). واقتصر آدم - مودلي أن ذلك "من حيث الممارسة يبعدهم عن المقاومة الفعلية" (ص ١٧٤). وأضافا قائلاً:

"إن موظفي الحكومة من السود يكنون الولاء لأرباب عملهم بصفة خاصة؛ ليس - فقط - بسبب الأمان الذي تحققه وعود الولاء المفتوحة؛ ولكن بسبب المركز الذي تتحققه الوظيفة الثابتة والانتفاء لموظفي الدولة أيضاً. والتحرش بالموظفين السود من جانب القوى الثورية قد يدفعهم إلى التقرب من سادتهم، أكثر من التقرب إلى خصومهم. وعلى أية حال؛ فإن لديهم كثيراً مما يخافونه بعد توسيع السود السلطة" (ص ١٧٤).

وفي ضوء هذه المحاولات التي قام بها نظام البيض لكسب قطاعات كبيرة من السكان السود؛ فلا عجب أن كانت هناك صراعات كبيرة وأعمال عنف بين السكان السود أو كان من أهداف النظام الرئيسة توجيه العنف السياسي للسود، في كثير من الأحيان، ضد سود آخرين، الذين كانوا يعتبرون "عملاء" لنظام البيض (*). ويبين التحليل هنا أنه يجب عدم النظر إلى ذلك، على أنه تحول للعنف السياسي بعيداً عن العدو الحقيقي؛ بل ربما كانت تلك الطريقة هي الأكثر فاعلية لمحاكمة قواعد السلطة لنظام البيض. وبهذه الطريقة؛ فإن قدرًا كبيراً من العنف السياسي للسود الذي شجبه البيض وأثار مخاوفهم من مقدرة السود على حكم البلاد - كان يرجع جزئياً إلى النتائج

(*) انظر مناقشة آدم ومودلي (١٩٨٦) عن شيء آخر معاكس (ص ١٠٩).

المتحصلة التي دبرتها سياسة البيض، والتي قامت بقمع معظم السود، وفي الوقت نفسه هدفت إلى استمالة قلة منهم للتعاون معهم (كما نوقش بعمق في الفصل ٣-ج).

ولعرض وصف بسيط لسياسة حكومة جنوب إفريقيا افترض المؤلف، كما في الفصول السابقة: أن العلاقة بين المدخلات من الولاء (L) والقمع (R) والناتج منها، (π) يمكن تمثيلها بدالة الإنتاج:

ونظراً لأن حكومة جنوب إفريقيا العنصرية كانت (تقريراً) ديمقراطية بالنسبة لقطاع البيض، و (π) هنا لا تعنى نفس الشيء عند استخدامها فى مكان آخر فى الكتاب؛ ففى هذا الباب تشير (π) إلى "سلطة نظام البيض على السكان السود". وبالمثل؛ فإن (R) تشير إلى مستوى القمع الذى يمارس ضد "السود"، و (L) عدد "السود" ذوى الولاء لنظام البيض. وتتكلفة الحفاظ على (π) عند مستويات متعددة، هى "ميزانية الفصل العنصري" للنظام - أى نفقات حفظ سلطة البيض على السكان السود. ويمكن وصف دالة الإنفاق كما سبق (في الباب الثالث) بالمعادلة:

حلث

$$P_R = \text{سعر القمع والذى يفترض ثباته عند } B$$

B = موازنة الحكومة^(*)، والتي تعادل موازنتها للفصل العنصري

(*) بخصوص النماذج في هذا الباب "فأرباح" الدكتور لا تتأتى من الموازنة الحكومية؛ ولكنها تأخذ شكل مكاسب القطاع الخاص (أجور أو أرباح). وبناء على ذلك لا يوجد متغير هنا يمتد إلى C (استهلاك الدكتور) في الباب الخامس. وفي كلمات أخرى، فيفترض أن (C) تساوى صفراء؛ لذا ليس هناك اختلاف في النماذج في هذا الباب بين إجمالي الموازنة الحكومية وموازنة الفصل العنصري (B). ويلاحظ أن هذا الفرض وضع للتيسير فقط، ولتسليط الضوء على احتمال أن حكام النظام سيتقلون عطاياً في هذا الشكل (مكاسب القطاع الخاص بدلاً من الموازنة الحكومية).

ويفترض الكاتب أن:

$$\frac{\partial P_L}{\partial L} \equiv P_{LL} > 0$$

$$\frac{\partial P_L}{\partial R} \equiv P_{LR} > 0$$

و تكون $P_{LL} > 0$ إذا كان منحنى عرض الولاء، ذا انحدار إلى أعلى، والحكومة هي مشتري كبير في "سوق" الولاء.

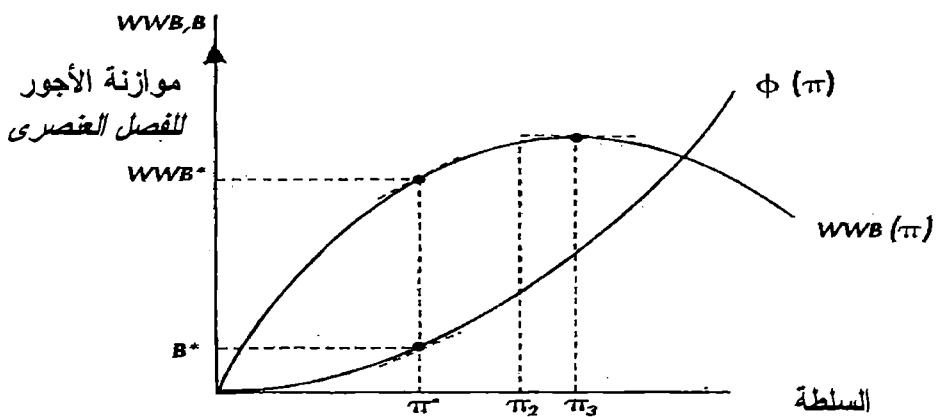
$P_{LR} > 0$ تقول بأن زيادة في مستوى القمع للسود لها تكلفة إضافية إلى التكاليف المباشرة للقمع؛ لأنها ترفع السعر الذي يجب أن يُدفع لشراء ولاء السود، كما هو الحال في نظم الطغيان.

وكما في الجزء الثاني (خاصة الباب الخامس) فالمعادلتين (١) و (٢)
قد تتضمن في العلاقة:

والتي تبين كيف أن إنفاق موارد أكثر على L، R ينتح سلطة أكبر.
وللأسباب التي ستصبح بادية، سنكتب هذه العلاقة بطريقة عكسية أى:

حيث Φ هي دالة تشير إلى التكاليف (أو الموازنة B) الضرورية لإنتاج والحفظ على كل مستوى من السلطة (π) وهذا المنحنى يبينه في الشكل (٨-١).

الشكل (١-٨). الدكتاتورية حسب الأيدي العاملة



وهناك اختلاف واحد بين نظام الفصل العنصري، والأشكال الأخرى من الدكتاتوريات، وهو أن نظام جنوب إفريقيا البيضاء كان ديمقراطياً؛ حيث يوجد في السلطة لم تكن لديه رفاهية اختيار مستويات الاستهلاك والسلطة لتحقيق أقصى قدر من المنفعة، كما هو الحال في دالة الهدف العام للدكتاتورية التي وصفت في الباب الخامس. ويوجد عدة طرق لعمل نموذج دالة الهدف لحزب سياسي انتخب ديمقراطياً، بما في ذلك تحقيق أقصى قدر من الأصوات المتوقعة، وتحليل للوسيط من الناخبين، وتحقيق أقصى قدر من احتمال إعادة الانتخاب، وهكذا. واهتمام الكاتب - هنا - هو استخدام الحكومة لسلطتها على السكان السود لاستغلالهم لمنفعة البيض؛ ولكن نشاذ هذا التحليل يقدم الكاتب حالتين مستقطبتين بسيطتين: الأولى - أن هذا الاستغلال ينفذ كلياً لمنفعة العمال البيض. والثانية - لمصلحة رأس المال المملوك للبيض. وتعمل الحكومة بالكاد، كوكيل لإحدى هاتين المجموعتين (كما هو الحال في نماذج جماعات المصالح في النظم الديمقراطية، ليبرك ١٩٨٣)، أو أولسن (١٩٨٢) أو استيجار (١٩٧٠). وكيف يمكن للحكومة أن تستخدم سلطتها على السود لزيادة قائمة أجور البيض أو أرباح رأس

المال الأبيض؛ فذلك وُصفَ في الفصل الثالث الخاص باقتصاد الفصل العنصري. وهنا بالضبط نفترض أن ذلك ممكِن، ونقدم النتائج لسياسات حكومة الفصل العنصري.

عندئذ في الحالة الأولى يفترض الكاتب أن الحكومة تستخدِم سلطتها على السود لتنظيم قائمة أجور البيض مخصوصاً منها تكلفة تراكم السلطة الضروري للقيام بهذا الاستغلال. وعندئذ في الشكل (١-٨) يشير منحنى (π) WWB إلى الزيادة الكلية في أجور البيض من هذا الاستغلال؛ لذا فمنحنى (π) WWB يكون مماثلاً لمنحنى إجمالي الإيراد. وبين المنحنى (Φ) الموازنة الإجمالية للفصل العنصري المطلوبة للحفاظ على المستوى الملائم للسلطة؛ لتنفيذ هذا الاستغلال (أي إنه منحنى التكلفة الكلية).

وإحدى الحالات القطبية المثيرة للاهتمام، هي تلك التي يكسب العمال البيض فيها من ممارسة للسلطة، ويطلب منهم هم أنفسهم أن يدفعوا الضرائب الضرورية لعمليات القمع أو لرشاوة السكان السود؛ للحصول على خصوصهم. وفي هذه الحالة يكون التوازن عند النقطة التي يتساوى فيها المكسب الحدي من الزيادة في أجور البيض [انحدار (π) WWB] مع تكلفتها الحدية انحدار [Φ] أو عند [π^*] في الشكل (١-٨). وعندئذ يكون توازن قائمة أجور البيض *WWB، والتكلفة الإجمالية لبقاء (π) عند [π^*] - عند B . لذا ($WWB^* - B^*$) هي صافي "الأرباح" للعمال البيض من عملية إعادة التوزيع هذه.

فما الذي يُعلل الاختلاف بين نظام كهذا ودكتاتوريات أخرى قام الكاتب بتحليلها؟ تلك التي يكون التوازن فيها عند تقاطع منحنى "التكلفة الإجمالية" ($B-C$) في الشكل (٣-٥) والذي يعادل (π) Φ في الشكل (١-٨)، ومنحنى المنفعة [$(\pi)B$ ، الذي يتماثل في الشكل (٣-٥) مع (π) WWB؟ والاختلاف هو أنه عندما تستخدم الحكومة الموارد لأغراض إعادة التوزيع

لجماعة خاصة وعندما تدفع هذه الجماعة التكاليف المعنية في إعادة التوزيع، فستكون هذه الجماعة بالطبع حساسة لهذه التكاليف، فمثلاً: عملية إعادة التوزيع التي يكون ناتجها \$1 للعمال البيض؛ ولكنها تتكلف \$1.25 (وبالتالي ترتفع ضرائبهم) ولا تكون في مصلحتهم. ومن ناحية أخرى؛ فإذا كانت الحكومة كما في نماذج أخرى تعمل للمصالح الوحيدة لدكتاتور منفرد بعينه (أى تعظيم استهلاكه أو سلطته)؛ فإن هذه الحكومة لا تغير التفاصيل التكاليفية الحدية للضرائب، ما دام أن هذه التكاليف تقع على عاتق الشعب؛ وليس على الدكتاتور.

وبالطبع؛ فإن الافتراض بأن العمال البيض يتحملون عبء الضرائب بالكامل لمساندة الفصل العنصري هو اصطناع مفترض، وفرض للراحة فقط. ومن السهل أن نرى نتائج تراخي هذا الافتراض؛ فإذا ما تقرر أن يدفع العمال البيض نصف هذه التكاليف، فسيكون التوازن عند النقطة التي يكون فيها الإيراد الحدي [انحدار π_{WWB}]، هو بالضبط نصف انحدار التكاليف الحدية [$\Phi(\pi)$] أى عند π_2 في الشكل ١-٨. وإذا حدث هذا في أقصى القطب المضاد؛ فإن العمال لم يكونوا قد دفعوا شيئاً من هذه التكاليف؛ ولكن نقلوها إلى جماعات أخرى، ويكون التوازن عند النقطة التي يتحقق فيها قدر من $WWB(\pi_3)$ في الشكل ١-٨، بشرط أن توجد موارد ضريبية كافية لمساندة هذا التوازن. ويكون ذلك صحيحاً - طالما - أن منحنى WWB يقطع [$\Phi(\pi)$] من أعلى، كما هو الحال في (الشكل ١-٨). وإذا وصل منحنى WWB إلى قمته بعد النقطة التي يقطع فيها] [$\Phi(\pi)$] عندئذ فإن التوازن يكون عند نقطة تقاطع [$WWB(\pi)$] و [$\Phi(\pi)$]؛ حيث يكون قد حقق فيه أقصى قدر من فاتورة أجور البيض، بشرط أن توجد إيرادات ضرائب كافية لتغطى تكاليف الحصول على السلطة الضرورية، ويلاحظ أن تعريف التوازن هنا (حيث إجمالي الإيرادات يساوى إجمالي التكاليف) وهو تماماً نفس الشيء مثل ذلك الخاص بالدكتاتور العادي (السابق مناقشته في

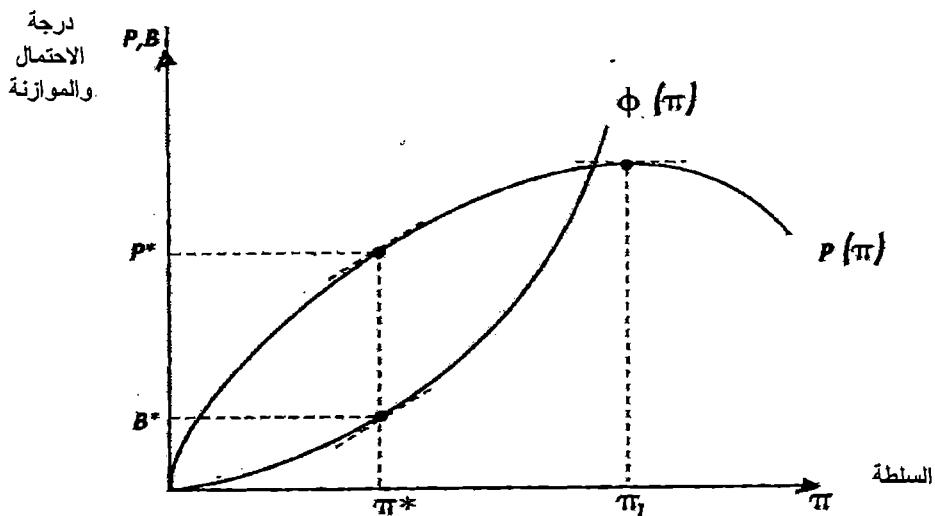
الباب الخامس). ذلك هو الحال كما يجب أن يكون عليه نظام العمال البيض، إذا ما استطاع أن يحول كل منافع القطاع العام لأغراضه الخاصة؛ بينما يجعل باقى الشعب يدفع التكاليف.

إن تحليل القطاع السياسي يتطابق فعلياً مع حالة تطبيق قوانين الفصل العنصري لمنفعة رأس المال الأبيض؛ وليس لصالح العمال البيض. في هذه الحالة؛ فإن قوانين الفصل العنصري ستعمل لتخفيف أجور العمال السود في قطاع التصنيع التابع للبيض manufacturing (كما سيتشرح في الفصل ٢-٧). والتغيير الوحد الضروري هنا، هو أن الإيراد الناشئ من قوانين الفصل العنصري يتجمع لرأس المال الأبيض في شكل أرباح؛ وليس للعمال البيض في شكل زيادة في أجورهم. فالمنحنى (π) في الشكل (٢-٨) يبين هذه الأرباح لرأس المال الأبيض الناشئة من تطبيق عمليات نظام الفصل العنصري. وكما ذكر من قبل؛ فإن [$\Phi(\pi)$] تصور تكلفة الضرائب من أجل تراكم وممارسة هذه السلطة. ومرة أخرى هناك حالة خاصة مفيدة؛ حيث يدفع الرأسماليون البيض كل تكلفة الضرائب تلك؛ وحيث يكون التوازن عند (π^*) (الشكل ٢-٨)، وهي النقطة التي عندها تكون الزيادة الحدية في الأرباح لرأس المال الأبيض، مساوية للتكلفة الحدية للضرائب من تنفيذ الفصل العنصري. ومرة أخرى إذا استطاع الرأسماليون من البيض تحويل عبء الضرائب إلى جماعات أخرى؛ فإن المستوى المثالى للسلطة على السكان السود سيكون أكبر. وأخيراً: في الحالة المتطرفة التي فيها لا يدفع رأس المال أياً من هذه التكاليف، سيكون التوازن مرة أخرى عند أقصى نقطة (π_1) - بمعنى أنه عند (π_1)، إذا كانت الإيرادات كافية لتغطية هذا الكم الكبير من (π)، وإذا لم يكن الأمر كذلك سيكون عند تقاطع (π) و ($\Phi(\pi)$).

و قبل أن ندمج رسمياً هذا النموذج للسياسة الحكومية مع نموذج اقتصاد الفصل العنصري؛ فلنوقف لكي نقارن النظامين اللذين وصفاً أىُ النظامين أكثر فاعلية، بمعنى ذلك الذي تمارس فيه السلطة لصالح رأس المال أم لصالح العمال البيض؟ أى النظامين يميل إلى أن يكون أكثر قمعاً؟

للإجابة عن هذه الأسئلة دعنا ننوه أولاً، أنه يبدو من المعقول افتراض أن تكلفة تراكم وممارسة السلطة، كما لخصت في منحنى $\Phi(\pi)$ ، هي نفسها في ظل أى من النظامين؛ ففي ظل مشكلة تنفيذ حجز الوظائف، فهو منع أصحاب العمل البيض من تجنب الحصص وتعيين السود (الأرخص أجرًا) بدلاً من البيض. ووفقاً لنظام قانون التصاريف؛ فالمشكلة بالضرورة هي نفس الشيء.

شكل (٢-٨) الدكتاتورية حسب رأس المال



والواقع أن نظام قانون التصاريف هو إحدى الطرق التي ترافق بها الدولة حرص تعيين السود من السكان في قطاع البيض ككل - وبالتالي تحكم في دخول السود إلى هذا القطاع. لذا فإنه كنقطة بدء لا يستطيع المرء أن يسلم بأن آليات السيطرة السياسية على السكان السود تتکلف الشيء نفسه سواء أ كانوا يوظفون بواسطة رأس المال الأبيض أو العمالة البيضاء.

ومع ذلك؛ فإن من حيثيات المنفعة ليست الشيء نفسه؛ لأن حجز الوظائف يرفع من سعر العمالة، ويُخفض من كفاءة المنتجات؛ وبالتالي لا يشجع على استثمار رأس المال والنمو الاقتصادي هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى يُخفض إيرادات الحكومة. وكما سنرى؛ فإن عملية نظام التصاريف "تُخفض" من سعر العمالة، وبالتالي لها تأثير عكسي؛ فهي ترفع العائد على رأس المال، وتشجع النمو الاقتصادي؛ وبالتالي "ترفع" إيرادات الضرائب. لذلك فاللوهله الأولى، يبدو أن النظام الذي يحابي رأس المال يكون أكثر خطراً على حقوق الإنسان؛ لأنه يبدو أكثر قدرة على تدعيم ذاته في المدى الطويل.

إن ظاهرة "العولمة" (هبوط تكلفة المعاملات في الأسواق الدولية وما ينبع عنها من ازدياد حركة رأس المال) تقوى هذا الأمر، وكما أنها تبين أن النظم المبنية على العمالة - والتي ينفذ فيها القمع السياسي والاقتصادي، لمنفعة العمالة - سيكون من الصعب عليها البقاء؛ بينما تلك النظم التي تمارس القمع لصالح رأس المال قد يكون لها مستقبل لامع متزايد. ويمكن فهم ذلك بطريقة أفضل؛ إذا ما وصفنا بعض آليات القمع الاقتصادي ممثلة في العمالة ورأس المال. وقد أجري ذلك في الفصل الثاني.

٣- اقتصاد الفصل العنصري

٣- أ: حجز الوظائف

لوصف اقتصاد الفصل العنصري يأخذ الكاتب في اعتباره- أو لا- حالة خاصة لنموذج بورتر الأكثر عمومية (١٩٧٨)، ويقصد بذلك القطاع الصناعي فقط، ويفترض للتبسيط أن كلاً من العمال السود والعمال البيض لهما إنتاجية متساوية، ولا تمييز بين العامل الماهر وغير الماهر. ويمكن تراويخ العمالة مع رأس المال المملوك للبيض وفقاً لدالة الإنتاج الكلية ذات السلوك الجيد:

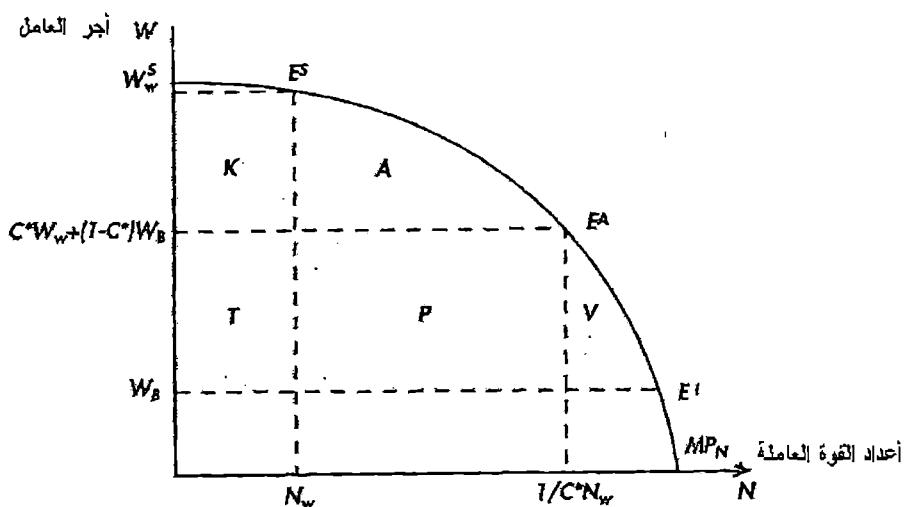
$$Q = f(N, K) \dots \dots \dots \dots \dots \quad (4)$$

حيث:

$$f_k > 0, f_N > 0, f_{KN} > 0, f_{KK} < 0.$$

ويفترض أن العمالة من السود متاحة بعرض من تماماً في مواطنهم عند معدل أجر الكفاف W_B ، والعرض الإجمالي للعمالة من البيض هو N_w ؛ فإذا فصل اقتصاد البيض عن اقتصاد السود كليّة؛ لكي يستطيع رأس المال الأبيض أن يوظف العمال البيض فقط، سيكون التوازن عند E^d في الشكل (٣-٨) متضمناً أجرًا W^d (من أجل العزل العنصري segregation كما هو في دراسة بورتر (١٩٧٨)) للعمال البيض N_w . وإذا تكامل النظامان الاقتصاديان تماماً كان عرض العمالة من السود كبيرًا بدرجة كافية؛ فإن التوازن سيكون عند E^d للتكامل في شكل ٣-٨، متضمناً أجرًا W_B لكل من العمال السود والعمال البيض؛ ونظرًا لأن الاقتصاد الأسود كثيف العمالة، أن يكون كثيف رأس المال؛ وبينما يكون الاقتصاد الأسود كثيف العمالة، فستكون هناك مكاسب اقتصادية كبيرة يمكن تحقيقها بتكامل هذين الاقتصاديين. ومع ذلك ففي غياب سياسات من نوع نظام الفصل العنصري؛ فإن تلك المكاسب [المساحة $V + P + A$ في الشكل (٣-٨)] سوف تذهب بأكملها لرأس المال الأبيض (إضافة إلى أن المساحة $(T + K)$ سوف تتحول من العمال البيض إلى رأس المال الأبيض). ونتيجة لذلك كما أوضحت بورتر؛ فإنه إذا كان الهدف الوحيد للسياسة الاقتصادية هو تحقيق أكبر قدر من الدخل للبيض، فكل المطلوب هو تحرير الرأسماليين البيض؛ ليستطيعوا توظيف أكبر عدد يريدونه من العمال السود، وليس مطلوبًا أي تدخل من نوعية الفصل العنصري في هذا الأمر؛ ولكن كل المكاسب ستذهب إلى رأس المال الأبيض، وسيهبط أجر العامل الأبيض إلى W_B . مثل هذه السياسة، قد تكون غير مقبولة سياسياً للعمالة البيضاء، وقد يتطلب الأمر فرض ضرائب على رأس المال الأبيض لتحويل الدخل من رأس المال الأبيض إلى العمالة البيضاء؛ إلا أن مثل هذه الضريبة قد تكون سياسياً غير قابلة للتنفيذ.

شكل (٣-٨) توزيع الريع في ظل الفصل العنصري لحفظ الوظائف (بورتر)، مقارنةً بالتكامل الاقتصادي (E^1)، ومكاسب العمالة البيضاء ($P + T$)، وخسائر رأس المال الأبيض ($V + P + T$).



وكمما يبدو، فإن الفصل العنصري يعتبر مجموعة من السياسات التي تقيد وتحد من توظيف العمالة السوداء، وقد يرى أيضاً على أنه بديل (غير كفاء) لهذه الضريبة. ولعمل نموذج لهذه السياسات افترض بورتر أن العمالة البيضاء لها سلطة سياسية كافية لفرض نسبة حجز الوظائف ($C = N_w / N$) أي إن كل صاحب عمل أبيض يمكنه استئجار عمال من السود بشرط أن يستأجر أيضاً عمالاً من البيض، على أن نسبة العمالة البيضاء إلى إجمالي الوظائف لا يمكن أن تقل عن C . وعندئذ يكون التوازن في نظام الفصل العنصري عند E^A في شكل ٣-٨ متضمناً قوة عمالة إجمالية

من $[N_w \frac{1}{C} + (1 - C)W_B]$ ومتوسط أجر من $[CW_w + (1 - C)W_B]$.

والمكاسب للفصل العنصري (مقارناً بالعزل) يكون في المساحة ($A + P$) في الشكل (٣-٨). ويقترح بورتر (١٩٧٨) أن أحد التعريفات (وهو يقدم أربعة تعريفات) عن كيفية استغلال السود في ظل الفصل العنصري هو أن كل هذه المكاسب تخصص للبيض [مكاسب رأس المال الأبيض ($A + K$) والعمالة البيضاء (P)]. وبديلًا عن ذلك يقارن بورتر توازن الفصل العنصري مع الذي يجرى في ظل التكامل (E^1). في هذه الحالة يكون الاستغلال الوحيد الذي يحدث هو لرأس المال الأبيض الذي يخسر ($V+P+T$) بواسطة العمالة البيضاء التي تكسب ($T+P$).

وفيما يتبع بعد ذلك، سيقترح المؤلف: أن المقارنة الثانية تكون أكثر ملاءمة؛ لأنه لو قُوِّيتْ قوانين الفصل العنصري، أو قُوِّيتْ تتفاذهها بدرجة حدية (مع التضييق على حجز الوظائف)؛ فذلك يتضمن مكاسب أكبر للعمالة البيضاء، وخصائص أكبر لرأس المال الأبيض؛ لذا ستكون المقارنة بالتكامل طبيعية أكثر في مناقشة عملية تقوية أو محو الفصل العنصري.

وتوازن نسبة حجز الوظائف لم يتحدد في هذا التحليل. ومع انتبعد السود من العملية السياسية؛ فإن هذه النسبة تتوقف على السلطة السياسية النسبية للعمالة البيضاء ولرأس المال الأبيض. وقد وصف فندي - لاندال (١٩٨٧) حالة خاصة مفيدة، مستخدماً نموذجاً شبيهاً بنموذج بورتر. وبافتراض أن العمالة البيضاء تسيطر على العملية السياسية؛ لكن يكون هدف النظام تحقيق أقصى قدر من فاتورة أجور البيض (WWB). عندئذ توازن نسبة حجز الوظائف C^* قد يمكن وصفه بأنه الحل لـ :

$$\text{Max. WWB} = f_N N - \bar{W}_B (N - N_w) \quad \dots \quad (5)$$

والتي تنتج:

$$f_N = WB \left[\frac{1}{1-\eta} \right]$$

حيث ٦ هي مرونة الطلب على العمالة؛ ولأنَّ أجر العامل الأسود ثابت عند W_B ؛ والتوظيف الإجمالي مقيد في التوازن؛ فإنَّ الناتج الحدِي للعمالة السوداء يتجاوز الأجر الأسود، وهذه المكاسب تُخصص للعمالة البيضاء. فإذا كانت:

$$\alpha = N_B / N = (1 - C) / C$$

كما هو مبين في نموذج فندي - لاندال؛ فإن الأمر يبدو كما لو كان كل عامل أبيض قد منح ترخيصاً "لاستيراد" (α) عمال سود إلى الاقتصاد الصناعي الأبيض؛ لكي تتجاوز أجور البيض الناتج الحدي للعامل الأبيض:

عندئذ يكون توازن أجر الأبيض هو:

عندئذ - في هذا النموذج - يتعادل أجر العامل الأبيض مع ناتجه الحدي مضاعفاً إليه مضاعف إفرق بين الإنتاجية الحدية للعامل الأسود، وأجر هذا العامل. وبهذا المفهوم فقد خُصّص للعمال البيض عامل مكاسب السود في ظل نظام الفصل العنصري.

ولتكامل هذا النموذج لاقتصاد من نوع جنوب إفريقيا مع النموذج السياسي الذي طور في الفصل الأول من هذا الباب، سنبدأ بالاستمرار في افتراض أن النظام ي عمل - فقط - لصالح العمال البيض؛ إلا أنه بدلاً من افتراض أن السود ليس لديهم سلطة سياسية، سنفترض أنه عن طريق المقاومة والتهرب من القوانين (وهو ما يمكن أن يساعدهم فيه الرأسماليون البيض)، وبوسائل أخرى يمكنهم منع العمال البيض من فرض مستوى احتكار من C يساوي \hat{C} . عندئذ يعتمد مستوى التوازن لـ C على السلطة

السياسية (π) للنظام الأبيض على العمال السود، ومن ثم تكون مقدراته على تنفيذ الفصل العنصري، بمعنى أن:

$$(C = \hat{C}) \text{ و } C < \hat{C} \text{ إذا كانت } C(\pi) > 0.$$

فقط إذا كانت ($\pi = \infty$) (أى في حالة السيطرة "التابعة") .. والمستوى الأعلى من (π) يتضمن نسبة أعلى لجز الوظائف C في الشكل (٣-٨)، ومن ثم فاتورة أجور أعلى للبيض.

والآن من السهل ربط الاقتصاد والسياسة في نموذج واحد، فمثلاً: إذا كان العمال البيض هم الذين ينتقون من السياسة، وهم أيضاً الذين يدفعون الضرائب لمساندة نظام الفصل العنصري، فسيكون مستوى توازن الفصل العنصري (π^*)؛ حيث تتساوى المكاسب الحدية مع التكاليف الحدية عند π^* في الشكل (١-٨)، وقيمة π^* في هذا الشكل تحدد التوازن C^* في الشكل (٣-٨)، الذي يحدد كل من حجم التوازن لفاتورة أجور البيض من ناحية، والمكاسب الاقتصادية للعمال البيض ($P + T$) وخصائص رأس المال الأبيض (V) من ناحية أخرى. لاحظ أن التوازن C^* يكون أصغر من C التي تحقق أقصى قدر ممكن من فاتورة أجور البيض $*C$ ؛ لأن تراكم السلطة يكون مكلفاً للغاية. والحقيقة بأن C و WWB أكثر انخفاضاً مما تتبعه من ناحية فندلي - لأن دال أمر بمثir للاهتمام؛ ولكن الجانب الأكثر أهمية للتحليل الحالى ليست هذه النقطة؛ ولكن الحقيقة بأنها تسمح بالتحليل الساكن المقارن. ولكي نصور ذلك، سنتناول تأثير الزيادة في مقاومة السود.

لقد تزايدت مقاومة السود لهيمنة البيض في جنوب إفريقيا بدرجة سريعة، في أواخر السبعينيات وأوائل الثمانينيات؛ ونتج عنها إعلان النظام عن حالة الطوارئ (١٩٨٥)، وربما كان ذلك تتويجاً للتحرر الجديد للنظام. ولا نستطيع هنا أن نتناول السؤال المهم عن مصادر الزيادة في مقاومة السوداء؛ ولكننا يمكن أن نسأل كيف أن هذا التغيير قد أثر على سلوك النظام الأبيض، وذلك يمكن إجراؤه بمساعدة الشكل (٤-٨).

إن زيادة مقاومة السود رفعت الأسعار التي كان يجب دفعها للحصول على ولاء السود لسيبين:

أولاً - تناقص عرض الولاء من بعض السود مباشرةً، وثانياً - إلى الحد بأن بعض المقاومة السوداء اتجهت ضد السود الآخرين الذين ترأت لهم "عملاء" أو "أدوات" للنظام، والسود الذين كانوا يرغبون في عرض ولائهم للنظام - وجدوا أن هذا الولاء أكثر تكلفة من ذى قبل لزيادة درجة الاحتمال، أن يكونوا ضحايا للأعمال النضالية للسود؛ ولكلاب السيبين فإن P_L أي السعر المطلوب لولاء السود لنظام البيض قد ارتفع؛ عندها في أي موازنة مقدمة ستكون π أصغر، ومنحنى (π) في الشكل (٤-٨-ب) سوف ينحدر بالتالي إلى أعلى متضمناً توازنًا أقل ل π ، وستكون التأثيرات الاقتصادية مباشرةً، وموضحةً في الشكل (٤-٨-ج)؛ لأنها في هذه الحالة تكون لنظام لديه سلطة أقل، وتهبط نسبة حجز الوظائف C من C^0 إلى C^1 ، ويحدث نفس الشيء لفاتورة أجور البيض. ويرتفع تشغيل العمال السود في قطاع الصناعة. وبجميع المقاييس؛ فإن مقاومة السود تقيد السكان السود في هذا النموذج.

والتأثيرات السياسية تُرى في شكل (٤-٨-أ) (وقد حُذف منحنى π)^{*} المائل إلى الخلف من الشكل من أجل التبسيط). ويتضمن الصعود في P_L دوره إلى الخلف لكل قيود الموازنة [مثلاً من BB_1 إلى BB] في الشكل (٤-٨-أ)، وعند المستوى المنخفض الجديد L π_1 بدلًا من π_0 فإن من الواضح أن L انخفضت. والتأثير على R غامض؛ فتأثير مرونة القوس يحابي زيادة في R . وقد أصبح الولاء الآن كأداة أكثر تكلفة نسبيًا لإنتاج السلطة؛ ولكن تأثير الناتج يحابي عاجلاً أقل؛ إلا إذا كانت R عاملاً "ثانويًا" للإنتاج. والناتج الأخير يكون مكناً كلّيًّا؛ لأن الحرية تمثل إلى الدخول income فيها لأن تكون مرنة [أى في مصطلحنا، نستخدم R أقل، كلما أصبحت الدولة أكثر ثراءً].

(*) جون بيلسون (١٩٨٢) ولندرجان وبورو (١٩٩٦) على سبيل المثال، يقدمان أدلة قوية على أن الحرية هي مرونة الدخل.

٣- بـ: بعض المشكلات المتعلقة بمنهج حجز الوظائف

ربط الفصل الأخير بين نموذج بسيط لترابع السلطة السياسية، ونموذج لكيفية استخدام السلطة في نظام اقتصادي من نوع اقتصاد جنوب إفريقيا، يقوم باستغلال العمالة السوداء من أجل مصلحة العمالة البيضاء. ويبين هذا الفصل عدداً من المشكلات مع نموذج بورتر، ويقترح الفصل (٣- ج) توضيحاً أو تشخيصاً بديلاً للفصل العنصري الذي ليس عرضة لحالات الانتقاد تلك.

المشكلة الأولى مع هذا المدخل، وربما كانت الأكثر أهمية فيه هي أن الفصل العنصري تمثل في أداة واحدة (نسبة حجز الوظائف C) وكان استخدامها محدوداً فعلاً في السنوات الأولى من الفصل العنصري. وفي الحقيقة؛ فإنها لم تكن الأداة المركزية للهيمنة أو التمييز في ظل الفصل العنصري، الذي ألغى كلية في أواخر السبعينيات، عندما كانت الممارسة العامة للفصل العنصري تطبق بدرجة كبيرة من التماسك؛ لذا يقترح بورتر نفسه في صيغته الأصلية (١٩٧٨) أن "المدخل التقاضي للتعليم هو الوسيلة الأكثر أهمية للتمييز اليوم (ص ٧٤٤)". وقد كتب العالم الاقتصادي الجنوب إفريقي جيل ناتراس (١٩٨١) أنه يجب عدم التركيز بدرجة مبالغ فيها على محو الفقرات القانونية ل حجز الوظائف.. ما دامت هذه القوانين أثرت ليست فقط -على قليل جداً من العمال؛ ولكنها أيضاً لم تكن عنصراً أساسياً في الحفاظ على الوضع السائد للعمال البيض (ص ٢٩٠)". وفي الواقع من المعروف أيضاً (انظر ما كتبه أبيديان - ستانديش، ١٩٨٥، ص ١٤١) أنه بنهاية الحرب العالمية الثانية قامت حكومة جنوب إفريقيا إلى حد كبير بحل ما كان يُسمى مشكلة الفقراء من البيض، والتي صممت عملية حجز الوظائف أساساً لتحسينها. وفي الواقع فإن نموذج لاندراهيل (١٩٨٢) للفصل العنصري - ما بعد الحرب العالمية الثانية - افترض أن البيض لم يعودوا يشغلون وظائف صناعية غير ماهرة، وبديلاً من ذلك فقد وسع نموذجه للفصل

العنصري ليشمل استخدام أدوات أخرى - كانت أكثر مركزية للفصل العنصري - مثل السيطرة الصارمة على تدفق العمالة السوداء؛ إلا أن السيطرة الصارمة في هذه النماذج لم يكن لها مدلول "اقتصادي"، وبناءً عليه استنتج لانداهل أن "زيادة تدفق (العمال السود في الدخول إلى الاقتصاد الأبيض) كان مفيداً للغاية" لكل "جماعات البيض". وتصور أن هذه ربما تكون السبب الأساسي لفصل السود عن البيض، ولا يجب النظر إليه وفقاً للتبرير الاقتصادي...". (ص ١١٧٧)؛ بل وفقاً لخشية البيض من أن يتولى السود مهام الحكم السياسي.

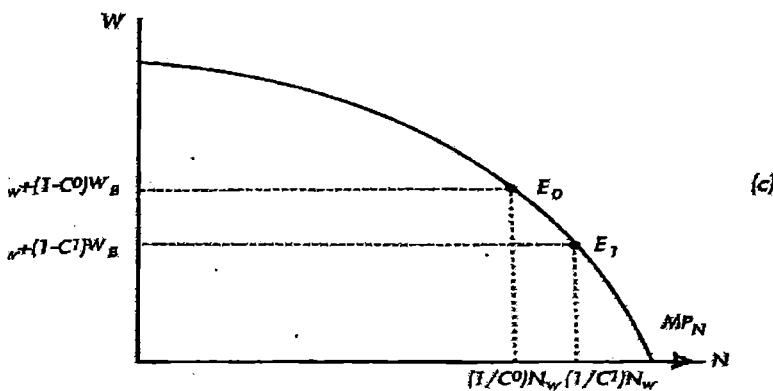
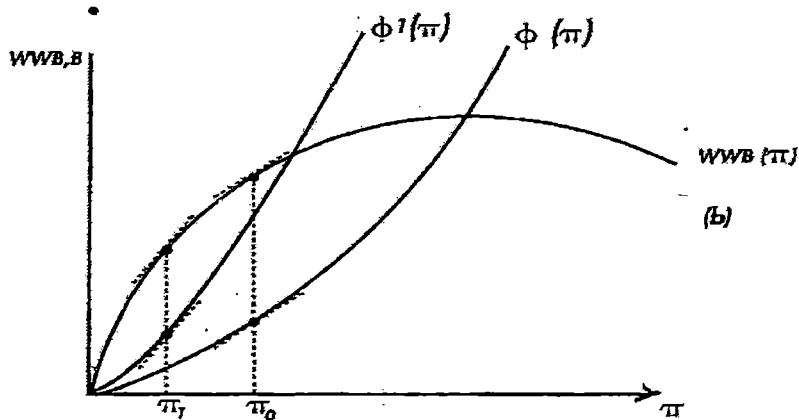
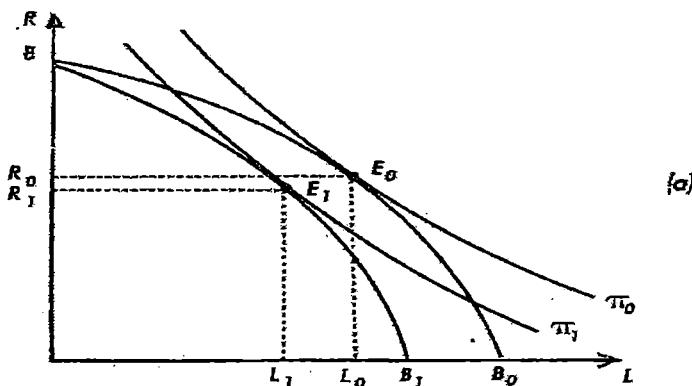
وهناك طريقة بديلة للتفكير في عملية حجز الوظائف، هي رغم أن الفصل العنصري ليس أمراً أساسياً كمؤسسة رسمية؛ فإنه قد يكون مهمًا على المستوى غير الرسمي (بمعنى أنه قد يكون كذلك من خلال الضغط على أصحاب الأعمال من الاتحادات الخاصة بالبيض أو بواسطة الحكومة) - كما تُوقشت بطريقة مكثفة بواسطة ليبيون وآخرين، (١٩٨٥ ص ٤١). علاوة على ذلك - وربما كانت هذه هي النقطة المركزية - فإن نسبة حجز الوظائف قد تكون مفيدة كطريقة "تحليلية" بسيطة لتمثيل نقطة أخرى، و التي هي تاريخياً أساليب أكثر أهمية مرتبطة بالفصل العنصري، مثل التحكم الصارم في تدفق العمالة السوداء، وقوانين التصاريح، أو التمييز العنصري في الالتحاق بالتعليم. وقد يكون هذا التمثيل مفيداً لو تشابهت التأثيرات الاقتصادية للأدوات المختلفة؛ إلا أنها على الأقل في أحد الجوانب المهمة لا تكون كذلك. وبوفقاً لعملية حجز الوظائف؛ فإن العطایا التي تت Sharma من القيود المفروضة على تدفق السود على موقع العمل تذهب إلى العمال "البيض". وفي الحقيقة [كما أكدتها فندي] - لانداهل، (١٩٨٧)] أن تلك الطريقة هي التي كان يستغل بها العمال البيض العمال السود في نظام الفصل العنصري. ولكن لو أن الأساليب الفعلية للحد من

حصول السود على الوظائف كانت لقيود فرص التعليم، أو تقييد السيطرة الصارمة – لأن يوجد حجز وظائف أو أي شكل من أشكال التمييز – حينها العمال السود الذين يستطيعون – فعلاً – الحصول على التعليم أو الذين ينتحرون فعلاً في الحصول على وظائف في قطاع البيض (هؤلاء الذين يندرجون في الفصل العاشر من الحقوق) سوف يتتقاضون أجوراً متساوية مع أجراً البيض، وحقيقة القول: إن العمال البيض قد يتتقاضون أجوراً أعلى للحد من منافسة السود لهم في الحصول على الوظائف، ولم تكن هناك طريقة إلا أن يخصصوا العطايا لهؤلاء السود الذين يحصلون فعلاً على وظائف في قطاع البيض، ويستطيعون القيام بذلك من خلال أساليب حجز الوظائف.

ونتيجة لذلك فإن السود "المميزين" (مثل هؤلاء الذين يندرجون تحت الفصل العاشر من الحقوق) والذين كان لهم اتصال دائم بالوظائف المتناثرة في قطاع البيض – كانوا يحصلون على عطايا في ظل الفصل العنصري؛ ولكن نكون متأكدين؟ فإنه قد تفرض اختلافات عرقية صريحة أو ضئيلة في معيار المرتبات للشركات الخاصة والحكومة^(*)، إما بسبب الميل إلى التمييز، أو بسبب الضغوط من اتحادات البيض، أو لأسباب أخرى. هذه الاختلافات – والتي كانت سائدة حتى أواخر السبعينيات – تؤكد أن ما كان يتتقاضاه السود كان أقل مما يتتقاضاه البيض في نفس الوظائف، وبالتالي تحد من حجم العطايا للسود؛ ولكن عطايا السود قد تظل إيجابية طالما أن المرتبات في قطاع البيض أكبر منها في موطنهم الأصلي homeland (مناطق العزل العنصري)، وما دامت هذه العطايا لا تُخصص للعمال البيض.

(*) انظر نايت وماجراث (١٩٧٧) للاطلاع على تحليل ممتاز للتمييز العنصري للأجور في جنوب إفريقيا.

شكل (٤ - ٨) في نموذج حجز الوظائف كان ازدياد مقاومة السود يخفض حجز الوظائف، ويزيد من توظيف السود في قطاع البيض



والمشكلة الثانية لهذا التمثيل الاقتصادي تنتج عن دور رأس المال المملوك للبيض. وفي هذه النماذج فإن الفصل العنصري كان ضاراً لمصالح الرأسماليين؛ لأن من الواضح أنهم كانوا يفضلون استخدام العمال السود الذين يتناقضون أجوراً منخفضة بدلأ من العمال البيض الذين يتناقضون أجوراً عالية بمنحنى عرض مرونته لا نهاية - في سوق العمل الذي تسوده المغالاة في سعر العامل الأبيض. ومع ذلك فقد اعترض لوکاس (١٩٨٥) على هذا الافتراض بوجود عرض مرونته لا نهاية من العمال السود؛ حيث بينت اختبارات قياساته الاقتصادية باستخدام بيانات جمعها ما بين عامي ١٩٤٦ و ١٩٨٠ أن عرض العمالة بالنسبة لمناجم الذهب لم يكن مرناً لأنها لا تقتصر على "غير مرن". كما بين أن القوة الكامنة للمشتري المحتكر كانت في الحقيقة مستغلة. وقد وفر هذا مبرراً لعدد من ممارسات التشغيل في صناعة المناجم، مثل: النظام المركزي لتوظيف العمالة من خلال منظمة أصحاب الأعمال (غرفة صناعة المناجم)، وفرض "حد أقصى مسموح به لمتوسط الأجر لسنوات طويلة (لوکاس ١٩٨٥، ص ١٠٩٤).

وكانت ممارسات التوظيف تلك لفترة طويلة من خواص صناعة التعدين في جنوب إفريقيا، ولم تكن بالضرورة أساسية للفصل العنصري. ومن أجل أغراض البحث هنا؛ فإن أهمية الدليل الذي قدّمه لوکاس هو أنه لو كان عرض عمل السود ينحدر إيجابياً في التعدين؛ فمن المحتمل أن ينحدر - أيضاً - إيجابياً في صناعات أخرى في قطاع البيض. وهذه الحقيقة تزودنا بتفسير محتمل عن الطريقة التي يخدم بها الفصل العنصري مصالح الرأسماليين البيض والعمال البيض أيضاً. ونحتاج إلى مثل هذا التوضيح؛ لأنه رغم أن الرأسماليين البيض ربما لم يكونوا مؤيدين كثيراً بالإجماع للفصل العنصري مثل كثير من عناصر العمال البيض؛ فعنانصر الفصل العنصري مثل التحكم الصارم لتدفق العمل الأسود قد جذبت تأييدهم.

وكما أكد ليونارد تومسون (١٩٩٠) "أنه قبل نهاية السبعينيات لم تكن توجد مصلحة اقتصادية قوية تعارض بقوة الفصل العنصري". وقد تضاعف التأييد في النهاية نظراً لتدور الاقتصاد نتيجة المقاطعة الاقتصادية الخارجية، ومشكلات إدارة النظام ونفقاتها وأسباب أخرى. وبحلول الثمانينيات انقلب كثير من المؤسسات ضد النظام (ليبيتون ١٩٨٥، ص ٧، ولويس ١٩٩٠، ص ١٧). ولكن الرأسماليين وخاصة الإفريقيين Afrikaners (*) أيدوا النظام خلال الفترة الحرجة التي كان يطلق عليها فترة الفصل العنصري الكبير في الخمسينيات والستينيات، علامة على ذلك، وكما أوضح ستيفن لويس (١٩٩٠)، ول فترة طويلة:

فإن الاستراتيجية القومية للتفرقة القومية العنيفة للعزل،
أو الفصل العنصري الكبير - بدت وكأنها تحدث نتائج اقتصادية ممتازة
للناخبين البيض.. وخلال فترة من النمو الكبير للناتج المحلي الإجمالي
ال حقيقي، الذي بلغ متوسطه وفقاً للمستويات الدولية إلى ٥ % سنوياً في
الفترة (١٩٥٠ / ١٩٧٠) وتزامن ذلك مع تجميع العناصر الأساسية
لنظام "الفصل العنصري" وبعض من أسوأ عمليات القمع السياسي، وزيادة
في دخل الفرد من البيض عن دخل الفرد الأسود. (ص ١٣٥)

وتخصيصاً لذلك، حدد المؤلف أربع مشكلات تتعلق بنهج حجز الوظائف:
 ١- إن التمثيل النبأى للفصل العنصري - وفقاً لقانون سوق العمل
(نسبة حجز الوظائف) - اختفى بدرجة كبيرة قبل أن يبدأ نظام الفصل
العنصري، والتي لم تمثل تأثيراته الاقتصادية - تحلينا - هؤلاء العمال
المهاجرين أو نظام قوانين التصاريح وبعض القوانين الضرورية الأخرى
للفصل العنصري.

(*) Afrikaners: هم المستوطنون البيض من أصل أوروبي بجنوب إفريقيا. (المترجم)

٢- عدم مقدرة النموذج على شرح العطایا المستحثة للسود في الفصل العنصري (وأيضاً الصراعات بين جماعات السود التي نوقشت في الفصل الأول).

٣- دليل لوکاس (١٩٨٥) يشير إلى أن عرض العمالة في صناعة التعدين والمناجم كان يتجه إلى أعلى وليس منا إلى ما لا نهاية (كما كان مطلوبًا في نموذج بورتر)، وكذلك دليله على أن إمكانية الاحتكار للمشتري التي أعطيت لاحتكار مناجم الذهب مستغلة تماماً، وتتضمن مكاسب لرأس المال وهو ما يتافق مع النموذج.

٤- الرضوخ المحرّر لرأس المال الأبيض.

٣- ج: الفصل العنصري "أدلة انتصارات العمل"

إن كل المشكلات التي نوقشت في الفصل (٢-٨) يمكن تناولها بوضع نموذج للفصل العنصري بطريقة مختلفة، خاصةً بتكييف نماذج كفاءة الأجور لـ شابيرو- إستيجلتر (١٩٨٤) أو بالو- سامرز (١٩٨٦). وفي الحقيقة قدمت اقتراحات في هذا الأمر على نطاق واسع؛ (ولكنها لم تُطبّق) بدرجة كبيرة في الأدبيات النيوكلاسيكية عن اقتصاديات الفصل العنصري (*). والفكرة أنه من وجهة النظر الاقتصادية؛ فإن السيطرة الصارمة وقوانين التصاريف كانت وسائل جماعية لرفع تكلفة الخسارة في الوظائف لكل عامل أسود، ومن ثمَّ تشكّل انتصاراتاً للعمال بأجر أكثر انخفاضاً مما هو مطلوب لو أن كل شركة للبيض كانت «ستعمل بطريقة فردية».

ولتطوير هذه النقطة - لتناول نمونجاً بسيطاً من قطاعين من سوق العمالة - وفقاً لما عرضه بالو- سامرز (١٩٨٦). الوظائف في القطاع

(*) انظر نايت ولنتا (١٩٨٠) ص ١٧٤، ولوکاس (١٩٨٥) ص ١٠٩٦، وليندفال (١٩٨٢) ص ١١٧٨.

الأولى (وظائف جيدة، ومرتباتها جيدة، وتحصل على منافع وإمكانات ترقى)، وهي مكلفة في مراقبتها، ومن ثم توجد إمكانية التهرب في هذا القطاع؛ بينما لا تنشأ مثل هذه المشكلات في القطاع الثانوي (وظائف رديئة ولا تحصل على أي من المميزات السابقة)، ويتصف التوازن في سوق العمل بحالتين:

أولاً: العمال في القطاع الأول (ويطلق عليهم هنا m) لصناعات التعدين أو التصنيع الحديثة (manufacturing) ويدفع لهم الأجر على أساس الناتج الحدي:

$$W_m = P \cdot g(N_m) \quad \dots \dots \dots \quad (8)$$

حيث: P = سعر الناتج الصناعي

W_m = الأجر في القطاع الحديث

N_m = عدد العمال الذين وُظفوا هناك

g = إنتاجيّتهم الحديّة

ثانياً: إن مراقبة الجهود الوظيفية في القطاع الأول عالية التكلفة؛ لذلك من المحتمل دائمًا أن يقوم بعض العمال بالتهرب. وباتباع نفس المنطق لاتجاهنا العام في الاقتصاديات الأوتوقراطية في الباب السادس، والتي وضحت في الشكل (٦ - ١)، نفترض أن حالة "عدم التهرب من العمل" تحل محل العرض العادي للعملة؛ ولكن لا يقوم العمال بالتهرب من العمل؛ فإن عائد التهرب بالنسبة للعامل يجب أن يكون أقل من أو مساو للخسارة المتوقعة من التهرب، وهذه الحالة تنشأ بدورها من احتمال أن يفقد العامل وظيفته. وحالة عدم التهرب يمكن كتابتها كالتالي:

حيث: $B =$ المنفعة التي يحصل عليها العامل من التهرب

$d =$ احتمال اكتشاف تهرب العامل (أى مستوى الرقابة)

PV_h و $PV_m =$ القيمة الحالية للدخل الذى ينفذه عامل القطاع الأولى والقطاع الثانوى على التوالى، والذى نعطيه العالمة (m) للتصنيع والتحديث والتعدين و(h) مواطن إسكان السود . homeland

وبالتالى تمثل $(PV_m - PV_h)$ تكلفة فقدان العامل لوظيفته فى قطاع التصنيع، والعمال الذين يقومون بالتهرب يخاطرون بفقدان وظائفهم. ويمثل الجانب الأيمن من المعادلة (9) التكلفة المتوقعة من عمليات التهرب بافتراض أن الفصل من الخدمة هو العقاب لو ضبط العامل وهو يقوم بعمليات التهرب.

والاختلاف الأساسي بين نموذج "القطاعين" ونماذج القطاع الواحد يشمل تكلفة المراقبة (انظر شابيرو وإستجليتير ١٩٨٤)، كما أن تكلفة فقدان الوظيفة ليست هى احتمال أن تصبح بلا عمل؛ ولكنها تمثل فى إرغامك على قبول وظيفة أدنى في القطاع الثانوى. ومع ذلك؛ ما دام تم استيفاء المعادلة (٩)، فالعامل لن يقوموا بالتهرب؛ حيث إن الخسارة من فقدان الوظيفة أعظم من المكب B ، وتكون تكلفة فقدان الوظيفة كالتالى:

$$PV_m - PV_h = \frac{W_m - W_h}{\tau + q + \chi} \quad \dots \dots \dots \quad (10)$$

وهذا يعادل الفرق بين الأجور في القطاعين $(W_m - W_h)$ مخصوصاً بمعدل الخصم (τ)، وبمعدل دوران العمل (q) - بمعنى احتمالية أن العامل في القطاع الأول سوف ينزل إلى القطاع الثانوي، - وب (χ) يكون الاحتمال هو أن العامل بالقطاع الثانوى سيكون قادرًا على إيجاد وظيفة في القطاع الأولى (*).

(*) في السوق الحر للعملة $N_h = q$ أي معدل دوران العمالة مضروباً في حجم قطاع الوظائف الجيدة بالنسبة إلى حجم قطاع الوظائف الديئة.

لذا فإن المعادلين (٩)، و (١٠) تبيّن في التوازن أن منفعة العامل في القطاع الأولى من التهرب يجب أن تكون أقل من أو متساوية للخسارة المتوقعة من فقدان الوظيفة. والتكلفة المتوقعة من فقدان الوظيفة بدورها تعادل احتمال الضبط في أثناء عملية التهرب (٤) مضروبة في الفرق بين أجر القطاع الأولى وأجر القطاع الثانوي، مخصومة عند سعر الفائدة (٥) ومعدل دوران العمل (٦)، واحتمالية أن عامل القطاع الثانوي قد يحصل على وظيفة في القطاع الأولى هي (٧).

ومن السهل تكييف هذه الصيغة بطريقة تبيّن كيف أن الفصل العنصري يسهل انضباط العمال. وفي سوق العمل الحر الذي صُورَ في المعادلين (٩) و (١٠)؛ فإن تكلفة فقدان الوظيفة في القطاع الأولى تتحدد بظروف السوق في القطاعين. وقوانين سوق العمالة الحر في نظام الفصل العنصري الخاصة بنظم التحكم الصارم، وقوانين تصاريح العمل تتضمن فعلياً سيطرة شاملة للبيض - أو محاولة السيطرة - على متغيرات معينة في الحالات التي لا توجد حالة تهرب بها؛ لأنه وفقاً لهذا النظام؛ فإن فقدان الوظيفة يتضمن أيضاً فقدان تصريح العمل؛ ومن ثم فقدان حق البقاء في القطاع الصناعي للبيض. وهذا يعطى لأصحاب العمل (البيض) سلطة أعلى على الموظفين أكثر مما يمكنهم أن يحصلوا عليه في سوق العمالة الحر؛ ففي سوق العمل الحر فأقصى عقاب متاح لأصحاب الأعمال هو الطرد من " تلك المنشأة" ، أما نظام التحكم الصارم لدخول العمالة السوداء وقوانين تصاريح العمل فهي تمكّن صاحب العمل من طرد الموظف من "القطاع" الصناعي بأكمله، وهذا يرفع من تكلفة فقدان الوظيفة بالنسبة للعامل.

من الطبيعي لكي تكون هذه السلطة الرسمية فعالة، يجب تنفيذ قوانين تصاريح العمل؛ ومن الواضح أن العمال السود لديهم الحافز لتجنب اللوائح، ما دامت الأجر أعلى في القطاع الصناعي. ورغم أن النظام قد يفيد

أصحاب العمل البعض بطريقة جماعية؛ فكل صاحب عمل أبيض ليس لديه أى حافز، ما دامت الأرباح تتتعلق باتباع اللوائح. والنظام ليس ذاتي التنفيذ؛ وإنما لدى كل صاحب عمل أبيض الحافز بأن يتتجنب اللوائح ويوظف عماله سوداء رخيصة عن العمالة البيضاء المكلفة؛ لذا فإن كلاً من العمال السود والرأسماليين البيض -على المستوى الفردي- سيبحثون عن طريقة لمراعاة تعليمات الفصل العنصري وأن كفاءة النظام عندئذ تعتمد جزرياً على كيفية تطبيقها بصرامة من قبل الحكومة.

يتبع ذلك أن تكلفة فقدان الوظيفة ($PV_h - PV_m$) تتوقف على مستوى تنفيذ نظم قوانين التصاريح، ومن ثم على مستوى سلطة البيض (π)، يمكننا أن نميز بين ثلاثة تأثيرات منفصلة:

الأولى: كلما اشتد مستوى التنفيذ^(*)، زاد عدد العمال المفصولين بسبب التهرب والمرحلتين للقطاع الثانوى (بدلاً من السماح لهم بالبحث عن وظيفة أخرى في القطاع الأولى)؛ وبالتالي فإن (X) وهى احتمالية أن يجد العامل المفصل وظيفة أخرى في القطاع الأولى، ولا يحددها السوق فى المعادلة (10)؛ ولكنها تتوقف بدلاً من ذلك على مستوى تنفيذ قوانين التصاريح، ومن ثم على مستوى سلطة البيض. وبالتالي فإنه في ظل الفصل العنصري ($X = X(\pi)$ [حيث تكون (X) هي احتمال تجنب العامل المفصل قوانين التصاريح وإعادة تعيينه في وظيفة في قطاع البيض؛ وحيث $(0 < \partial/\partial\pi < \partial)$]. وكما ذكرنا من قبل فإن (π)، تحدد مستوى سلطة البيض على السكان السود (ومن ثم مستوى تطبيق نظام الفصل العنصري).

(*) إن القضايا في نظام قانون التصاريح تغيرت بطريقة معترضة خلال فترة ١٩٥٠ - ١٩٩٠، ووصلت إلى الذروة في ١٩٦٨. وقدر مشروع الأشخاص الفائضين إزاحة ٣,٥ مليون شخص بين ١٩٦٠ و ١٩٨٢، واختلف ذلك الرقم عن تقدير الحكومة، والتي قدرته ب ٢,١ مليون شخص.

الثانية: نظام طرد العمال إجبارياً إلى موطنهم الأصلي W_h ; حيث تكون الأجور (W_h) بلا شك أكثر انخفاضاً؛ نتيجة لزيادة عرض الأيدي العاملة في مناطق الموطن الأصلي، وفي هذا المقام الفصل العنصري يشبه الإجراءات السابقة، مثل الاغتراب عن الأرض *alienation land*، والتي زادت من عرض العمالة الرخيصة [كما ناقشها لانداهل (1982)، لانداهل-تاديلا (1980)]. ومرة أخرى؛ فإن قوة هذا التأثير تتوقف على مستوى سلطة البيض. وطوال فترة قوانين الفصل العنصري حاول السود مراوغة القوانين ودخول قطاع البيض بطرق غير قانونية، واستوطنوا إما في المناطق المحيطة بمناطق البيض أو عاشوا بطرق غير قانونية في مناطق البيض أنفسهم. وكلما عظم مستوى سلطة البيض استطاع البيض بدرجة أكبر منع انتهاك النظام بهذه الطريقة. وهذا التأثير (انخفاض الأجور في الموطن الأصلي W_h) يرفع أيضاً من تكلفة فقدان الوظيفة بالنسبة للعمال السود في القطاع الصناعي. بمعنى أن انخفاضاً أكثر للأجور في الموطن الأصلي W_h يسمح لرأس المال الأبيض بالحصول على العمالة السوداء بأجور منخفضة (W_m) في القطاع الصناعي.

وأخيراً: يوجد تأثير اقتصادي ثالث، وهو الخاص بنظام التحكم الصارم لتفقد العمالة. وقد نشأ هذا التأثير من حقيقة أنه كان يُسمح للعمال السود بالدخول إلى قطاع البيض ولكن ليس لعائلاتهم؛ حيث أرغم النظام العمال السود على أن يعيشوا بعيداً عن عائلاتهم أو أن يستقلوا وسائل المواصلات لعدة ساعات؛ لكي يصلوا إلى عملهم. وكانت النتيجة الطبيعية هي زيادة في حالات دوران العمل (q)؛ لأن العمال السود وجدوا أنهم لا يتحملون كل هذه المشاق إلا لفترة معينة قبل دوران العمل كلياً. لذلك كلما اشتكت تطبيقات نظام قوانين التصاريف، زادت حالات دوران العمل، بمعنى أن $[0 < q_{\pi} < q(\pi)]$ ، ومن المعادلة (10)؛ فإن هذا التأثير يميل إلى أن يرتفع؛ وليس يخفي الأجر الصناعي W_m المتافق مع عدم التهرب، وحيث إن له "إنتاجية مضادة" من

وجهة نظر رأس المال الأبيض. في الحقيقة؛ فإن حالات دوران العمل، ارتفعت إلى مستويات عالية جدًا، والمشكلة التي خلفها ذلك للأعمال - وهي الحاجة المستمرة إلى استجلاب العمالة، ونفقها، وتدربيها بأعداد هائلة منهم، وكان ذلك عنصراً أساسياً في الابتعاد عن الفصل العنصري في الثمانينيات (ليبتون، ١٩٨٥، ص ١٦١)، كما سيناقش باستفاضة بعد قليل.

خلاصة القول: إن التحكم الصارم كان له ثلاثة تأثيرات على تكلفة العمالة السوداء بالنسبة لرأس المال الأبيض:

١- أنها تخضع الاحتمال (x) بأن العامل قد يُقبض عليه متسبباً بالتهرب أو أنه يعرض علامات أخرى تتم عن عدم الولاء في القطاع الصناعي، بأن يكون قادرًا على الحصول على وظيفة أخرى هناك؛ وبالتالي ترفع تكلفة فقدان الوظيفة في هذا القطاع.

٢- أنها تخضع الأجور في الموطن الأصلي للعمال السود، W_h ، بزيادة عرض الأيدي العاملة هناك.

٣- أنها تزيد معدل دوران العمالة (q) في القطاع الصناعي، وبالتالي "خفض" تكلفة خسارة العمل هناك.

فالفصل العنصري له معنى اقتصادي من وجهة نظر رأس المال الأبيض، ما دام التأثير الأول والثاني يسيطران على التأثير الثالث.

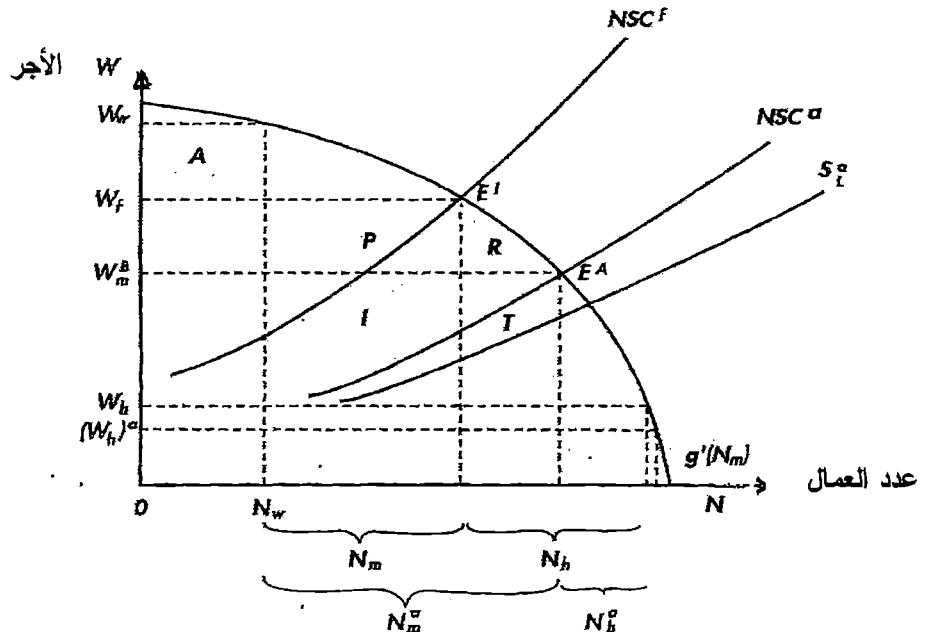
وقد تتدمج هذه التأثيرات الثلاثة في حالة عدم وجود عمليات تهرب، في المعادلة (10) وهم يتضمنون أن كل من W_m ، W_h ، q ، x تصبح دوال لمستوى السلطة (π) للبيض على السود:

$$\frac{W_m - W_h(\pi)}{r + q(\pi) + x(\pi)} \quad \dots \dots \dots (10)$$

حيث: $\chi_\pi < 0$. ، $q_\pi > 0$. ، $\frac{\partial W_h}{\partial \pi}$

وتشكل المعادلات (8)، و(9)، و(10) نموذجًا للفصل العنصري، كأدلة انضباط للعمال. وما دامت أى زيادة في (π) تخفض من (σ')، فهى ترفع تكلفة فقدان الوظيفة في القطاع الصناعي. مما يشير إلى أن نظام التحكم الصارم يعمل بنجاح كأدلة انضباط للعمال من وجهة نظر رأس المال الأبيض. ويعرض شكل (٥-٨) كيف يعمل ذلك النظام ويعرض أيضًا نتائج توزيع العطاء.

شكل (٥-٨) توزيع العطاء (الريع) في ظل نظام الفصل العنصري، مثل "صفقة الشيطان" (رأس المال الأبيض، والعمالة البيضاء، وعناصر العمالة السوداء)، ومقارنة مع التكامل (E^I)، تجني العمالة البيضاء A ورأس المال الأبيض يجني المساحة ($R + P$) والعمالة السوداء كل تفقد ($P - T$).



ويمثل NSC^f السوق الحرة (عدم وجود حالات تهرب) والتي ينبع عنها أجرًا W_f (متباينًا للبيض والسود في غياب الفصل العنصري، وأشكال أخرى من التمييز في سوق العمل، أو الاختلاف في الإنتاجية). ويكون توازن السوق الحر عند (E^1)، وهي النقطة التي يتعادل فيها الناتج الحدي للعامل مع أجر حالات عدم التهرب. وعند هذا التوازن يوظف العمال السود في القطاع "الجيد" N_h ، و N_m في المواطن الأصلية لسكان السود *homeland*.

وتوازن الفصل العنصري هو E^A ; حيث يتساوى الناتج الحدي للعمالة $[g(N_m)]$ مع حالة عدم التهرب (NSC^a). وتتضمن العملية الناجحة لنظام التصاريح أن NSC^a تكون أدنى من NSC^f ، والمترتبة على مستوى الأجور أكثر انخفاضًا للسود في القطاع الصناعي للبيض ($W_f < W_m^B$). ورغم أن الأجور الأكثر انخفاضًا؛ فإن عماله سوداء "أكثر" تعمل في قطاع البيض عند E^A عنه عند E^1 (حيث $N_m^a > N_m$) وبالمثل؛ فإن الأجر (W_h) في قطاع الوظائف "الرديئة" في مواطن السكان السود ينخفض أكثر إلى (W_h^a).

وهذا يكمل وصف سوق العمالة السوداء في ظل الفصل العنصري. تلك السياسات - في حد ذاتها - لا يمكن أن تحظى بتأييد من العمالة البيضاء؛ لأنها قد تخفض من أجور كل من العمال البيض والسود على حد سواء. ومع ذلك فإن نظم التحكم الصارم في تدفق العمالة وقوانين التصاريح، لا تمثل سوى مكون واحد من لوائح أسلوب الفصل العنصري لسوق العمل، والمكونات الأخرى هي عبارة عن مجموعة من القوانين التي تحمى العمالة البيضاء، مثل: التمييز في التعليم، وحجز الوظائف، وعوائق العمل، والاتفاقات الرسمية وغير الرسمية بين أصحاب الأعمال البيض، واتحادات العمال البيض (مثل: الاتفاقيات شبه الشرعية بين شركات التعدين، واتحادات البيض من عمال المناجم)، وعديد من الترتيبات التي تتخطى طابور الانتظار، والتي تتضمن توظيفاً كاملاً للبيض بأجور مرتفعة بطريقة مصطنعة(*); ولكن نضع نموذجاً لهذه المؤسسات بأبسط أسلوب ممكن،

(*) انظر بورتر (١٩٩٠) لوصف القيد المختلفة لنظام الفصل العنصري.

نفترض أنه يمكن الحصول على تأييد البيض؛ لأنهم يعاملون على أنهم قوة عمل منفصلة، ويُدفع لهم أجر مرتفع W_w والذي عنده قوة العمالية البيضاء (N_w) تم توظيفها بالكامل^(*):

$$N_W = \bar{N}_W \quad \dots \dots \dots \quad (11)$$

ويفترض المؤلف أيضاً أن الحجم الإجمالي للقطاع الصناعي (والمناجم) كبير جداً لدرجة أنه يضمن توظيفاً كاملاً للبيض، ولا يؤثر على القرارات الحدية فيما يتعلق بالعمال السود، كما كان هو الواقع في جنوب إفريقيا في خلال فترة الفصل العنصري الكبزى.

والشكل (٨-٥) يوضح "صفقة الشيطان"(**) بين رأس المال الأبيض والعملة البيضاء، وبعض عناصر العمالة السوداء التي يتصرف بها نظام الفصل العنصري الكبير. وتناقضًا مع توازن التكامل (E^1) فإن رأس المال الأبيض يجني ($P+R-A$) ويجني العمال البيض (A). وتكون أجور العمال السود في كل من قطاع البيض، وموطن السكان السود أكثر انخفاضًا مما تكون في ظل التكامل.

$$(W_m^B < W_f) \text{, } ((W_h)^a < W_h)$$

ومع ذلك؛ فإن توظيف السود في قطاع البيض يكون أعلى؛ فالعمالة السوداء ككل تخسر ($P - T$) والتي يمكن أن تكون سالبة [أى مكاسب أكثر منها خسارة، إذا كان الطلب على العمالة (N_m) أقل من E^1 إلى E^A .]

(*) هناك طريقة بديلة لوصف سلوك سوق العمالة البيضاء، ويكون ذلك باشتقاء حالة عدم تهرب بيضاء؛ حيث إن احتمال طرد عامل أبيض أعيد توظيفه في القطاع الأول (x) تكون قريبة من 1 (الوحدة) بسبب القوانين المذكورة في النص.Undoubtedly, the high level of white-collar specialization in the first sector makes it difficult to identify cases of tax evasion. The probability of being fired from one's job and finding another job in the same sector is very high.

(**) يدين المؤلف تلك العبارة لم يشارد بورتر.

يلاحظ أن هذه المعادلة لنظام الفصل العنصري تحل كل الصعاب التي يتصرف بها نموذج بورتر؛ حيث:

- ١- يوجد في مركزه نظام قوانين التصاريح والعملة المهاجرة، والذي كان هي مركزياً بالنسبة للفصل العنصري الكبير.
- ٢- أنه يشرح تأييد رأس المال الأبيض للنظام
- ٣- أنه يتواضع مع عرض العمالة السوداء ذى الانحدار إلى أعلى
- ٤- العمال السود في قطاع البيض يجنون عطايا (الريع).

والمشكلات الكامنة في النظام - وأيضاً بعض أسباب فنائه في النهاية - قد ظهرت في هذا الوصف، كما سيُبيّن لاحقاً.

فإذا كان الفصل العنصري في هذا الشكل غير مكلف في تطبيقه، يمكننا أن نحسب المستوى المثالي للفصل العنصري من وجهة نظر رأس المال الأبيض. وذلك ببساطة سببيض W_m منخفضاً بقدر الإمكان، والذي يتواضع مع الرضا بحالات عدم التهرب أى حيث:

$$\frac{\partial W_m}{\partial \pi} = \frac{\partial W_h}{\partial \pi} + \frac{B}{d} [q_\pi + \chi_\pi] = 0. \dots \dots \dots \quad (13)$$

وفي أوج هذا المفهوم؛ فإن التخفيض الحدي في أجور السود في قطاع البيض (مرجعه تأثير الفصل العنصري في تخفيض χ و W_h) يتساوى تماماً مع زيادة الحدية (مرجعه تأثير الفصل العنصري في تصاعد q).

ومع ذلك؛ فيبينما تستطيع لوائح نظام الفصل العنصري أن تتجاوز تشريعات البيض بتكلفة منخفضة؛ فمثل هذه اللوائح تكون مكلفة في إجراءاتها وتنفيذها؛ لأنه (رغم) أنها في المصلحة "الجماعية" لرأس المال الأبيض والسود الموالين لمساندة اللوائح من الناحية السياسية؛ ففى المصلحة الخاصة للأسماليين البيض كرجال أعمال أفراد، بأن يتذبذبوا

اللوائح عندما يستأجرون عملاً من السود، وأيضاً للعمال السود لكي يتجربوا أساليب التحكم ويدخلوا القطاع الأبيض بطريقة غير قانونية. ولكن نشق المستوى الأمثل من وجهة نظر رأس المال الأبيض الذي يأخذ في حسابه تكاليف تنفيذ النظام ورقابته ، يحتاج إلى تكامل هذا النموذج من الاقتصاد مع نموذج القطاع السياسي الذي وضعه هنا سابقاً. وسنحصر اهتمامنا بالنطاق "الرشيد" لفصل العنصري بالنسبة لأصحاب رأس المال البيض، والذي يكون حيث:

$$\frac{\partial W_m}{\partial \pi} = \frac{\partial W_h}{\partial \pi} + \frac{\beta}{d} [q_\pi + X_\pi] < 0. \quad \dots \dots \dots \quad (13)$$

وفي هذا النطاق زيادة في π تقل W_m الأسود إلى أسفل، وهو ما يؤدي إلى تخفيض W_m كما يؤدي إلى استفادة للرأسماليين البيض. والشكل (٥-٨) مع هذه الخاصية، يمكنه عندها أن ينضم مع الشكل (٢-٨)، الذي يبين المستوى الأمثل ل(π) من وجهة نظر رأس المال الأبيض. والمستوى الأمثل لسلطة البيض على السود يحدد موقع NSC في الشكل (٥-٨) (سلطة أكثر تعنى NSC أكثر انخفاضاً)، أجر السود ومستوى توظيف السود، وريع رأس المال الأبيض، ومكافآت السود الذين يعملون في قطاع البيض. والنماذج المتكاملة (٦-٨) الذي نراه هنا، يضم الشكلين

(٢-٨)، (٥-٨) كما يضم الرسم البياني للقمع - والولاء من الباب الثالث أو الباب الخامس (الشكل ١-٣ أو الشكل ٢-٥)،

٤- التحليل الساكن المقارن وسقوط نظام الفصل العنصري

٤- أ: التغيرات في مقاومة السود

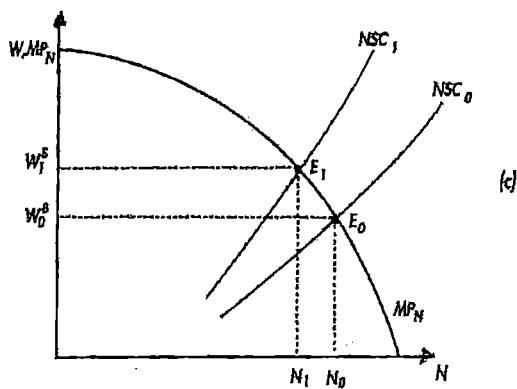
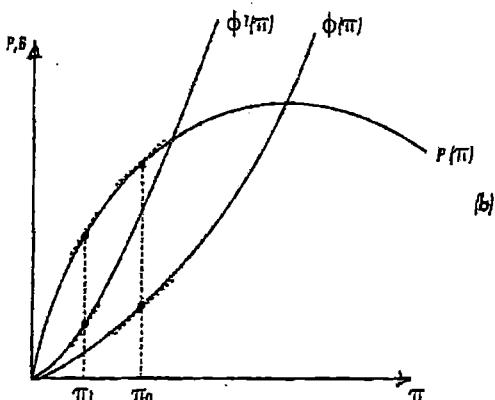
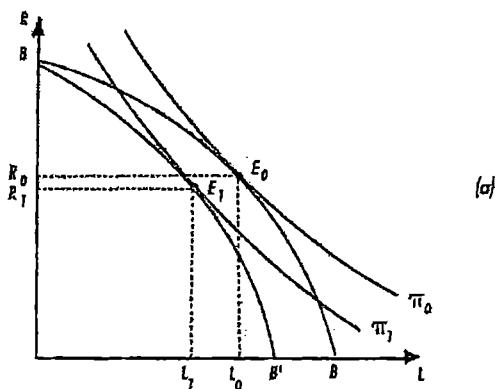
كما رأينا في تحليل حجز الوظائف؛ فإننا نكتشف أن التأثير المبدئي لزيادة مقاومة السود هو زيادة P_L ، وهو السعر المطلوب للحصول على ولاء السود لنظام البيض. وستكون π أصغر في الشكل (٦-٨ - أ) وأن منحنى (π) في الشكل (٦-٨ - ب) سينتقل إلى أعلى متضمناً أرباحاً أقل (P) للرأسماليين البيض: أما التأثيرات السياسية التي نراها في الشكل (٦-٨ - أ) فهي نفسها كما كانت من قبل - انخفاض في π و L وتأثير غامض على R .

ومع ذلك؛ فالتأثيرات الاقتصادية على سوق العمل تكون مختلفة تماماً.
ولما كان النظام لديه سلطة أقل؛ فإن منحنى NSC في الشكل (٦ - ٨ - ج)
ينقل إلى أعلى، ومن ثم يحدث مزيداً من توازن أجر السود في قطاع
البيض، أي من W_0^B إلى W_1^B ، و"مختضاً" من توظيف السود في هذا
القطاع. لذا رغم أن التأثيرات السياسية للنموذجين هي الشيء نفسه، فإن
تأثيراتها على سوق العمالة مختلفة تماماً. فمقاومة السود "ترفع" من توظيف
السود في قطاع البيض في نموذج حجز الوظائف، ولكنها انخفضها في
نموذج كفاءة الأجر.

٤ - ب: متغيرات اقتصادية

نستطيع أن نستقر من النموذج الحالى التأثيرات التي تحدثها المتغيرات
في NSC (B , R , d , q , χ) على كل من المتغيرات السياسية، والاقتصادية
الداخلية في النموذج (π , R , N_m , W_B^m). وعلى سبيل المثال؛ فإن أحد
العوامل المهمة التي تؤثر على ربحية الفصل العنصري شكل (٨ - ٦) في
نموذج كفاءة الأجر تؤدي الزيادة في المقاومة للسوداء إلى نقل NSC إلى أعلى
وتقلل العمالة السوداء في قطاع البيض بالنسبة للرأسماليين البيض، هو مستوى
دوران العمل (q). وقد صورت الزيادة في q في الشكل (٧-٨). فمنحنى
NSC ينتقل إلى أعلى عند أي مستوى من π (مثل من NSC_0 إلى NSC_1) كما
هو مبين في الشكل (٨ - ٧ - ج) وبالتالي يعني هذا مزيداً من الأجر الذي
يجب أن يُدفع (W_m). ونتيجة لذلك؛ فإن ربحية رأس المال نتيجة للفصل
العنصري (P) تنتقل إلى أسفل متضمنة مستوى مثلياً أكثر انخفاضاً للفصل
العنصري (π_1 مثل من π_0 بدلاً من π_0) وموازنة أكثر انخفاضاً للفصل العنصري
(مثل من B_1 بدلاً من B_0) في الشكل (٧ - ٨ - ب)، ومن ثم عمليات قمع
وولاء أكثر انخفاضاً، كما هو موضح في الشكل (٨ - ٧ - ج). وأخيراً:
فإن الانخفاض في π يتضمن انتقالاً أكثر في NSC إلى NSC_2 في الشكل
(٧-٨ - ج) متضمناً في التوازن النهائي توظيفاً أكثر انخفاضاً في قطاع
الصناعة التحويلية Manufacturing (N_m) وأجوراً أعلى للسود (W_{B2}).

شكل (٨ - ٦) في نموذج كفاءة الأجر ، تؤدي الزيادة في المقاومة السوداء إلى نقل NSC إلى أعلى ونقل العاملة السوداء في قطاع البيض



وبذلك يتتبأ النموذج بأن المعدلات الأعلى لترك الوظيفة، نتيجة لارتفاع معدلات دوران العمالة، تخفض من الربحية؛ ومن ثم فمن المتوقع أن ينخفض طلب رأس المال الأبيض لسياسات الفصل العنصري. والواقع أن الزيادة في معدلات دوران العمل في جنوب إفريقيا في السبعينيات والثمانينيات كان يشهد بها في كثير من الأحيان؛ على أنها من العناصر الأساسية في تأكل سياسة الفصل العنصري في تلك الفترة. ويمدنا ليبيون بعض البيانات عن أن العمال الذين كانوا يخرقون عقودهم مع غرفة المناجم قد ارتفع عددهم من ١٠٠٠٠ عام ١٩٧٧ (واحد من كل ثمانية من القوة العاملة) وذلك ٥٠،٠٠٠ عام في عام ١٩٨٥ (واحد من كل ثمانية من القوة العاملة) وذلك رغم التحسن في الأجور وظروف العمل. كما أدت بعض التغيرات الأخرى أيضًا إلى التخفيض من جانبية نموذج النظام. وقد لاحظ ليبيون (١٩٨٥) أن كثيراً من الأفارقة الأكثر تعليمًا والذين انضموا للعمل في المناجم، كانوا أقل طاعة لأسلوب النظام العسكري القديم، وكانوا يخالفون الأوامر متحدين استخدام Sjambok ("العصا أو السوط") (ص ١٣١). وعلاوة على ذلك فقد أدى النقص الحاد في العمالة الماهرة من البيض في أواخر السبعينيات إلى تأكل الانضباط بين هؤلاء العمال. وأدت تلك العوامل كلها إلى زيادة رغبة رجال الأعمال في وجود قوة عمالة ثابتة في أواخر السبعينيات، والتي نوء عنها كثيرٌ من المراقبين، بما في ذلك نايت-لينتا (١٩٨٠، ص ١٧٤)، ولوکاس (١٩٨٥، ص ١٠٩٦).

وكان للزيادة في الحجم النسبي لقطاع الصناعة الأبيض (N_m / N_h) نفس التأثير على NSC مثل الزيادة في (q)؛ لأنه كلما زاد الحجم النسبي المذكور، ارتفعت χ (أى احتمال أن العامل الذى يفقد وظيفة جيدة، سيكون قادرًا على أن يجد وظيفة جيدة أخرى)؛ لذا ينتقل NSC إلى أعلى مع ارتفاع $\frac{N_m}{N_h}$ مؤديًا إلى ارتفاع في مستوى نقطة توازن معدل أجر السود

(*) ارجع إلى الحاشية رقم ٥ حيث $X = q \frac{N_m}{N_h}$

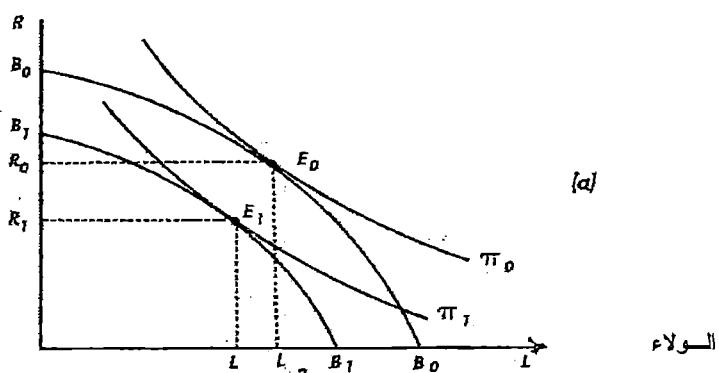
(W_m^B)، وتنطبق التأثيرات على نظام الفصل العنصري، مع الزيادة في معدل حالات دوران العمل، (أى أدى ذلك إلى تأكيل سياسة الفصل العنصري). وعلى سبيل المثال فقد تردد التوظيف جزئياً في قطاع الصناعة التحويلية وقطاع المناجم في ظل الفصل العنصري حتى أواخر السبعينيات، فمثلاً: التوظيف في قطاع الصناعة التحويلية ارتفع من ٥٣٦,٢٧٥ عام ١٩٥١ إلى ١,٣٦٢,٠٧٩ في عام ١٩٧٦ (لانداهل ١٩٨٢). وكان النمو سريعاً بدرجة خاصة في الفترة ١٩٦٤ - ١٩٧٥ (ناتراس ١٩٨١، الجدول ٨ - ١، ص ١٦٥)؛ لذلك كان النمو الاقتصادي في ظل الفصل العنصري غريباً، وبقدر ما يفسر الفناء النهائي للنظام. وهناك عنصر آخر يرتبط بذلك وهو الزيادة في حجم البيروفراطية للمؤسسات التقليدية للقطاع الأبيض في خلال تلك الفترة. (جدول ناتراس السابق) والذي بدوره زاد من احتمال استبدال سلم الترقى الداخلى أو متابعة أكثر شمولية لأداة انضباط العمل الجماعي للفصل العنصري. وأخيراً: فإن خصخصة انضباط العمال كانت مفضلاً نتيجة التكلفة الباهظة في تطبيق النظام مع تصاعد المقاومة (بما في ذلك تكلفة إجبار العمال لأنفسهم على ترك العمل) ومراقبة كل من أصحاب الأعمال والموظفين لضمان التزامهم بسياسة النظام (**).

(*) تمثل المؤسسات الكبرى إلى أن يكون لديها أساليب رسمية في تقييم الوظائف لوضع معايير نسبية للأجور. وطبقاً للويس (١٩٩٠، ص ١٧٠)؛ فإن تقويم هذه الممارسات في جنوب إفريقيا في السبعينيات أحدث شرخاً في ممارسات وضع معايير الأجور على أساس العنصر race.

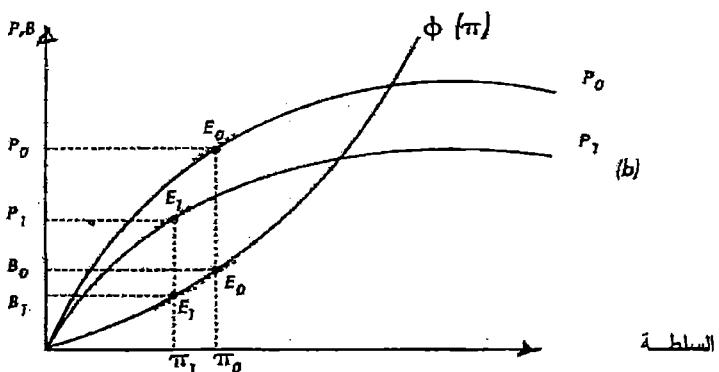
(**) وحتى عندما ساند رجال الأعمال القيود الجماعية الشديدة، فمازال من مصلحة أي رجل أعمال منفرد أن يقادى هذه السياسة (مع أي سياسة جماعية). هذه المشكلة صارت من الخطورة لدرجة أنه في عام ١٩٧٩ طبقت العقوبات على العمال غير الشرعيين، بفرض غرامات باهظة على مستخدميهم (ليبتون ١٩٨٥، ص. ١٥٢).

شكل (٨ - ٧) الزيادة في معدل دوران العمل تنقل NSC إلى أعلى
مؤدياً إلى تأكيل الفصل العنصري (انخفاض في B و P)

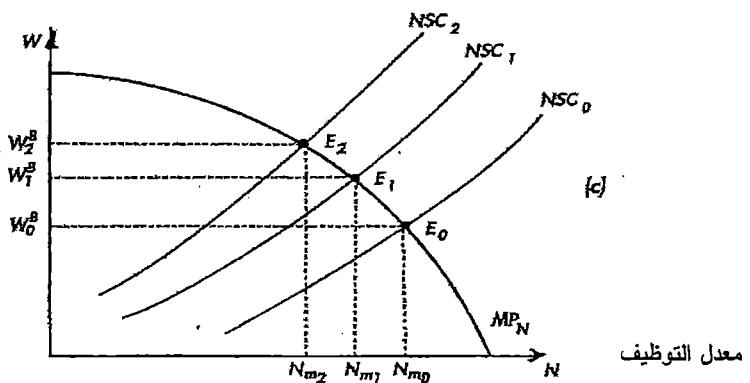
القمع، والموازنة



احتمال الربح،
الموازنة



الأجر



٤- ج: العقوبات الاقتصادية Sanctions

إن التأثير الأساسي لزيادة مستوى العقوبات الاقتصادية الدولية (مثل العقوبات على الصادرات، والواردات، أو على استثمار رأس المال) الذي حرم - فعلاً - جنوب إفريقيا من الدخول في التجارة الدولية، وهو الذي أدى لتخفيض الإيراد الحدي للعامل labor، ويرجع ذلك إلى الأسباب الآتية:

١. نقصان رأس المال العامل لدى جنوب إفريقيا.
٢. هبطت الإنتاجية؛ حيث أصبحت المدخلات المستوردة أقل إتاحة عن ذي قبل.

٣. حدوث انخفاض في الطلب على منتجات جنوب إفريقيا.

منحنى MP_N كان سينتقل إلى الداخل (في الشكل ٧-٨-ج غير موضح)، وهو ما يعني قطاع صناعة تحويلية أصغر، وقليل من الوظائف "الجديدة". وعند كل مستوى من π تكون الأرباح (P) أكثر انخفاضاً مؤدية إلى مستوى أمثل أكثر انخفاضاً لـ π (أي π في الشكل ٨ - ٧ - ب) بدلاً من π ، وموازنة للفصل العنصري B أكثر انخفاضاً R و L.

في هذه الحالة تكون التأثيرات الاقتصادية مباشرة وواضحة. ومع الانخفاض في π ، ينتقل NSC إلى أعلى، وبذلك يكون معززاً للانخفاض في MP_N فيما يتعلق بتخفيض توظيف العمالة السوداء في قطاع البيض. أما التأثير على أجور العمال السوداء غير واضح؛ إذ إن هبوط في MP_N يميل إلى جعلها أكثر انخفاضاً؛ ولكن انتقال NSC إلى أعلى له تأثير مضاد. لذا، فإنه رغم أن توظيف العمالة السوداء في قطاع البيض يهبط بالضرورة؛ فإن أجور السود قد ترتفع أو تهبط.

هذه النتائج تختلف عن تلك التي حصل عليها في نموذج حجز الوظائف؛ ففي ذلك النموذج التخفيضات في موازنة الفصل العنصري وسلطة

البيض تعنى انخفاضاً فى نقطة توازن نسبة حجز الوظائف (C)، ومن ثم "زيادة" فى توظيف السود فى قطاع البيض بأجر لم يتغير للسود. والحجية الشائعة لخصوم العقوبات الاقتصادية هي أنها تضر بتوظيف العمال السود؛ ولذلك تتلقى دعماً من نموذج كفاءة الأجر؛ ولكن ليس من نموذج بورتر. وتلك النتيجة متناقضة Paradoxical؛ لأنها تقول إن العقوبات تضر بتوظيف العمال السود فى النموذج الذى تعزز فيه سياسة الفصل العنصري من مصالح رأس المال البيض وليس مصالح العمال البيض. ومع ذلك؛ فإن الجدل الأساسى الذى يثار عادة ضد العقوبات، هو أن النمو الاقتصادي المدفوع بالرأسمالية هو الطريق الأكثر فعالية للتخلص من الفصل العنصري.

يقترح نموذج انضباط العمال أن العقوبات قد أسهمت أيضاً فى تراجع الفصل العنصري، وعملت فى تناجم مع العوامل التى سُرِّدتَ من قبل (زيادة فى معدل دوران العمل، ونمو قطاع الصناعة التحويلية، وازدياد مقاومة السود). وبنهاية الثمانينيات ومع تصاعد تكلفة النظام وتراجع منافعه؛ أصبح رجال الأعمال يناهضون بقوة نظام الفصل العنصري ولم تعد عمالة البيض بحاجة إلى الحماية. وربما لهذه الأسباب، تخلت حكومة جنوب إفريقيا فى عام ١٩٩١ رسمياً عن سياسة الفصل العنصري.

خاتمة

نُوقشَ فى هذا الباب نموذج بسيط لسياسة حكومة جنوب إفريقيا كدكتاتورية عنصرية، وقد قام المؤلف بربط هذا النموذج بنموذجين للنظام الصناعي الاقتصادي للفصل العنصري. ويوسّع النموذج الأول من الوجهة النظرية النيوكلاسيكية للفصل العنصري التى يرجع أصلها إلى مقالة بورتر (١٩٧٨) كونها نظاماً يستخدم فيه البيض سلطتهم السياسية، وتحرير غالبية السود لاستغلالهم فى القطاع الصناعي.

وفي النموذج الثاني يجري النظر إلى الفصل العنصري نتيجة تحالف سياسي معقد، أفاد رأس المال الأبيض، وبعض عناصر من مجتمع السود، وكذلك العمال البيض. والنمونجان ليسا متباينين بالضرورة mutually exclusive فإذا لم تتمايز مستويات المهارة (كما لم يكونوا كذلك في هذا الباب)؛ فإن نموذج حجز الوظائف قد يكون أكثر ملاءمة للعاملة غير الماهرة، وأن نموذج انضباط العمال – الذي يُبيّن هنا – قد يكون أكثر ملاءمة للعاملة الماهرة أو شبه الماهرة. وبدلاً لذلك؛ قد يتظر إلى هذه النماذج على أنها تختص بمؤسسات مختلفة؛ فنموذج بورتر يحل عملية حجز الوظائف؛ بينما نموذج انضباط العمال يحل عملية التحكم الصارم لتدفق العماله وتصاريف العمل. وإحدى نقاط القوة لنموذج انضباط العمال هو أنه يزودنا بسبب اقتصادي رشيد أكثر وضوحاً للفصل العنصري؛ لأنه يستطيع أن يدخل في حسابه كل من نجاح البيض في الفصل العنصري في الخمسينيات والستينيات، وتراجعه في الثمانينيات، كما انعكس في المساندة الأولية والمناهضة لاحقاً للفصل العنصري من قبل الرأسماليين البيض. كما يطرح أيضاً بعض الرؤى للصراعات بين جماعات السود في جنوب إفريقيا والتي لم يتناولها نموذج بورتر.

ونكون وجهة النظر عن الفصل العنصري أكثر صحة بناءً على درجة دقة دلالتها التطبيقية، ورغم أن تنبؤات النموذجين تعطى نتائج مشابهة في كثير من النواحي؛ فإنهما يتبعان بشكل حاسم في نواحٍ أخرى. والأكثر أهمية في هذه الاختلافات هو أن المقاومة السوداء (أو العقوبات) تميل إلى أن تزيد من توظيف السود في قطاع البيض في النموذج الأول؛ ولكنها تميل إلى تخفيضها (وتزيد من أجور السود) في النموذج الثاني. وبناءً عليه يحدث ذلك اختلافاً في الرأي؛ حيث إن أي نموذج يمكن استخدامه فيما يتعلق بتفهمنا للطريقة التي عمل بها نظام الفصل العنصري، وكيف تعمل مؤسسات مثل

الرقابة الصارمة لتدفق العمالة في المجتمعات الأخرى. والأكثر أهمية أن هذا الاختيار يؤثر -أيضاً- على مقدرتنا في التبؤ بالكيفية التي سينمو بها اقتصاد جنوب إفريقيا بدون التفرقة العنصرية.

هذه النماذج لها تطبيقات أخرى؛ لأن ممارسة عملية حجز الوظائف كانت شائعة في كثير من البلدان غير الديمقراطية (وفي بعض البلدان الديمقراطية)، وبنفس الطريقة تعمل أيضاً عملية التحكم الصارم في العمالة (خاصة فيما يتعلق بالتجاوزات بشأن الهجرة غير القانونية (هيلمان - وايز، ١٩٩٦). وأخيراً تبين النماذج كيف تبدو الدكتاتوريات التي تستغل جماعة اقتصادية للمنفعة المنفردة لجماعة أخرى، كما ترى أن هذا الاستغلال يمكن أن يكون ذات فاعلية أكثر عندما يجري من أجل مصلحة رأس المال أكثر منه لمصلحة العمال.

الباب التاسع

الاقتصاد البيري وقاراطى I: النموذج

١ - التجربة السوفيتية

خُصّصَ هذا الباب والباب التالى للاقتصاد الشيوعي. وفي محاولة لفهم الكيفية التي كانت تعمل بها هذه النظم سنبدأ من واقع أن المكان الجيد هو فى إطار قطاع التخطيط (الذى يشمل ٨٠٪ تقريباً من المنشآت الصناعية التى بلغ عددها ٤٦،٠٠٠ منشأة فى أنحاء الاتحاد السوفيتى السابق فى منتصف الثمانينيات)^(*)، وكان استخدام المال محاطاً بإجراءات شديدة؛ وبالتالي "كان الأمر المطلق للدفع من البنوك غير معروف، وكان فقط - القيام بذلك من أى حساب؛ إذا ما توافق ذلك مع التفويضات والقواعد المطبقة"^(**). وبالمثل كان هذا النظام مطبقاً في الصين قبل عام ١٩٧٩؛ حيث كانت العملة المتداولة هي فقط المصرح بها من قبل السلطات، وكانت السياسة النقدية تتكون أساساً من تنظيم كمية النقود المتداولة فقط. وكان يمكن للأسرة الواحدة أن تودع مدخراتها، وودائعها لأجل بالبنوك؛ ولكنها لا يمكنها الاحتفاظ بآيداعات يمكن صرفها بشيكات. وكانت "أرصدة التحويل" للهيئات الحكومية والمؤسسات قابلة للتحويل - فقط - بموجب موافقات بيري وقاراطية عليا وصريحة. وقيل إعطاء الموافقة كان على البنوك في كل حالة أن تتأكد من

(*) انظر بول جوزكى - ر. شمالانسى - ناتاليا تسوكانوفا، (١٩٩٤) للاطلاع على كثير من التفاصيل عن الهيكل الصناعى السوفيتى.

(**) جورج جارفى: "دور البنك المركزى فى التخطيط السوفيتى" فى ج. د جراس - أ. نوف (طبعات مختلفة)، التخطيط السوفيتى: مقالات فى تكريم ناعوم ياسنى - بلاك ويل: أكسفورد (١٩٦٤). وردت فى جريجورى جروسمان (١٩٦٦)، ص ٢١٤.

حصول العملية على موافقة مسبقة من السلطات المعنية، وفقاً للخطة الاقتصادية، وأن كل الأوراق المرتبطة بالعملية سليمة (انظر تشينج ١٩٨٧، لمزيد من التفصيل).

نتيجة لذلك أصبح التمييز ملوفاً بين الأموال النشطة والأموال السلبية (ويلز ١٩٦٢). والأموال السلبية (أرصدة التحويل للمؤسسات) قد يكون معياراً لاتخاذ القرار للمخططين؛ ولكن ليس للمنشآت. ويُعرف جروسمان (١٩٦٦) هذا التمييز بأنه: "ما يتعلّق بهذه المقادير المعتبر عنها نقدياً سواء كانت تؤثّر مباشرة على القرارات الاقتصادية أم أن هذه المقادير تستخدم - فقط - للرقابة والتأكيد من الالتزام بالتعليمات. وتتوافق مجالات التداول لنوعين من النقود مع سيادة آلية السوق و"مبدأ الأوامر "Command (ص ٢١٦). ولكي نفهم هذا التمييز؛ سنتناول حالة منشأة سوفيتية التي قاضت منشأة أخرى (ناقشها كرول، ١٩٨٧) لعدم تسليمها المدخلات المطلوبة. وكسبت المنشأة القضية؛ ولكنها لم تعبأ على الإطلاق بتحصيل المال. فما القيمة التي ستجنّيها من ذلك؟ إن المنشأة لم تكن تستطيع أن تتفق هذا المال دون الحصول على تصريح مسبق من السلطات بإيقاف المال بتلك الكيفية؛ فإذا تمكنت من الحصول على هذا التصريح؛ فإن السلطات ستكون - أيضاً - لديها الرغبة في توفير الأرصدة المالية لها. وكما يشرح جروسمان (١٩٦٦) ذلك بدقة؛ فإن المال في قطاع الإنتاج للاقتصاد السوفيتي، كان يقدم بطريقة سلبية لكي لا يتحدى السلطة السياسية للنظام (ص ٢٣٤). وبديلًا عن ذلك وبشكل أكثر بساطة؛ فإن قطاع التخطيط يمكن ببساطة اعتباره قطاعاً "غير نقدي" demonetized.

وبالطبع؛ فإن المستهلكين كانوا يستخدمون النقد إلى حد ما؛ ولكن كما هو معروف جيداً أنَّ الأسواق لم تكن تصنّى الحسابات clear في الاتحاد السوفيتي السابق، وبالآخرى كان نظام التوزيع يتصف بحالات قصور

واسعة الانتشار. وفي الحقيقة كانت الصفة الجوهرية لاقتصاد الأسلوب السوفيتى هي المدى والإصرار على وجود حالات النقصان فى السلع خلال النظام. وكان يوجد كثير من التأملات والنظريات عن أسباب هذا النقصان فى الاتحاد السوفيتى السابق، أشهرها ما كتبه يانوس كورنai فى كتابه (١٩٨٠) وفي أطروحته *treatise الشاملة عن الاقتصاد الشيوعى* (١٩٩٢)، وقد شرح كونارى النقصان بمفهومه عن "القيد الناعم للموازنة" الواقع أن الدولة ستقوم بتعويض الخسائر وكذلك تحصيل الأرباح من المؤسسات. وبناءً عليه لا توجد حدود *limitation اقتصادية على طلبات المؤسسة من المدخلات*، فهى تستطيع الحصول على المال لدفع ثمنها دائمًا. لذا فإن المؤسسات كانت تريد دائمًا كثيراً من المدخلات تزيد على ما هو متاح، وبدون شك فإن هذا جزء مهم من تفسير حالات النقصان. ومع ذلك فإن هذا ما زال لا يفسر حالات نقص السلع في أسواق المستهلك، والتي كانت أسطورية في الاتحاد السوفيتى السابق. لذا فالسؤال الأساسي لأى نظرية عن هذا النظام هو: كيف يمكن تفسير انتشار واستمرار حالات النقصان تلك؟

وإحدى السمات الأخرى للنظم من النوع السوفيتى، هي "التحكم السياسي والتوجيه الصریح" direction لعملية النمو. كان النمو يُنظم في خطط خمسية، وكان المجتمع يُجبر صراحة من أجل هذا النمو، والذي كان يُروج له بشكل مكثف عن طريق المهام و الحملات الدعائية. والسمة الثالثة ترتبط جزئياً بالسمة الثانية، وكانت المؤسسة معروفة بحملة التطهير الحزبية party purge فعلى فترات دورية كان يثور الشك في صلاحية عدد كبير من الأفراد للعضوية في الحزب والمشاركة في اتخاذ القرارات. وفي كثير من الأحيان كانت عضوية عديد من الأفراد لا تُجدد. وأحياناً كان يتخذ كثير من الخطوات المأساوية في حملات التطهير المشهورة للحزب السوفيتى في عهد ستالين في الثلاثينيات، أو في حركة المناهضة لليمينيين، والثورة

الثقافية في الصين في عهد ماو؛ ولكن حملات تطهير أقل كانت سمة منظمة للنظام؛ إذ اتّخذت ببساطة شكل الاستدعاء العام لبطاقات الحزب والتي لا يعاد عدد منها.

والسمة الرابعة الأخرى هي القضينة المعاصرة والأكثر أهمية، وهي ديناميكيات "الإصلاح" في مثل هذه النظم. فمنذ البداية كان الاتحاد السوفيتي يتصرف بإجرائه الدورى لتغييرات مهمة، وجوهرية في نظم الإنتاج. وكانت توجد في الفترة الأولى "شيوعية الحرب Communism War"، والتي تبعتها السياسة الاقتصادية الجديدة، والمسار ستاليني لعمليات التصنيع، وإصلاحات خروشوف، وأخيراً فترة البروسترويكا والجلازونوسنت (إعادة البناء والشفافية) في عهد جورباتشوف والتي انتهت بأنها أصلحت النظام بخروجه من الوجود. وكان النظام الصيني موضوعاً لإصلاحات جذرية بداية من عام ١٩٧٨، وكان يتّطور بثبات على أساس تدريجية وتجريبية منذ ذلك الحين. وكان الموضوع المهم والذي وجه إليه كثير من الاهتمام هو النجاح المبهر للإصلاحات الصينية من ناحية، وفشل الإصلاحات التي كانت تبدو مشابهة في كثير من النواحي لتلك في عهد جورباتشوف في الاتحاد السوفيتي السابق، ومن ناحية أخرى: هل يرجع هذا الاختلاف إلى تبني سياسة تدريجية في الصين مقارنة بنهج " الانفجار الكبير" الذي تبنّاه الاتحاد السوفيتي السابق ودول أوروبا الشرقية كما يشير إليه جيفرسون - راوسي (١٩٩٤)، ومكميلان - نوبون (١٩٩٢)؟ أم إنه يرجع إلى الحقيقة بأن الصين أبقت على عمليات القمع السياسي؛ بينما خفت منها الاتحاد السوفيتي كما اقترحها آخرون (ميرفي شيلفر وفيتشي ١٩٩٢ وزاكس - وو، ١٩٩٤)؟

وكانت السمة الخامسة هي هذا النمط الشاذ للنمو السوفيتي، فأفضل الدراسات الأكاديمية الغربية في الشؤون السوفيética - بما في ذلك الأعمال المهمة عن الاقتصاد السوفيتي والتي قدمّها الاختصاصيون البارزون، مثل:

أبراهام برجسون (١٩٧٨، ١٩٨٧)، وري蒙د باول (١٩٦٨)، وتبعهم جير أوفر (١٩٨٧)، وأخرون - جميعهم رسموا صورة رائعة عن النمو السوفيتي من العشرينيات وحتى السبعينيات على الأقل. ويستحق الأمر مراجعة الدليل على معدل نمو إجمالي الناتج القومي GNP، وعلى نمو عامل الإنتاجية لنعرف الأساس الراسخة التي يُبنى عليها هذا الاعتقاد. فبمجرد تفهم ذلك؛ يصبح السؤال ليس عن العيوب المتواالية في النظام السوفيتي؛ ولكن لماذا لم يستطع الاستمرار في تكرار نجاحه السابق؟

دعنا نتناول -أولاً وقبل كل شيء - الدليل على نمو الناتج القومي للإتحاد السوفيتي. فحتى عام ١٩٨٧ قدر أوفر المتوسط السنوي لمعدل نمو الناتج القومي خلال سبعة وخمسين عاماً من ١٩٢٨ وحتى ١٩٨٥، وكان ٤٪. وبمقارنته بهذه التجربة بتجربة بلاد أخرى، أعلن بأن الاتحاد السوفيتي "كان من بين أفضلها لمثل هذه الفترة الطويلة" (١٩٨٧، ص ١٧٧٧). وقد نما الناتج القومي للفرد خلال نفس الفترة بمعدل ٣٪، وخلال فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية (١٩٥٠ - ١٩٨٠) بما بمعدل ٣٪. ولكن قارن ذلك بمعدل النمو في الولايات المتحدة الأمريكية الذي كان ١٪ (جدول ٢، ص ١٧٨٠). ويوضح أوفر أيضاً أن التقديرات لمعظم الدول الغربية الأخرى كانت قريبة جداً من هذه الأرقام. وبالنسبة لنمو إنتاجية العامل لخاص أبراهام برجسون (١٩٧٨) ما توصل إليه:

"قد بما صافى الناتج القومي السوفيتي لكل وحدة من مدخلات العوامل خلال الفترة ١٩٢٨ - ١٩٥٨ بمعدل ١٪ - ١,٤٪ سنوياً، مقوماً الناتج بأسعار سنة الأساس، وبمعدل ما بين ٣٪ - ٤٪ مقوماً الناتج بأسعار السنة المعنية. ربما توافق أداء الولايات المتحدة الأمريكية مع الأداء السوفيتي خلال الفترة ١٩٢٩ - ١٩٥٧ بتقويم الناتج لكلا البلدين بأسعار السنة المعنية. وفي ضوء ذلك ربما قد تفوق علينا الاتحاد السوفيتي" (ص ١٤٤).

عندئذ يجري مقارنة بين النمو السوفيتي في خلال الفترة ١٩٢٨ - ١٩٥٨ مع النمو في الولايات المتحدة الأمريكية في الفترة ١٨٦٩ - ١٩٠٨ (أى في وقت كانت الولايات المتحدة في حالة تنمية قابلة للمقارنة). ويقول: "دعنا نتناول الآن الفترة ١٨٦٩ - ١٨٧٨ إلى ١٨٩٩ - ١٩٠٨ في الولايات المتحدة الأمريكية. فالناتج في كلا البلدين مقوماً بأسعار سنة الأساس، كان يجب على الأقل أن يتواافق مع معدل النمو في الاتحاد السوفيتي في الفترة ١٩٤٨ - ١٩٥٨. وفي ضوء ذلك؛ فإن الروس في خلال الفترة ١٩٢٨ - ١٩٥٨ ربما قد سبقونا" (ص ١٤٤).

وفي فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية (١٩٥٥ - ١٩٧٠) قدرَ برجسون متوسط معدل النمو السنوي للدخل القومي الحقيقى لكل عامل موظف في الاتحاد السوفيتي، وكان بنسبة ٤,٢%， مقابل ٢,١% في الولايات المتحدة الأمريكية (ص ١٥٣) (*) وقد نظر مارتن واينزمان (١٩٨٣) إلى نمو الناتج "الصناعي" السوفيتي في الفترة ١٩٥٠ - ١٩٧٨ مستخدماً متواالية

(*) يقارن برجسون (١٩٨٧) المستوى المطلق للإنتاجية في عام ١٩٧٥ في عديد من دول أوروبا الشرقية، مع عديد من تلك الدول المتقدمة في الغرب، ووجد فارقاً كبيراً ٢٥ - ٣٤ % وهو ما يعزوه إلى الاختلافات في النظم الاقتصادية، ومع ذلك فالدول الغربية في أوروبا الشرقية (ألمانيا الشرقية، وتشيكوسلوفاكيا) استبعدت من تلك المقارنة؛ إضافة لذلك هناك اختلاف كبير في التناول في كتاب ١٩٧٨؛ مما ميزه عن العمل السابق. وبدلاً من مقارنة الدول ذات المستويات المتماثلة في التنمية، أو أنه استخدم تنصيب القوة العاملة في الزراعة؛ فقد قام بالتعديل في ضوء هذه الحقيقة لمستوى التنمية مستخدماً رأس المال للعامل worker؛ ولأن تراكم رأس المال كان سريعاً جداً في الاتحاد السوفيتي (إسترلي - فيشر ١٩٩٤)؛ ولأن سوء تخصيص رأس المال؛ كان الخاصية الأكثر بروزاً للاقتصاديات من النوع السوفيتي؛ فإن استخدام هذا المقاييس من المحتمل أن يؤدي إلى مغالاة في تقدير مستوى التنمية في اقتصاديات تلك الدول؛ في ذلك الوقت مقارنة بالدول الغربية؛ ومن المعروف جيداً أن الاستثمارات الضخمة السوفيتية في الزراعة لم يكن لها مردود (وكان أحد أسباب هذا الفشل كما يقترحه المؤلف، هو الابتزاز التاريخي. بديلاً عن تنمية روابط النقاء مع الفلاحين السوفيت).

مركبة أنشأها مكتب الأبحاث الاقتصادية لوكالة المخابرات الأمريكية. وكان متوسط المعدل السنوي للنمو في خلال تلك الفترة ٤٪، والذى أختتم قوله بأنه "من أكثرها احتراماً وفقاً للمعايير العالمية، (ص ٨١). وقد توصل إلى نتيجة مشابهة لنمو إنتاجية العامل في الصناعة.

لذا ففي أواخر السبعينيات وحتى الثمانينيات من القرن الماضي، لم يظهر الاتحاد السوفيتي - على الإطلاق - بأنه مثل طنين الوحش الهائل، والذي بدا أنه وصل إليه بحلول أواخر الثمانينيات. وفي الحقيقة فقد اقترح أ. هوبيت (١٩٨٨) أن "النظام الاقتصادي السوفيتي يعمل جيداً بطريقة معقولة وفقاً للمعايير العالمية، وقد حقق ذلك على مدى نصف قرن" (ص ١٥٨) ومن قبل بالطبع - كان الخوف واضحاً من الإنجازات التي حققها الاتحاد السوفيتي، وقد وصف بارنحتون مور (١٩٥٠) النظام السوفيتي أنه "سلاح تنظيمي" كما وصفه جروسمان (١٩٦٦)، بأنه "اتحاد بين أيديولوجية سلطوية خاصة ومنطق التصنيع المتعجل" (ص ٢٢٨). ويقتبس روتلاند (١٩٨٥) وصف ج. فيشر (١٩٤٧) للحزب الشيوعي بأنه "الآلية الأكثر كفاءة التي صُممَت لحكم الناس" (روتلاند ص ١٧٤). ودرس واحد من كل هذا - كما لو كان القارئ يحتاج لأى تذكير - هو أن الإحصائيات يجب تناولها بحرص خاصة الإحصائيات التي تنبثق من الدكتاتوريات. وإذا لم يتعلّم هذا الدرس فهذا يوضح - أيضاً - حقيقة أن المراقبين المعابر يتعاملون مع أرقام النمو الصيني بنفس الطريقة، مثل الأرقام التي يحصلون عليها من مصادر أخرى يمكن الاعتماد عليها^(*).

وبالطبع، فإن المراجعة الجيدة للإحصائيات عن أداء الاقتصاد السوفيتي، تُجرَى الآن على أساس الشواهد الجديدة المتبعة من الجمهوريات

(*) يقترح التحليل الدقيق لـ (ألوين يانج ١٩٩٦) أن معدلات النمو الصينية كانت تتسم بالغالابة.

الديمقراطية للاتحاد السوفيتي السابق (الشواهد التي ناقشها إسترلي - فيشر ١٩٩٤)؛ ولكن رغم من أن الشواهد الجديدة ستخفض بدون شك من تقديرات النمو؛ فمن المشكوك فيه، أن يُرْفَض تقدم النظام حتى الستينيات على الأقل^(*).

إضافة إلى ذلك، يوجد درسان إيجابيان يظهران من هذه الدراسة: أولهما هو العرض المقبول بدرجة كبيرة بأن النمو في الاتحاد السوفيتي كان غريباً؛ لأنه كان تقريباً نمواً شاملأً (كان يبرر ذلك كلية بالنمو في - تراكم رأس المال بصفة رئيسة). تقترح هذه الحقيقة أنه كان هناك قليل أو لم يكن هناك تقدم تكنولوجي في هذا النظام. لذا طبقاً لما ذكره أوفر (١٩٨٧)، " خلال الفترة بأكملها أو أكثر بمرور الوقت - أن النمو السوفيتي كان يتولد بارتفاعات عالية من المدخلات.... وتراجع في النمو لكل إنتاجية المدخلات.... وفي خلال الفترة ١٩٢٨ - ١٩٨٥ بأكملها نمت المدخلات بنسبة ٣,٢ % وأسهمت بـ ٧٦% من النمو في إجمالي الناتج القومي GNP؛ بينما نمت إنتاجية العوامل بنسبة ١,١ % سنوياً، ممثلاً بـ ٢٤% من النمو الإجمالي " (ص ١٧٨٢) وقد قرر ج. باول (١٩٨٦) في دراسته المبكرة أن متوسط تراكم رأس المال في الاتحاد السوفيتي كان بنسبة ١٦,٥ % سنوياً لمدة ٣٨ عام، واستنتج أنه قد "تحقق أكثر من نصف أو ربما ثلاثة أرباع النمو السوفيتي المحقق بعمليات آلية قاسية باستبعاد مؤن متزايدة من الموارد الإنتاجية من الاقتصاد" (ص ٢٣).

(*) الإحصاءات المقدمة من الاتحاد السوفيتي أو المخابرات المركزية الأمريكية، هي تقديرات ليست لمعدلات النمو؛ ولكن لمستويات الدخل القومي؛ لذا فلا يكفي رفض هذه الإحصاءات ببساطة كمنتجات متحيزه لعقلية الحرب الباردة (على الجانبين)، والتحيز إلى أعلى المستمر في الأرقام لا يغير من تقديرات معدل النمو؛ فالتحيز سيكون متزايداً كل عام للقيام بذلك. هذه النقطة طرحتها ولIAM نوردهاووس (١٩٩٠).

تبين هذه الأرقام اختلافاً منتظماً بين نموذج النمو في الاتحاد السوفيتي القائم كلياً على نمو مدخلان العوامل، والنمو في الولايات المتحدة الأمريكية والبلاد الديمocrاطية الغربية الأخرى التي يكون فيها معظم النمو نتيجة للنمو في إنتاجية العوامل والذي يعزى إلى التقدم التكنولوجي. ومع ذلك يقدم لنا الوين يانج (١٩٩٢، ١٩٩٥) وأخرون (كروجمان ١٩٩٤) مراجع إضافية لهذا العمل. ويقدمون شواهد تدعى للدھشة تسجل نمطاً في النمو في البلاد الصناعية الجديدة في شرق آسيا (NIC)، والذي يشبه النمو في الاتحاد السوفيتي السابق. هذا النمو غير العادي في هذه البلاد يرجع أيضاً إلى مقدرتهم على تعبئة الموارد من أجل تراكم رأس المال، وإعادة تخصيص المدخلات من استخدامات أقل إنتاجية إلى استخدامات أكثر إنتاجية. وب مجرد انتهاء مصادر النمو تلك؛ فإن معدلات النمو الإجمالي عوامل الإنتاجية في تلك البلاد، تبدو في التحليل على أنها "عادية" تماماً - ومعنى ذلك أن وضعها جيد في نطاق ما مررت به خبرات دول غربية أخرى.

والنقطة الثانية عن النمو السوفيتي - والتي يبذلو اتفاق جميع المحللين عليها - هو أن النمو تراجع مع مرور الوقت. وبين أوفر (١٩٨٧) تراجع معدلات النمو السوفيتي من ٤,٧٪ خلال الفترة ١٩٥٠-١٩٨٠، إلى ٢,٤٪ في الفترة ١٩٦٠-١٩٨٠، وإلى ٣,١٪ في الفترة ١٩٧٠-١٩٨٠. وذلك مقارنة مع الولايات المتحدة الأمريكية التي حققت نمواً بنسبة ٣,٣٪ في الفترة ١٩٥٠-١٩٨٠، و ٣٪ في الفترة ١٩٧٠-١٩٨٠ (ص ١٧٨).

وقد استمر النمو السوفيتي في التراجع، وقد بدا للكثرين متوقعاً إلى حد كبير في أواخر الثمانينيات. ووفقاً لما ذكره أوفر؛ فإن الإسهام النسبي لمدخلات الإنتاج في النمو إلى ٨٪ في فترة ما بعد الحرب، وأصبح المكون الوحيد لهذا النمو من عام ١٩٧٠ وما بعد ذلك، عندما صارت الإنتاجية راكدة كلية أو حتى تراجعت، وقد حاول استرلي - فيشر (١٩٩٤) توضيح هذا التراجع. والبصمة العامة التي يذلون بها، هي إحدى قصص

حدود النمو المكثف التي تفاوتت في اتحاد الجمهوريات السوفيتية والذى تثيره المرونة المنخفضة للإحلال بين رأس المال والعملة. والسؤال الرئيسي الذى يتبقى في هذا الإطار، هو عما إذا كان النمو السالب للإنتاجية الكلية للعوامل أم الهبوط في العائد على رأس المال، الذي يفسر الهبوط المأساوي في الأداء بعد عام ١٩٧٠. ولكن هناك سؤال أساسى بدرجة أكبر رسوحاً وهو: ما سمة عملية النمو في الاتحاد السوفيتى التي حدّت من هذا النمو المكثف؟ يرى استرلى وفيسير (١٩٩٤) أن ذلك يرجع إلى الحقيقة بأن السوفيت قد راكموا محوراً ضيقاً (وليس عريضاً) من السلع الرأسمالية - فمثلاً: كانت لا توجد مهارات تسويقية أو روح ريادية ولا توزيع أو معلومات. أو رأس مال مادى كثيف من المعلومات ويوضح أوفر أن أحد أسباب المرونة المنخفضة، هي أن الأبحاث والتنمية في مثل هذه المجتمعات لا تعمل بطريقة ملائمة لجعل رأس المال بديلاً أفضل للعملة.

وال المشكلة العامة مع مثل هذه المناهج المتعددة، هي أنها لا تقدم كثيراً من التفسير أما منهج مقاربة حساب النمو فيفيد في عزل مصادر النمو أو التراجع. والقصة العامة التي تخبرنا بنمط النمو في الاتحاد السوفيتى والمجتمعات السلطوية الأخرى (التي تقوم على النمو المكثف للمدخلات، أكثر مما تقوم على التقدم التكنولوجي) هي أحد الإسهامات الهاامة في هذا الصدد؛ ولكنه إسهام محدود. ورغم أن كثيراً من المدخلات لعملية النمو غير قابلة لقياس بطبعتها فإن كثيراً من "المدخلات" لعملية النمو، الأكثر أهمية، مثل: نمط اتخاذ القرار السياسي، وطبيعة حقوق الملكية وتطورها، والتغير في البنية التنظيمية، يصعب تقديرها كميّاً، كما أنها لا تظهر في إطار حسابات النمو فقط؛ بل تدفن مع التقدم التكنولوجي في "الباقي" (*) "Residual".

(*) "الباقي" مصطلح إحصائي لمتغيرات غير معروفة في أي دالة إنتاجية أو غيرها؛ لا يعرف مردودها. (المترجم)

وإذا ما تحولنا إلى المقاربات المتعددة للاقتصاد الذى تم عرضه فى الباب السادس، نجد أن النموذج الموجّه (بالأوامر)، يمكن بسهولة أن يفسر الانهيار الكامل للاتحاد السوفيتى. وبالنظر إليه حرفيًا؛ فإن نموذج الأوامر يعني أن الاتحاد السوفيتى كان عليه أن ينهار مبكرًا عن ذلك ! بمعنى: أنه لم يستطع أن يشرح نمطًا أعلى من متوسط النمو الذى استمر من العشرينيات وحتى الخمسينيات من القرن الماضى. وتفسر مشكلات شبيهة بذلك منهج اقتصاد "الظل" كشرح عام لأعمال النظام. والنماذج الكليبتوغراطي (اقتصاد النهب والسرقة) أكثر دقة في الإشارة إلى التأثير الهائل لعملية إعادة توزيع الدخل في الاقتصاديات الشيوعية؛ ومع ذلك فعملية إعادة التأهيل والتوزيع كانت تبدو على أنها عملية واسعة، والتي لم يتعرض لها النماذج الكليبتوغراطي. ومن ناحية أخرى إذا ما تأملنا هذا النموذج؛ فإن الكليبتوغرطيين - كانوا حقاً ببساطة - هم الحاكم وأعوانه (صفوة الحزب)، مما الذى جعل النظام السوفيتى يبقى مدة أطول من النظم الكليبتوغراطية الأخرى؟ ماذا كان مصدر وجاهة أيديولوجيتها غير المشكوك فيها؟ وبعد الثورة لماذا عادت الأحزاب الشيوعية (بعد إصلاحها) إلى السلطة في كل مكان في أوروبا الشرقية؟ هل أصلح أعضاؤها الكليبتوغراطية؟ وإذا كان الأمر كذلك؟ كيف يُصلح الكليبتوغرطيين؟ وكيف يفعلون ذلك بمثل هذه المصداقية التي اختار السابقون ضحاياها، أن يصوتوا من أجلها ومن أجل أحزابهم في انتخابات حرة بدرجة معقوله؟ ولماذا أصبح هؤلاء الذين من المفترض أنهم أكبر ضحاياهم (الجيل القديم) أن يكونوا هم أقوى مؤيديهم؟

لذا تبدو كل من هذه التوضيحات معيبة كتعليق عام لأسلوب عمل الاقتصاديات الشيوعية. ومع ذلك فإن كلاً منها يحتوى على نظرة ثاقبة مهمة.

ويمكن لنظرية جيدة جديدة أن تدمجها جميعاً، وتشرح كل حقائق النظام الذي نُوقِّشُ في هذا الفصل أيضًا. ويدنو المؤلف في الفصل الثاني والثالث من هذه الأمور، بنموذج يفترض واجهة ومركز النظر، وأن هناك منطقاً ما للاقتصاديات الشيوعية، وهو منطق شبيه بمنطق المؤسسات البيروفقراطية. وأن الغرض من الإلغاء التدريجي لاستعمال نظم الإنتاج هو لإمكانية تسييس الاقتصاد. وبالتحكم السياسي في الاقتصاد يصبح النظام يشبه أي نظام بيروفقراطي لا يجري أساساً بالتوجيه بالأوامر؛ ولكن من خلال المقابلة والفرق بين هذا النظام واقتصاد السوق الحر هو أن التبادلات في الشيوعية يساندها الولاء للحزب، بدلاً من القانون القائم على أساس حقوق الملكية والنقد؛ ومع ذلك فقد كان النظام يحتوى على عيوب مركبة مزقتها كلية على أي حال، وهي الميل إلى علاقات ولاء من نوع خاطئ أو غير منتج وهو ما أعاق النظام وأضعف التحكم من القمة. ويشرح الفصل الثاني طريقة عمل النظام في كل من مراحله المنتجة وغير المنتجة. ويوضح الفصل الثالث: كيف يمكن لكل من هذه المراحل أن تتولد من نموذج واحد للنظام الشيوعي.

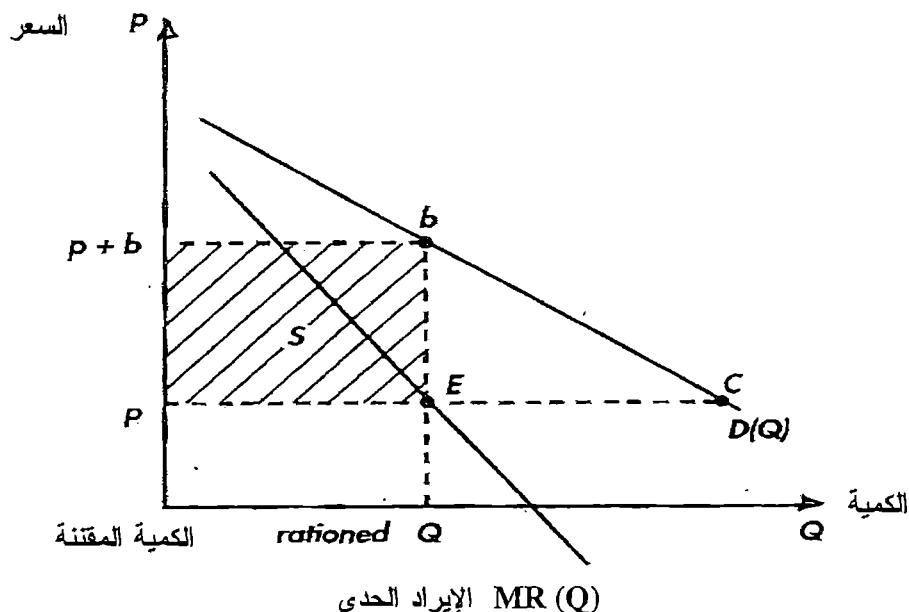
٢ - الريع وحالات النقصان والرشاوي

في الباب السادس اقترح المؤلف تفسيراً بسيطاً لحالات النقصان، والريع في الاتحاد السوفيتي السابق – وعلى وجه الخصوص تلك التي كانت أداءً ممتازة لبناء الولاء للحزب. ومن خلال خلق حالات النقصان أوجد الحزب اختلافاً بين قيمة السلع والخدمات والوظائف والشقق وهذا (التي كانت تُوزَّع) وبين الثمن الرسمي الذي كان يدفع لمثل تلك السلع والخدمات؛

ولأن الطلب على هذه السلع والخدمات كان يفوق المعرض منها، استطاع الحزب أن يستخرج سعرًا سياسياً علاوة على السعر النقدي لها. وكانت إحدى الطرق هي توزيعها المقنن للسلع والخدمات مقابل الاستثمار في الولاء بين المتنقين لها. وهو النظام الذي وصفناه في نموذجنا الأساسي للاقتصاديات الأوتوكراطية الموضحة في الباب السادس. وكما ذكر في هذا الباب وصوّر في الشكل (١-٦) أو الشكل (٥-٨) عن نظام الفصل العنصري؛ فإن حالات النقصان وتحديد حصص الوظائف في سوق العمل كانت تتضمن علاوة يمكن استخدامها لردع الغش، وكان الغش يشمل التهريب، وقصور الانضباط، وعدم الولاء، والسكر البين Drunkenness أو أي شكل من أشكال السلوك التي لا يوافق عليها الحزب. وسمات أخرى للنظام السوفياتي، مثل: المهام والحملات الانتخابية (قام بتحليلها فريرو ١٩٩٤)، والتي كانت تخدم وظيفة "تصفية" المتقدمين. فهو لاء الذين عرضوا أكثر الولاء - مثلاً - من خلال جهود إنتاجية - كان لهم الحق في الحصول على مكافأة. وهذه المكافأة كانت موازية لمكافآت السوق التي تم حلّت في نماذج السمعة التي نوقشت في البابين الثاني والثالث؛ فهي تثبت الولاء بجعل القيمة الحالية لاستمرار المكافأة أكبر من المكاسب المحتملة من غش الحزب.

كما يمكن استخدام النموذج نفسه في شرح أوجه النقص في السلع الاستهلاكية، كما يرى في الشكل (١-٩)؛ ولأن السلعة Q في هذا الشكل، والتي يقتضي توزيعها تتجاوز قيمتها الحدية ($P+b$) سعرها الرسمي (P). فهو لاء الذين يحصلون على السلع بسعرها الرسمي يكسرون عطايا (ريعاً) تساوى المساحة المظللة S . وبخلق أوجه النقصان تلك، ثم بعد ذلك توزيع السلع مقابل الولاء للنظام، وكانت الحكومة تخلق رافعة اقتصادية قوية يمكن استخدامها لفرض الالتزام بأهدافها.

(شكل ٩ - ١) العطایا (الريع) وأوجه النقصان في الصناعة السوفيتية



إنَّ هذا النموذج يشرح كيف يمكن للأتوغراتي أن يخلق تفنيتاً للنقصان في الوظائف والسلع والخدمات. وهناك تفسير آخر لحالات النقصان، وضعه أندريا شلifer - روبرت فيشنى (١٩٩٢)، يفسر حالات النقصان، كعرض لظاهرة مضادة - وهي الفصور في السيطرة المركزية. وفي نموذجهم، يخلق مدير و المؤسسات حالات النقصان للحصول على الرشوى من المستهلكين، ويفترض الباحثان: أنَّ البيروفراطيين في الوزارة التي تقوم بالإشراف يتواطئون مع المديرين المحليين لتحقيق أقصى قدر لمكاسبهم على حساب كلا من: المستهلكين، وخزانة الدولة (ص ٢٣٩). ووفقاً لافتراضاتنا؛ فإنَّ هذا الافتراض يتساوى مع فكرة أنَّ آليات الحكومة للسيطرة على الموظفين في الوزارات المشرفة ومديري المنشآت، قد توقفت. وبما أنهم لا يخضعون لأى قيود رئيسية، فيمكن للوزارات والمؤسسات أن تبحث عن هدف آخر؛ لذا فإنَّ هذا النموذج يوضح سلطة النظام للتأثير

في عمل الأسواق، ويصور هنا سلطة البيروقراطية بدلاً من سلطة الدكتاتور. ويمتنا النموذج بطريقة مفيدة؛ لكي نفكر في المؤسسة السوفيتية في نهاية مرحلة اضمحلالها عندما فقد الجهاز السياسي - بدرجة كبيرة - سلطته على البيروقراطية. ويشرح باقى هذا الفصل نموذج شليفر - فيشنى، وبين الفصل الثالث كيف أن هاتين النظريتين البديلتين للنظام السوفيتى يمكن دمجهما في نموذج واحد.

وفي نموذج شليفر - فيشنى تقرر أسعار السلع مركزياً؛ ولذلك فإن مديرى المنشآت والمشرفين بالوزارة المتواطئين لا يسيطرؤن على السعر الرسمى الذى يمكن أن تباع به هذه السلع؛ إلا أنهم يتمكنون - على أى حال - من السيطرة على الكمية المباعة عند هذا الثمن. في الشكل (١-٩) (الذى استخلص من نموذج شليفر - فيشنى، ١٩٩٢ شكل ٣، ص ٢٤٣)؛ فإن السعر الرسمى يعطى له الرمز p ، وقيمة السلع للمستهلكين تُعطى عن طريق المنحى $D(Q)$ ، والذى يكفى منحى الطلب العادى. ويفترض شليفر - فيشنى أن الصناعة تعمل كمحتكر؛ لذا فإن (Q) هو منحى العائد الحدى للمحتكر (أى الموظفين الرسميين ومديرى المنشأة الحكومية المتواطئين والذين يعملون ككيان واحد). والطبيعة الشاذة للمنشأة الحكومية وفقاً لهذه الظروف هي منحى التكلفة؛ ولكن نفهم النقطة الأساسية للمنشأة الحكومية، يفترض المؤلف أن المنشأة عليها قيد هش للموازنة، فهى - بالفعل - لا تحتاج إلى أن تقلق فيما يتعلق بتكلفة مدخلاتها التي تقوم الدولة بدفعها، ولا تهتم أيضاً بأرباحها؛ لأن كل الأرباح تحول إلى الدولة، وكل الخسائر تُعوضها الدولة. ووفقاً لهذه الافتراضات، من وجهة نظر مدير المنشأة الذى يريد تحقيق أكبر قدر من مكاسبه الشخصية؛ فإن تكاليف المنشأة هي - فى الحقيقة - إيرادات رسمية! لماذا؟ لأنه إذا ما تقاضت المؤسسة رشوة، والتى هى الفرق بين قيمة السلعة للمستهلكين وسعرها الرسمى $\{p - D(Q)\}$ ، فإن إجمالي مبلغ الرشاوى المحصلة فى المساحة S (الفاي芷)، والسعر

الإجمالي للسلعة يتساوى مع سعرها الرسمي مضافاً إليه قيمة الرشوة ($p+b$). والعائق في تحصيل مزيد من الرشاوى، بصرف النظر عن قيد منحنى الطلب (D), هو بالتالى سعر المنشأة P . ولهذا السبب فمهما تلتقي المنشآت من إيرادات رسمية (PQ) فهي ملك للدولة؛ وليس للمسؤولين في المنشأة - وهي بالتالى "تكلفة" لمديرى المنشأة؛ لأنها تقلل من المقدار الإجمالي للرشاوى التي يمكن تحصيلها؛ لذا فإن إجمالي تكاليف المنشأة هي إجمالي إيراداتها، وبهذا فإن التكلفة الحدية لإنتاج المنشأة هي P ، وهو السعر الرسمي لإنتاجها؛ لذلك تُعوض المنشأة أرباحها (الرشاوى التي تحصل عليها) يجعل الإيراد الحدي يتساوى مع التكلفة الحدية (أو P)، كما تعرضه النقطة E في الشكل (١-٩).

هناك حالة خاصة لهذا النموذج، وهي التي تكون فيها للمنشأة حرية تحديد أسعارها وأيضاً مستوى إنتاجها. وفي هذه الحالة ستضع الشركة سعراً (يساوى صفرًا)، وسوف يتحقق ببساطة أقصى قدر من الإيراد لإنتاجها. (حيث الإيراد الحدي يساوى صفرًا)، وسيتوسع الإنتاج إلى النقطة التي يقطع فيها منحنى الإيراد الحدي المحور الأفقي، والتي يكون عندها سعر الرشوة هو القيمة الإجمالية لـ $D(Q)$ أعلى هذه النقطة.

هذا النموذج ليس مجرد نظرية للمنشأة السوفيتية؛ إذ يمكن تطبيقه - أيضاً - على أي مدير لمنشأة عامة، وبالفعل على مديرى المنشآت الخاصة أيضاً. ويكون النموذج ملائماً لسلوكهم إذا:

- ١ - كان للمديرين الأفراد بعض الحرية في تحديد كمية إنتاج المنشأة.
- ٢ - كانت عند الحدية - تعنى الرشاوى - كثيراً لهؤلاء المديرين أكثر مما تعنيه بالنسبة للإيرادات الرسمية للمنشأة.
- ٣ - كانت الرقابة هشة لدرجة أنهم يستطيعون تقادها، والحصول على الرشاوى.

وتشير هذه الشروط الثلاثة إلى أنه حتى بالنسبة لمدير المنشآء الخاصة، وهي المنشأة التي لا يديرها مالكها بنسبة مائة في المائة، يمكن إغراؤه بأن يخلق نوعاً من النقصان في السلع للحصول على رشاوى. وفي الحقيقة؛ إذا كانت درجة المراقبة لمديرى المنشآت الخاصة أقل من الرقابة على مديرى المؤسسات العامة، فيبدو من المحتمل بدرجة أكبر أن ينخرطوا في الحصول على الرشاوى، "مع بقاء العوامل الأخرى على ما هي عليه"؛ إلا أنه بالنسبة للمنشأة الخاصة، تكون تكلفة إضافية للحصول على الرشوة، وتلك التكلفة هي التأثير المحتمل لهذا العمل على إفلاس الشركة. هذه التكلفة من الواضح أنها أصغر إذا كانت قيود الموارنة "أكثر هشاشة". وتكون قيود الموارنة أكثر هشاشة في المنشآت الاشتراكية، وأكثر شدة في المنشآت الخاصة تماماً؛ لذا فهذا الشرط الرابع - حالة كون قيود الموارنة هشة - يتضمن أن هذا النموذج ينطبق أكثر على المنشآت الاشتراكية، منه على المنشآت العامة، وينطبق على المنشآت العامة أكثر منه على المنشآت الخاصة.

إحدى الطرق لتوسيع هذه النظرية هو تطبيقها على نظرية التنظيم regulation، ويقوم المؤلف بعرض هذا الاحتمال هنا، بافتراض أن منظمى المنشآت يهتمون أيضاً بالحصول على الرشاوى، وهم قادرون على ذلك في حالات انتشار الفساد التي وصفها شليفر - فيشنى (التواء التام بين المدير ومن يشرف عليه). والفرق أن واسعى اللوائح يمكنهم تحصيل هذه الرشاوى بمنح "الاستثناءات" من اللوائح، وليس بإنتاج كثير منها. وبالمنطق نفسه، يقترح أن منتجى السلع والخدمات سيخلقون حالات النقصان في السلع لجمع الرشاوى، وذلك يتضمن أن واسعى اللوائح سينتجون "فوائضها" - ويعنى بهذا "المغالاة في اللوائح". والسبب ببساطة أنه كلما زادت كمية اللوائح، زادت قيمة الرشوة التي يمكن استخراجها مقابل بالاستثناء منها.

تلخيصاً لذلك؛ فإن هذا القسم قد تناول نموذجين بديلين لحالات نقصان السلع والخدمات؛ ففي النموذج الأول خلقت الحكومة الفقسان في الوظائف والسلع، وقامت بتوزيعها مقابل الولاء السياسي. وفي النموذج الثاني خلق مدير و المنشآت حالات الفقسان للحصول على الرشاؤى. وينصوّر كلا النموذجين سلطة الحكومات الأوتقراطية في تأثيرها على آلية عمل الاقتصاد؛ ففي النموذج الأول تصرّفوا بهذه الطريقة لتعزيز أهداف القيادة السياسية، وفي النموذج الثاني لتعزيز أهداف البيروقراطية. ويستخدم الفصل الثالث نظرية البيروقراطية لتحديد أي من هذه النتائج تحدث.

٣- النظام السوفيتى كنظام بيروقراطي

٣- أ: مدخل عام

إن السمة المميزة للنظام السوفيتى (مقارنةً بمجتمعات شمولية أخرى) هو أن الإنتاج فيه كان يُنظَم من خلال جهاز بيروقراطي واحد وكان تنظيمه إلى حد كبير يخضع للأيديولوجية الشيوعية، التي أملت إلغاء الملكية الخاصة، وبدون وجود الرأسماليين ووكالائهم لإدارة هذه المنشآت، وكان يجب إنشاء منشأة أخرى ل القيام بهذا العمل. وكان الحل الذى تم اختياره هو نظام التخطيط المركزي، والذى يعني من ناحية الممارسة، الإدارة بواسطة جهاز بيروقراطي عملاق تحت سيطرة الحزب. ويُخمن جسوكوف - شمالانس - تسوكانوفا (١٩٩٤) أن أصل النظام كان يوجد أيضاً في مفهوم الهيكل المثلث لنظام الإنتاج الذي كان متبعاً في مصانع فورد الأمريكية في أوائل العشرينيات في القرن الماضي، وأهم متطلبات النمو والكفاءة في ذلك الوقت كانت اقتصاديات الحجم والتخصص، ووفقاً لذلك؛ كانت المؤسسة الصناعية في الاتحاد السوفيتى تتبع مبدأ "الضخامة" لتنستفيد من هذا المفهوم. وبالطريقة نفسها، كانت المؤسسات في الاتحاد السوفيتى غير عادية؛ لأنها كانت احتكارية - ومرة أخرى، مفترضين أن هذه الفكرة كانت هي الطريقة الأكثر كفاءة لتنظيم الإنتاج.

يتبع ذلك أن إحدى الطرق لفهم كيف كان يعمل النظام السوفياتي، هو استخدام نظرية البيروقراطية؛ ولكن يوجد كثير من النماذج للبيروقراطية. ويوجد في النظرية الاقتصادية أحد الأمثلة لذلك، وهو نموذج ويليام نيسكانان (١٩٧١)، الذي يركز على الحافز للبيروقراطيين لتحقيق أقصى قدر من حجم الموارنة تحت سيطرتهم؛ ومع ذلك فمن الأفضل النظر إلى هذا الوضع على أنه حالة خاصة. وكما نوقشت مناقشته في أماكن أخرى^(*)؛ ففي علم الاجتماع ونظرية المنظمات يوضع التركيز - غالباً - على أهمية البنية الرسمية للبيروقراطية متماشية مع الخطوط الكلاسيكية التي ابتكرها ماكس فيبر^(**). وفي الحقيقة فإن نموذج الأوامر الذي استخدمه الاقتصاديون بتوسيع هو أحد المتغيرات من نموذج فيبر للبيروقراطية. وقد يمكن تصوير طغيان فكر فيبر بحقيقة أن المؤرخ الغربي البارز للحزب الشيوعي السوفياتي - وهو ليونارد شابирه - وجد أنه من الضروري رفض النموذج البيروقراطي كما هو مطبق على الاتحاد السوفيتي، على أساس أن النظام كان وبطريقة جلية غير بيروقراطية بالمعنى الذي عناه فيبر. وقد صرحت شابيره (١٩٧١) : إنه بدلاً من الموظفين ذوى الحقوق والواجبات المفروضة والمعروفة في التسلسل الوظيفي الهرمي تعتمد السلطة على المحاباة، بدلاً من التباusch والكافاءة، وبذلك أصبحت المؤهلات الأساسية للوظيفة هي الولاء. ولم تغب أبداً هذه السمة المميزة في أي مرحلة من مراحل تاريخ الاتحاد السوفيتي - عن آلية الحزب". (ص ٦٢٣).

ومع ذلك؛ فقد ناقش المؤلف في كثير من الأعمال الأخرى (مثل بريتون - وينتروب ١٩٨٢، وماكي - وينتروب ١٩٩٣، وينتروب، ١٩٨٢ ١٩٩٧، وينتروب - بريتون، ١٩٨٦)، قليلاً من البيروقراطيات التي

(*) للاطلاع على تفاصيل أكثر ومقاربات اقتصادية أخرى للسلوك البيروقراطي، انظر المسح الذي قام به المؤلف (١٩٩٧) للنماذج الاقتصادية للبيروقراطية.

(**) نظرية المنظمة والنماذج السسيولوجية للبيروقراطية، نوقشت في وينتروب (١٩٨٢).

تتصرف بنفس الطريقة التي ينادي بها نموذج فيبر. والشركات الخاصة والشركات الحكومية والأحزاب السياسية والاتحادات والحكومات - كلها بيروقراطيات يمكن فهمها أفضل باستخدام مفهوم التبادل والمنافسة، بدلاً من استخدام نموذج الأوامر. ومثل الأشكال الأخرى من المبادلة غير السوقية؛ فإن التبادل البيروقراطي لا يقوم على أساس حقوق ملكية مفروضة بالقانون؛ ولكنه يقوم على أساس شبكات العمل أو الولاء؛ لذلك فالملاحظة بأن النظام السوقى اعتمد على الولاء أكثر من اعتماده على قواعد فيبر الصارمة لا تعنى أنه ليس بيروقراطياً؛ ولكن على النقيض من ذلك. وقليل من البيروقراطيات تعمل بالأوامر أو القواعد الصارمة، ويبين الفصل (٩ - ٣ - ب) التالي أسباب ذلك.

٣ - ب: شبكات العمل

إن أهمية التبادل في النظم البيروقراطية، تُشَّدِّقُ من الحقيقة بأن القواعد واللوائح التي تتحدد بطريقة رسمية أو تعاقدية هي أصلاً صارمة، لدرجة أن البيروقراطيات التي تعمل وفقاً لها يأكلها الرسمية، لن تنس بالكافأة إلى حد بعيد. وستغرق أهداف الرؤساء في الإجراءات الروتينية، (نقص السيطرة)، وسيكون هناك فقدان في السيطرة والسلطة، وزيادة في العبء الإداري، وعدم المرونة وهكذا. وأن القواعد الرسمية والسلطة محدودة؛ يوجد - دائمًا - عدَّة طرق التي يمكن بها تحفيز التابعين لأداء مهامهم تجاه الرؤساء بكفاءة أعظم (لعلهم أنهم سيكافأون من أجل ذلك)؛ وبالتالي فالتابعين (S) يمكن أن يبذلوا جهوداً إضافية - وأن يقدموا معلومات أكثر دقة وابتكارات أكثر لإنجاز العمل وهكذا. والرئيس S ورئيس التابعين B (أى رئيس العمل)، لديه كثير يمكن أن يقدمه مقابل ذلك - مثل ترقية أسرع، وحوافز أكبر، وموازنة أكبر، وميزات السفر وهكذا. إن مثل هذه المقاييس بين B، S (الرئيس والتابع) قد تزيد من إنتاجية الشركة، وفي تلك الحالة؛ فهي مبادلة "كافأة". وبدلاً من ذلك فقد يحاول التابعون التواطئ للحصول على موارد بالتحايل (تشويه

المعلومات)، والخداع (اللاعب مثلاً بجدول الأعمال)، والتخييب أو من خلال أعمال جماعية، مثل: الاضطرابات والتباطؤ في العمل. وقد درس نيسكانيين (١٩٧١) هذه النوعية من السلوك، وفي نماذج أخرى كالتركيز على علم الأمراض أو عدم كفاءة السلوك التنظيمي. وفي هذه الحالات الأخيرة فمن الواضح أن الاتفاقيات والمقاييس لن تكون ذات كفاءة من وجهة نظر المؤسسة.

وسواء أكانت الاتفاقيات تتسم بالكفاءة أو غير ذلك، فهي ليست تعاقبات ملزمة؛ لذلك فإن أيّاً من الطرفين يواجه احتمال أن يقوم الطرف الآخر بخداعه أو أن النكث بتعهوداته محتمل ضمناً، ومن ثم كان هناك الطلب على بعض الضمانات بأن الأطراف سيندفع لها مرة أخرى. وقد افترض ألبرت بريتون - وينتروب (١٩٨٢) أن "الثقة" أو "شبكات العمل" التنظيمية هي أصول رأسمالية تراكمت بواسطة التابعين لكل منهم مع الآخر وأيضاً عن طريق التابعين والرؤساء لملء هذه الفجوة والسماح بالتبادل. وقد اقترح أن هذه الأصول قد تراكم بالتخلي عن الفرص البديلة للعيش، ومن ثم، خلق استثمار في العلاقات المستقبلية. وقد وصف سالمون (١٩٨٨) عملية بديلة مبنية على التخمين والتفنيد *.Conjectures and refutations*

والخطوة التالية هي اشتقاق صلة بين مستوى هذه الاستثمارات وإنجاحية المنشأة، وقد افترض بريتون - وينتروب (١٩٨٦، ١٩٨٢) أن صلة الثقة بين الرئيس والتابع (صلة رئيسية) تميل إلى تعزيز الإنجاحية؛ بينما صلة التابع والتابع (صلة أفقية) تميل إلى إضعافها. وقد سمح هذا الافتراض بنشاء عدد من النتائج الساكنة المقارنة. وقد يكون من الصعب قياس الثقة؛ ولكن يمكن للمرء أن يستنقذ صلة نظرية بين جوانب متعددة "للهيكل" التنظيمي (مثلاً: مستويات دوران العمل، والمتابعة، و"الناشطين" Perks وعروض الترقى في الوظيفة... وهكذا) والإنتاجية إذا ما أمكن عرض هذه المتغيرات للتأثير على الحوافز من أجل تراكم الثقة الرئيسية والأفقية بطرق مقبولة.

فمثلاً: تؤدي الزيادة في إمكانيات الترقى الوظيفي إلى زيادة النقاة الرأسية، وتقليل النقاة الأفقية. والزيادة في الطلب على منتجات المنشأة تزيد من عروض الترقى داخل المنشأة؛ ومن ثم فإن النموذج يتباين بعلاقة إيجابية بين الطلب والإنتاجية، مع بقاء "العوامل الأخرى" على حالها. لذا يمدنا هذا النموذج بشرح بسيط للسلوك المهني الدورى *Procyclical* للإنتاجية.

وقد أ Medina ماكيبي - وينتروب (1993) بشهاد عن وجود شبكات العمل البيروقراطية وأهميتها؛ وذلك تأييداً لقانون باركسون". ونعني بهذا ملاحظة أن المكون الإداري للمؤسسة (A) يتسع في الوقت نفسه الذي تقلص فيه المنشأة ذاتها وتتناقص قوتها عمالتها المباشرة (L).

والقانون هو دليل بسيط عن وجود شبكات العمل الأفقية مصحوبة بافتراض أن المنشأة كبيرة بما فيه الكفاية، لدرجة أن التخفيض في عدد الموظفين يُعمل وفقاً لمعايير رسمية مثل الأكادémie؛ وبالتالي عندما تتناقص المنشأة، سيطالب التابعون الذين هم في شبكة العمل الرأسية مع رؤسائهم حمايتهم من الفصل من الخدمة. وهذه "الحماية" يمكن توفيرها فقط بتزويدهم إلى مناصب أعلى (مدير إشرافي administrator) والتي لا يمكن توفيرها (لكي يحموا قيمة رأس المال لشبكات عملهم وسمعتهم في مكافأة الولاء)؛ فإن النتيجة تكون زيادة في (A) في نفس الوقت الذي تتناقص فيه (L). وقد أخبر ماكيبي - وينتروب (1993) كلا من القانون وتقديره المذكور على مجموعتين مختلفتين من المنشآت - صناعة الصلب في الولايات المتحدة الأمريكية، ونظام التعليم في كندا. ووجد أن القانون يُعمل به في كلتا الحالتين؛ ففي حالة (صناعة الصلب)، استطاعا أن يبيّنا أن النقصان في (L) والزيادة في (L) كانا "معاصرين تماماً" - وهي نتيجة منظورة بريتون - وينتروب، لقانون باركسون؛ وليس لأى منظور آخر محتمل يتعلق بتعظيم الموازنة.

وفي الاتحاد السوفيتى السابق، على سبيل المثال: سهّلت إحدى المنشآت نمو حالات النّقة بين المتقين (النومنكلاتورا). وهو الاسم الأصلي الذى ابتكر أساساً لوصف "قوائم" أعضاء الحزب الذين يعتمد عليهم والملائمين تماماً لملء الوظائف فى شتى مجالات الحياة تحت سيطرة الحزب، وموظفى الحكومة، والمديرين فى الصناعة والتّجارة، والناشرين، وضباط الجيش، والقضاء، وقادة الاتحادات، ونظرار المدارس... وهكذا. وقد توسيع الاسم ليصف كل أولئك الذين تيسّر لهم الوصول إلى الامتيازات الخاصة التي كانت متوفّرة في النظام السوفيتى، مثل: المستشفيات الخاصة، وال محلات الخاصة التي يمكن شراء السلع الأجنبية منها، والشقق.. وهكذا، وأصبحت مقاييس التومنكلاتورا (الطبقة المتفقة) تحابى بعضهم بعضًا إلى درجة أن هذه الجماعات شكلت زمرة مغلقة. وكثير من التبادلات بينهم يمكن أن توصف بأنها فساد وتبادلات "لا تتنسم بالكافأة".

٣ - ج: المنافسة

كان المبدأ الآخر الذى تم رُكّزَ عليه فى تموزج بريتون - وينتروب، هو التّنافس البيروقراطي، وهو الجانب الأكثر إهتماماً في السلوك البيروقراطي في نماذج الأوامر للبيروقراطية. وبصفة عامة فإن المنافسة في تلك النّظم تتّخذ أشكالاً عديدة، فهناك منافسة بين الهيئات الحكومية من أجل الحصول على الموارد، وأيضاً منافسة بين البيروقراطيين من أجل الوظائف، ومن أجل العضوية في شبكات العمل البيروقراطية. وكثير من أوجه هذه المنافسة يتّخذ شكل المجيء بأفكار جديدة، أو مبادرات أو سياسات أو مشروعات جديدة، أو ما يسمى - أحياناً - منافسات العمل الحر "الشومبيوتيرية"(*). أو الريادية Entrepreneurship.

(*) نسبة إلى الاقتصادي النمساوي -الأمريكي الشهير جوزيف شومبيتر (المترجم) J. Schumpeter

ولكى نفهم أهمية المنافسة فى النظم البيروقراطية، سوف يتتناول المؤلف تحليلاً شليفر - فيشنى عن الرشوة مرة أخرى. مع تذكر أنه فى نموذجهم يتواطأ مدирى المنشآت والبيروقراطيون فى الوزارات المختصة بالإشراف؛ لتحصيل أقصى قدر من الرشاوى. ويفترض هذا النموذج - ضمنياً - أن المديرين والبيروقراطيين لا يتتفاوضون مع بعضهم بعضاً (وإلا فإن الريع الذى يحصلون عليه من خلال الرشاوى سوف يتضاعل)؛ ومع ذلك فإن هذا الافتراض يصف - بالكاد - نظام الإنتاج السوفيتى، الذى يمثل قدرًا كبيرًا من تاريخه (كما وصف فى الباب التالى) والمكان للمنافسة الشرسة بالنسبة للوظائف الإدارية المهمة، وللميزات الخاصة التى تصاحبها، بما فى ذلك الوصول إلى متاجر خاصة، ومدارس، ومستشفيات خاصة، وميزات السفر، والحق فى سيارة وسائق، ... وهكذا. كان المدير السوفيتى يواجه منافسة من أجل وظيفته؛ ليس فقط من تابعيه، ولكن من مديرى المؤسسات الأخرى أيضاً. يتبع ذلك أنه حتى فى الحالات التى تتغطرف فيها متابعة الرقابة على المديرين، والتى يوجد فيها تواطؤ بين الوزير ومدير المشروع - كما افترض شليفر - فيشنى، فهذا لا يكفى أن نقول: إن المديرين هناك قد حصلوا على عطايا على حساب الحزب. إذ إن توازن شليفر - فيشنى عن الصناعة السوفيتية الذى يتنقى فيه المديرون كل العطايا يمثل حالة خاصة، ليس فقط في هاتين الحالتين؛ ولكن - أيضاً - تلك التى يكون فيها من الضرورى أن نسلم بأن مديرى المؤسسات لم يتتفاوضوا مع بعضهم بعضاً؛ ولكن تواطئوا بطريقه ما، بمعنى آخر عقدوا اتفاقات مع بعضهم بعضاً مبنية على شبكات عمل أفقية.

٣ - د: نموذج رسمي بسيط

لكى نصف نظام الإنتاج من النوع السوفيتى رسمياً وفقاً لهذا النموذج، سوف ندع (T_7) ترمز إلى شبكات العمل الرئيسية أو شبكات عمل الحزب،

وتمثل (T_H) شبكات العمل الأفقية التي خفضت الإنتاجية معأخذ كل شيء في الاعتبار. والتواطؤ بين المديرين الذي يمكن نموذج خلف شلifer - فيشني، هو ببساطة تصور لحالة معينة من شبكات العمل الأفقية للحصول على أهداف محظورة لا يقرها الحزب (الرشاوى في هذه الحالة): ومع افتراض -أيضاً- أنه توجد مكاسب ذات إنتاجية حدية متناظرة للنقدة الرأسية، وخسائر إنتاجية حدية متزايدة للنقدة الأفقية (راجع وينتروب - بريتون ١٩٨٦). ويتضمن هذا الافتراض الأخير أن المنشآت والمنظمات الأخرى لديها ميل كامن للتدهور، كما اقترح من كتاب متتوعين، مثل: مارشال (١٩٦١ فيما يتعلق بالمنشآت)، وروبرت مايكلس (١٩٥٩ فيما يتعلق بالأحزاب السياسية - وما يسمى بالقانون الحديدى لحكم القلة (Iron Law Of Oligarchy)، وحديثاً ما نكور أولسن (١٩٨٢ فيما يتعلق بالدول القومية Nation States). والسبب فى هذا التدهور أنه كلما طال عمر المنظمة، أصبح أعضاؤها يعرف كل منهم الآخر أكثر، وبالتالي فكل من (T_v) و (T_H) يستمران فى الارتفاع (حيث (T_v) و (T_H) هى مجموع كميات النقدة الرأسية والأفقية على التوالى). وبينما يستمران فى الارتفاع تبدأ الغلة المتناظرة ل (T_v) وتزيد الخسائر من (T_H ، ويؤول الأمر فى النهاية إلى أن متحصلات التغير فى (T_H) تفوق المكاسب من (T_v).

وهذا يكمel نظرية العلاقة بين النقدة والإنتاجية. فالإنتاجية تمثل إلى الارتباط إيجابياً مع (T_v ، وسلبياً مع (T_H ، ويميل معدل نمو الإنتاجية إلى ارتباطه بمعدل نمو هذه المتغيرات، إيجابياً مع (T_v) وسلبياً مع (T_H)); ولكنه سيرتبط أيضاً بمستويات هذه المتغيرات؛ لأن مستوى عالياً من (T_v ومستوى منخفض من (T_H) يتوجه نحو السماح بتراكم سريع نسبي من المدخلات التقليدية، مثل رأس المال المادى والبشرى، كما يسمح بمتغيرات فنية أكثر سرعة أيضاً. فمثلاً: كلما زادت كمية (T_v) زادت رغبة الموظفين فى استيعاب التغير فى الآلات وطرق استخدامها، وكلما صغرت كمية (T_H).

صغيرت مقدرتهم على تعطيلها أو إعاقتها إذا اختاروا أن يفعلوا ذلك.
ويتبين ذلك أن معدل نمو ناتج المؤسسة سيميل إلى أن يكون في أعلى
حيث النسبة الرئيسية في قيمتها، وإلى أن يكون منخفضاً كلما ارتفعت النسبة
الأفقية، كما هو الحال في:

حيث \dot{Q} هو معدل نمو ناتج المنشأة و $0 < \partial\dot{Q} / \partial T_H < 0$ و $0 < \partial\dot{Q} / \partial T_V < 0$ ، ومستويات T_H ، T_V ، بدورها، تميل إلى الارتباط بخواص عديدة للهيكل التنظيمي، ويمكن للمنشأة أن تشجع التابعين على أن يستثمروا أكثر في النقاوة الأساسية وأقل في النقاوة الأفقية عن طريق:

- ١- تزويدهم بالحوافز والعلاوات وفرص الترقى السريع داخل التنظيم.
 - ٢- الرقابة والمتابعة، إلا (النقل أو إعادة التنظيم) وعمم تشجيع الجمعيات الأهلية بين التابعين (التواطئ)

ويتوافق المراقبون أيضاً وجود دكتاتوريات سياسية لاستخدام هذه الأدوات. إضافة إلى ذلك تمتلك الدكتاتوريات السياسية تشكيلاً واسعة من أساليب العقاب للتعامل مع الجماعات الأفقيّة، وهي بالطبع غير مقيدة إلى حد كبير في استخدامها. وأخيراً، تدمير الفرص البديلة للتقدم في التنظيمات المنافسة، والتي هي من خصائص دوليات الحزب الواحد. ومن الواضح أنها سلاح قوى يشجع التابعين على تحسین عملهم في وظائفهم بالاستثمار في الولاء للنظام^(*).

وتطبيق نظرية الإنتاج البieroفراتي على الاتحاد السوفيتى السابق يسم بأنه صريح ومبادر؛ فإذا كانت T_v مرتفعة، T_H منخفضة؛ فإن التبادلات

(*) لمناقشة أكبر لهذا النموذج من البيروقراطية، وتوسعت أكثر مع بعض الأدلة، وللاطلاع على مداخل بديلة للنموذج البيروقراطي انظر وينتروب (١٩٩٧).

داخل المؤسسة والوزارة تبني أساساً على الثقة الرأسية (أو الولاء للحزب)، ويحيل النظام إلى العمل بكفاءة نسبياً، وسيكون معدل نموه مرتفع نسبياً، "مع بقاء العوامل الأخرى على ما هي عليه". وإذا كانت T_H مرتفعة؛ فإن التبادلات تميل إلى ألا تكون ذات كفاءة أو فاسدة، كما هو موضع بنموذج شليفر - فيشنبي، ووفقاً لذلك سيكون النمو منخفضاً. وينطبق نموذج الأوامر عندما يكون هناك قليل من الثقة في أي من النوعين في النظام. في هذه الحالة؛ فإن الكفاءة ومعدل نمو الناتج - من المفترض أن يكمن بين الحالتين المذكورتين.

وتكشف هذه الاعتبارات -أيضاً- عن التناقض الأساسي في الحكم الشيوعي. فالأساس الأيديولوجي للشيوعية هي التضامن. ومن أجل تطوير هذا التضامن، تُقْمَّم الأسواق والملكية الخاصة؛ ولكن من أجل أن يعمل النظام عليه أن يعمل كبير وقراطية تخضع للسيطرة السياسية؛ ولكن في أي نظام بيروقراطي تكون السيطرة الرئيسية هي الأسمى، والتضامن بين القوى العاملة يعوق هذه السيطرة ويخفض الناتج أو الإنتاجية. وهذه النتيجة يكون حدوثها أكثر احتمالاً عندما ينظم كل المجتمع كنظام بيروقراطي واحد، مثلاً كان عليه الحال في الاتحاد السوفيتي السابق والبلاد الشيوعية الأخرى. وكلما عمل النظام كما يجب أن تعمل أي بيروقراطية زاد واتضح التناقض بين حقيقته ووعده المتضمنة في أيديولوجيته.

- و يمكننا أن نستكملاً نظرية نظام الإنتاج السوفيتي، بإدخال هذه الأفكار في نموذجنا العام عن العلاقة بين السلطة والنمو الاقتصادي، كما وُضّح في الباب الخامس. ولهذا الغرض قد يكون من المعقول افتراض أنه كلما عظمت سلطة الحزب (π)، عظمت مقدراته على تثبيط الجمعيات الأفقية، وأن يكفي الثقة الرأسية من خلال الحواجز والرقابة، كما وُصِّفَ؛ لذا فإن:

$$T_V = T_V(\pi), \frac{\partial T_V}{\partial \pi} > 0,$$

$$T_H = T_H(\pi), \frac{\partial T_H}{\partial \pi} < 0.$$

ويتضمن هذا ببساطة أنه بالنسبة للنظام السوفياتي الكلاسيكي يكون:

$$\dot{Q} = \dot{Q}(\pi) \quad \dots \dots \dots \quad (2)$$

$$\frac{\partial \dot{Q}}{\partial \pi} > 0 \quad \text{حيث :}$$

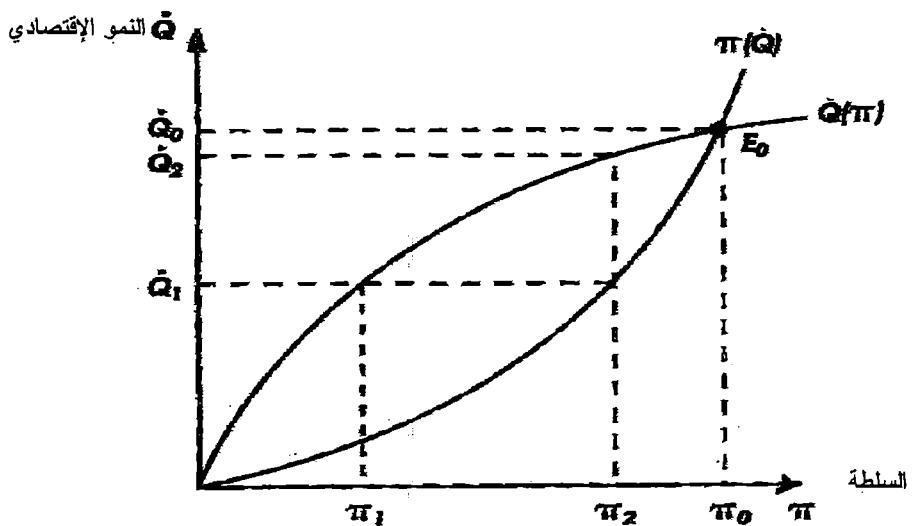
وكما تم تصويره في الشكل (٢-٩).^(*)

والمعادلة (2) هي نسخة معدلة من النموذج العام الذي طُورَ في الباب الخامس (بموازنة الحكومة (B) المستبدلة بالنمو الاقتصادي (Q)). ونسترجع من مناقشتنا في هذا الباب أن علاقة مثل (2) تصف نظاماً مثل (حالة الاتحاد السوفياتي السابق) ينتظم فيها غالبية الإنتاج من خلال خطة. وفي نظام مثل النظام الصيني الحالي الذي يضم كل من الخطة والسوق، فمن السهل أن نتخيل أن هذه العلاقة يمكن عكسها. وعندما تكون الحكومة هي المنتج الوحيد للسلع والخدمات؛ فإن الزيادة في سلطة الحكومة تعنى أن الحكومة تكون أكثر قدرة على جعل رغباتها سارية المفعول على البيروقراطية. وإذا انتظم جزء من الإنتاج من خلال الأسواق، عندئذ يكون من السهل زيادة سلطة الحكومة التي يمكن أن "تُخفض" من معدل نمو الإنتاج الكلي. وذلك يمكن حدوثه؛ حين توجد مغالاة في التعليمات، واللوائح لقطاع السوق، أو إذا كانت الزيادة في سلطة الحكومة تحدث إحلالاً لخطة لصالح السوق، ويكون السوق أكثر إنتاجية من الخطة. لذا، فإن الانحدار إلى أعلى للمنحنى $\dot{Q}(\pi)$ يخص فقط

(*) يلاحظ أن المعادلة (2) يمكن - أيضاً - استtractionها من الشكل (١-٦) في الباب السادس؛ حيث إن الزيادة في سلطة الحزب تقلل شرط عدم الغش (NCC) إلى أسفل، مع افتراض أن مقررة الحزب على المتابعة والعقوبات للغش داخل المنشآت ترتبط بسلطته. وهناك علاقة مماثلة، عُرضت لنظام الفصل العنصري في الباب السابق (الشكل ٨ - ٥).

نظاماً تننظم فيه كل عمليات الإنتاج من خلال البيروقراطية الحكومية، كما كان الحال في النظام الكلاسيكي السوفيتي. وهذه العلاقة يمكن عكسها في نظام يقوم جزئياً على أسواق ذات قدر كبير من الأهمية، كما سترى في الباب التالي عندما نتجه إلى مناقشتنا عن إصلاحات النظام؛ ولكن -أولاً- لننجز سريعاً إلى العلاقات الأخرى في الشكل (٢-٩) ومنحنى (Q)

(شكل ٩ - ٢) التوازن بين النمو والسلطة في النظام الكلاسيكي السوفيتي



فالاتجاه إلى أعلى منحنى (Q) π يمكن اشتراكه على طول الخطوط نفسها مثل تلك التي نقشت في الباب الخامس. أولاً: إنَّ النمو الاقتصادي المتزايد من الواضح أنه يرفع من موازنة الحكومة (B)، فكلما زادت الموازنة الحكومية زاد الإنفاق على عمليات القمع (R) أو الولاء (L)، لزيادة السلطة π (كما شرح ذلك سابقاً هناك). ثانياً: أن زيادة النمو الاقتصادي قد يتوقع منه أن يزيد من مستوى الولاء للنظام. هذه النتيجة تخفض من سعر الولاء (P_L) وتترفع من مستوى (π). التي يمكن شراؤها بأى موازنة معطاة (B)؛ لذا فكلا التأثيرين يتضمنان المعادلة (٣).

$$\partial \pi / \partial \dot{Q} > 0.$$

ومرة أخرى، يبدو من المعقول أن نفترض أن كلا المحتينين يعرضان عائدات متنافضة (كما في الشكل ٩ - ٢). ويكون التوازن عند E_0 مع نمو اقتصادي (\dot{Q}) وسلطة (π_0)، أما أن E_0 هي نقطة توازن فيمكن بيانه بحجة مثل التي استخدمت في الباب الخامس؛ لذا فعند مستوى أكثر انخفاضاً لـ π (أي π_1) يكون النمو الاقتصادي (Q_1)؛ ولكن Q_1 تتوج مستوى أعلى من السلطة (π_2)، والذي بدوره ينتج نمواً أكبر (Q_2)، وهكذا حتى يقترح من E_0 . وبالمثل، فأى نقطة على يمين E_0 (تتضمن مستويات أعلى من π و Q عن π_0 و Q_0) لا يمكن دعمها (لأنه لا يوجد هناك نمو كاف لتوليد السلطة المطلوبة لدعم هذا النمو) ويعود النظام إلى E_0 .

ولقد لُخِّصَ النموذج الكامل للنظام السوفيتي بسهولة، فسلطة الحزب تحدد التوازن بين شبكات عمل الحزب وشبكات الأعمال غير الحزبية (الثقة الرئيسية مقابل الثقة الأفقية) في النظام. وهذا دوره يحدد المدى الذي تسلكه المنشأة العادية وفقاً لنموذج الولاء أو نموذج الرشوة – وبالتالي تحديد معدل نمو الناتج في هذا النظام، وعلى الجانب الآخر ما هو مقدار السلطة لدى الحزب ذاته الذي يتوقف على معدل نمو الناتج، [كما وُصفَ بمنحي (Q) π في الشكل (٩-٢)]؛ ولذا تتحدد (Q) و (π) بشكل آني.

وفي الباب التالي، سٌيُضٰن بعض الدماء في هذا النموذج المجرد، من خلال استخدامه لشرح السمات الكلاسيكية لتنظيم الحزب الشيوعي، والتحكم المركزي، والحظر ضد فئات معينة، والعضوية الخاصة، وحملة تطهير الحزب، وذلك في محاولة لتفهم عدد من الأحداث في التاريخ السوفياتي والتاريخ الصيني المعاصر.

إن المدخل إلى النظام الاقتصادي الشيوعي، الذي نوقش هنا - يقوم على فكرة أن ما يميز هذا النظام هو استبدال النقد والحوافز النقدية (كوسيلة لتخفيض الموارد) بنظام بيروقراطي واحد تحت سيطرة الحزب الشيوعي. وهذه الفكرة شائعة في الأدبيات العلمية؛ فما يميز هذا المدخل عن آخر، هو مفهوم البيروقراطية أو نموذجها المستخدم هنا. والمدخل الأكثر شيوعاً في تلك الأدبيات هو التخطيط المركزي أو نموذج اقتصاد الأوامر، والذي تصدر فيه الأوامر من القيادات العليا، ويُصْبِب حتى القاعدة؛ حيث تتفَّذ التعليمات. ويفسر هذا النموذج بسهولة سبب انهيار النظام، ما دامت أن أي بيروقراطية تعمل بهذه الطريقة. سوف تغرق في عديد من الإجراءات الروتينية وستقصها المعلومات والحوافز لكي تتذكر وتبدع وهكذا، وما لم يستطع هذا النموذج شرحه هو عدم تدهور النظام في فترة مبكرة من هذا الوقت؛ بل استطاع أن يبقى أكثر من ستين عاماً، وازدهر لوقت طويل في هذه الفترة. وهذه المشكلة نفسها، تقصد وجهات النظر الأخرى، مثل: نموذج السعي للحصول على العطايا، أو نموذج شيلifer - فيشتني. وقد ثبت أن تلك النماذج أكثر فائدة في محاولة فهم الطريقة التي يعمل بها النظام في مرحلة النهاية أو مرحلة اضمحلاته وانحطاطه، ولم تستطع توضيح سبب الإعجاب بالنظام في كثير من أجزاء العالم في أول خمسين عاماً من سريانه، أو ما كان يقال عنه لدرجة أنه سبب الخوف للمواطنين في البلاد الديمقراطية طوال هذه الفترة الطويلة.

وفي هذا الباب، يقول المؤلف إن النظام الكلاسيكي السوفيتي مثل أي نظام بيروقراطي آخر، لم ينفذ أساساً بنظام الأوامر والتوجيه؛ ولكن على أساس التبادل. والاختلاف الرئيسي بين النظام البيروقراطي ونظام السوق هو أن المبادلات في النظام البيروقراطي لا تقوم على أساس القوانين؛ ولكن على

الثقة أو الولاء. وفي النظام الشيوعي الولاء للحزب إضافة إلى مقدرة الحزب على قمع المعارضة، صار مصدر سلطته. نتيجة لذلك عندما كان الحزب قوياً إما بسبب صرامةه في استخدامه لعمليات القمع، أو للاعتقاد بقدرته على تحقيق وعوده، كان النظام قادرًا على تحقيق أداء اقتصادي جيد؛ لذا فإن التأثير الجوهرى لهذا النموذج هو أنه في نظام مثل الأسلوب السوفيتى يوجد ارتباط موجب بين سلطة الحزب وإجراءات الإنجاز الاقتصادي مثل النمو الاقتصادي.

والمشكلات الرئيسية في هذا الأمر كنظام "اقتصادي"، تكمن في ظروف إدارة أي بiroقراطية كبيرة بكفاءة؛ فالبيروقراطيات تتطلب ولاء رأسياً وتسلسلاً هرمياً إلى أعلى، وليس تضامناً أفقياً بين زملاء العمل يمكن استخدامه للهروب من سيطرة الحزب، وبالتالي يميل إلى تخفيض الإنتاجية، وهذا بدوره يتضمن أن هناك تناقضًا رئيساً بين وعود الشيوعية، مثل المساواة والتضامن والكافأة. وكما سترى في الباب التالي: أنه بمزور الوقت، يزداد هذا التناقض ظهوراً، واستطاع النظام أن يحفظ لنفسه أسلوباً ستالينياً، من خلال استخدام حملات التطهير والتقييد الأخرى لكسر شبكات العمل الأفقيه والتحالفات الأخرى غير المسماوح بها والتي مالت إلى النمو من داخل النظام. كما يصف ذلك الباب فترة التراجع السوفيتي بعد موت ستالين ومحاولات جورباتشوف للإصلاح، وكيف استطاع الصينيون إصلاح هذا النظام بنجاح؛ بينما لم يستطع السوفييت ولماذا.

الباب العاشر

الاقتصاد البيروقراطي II: الصعود والسقوط

١- طريقة عمل النظام

سوف نطبق الآن النموذج الوارد في الباب السابق، والمفهوم الأساسي الذي قصد النظام السوفيتى الكلاسيكى العمل به. والذى سيقدم هنا، هو أن النظام السوفيتى الكلى للإنتاج قد يربط بيروقراطية عملاقة. وفي داخل هذه البيروقراطية يقوم الحزب بوظيفة مماثلة لحقوق الملكية الخاصة في الاقتصاد الرأسمالي (ما دام يفرض الممارسات التجارية). وعندما يعمل النظام كما هو مفترض فيه يتنافس المرؤوسون مع بعضهم بعضاً؛ لتحقيق أهداف رؤسائهم بتقديم المبادرات، والمشروعات، والتلقانى والمرؤونة تماماً كما يفعلون في أي مؤسسة كبيرة ناجحة، سواء أكان إدارة حكومية أو شكلاً آخر من التنظيم البيروقراطي. ويكافأ الأداء الناجح وليس طاعة الأوامر أو مبادلته بالكافأت أو الترقى السريع.. وهكذا. وجميعها تخضع في نهاية الأمر لسيطرة الحزب في النظام الكلاسيكى السوفيتى. وتتضح قيادة الحزب أهداف النظام، ومن خلال شبكة عمل رأسية ينفذ الممارسات التجارية التي تحقق هذه الأهداف. وبهذا المفهوم فإن معلقين، مثل: أليك نوف (١٩٦٤) كانوا على صواب في القول إن "الحزب" في أغلب الأحيان بقراراته على كل المستويات يحل محل عملية القوى الاقتصادية (ص ٦١)؛ ولكنهم طبقاً لطريقة تفكيرنا مخطئون في استنتاج أن أولوية القرار السياسي قد لا تتشقى مع الرشد الاقتصادي (ص ٦٢)، إن البلاغة السياسية في تحديد الأهداف الاقتصادية واستبدال القوى الاقتصادية بقوى سياسية من خلال آليات سيطرة

الحزب هي أساس طريقة عمل Modus operandi هذا النظام. وفي إطار هذا العمل، فإن هذا أو ذاك القرار قد يكون بالتأكيد غير رشيد ولا يتسق مع أهداف القادة؛ ولكن انتقاد النظام على هذا الأساس، معناه الخطأ في تحديد منطقه الأساسي؛ فحقوق الملكية ليست مجانية، وإنفاق الموارد للحفاظ على شبكات العمل السياسية في نظام الأسلوب السوفيتى (حقوق الملكية المبنية على الثقة) – هو كمبدأ، ليس أقل رشدًا عن إنفاق الموارد على المحاكم، وعلى إيفاد القوانين التي تحافظ على حقوق الملكية الحضرية في الاقتصاد الرأسمالي. ومن الممكن أن تكون حقوق الملكية المبنية على الولاء أو الثقة أقل كفاءة من حقوق الملكية المبنية على القانون؛ ولكن علينا – أولاً – أن نتفهم كيف تعمل تلك هي مهمة الفصل الأول الذي يصف طريقة عمل النظام، والمعضلة الرئيسية وحل ستالين لها (بتطهير الحزب). ويصف الفصل الثاني انهيار النظام في الفترة ما بين وفاة ستالين وعصر بريجينيف. ويصف الفصل الثالث المحاولات لإعاش النظام في الاتحاد السوفيتي والصين. ويوضح هذا الفصل: لماذا نجحت المحاولات في الصين؛ بينما فشلت في الاتحاد السوفيتي.

٢- الحزب الشيوعي كآلية تنفيذ

كيف يعمل الحزب كشبكة عمل رئيسية؟ كما نُوِّقشَ في الباب الثاني، هناك ثلاثة سمات أساسية:

١ - العضوية الخاصة.

٢ - السيطرة المركزية والانضباط الداخلي (الحظر ضد "الانشقاق الحزبي" والجماعات الأفقية الأخرى).

٣ - الأيديولوجية الخاصة.

وفيما يلى شرح لدور كل من هذه السمات:

٢- أ: العضوية الخاصة

رغم أن أي حزب سياسي قد ينظر إليه على أنه مثمر كشبكة عمل تدعو للثقة في بعض النواحي، (هذه النظرة طرحت في جاليوتى - بريتون ١٩٨٦)، فإن هناك سمات معينة للحزب الشيوعي للاتحاد السوفيتى السابق الذى سلطق عليه من الآن فصاعداً، الحزب الشيوعي للاتحاد السوفيتى (CPSU) جعلت هذا التفسير مفيداً بصفة خاصة. فأولاً: يوجد بين هذه السمات أنه على خلاف متطلبات العضوية للأحزاب السياسية الديمقراطية؛ حيث إن العضوية في الحزب الشيوعي السوفيتى كانت لها ميزة خاصة (فريديريك - بريزنسكي، ١٩٦٥). ويرجع هذا المبدأ إلى عصر لينين (شابиро، ١٩٧١، ص ٥٠). ففي آخر مجموعة من القواعد (في الثمانينيات من القرن الماضي) تطلب العضوية - مثلاً - أن "يعمل الفرد بنشاط من أجل بناء الشيوعية، ويعمل داخل إحدى منظمات الحزب، وينفذ قراراته، ويدفع ما عليه" (شابиро، ١٩٧٨، ص ٧٠). وعلى الأعضاء الجدد أن يجتازوا مرحلة اختبار لمدة عام. ويجب أن يُوصى على المرشح للعضوية ثلاثة أعضاء من الحزب لا نقل مدة عضويتهم عن خمسة أعوام من بين الذين يعرفون المرشح وعمله لمدة لا نقل عن عام. وقبول عضوية المرشح الجديد تتطلب الموافقة الأساسية من مجلس الحزب الشيوعي السوفيتى، ثم منظمة الحزب في مدينته أو الحى الذى يقيم فيه (شابиро، ١٩٧٨، ص ٧١).

وخصوصية العضوية تجعل طرد العضو محتملاً، وكذلك التهديد بالطرد، سواء على أساس فرد أو جماعة (تطهير الحزب). وكان ذلك من الواضح سلاحاً قوياً في أيدي القادة لتشجيع الولاء. ومرة أخرى يرجع أساس هذا المبدأ إلى عصر لينين الذى طالب في عام ١٩٢١ بعملية تطهير واسعة النطاق للحزب من الأوغاد، والبيروقراطيين، والشيوعيين غير الأمناء،

والموالين للمنشفيك Menshevik^(*)، الذين غيروا ظاهرهم وموالين للمنشفيك قلوبهم" (مقتبسة من لينين في هوج - فينسود، ١٩٧٩، ص ٣٢٣-٤).

وكان خلق معارضة سياسية من الشيوعيين في داخل الحزب الشيوعي السوفيتي يشكل اتهاماً جنائياً (عقوبته الإعدام)، وكان ذلك بالطبع من اختراع ستالين (شابиро، ١٩٧١، ص ٤٠٦)؛ ورغم تضاؤل عمليات العنف؛ فإن عمليات التطهير استمرت طول فترة بقاء النظام. وقد طرد أكثر من ٥٠٠,٠٠٠ عضوٍ في الفترة ١٩٥١-١٩٥٦ وأكثر من ٤٠٠,٠٠٠ في الفترة ١٩٥٦-١٩٦٤. وقد طالب الحزب الشيوعي السوفيتي باستدعاء بطاقات عضوية الحزب، ونتيجة لذلك لم تجدد عضوية ٣٤٧,٠٠٠ عضوٍ (شابиро، ١٩٧٨، ص ٧١).

ومبدأ الخصوصية والمطالبة بالمشاركة من جانب الأعضاء واستخدام عمليات الطرد، تتضمن جميعها أن الحزب الشيوعي السوفيتي كان شبكة عمل تقوم على الثقة بالمفهوم الكلاسيكي لهذا التعبير، فماذا عن شخصية الحزب الرأسية؟ فهذا هو ما سنتحدث عنه فيما يلي.

٢- ب: السيطرة المركزية والانضباط الداخلي

إن مبدأ السيطرة المركزية والانضباط الداخلي، كان المبدأ الأساسي في نظرية لينين عن التنظيم. وربما كان انحرافه الأكثر أهمية عن ماركس، وقد فهم لينين منطق العمل الجماعي، ليس من وجهة نظر العالم النظري لللاقتصاد theorist؛ ولكن من وجهة نظر ممثل ثوري:

يجب أن تقود اللجنة كل جوانب الحركة المحلية، وتوجه كل المؤسسات المحلية، والقوى، والموارد... وستأخذ مناقشة كل تساؤلات الحزب - بالطبع - مكاناً في الدوائر المحلية؛ ولكن "اتخاذ القرارات الخاصة بكل

(*) الأقلية في الحزب الشيوعي السوفيتي عند قيام الثورة في عام ١٩١٧. (المترجم)

المسائل الخاصة بالحركة المحلية يجب أن يتم من خلال اللجنة فقط". وسيسمح باستقلال تلك المجموعات -فقط- في الأسئلة المتعلقة بتنقيبات النقل، Transmitting والتوزيع. وتحدد اللجنة تكوين المجموعات المحلية كما تحدد الوفود إلى هذا الحى أو ذاك، وتعهد إلى الوفود فى إنشاء مجموعات الأحياء. وتغزو اللجنة بدورها مواقع كل الوظائف لأعضاء المجموعة، ومجموعة الحى هى فرع محلى للجنة وتستمد سلطتها منها "(وولف ١٩٦٩، ص، ١٧١).

وقد ظلت هذه السمات للتنظيم السياسي السوفيتى حتى انهياره. وبالتالي؛ فإن منظمات الحزب لجمهوريات الاتحاد لم تكن أحزاباً قومية؛ ولكن فروع لحزب الاتحاد الواحد، وكانت تخضع للانضباط والتوجيه المركزي، مثل: أى منظمة أخرى تابعة لحزب. وقرارات الأجهزة الأعلى فى الحزب كانت ملزمة للأعضاء الأدنى بلا شروط. كما كانت كل الاشتقاقات الحزبية والمجموعات فى الحزب الشيوعى السوفيتى ممنوعة رسمياً فى النظم الأساسية للحزب. وكان حظر الاشتقاقات الحزبية والسيطرة الرئاسية للتعيين فى الوظائف وعلى الموارد - جميعها - طرفاً لضمان ارتباطات شبكات العمل الرأسية وليس الأفقية، والتي كانت سائدة فى أنحاء النظام. وبلغة بسيطة فإنها قد زادت من جاذبية الاستثمار فى النقاء الرأسية مقابل الأفقية.

٢- ج: الأيديولوجية الخاصة

من الشائع أن الأيديولوجية لعبت دوراً مهماً فى الاتحاد السوفيتى السابق؛ ولكن تحديد هذا الدور صعب جداً. وكانت مفاهيم مثل "غسل المخ" لا تناسب بسهولة مع نظرية الاختيار الرشيد. وقد أفاد فريدريك - بريزنسكى (١٩٦٥، ص ٢٢) أن قائمتها هي "أيديولوجية محكمة تتكون من كيان رسمي من العقيدة الفكرية، ويغطى كل الجوانب الحيوية لوجود الإنسان... " وبأن أول ما فيها هى الخواص الست للحكومات الشمولية. ومع

ذلك فإن الدور الذى تلعبه الأيديولوجية فى النموذج ليس واضحاً على الإطلاق. ومن وجهة نظرهما؛ فإن الجماهير لم تؤمن بهذه الأيديولوجية. وأنهما يريان أن هناك فراغاً متزايداً يحيط بالقيادة؛ لأن السيطرة الاحتكارية لوسائل الإعلام قد أوجدت لدى الجماهير شعوراً عميقاً بالاستياء مما يقال لهم؛ ولكن إذا لم يكن هناك إيمان بهذه الأيديولوجية، فما الهدف الذى تخدمه؟ وقد ذكر المؤلف من قبل (الباب الثالث، الفصل الثالث) الفكرة الأساسية والمهمة، بأن الأيديولوجية تعمل كمجموعة من الوعود التى ترمز إلى أهداف النظام، والتى يمكن قياس الأهداف بها. والأيديولوجية تروج أيضاً للتبدل بنفس الطريقة التى تفعلها الإعلانات التجارية - من خلال التكرار. فكلما زاد تكرار الرسالة عظمت حصة الدولة فى تحقيق الوعود المتضمنة بها. نتيجة لذلك، عندما تدهور أداء النظام فى السبعينيات والثمانينيات واتسعت الفجوة بين الوعود والحقيقة توقف النظام. وكما وضّعها جيانكوفرانكو بوجى (١٩٩٠) بطريقة لطيفة " قدّمت الوعود لفترة طويلة جداً، لدرجة أنها أصبحت لا تصدق ول فترة طويلة جداً لدرجة أنه أصبح من الصعب التماز عنها ولم تستسلم " (ص ١٦٨ - ٩).

وهناك جوانب أخرى من الأيديولوجية أقل سهولة فى تفسيرها. ولدى يوضح الكاتب مقدار المشكلة يستمع إلى موليفان ديجيلاس النائب السابق لرئيس يوغسلافيا متحدثاً فى مقابلة شخصية مذاعة بالراديو قبل سقوطه عن السلطة:

هل يمكن أن يوجد شرف وسعادة أعظم من أن تشعر بأن أحد أصدقائك المقربين والمحبين لك هو ستالين؟... ستالين هو أكثر الأداء وأشدّهم قسوة لكل ما هو غير إنساني، فهو ذو اهتمام عميق وهو أكثر الأشخاص حكمة فهو يرعى العطف الإنساني... ستالين هو رجل الدولة الوحيد ذو الضمير النقى والقلب غير الأناني. وستالين هو الماركسية البينية

المنتعشة والثرية. إنه رجل لا يتردد أبداً، رجل تستكشف عيناه أحدهات المستقبل قروناً بأكملها... فهو يعرف كل شيء، ويرى كل شيء، ولا يوجد شيء إنساني غريب بالنسبة له، ولا يوجد لغز في العالم لا يستطيع حلـه... إن ستالين عهد... العهد الحاسم جداً في تاريخ الإنسانية...
 (موليفان ديجيلاس، في إريان ١٩٨٢، ص ٢١٤).

وقد تساعل المذيع المحاور، عما إذا كان ديجيلاس يؤمن حقاً بذلك في هذا الوقت، خاصة إذا ما رأينا أنه بعد عشرين عاماً من ذلك، كتب يقول: إن ستالين هو أكبر مجرم في كل العصور؛ لأنـه قد اجتمع فيه اللاشعور الإجرامي لـ كاليجولا^(*) ونقاء بورجيا^(**)، ووحشية إيفان الرهيب^(***)... وقد رد ديجيلاس قائلاً: إنه لم يؤمن بذلك؛ ولكنه وصف ذلك بقوله إن الشخص ربما عليه أن يدرك أن "هذا المذيع على مستوى عالي من الوعي السياسي" (ص، ٢١٥).

ماذا يعني هذا؟ ربما يتضح دور الأيديولوجية بنظرتنا إلى الحزب الشيوعي السوفيتي كشبكة عمل رأسية للتـبادل، وذلك لسبب واحد: أن ارتباطـات شبكة العمل أكثر سهولة في تكوينها - كما أنها تعمل على تخفيض تكلفة العمليات التجارية عندما يشارـك أعضاء شبكة العمل أو شبـكات العمل المختلـلة، وانتماء عرقـي واحد، أو قرابة، أو أي سمة أخرى، وفي مصطلـحـات بـريتون - وينتروب (١٩٨٢) تسمـى مثل هذه السـمات "مؤشرات". وتقوم تلك المؤشرات بعمل الإشارـات والتـجاوـبات والتـى هـى جـزء من عملية تـكوـين التـقة بدقة أـكـثـر، وبالتالي تـخـضـن تـكـلـفة الـاتـصالـات،

(*) إمبراطور روماني معـتـبد (٣٧ - ٤١م). (المترجم)

(**) سـيـزار بـورـجـيا - Borgia (١٤٧٥ - ١٥٠٧) هو كـارـدـينـالـ وـزعـيمـ سيـاسـىـ وـعـسـكـرىـ إـيطـالـىـ. (المترجم)

(***) إـيفـانـ الرـهـيبـ هو قـيـصـرـ روـسـىـ دـمـوىـ. (المترجم)

وبالتالي تكلفة تكوين النقمة. ومن الواضح أن الأيديولوجية مؤشر من هذا النوع. علاوة على ذلك، ففي الاتحاد السوفيتي السابق والصين، والمجتمعات من مثل هذه النوعية كانت الأيديولوجية خاصية مميزة، وهي أنها يتحكم فيها مركزيًا، ومنذ أن ظهر تعريف جيانلويجي جاليوتى (١٩٨٧) المفيد عن الأيديولوجية بأنها "مجموعة من الآراء يتحكم فيها جهاز الحزب" (ص، ١٢٥). ومن هاتين النقطتين تتضح في الحال أهمية الطاعة لخط الحزب، وأن الانشقاق يهدد المبادلات، وبالتالي يهدد كفاءة النظام – تماماً كما تهدد الجريمة حقوق الملكية والكافأة في اقتصاد رأسمالي.

وتبغ التغيرات في محتوى الأيديولوجية – وبالتالي – دوراً مشابهاً للدور الذي تلعبه الأسعار في نظام السوق من ناحية توصيل المعلومات؛ لأنها تشير إلى الاتجاه الذي ينبغي أن تسلكه الاستثمارات في الولاء. وعندما لم يؤكّد الحزب الشيوعي السوفيتي على المساواة في فترة التصنيع في الثلاثينيات، واستبدل ذلك "تشجيع الامساواة التي صحبها عديد من الألقاب، والرتب، والمكانة الاجتماعية الأخرى" (بيبلر ١٩٨٠، ص ٢٣ – ٢٤) كان من الواضح أن الدولة تكافئ أنواعاً مختلفة من السلوك. ومثله، عندما بدأ ستالين، تقديسلين في العشرينات كان ذلك مقدمة لتقديس نفسه فيما بعد، وجزءاً مهمّاً لتوسيع السلطة في الحزب الشيوعي؛ ولم يكن موضوع الولاء وبالتالي من حزب البولشفيك^(*) ولا الأيديولوجية الماركسية – اللينينية؛ ولكنها كانت أيديولوجية ستالين نفسه.

والأيديولوجية هي في النهاية طريقة لتكوين أهداف وإجراءات الدولة؛ لكي تبني التأييد لها. كما أنها شكل مما يسميه ميلان كونديرا (١٩٩٥) الحديث "الغنائي". فهو يشرح ارتباط الرعب بالغناء تحت الحكم الشيوعي في موطنه تشيكوسلوفاكيا بهذه الطريقة.

(*) الأغلبية في الحزب الشيوعي السوفيتي. (المترجم)

بعد عام ١٩٤٨ وفي خلال سنوات الثورة الشيوعية في وطني، رأيت الدور السامي الذي يلعبه العم الغنائي في زمن الرعب، والذي كان بالنسبة لي، الفترة التي كان يحكم فيها "الشاعر سويناً مع منفذ الإعدام" (مقتبسة من روايته "الحياة في مكان آخر" ١٩٨٦). وأستطيع أن أذكر في ذلك الوقت ماياكوفسكي، وكان لا غنى عن عبقريته للثورة الشيوعية تماماً. كما كان لا غنى عن شرطته ديزيرشنسكي؛ فالغنائية Lyricism والتغنى والحديث الغنائي والحماس الغنائي جزء متكامل لما يسمى العالم الدكتاتوري الشمولي؛ فهذا العالم لم يكن بمثيل الجحولاج (*)، إنه الجحولاج الذي يُعطي القصائد فيه هوائمة الخارجية، ويرقص الناس أمامها (١٩٩٥، ص ١٥٧).

- المنافسة

رغم أن معظم النماذج الموجودة عن شكل النظام السوفياتي، تشكل تباعيناً لمثال المجتمع الموجّه؛ لم يكن من غير الشائع بين الدارسين أن يدونوا ملاحظات عن وجود قدر كبير من المنافسة في الدولة السوفياتية. ووفقاً لـ بارنجتون مور (١٩٥٠)؛ فإن "عمليات الحفز والمراجعة والمراقبة الموجودة في المجتمع الرأسمالي الديمقراطي والتي هي إلى حد كبير نتاج تقسيم السلطة، والتنافس الاقتصادي قد استبدلت في النظام السوفياتي بتحريض الأقسام المختلفة للبيروقراطية ضد بعضها بعضاً" (ص ٢٨٦).

وبالمثل؛ فإن العميد الأمريكي السابق للعلوم السوفياتية ميرل فينيسود (١٩٦٧)، كتب يقول:

بتحريض موظفي الإدارة المتنافسين والحزب والبوليس السرى ضد بعضهم بعضًا عند المستويات الدنيا من الهيكل الحكومي؛ فقد حررت القيادة نفسها من الاعتماد المطلق على أي قناة منفردة في جمع الحقائق،

(*) مناطق للنفى في سيبيريا ذات البرودة القارصنة. (المترجم)

وتشجيع التنافس بين الهيئات المختلفة لتصحيح التشوّه ومنع عمليات الإخفاء، وبهذا الأسلوب، فهى تعيّن الموارد المتراكمة التي تولدها أحياناً المنافسة. (ص، ٣٤١).

قد يقول المرء إن هذا النظام للسيطرة المتعددة والمتدخلة - من "التحقق والموازنات"، كان أحد السمات الرئيسة للتنظيم السوفياتي. وكمثل السمات الأخرى التي فحصها المؤلف، يرجع أصلها إلى عهد لينين (مور، ١٩٥٠، ص ١٧٠). ويتضمن في شكله النهائي أن مدير المصنع، كان مسؤولاً ليس - فقط - عن أي شيء في وزارته ولكن - أيضاً - الحزب الإقليمي (Oblast)، وهذا الحزب الإقليمي كان مسؤولاً عن كل شيء في المنطقة، بما في ذلك المشروعات الصناعية، وأيضاً عن كل شيء أمام الهيئة الأساسية للحزب - وحدة الحزب الموجودة في المصنع نفسه - التي تختص بممارسة الهيمنة على المصنع (شابورو، ١٩٧٨، ص ٦٨). وقد كان هناك نظام مماثل للسيطرة المتعددة موجوداً في مختلف المكاتب الحكومية (مور، ١٩٥٠، ص ص ٢٨٩ - ٩٠، هوج، ١٩٧٧، ص ٦٥).

لذا؛ فالدولة السوفيتية ربما كانت "مجتمعاً موجهاً"؛ ولكن التوجيهات كانت تأتي من عدة اتجاهات في الوقت نفسه. وقد حاولت هيئات المتعددة تكوين "تحالفات وقائية" (شبكات عمل أفقية) تجاوباً مع هذه المنافسة؛ ولكن الحزب لم يشجع هذا رسمياً، وقد صنف ذلك على أنه خطيئة أفراد العائلة (مور، ١٩٥٠، ص ص ٢٩٠ - ٢٩١). وبالتالي، بدلاً من سلسلة واحدة من القيادة التي ربما قد تتباً بها نموذج الأوامر. أصبح على الأقل، يمكن تمييز أربعة من الأهرام الوظيفية المنفصلة، والتي يمكن تمييز درجة مسؤولياتها وتداخلها (بدرجة أكبر أو أقل) وهي:

- ١ - الهرم الوظيفي الاقتصادي.
- ٢ - السوفيات.
- ٣ - الحزب.
- ٤ - لجنة سيطرة الحزب.

وشكل آخر من أشكال المنافسة في النظام السوفياتي، كان يسمى غالباً "الأغلبية المركزية"؛ حيث "المنافسة الشرسة" (هوج ١٩٧٧، ص ٨٤) بين الوزارات للحصول على الموارد من المركز. وكانت هذه المنافسة مماثلة تماماً للمنافسة بين الإدارات للحصول على الموارد في أي نظام بيروفراطي، مثل تلك الموجودة في الولايات المتحدة الأمريكية، أو الحكومات الفيدرالية الكندية، أو أي مؤسسة خاصة. وهذه العملية التي تتنافس بموجبها الإدارات بابتكار مشروعات وسياسات جديدة هي ليست أكثر من عملية من عمليات المنافسة أو ريادة الأعمال الشومبيرية. وهناك وجهة نظر أكثر شيوعاً، وهي قيام الوزارات بالعمل كجماعات مصالح تضغط من أجل تخصيص الأرصدة المالية النادرة لمشروعات يرجع أصلها إلى وزاراتهم كل على حدة. وكانت هناك منافسة شبيهة بذلك تسود بين (المناطق) Oblasts و(الأحياء) Obkom.

وما دام إجراء هذه المنافسة، يتم في إطار عمل حقوق الملكية المبنية على الولاء التي أنشأها الحزب الشيوعي السوفياتي؛ فقد كان من المعقول أن افتراض أن هذه المنافسة كانت تتميز بالكافاعة في تلبيتها لأهداف القيادة السوفياتية (انظر للتبرير وينتروب وبريتون ١٩٨٦). ويرى المؤلف أن هذا النظام وهو المنافسة - المبنية على الولاء الرأسي، والذي كان يتصرف به نظام الإنتاج السوفيتي عندما كان يعمل بكفاءة حتى السبعينيات، وكانت هذه الكفاءة هي السبب في قوة أداء الاقتصاد السوفيتي؛ ومنع ذلك كان للنظام عيب أساسى واحد، وهو ما سيفحص في الفصل التالي.

٤- المعضلة الرئيسية The Central Dilemma

إن المشكلة الرئيسية لأي نظام بيروفراطي - كما وضح في ملخص هذه النظرية في الباب السابق - هي أنه بمرور الوقت، تميل التقى الأفقية (وأيضاً الرأسية) إلى التراكم، كما أن تراكم التقى الأفقية في نهاية الأمر مدمر لكفاءة النظام من وجهة نظر قادته. ويتبناً المؤلف بأن هذه المشكلة كانت

حادة بصفة خاصة في الاتحاد السوفيتي بتضليل الحزب الشيوعي مع الدولة، وأيضاً ما تبعه من غياب الآلية المؤسسية (مثل الانتخابات العامة في السياسة، وعمليات الاستحواذ العدوانية في المؤسسات التجارية) أو أي آلية أخرى يمكن أن تهز عمليات الولاء التي تتجه إلى التراكم داخل هذا النظام. نتيجة لذلك؛ فإن السلاح الوحيد المتاح لهذا الغرض كان عمليات التطهير، وكان أكثر الأمثلة سيئة السمعة لاستخدام هذه الوسيلة في تاريخ الاتحاد السوفيتي هي عملية التطهير الكبرى للحزب التي أطلقها ستالين في أوائل الثلاثينيات. وقد أجريت عمليات التطهير "بعد" اتخاذ قرار التصنيع، وتقديم خطط السنوات الخمس وتصفية الكولاك ^(*). وكانت هذه هي الأحداث الحاسمة لهذه الفترة التي يعطى الفضل فيها بدرجة كبيرة "ويعزى" إلى ستالين لقيامه بتحويل الاتحاد السوفيتي بالكامل إلى اقتصاد أوامر. كان ذلك أمراً غريباً؛ لأنه كما سيتأكد في هذا الفصل أن خبرة الاتحاد السوفيتي طوال فتراته "السلطوية" و"الشمولية"، تشير تماماً إلى عكس هذه النتيجة أي إلى أهمية المنافسة والولاء.

أولاًً وقبل كل شيء؛ فإن البيروقراطية في عهد ستالين، كانت منظمة تنافسياً - ويكتب بيلر (١٩٨٠) :

إن الصورة الصحيحة (البيروقراطية ستالين) تضم عدداً من البيروقراطيات الرئيسة والأقل ينتبه كل منها المناطق السيادية لآخرين، ويحاربون للحصول على نصيبهم من الإمبراطورية البيروقراطية، ويكررون جهود بعضهم بعضاً. وإذا ما خوّل لجهاز الحزب أن ينظم ويشرف على التلقين السياسي؛ فقد كان هذا تنافساً ليس - فقط - مع الإدارة السياسية المنفصلة لل العسكريين (التي كانت من قبل فرعاً من بيروقراطية الحزب، وكانت تدار بطريقة مستقلة كان أغلبها تحت قيادة

(*) الكولاك هم أغنياء الريف في روسيا عند قيام الثورة عام ١٩١٧. (المترجم).

ميخايس - شيرياكوف)... كما كانت تتنافس -أيضاً- مع الشرطة وربما مع وزارة السكك الحديدية. وكانت أولويات المخططين تصطدم دائمًا بتحديات الشرطة (السلطات) التي كانت تتطلع لتوسيع إمبراطوريتها الاقتصادية. كما أن حقوق السكريتيرين المحليين للحزب وجهت - فعلاً- باستعانته المدبرين بنفوذ وزاراتهم المعنية، وقد خفض مدى تدخل وتحكم الوزارات الصناعية في المشروعات الرئيسة من خلال حقوق وإجراءات منظمى اللجنة الرئيسية للحزب..... وهكذا (ص ١٦-١٧).

تلك الصورة من المنافسة داخل الهيئات Interagency تطبق -أيضاً- على حركة التطهير الكبري، كما نُوقشت في الباب الثالث. وكان مدى هجوم ستالين على الحزب الشيوعي في الفترة ١٩٣٦ - ١٩٣٨، هائلاً. فمن بين ١٣٩ من الأعضاء الكاملين والمرشحين المنتخبين للجنة المركزية، اعتقل ٩٨ منهم على الأقل وأعدموا رمياً بالرصاص ومن بين ١٩٦١ من المندوبين الذين يدلون بأصواتهم أولاً يصوتون لمجلس الحزب السابع عشر؛ ليس أقل من ١١٠٨ منهم أو أكثر من النصف، اعتقلوا واتهموا بجرائم مناهضة للثورة. وبلغت حالات الدوران بين أعضاء الحزب الشيوعي السوفيتي وبين موظفي الحكومة في خلال السنوات الرئيسة لحملة ستالين ضد الحزب الشيوعي السوفيتي (١٩٣٧-١٩٣٨) ما يمكن جسابه بمئات الآلاف. (شابирرو، ١٩٧١، ص ٤٢٠-١).

وقد قدّم عديد من التفسيرات لحملة التطهير الكبري، وبدون الغوص فيها توجد نقطة واحدة تستحق التوضيح، وهي عدم إمكان تقديم تفسير باستخدام نموذج الأوامر. ولم يقدم أي دليل على حالات "عدم الطاعة" من المتهمين، كما لم يثبت وجود أي تحطيط أو مؤامرات انتهما بها. كانت معظم الأدلة اعترافات المتهمين الذين استجوبوا في سجونهم على أيدي NKVD. وكما أشار آدم أولام فإن ٩٩٪ من الناس الذين صنعوا في أعمال الرعب الكبيرة كانوا أبرياء تماماً من أي معارضة للنظام السوفيتي ومن التهم

المنسوبة إليهم" (إربان ١٩٨٢، ص ١١٩). وينتج عن ذلك تفسير بسيط للاعترافات غير الصحيحة للمتهمين، والتي طالب فيها سُتالين بالفعل، تملقاً من ضحاياه قبل إطلاق النار عليهم. "كان سُتالين يحتاج إلى اعترافات هؤلاء الناس وتملقهم؛ لأنهم كانوا أبرياء تماماً".

ومن الواضح أنه لا يوجد أى مكان لمثل هذا السلوك في نمذج الأوامر^P؛ ففي هذا النموذج، تصدّر الأوامر التي تنفذ، وقد تفرض عقوبات للعصيان. ولا يوجد داعٍ لعقاب هؤلاء الذين لم تصدر ضدّهم اتهامات بالعصيان، وقد يكون من غير المجد فعل ذلك؛ فإذاً أُعد شخص من أجل الطاعة وأيضاً من أجل العصيان، فستكون هناك صعوبة في اختيار السابق على الأخير. ووفقاً لذلك كان يوجد كثير من حالات التأمل في سلوك سُتالين، بما في ذلك وصفه كسلوك "مرضي" (*).

قد يكون سُتالين عديم الرحمة بطريقة غير عادلة؛ ولكنه لم يكن غير عقلاني إذا ما فهمنا تأثيرات الرعب من وجهة نظره. أولاً: قام بتحويل الحزب الشيوعي السوفيتي خاصةً مستوياته العليا من منظمة يهيمن عليها البولشفيك القدامي الذين كان ولاؤهم الأساسي للحزب الشيوعي السوفيتي ذاته (أو لبعضهم بعضًا)، إلى نخبة صنعتها سُتالين كلّياً. وبالتالي كان "عشرات الآلاف؛ بل مئات الآلاف من أعضاء النخبة الجدد بالدرجة الأولى من أصول طبقات اجتماعية متعددة.. واستحوذوا على مناصب سلطة في أثناء حملات التطهير الكبرى ونتيجة لها، فيما بين عامي ١٩٣٦ و١٩٣٨. وكانوا يدينون سُتالين بطريقة مباشرة وغير مباشرة، بنهاوضهم الهائل إلى المستويات المتوسطة أو العليا في هيكل السلطة، ومن شيء يكاد يكون غامضاً تماماً..." (بيلر ١٩٨٠، ص ٤٤). وبالتالي فقد فتحت حملات التطهير فرصاً شاسعة

(*) انظر المناقشة في روى مدفيف (١٩٧٣، ص ٣٠٥)، والذي رفض هذا الرأي وهو وج وفينسود (١٩٧٩ ص ١٧٧) اللذان يبدو أنهما قبلاه.

في النظام، وسمحت لستالين بأن يملأ هذه المراكز بهؤلاء الذين كانوا موالين له؛ وليس للحزب الشيوعي السوفياتي؛ لذا فليس غريباً أن نشير إلى أحداث أوآخر الثلاثينيات على أنها "انتصار ستالين على الحزب" (شابيرو، ١٩٧١، الباب ٢٢) أو التصريح بأنه "في عهد ستالين، انقرض الحزب الشيوعي كحركة سياسية" (بيلز، ١٩٨٠، ص ١٤). ومن ثم كان الحزب - ببساطة - حزب ستالين. ويرى المؤلف أن عمق عمليات التطهير لا يعكس مجرد عدم رحمة ستالين؛ ولكن قوة الولاء التي نمت بين البولشفيك القديم (نقمة أفقية) أيضاً، والتي كان لا يمكن أن تستأصل إلا بأساليب ستالين - فقط - وأخيراً كما يوضح شابيرو (١٩٧١):

قد أوقف الرعب بفاعلية لمدة طويلة قادمة، وأمكن التلاحم والتضامن من أجل تطهير الحزب كان الرعب المكثف شاملًا ضد كل القطاعات المهمة في المجتمع، بصرف النظر عن كون الأشخاص كانوا محصنين في مراكز السلطة أو محاطين بتابعيه أو زملاء عمل مناسبين؛ ففي موجة الرعب والشجب والتفاق والإثارة التي أطلق عنانها كان لا يستطيع أحد أن يثق في صديقه أو يسعى إلى الأمان في حماية إحدى المؤسسات أو الأفراد الذين اعتمد عليهم. وقد فتّلت المجتمع الذي رآه البعض سمة خاصة بالحكم الدكتاتوري الشمولى في سنوات الرعب (ص ٤٣٤ - ٥).

وتلخيصاً لما سبق؛ فإن المأذق الرئيسي لأى بيلورقراطية هو الميل إلى تراكم الولاء مما يخوض من سيطرة القيادة على البيلورقراطية. وهذا المأذق يكون واضحًا واحدًا بصفة خاصة في الدولة ذات الحزب الواحد الذي يمنع إمكانية التجدد من خلال استيلاء حزب مختلف على إدارة الدولة، أو من خلال انتقال وظائف بيلورقراطية الدولة إلى القطاع الخاص والأحداث الغريبة والمشوّهة التي وقعت في أوآخر الثلاثينيات، ويمكن تفسيرها على الأقل في إطار نموذج المؤلف عن البيلورقراطية. وعما إذا كانت درجة العنف التي

استخدمها ستالين كانت "ضرورية"^(*) حقاً من أجل إنجاز النظام؛ فإن هذا السؤال لا يمكن الإجابة عنه بالتحديد، ولكن مهما كان العقاب الذي وقع على الحزب والدولة فاسياً ومدمراً؛ فهو لم يكن بالضرورة غير عقلاني من وجهاً نظر ستالين.

٥ - تدهور النظام

تغير الاتحاد السوفيتي بدرجة كبيرة فيما بين عصرى ستالين وبريجينيف وخلفائه؛ ومع ذلك كانت السمات الرئيسة للنظام وهى العضوية الخاصة، والمركزية، والأيديولوجية وتعدد نظم الرقابة - لا تزال في مكانها حتى الثمانينيات. وكان التغير الرئيسي بعد وفاة ستالين هو التحفيض من درجة عمليات القمع ضد الشعب بصفة عامة، وبصفة خاصة الرتب العليا في الحزب الشيوعى السوفييتى. ويمكن توضيح النقطة الأخيرة على نحو مدهش، وهو التراجع فى حالات دوران العضوية من الشخصيات القيادية فى الفترة من الخمسينيات وحتى السبعينيات؛ فلقد بلغت تلك الحالات بين أعضاء البوليتبرو نسبة ٧٪ فى الفترة ١٩٥٦ - ١٩٦١ مقابل نسبة ٢٧٪ فى الفترة ١٩٧١ - ١٩٧٦. وبالنسبة لحالات دوران العضوية بين أعضاء اللجنة المركزية هبطت فى نفس الفترة من ٥٠٪ إلى ١٦٪، ومن بين سكرتariات اللجنة المركزية هبطت من ٧٥٪ إلى ٢٠٪، ومن بين أعضاء المجلس الوزارى لاتحاد الجمهوريات السوفيتية، هبطت من ٧٦٪ إلى ١٧٪، ومن بين السكرتارية الأولى من ٧٩٪ إلى ٢٩٪، ومن بين Obkom السكرتارية الأولى من ٨٦٪ إلى ٤٢٪ (هوف ١٩٧٧، ص ٢٩).

(*) يناقش ألك نوف أن ستالينية كانت ضرورية لبرنامج التصنيع؛ ولكن ليس من أجل عمل النظام السياسي، كما نوقش هنا. انظر كتابه "هل كان ستالين ضرورياً حقاً" في نوف (١٩٦٤)، ص ٤٠ - ١٧.

وكان الانخفاض في عمليات القمع ضد الشعب أكثر صعوبة في توثيقه بدقة؛ ولكن تلاشى الرعب السياسي الجماعي، وانخفض دور البوليس السياسي بدرجة كبيرة حتى قبل وصول الجلاسنوست والبريسترويكا (سياسة الشفافية وإعادة البناء). وقد تضمن هذا الخفض في مستوى عمليات القمع انسحاباً للأدلة الرئيسة لتشجيع تراكم الثقة الرأسية، وعدم تشجيع تراكم الثقة الأفقية. وكان من الواضح أنه بحلول الثمانينيات ولت عمليات التطهير الرئيسية إلى غير رجعة خاصة بين الأعضاء القيادية من كبار السن. وربما كان أحد أسباب الخسارة في جاذبية عمليات التطهير، وحتى بالنسبة للمتعطشين لها يمكن في صلب "عدم إمكانية التتبؤ بها": إذ لم يكن واضحاً على صعيد الموقف السابق من سينتهى به الأمر إلى القبض عليه في شبكة الاتهامات بمجرد أن يُطلق العنان للعملية. وكل من عمليات التطهير الكبرى في عهد ستالين، والثورة الثقافية الكبرى في الصين تبين فيما بعد أنه كلما عظمت عمليات التطهير كان الاحتمال أكثر بأن الجناء أنفسهم يمكن أن يُعدوا من بين الضحايا؛ لأن القائمة يجب أن تتزلف جيداً في نهاية العملية. وعلى أي حال لم تحدث عمليات التطهير؛ ولذلك ليس من المدهش أن يتدهور أداء النظام. فمعدل نمو الناتج والإنتاجية بدأ ينهاز في أواخر السبعينيات، واستمر في التراجع في الثمانينيات (كما ناقشها المؤلف من قبل).

وفي غياب عمليات التطهير ومع الانخفاض الذي صاحبته من حالات دوران العمل بين المديرين على مستويات أعلى حدث تراجع ثابت في إمكانيات الترقى الوظيفي. كما كان يرى دافيد جرانيك (١٩٨٣) :

إن عمليات التطهير السياسي في النصف الثاني من الثمانينيات قد جلبت إلى السلطة جيلاً من التنفيذيين الشباب الذين كبروا في السن في وظائفهم، وعرقوا خطوط الترقى تماماً خلال الفترة الثالثة بأكملها... وأهملت الممارسة السابقة السريعة والواسعة الانتشار للمحاسبة على الفشل، كما توفرت للمديرين درجة من الأمان في وظائفهم الجارية لم تُمنح أبداً في أي من الشركات الأمريكية الكبرى (ص ٢٤٢).

ونتيجة لذلك ربما كان أعظم إنجاز للنظام السوفييتي في خلال الفترة من السنتين فصاعداً، هو توفير الأمان ليس - فقط - للمديرين؛ ولكن لكلقوى العاملة أيضاً. وقد ردَّ أندرز أسلنـد (١٩٨٩) وجهات نظر كثـيرـين، عندما كتب:

إن الإجاز الـوحـيد الذي يرى أن غالبية المواطنين السوفـيـيت يقدـرونـهـ، هو الـدرـجة العـالـية من الأمـان الـاـقـتصـادي؛ فـكـاتـ الوـظـائف تـوـجـد بـسـهـولةـ وـيـحـفـظـ بـهـاـ، وـيـدـفـعـ لـكـ تـقـرـيبـاـ نفسـ الأـجـرـ سـوـاءـ أـكـتـ تـعـلـمـ بـالـفـعـلـ أـمـ لـأـعـلـمـ "ـ(صـ ٢٠ـ).

ومع زيادة الأمان الاقتصادي، وغياب قابلية الحركة mobility للاتجاه إلى أعلى أو إلى أسفل وانسحاب عمليات القمع السياسي في شكل عمليات تطهير وبعض أنواع العقاب الأخرى، كانت النتيجة الطبيعية هي اتجاه متزايد للتأمر - بمعنى تكوين أربطة شبكات العمل الأفقية وتقويتها وتعزيزها على كل مستويات التسلسل الوظيفي. فمثلاً: ازداد تحول النومنكلاتورا تصصيلاً للمزايا التي توفرت لهم، متأخراً في دراسة ميرفين مايثيو (١٩٧٨). وكانت هذه المزايا تشمل راتب الشهر ١٣ والذى كان عبارة عن شهر إضافي يدفع لأعضاء الحزب عن كل سنة من العمل، وكان يوصف أحياناً - بأنه "أموال المستشفى والعلاج" وعلى ما يقال: كان يحصل عليه موظفو الحزب في أجهزة اللجنة المركزية في موسكو وعواصم اتحاد الجمهوريات وأخرون. "وحزمة الحزب" والتي كانت عبارة عن مظروف مغلق يحتوى على مبلغ من المال يسلم شهرياً مع تسهيلات للوصول إلى المنافذ المخصصة للمستهلك، والعملات الأجنبية، والمتأجر التي تتبع تشكيلة واسعة من السلع الغربية، والسلع السوفيتية الراقية، والتي كانت تباع بربع الأسعار السوفيتية أو خمسها وذلك بسعر الصرف الرسمي (ص ٤١)، ومنازل خاصة، والحصول على وسيلة انتقال خاصة في شكل سيارة رسمية بسائلق، ونظام مغلق للمستشفيات والعيادات والمستوصفات (الإدارة الرابعة للوزارة)، وتسهيلات خاصة للتعليم، وتسهيلات خاصة لقضاء الإجازة والسفر إلى

الخارج. كل هذه المميزات كان يمكن الحصول عليها من خلال (المنصة) Blat^(*) - استخدام الاتصالات الشخصية والنفوذ - أياً - من خلال الرشاوى لجعل الحياة أسهل (ص ٥٢).

ويصف تيموثى جارتون آش (١٩٨٣، ١٩٩١) موقف التومونكلاتورا في بولندا في ليلة ثورة التضامن عام ١٩٨٠:

إن أعضاء التومونكلاتورا كان يمكن وصفهم بدقة، على أنهم الطبقة الحاكمة من العمالء، ويتمتع أعضاؤها بالسلطة والمركز والمميزات (درجات متفاوتة) بفضل الانضمام إليها؛ وربما لا يمتلكون كأفراد وسائل الإنتاج؛ ولكنهم يتحكمون فيها بدرجة شاملة. ففى السبعينيات كانوا يُعرفون على أنهم "ملك بولندا الشعبية"، ويمقارنون بنظم الطبقات الأخرى كانت السلطة السياسية والاقتصادية مركزاً بدرجة دائمة فى أيديهم؛ ولم تكن -أيضاً- نخبة وظيفية تماماً. وكان أبناء الأعضاء يُمتهنون بمميزات آلية طالما ظلوا مواليين للنظام. وفي السبعينيات قورنت هذه الميزات بميزات الوراثة فى الغرب؛ فإذا كنت ابنـاً لعضو بارز فى الحزب، سيكون لك مستوى معيشة أعلى وتعليم أفضل، وفرض عمل أكثر من معاصريك لأنك ابن العامل. وإذا أضفنا العائلات، فربما كان يعتمد نصف مليون من السكان مباشرة على استمرار احتكارات الحزب لوظائفهم والسلطة أو المميزات (ص ٩).

والصعوبة التى يواجهها الحزب، والتى يشكلها نمو شبكات العمل على كل المستويات من التسلسل الوظيفي هي أنها جلبت معها خسارة مستمرة فى سلطة الحزب. ويمكن فهم هذه النقطة بمساعدة الشكل (١٠)، إذ إن قصر الميزات يمنحها للبعض، وتتقاضت مع وعد الحزب الأساسية بالفرص

(*) المنصات أو إمكانية الحديث بصوت عالٍ من خلال العضوية بالحزب الشيوعي السوفيتى. (المترجم)

المتساوية والمكافآت. ونتيجة نكث هذه الوعود أن ارتفعت التكلفة الحدية للولاء المترافق، كما صورَ بالانتقال إلى اليسار للنقطة π (Q). وثانياً تراجعت الكفاءة في المؤسسات بسبب ازدياد أهمية شبكات العمل الأفقية مقابل ارتباطات شبكات العمل الرئيسية، ويتضمن هذا أنه عند أي مستوى معين من السلطة، ترجمَ ذلك إلى معدلات أصغر للنمو الاقتصادي، كما يتضح ذلك من التحول إلى أسفل المنحنى $\dot{\pi}$ (Q) في الشكل (١-١). وكلما هذن الانتقاليين يعززان بعضهما بعضاً في تخفيض توازن السلطة (π) ومعنده النمو الاقتصادي Q. ومن هنا؛ ففي الشكل (١-١) صورَ تدهور النظام السوفياتي بالانتقال إلى أسفل في توازن السلطة، والنمو الاقتصادي من نقطة مثل E_0 إلى نقطة مثل E_1 .

وكانَت أعراض هذا التدهور ونتائجُه في سلطة الحزب السياسي والاقتصادية، كما يلي:

- ١ - النقص المتزايد في كل نواحي الحياة مع هروب كثير من المؤسسات من سيطرة القيادة، والتحرك بعيداً عن خليط الأوامر، والنقص الذي سببه الحزب، والنقص بسبب الفساد إلى توازن لكل أنواع الرشوة.
- ٢ - الازدياد في التعليمات المغالى فيها للسبب نفسه.
- ٣ - القيود الهشة للموازنة مع تمادي مديري الوزارات في توسيع المقايسة بالاتّمام للمنشآت في مقابل الحصول على الرشاوى.
- ٤ - عجز الموازنة؛ بسبب الانخفاض في الإنتاجية والخسارة في الإيرادات المركزية؛ كنتيجة تقافم النمو في الاقتصاد الثاني (أحد الأعراض الأخرى لتراجع سلطة الحزب الشيوعي السوفيتي).
- ٥ - توقف التعاملات النقدية لعدم وجود ما يمكن شراؤه.
- ٦ - تراجع النمو لكل الأسباب التي سبق ذكرها.

ورغم أن الإحصائيات السوفياتية الرسمية لا تدل على انعدام النمو؛ فإن عدداً من الاقتصاديين؛ منهم: آبل أجانبجان، وأليليك نوف، ومايكيل إيلمان زعموا أنه لم يكن هناك نمو في الاتحاد السوفيتي بعد عام ١٩٧٨ (*). وقد

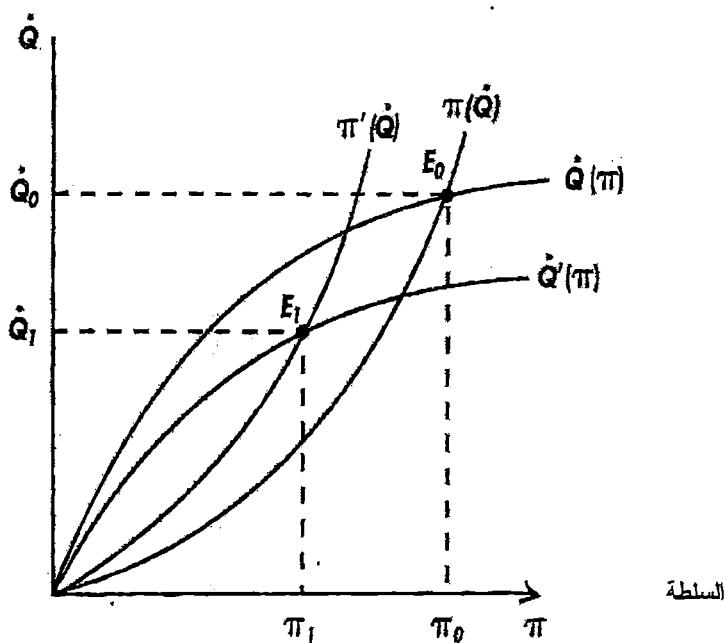
(*) انظر أسلاند (١٩٨٩، ص. ١٥).

اقتصر أسلاند وجود حالات نقص في الإنتاج في الاتحاد السوفيتي [في منتصف الثمانينيات]، تخللت في الحياة السوفيتية إلى الحد الذي استبدلت فيه كلمات مثل "يشترى"، "ويبيع" بكلمات مثل "يعطى" و"يأخذ" في لهجة الحياة اليومية" (ص ١٨). وكان أحد الأعراض المبالغة تراجع طول الحياة للذكور السوفيت في السبعينيات (وهو ما استشهد به في دراسات استرلي - فيشر ١٩٩٤ ص ٩). ويقتبس أسلاند ما قاله الاقتصادي السوفيتي ميخائيل شملييف عن الأسباب المحتملة لذلك:

لقد أصبحت الفوضى وعدم المبالاة وعدم الاتزان ظاهرة جماعية، وأصبحت السرفقة وعدم احترام العمل الشريف مصحوبة في نفس الوقت بغيرة عدوانية ضد أولئك الذين يكسبون كثيراً حتى ولو كان ذلك بطرق شريفة، وظهرت علامات الانحطاط البدني على جزء كبير من السكان بسبب شرب الخمر والبطول والحمول (ميخائيل شملييف، مذكور في آسلايد ١٩٨٩، ص ١٨).

شكل (١٠ - ١) تدهور النظام السوفيتي

النمو الاقتصادي



وفي بحر هذا السبات لدكتاتورية الشمولية أتى الرفيق جورباتشوف وهو مصمم على الإصلاح، فماذا كانت استراتيجية الإصلاح؟ ولماذا لم ينتج عنها إصلاح، ولكن تتج عنها فناء النظام؟ يتناول الفصل التالي هذه الموضوعات.

٦- استراتيجيات الإصلاح السوفيتي مقابل استراتيجيات الإصلاح في الصين أو تحريف الشمولية

في منتصف الثمانينيات وما واجهها من المشاكل التي لمّح في نهاية الفصل السابق أطلق جورباتشوف ما عرف بحملة "بروسترويكا وجلاسنوسٍ" وكان عمودي التوأم للحملة، ويهدفان إلى تخفيض السيطرة المركزية على منشآت الدولة وتقليل القيود على حرية التعبير من خلال السماح بالنقد والمناقشة. وأشارت هذه الاستراتيجية مشكلة رئيسة لتحليل المؤلف للحكم الشمولي؛ لماذا يتصرف قائد شمولي من المفروض أنه يعمل على تحقيق أقصى قدر من هذه السلطة؛ حيث يفقد جزءاً من سلطته من خلال التنازل عن كثير منها؟ ولكن نفهم هذه الاستراتيجية، نجد أنه من المفيد أن ننظر -أولاً- إلى النموذج الصيني. بدأ الإصلاح الصيني عام ١٩٧٨. ومجمل القول: إن الاستراتيجية هناك كانت اقتصادية بحتة وكانت تتصرف بإدخال المنافسة في سوق المنتجات؛ بينما كانت تحافظ على الملكية "الاشتراكية" (ماكميلان - نوتون، ١٩٩٢) أو استراتيجية "التحول إلى السوق بدون خصخصة" (برلينر، ١٩٩٤). وكانت هناك أربعة عناصر رئيسة لهذه الاستراتيجية:

١- سُيمنَج بأشكال جديدة من "المشروعات المستقلة" التي تستطيع أن تعمل خارج الخطة. وقد بدأت الاستراتيجية بإلغاء الزراعة الجماعية في عام ١٩٧٩ بإدخال نظام مسؤولية العائلة، والتي أعطى فيها الفلاحون عقود إيجار لعدة سنوات، وحرية واسعة في عملياتهم الخاصة، كما مُنحُوها سلطة

لبيع جزء من إنتاجهم في السوق، والحق في الاحتفاظ بأرباح بعد دفع الضرائب وتوريد حصة التزامهم من المحسوب للدولة (برلينر ١٩٩٤، بيركينز ١٩٩٤). ونتيجة لذلك بدأ تأسيس صنف من الشركات غير الزراعية بواسطة وحدات حكومية ذات مستوى أدنى (حكومات المدن والقرى أو TVEs TVGS). وكانت هذه الشركات تُعرف "بمشروعات القرية والمدينة" ويمتلكها اسمياً مواطنو المدينة أو القرية كلها؛ ولكنها تكون تحت سيطرة حكومة المدينة أو القرية (تشانج - وانج، ١٩٩٤). وكما ذكرنا في الباب السادس، كانت ناجحة بدرجة مذلة. وصل متوسط المعدل السنوي لنمو الناتج في تلك الشركات إلى ٢٥,٣٪ سنوياً في خلال الفترة ١٩٧٩ - ١٩٩١ (وايتمان - زورو، ١٩٩٤). وقد يكون أحد أسباب ذلك أنهم كانوا يعملون تحت قيود موازنة صعبة "مثل تلك التي تواجهها المشروعات الرأسمالية التقليدية" (برلينر، ١٩٩٤، ص ٢٥١)؛ ولكنها لم تكن شركات خاصة، ولم تكن الشخصية. عنصراً أساسياً في الاستراتيجية الصينية (بيركينز ١٩٩٤).

٢- كان المكون الثاني لهذه الاستراتيجية هو منح "استقلال ذاتي" أكبر للشركات الحكومية؛ لذا فإن مديرى هذه الشركات قد حصلوا على حق بيع الإنتاج الزائد عن الخطة في السوق، وخففت حصة الإنتاج المطلوبة، وسمح للمديرين بالاحتفاظ بنصيب كبير من أرباحهم (كانت تصل أحياناً إلى ١٠٠٪) بعد سداد مبلغ ثابت للدولة.

٣- كان يوجد نظام "تسعير ثانوي" تابع فيه المنتجات المخصصة للخطة بأسعار رسمية تحدها الدولة؛ بينما الإنتاج الزائد عن الخطة يمكن بيعه بسعر السوق.

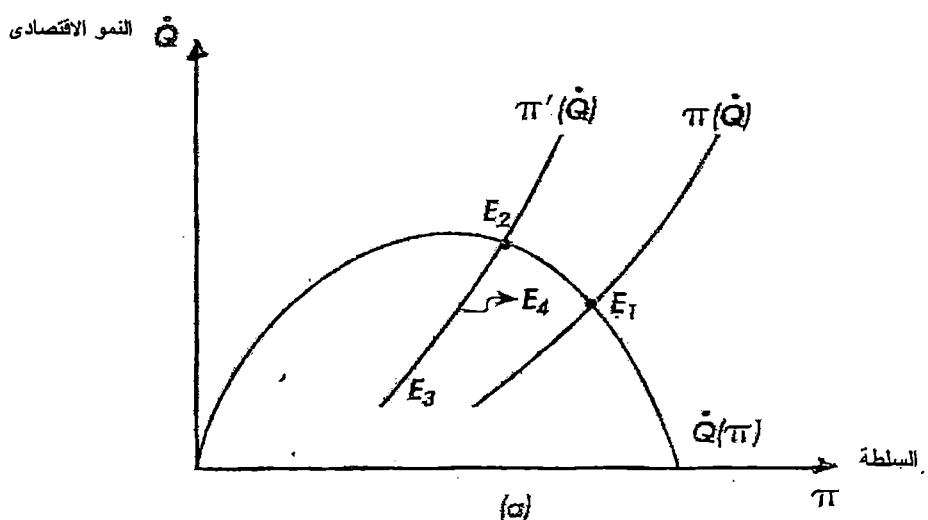
٤- افتح الاقتصاد الصيني "على السوق العالمي"، وقد سمح للشركات بالتصدير والاستيراد دون الحصول على تصريح من السلطات، كما شجّعت الاستثمارات الأجنبية.

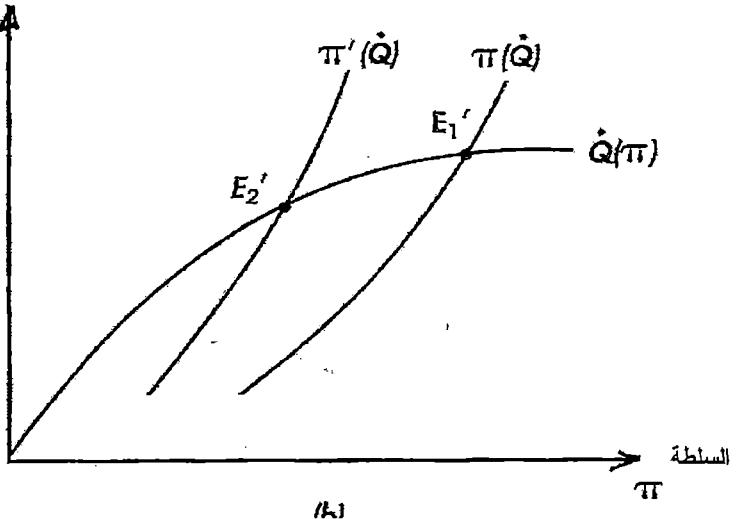
لماذا تتخلّى حُكْمَة شموليَّة عن سلطتها بهذه الطريقة؟ كان أحد المبررات الواضحة لهذه الاستراتيجيَّة هو حدوث انسحاب جزئيٍّ؛ وليس كليًّا للسيطرة المركزيَّة، ليحفِّز كفاءة أعظم للشركات المملوكة للحكومة والشركات الأخرى، وبالتالي تدفع عملية النمو الاقتصادي. وقد قلصت سلطة الدولة في الشكل (١٠ - ٢ - أ)؛ حيث يتبيَّن هذا التقليل من حُكمَة الدولة في الشكل (١٠ - ٢ - أ)؛ حيث يتبيَّن هذا التقليل من حُكمَة الدولة في الشكل (١٠ - ٢ - أ)؛ حيث يتبيَّن هذا التقليل من حُكمَة الدولة في الشكل (١٠ - ٢ - أ). ويبيَّدُ ذلك وصفاً معقولاً لسلطات قانونية أقل. ومن المفترض أن هذه الاستراتيجيَّة كانت لمنع انهيار النظام بإيجاد كفاءة أكبر، والعمل على تزايد النمو الاقتصادي، وبالتالي ينتهي عند نقطة مثل E₂ بدلًا من انتهائه عند النقطة E₃ في الشكل (١٠ - ٢ - أ). ويبيَّغُ أن يتحقق هذا الهدف بتراجع إقْل في السلطة عما كان سيحدث في غياب هذه الإجراءات. ويبيَّن الشكل (٢-١٠) أنه لكي تعمل الاستراتيجيَّة فمن الضروري أن يتوجه اهتمام (π) Q إلى أسفل، كما في الشكل (١٠ - ٢ - أ) وليس إلى أعلى فوق مدى الإصلاح، كما في الشكل (١٠ - ٢ - ب). وإدخال الفكر التسويقي marketization (المنافسة التسويقية للنتائج)؛ لكي يتعامل مع التغيير المفاجئ في منحتي (π) Q، هو ما يشير المؤلف إليه على أنه "تحول شمولي مفاجئ"، وأخيرًا يلاحظ أنه إذا ما أصلحَ بطريقة جيدة، وأحدث نمواً اقتصاديًّا كافياً، فمن الممكن أن يزيد عرض الولاء للنظام، وبالتالي يخفض تكالفة الولاء وينتقل منحتي (Q) π للخلف مرة أخرى في اتجاه E₄ (في الشكل ١٠ - ٢ - أ) وحتى إذا لم يحدث ذلك؛ فإن الفكرة العامة هي أنه بالتخلي عن سلطات الدولة (في هذه الحالة السيطرة على الشركات)، قد ينتهي النظام باستحواذه على سلطة أكبر مما كان سيحصل عليها بدون عمليات الإصلاح. يوضح ذلك كيف أن النظام الشمولي الذي يريد تحقيق أقصى قدر من السلطة يمكنه أن يتبع استراتيجية "إصلاحية" مثل تلك (*).

(*) لاحظ التشابه في الاستراتيجيَّة (التخلُّى عن السلطة لكي ترتفع من الإِيراد) التي اتبعتها الملكيَّة البريطانيَّة في الثورة العظمى عام ١٦٨٨ (كما حلَّها نورث و وينجاست ١٩٨٩، ونقشت في الباب الخامس).

وفي الاتحاد السوفييتي السابق؛ فإن الاستراتيجيات التي اتبعها جورباتشوف في أثناء فترة الجلاسنوست (الشفافية) والبريستوريوكا (إعادة البناء) كانت هي نفس الاستراتيجيات التي أتبعها الصين. وتماماً مثلاً، فعل الصينيون أتيح للسوفيت إدخال قطاع مستقل من الشركات التي تعمل خارج خطة الدولة، وتستطيع أن تبيع هذه الشركات منتجاتها الزائدة عن الخطة في السوق. وقد سمح قانون الشركات بأن تحفظ بأرباحها بعد دفع الضرائب والالتزامات الأخرى للدولة. وأدخل نظام التسعير الثنائي فكانت الشركات الحكومية لديها الحق في أن تصدر وتسورد مباشرة، كما شجعت الدولة على إنشاء شركات مشتركة مع شركات أجنبية (بيرلينر ١٩٩٤، ص ٢٥٣ - ٢٥٥). (ساكس - وو ١٩٩٤، ص ١٢٠ - ١٢١)؛ وبالتالي، فكما يركز بيرلينر؛ فإن الاختلاف بين استراتيجيات الإصلاح التي تبناها السوفييت وتلك التي تبناها الصينيون لم يكن اختلافاً بين مدخل التدرجية "الانفجار الكبير"؛ فقد جربَ منهج التدرجية في الاتحاد السوفييتي لعدة سنوات، ومن المفترض من أجل الأسباب نفسها كذلك التي نوقشت في حالة الصين. وللتى تقضى بأنه يمكن تحقيق سلطة أكبر على المدى الطويل إذا ما استُرخيت السلطة المركزية على الدولة والمؤسسات، وتم السماح بمنافسة الإنتاج.

شكل (١٠ - ٢) الإصلاح أو تحريف الشمولية





ولكن في الاتحاد السوفييتي كان يوجد سبب عقلاني آخر وراء الإصلاح؛ فبطول الثمانينيات كانت سلطة الحزب الشيوعي لخلق حالات العجز والنقصان وتوزيع العطايا، قد أنتهكت بدرجة كبيرة بسبب نمو حالات التواطؤ أو المقايسات في شبكات العمل الأفقيّة. نتيجة لذلك؛ فإن الامتيازات والعطايا التي نشأت من حالات النقصان، تحولت بدرجة كبيرة إلى رشاوى، ولم تسهم المقايسة الأفقيّة في تحقيق أهداف الدولة. وكان الموقف مختلفاً في الصين، التي استفادت من تجربة الثورة الثقافية لمدة عقد أو شيء من هذا القبيل عند بداية عمليات الإصلاح في عام ١٩٧٨، وفي أثناء تلك الفترة، طُهِرَ ٦٠٪ من أعضاء الحزب الصيني (فيربانك ١٩٩٢، من ساكس - وو، ١٩٩٤، ص ١١١). ورغم تفسير ذلك بأن سيطرة الحزب كانت قد قُوِّضت في الصين؛ فإن التفسير المطروح هنا يختلف. ونتيجة لعمليات التطهير كان كل شخص يرتدي في الآخر، وكانت اتصالات شبكة العمل الأفقي غير المرتبطة بجهاز الحزب، ضعيفة وهشة، وبالتالي كان من السهل أن يظل جهاز الحزب الصيني مسيطرًا خلال عملية الإصلاح. وربما كان

لهذا السبب أطلق جورباتشوف الجلاستوست والبريستوريوكا؛ بينما لم يفعلها الصينيون؛ فقد كانت لديهم من قبل جلاستوست خاص بهم، فيما يتعلق بالأهداف المرغوب فيها لضعف الروابط غير الحزبية التي يمكن أن تساند الرشوة والفساد وبعض الأشكال الأخرى من المخالفات التي لم تدفع بأهداف الحزب إلى الأمام.

ورغم أن برامج الإصلاح في عهد جورباتشوف في الاتحاد السوفيتي، وعهد دينج في الصين كانت متشابهة؛ فتأثيراتها كانت مختلفة للغاية. فمن وجهة النظر الاقتصادية كانت النتيجة في الصين فترة طويلة من النمو الاقتصادي الثابت بمعدلات عالية (المتوصلة حتى الآن)، [أكثر من 8% سنويًا لمدة أربعة عشر عاماً، ١٩٧٨ - ١٩٩٢ (بيركنز، ١٩٩٤، ص ٢٤)]. وقد نما الإيراد الإجمالي للموازنة الرسمية بمعدل ١٠% سنويًا، ونما الإيراد الإضافي للموازنة بمعدل أسرع (سيكيولار، ١٩٩٢، ص ١٠) (*) .

أما في الاتحاد السوفيتي فكانت التأثيرات النهائية (نحو ١٩٩١) هي انهيار الاقتصاد الكلي، وانهيار نظام التخطيط، وانفجار في حالات الفساد الحكومية والتضخم وانهيار الشيوعية بعد أكثر من سبعين عاماً في السلطة. وفيما يتعلق بالشكل (٢-١٠)؛ فقد أنجز الصينيون التغيير المفاجئ الشمولي بنجاح، وتحركوا من نقطة مثل E_1 في الشكل (٢-١٠) إلى نقطة مثل E_2 . أما في الاتحاد السوفيتي؛ فقد انهارت إيرادات الموازنة بعد بداية الإصلاح، وانتقل النظام إلى أسفل منحنى $Q(\pi)$ في الشكل (٢-١٠ ب) من نقطة مثل E'_1 إلى نقطة مثل E'_2 .

(*) في أثناء الثمانينيات كانت مكاسب SOE وموقعها قد انتقلت بدرجة كبيرة من داخل الموازنة **Within** إلى حسابات موازنة ممتازة **Extra**. وبين سيكيولار أنه عندما ضممت تلك الميزانيات المختارة كان عجز الموازنة أصغر كثيراً، وكان جزءاً من الإيرادات والإتفاق من الحكومة المركزية الذي يذهب إلى حكومات الأقاليم أكبر كثيراً مما كان معروفاً.

فما الذى يوضح هذا الاختلاف؟ رغم أن عدداً من العوامل قد أسهمت فى ذلك، وسيناقش بعض منها بعد قليل؛ فإنه يوجد اختلاف واحد فى الاستراتيجية هنا؛ حيث حافظت السلطات الصينية على مستوى عالٍ من عمليات القمع فى خلال عملية الإصلاح، وفي الحقيقة مازالوا يحافظون عليه إلى اليوم (منتصف ١٩٩٧)؛ أما السوفيت فقد رأخوا فى السيطرة السياسية. وبطريقة أخرى يقول المؤلف: إنه رغم أن الصينيين خضوا من السيطرة التفصيلية على عمليات المنشآت؛ فإن الدولة عملت بوصفها بدليلاً لحقوق الملكية والنظم القانونية اللازمة لإنقاذها، وكلتاهما كانتا مختلفتان فى خلال عملية التحول. وقدم السوفيت الجلستان ويطرق أخرى قوؤضوا سيطرة الحزب، ولتدعيم الزعم بأنه هذا كان الاختلاف الأساسي، سينتارو كل ثلث نواحي معينة تُعتبر - إلى درجة كبيرة ضرورية للإصلاح الناجح:

١- التقدير الإداري.

٢- مشكلة انحراف عرض السلع عن المجرى المألف (انحراف السلع عن الخطة إلى منتجات السوق).

٣- التضخم.

في كل من هذه الحالات سين بين المؤلف أن تخفيف السيطرة المركزية لا يحل المشكلة، وأنه لا يمكن الاعتماد "على التحول إلى السوق" لحل المشكلة أيضاً، وبدلأً من ذلك؛ فإن هذا التخفيف والتحول إلى السوق تفاقم المشكلة في غياب تطور عالٍ لنظام حقوق الملكية، والتي لم توجد لا في الصين ولا في الاتحاد السوفيتي السابق. فالمحافظة على سيطرة الدولة في حالة الصين كانت سارية المفعول، ووفرت بدليلاً لحقوق الملكية الضائعة؛ بينما كان هذا البديل غير موجود في برنامج الإصلاح السوفيتي؛ ولكن نرى هذه النقطة بدقة سنتارو كل من هذه المشكلات بتفصيل أكثر.

أولاً: التقدير الإداري أو الآليات المختلفة للسيطرة الإدارية

إذا ما حُرِّرَ الإداريون من السيطرة المركزية على قراراتهم (مثل سياسة الاستثمار، سياسة الأجر.. وهكذا) فما الضمانات كي يكون سلوكهم في مصلحة المنشأة؟ ففي أسلوب الشركات في الولايات المتحدة الأمريكية تُمثّل الأسهم على نحو واسع، كما يمتلك المديرون أنفسهم حصة صغيرة من أسهم الشركة، وتوجد أجهزة معروفة جيداً لفرض الانضباط على المديرين: مثل وجود سوق رأسمالي متطور بدرجة كبيرة؛ لكن يقيّم أسعار الأسهم، بما في ذلك وجود بعض من حملة الأسهم ذوي الحصص الكبيرة في ملكية الشركة، وكذلك آليات تنفيذية للتعويض التي تربط دخل المديرين بأداء الشركة، واحتمال تولي مهام الإدارة بواسطة أحد الخارجين من ذوى القدرة على توفير رأس المال الضروري لتمويل الشركة (جينسين - ماكنج، ١٩٧٦، وبينروب، ١٩٨٧). وفي غياب وجود الأسواق أو الضعف المتأتى لأسواق المال في كل من الاتحاد السوفياتي والصين؛ فإن ذلك يعني عدم وجود انضباط إداري ممكن من هذه المصادر. وتبعداً لذلك؛ فإن الاستقلال الذاتي المتزايد في الاتحاد السوفيتي السابق بعد عام ١٩٨٧، أعطى للمديرين فعلاً درجة من الحرية ليمنحوا أنفسهم وعمالهم، زيادات في المكافآت على حساب مدفوعات الضرائب للدولة. وقد أدى الحفاظ على القيود الهشة للموازنة، في فترة الإصلاحات إلى تفاقم المشكلة؛ لأن ذلك كان يعني أن الدولة كانت تلتزم بتتعويض أي خسائر ناشئة تصيب المؤسسات نتيجة زيادة الأجور! ومن ثم متوسط الأجور الحقيقة في مجال الصناعة ارتفع بنسبة ٧٩٪ في الفترة ١٩٨٥ - ١٩٩١ بمعنى أنه في خلال فترة كانت فيها الأسعار مستقرة بدرجة كبيرة، كما أن عرض السلع كاد لا يكون قد نما على الإطلاق (بويكو، ١٩٩٢، ليبيون - ساكس، ١٩٩٢ ص ٢٢٠); ولذا فإن نتيجة التحرر كانت تكشفاً لحالات العجز والتقصان، وكان يشار إلى الظاهرة التي حدثت - أحياناً - على أنها "تهب المنشآت" أو "الشخصنة الثقافية". ومن وجهة

نظر الدولة كانت هناك نتيجة أخرى متمثلة في نهب إيرادات الدولة، التي أدت إلى تفاقم عجز الموازنة موجود سلفاً. وقد ظهرت مشكلات مشابهة في الصين مع بداية عمليات الإصلاح؛ ولكنها أُوقعت عن طريق تشديد مراقبة الدولة على السلوك الإداري (ماكميلان - نوتون، ١٩٩٢، ص ١٣٥). وهذا كما يقول ماكميلان - نوتون: "الدولة يجب أن تراقب الشركات في خلال فترة التحول".

ثانياً: مشكلة الانحراف عن المجرى المأهولة لعرض السلع والخدمات Supply diversion

المشكلة الرئيسية الثانية للإصلاح الجزئي، هي احتمال وجود سعرين مختلفين لنفس السلعة (السعر الرسمي وسعر السوق)، وكلما ازداد الفرق بينهما زاد الحافر لأى شركة؛ حيث يتحول إنتاجها المخصص للدولة إلى السوق الحر (سيكيولار، ١٩٨٨، مورفي - شلifer - فيشنبي، ١٩٩٢). والواقع أن نظام المسارين (الخطة والسوق) قدم عديداً من الفرض والحوافز للبائعين لمحاولة التهرب من الخطة. فمثلاً كما يقول سيكيولار (١٩٨٨) :

إن النظام خلق حافزاً للتحوّل من زراعة محاصيل ذات حصة عالية نسبياً، إلى محاصيل ذات حصة منخفضة أو معدومة الحصة، والحقول التي تخضع لحصة من الحبوب تحولت إلى زراعة القطن أو محاصيل اقتصادية أخرى والعكس صحيح. وأحد وسائل التهرب هو حجب الناتج لمدة عام أو عامين، وبعد ذلك يُسلم كله مرة واحدة، أو يقوم عدد من العائلات بتحويل ناتجها كله لعائلة واحدة، لتسليمها للدولة. وأخيراً: قد يرضخ الموظفون المطهرون تحت ضغوط جيرانهم لإغراءات تخفيض غير مصرح بها في مستويات الحصة. وقد نتج عن مثل هذا النوع من السلوك وفاء أقل بالحصص، وفي الوقت نفسه الذي ازداد فيه تسليم زيادة في الحصص، بأسعار يتفق عليها (ص ٢٨٩).

لم يكن من الواضح، كيف يمكن استخدام آليات السوق لمواجهة مثل هذه المشكلات. وكما يشير سيكيلار (١٩٩٣)، أنه إذا ما خفضت أسعار السوق إلى مستوى الأسعار الرسمية ستكون عملية التسويق غير كاملة، وسيمهد الناتج إلى الانهيار وستتوقف عملية الإصلاح. وإذا ما ارتفعت أسعار السوق ستزداد الإغراءات لقادمي الوفاء بحصص الدولة؛ حيث الفجوة بين الأسعار الرسمية وأسعار السوق تتزايد. وأخيراً إذا ما استجابت الدولة لحالات النقص في الحصص بالشراء من السوق؛ فإن هذا التصرف يعني عجزاً في الموارد وستكون له عواقب تضخمية.

وفي غياب آلية مجدية من نوع السوق للسيطرة على مشكلة الانحراف للمعرض من السلع سيكون هناك دائماً لجوء إلى أجهزة الدولة القمعية. وقد تجاوب الصينيون مع هذه المشكلة بفرض السيطرة على الأسعار من حين لآخر، وذلك بتضييق الفجوة بين الأسعار الرسمية وأسعار السوق من خلال المراقبة الصارمة للتهرب من الحصص وحالات النقص في التسلیم إلى جانب وسائل أخرى (سيكيلار ١٩٩٣، ١٩٩٥). وفي الحقيقة، ففي عدد من المناسبات أعادت الدولة فرض إرادتها، ونتج عن ذلك - أساساً - توقف عمليات الإصلاح في نواحي معينة، وبالتالي، ووفقاً لما أشار إليه سيكيلار (١٩٩٥) :

فى الفترة ما بين عامى ١٩٨٦ و ١٩٨٧ أعلنت الحكومة المركزية أن عقود توريد الحبوب والقطن لم تعد اختيارية. وفي السنوات التالية جددت الحكومة مطالبيها باحتكارها لشراء الأرز والقطن، وحظرت الإتجار فى الحبوب فى السوق الحرة، مالم يتم تلبىء وتُستَوْقى حصتها فى (المقاطعة) أو المحليات. كما أعيّنت الأهداف الواجبة للإنتاج التى كانت قد ألغت عام ١٩٨٥ لضمان الوفاء بالعقود. وكانت الحاجة إلى إعادة تأكيد السيطرة على أسعار السوق، أحد الموضوعات الأساسية لحكومة لي بنج فى التقرير الخاص بعملها... فى مارس ١٩٨٥: وبالتأكيد على فرض التوريد الإلزامى للشخص - تم تجديده - وبحلول أوائل عام ١٩٨٥ أعيد تقديم تفاصيل الحبوب فى ٢٩ مدرسة من بين أكبر ٣٥ مدينة فى الصين (ص : ٥ و ٧).

ومن ناحية أخرى وفقاً لما ذكره مورفي - شلifer - فيشني (١٩٩٢) عن الاتحاد السوفيتي، بعد عام ١٩٨٨:

قام كثير من الموردين التقليديين بعدد من شركات الدولة بفسخ ارتباطاتهم وباعوا عروضهم وقايضوها مع شركات خاصة أو لشركات الدولة، وكانت أكثر قدرة على عرض صفقات أفضل. وقد اشتكي رئيس شركة كبرى لتوزيع البترول، من أن معامل التكرير، قد باع البترول للجمعيات التعاونية، التي أعادت بيعه للمستهلكين بثلاثة أضعاف سعر الدولة. وفي الوقت نفسه، كانت شركات الدولة غير قادرة على إحلال المدخلاتي هذه الصناعة التي انحرفت، لأنها لم يكن لديها حق الوصول إلى الأسواق. ونتيجة لذلك كانت شركات الدولة في كثير من الأحيان تخفض الإنتاج وتخرق العقود بنفسها، ونتيجة لذلك فقد خلفت تيارات أكثر من الاختلافات " (ص ٨٩٠ - ٨٩١).

ثالثاً: التضخم

كانت المشكلة الثالثة الحرجة التي نشأت أثناء عملية التحول الاقتصادي هي مشكلة التضخم. ويرجع هذا إلى "إعادة العلاقات النقدية" بين الشركات، لأنها قد سمح لها الآن بعمل تعاقبات مستقلة مع بعضها البعض، وأن تبيع وتشترى في السوق. وقد سمح إدخال نظام التسعير المزدوج، بأن يbedo التضخم المكبوت والذي هو صفة لازمة من صور القصور الاقتصادي كتضخم صريح. وقد تصاعدت احتمالات التضخم مع تحرر الأسعار التي تحررت في غياب الخبرة بإطار عمل كاف للإدارة النقدية والمالية الحكومية. كما تفاقمت هذه المشكلات في الاتحاد السوفيتي، نظراً لأن الإصلاحات قد بدأت في وجود نظام راكم نقدى كبير وعجز في الموارنة. ومع ذلك وحتى في الصين - ارتكبت بعض الأخطاء الكبرى، فمثلاً في عام ١٩٨٨ أعلنت الحكومة عن سلسلة من الإصلاحات في الأسعار التي كانت ستمحو كلية السيطرة على الأسعار لمعظم السلع. ووفقاً لبيرلينر، (١٩٩٤)، "فإن

الإعلان أطلق سلسلة من التوقعات التضخمية، نتج عنها سحب أموال كثيرة من ودائع البنوك للتهافت على شراء السلع. وفيما بين الأول من أغسطس والخامس عشر منه صرفت البنوك الصينية مقداراً من المال يوازي ثلث المقدار المستهدف في الولايات المتحدة الأمريكية " (ص ٢٦٣). ومع ذلك - وفي الصين - وحيث كانت الحكومة تفقد سلطتها تدريجياً على الأقاليم إلا أنها احتفظت بسلطتها بما يكفي للسيطرة على العملية. فقد أعيد فرض سيطرة مكثفة على الأسعار، وأجريت تخفيضات كبيرة في الإنفاق الحكومي، كما تم اتباع برنامج قاسٍ للنفقة نجح في السيطرة على ضغوط التضخم، ويلخص بيرلينر (١٩٩٤) بطريقة لطيفة الاختلاف بين مقدرة الحكومتين في السيطرة على مشكلة التضخم، ويكتب قائلاً:

إن الحكومة الصينية - كانت بلا شك - قادرة على فرض إرادتها على الحكومات المحلية بدرجة أكبر من السوفيات؛ لأنها استمرت في الاحتفاظ بسلطتها، بينما فقدت الحكومة السوفيتية نفوذها. وكان الاختلاف واضحاً في مقدرة الحكومة الصينية على رفع أسعار السلع الاستهلاكية في مناسبات مختلفة في الثالثين من القرن الماضي، والذي أسهم بدرجة كبيرة في السيطرة على ضغوط التضخم بتخفيض الدعم، ومن ثم تخفيض العجز في الميزانية، وبتضييق الفجوة بين الأسعار التي يتحكم فيها وأسعار السوق، والتي خضعت المكاسب من المراجحة في أسعار الصرف Arbitrage، وعززت نمو الشركات الإنتاجية المستقلة، وعلى النقيض فعندما نصّح جورباتشوف برفع أسعار السلع الاستهلاكية، أجاب بأن أي حكومة سوفيتية ستفعل ذلك ستكون خارج السلطة خلال أسبوعين ". (ص ١-٤٧٠).

وبالطبع كان هناك عديد من العوامل الأخرى التي أسهمت في النتائج المتباudeة بين كل من الإصلاح الجزئي في الصين والاتحاد السوفيتي السابق. وربما كان العامل الأكثر أهمية هو أن الإنتاج في الصين لم يكن أبداً مركزياً بنفس الدرجة كما كان في الاتحاد السوفيتي، ولذلك كان هناك القليل جداً من

السلع في الصين التي أُنتجت في مصنع أو اثنين (كان هذا الموقف طبق الأصل في الاتحاد السوفيتي السابق). وبهذا كان من السهل نقل السلطة للأقاليم والحكومات الأخرى الأدنى في الصين. لذا كان من الأسهل "تخفيض البيروقراطية" في النظام الصيني مع احتفاظ الحكومة المركزية بسلطتها على أجهزة القمع، بينما انتقلت السيطرة على كثير من الوظائف الاقتصادية إلى الأقاليم. هذا التحول في السلطة إلى الحكومات على المستوى الأدنى؛ قد ركَّزَت عليه جابريلامونتينولا- ينجي كيان - باري وينجاست (١٩٩٥) الذين تابعوا كثيراً من ديناميكية النظام إلى المنافسة الناتجة من ذلك بين الأقاليم والحكومات المحلية (*).

وهناك اختلاف مهم آخر، وهو أنه لم يكن هناك ضغط للإصلاح من أسفل في الاتحاد السوفيتي؛ حيث كان يوجد نظام مكثف للحماية الاجتماعية قدم كثيراً من المنافع التي ارتبطت بمواقع التوظيف وهيأت للمديرين (ساكس- وو، ١٩٩٤، ص ١٠٨ - ٩)، (أسلامد، ١٩٨٩، ص ٢٠) (**). والعمال، قدرًا كبيرًا من الأمان الاقتصادي حتى ولو كانوا غير منتجين أو لا يحصلون على مرتبات حسنة جدًا.

وأخيرًا - في الصين - تركت الكومبونات حرية بدرجة كبيرة لإدارة أنشطتها الاقتصادية بأنفسها، طالما كانت تلبى الحصص المطلوبة منها. لذا كان الإصلاح الريفي سهل في تحققه، إلى جانب إلغاء الجمعيات التلقائية، والنمو الاقتصادي السريع في الزراعة الذي نتجت عنه مساندة النمو الاقتصادي، وهو ما هيأ تيسير المهمة الأكثر صعوبة في إصلاح الشركات

(*) بينما يرى هؤلاء الباحثون الثلاثة (١٩٩٥)، أن النظام المتحقق الذين يطلقون عليه مصطلح "الفيدرالية المحافظة على السوق" باعتباره مسؤلًا إلى النمو الاقتصادي، يقترح يونج (١٩٩٦) أن الشواهد تفيد بأن هناك فاقداً محسوساً وازدواجية في تلك المنافسة الشرعية.

الحضرية، وتمكنها من مواصلة التقدم، ولم يكن ممكناً للتنمية المعاشرة أن تأخذ مكانها في الاتحاد السوفيتي السابق.

ورغم هذه التحذيرات فما زال يبدو أن محاولة الاتحاد السوفيتي لتحقيق تحرر اقتصادي وسياسي في الوقت نفسه، كانت خطأ من وجهة نظر رغبة الحزب في الإحتفاظ بالسلطة. ورغم أن إصلاح الاقتصاد الصيني قد نجح في وجهة النظر تلك؛ فإن محاولة السوفيت تحلت إلى تضخم جامح وانهيار النظام.

ومن وجهة نظر أخرى لم تكن الأمور واضحة تماماً. فالشيوعية كنظام اقتصادي سياسي متكامل، قد ماتت في روسيا، وقد أقيمت فيها هيكل سياسية ديمقراطية والسياسة الديمocrاطية تتقدم. وما يجدر التركيز عليه في الصين أنه رغم أن استراتيجيتهم للإصلاح الاقتصادي كانت غالباً ما توصف على أنها كانت تقوم مسبقاً بالإصلاح الاقتصادي قبل قيامها بالإصلاح السياسي، وبعد تسعه عشر عاماً من الإصلاح لا يوجد دليل على وجود الحريات المدنية أو التنافس بين الأحزاب السياسية أو الانتخابات الحرة أو أي من خواص الديمقراطية.

خاتمة

في الباب السابق والحالى استخدم المؤلف نظرية البيروقراطية؛ لعمل نموذج للنظام السوفيتي للإنتاج. وبتطبيق هذا النموذج كان من السهل أن نفهم خواص الاقتصاديات الشيوعية - تحكم مركزي للحزب على توزيع العطايا، ومراقبة مكثفة للسلوك الفردى والتهديد بالطرد من الحزب (التطهير) - وهو ما أعطى للحزب الأدوات لانضباط العمال والتى تتجاوز كثيراً ما هو متاح لشركة ما تعمل في اقتصاديات السوق؛ نتيجة لذلك كانت الخواص الأساسية

للنظام حالات عجز ونقصان (الخلق الريع)، وإلغاء التداول النقدي (السماح بالسيطرة السياسية) ترقيات مكثفة للولاء للحزب من خلال عمليات التأمين الأيديولوجي، وفرض المشاركة السياسية (تسهيل الولاء) وهكذا؛ لذلك لم يكن النظام ضعيفاً؛ لأنَّه افتقَد الحافز كما كان يُدعى غالباً . فالمشكلة الأساسية فيه كانت مثل تلك التي تواجهها أي شركة ببروقراطية كبرى كلما تقادمت؛ فالميل لتقديم الولاء للرؤساء يتوجه إلى التأكُل بمرور الوقت. وقد "حلَّ" سؤالين هذه المشكلة بعملية التطهير الكبير؛ ولكن بعد وفاته كُشف عن استبداديته وعدم مقدرته في السيطرة على العملية. ولم ينهض أي قائد له الشجاعة والقسوة الكافية لتكرار العملية؛ ونتيجة لذلك تراجع النظام. وفحص هذا الباب تدهور النظام السوفيتي وأظهر أن مشكلاته قد تفاقمت بالتناقض التام بين الوعود - التي كانت أساساً - المساواة والتضامن والظروف الضرورية لإدارة أي نظام ببروقراطي كبير بكفاءة يملئ ولاء رأسياً أو تسلسلاً وظيفياً هرمياً؛ وليس تضاماً أفقياً بين العمال. وبمذور الوقت أدت المفارقة بين الوعود والواقع للنظام مصحوبة مع هذه المشكلات، استمرت في العمل على تأكُل الولاء من داخله (الذي هو أساس سلطة الحزب).

وبينما كان النظام يتدحرج كانت تنمو الضغوط من أجل الإصلاح. فلماذا تهتم حكومة شمولية بتحقيق أقصى قدر من السلطة وإلى العمل على تحقيق الإصلاح؟ إن الاختلاف الأساسي بين الاتحاد السوفيتي والصين لم يكن الإصلاح تدريجياً في حالة، وزاد في حالة أخرى. فالإصلاح التدريجي كان متبعاً في كل من الاتحاد السوفيتي في عهد جورج باشكوف وفي الصين في عهد鄧小平. وكان الاختلاف الأساسي هو أن الإصلاح في الصين كان مصحوباً بالحفاظ على القمع السياسي، وإمكانية تكييف عمليات القمع السياسي بينما تراحت عمليات القمع في الاتحاد السوفيتي. علامة على ذلك

فقد قامت الصين بعمليات قمع واسعة النطاق قبل المبادرات بإصلاح السوق. وقد حلَّ المؤلف، ثلاثة مشكلات حرجية صاحبت عملية التحول، وهى: سيطرة المديرين، والانحراف عن المسار المأثور لعرض السلع والخدمات والتضخم، وبينَ أن السيطرة السياسية المحكمة كانت ضرورية لحل المشكلات الثلاث. فمن خلال استخدام عمليات القمع أجرت الصين بنجاح ما أطلق عليه "التحول الشمولي المفاجئ" ويعنى ذلك التخلُّى عن السيطرة الرسمية على المؤسسات؛ ونتيجة لذلك استطاع قادة هذه الشركات أن يجعلوا شركاتهم أكثر كفاءة، وما استتبعه ذلك من استمرار النمو الاقتصادي، وازدياد إيرادات الدولة؛ أما في الاتحاد السوفياتي السابق؛ فإن محاولة القيام بنفس العملية الجساسة بدون التخدير الناشيء عن عمليات القمع، نتج عنها انهيار في إيرادات الحكومة وهبوط مفاجئ في حجم التضخم الجامح وتفكك نظام الدولة.

الجزء الرابع

ديناميكيات الدكتاتورية

- ١ - الباب الحادى عشر: الديمقراطية فى نطاق التفاسع
- ٢ - الباب الثانى عشر: الصراع العرقى والقومية من التعبيرية والمستقبلية إلى النازية
- ٣ - الباب الثالث عشر: الاقتصاديات المبسطة للمسؤولية البيروقراطية الجنائية

الباب الحادى عشر

الديمقراطية فى نطاق التفاف

١ : مقدمة

يتناول هذا الجزء من الكتاب بعض جوانب ديناميكيات الدكتاتورية – أى أصولها وبعض عواقبها^(*). وبهتم هذا الباب بالتفاف السياسي أى الظروف التي في ظلها قد يفشل الساسة الديمقراطيون في التجاوب أو تقديم قيادة لمهام سياسية مهمة، وهم بهذا يقمعون فعلياً مطالب ناخبيهم "لقيام بفعل شيء" حيالها. إن تكاسل وضعف الديمقراطيين في ظل ظروف معينة يكون إحدى بذور الدكتاتورية، ما دام الدكتاتوريون يمكنهم العمل في ظل أحوال كثيرة لا يستطيع الساسة الديمقراطيون العمل فيها. ويعرض المؤلف أشكال البنيان الاجتماعي، والذي من المحتمل بصفة خاصة أن تؤدي إلى هذا المرض – على سبيل المثال الأحزاب السياسية المستقطبة، والتقسيمات السياسية الجامدة، وعدم الثقة في السياسيين والنظام السياسي.

هناك جريمة أخرى للدكتاتورية، هي الصراع العرقي والقومية. تلك الظواهر لها نماذج في الباب الثاني عشر. وقد فدمت العرقية كسلعة رأسمالية تؤدي إلى تخفيض تكلفة المعاملات للسوق والتبادلات السياسية داخل الجماعة. والاستثمار في العرقية له سمات خاصتان:

- ١ - كثير من الاستثمارات يقوم بها الآباء لصالح أولادهم.

(*) ظهر جزء كبير من هذا الباب من قبل في ب. هويت ورونالد وينتروب (١٩٩٣) و (١٩٩٥).

٢- المردود للفرد يتوقف على استثمارات الآخرين في الجماعة وعلى الاختيارات الجماعية (السياسية) للجماعة.

ومن ثم تكون هناك احتمالات للصراعات المختلفة والمتشعبة بين الجماعات والأجيال. وقد عرض المؤلف أنه لا السوق أو الآليات الديمقراطية السياسية يمكن أن تحل هذه الصراعات بسهولة.

والتحليل في كلا البابين ١١، ١٢، بصورة انهيار جمهورية فيمار؛ حيث كانت تلك البذور أو الجراثيم حاضرة على الأخص في صورة فتاكة. وقد ثبت أن هذا النظام ذاته غير قادر (أو غير راغب) في التجاوب للمطالب باتخاذ إجراءات بخصوص البطالة التي ارتفعت لمستويات غير مسبوقة في ألمانيا في أثناء الكساد الكبير، أو بکبح العنف السياسي (من اليسار واليمين السياسي) في الشوارع، والتي أخافت كثيراً من الناخبين. وقد تفاقمت الصراعات العرقية والصراعات بين الأجيال من هذه الصعوبات.

ومن نقاط الضعف تلك والصراعات والتشوهات لجمهورية فيمار شكل هتلر والحزب النازى آلة لدكتاتورية قوية بشكل غير عادي. كيف عملت هذه الآلة؟ كيف تكونت هذه السياسة، ونفذت؟ نُوْقش ذلك في الباب ١٣ مع إشارة خاصة لسماتها المفزعة والغامضة وهي: الحل النازى النهائي للمسألة اليهودية. وب مجرد تفهم عمل هذه الآلة البيروقراطية يصبح من السهل الإجابة على السؤال المهم المرتبط بسقوط الدكتاتورية: من كان، مسؤولاً عن الجرائم التي ارتكبها هذا النظام ضد البشرية ومنْ يجب أن يكون؟

ورغم أن التطبيق الخاص لكثيرٍ مما يلى يعود إلى النظام النازى؛ فإن معظم المادة هي تجريد خاصة في هذا الباب الذي أدخلت فيه أدلة تحليلية جديدة لتوضيح إغراءات الدكتاتورية؛ لذا فإن النماذج التي تم طورَتْ عامنة تماماً. وربما نجد أنه ليس من الضروري أن نركز على موضوعات هذا الجزء - التفاصيل السياسية الديمقراطية والنزاع العرقي - ومسؤولية

البيروقراطيين عن الجرائم التي ارتكبها نظام سلطوي (الذى هم جزء منه) - والذى يبدو أنه كان سائداً في العالم في نهاية القرن العشرين، كما كان في سنوات الثلاثينيات والأربعينيات.

٢ : التفاسع السياسي Political Inaction

في أي نظام ديمقراطي من السهل التفكير في أمور معينة يكون للناس فيها وجهات نظر سياسية قوية، مثل: عجز الموازنة الحكومية، أو قضية الإجهاض - ولكن أغلب السياسيين كانوا يعتقدون القيام بأى عمل رغم مطالب الناخبين. والنتيجة هي قمع هذه التفصيات المطلوبة للناخبين ولا يظهر هذا الأمر أبداً في جدول الأعمال السياسي. ولما كانت الأحزاب السياسية تتنافس - فقط - عندما تثار الأمور؛ فإن هذا يشكل حدوداً على فاعلية السياسيات الديمقراطية. وقد تصبح هذه المشكلة شديدة الخطورة تحت ظروف معينة؛ ومن ثم تسهم في انهيار الديمقراطية. تلك هي الحجة الأساسية في هذا الباب، وتتصور هذه النتيجة نواحي الجذب الجوهرية والتي يسميها المؤلف "إغراءات" الدكتاتورية؛ فالدكتاتوريات يمكنهن حل النزاعات التي تؤدي إلى التفاسع (ومشكلات أخرى) بالقمع ببساطة لهؤلاء العناصر من السكان الذين يعارضون حلولها. وتكون النتيجة هي وجود مفاضلة أساسية بين قدرة النظام السياسي على تقديم آراء مختلفة وقراره على القيام بعمل سياسي.

ولتصوير كيف يمكن للمرء أن يفكر في مشكلة التفاسع مستخدماً مصطلحات نظرية theoretical، فمن المفيد أن نتساءل عما إذا كان هذا القمع للتفضيات السياسية يمكن أن يحدث على مستوى التقارب العادي لحزبين أم على مستوى نموذج وسيط median للناخب(*). وفي هذا النموذج من السهل رؤية أنه رغم أن "وجهة نظر" سياسية واحدة فقط (تلك الخاصة بالناخب

(*) الوسيط مصطلح إحصائي بمعنى القيمة المتوسطة التي في منتصف المسافة المنحنى التكراري المتجمع الصاعد. (المترجم)

الوسيط) هي التي يمكن التعبير عنها؛ فكل "الأمور" قد تثار. ذلك ببساطة؛ لأنه ما لم تكن الحالة الراهنة لبعض الأمور أو السياسة العامة هي تماماً عند الوسيط؛ فإن الأمر سُتُّر من جانب أي من الحزبين؛ لأن كليهما يفضل الوسطية عن الحالة الراهنة. لذا هذا النوع من التفضيل للقمع لا يمكن أن يحدث في نموذج الناخب الوسيط؛ ولكن يقوم المؤلف بعمل نموذج للناخب الوسيط، فهو اتبع التقليد الذي بادر به دونالد ويتمان (١٩٧٣، ١٩٨٣)، وطوره في الفترة الأخيرة ألبرتو أليسينا

(١٩٨٨a و ١٩٨٨b) وأخرون؛ حيث يكون الحزبان ذوا توجه سياسى ولا يتلقيان؛ ولكنهما يقدمان برامج سياسية في حالة توازن. ويبين هذا الفصل كيف أن التفاس السياسي يمكن أن يحدث في هذا النموذج. ويفحص الفصل الثالث التكفة الفعلية المفروضة على المواطنين من قبل سلوك هذه الأحزاب، ومن الذي يتحمل (أى ما نوعية التفضيل السياسي) أن يقعَّب بوجهٍ خاص، يطبق الفصل الرابع هذا النموذج على سقوط جمهورية ثيمار، وباختصار أكثر على الأمة الكلاسيكية للنهيار الديمقراطي. ويعرض الفصل الخامس الظروف التي في ظلها يكون التفاس غير كفاء. ويختلف الفصل السادس من بعض الافتراضات للنموذج، ويصف الفصل السابع المفاضلة بين التفاس ومن يجري انتخابهم ممثلين للشعب representatives، وتوجد أجزاء مرتبطة بالمناقشة في هذا الفصل والفصل الخامس في الملحق الرياضي.

ولكي نقدم في المناقشة سنفترض أن النظام السياسي يتكون - فقط - من حزبين يواجهان انتخاباً قد تثار أو قد لا تثار فيها القضية χ من أحدهما من الحزبين. ويقدم الحزبان برامج متمايزة ومتوازنة، كما هو الحال في نماذج دوجلاس هيس (١٩٧٧)، ووايتمان (١٩٧٣ و ١٩٨٣)، وهانسن - ستورات (١٩٨٤)، وراندال كالفرت (١٩٨٥) وأليسينا (١٩٨٨a). نفترض أن الحزب R هو حزب اليمين وأن L هو حزب اليسار، و $R\chi$ و $L\chi$ هى

برامجهما على التوالى على بعض القضايا χ . ويفضل حزب اليمين القائم الأعلى لـ χ (دعنا ننظر إلى χ على أنها مستوى نفقات الدفاع مثلاً). وبافتراض أن هناك سياسة ما موجودة من قبل بشأن قضية ما χ ، والتى سيشار عليها بـ S أي الحالة الراهنة ويمكن لأى من الحزبين أن "يثير" القضية بأن يعرض مستوى مختلفاً لـ χ كجزء من برنامجه. فإذا ما فعل ذلك؛ فإن الحزب الآخر سيعرض أيضاً -سياسة ما، وبدلاً من ذلك فإن كلاً الحزبين يمكن أن يختار عدم القيام بشيء بخصوص القضية χ ؛ فإذا لم يثير أى من الحزبين هذه القضية؛ فإن الحالة الراهنة S تبقى كما هي في هذه القضية. وقد يفضل أحد الأحزاب إلا يثير هذه القضية؛ لأنه عندما يفعل ذلك سيعرض للمخاطرة. والمخاطرة تتمثل في أن الحزب لن يتوصل إلى السياسة التي يرغبهما في هذه القضية. والطريقة الواضحة التي يمكن أن تحدث بها هذه القضية، هو أنه عندما يثير أحد الحزبين قضية ما؛ فإن الحزب الآخر سيفترح أيضاً - سياسته بشأن هذه القضية التي قد تثبت في النهاية أنها أكثر شعبية لدى الناخبين، ومع ذلك، فهناك مخاطر أخرى ممكنة. فمحاولة تغيير أي سياسة في نظام ديمقراطي عادة ما تقابلها معارضة من جماعات المصالح، والمشرين، والبيروقراطيين، وآخرين الذين سيتأثرون سلبياً بهذا التغيير. حينئذ المخاطر المحتملة تشمل الفشل في تغيير السياسة، والخسارة الناتجة عن ذلك في المصداقية والسمعة - أو حتى إمكانية خسارة الانتخاب على ذمة هذه القضية. ولتبسيط ففترض في البداية أن هناك فقط احتمالين:

- ١- فوز حزب اليمين R في الانتخاب، وتطبيق برنامجه المفضل إذا أُثيرت القضية بدرجة احتمال P.
- ٢- فوز حزب اليسار L وتطبيق برنامجه بدرجة احتمال (P - 1).

٢- تكوين برنامج ينحرف عن تفضيلات أعضائه؛ لكي يروق للناخبين .Centrist المعتدلين

وبافتراض أن البرنامجين يوفران -أيضاً- شروط توازن ناش (Nash)، بمعنى أن كل حزب يختار البرنامج الذي يحقق أقصى قدر من منفعته المتوقعة في ضوء موقف الحزب الآخر. وشروط وجود البرامج المتوارنة - بافتراض أن كل القضايا التي أثيرت - قد عرضت في بحث أليسينا (١٩٨٨a)؛ إلا أن الأحزاب لديها -أيضاً- خيار عدم إثارة القضية، قد يفسرها الناخبون كوعد ملزم بترك الحالة الراهنة على ما هي عليه أي كما هي إذا ما انتخب الحزب؛ فإذا كانت نقاط التوازن - إذا أثيرت القضية - \hat{x}_L ، فيتبع ذلك أن الحزب R سيفضل عدم إثارة القضية إذا:

$$U_R(S) > P U_R(\hat{\chi}_R) + (1-P)U_R \quad \dots \dots \dots \quad (1)$$

ومنه؛ فإن الحزب لا يرى أن يثير القضية إذا:

$$U_L(S) > P U_L(\hat{\chi}_L) + (1 - P) U_L \quad \dots \dots \dots \quad (4)$$

فإذا ما استوفيتْ حالاً عدم التساوى inequalities أعلاه، لن يثير أي حزب القضية في أثناء الحملة الانتخابية، وأيا كان الحزب الذى يُنتخب؛ فإنه سيلزم بوعده بـألا يفعل شيئاً حيال تلك السياسة من شأنه إرباك الراهنـة. ومع ذلك؛ فإن بعض الناخبين - بما فيهم أعضاء الحزبين السياسيـين سيفضـلون اتخاذ إجراء فيما يتعلق بتلك القضية؛ وبذلك تكون رغبات هؤلاء الناخبين قد قـمعـتـ، ليس بالمفهوم العلنى بـألا يسمح لهم بالحديث، أو يقدموا

طلبات، أو ينظموا احتجاجات، وهكذا؛ ولكن بمفهوم أنه رغم أنهم أحرار في أن يتحدثوا، فلا يوجد من ينصل ويُرحب في أن يُدرج طلباتهم في البرنامج السياسي. ولن يرغب أي من الحزبين في إثارة القضية في أثناء الحملة الانتخابية؛ ولن يفعل أي حزب أي شيء لإرباك الوضع الراهن إذا ما انتخب. وبناءً عليه، ورغم اختلاف وسائل القمع؛ فإن المصلحة السياسية هي نفسها كما لو كان الناخبون لا يُسمح لهم أبداً بذكر مطالبهم في المقام الأول.

ولكي نصور مقدار حجم القمع بهذا المفهوم، انظر إلى الشكل (١١ - ١). فالمساحة المسماة DNZ (ويقصد بها عدم فعل أي شيء) هي المنطقة التي إذا وُجِدت بها الحالة الراهنة (S)؛ فإن أحد الحزبين لن يريد إثارة القضية χ ؛ ولكي تقوم بتفسير هذا الشكل، ستتناول خط بداية تفاسع الحزب L أولاً. وعلى طول خط البداية يكون الحزب L غير مبال بإثارة القضية أو عدم إثارتها. وينحدر خط البداية إلى أعلى؛ لأنها بالنسبة للحالة الراهنة (S) (مقاسة على المحور الأفقي)؛ فإن أي زيادة في (P) تتضمن زيادة احتمال فوز الحزب (R) في الانتخاب. وبناء على ذلك، يكون ازدياد احتمال حدوث $\chi^{(R)}$ أكثر من احتمال حدوث $\chi^{(L)}$. فإذا كان الحزب R في بداية حالة تفاسع عند (P)، والزيادة في (P) مع بقاء (S) بلا تغير، تعنى أن الخسارة في الحالة الراهنة تكون أكبر من الخسارة عند إثارة القضية، ومن ثم سيفضل الحزب القيام بعمل ما بدلاً من التفاسع. وإذا ظل الحزب غير مبال بين القيام بعمل أو التفاسع؛ فإن (S) سيكون عليها أن تزداد مع زيادة (P). لذا يكون خط بداية الحزب R من التفاسع منحدراً إلى أعلى في فضاء (P و S). وتفسر الحجة تعنى أن خط بداية الحزب تحدّر أيضاً إلى أعلى. وفضلاً عن ذلك، فيما أن برنامج الحزب L - $\chi^{(L)}$ - على يسار الحزب R؛

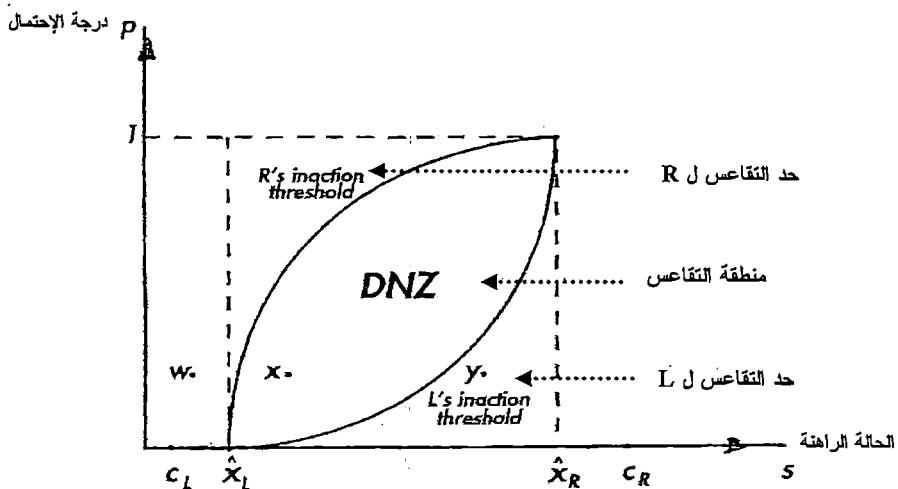
فإن خط بدايته عموماً يجب أن يقع بصفة عامة على "يمين" خط بداية الحزب R: فلأى (p) معينة قد يرغب حزب اليسار في القيام بعمل ما عندما تكون الحالة الراهنة بعيدة بدرجة كافية إلى يمين برنامجه (مثلاً عند y في الشكل ١١)، وسيفضل حزب اليمين R، - فقط - القيام بعمل ما عندما تكون S على يسار برنامجه بدرجة كافية (مثلاً W في الشكل ١١).

ولكي نرى الشكل (DNZ) وهي منطقة التفاسع (عدم فعل أي شيء)، يلاحظ أن خط $\hat{\chi}_R$ يتقاطعان عند ($S = \hat{\chi}_R$, $P = 1$) و ($0.0 = P = \hat{\chi}_L$). وعند ($1 = \hat{\chi}_R$) توجد الحالة الراهنة تماماً عند برنامج الحزب R، ويضمن الحزب R الفوز في الانتخابات؛ لذا فنفس النتيجة $\hat{\chi}_{(R)}$ سيحصل عليها (X_R) سواء أتبررت المشكلة أم لا. ومن ثم فكلاحزبيين يجب أن يظلا غير مباليين بين القيام بالعمل أو الثبات على الحالة الراهنة، ومن ثم يجب أن يكونا في بداية مرحلة التفاسع عند تلك النقطة. وتبين مناقشة شبيهة بذلك أن خطوط المراحل يجب - أيضاً - أن تتقاطع عند ($0.0 = P = \hat{\chi}_S$).

تبين هذه المناقشة أنه توجد منطقة يفضل فيها كلاحزبيين عدم إثارة القضية - منطقة DNZ في الشكل (١١)، وداخل هذه المنطقة توجد التوافق من (P و S)؛ حيث يفضل الحزبان فيها التعايش مع الحالة الراهنة دون الإعلان عن سياسة ما.

فما حجم منطقة التفاسع DNZ؟ سنرى أنه كلما - كان الحجم أكبر صغرت درجة المصداقية لبرامج الأحزاب (كلما قلت نسبة الناخبيين في السياسة)، وكلما صغرت رغبة الأحزاب في الوصول إلى حل وسط

شكل (١١ - ١) منطقة التفاف



(ومن ثم يجعلون منطقة DNZ أكبر لقضايا مختلفة عليها مثل الإجهاض أو الحكم بالإعدام)، وعموماً تكون المنطقة (وليس دائماً) أكبر - كلما عظم مستوى الاستقطاب لبرامج الأحزاب.

ولكي نرى تلك النقاط، سنتقوم أولاً بإعادة صياغة الشرطين (1)، (2) بلغة أكثر دقة. دالة منفعة كل حزب تكون:

$$U_i = - (\chi - C_i)^a \quad \dots \quad (3)$$

حيث C_i تشير إلى الوضع الأيديولوجي للحزب i (أى أن C_i هي قيمة χ التي تعظم دالة منفعة الحزب). وبافتراض وجود حزبين فقط $C_R > C_L$ (أى الحزب R هو حزب الجناح اليميني، والحزب L هو حزب جناح اليسار) كما كان الأمر من قبل. معامل Parameter دالة المنفعة (a) يقيس رغبة كل حزب في الوصول إلى حل وسط، وشكلياً، تكون ($a-1$) هي مرونة المنفعة الحدية أو مقياس أرو - برات، Arrow - Pratt لتجنب المخاطرة النسبية. وبافتراض أن $0 < a < 1$ ؛ فإن كل حزب يكون هو الذي يتتجنب المخاطرة.

أما كيف تتنافس الأحزاب في الانتخابات (أى ما نوع البرنامج الذي يريد كل حزب تقديمها للناخبين)؛ فإن ذلك يتوقف أساساً على مدى مصداقية أو مقدرة الحزب على دعوة الناخبين للإيمان بوعوده. ولتصوير ذلك نفترض أن الناخبين لا يقون في أحد الحزبين، أو ليس هناك أمل في أن يقوم أي من الحزبين ببناء الثقة. ولنفترض أيضاً - أن الناخبين عقلانيون، وأنهم غير متحيزين في تنبؤاتهم عن سلوك الحزب إذا جاء في السلطة عندئذ ($C_i = \chi$) بمعنى أن برامج الأحزاب (السياسات المتوقعة χ) هي ببساطة موافقهم الأيديولوجية (C_i)، ولا يوجد ما يدعو أي حزب لأن يحاول اختلاق برنامج يبدو عكس ذلك ولو ظاهرياً. فضلاً عن ذلك، لا يوجد معنى؛ حيث تستطيع الأحزاب فيه أن تثير قضية من عدمه؛ لأن الناخبين يعرفون تفضيلات كل حزب بالنسبة لكل القضايا، ويعرفون أيضاً أنها ستندى عند انتخاب أي من الحزبين.

والآن، لنسمح بإمكانية أن حزباً يمكنه محاولة استئصال الناخبين عن طريق:

- ١- إثارة أو عدم إثارة قضية ما.
- ٢- اختلاق برنامج يبتعد عن تفضيلاته الذاتية؛ لكي يجذب الناخبين المعتدلين .centrist

للتبسيط، يفترض أن كل حزب لديه مصداقية كاملة مع الناخبين. وأن كل حزب يعرض برنامجاً مكوناً من وعود بتحقيق سياسات لقضايا عدة χ_1, \dots, χ_n . فضلاً عن ذلك يمكن للحزب اختيار عدم إثارة أي قضية؛ حيث يعني أنه إذا ما انتخب؛ فإنه لن يطبق سياسة جديدة في هذا الشأن. والمستوى القائم أو الحالة الراهنة (S) تكون عندئذ هي موقفه في تلك القضية. ويصدق الناخبون الأحزاب حتى إذا ما عرض حزب R سياسة χ_R لأى قضية χ ؛ فإن الناخبين يؤمنون بأن الحزب سيطبق هذه السياسة، وإذا لم

يقدم أى اقتراح؛ فإن الناخبين يؤمنون بعدم تطبيق أى سياسة وتبقى الحالة الراهنة لائق القضية. فإذا انحرف أى من الحزبين وهو في السلطة عن هذه القواعد، سيفقد مصداقته مع الناخبين، وسيتوقع منه مستقبلاً أن يطبق ببساطة سياساته المثلثي C_i .

بافتراض أن كل حزب يختار البرنامج الذي يعطى منفعته في ظل موقف الحزب الآخر. يقدم أليسينا (1988a) شرطًا موجودًا في برامج ناش التوازنية، $(\hat{\chi}_R, \hat{\chi}_L)$.

$$C_L < \hat{\chi}_L < C_R \quad \text{حيث:}$$

ويتناول الجزء الأول من الملحق لهذا الفصل وصف هذا الاختيار، ويضع الشروط التي تصف خط بداية عدم العمل (التناقض) بكل حزب - وحدود منطقة التناقض في شكل (11-1) وهنا فإننا نفترض ببساطة هذه النتائج (أى إن منطقة التناقض موجودة) والآن لنتحقق من كيفية تغير حجم DNZ استجابة لتغيرات خارجية، ونضع في اعتبارنا ثلاثة معلمات Parameters:

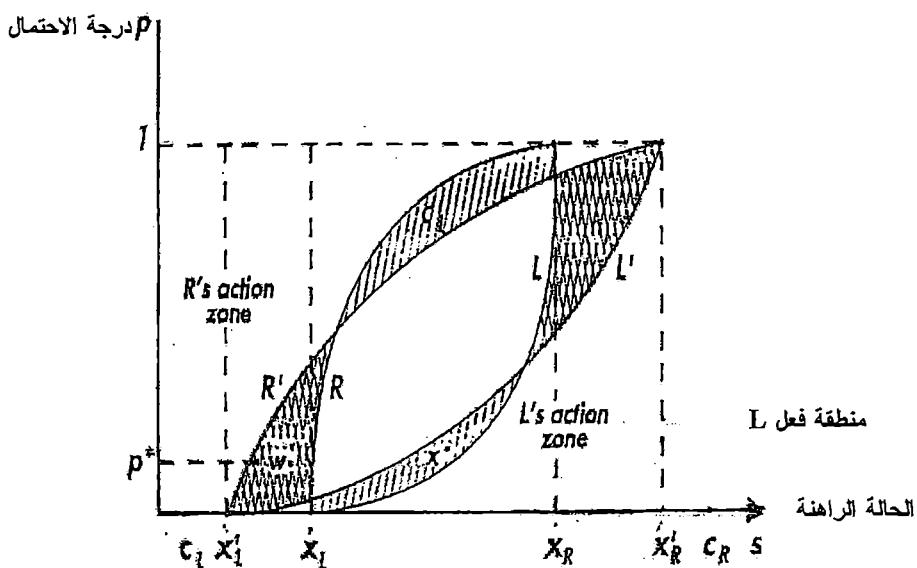
- ١- مستوى الاستقطاب - بمعنى المسافة بين برامج الأحزاب، $(\hat{\chi}_R - \hat{\chi}_L)$ أو مواقفهم الأيديولوجية $(C_R - C_L)$.
- ٢- رغبة الأحزاب في الوصول إلى حل وسط مقاسًا بالمعامل (a).
- ٣- درجة مصداقية الأحزاب مع الناخبين.

وتُعرف المصداقية هنا، كونها مقدرة الحزب على الوعود بالتحرك بعيدًا عن مركزيته الأيديولوجية وأن يصدقه الناخبون. وهو مؤشر بمعامل جديد λ. وكلما كانت λ أكبر عظمت $C_R - C_L$ أو $(\hat{\chi}_R - \hat{\chi}_L)$.

وإذا ما تم أولاً تناول التأثير على DNZ؛ نتيجة زيادة في الاستقطاب Polarization. وبين الشكل (11-2) تأثير الزيادة في استقطاب حزب لبرامجه. $(\hat{\chi}_L \text{ و } \hat{\chi}_R)$ ومنطقة التناقض الأصلية هي المساحة التي تحدد

بـ $(\hat{\chi}_L \text{ و } \hat{\chi}_R)$. ومنطقة التفاس DNZ تحيط بـ $(\hat{\chi}_L \text{ و } \hat{\chi}_R)$. فإذا ازداد الاستقطاب من $(\hat{\chi}_L \text{ و } \hat{\chi}_R)$ إلى $(\hat{\chi}'_L \text{ و } \hat{\chi}'_R)$ ، وإذا ما تأثرت حظوظ الأحزاب بشكل متمايل بحيث تظل (P) كما هي، فمن الواضح أن منطقة التفاس DNZ يجب أن تتسع؛ لأن نقاط أطرافها هي نفس الشيء مثل برامج الحزب دائمًا.

شكل (١١ - ٢) تأثير زيادة استقطاب الحزب على منطقة التفاس



والمساحات الشبكية في الشكل (١١ - ٢) تبين التوسيع المقابل لمنطقة التفاس DNZ ؛ إلا أنه من الواضح في الشكل المذكور، أن بعض النقاط في منطقة التفاس الأصلية DNZ ستمثل الظروف التي يرغب فيها -الآن- أحد الأحزاب بأن يعلن عن سياسة ما. هذه النقاط معطاة بالمناطق المظللة في الشكل (١١ - ٢). عندئذ يكون من غير الواضح مما إذا كانت DNZ ستتوسيع أم ستقلص كنتيجة للزيادة في استقطاب برامج الحزب.

ولكى نفهم العوامل فى أثناء عملها، سنناقش حالتين ممكنتين من نقاط الحالة الراهنة مثل W و χ فى الشكل المذكور؛ فالحالة الراهنة χ تكون هي الحالة الراهنة للحزب L عندما تكون البرامج (χ_L و χ_R). والتغير فى البرامج إلى (χ_L و χ_R) يعنى أن الحالة الراهنة فى χ تكون بعيدة جداً عن برنامج الحزب L أكثر من ذى قبل، ومن ثم تكون أقل إرضاء . نتيجة لذلك عندما يصبح L أكثر تطرفاً تصبح أكثر رغبة فى العمل كحالة راهنة "معتدلة" مثل χ . ويصدق نفس الشيء على سلوك الحزب R تجاه التمسك بالحالة الراهنة للمعتدلين "moderate" ، كما يتضح من اختفاء مجموعة من النقاط من منطقة DNZ (منطقة التفاس) في المساحة المظللة العليا من منطقة DNZ الأصلية.

والآن لنتناول سبب توسيع منطقة DNZ لتشمل نقاطاً مثل W . عند (χ_L و χ_R) تكون W على يسار برامج كلا الحزبين: لذا لن يكون لدى حزب جناح اليمين ما يخسره بإثارة هذه القضية، حتى ولو كان احتمال انتصاره (P) منخفضاً؛ لأنه أياً كان الحزب المنتصر بعد بقطبيقه فهو سياسة يمينية بأكثر من W ; ولكن عند (χ_L و χ_R) ، يعد الحزب L (المحتمل إنتصاره عند P) بـ χ_L سياسة جناح اليسار بأكثر من W . ومن ثم، حتى ولو كانت W أقل إرضاء للحزب R عند χ_R بأكثر مما عند χ ، فسيكون الأمر أكثر سوءاً إذا أثار (R) القضية مع فوز الحزب L بالانتخابات. ونتيجة لذلك يفضل الحزب R الحالة الراهنة على إثارة القضية. (أما فيما يتعلق بالحزب L ؛ لأن W قريبة جداً من برنامجه عند χ_L أو χ فليس هناك سبب كافٍ لإثارة القضية). وتفسر إحدىحجج المماطلة سبب توسيع DNZ في الركن الأيمن العلوي من الشكل (١١-٢).

وللتخيص ذلك يمكننا القول إنه عندما تصبح الأحزاب أكثر استقطاباً، وتتبني برامج أكثر تطرفاً تصبح الحالة الراهنة الوسطية أقل إرضاء. فإذا كانت لأحد الأحزاب فرصة كبيرة للفوز بالانتخابات، فقد يريد القيام بعمل

ما؛ بينما قبل ذلك كان قانعاً بعدم فعل أي شيء. ومن ناحية أخرى توسع DNZ لتشمل نقاط الحالة الراهنة عند أطرافها (أي التي كانت سابقاً على اليمين أو اليسار في برامج الحزبين).

ولكي تكون لدينا فكرة عما إذا كانت قوى التوسيع بصفة عامة تصد قوى التقلص على منطقة الحالة الراهنة DNZ مع تزايد الاستقطاب؛ فإننا نحتاج إلى حساب مساحة DNZ. ولم نقم عموماً بإجراء هذا الحساب؛ ولكن قمنا به لحالة خاصة؛ حيث تكون دلالات منفعة الأحزاب شائعة ويكون في نظام الحكم متمايلاً quadratic.Symmetric. في تلك الحالة، تكون مساحة DNZ كالتالي:

$$\frac{(\hat{x}_R \hat{x}_L)^2}{3(C_R - C_L)} \dots \dots \dots \quad (4)$$

وتبيّن المعادلة (4) أولاً: أن الاستقطاب عامة؛ فإنه يميل إلى زيادة منطقة التلاعن، ثانياً: يجب قياس مستوى استقطاب البرامج نسبياً، بالنسبة لاستقطاب المواقف الأيديولوجية للحزب (على الرغم من أن التوسيع النسبي لكل البرامج والمواقف الأيديولوجية تزيد فعلاً من منطقة DNZ).

لتصوّر ذلك، لنفترض أنه في كندا اليوم، لا يوجد قانون يقيّد حق النساء في الحصول على الإجهاض، وأن المجموعة السابقة من القيود القانونية قد ألغتها المحكمة العليا بكندا، وبافتراض أن هذه السياسة تروق بدرجة أكبر للمتطرفين على يسار مناظرة debate الإجهاض. وإذا افترضنا أن % تساوي مستوى القيود على عمليات الإجهاض؛ فإن التحرك إلى اليمين على طول المحور x في الشكل (2-11) يعني قيوداً أكبر. ولنفترض -أيضاً- أن الحزبين الكنديين الكبيرين كان عليهما أن يصبحا أكثر استقطاباً قبل الانتخابات القادمة؛ فإننا يمكننا التنبؤ بأن قضية الإجهاض تخضع لاحتمالات إثارتها عن ذى قبل. والجزء المثير والمفاجئ من التحليل أنه هكذا يكون الأمر؛ رغم حقيقة أنه نتيجة للاستقطاب سيكون كل من الحزبين أكثر تطرفاً، ومن ثم يكونان أكثر تأييداً أو مناهضة للإجهاض عن ذى قبل. وحل هذا

التناقض هو أن إثارة المشكلة - الآن - تكون خطرة جدًا على المحافظين Conservatives، وغير مثيرة للاهتمام نسبياً للأحرار liberals الذين قد يرضون بدرجة معقولة بالحالة الراهنة.

وهناك تأثير مهم آخر على حجم منطقة التناقض DNZ، وهو حجم الناخبين الذين يمكن أن يتقوى بالسياسة - كقياسهم بمعامل المصداقية λ. فكلما عظمت مصداقية الأحزاب لدى الناخبين (λ) كان الناخبون أكثر مقدرة على الانتقال إلى الوسط (الاعتدال) من مواقفهم الأيديولوجية^(*). فكلما عظمت مقدرة الأحزاب على الوعود بمصداقية بشأن تطبيق سياسات معتدلة (وسطية) إذا انتخب (بصرف النظر عن أيديولوجيتها اليمينية أو اليسارية) صغر حجم منطقة التناقض DNZ. لذا "منطقة التناقض هي دليل عدم ثقة الناخبين بالسياسة" [الذين يحتفظون بالمسافة الأيديولوجية ($C_R - C_L$) ثابتة].

هذا يشرح العويل الكبير ولوى الأيدى فى الولايات المتحدة الأمريكية وغيرها على السياسات الفوزرة ، أو الحملات السلبية، وعندما تحاول حملة كل حزب أن تدمر مصداقية الحزب الآخر، وعندما (ينجح الاثنان)؛ فالنتيجة أن تكون لدى كلا الحزبين رغبة أقل في إثارة أمور سياسية مهمة (أى حدوث انخفاض في مقدرة القطاع العام على اتخاذ إجراء).

وأخيرًا: إن حجم منطقة التناقض DNZ يتاثر بالرغبة النسبية للحزبين للوصول إلى حل وسط (مقاسًا بمعامل a): فالارتفاع في (a) يزيد من الخسارة التي تتجم عن المغامرة بإثارة القضية (بالنسبة إلى الإبقاء على الحالة الراهنة). يتبع ذلك أنه في الأمور الحاسمة (مثل الإجهاض وعقوبة الإعدام) التي يشعر بها الحزبان (مثل الأفراد) أنه بالسماح بتطبيق السياسة المفضلة من الجانب الآخر قد تكون كارثة، وستكون منطقة التناقض DNZ كبيرة

(*) يجب تذكر أن المصداقية لا تقاد مثل الاحتمالية التي ستطبقها الحزب في برنامجه الموعود إذا نجح في الانتخاب؛ ولكن بمدى بعدها عن أيديولوجية الوسط، التي يمكن التحرك إليها ويظل وعده مصدقاً (باختصار يساوى واحد صحيح) لتطبيق هذا البرنامج.

نسبةً. (ومن ناحيةِ الشكل كلما تزايّدت a) تتضمّن منطقة التفاسُر حول نقاط أطرافها الثابتة؛ فإنما أن تحوّل الأحزاب أن تتجنب القضية كليّة، أو إذا كان ذلك مستحِيلاً فستحوّل إثارة القضية بأسلوب ما لا يلزم الحزب بموقف معين من هذه القضية.

يتبع ذلك أن منطقة التفاسُر ستكون كبيرةً نسبياً عندما:

١ - تستقطُب الأحزاب نسبياً.

٢ - تكون القضَايا خلافية.

٣ - تكون للأحزاب مصداقية قليلة نسبياً مع الناخبين.

ووفقاً لهذه الظروف يمكن أن تكون مشكلة التفاسُر على الأخص خطيرة. وقد فحصت العواقب في الفصول (٣) و (٤).

٣ - من الذي يقع عليه الضُّرر ولماذا؟

ووصف الفصل السابق منطقة التفاسُر، وأظهر العوامل التي تميل إلى جعلها أكبر أو أصغر، وأوضح عبئها المحمَل على المجتمع. ويتناول هذا الفصل السؤال المتعلق بتوزيع العبء على الجماعات المختلفة في المجتمع والطرق التي تتأثر بها هذه الجماعات.

في البداية نلاحظ أولاً أن كل فرد في الحكومة لديه منطقة تفاسُر مفضلة (مثلاً المدى الذي فيه تظل الحالة الراهنة قائمة هناك)، وهي عدم إثارة هذه القضية من جانب أي من الحزبين). وبالنسبة للناخب i؛ فذلك ببساطة هو المدى الذي عليه^(*):

$$u_i(s) > p u_i(\hat{\chi}_r) + (1-p) u_i(\hat{\chi}_l) \dots \dots \dots \quad (5)$$

(*) في الحالة الخاصة من دالة المنفعة الموصوفة في المعادلة (٣)، تصبح المعادلة (٥) كالتالي:

$c_i = c_i^{ai} \dots \dots \dots \quad (5')$
النقطة المئالية للناخب i، $(1 - a_i) =$ مرونة المنفعة الحدية لـ i، والمصطلحات الأخرى لها نفس التأثير كما في الملحق.

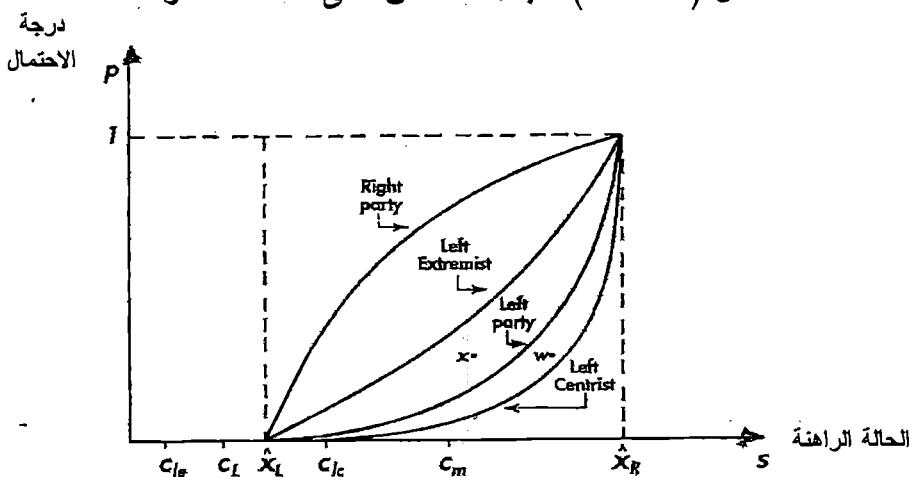
وتبين المعادلة (5) أن α يفضل الحالة الراهنة عندما تكون الخسارة من هذه الحالة، أقل من الخسارة المتوقعة إذا ما أثّرَت المشكلة، وإذا ما طبقت الأحزاب برامج توازن ناش الخاصة بها (R^L و R^R) .

ويصور الشكل (11-٣) حجم منطقة التفاسع لعدد من مختلف الأفراد كل نوع من جناح اليسار تكون منطقة التفاسع يسار الخط المشار إليه (أىً بمعنى أن هذا الشخص يريد - فقط - إثارة القضية إذا كانت الحالة الراهنة إلى يمين خط البداية المشار إليه). ويكون النقاش بشأن المواطنين على يمين المجال، مماثلاً (بمعنى أن منطقة التفاسع الخاصة بهم ستكون على يمين خطوط مرحلة بداية تفاسعهم).

والآن لنتناول -أولاً- متطرفاً من جناح اليسار - ونعني بذلك شخصاً نقطته المثالية C_L في الشكل (11-٣) وهي إلى يسار الموقف الأيديولوجي لحزب اليسار (C_L في الشكل ١١ - ٣). فعند أي نقطة معينة P يفضل المتطرف إثارة كل القضايا التي يثيرها حزب اليسار (أى كل النقاط التي على يمين منطقة التفاسع لحزب اليسار). إضافة إلى ذلك الشخص على يسار الحزب توجد بعض القضايا التي تكون فيها خسارة الحزب من المنفعة في الحالة الراهنة أقل من برامج توازن (ناش) التي سيعلن عنها إذا ما أثار الحزب القضية؛ ولكن بالنسبة للمتطرف اليساري ينقلب عدم المساواة فمثلاً، في الحالة الراهنة عند α في الشكل (11-٣) تكون في داخل منطقة التفاسع للحزب؛ ولكن ليست بداخل منطقة المتطرف. فالحالة الراهنة تكون إلى يمين الوسط؛ ولكنها قريبة بدرجة كافية للموقف الأيديولوجي C_L لكي تكون مفيدة للحزب، إذا ما وضعت في الاعتبار مخاطر إثارة القضية؛ ولكن α تكون بعيدة نسبياً عن النقطة المثالية للمتطرف C_L وهي ليست مفيدة بالكافية له. فعند α يفضل الشخص إثارة القضية، ونتيجة لذلك تكون الحالة المميزة للمتطرف في ديمقراطية مكونة من حزبين هي الإحباط ويريد المتطرفون

- دائمًا - أن يتخذ الحزب مواقف أكثر في القضايا، ويكون متطرفو جنوح اليمين في موقف مشابه فيما يتعلق بحزب اليمين، ويكون الحزب حريصاً جداً من أجلهم. وبهذا المفهوم؛ فإن متطرفى كلا الحزبين لديهم شيء مشترك؛ فكلاهما محبط نتيجة لعدم القيام بعمل ما على كثير من القضايا، وإذا ترك لهم الجدول السياسي للأعمال؛ فإنهم سيوافقون على إثارة عدد كبير من القضايا (التي قد يتذمرون فيها مواقف عكسية) مما تكون عليه مواقف أحزابهم.

شكل (١١ - ٣) عبء التناقض على مختلف الأفراد



إذا كان المتطرفون محبطين بسبب الافتقار إلى النشاط السياسي بشأن كثير من القضايا، وكان المعتدلون في كلا الحزبين يميلون إلى الاعتقاد بأن هناك "كثيراً جداً" من النشاط السياسي؛ فمنطقة التناقض لليساري المعتدل (الذى تكون نقطته المثلثية هي C_L ، والتي تقع على يمين \hat{X}_L) هي المنطقة على يسار حد التناقض المعتدل في الشكل (١١ - ٣). ويتفق المتطرفون تماماً مع أحزابهم؛ فهم يعتقدون أن كل القضايا التي تكون فيها الحالة الراهنة على يسار threshold الحزب، يجب أن تترك على حدة؛ ولكن يوجد - أيضاً - عدد

من القضايا التي يريد الحزب إثارتها (مثل الحالة الراهنة W في الشكل (١١-٣)؛ وبينما يفضل المعتدون تركها لحالها. ويتفق المعتدون في كلا الحزبين على ذلك؛ فإذا تحكموا في جدول أعمال أحراهم فستكبر منطقة النقاوس.

والحالة القصوى للمعتدل هي الناخب الوسيط (التي تكون نقطته المثلالية عند C_m ، التي فى حالة تماثل السياسة، كما وُضّحت فى الشكل (١١-٣) تقع فى المنتصف تماماً بين χ_R و χ_L). وبصرف النظر عن P؛ فإذا كانت الحالة الراهنة تقع فى مكان ما بين χ_R و χ_L فمن الواضح أن الناخب الوسيط سيفضل تلك النقطة عن χ_R و χ_L . نتيجة لذلك منطقة النقاوس المفضلة للناخب الوسيط هي كل المنطقة المستطيلة بين χ_R و χ_L في الشكل (١١-٣).

ويلاحظ أنه إذا كانت درجة استقطاب مواقف الحزب ($\chi_L - \chi_R$) كبيرة إلى حد ما؛ فإن التوازن على قضية ما يمكن أن يكون بعيداً تماماً عن ما يرغبه الناخبون المعتدون. ومع ذلك؛ رغم عدم سعادتهم بالحالة الراهنة، فلن يطالعوا أى من الحزبين للقيام بعمل ما، الذى قد يجعل تدخلهم فى الأمر يزداد سوءاً من وجهة نظرهم. وموقفهم المعتاد تجاه المؤسسات السياسية هو إما الإذعان أو التهكم بمعنى، أن الموقف يكون سيئاً؛ ولكنهم لا يرغبون بأن يقوم الساسة بشيء حيال ذلك؛ لأن تدخلهم قد يجعل الموقف أكثر سوءاً.

فلماذا ينتهى الأمر بالناخبيين المعتدون المناطة بهم العملية السياسية الديمقراطيّة في النظرية المعيارية Standard theory، إلى هذا الحضيض في نموذجنا؟ فقوتهم في نماذج التقارب المعتادة – والسهولة النسبية التي يستطيعون الانتقال بها من حزب إلى آخر، هي بالضبط نقاط ضعفهم في تحليانا. إن الأحزاب تحتاج إلى مساندة مستمرة من أصحاب الولاء؛ لكنى تعمل بطريقة فعالة؛ فهي لا تستطيع الاعتماد على ولاء الناخب المعتدل الذي دون كل المواطنين لديه أكثر الفرص للانتقال إلى حزب مختلف؛ لذا الناخب المعتدل يدفع ثمن عدم ولائه، فلا يوجد حزب يريد المخاطرة بأن يكون ممثلاً لهذا الناخب.

٤- آليات عدم الاستقرار والانهيار الديمقراطي

يعرض هذا الجدل والنقاش حتى الآن ثلث نقاط:

- ١- توازن لتعاقس سياسي يمكن حدوثه في نظام ديمقراطي مكون من حزبين.
- ٢- التفاس محتمل الحدوث بدرجة أكبر عندما تستقطب نسبياً برامج الأحزاب، وعندما تكون القضايا موضع خلاف، وعندما تكون مصداقية الأحزاب قليلة نسبياً مع الناخبيين.
- ٣- وفي ظل هذه الظروف يكون الناس الأكثر إحباطاً بسبب الافتقار لعمل ما هم المتطرفون في كلا الحزبين (يسار ويمين).

إن التحليل الشكلي في هذا الباب ساكن static وليس ديناميكياً؛ ومع ذلك كان من الواضح أن الإحباط بين الناخبيين الناتج عن التفاس السياسي المستمر كان لا يبعث على الاستقرار السياسي، وكان هناك عدد من الديناميكيات المترتبة الممكنة، والتي قد يؤدى فيها مثل هذا التفاس إلى انهيار النظام، فمثلاً: كان التفاس السياسي المستمر من قبل الحزبين المتوقع أن يجعل مصداقيتهم تتآكل. وهذا التآكل في المصداقية في تحلينا، يقلل ببساطة من مقدرة النظام على القيام بعمل ما؛ فالأنهارات قد تصبح مستقطبة، أو في النظام متعدد الأحزاب، قد يتحول الناخبيون إلى أحزاب أكثر تطرفًا، والناخبيون قد يتحولون إلى أحزاب أكثر راديكالية أو تطرفًا. وفي كلتا الحالتين، تكون النتيجة خسارة أكبر في النقاء في نظام الحكم regime وإحباطاً أكبر، يؤدى بدوره إلى عملية مدمرة هائلة.

وهناك أدبيات كثيرة في العلوم السياسية تربط انهيار التاريخي للديمقراطية في عديد من الدول، بذات تلك المتغيرات: التفاس، الافتقار إلى المصداقية، والتأثيرات المعرّزة المتباينة (مثل هانتنجلون، 1976

وسارستوري، 1976^(*)). ويبين ألان كاسلز (1975، ص 37) أن "التفاوض"، و"الافتقار إلى القيادة" في الحكومة المركزية في إيطاليا فيما بعد الحرب العالمية الأولى كان لهما الدور الفعال في صعود موسوليني. انظر أن كارل براخر (1970، 1995)، وهارولد جيمس (في كيرشو 1990، ص 46 وما يليها)، وكارل لويفيج هولتفريج (1990) من بين كثirين من الذين قاموا بتحليل انهيار نظام الحكم في جمهورية فيمار وفقاً للأسباب نفسها، ومفاهيم براخر المؤثرة عن "فراغ السلطة" "Power Vacuum" (انظر 1995 ص 7) و"شلل" الديمقراطية الحزبية^(**) في جمهورية فيمار في سنواتها الأخيرة كانت جديرة باللحظة. وتلخص جوان لينز (في لينز - ستيبان، 1978) ما كتب في مشروع كبير متعدد المؤلفين عن انهيار ديمocrاتيات تنافسية في أوروبا وأمريكا اللاتينية. كتب يقول:

في التحليل الأخير كان الانهيار نتيجة لعمليات نبع من عجز الحكومة على حل القضايا التي قدمها المعارضون غير الموالين باعتباره لها. وحدث هذا العجز عندما لم تتوصل الأحزاب المساعدة للحكومة إلى تسوية قضائية ما، والآخرون منهم حاولوا الحل بمساندة من القوى التي كان المعارضون في هذا النظام يرونها غير موالية. وحرّض ذلك على الاستقطاب داخل المجتمع مما أوجد عدم الثقة بين هؤلاء الذين لو كانوا في ظروف أخرى كانوا سيسيطونون نظام الحكم. (ص 50).

(*) يقدم وينتروب (1991) توضيحاً بيلاً لصعود الدكتاتورية من خلال وسائل غير شرعية من المنافسة السياسية التي في كثير من الأحيان تصعب عملية الاستقطاب. ويلقي ج. ب. باول (1986)، بعض الشك على هذا الافتراض العام؛ فباستخدام بيانات تجريبية من الديمقراطيات الغربية الأوروبية في السبعينيات، اقترح أن الموضوع هو انسلاخ من النظام السياسي وليس الاستقطاب السياسي، الذي يكون مصاحباً لاضطراب سياسي.

(**) طرأت في دراسته عن "الخلل جمهورية فيمار"، وقد نوقشت حديثاً في براخر (1995).

وبالطبع؛ فإن كثيراً من الأمثلة التاريخية عن انهيار الديمقراطيات كانت في النظم متعددة الأحزاب؛ ورغم صعوبة تعميم النموذج المطورو هنا للحالة متعددة الأحزاب؛ فإنه من السهل توضيح السبب في ديمومة مشكلة التناقض في هذا الموقف. فمع عدد أكبر من الأحزاب، فأى قضية تكون أكثر احتمالاً لتطفو على "الجدول السياسي للأعمال"agenda. فكلما كثر عدد الأحزاب كبر احتمال أن حزباً أو أكثر سيثير قضية ما. ولكن في هذه النظم يبدو أن ذلك أقل بدلأً من أن يكون أكثر احتمالاً للقيام بعمل ما. والسبب في ذلك، أنه في النظم المتعددة الأحزاب (التي تنتج عادةً من نظم انتخابية تقوم إلى حد ما على أساس تمثيل نسبي) من غير المعتمد على أي حزب بعينه أن يقود الأغلبية، وعادةً ما يقوم بمفاوضات واتفاقات للمبادرة بأى عمل^(*)؛ لذا فقد يكون في جدول الأعمال السياسية كثيراً من القضايا في نظام متعدد الأحزاب؛ ولكن لا يتخذ فيها أي موقف إلا إذا وافقت الأحزاب المختلفة في ائتلاف حكومي على ما يجب عمله؛ لذا فإن مشكلة التناقض لم يحدث لها إلا مجرد التحول من الساحة الانتخابية إلى البرلمان. ويتوقع معظم المحللين، حدوث شلل أكثر في النظم متعددة الأحزاب عما في النظم ذات الحزبين؛ لذا فإن جيانلويجي جالوتى (1991) الذي يزودنا ببعض الشواهد يقول: إن المنافسة السياسية تمثل إلى التناقض مع ازدياد عدد الأحزاب المتنافسة. وينظر جريللى ماسيندارو - تابلينى (1991) إلى التناقض بالنسبة للدين العام،

(*) مولر (1988) قام بمسح الأعمال عن التمثيل النسبي. طبعاً يمكن للمرء التفكير لأمثلة؛ حيث متى فيها جناح يسارى كبير، أو جناح يمينى من الأحزاب، من العمل بناء على برامجهم "الراديكالية"؛ لأنهم يحتاجون إلى دعم أحزاب صغيرة من (الوسط) لتجنب عدم انتخابهم؛ فإذا كانت آراء الناخبيين أكثر استقطاباً؛ فذلك الجمود قد يمكن تجنبه. ولما كانت التوازنات الاستراتيجية الخالصة صعب اشتقاقها بأكثر من حزبين، فال موقف فى المرجع text لا يمكن عرضه نظرياً على أية حال، كان عقلانياً بالمعنى العام كما هو مناسب في الأنظمة غالباً؛ وإن كان ليس دائماً مصدرًا لتحالف قصير العمر أو وزارات أقلية، كما هو في الحال بالضبط مثلًا: في إيطاليا، وإسرائيل.

ويجد أنه "في معظم الأحوال توجد حالات ديون عامة متفجرة في دول تحكمها نظم انتخابية عالية النسبية". (ص 345).

وفي الواقع وفي إسهام مؤثر يؤكد جنوفاني سارتورى (1976، ص 160 - 5) على أن عدد الأحزاب السياسية هو المحدد الحاسم سواءً أكانت المنافسة الحزبية "مركزية" أم "مناهضة للمركزية". وقال: إن عدداً كبيراً من الأحزاب (خمسة أو أكثر) يكون أمراً حاسماً في الانتقال إلى "التعديدية المستقطبة"، وهو نظام سياسي غالباً ما يؤدي؛ وليس دائماً - إلى الدكتاتورية، وهو مصطلح استخدمه في توصيف عدد من الدول على مدى فترات معينة: ألمانيا، جمهورية فيمار، (1928 - 1933)، وإيطاليا (1946 - 1972)، وفرنسا (1945 - 1956) و (1958 - 1973)، وشيلي (1945-1973)، وفنلندا (1945 - 1975)، وإسبانيا (1931 - 1936). وفي كل حالة كان تحول الناخبيين ملحوظاً تجاه الأحزاب المتطرفة (في كلا من اليمين واليسار).

والحالة الكلاسيكية للمنافسة المناهضة الوسطية (الاستقطاب) كانت بلا شك ألمانيا فيمار، ويؤكد كارل لودفيج هولتقريخ (1990) على دور التفاصيل السياسي بخصوص مشكلة البطالة:

لا يوجد شك في أنه في عام ١٩٣١ ١٩٣٢ كانت توجد مطالبة شعبية قوية. لقيام الحكومة باتخاذ إجراءات لتحفيز الاقتصاد وهو ما كان برونينج Bruning - وعملياً كل الأحزاب غير النازية مشمئزة منه حتى تمت الموافقة على اتفاق التعويضات النهائي في يونيو/يوليو ١٩٣٢. وكان هناك فشل ذريع في القيادة السياسية في موقف كانت تسعى فيه الأحزاب الديمقراطية إلى تحقيق أهداف نخبة من الصفة من أصحاب السلطة وعدم احترام الاهتمامات الرئيسية للناخبين؛ وبالتالي كانوا يدفعون الناخبيين إلى أحضان المتطرفين، الذين كانوا من المهارة الكافية لإغرائهم بتقديم حلول راديكالية للحاجات الملحة للشعب. (ص 73)

وقد قام جي.إم.إينلو - إم.جي.هينتش (1982) بعمل نموذج لصعود المرشحين المتطرفين أو الأحزاب المتطرفة نتيجة لتهكم الناخبين؛ ومع ذلك كان تحليلهما مختلفاً عن التحليل المقدم هنا، إذ إن تهكم الناخبين في نموذجهم يعني أنهم لا يصدقون ما يقوله السياسي؛ لذا عندما يكون الناخبون أكثر تهكمًا؛ فمن المحتمل بدرجة كبيرة أن يعطوا أصواتهم للمرشحين المتطرفين؛ لأنهم يعتقدون أن المتطرفين يكونون أقل تطرفًا مما تتطوى عليه عباراتهم. ويقول إينلو - هينتش أن ذلك يعل صعود التطرف وفقاً لبعض الظروف؛ ولكن يوضح ذلك؛ فقد استشهدوا بحالة ألمانيا في أوائل الثلثينيات؛ ومع ذلك فإن العنصر الأساسي الذي أشارا إليه في شرح صعود النازية، كان تقاعس الحكومة. وقد كتبوا..... لقد كان هناك اعتقاد واسع بأن عدم مقدرة الحكومة على حل القضايا الأساسية للمجتمع، كانت عميقة حتى إن مرشح اليمين المتطرف فقط - هو الذي يستطيع أن يفعل شيئاً؛ ليحدث شحنة مرغوبة في **الحالة الراهنة**" (ص 499).

وتحليل هذه الظاهرة المقدمة هنا يبدو أكثر إرضاءً؛ فالناخبون تحولوا إلى المرشحين المتطرفين؛ ليس لأنهم لا يصدقون أيّاً من الأحزاب كما يقترح إينلو وهينتش؛ ولكن لأنهم يعتقدون أن المتطرفين سيقومون بعمل ما؛ بينما لن تفعل الأحزاب المعتدلة أي شيء؛ وفضلوا الإجراء الذي سيتخذه المتطرفون على عدم القيام بعمل ما على الإطلاق: فمثلاً؛ كانت الأحزاب التي في السلطة غير قادرة على كبح العنف السياسي من الجانب اليميني واليساري، وهو العنف الذي أخاف كثيراً من الناخبين. ولقد أكدَ الكاتب من قبل على المطالبة الشعبية القوية بأن تتخذ الحكومة إجراء لتحفيز الاقتصاد، والتي كان مستشاراً ألمانيا برونزج، وكل الأحزاب غير النازية يشمئزنون من تحقيقها، ومن ناحية أخرى وعد هتلر كل ألماني بالحصول على عمل (هولنقربيتش، 1990، ص ٧٣).

فلمذا يفضل الناخبون الإجراء المنطوف عن عدم القيام بأى إجراء على الإطلاق؟ يتناول القسم التالى هذا السؤال؛ ولكن نقوم بذلك نعود إلى نموذجنا (الساكن) عن التفافع، ونتوسع فيه لنبين "عدم كفاءة" التفافع.

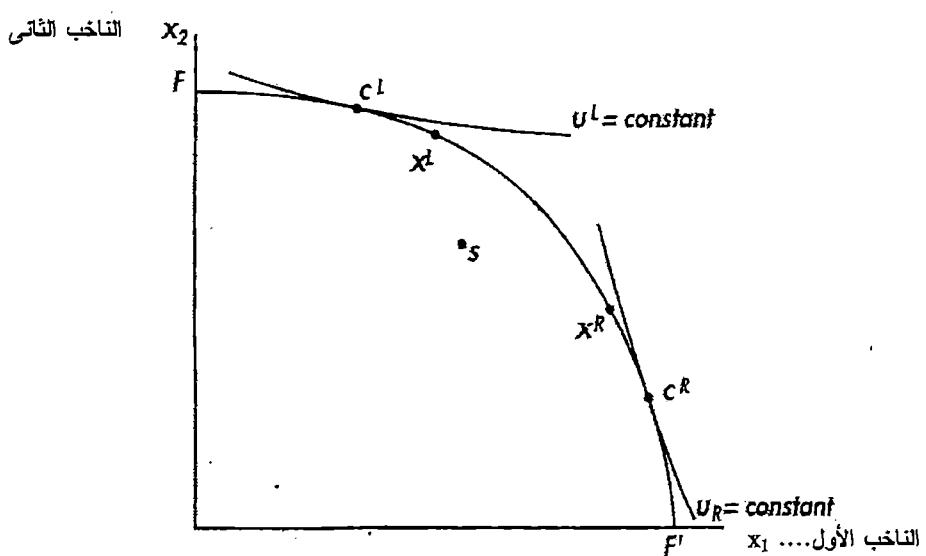
٥ : عدم كفاءة التفافع

يوسع هذا القسم تحليل التفافع السياسي؛ لكي يغطى الحالة التي يعتبرها كثير من الناخبين بأنها ليست - فقط - غير مرضية؛ ولكن - أيضاً - (توازن) باريتو Pareto غير الكفاءة. وفي هذه الحالة فإن إخماد المطالبات التي تتدلى باتخاذ إجراء ما ليس - فقط - فرضاً وجهة نظر الأقلية لصالح الحالة الراهنة؛ ولكن - أيضاً - فشل النظام السياسي في انتهاز الفرصة لتحسين أحوال الناس.

ولكي نتعامل مع عدم كفاءة التفافع، علينا أن نوسع تحلياناً إلى بعدين. وبأحد البعدين يمكن أن يكون لدينا قدر أكبر أو أقل من السياسة (χ_1)؛ ولكن الأمر يحتاج على الأقل إلى بعدين (منحنى إمكانية الإنتاج)؛ لنبين عدم الكفاءة؛ لذا سوف نتناول قضية ما لها بعدان مهمان للناخبين: (χ_1) و (χ_2). فمثلاً: القضية قد تكون الإجهاض؛ فبالنسبة للناخب (χ_1) فهي حقوق غير المولودين، وللناظب (χ_2) فهي حقوق النساء. ويمكن استخدام سياسة الحكومة في اختيار أي تواافق من (χ_1 و χ_2) من مجموعة صالحة للتنفيذ feasible (مثل خط الإنتاج) تكون حدودها الشمالية الشرقية مقعرة (وفي هذا المقام حدود الكفاءة) لنقطة الأصل، كما هو موضح في الشكل (4-11). وتزداد تفضيلات الناخبين في كلا البعدين. وبالتالي فأى نقطة داخل حدود الكفاءة، مثل: (S) في الشكل (11-1) تمثل سياسة عدم الكفاءة بمعنى أن كل الناخبين يمكن عملياً جعلهم أفضل حالاً.

وكما ذكرنا من قبل؛ فإن الحزبيين السياسيين (L) و (R) يُحِفَّزان من خلال الاهتمام بالسياسة الفعلية (χ_1 و χ_2) التي ستطبق طبقاً لدالة المنفعة $[R = L = z(\chi_1, \chi_2)]$. وتمثل هذه الدالة التفضيلات السياسية للنشطاء (هؤلاء الذين ينضمون للأحزاب) في كل حزب. ودول (L) يفترض فيها أن تكون سلسة ومقدمة تماماً، وتزداد فعلاً - في كل اتجاه. وللحزب (R) تفضيل مقارن لـ (L) ، بمعنى أن منحنى سوائمه Indifference في أي نقطة في الشكل (4-11) أقل حدة في انحداره عن منحنى الحزب (R) . يتبع ذلك أنه من خلال المجموعة الصالحة للتنفيذ، تكون السياسة المفضلة للحزب (L) هي (C^L) وتقع على الشمال الغربي من سياسة الحزب (R) وهي (C^R) .

الشكل (٤-١١) التناقض في بعديّن
(المجموعة الصالحة للتنفيذ فرعية من OFF)



مرة أخرى يمكن اعتبار المنافسة الانتخابية بين الأحزاب لعبة من ثلاثة مراحل. أولاً كل حزب يختار ما إذا كان سيثير القضية أم لا. عندئذ يُعد كلا من الحزبين برنامجه ويتصارعان انتخابياً على القضية إذا أثيرت. بعد ذلك يطبق الفائز السياسة التي التزم بها تجاه هذه القضية.

والآن لتناول العواقب لكل حزب قبل الانتخابات؛ فإذا لم يثر أي حزب منها القضية عندئذ سيحصل كل حزب على مستوى المنفعة (S^J) بالتأكيد. وأما إذا أثيرت القضية فسيحصل الحزب على المنفعة المتوقعة:

$$Pu^J(\chi^R) + (1-P) u^J(\chi^L)$$

حيث P هي احتمال فوز الحزب R في الانتخابات، وتكون χ^R و χ^L هي برامج الأحزاب على التوالي. وفي حالة التوازن تظل هذه البرامج متباينة. فهل سيختار أحد الحزبين أن يثير القضية؟ دعنا نتناول موقف الحزب (J)؛ فإذا ما أثار الحزب الآخر القضية؛ فلن يكون للحزب (J) اختيار سوى أن يذهب إلى الانتخابات على هذه المسألة. وإذا لم يثر الحزب الآخر القضية يستطيع الحزب (J) أن يختار بين الحالة الراهنة أو الانتخابات على هذه القضية بأن يقرر ما إذا كان سيثير المشكلة أم لا. ولن يثير المشكلة إذا كانت منفعته المتوقعة أعظم في ظل الحالة الراهنة عن منفعته في الانتخاب على هذه القضية:

$$U^J(s) > Pu^J(\chi^R) + (1-P) u^J(\chi^L) \dots\dots\dots(6)$$

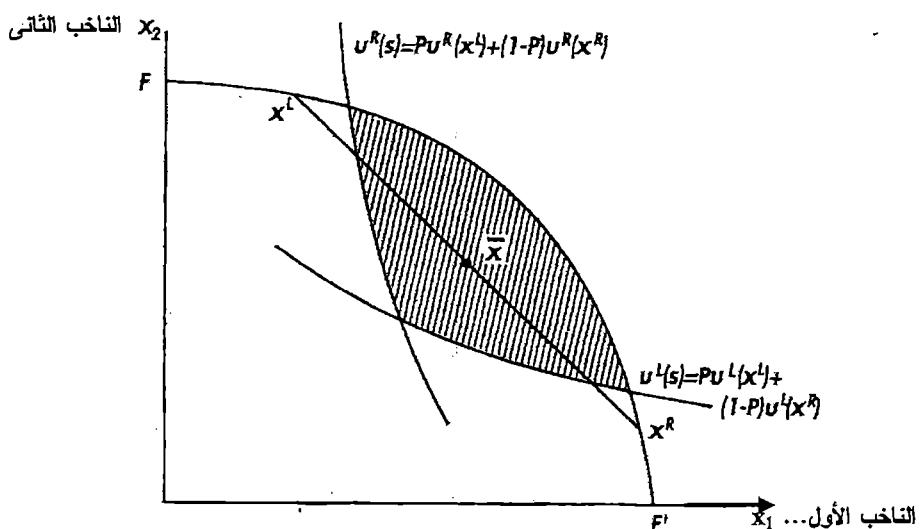
فإذا كانت (6) تصح للاثنين ($J=L=R$)؛ فعندئذ لن تثار المشكلة. ومن ناحية أخرى؛ فإذا ما عكست الامساواة في المعادلة (6) لأى من الحزبين فستثار المشكلة.

إن تعريف منطقة "التعادس" على أنها مجموعة السياسات الممكنة، والتي تمثلها المعادلة (6) يجعلها صحيحة لكلا الحزبين. هذه المنطقة توضحها المساحة المظللة في الشكل (11-٥)؛ فإذا ما وقعت الحالة الراهنة في منطقة التعادس، فستبقى كما هي، حتى إن كانت الحالة الراهنة ليست ذات كفاءة؛ لأنه لا أحد من الحزبين سيثير المشكلة. ولاب النتيجة لهذا الفضل هو هذه النظرية

"منطقة التفاسع تحوى سياسات ليست ذات كفاءة". وإثبات هذه النظرية بسيط وواضح، ويمكن تقييمه هنئياً كما في الشكل (١١-٥).

وتمثل النقطة \bar{X} السياسة المتوقعة إذا ما أثيرت القضية. وإذا كانت هذه هي الحالة الراهنة؛ فإن (٦) قد تكون مفيدة لكلا الحزبين؛ لأن المنفعة المتقدمة صراحة؛ لأن كلاً من الحزبين يفضلان صراحة أن يحصل على الحالة الراهنة \bar{X} مع تأكيدهما على تفضيل ذلك على أن يحصل على نفس النتيجة المتوقعة مع المخاطرة بالحصول على نتيجة أسوأ؛ وأن ما يمكن الحصول عليه متقدمة؛ لذا فإن \bar{X} يمكن الحصول عليها؛ ونظرًا لأن \bar{X} تقع في منطقة التفاسع وحدود منطقة الكفاءة مقررة تمامًا؛ فإن \bar{X} ليست ذات كفاءة.

شكل (١١-٥) عدم كفاءة التفاسع: [منطقة التفاسع هي المنطقة المظللة، وتحتوى على χ^R (التي داخل الحدود ذات الكفاءة)]



٦ : تخفيف الفرض Relaxing the assumptions

قد يكون من المفيد أن بشيء من التفصيل للطبيعة الدقيقة لقوى التي تؤدي إلى هذه النتائج؛ ولنرى ما يحدث إذا ما خفتَ^{*} بعض اقتراحاتنا وتوخذ في الاعتبار بعض القضايا، وتشمل:

١- دور الأبعاد المتعددة في توليد generating التفاصيل.

٢- لماذا لا يصعد حزب جديد لملء الفجوة السياسية بين الأحزاب ويمحو التفاصيل؟

٣- العلاقة بين التفاصيل السياسية والغموض السياسي.

٤- نتائج تخفيف القواعد الانتخابية المفترضة في القسمين الأول، والخامس.

٥- تأثير التعاون مقابل التفاصيل بين الأحزاب السياسية.

يلاحظ أولاً، أن التحليل يفترض أن كلا الحزبين ليس لديهما المقدرة على تفكك الأبعاد المختلفة للقضية، بمعنى أنه لا توجد أدلة متاحة لأى حزب تمكنه من أن يصبح قادراً على زيادة χ_1 بدون أن ينقص في الوقت نفسه من χ_2 (أو العكس)؛ وإلا سيكون من مصلحة كل حزب أن يثير القضية الفرعية لزيادة χ_1 ، كلما كانت الحالة الراهنة لا تتسم بالكافأة. وفيما يتعلق بالقضية الفرعية لـ χ_2 التي لم تثار، فإن المنافسة السياسية سوف تجعل كل

(*) إن توضيح التحييز في محاباة الحالة الراهنة هنا يختلف تماماً - وربما يمكن أن يتکامل مع ما قدمه (أ.د. فرنانديز - ودى. رودريك)؛ فإن تحييزهم للحالة الراهنة يشير إلى المنافع المفقودة من عدم احتضان سياسة غير يقينية؛ ولكنها مفيدة في المتوسط، ونموذجاً أكثر توجهاً نحو موقف تكون فيه مشكلة اجتماعية، أو اقتصادية متقدمة، يمكن لكل فرد أن يكون على بينة منها؛ ولكن لا يُنْخَذ إجراء بشأنها.. ونموذجهم هو نموذج عدم اليقين مع نظام سياسي مضامون من ناحية تقديميه للناخبي المتوسط سياساته المفضلة. أي إن نموذجنا هو نموذج للشلل السياسي المحتمل بدون دور ضروري لعدم اليقين الاقتصادي.

حزب يعد بزيادة (١٢) في التو إلى حدود الكفاءة. ومن الواضح أن تلك النتيجة ستكون لها منفعة متوقعة أعلى لكلا الحزبين من الحالة الراهنة.

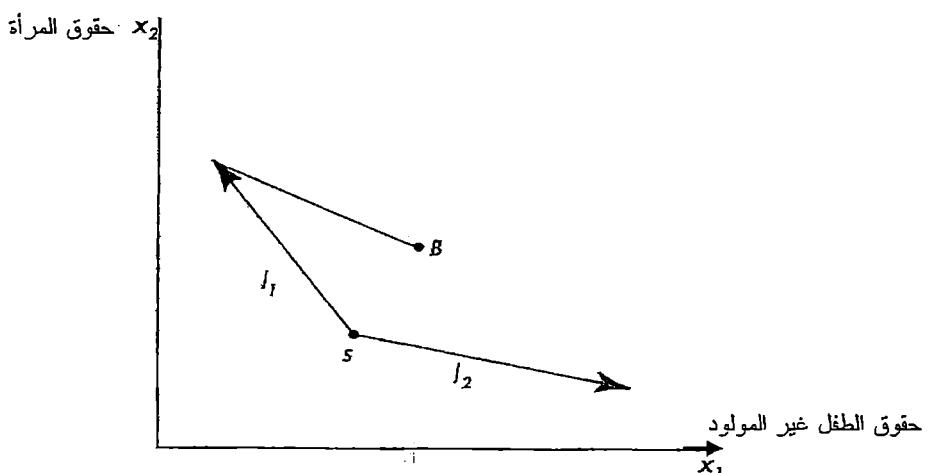
ولكي نوضح هذه النقطة سنتناول موضوع الإجهاض ببعض التفصيل. وبالبعدان هما حقوق الأم وحقوق الطفل غير المولود كما هو موضح في الشكل (٦ - ١١). فهناك كثير من الوسائل التي يمكن استخدامها للتعامل مع هذه المشكلة، بما فيها إمكانية الوصول إلى عيادات الإجهاض، ومستوى الإعانات العامة التي تعطى لهم، ومدى حماية الشرطة التي تقدم لحماية النساء اللائي يدخلن إلى هذه العيادات، والأطباء العاملين في تلك العيادات - من النشطاء المناهضين للإجهاض، وطبيعة الفحوص التي يحصل عليها النساء قبل إجراء الإجهاض بطريقة قانونية وعدد الأطباء المطلوب موافقتهم وما إذا كانت موافقة الأب مطلوبة أيضًا، وأقصى عدد من الأسابيع التي تكون فيها المرأة حاملاً ليسح لها بالإجهاض، وهكذا سنتناول اثنين فقط - من هذه الوسائل على سبيل المثال، وهما بسهولة: الوصول إلى العيادات (١١) في الشكل (٦ - ١١)، وأقصى عدد من أسابيع الحمل التي يسمح في خلالها للإجهاض (١٢). وكما هو موضح في الشكل المذكور، افترض أن زيادة يسر الوصول إلى العيادات يزيد من حقوق المرأة (٢x) ولكن يقلل من حقوق الطفل غير المولود (١x). وأن تقليل عدد الأسابيع، له تأثير عكسي (أى تقليل ٢x وزيادة ١x).

يلاحظ أن المفاضلة بين (١x) و (٢x)، تختلف بين الوسائلتين. ومادام أن تلك هي الحالة تكون الحالة الراهنة ليست ذات كفاءة؛ لأنه باستخدام كلا الوسائلتين، يكون ممكناً أن "تلحق" ذلك ب نقطة مثل B، التي عندها يرتفع المتغيران المستهدفان متضمناً تحسن توازن باريتو^(*). ومع ذلك؛ فالمنافسة

(*) لبعض الأغراض، بالطبع، يكون من المفيد أن نقدم مسألة الإجهاض كمشكلة ذات بعد واحد (مستوى القيد مثلاً؛ فإن مسائل الكفاءة - على أية حال - لا تمكن مناقشتها كحالة وحيدة البعض؛ وليس من السهل الشرح باستخدام بعد واحد، والسبب في وجود قيد أكبر على الإجهاض في مراحل الحمل المتأخرة. ومع استخدام بعدين - حقوق الأم وحقوق الطفل - يكون التفسير واضحًا، وهو أن الطفل يفترض أن يحصل على حقوق أكثر كلما كبر من بداية الحمل إلى الولادة.

السياسية بين الحزبين ستؤدي أن يكون أحدهما أكثر حساسية لـ x_1 ، والآخر لـ x_2 ، وقد تكون نتیجتها أن كلا الحزبين يفضلان حالة الراهنة (s) على إثارة القضية. وهو ما يمكن حدوثه مadam أنه لا توجد وسيلة متاحة قادرة على زيادة أحد الأبعاد المستهدفة بدون أن تخوض من الآخر.

شكل (٦-١١) الشرط الضروري للتفاوض. [الحالة الراهنة (S) ليست ذات كفاءة حتى باستخدام I_1 (زيادة سهولة الوصول إلى العيادات) و I_2 (حد أقصى على أقصى عمر للجنين)، حقوق كل من النساء x_1 وغير المولودين x_2 ، يمكن زيادتها]



والشرط الضروري للتفاوض يكون كالتالي: أنه لا توجد وسيلة يمكن بها تحسين الأحوال من وجهة نظر أحد الأحزاب بدون جعل الأمور أسوأ بالنسبة للطرف الآخر. وما ينبع من الحالة المتعددة الأبعاد ليس إمكانية التفاوض؛ ولكن إمكانية التفاوض غير الكفاءء، مadam أنه لا يمكن مناقشة قضية الكفاءة في حالة ذات بعد واحد.

والسؤال الثاني، لماذا لا يدخل حزب جديد لملء الفجوة بين البرنامجين المتبادعين للأحزاب الموجودة، ومن ثم يكسر هذا الجمود السياسي. وهنا تمكن الإشارة إلى الجدل الذي قام به ألدريش (١٩٨٣) بأن كل حزب يجب أن يقدم برامج متميزة؛ لكي يجذب النشطاء الذين يحتاج إليهم لتنفيذ حملته الانتخابية ونواحي النشاط الأخرى وبدون هذه الفجوة لن يكون هناك من يهتم بما هو الحزب الذي يفوز بالانتخابات، ومن ثم لن يُحفز أي شخص؛ لكي يتحملتكلفة الانضمام إلى إدارة الحملات - لحزب سياسي. علاوة على ذلك، فالدليل الذي قَمَّمه دوجلاس هيبس (١٩٧٧)، وأليسينا (١٩٨٨b و ١٩٩٢)، ويتمان (١٩٨٣) - يبين أن الفجوة تتطلب غير ملوعة في كثير من النظم السياسية، بما في ذلك الولايات المتحدة الأمريكية التي تتأثر فيها السياسات بشكل منتظم بالحزب الذي يفوز في الانتخابات.

ولقد طوّر أليسينا - روزينثال (١٩٨٩)، وفيورينا (١٩٨٨) نماذج يمكن أن يعرض فيها الناخبون المعتدلون عدم وجود مرشحين معتدلين من خلال توازن منتصف المدة (كل عامين في انتخابات مجلس النواب الأمريكي) (أليسينا وروزينثال) أو "تقسيم أصواتهم" بين الأحزاب في الانتخابات؛ ورغم أنه لا يوجد مرشح وسيط median متاح؛ فإن الناخبين يستطيعون الحصول على "سياسات" وسيطة، من خلال الإدلاء بأصواتهم في اتجاه واحد (مثلًا للديمقراطيين) في الانتخابات الرئاسية. واتجاه آخر (الجمهوريين) في انتخابات الكونجرس في نصف الفترة أو بتقسيم أصواتهم بين الأحزاب في كلا الانتخابات. ويعرض تركيز النموذج الحالى لإمكانية التفاس عن عيب في أي استراتيجية؛ فمحاولة الناخبين الحصول على سياسات معتدلة بهذه الطرق، قد يؤدي إلى التفاس عن قضايا مهمة أكثر؛ مما يؤدي إلى اتخاذ الحلول الوسط. وفي الواقع يلاحظ عادة المازق والجمود في الولايات المتحدة الأمريكية عندما يكون الرئيس غالبية مجلس النواب أو الشيوخ من الأحزاب المعارضة.

ثالثاً: يلاحظ أن مفهوم "النقاوس" السياسي المستخدم في هذا الباب يختلف عن مفهوم "الغموض" السياسي الذي نوقشت في عدد من الصحف، بما في ذلك ما كتبه أليسينا - كوكيرمان (١٩٩٠)، وجليزر (١٩٩٠)، وشيبس (١٩٧٢). في هذه التماذج تبني الأحزاب أو المرشحون مواقف غامضة في إحدى القضايا (شيبس، جليزر) أو يختارون إجراءات سياسية تزيد من التباين أو "الضوضاء" بين الأدوات السياسية والنواuges السياسية. والغرض من كل الحالات هو زيادة عدم اليقين في عقول الناخبين عن الموقف الحقيقي للحزب.

في نموذج شيبس قد تفعل الأحزاب ذلك فقط إذا فضّل الناخبون المخاطرة (نواuges غامضة أو غير مؤكدة بالنسبة لنتائج معين). وفي نموذج أليسينا - كوكيرمان - من ناحية أخرى - قد تحسن السياسات الغامضة من أوضاع المقاومة بين التفصيلات الحقيقة للحزب والسياسات التي يتبنّاها؛ لكي يُضمن إعادة الانتخاب غير متأكدين فيما يتعلق بتفاصيل "الناخبين"، جليزر يكون المرشحون غير متأكدين فيما يتقدّم بتفاصيل "الناخبين"، وبالتالي يختارون الغموض؛ لكي يتجنّبوا إلزام أنفسهم بموقف معين قد يكون مكروهاً من الناخب المعتمد.

في هذا النموذج تهتم الأحزاب - أيضًا - بمخاطر الهزيمة؛ بسبب تبني موقف غير شعبي في بعض القضايا. وأحد الاختلافات بين هذا المفهوم لتعامل السياسيين مع هذه القضية، وتلك التي اقترحت في الأديبيات عن الغموض هو أنه في هذا النموذج، لا تختار الأحزاب بين قليل أو كثير من (دقائق)، أو لا يتبنّون موقفًا على الإطلاق؛ ومع ذلك فإن الاختلاف الرئيس هو أنه في هذا النموذج إذا لم يصرّح بموقف ما فلن تطبق أي سياسة. وفي نماذج الغموض؛ فإنه تبني سياسات لكل قضية. لذلك تختلف الظاهرة التي تم فحصها هنا عن تلك التي نوقشت في أدبيات الغموض؛ ففي هذا النموذج

يُشعر الناخبون بالإحباط؛ لأن السياسيين يرفضون، القيام بأى شيء للتغيير الحاله الراهنـة. وفى نماذج الغموض فهم يقومون بفعل شيء ما (مثلاً يطبقون سياسات بشأن كل قضية) عند وجودهم فى السلطة، وهو ما يجعل الناخبون يشعرون بالإحباط؛ إذ إنهم لا يعرفون كيف ستكون هذه السياسات.

رابعاً: قد يثار اعتراض فيما يتعلق بالافتراض أنه إذا لم تثر إشارة قضية أثناء الحملة الانتخابية، فإن الحزب الذى سيفوز سيرتبط بالحالة الراهنـة عند وجوده فى السلطة. فلماذا لا يثير الحزب قضية إذا ما كان بالسلطة ويطبق سياساته المفضلة حتى ولو لم تثر القضية خلال الحملة الانتخابية؟ في الحقيقة - غالباً - تكون برامج الأحزاب غامضة، وأحياناً يكون من الصعب تفسيرها على أنها تشكل التزاماً ملزماً، وتتجاهل عند تطبيق السياسات غالباً؛ ومع ذلك ففي معظم النظم الديموقراطية - إن لم تكن جميعها - حقيقة الانتخابات لا تعطى الحزب الفائز الحرية المطلقة لتطبيق سياساته المفضلة. ذلك واضح جداً في الولايات المتحدة الأمريكية؛ حيث السلطة مقسمة، وعلى الرؤساء أن يناضلوا لتمرير برامجهم وفي النظم الفيدرالية؛ حيث أن تطبيق السياسات على المستوى الفيدرالي لا يمكن الولايات أو الأقاليم provinces من الفرار من تنفيذها. لكن كل النظم الديموقراطية حتى النظم البرلمانية - تقسم بعدد كبير من المراجعات والتوازنات القانونية، والشرعية، والبيروقراطية، والسياسية^(*). وفي كل النظم تؤدى محاولة تطبيق سياسة ما إلى تتبه المعارضة لتلك السياسة من قبل الأحزاب المعارضة، وجماعات المصالح التي تتأثر بها بشكل معاكس، ومن البيروقراطيين الذين قد يفقدون بعض الشيء من تلك السياسة بطريقة أو أخرى؛ لذا المعارضة ستميل لتكون أكبر، كما تكون أكثر احتمالاً في النجاح إذا لم تكتسب الحكومة شرعية لتطبيق السياسة في انتخابات توافق فيها القتال على هذه القضية.

(*) لتطوير تلك المراجعات والتوازنات خاصة فيما يتعلق بالنظم البرلمانية. انظر الأوراق في أ. برتون، ج. جالوتى، ب. سالمون ور. وينتروب (١٩٩١). المراجع

وباختصار فإنّ إثارة قضية ما تحمل معها دائمًا المخاطرة بأنّ الحزب لن يحصل على السياسة التي يرغبهَا، حتّى ولو كان في السلطة. وتكون المخاطر أعظم كلما ازدادت أهميّة القضيّة. والأمثلة الحديثة عديدة جدًا لدرجة يصعب حصرها هنا؛ ولكن ربما نستطيع أن نلاحظ محاولة الحكومة الأمريكية تنفيذ الإصلاح الصحي في الفترة الأولى من رئاسة كلينتون، أو فشل الحكومة الكندية في إصلاح الدستور عام ١٩٨٩ ومرة أخرى عام ١٩٩٢.

ولكي نعيّن عن ذلك بطريقة مختلفة، نفترض أن القواعد الانتخابية التي وُصفت هنا قد خفت، واستبعادات كل مراجع الانتخابات، والالتزامات، وهكذا— بدلاً من ذلك— نفترض أن (P) تمثل احتمال أنه إذا أثار حزب قضية ما، فسيكون قادرًا على تنفيذ سياسته المفضّلة (x_R) بنجاح. عندئذ من الواضح أن $(P-1)$ تغطى كثيراً من الإمكانيات، بما في ذلك الفشل والحفاظ على الحالة الراهنة، وكسب سياسة المعارضة (x_L) ، بأكثر من احتمال الحصول على (x_L) ؛ ومع ذلك يظل جوهر القضيّة كما هو الحزب— سواء أكان في السلطة أو خارجها، ومواجهة الانتخابات أم لا— قد يُفضل التفاف عن إثارة القضيّة، والمخاطرة بأن ينتهي به الأمر إلى سياسة أسوأ كثيراً من وجهة نظره عن الحالة الراهنة.

وأخيرًا، من الأهمية التأكيد على أن الفشل في تغيير حالة راهنة لا تسم بالكافأة في منطقة التفاف لا ينتج من سلوك تأمري بين السياسيين. فالتوازن في كل من المرحلتين الأولىين من اللعبة السياسية هو توازن ناشر غير التعاوني. وفي المرحلة الأولى يقوم كل حزب باختيار منقسم إلى قسمين— أن يثير القضيّة أم لا— آخذًا في الاعتبار اختيار الحزب الآخر كثابت. وفي المرحلة الثانية يختار برنامجه آخذًا في الاعتبار برنامج الحزب الآخر كثابت بدون التزام من المرحلة الأولى.

وفي الواقع إذا استطاعت الأحزاب القيام باتفاقات ملزمة مع بعضها بعضاً في المرحلة الأولى فيما يتعلق بالبرامج التي سيعرضونها للناخبين في المرحلة الثانية، فسيتفقون على برنامج مشتركة (كما بينت ذلك أليسينا، a ١٩٨٨ في سياق مماثل؛ فإنه يمكنهم الاتفاق على برنامج مشترك). وبطريقة أخرى، سينتفى كل منفعة أعلى متوقعة من الاتفاق على تبني الناتج المتوقع لبرنامج مشترك، والذي سيلغى المخاطرة. فضلاً عن ذلك فإن هذا البرنامج المشترك سيقع على حدود الكفاءة frontier؛ لأنّه بدون ذلك، تستطيع الأحزاب أن تستفيد من الاتفاق على تحريك برنامجهم المشترك إلى الشمال الشرقي من الحالة الراهنة؛ وبذلك فإن الحالة الراهنة غير ذات الكفاءة لن تبقى أبداً، لأن الأحزاب يمكنها أن تستفيد من الاتفاق على إشارة القضية وتبني برنامج مشترك للشمال الشرقي من الحالة الراهنة.

ويتضمن النموذج الذي سبق تطويره هنا، الافتراض بأن الأحزاب ليست لديها السلطة للقيام بمثل هذه التعهدات الملزمة تجاه كل منها للأخر؛ بينما يستطيعون تقديم تعهدات ملزمة للناخبين. هذان الافتراضان يميزان ديمقراطية تعمل جيداً. وقدرة الأحزاب على تقديم التعهدات للناخبين هو لما يسمح لهم بالمنافسة للحصول على الأصوات في المرحلة الثانية – بأن يعدوا بالمصداقية، وإذا ما انتُخبوا؛ فإنهم سوف يطبقون برامجهم بدلاً من سياساتهم المفضلة. وعدم قدرتهم على الوعود لكل منها للأخر في المرحلة الأولى بألا يتنافسوا من أجل الحصول على أصوات الناخبين في المرحلة الثانية، لا يعيق نوعية الناتج التعاوني الذي قد يقلل نظرياً من الحالة الراهنة غير ذات الكفاءة في منطقة التقاعس.

و قبل أن نستنتج أن هذا النوع من التعاون مرغوب فيه، دعنا نذكر أنه إذا استطاعت الأحزاب القيام بتعهدات ملزمة مع بعضهما بعضاً، فما الذي يمنعهم من العمل كبائعين محترفين للسياسات العامة للناخبين، واستخراج كل العوائد التي تنتج من احتكار السلطة السياسية؟ ومن المثير في هذا المقام أنه

في إيطاليا؛ حيث تعقد الأحزاب طول الوقت صفقات مع بعضهم البعض (انظر على سبيل المثال لابالومبارا، ١٩٨٧)، ابتكر الاصطلاح الساخر "حكم الأحزاب Partyocracy" لوصف نظام تُستخدم فيه الانتخابات فقط لتحديد كيفية تقسيم غنائم السلطة بين الأحزاب [انظر فيرورو - بروزيو، اللذين يتبنيان التومنكلاتورا (الصفوة الخاصة) لمسؤولي الأحزاب الإيطالية]. وما هو أكثر إثارة هو الحقيقة المشهورة بأن النظام الإيطالي قد ابتلى بالتقاعس (فمثلاً: بلغت ديون تلك الأحزاب بالنسبة للنتائج القومى الإجمالي GNP في عام ١٩٩٢ ما يتجاوز نسبة ٦٠%). والأحزاب تتفاهم بسهولة على تقسيم غنائم السلطة؛ ولكنها لا تتفاهم بمثل هذه السهولة على السياسة تماماً كما قد يتوقع المرء من نظام يكون فيه دور نشطاء الحزب أعظم.

وعلى النقيض؛ فإن افتراض الأحزاب عامة قادرة على بناء الثقة مع الناخبيين؛ ولكن ليس مع الأحزاب الأخرى من خصائص الديمقراطية التي تعمل بطريقة جيدة، والتي جوهرها أن الأحزاب تُجبر على التنافس مع بعضها بعضًا للحصول على أصوات المواطنين. هذا الافتراض يوازن افتراضات مماثلة في نظرية المؤسسة الصناعية، وهو أن الأسواق التي يكون فيها الالتزام التعاقدى ضعيفاً تعمل جيداً عندما يثق العملاء بالمؤسسة (وبذلك تتمكن المؤسسات من بناء السمعة)؛ ولكن المؤسسات لا تثق ببعضها بعضًا (انظر على سبيل المثال، شابирرو ١٩٨٣)؛ ولذا فحجية الأمر: أن التقاعس السياسي الذي "يمكن" إلغاؤه بتخفيض المنافسة السياسية يوضح فعلاً الجاذبية الكلاسيكية للحكم الدكتاتوري؛ فالحكومات السلطوية قادرة على تقديم "قيادة قوية"، كما أنها قادرة على اتخاذ إجراءات بشأن الموضوعات المهمة" في الظروف التي قد تكون فيها الديمقراطيات غير قادرة على التصرف ببساطة؛ بسبب عدم مقدرتها على قمع البدائل لسياساتها. ومن وجهة النظر هذه؛ فإن منطقة التقاعس هي جزء من الثمن الذي يدفعه المواطنون من أجل الديمقراطية.

ومع ذلك يمكن —أيضاً— القول: إن وجود منطقة التفاس هو نتيجة لمنافسة "صغريرة جداً". فلو تنافس كل حزب بشدة ليجلب أصوات الحزب الآخر؛ فإن الحزبين سيتحركان تجاه بعضهما بعضاً، ويتقاربان على برنامج مشترك، كما هو الحال في نموذج الناخب المعتدل (أو في نماذج احتمال للتقارب)؛ ففي تلك النماذج تثار كل القضية؛ إلا إذا كانت حالة الراهنة موجودة عند نقطة الوسيط. وفي هذه الحالة؛ فإن أي من الحزبين سيثير القضية؛ لأن كليهما يفضل الوسيط المعتدل على حالة الراهنة.

وهذه النقطة تهمل دور نشطاء الحزب في المنافسة السياسية؛ ولكنها تبين —فعلاً— أن المصدر الأساسي للتفاس السياسي؛ ليس هو المنافسة أو التواطؤ؛ ولكنه وجود اختلاف في وجهات النظر بين الأحزاب السياسية (برامج توازن). ومادام أن الأحزاب تعتقد سياسات مختلفة على قضية ما، فستثار الظروف عندما يخشى كليهما من إثارة القضية بداعي الخوف الذي قد يؤول بهم الأمر إلى سياسات الخصم التي لا يتقبلونها أكثر من الحالة الراهنة. والمقايضة المقترحة بالنموذج هي تبادل بين التصرف السياسي والتمثيل السياسي، ومقدرة النظام السياسي على تمثيل وجهات نظر مختلفة، وعرض هذه البديلة للمنافسة الانتخابية. وفي نموذج الناخب المعتدل، وفي مفهوم الدكتاتورية، تختفي تلك المقايضة؛ لأنه تمثل وجهة نظر واحدة في النظام السياسي فقط^(*).

(*) ربما يوضح هذا التحليل أيضاً لماذا في زمن الحرب؛ فإن المسافة والمواطنين المعارضين؛ ولكن ليسوا معارضين تماماً للمجهود الحربي قد يخرسون معارضتهم؛ لكي يتتجنبوا إضعاف مقدرة النظام السياسي للعمل العسكري. وعلى الجانب الآخر، قد يرى المواطنون الآخرون (الوطنيون بنفس الدرجة) الضعف المصاحب للديمقراطية كثمن غالٍ جداً لاتخاذ إجراء عسكري فعال.

المفاضلة tradeoff: بين اتخاذ إجراء ما والتمثيل السياسي

يبدو التحليل في هذا الباب مثيرةً إلى المفاضلة الأساسية كخاصية لأى نظام سياسي بين الإجراء السياسي، والتمثيل السياسي. ويمكننا تصوير هذه المفاضلة بتناول الحالة المحددة؛ حيث تتفاوت فيها برامج الأحزاب على سياسة واحدة، كما في نموذج الناخب المعتمد. تلك الحالة تلغى منطقة القاعس كما رأينا، لذا تعطّم مقدرة النظام على القيام بإجراء ما؛ ولكنها تتخلل - أيضاً - مقدرة التمثيل representation. فالأنماط لا تقدم للناخبين اختياراً حقيقياً؛ لأنها تمثل وجهة نظر واحدة - وهي وجهة نظر الناخب الذي تتوافق سياساته المفضلة مع البرنامج المشترك للحزبين.

ويمكن تمثيل تكلفة القاعس باستخدام الأدوات القياسية لاقتصاديات الرفاهية - بمعنى: أنها الاختلاف بين أقصى قيمة لدالة الرفاهية الاجتماعية على المجموعة المتاحة feasible، وقيمة نفس دالة الرفاهية في ظل المنافسة بين حزبين عندما تكون الحالة الراهنة في منطقة القاعس، هذه التكلفة ستكون دائماً - موجبة.

وتكلفة عدم التمثيل تكون أقل تجاوباً للتحليل التقليدي للرفاهية، خاصة إننا افترضنا - حتى الآن - أن دوال المنفعة الفردية تعتمد على نتائج السياسة؛ وليس على التمثيل السياسي. ومع ذلك يبدو واضحاً أن معظم الناس قد يشعرون بوضع أفضل؛ إذا أعطت بعض الأحزاب السياسية صوتاً نشيطاً لو جهة نظر شبيهة لوجهة نظرهم، حتى ولو اعتبرت بأنها قد تسببت في نتائج السياسة. وقد يعتقدون أيضاً أنه لو عبر عن وجهة نظرهم بواسطة أحد الأحزاب في أثناء الحملة الانتخابية؛ فقد يغير ذلك من اتجاه الجدل السياسي، ومن ثم تغير الناتج في الانتخابات المستقبلية؛ لذا تكلفة عدم التمثيل يمكن تقديمها كمتوسط مرجح من خلال الناخبين للمسافة بين السياسة المفضلة جداً

للناخب وأقرب برنامج للحزب - بمعنى أنه بالنسبة للناخب z ، فإن الاختلاف بين أقصى درجة من منفعة (x_j^L) على المجموعة الصالحة للتنفيذ feasible وتعظيم المنافع لليمين واليسار $\{u_j(x_j^L) \leq u_j(x_j^R)\}$.

ومن الواضح أن زوجاً من البرامج التي تقلل من مجموع الكلفتين سوف يشمل - عموماً - درجة إيجابية من الاستقطاب - أي اختلاف بين البرنامجين. والاستقطاب الصفرى Zero polarization سيعظم تكلفة عدم التمثيل؛ بينما الاستقطاب المفرط قد يخفض كل من التمثيل والقيام بعمل إجراء فمثلاً: إذا كان البرنامجان يقعان عند أقصى طرف من المنظور السياسي؛ بينما يقع أكبر عدد من الناخبيين بين هذه الأطراف القصوى؛ فإن منطقة التفاسع ستكون في أقصاها، وسيشعر معظم الناخبيين بتمثيلهم الهزيل من قبل الأحزاب القائمة؛ لذا فإن درجة ما إيجابية، وليس متطرفة جداً ستكون في الدرجة المثلثة.

ومن ناحية أخرى؛ فإن الاستقطاب المتطرف يرتبط بانهيار الديمقراطية. ويوفر النموذج الذي طور هنا توضيحاً بسيطاً لهذا الارتباط؛ فالاستقطاب المتطرف الذي تحدثه راديكالية الأحزاب بداعها الأيديولوجية المتزايدة، أو بانهيار الثقة في السياسة - قد يرفع من تكلفة كل من التفاسع وعدم التمثيل، ومن ثم سيزيد ضجر المواطنين من النظام الذي لا يمثلهم في الوقت نفسه غير قادر على اتخاذ موقف بالنسبة للقضايا المهمة اليومية، وربما يُغرسون بدلاً من ذلك بتأييد بديل سلطوي. ويزودنا النموذج أيضاً ببعض الأسس النظرية لفكرة أن النظم الديمقراطية تكون أكثر احتمالاً للعمل؛ لذا تبقى وتستمر عندما تظهر طبقة وسطى معتبرة وهي نتيجة تميل إلى الحد من الاستقطاب الجائر للآراء.

الباب الثاني عشر

الصراع العرقى والقومية :

من التعبيرية والمستقبلية إلى النازية (Kitsch)

١ : مقدمة

تناول الباب السابق فحص عنصر مُهم لانهيار الديمقراطية ونشأة الدكتاتورية وإمكانية أن تقع الديمقراطية في شراك التقاعس. وهذا الباب يفحص عنصراً تاريخياً مهمًا في صعود كثير من النظم الأوتوقراطية والصراع العرقى والقومية. ومرة ثانية المثال الكلاسيكي هو ألمانيا النازية، ومرة أخرى، يُجرى التحليل بمرجعية خاصة لهذا النظام. ورغم أن كلمة القومية تخضع لكثير من الشروط؛ فإنه يشوبها كثير من الغموض، وقليلًا ما تُفهم خاصة من وجهة نظر الاختيار الرشيد^(*). وفي هذا الباب سينقدم الكاتب خطوة خطوة، وسيبدأ بتحليل للقيمة الاقتصادية للعرقية (شارحاً لماذا يشكل الناس مجموعات عرقية)، وبعد ذلك سينقدم من هذه النقطة إلى الصلة بين العرقية والقومية، وأخيراً إلى الصلة بين القومية والفاشية. عندئذ ستحاول تحليل مصادر التحامل والكراهية للجماعات العرقية الأخرى. وفي النهاية سيبدأ الكاتب في تناول أصعب سؤال على الإطلاق، ألا وهو كيف أن هذه التوجهات قد تؤدي إلى الرغبة في المشاركة في "الجرائم ضد الإنسانية" أو عمليات الإبادة ضد الأقليات من الجماعات العرقية - في هذا الباب، واستكشاف هذا الأمر أكثر في الباب التالي.

(*) في مجموعة حديثة تطبق طرق الاختيار الرشيد لنفهم القومية، هو لـ: أـ برتون، وج جاليوتى، ورـ سالمون، ورـ وينتروب، (١٩٩٦).

يقترح الفصل التالي من هذا الباب، أنه في كل من الحياة العامة والخاصة؛ فإن إحدى الطرق الفعالة للتكافلة بشكل خاص، لتوفير أساس للتبادل وفقاً لظروف كثيرة - هي الاستثمار في الشبكات العرقية أو "رأس المال العرقى". والسمة الرئيسة لرأس المال العرقى هي خصوصية الدم كأساس للعضوية بالشبكة وإلى المدى الذى يستخدم فيه هذا المعيار، يغلق الدخول والخروج من الشبكة (فى نطاق جيل كامل). ويعتقد الكاتب أن هذا المعيار يزودنا بعده من المزايا لشبكات العمل العرقية كدعم للتبادل، وهو يفسر على نحو ما المثابرة العرقية فى المجتمعات الحديثة؛ ولكن إذا كان رأس المال العرقى لا يمكن "تحريكه" من مجموعة إلى أخرى، فيتبع ذلك أيضاً أن المنافسة بين المجموعات العرقية لا تساوى في العائد بينهم. ونتيجة لذلك فالاختلاف في العائد والدخل سوف يستمران. والنتيجة أن المجموعات العرقية الناجحة تمثل إلى غرس الخوف والغيرة لمن هم خارجها؛ بينما يميل أعضاء الجماعات العرقية ذوى الدخل المنخفض إلى أن يصبحوا موصومين. هذه التفاوتات، متعددة مع الطبيعة الصفرية لمجموع الريع الاقتصادي Zero Sum، وتعنى أنه توجد احتمالات حتمية للنزاع بين المجموعات العرقية تتبع للمثل (إذا لم تستطع الانضمام إليهم اهزمهم)، وهو الصراع غير المنظم أو المخفي بواسطة قوى السوق. هذا التحليل هو ما يركز عليه المؤلف في الفصل التالي.

وينظر المؤلف - أيضاً - إلى داخل المجموعة العرقية (في الفصل الثالث)، وعلى الأخص إلى عملية تكوين رأس المال العرقى، وهى الاستثمارات التي قام بها الآباء من أجل أبنائهم. ويفترض من أجل غرض التحليل أن الآباء أنانياون ويستثمرون في أبنائهم، على أمل أنه سيحدد إليهم فيما بعد في الحياة الآجلة. وبين المؤلف أن السمة الشاذة الثانية من الاستثمارات العرقية (مقارنة بأنواع أخرى من الاستثمارات في الأطفال، مثل رأس المال البشري العام) هي أنها "فازحة للذات"؛ لأن الأطفال لا يمكنهم

الحصول على المنافع من رأس المال بدون تعرض ذواتهم "للضغوط العرقية" ليسدوا لآبائهم من أجل تصحياتهم. تلك السمة من فرض الذات تجعل الاستثمارات العرقية شديدة الجاذبية للأباء؛ ولكنها ليست بالضرورة جذابة للأطفال. نتيجة لذلك يميل الآباء إلى المبالغة في الاستثمار في رأس المال العرقي لأولادهم (من وجهة نظر الأبناء). وعندئذ يتصور المؤلف الظروف التي يمكن في ظلها صراع الأجيال، يؤدي إلى التوجهات "السلطوية" في الأطفال، كما وصفت أصلاً في العمل الكلاسيكي على "الشخصية السلطوية" كمتلازمة Syndrome من قبل ثيودور أدورنو، وإلس برونزوويك، ودانيل ليفنسون، ونيفت ساند فورد (١٩٥٠)، وقد وسّع في عمل حديث، وبالذات من قبل بوب ألتيمایر (١٩٨١، ١٩٨٨، ١٩٩٦). وأخيراً، يطبق المؤلف هذه المفاهيم (في الفصل الثاني) على انهيار جمهورية ثيمار بألمانيا (التعبرية) وظهور النازية (Kitsch) في الثلاثينيات.

٢: قيمة رأس المال العرقي

ت تكون نقطة البداية لتحليل المؤلف من افتراضين، سيستمران خلال هذا الباب (ما عدا في الفصل ٢ ب كما ذكر هناك، مع تخفيف الافتراض الأول). وهذه الفرضان هما:

١- كل الأفراد يتمتعون بالرشد بالمفهوم المعياري لهذا الاصطلاح في النظرية النبو الكلاسيكية- بمعنى أنهم يواجهون بدilein، يكون الفرد قادرًا على الاختيار بينهما، وتكون اختياراته متسلقة.

٢- حقوق الملكية والعقود ليست قابلة للتنفيذ بدون تكلفة، وأحياناً قد لا توجد أبداً.

وكما سبق التركيز عليه بصفة متكررة؛ فإن الافتراض الثاني يتضمن أنه في أي تبادل يوجد احتمال بأن أحد الأحزاب سوف يغش أو ينكر

بالتزاماته. ومن قبيل نظرٍ إلى الحلول التي بادر بها برجمين كلاين - كيث ليلف (1981)، كارل شابيرو - جوزيف ستيفلتر (1984)، كارل شابيرو (1983) والتي شملت علاوة على الثمن أو الأجر، وجود العلاوة على الثمن، يقدم للعميل سبيلاً للثقة بالمؤسسة. وب بهذه الطريقة تستطيع الأسواق أن تحل مشكلة الثقة أو مشكلة تنفيذ الالتزام التعاقدى حتى في غياب حقوق الملكية أو القابلة للتنفيذ قانوناً.

إن إحدى المشكلات مع هذا الحل من وجهة نظر المشتري، هو أنه باهظ الثمن. فمثلاً: عادة ما يكون المشترون في أسواق السلع الاستهلاكية مجردين على دفع علاوة؛ لكن يردعوا المنتشرة عن الغش؛ فإن القيمة الحاضرة المخصوصة discounted، تكون على الأقل مساوية لحجم مكاسب المنتشرة من الغش. والمشترون الذين لديهم الرغبة في دفع هذه العلاوة لا يغشون؛ لكنهم لا يحصلون على قيمة جيدة لنقودهم. مثل هؤلاء الناس يمكنهم في فندق هوليدي إن^(*) (فندق عالمي) يشترون إسبرين باير، وIBM كمبيوتر، وأجهزة ستريو ماركة سونى وهكذا. والحل البديل للمستهلك هو تكوين علاقة ثقة مع بائع محلي مثل متجر الأدوية المحلي، ومحل بيع كمبيوتر وهكذا. وتكلفة الإيماءة أو بناء الثقة على أساس واحد لواحد، قد تختصر بدرجة كبيرة عندما يوجد تفاعل حقيقي بين الأطراف، وذلك على النقيض عندما تسود إشارات السوق غير الشخصية. وفي هذه الحالات يمكن للثقة أن تصف العلاقة كونتها، علاقة خاصة تماماً؛ فهي توجد بين البائع ومشتري واحد - "شبكة عمل".

هذا وتطبق نفس الاختيارات على أسواق أخرى، مثل : أسواق العمل والأسوق السياسية. يتبع ذلك أن نفس الشخص - الذي يريد شراء سلع أو خدمات بسعر معقول، وألا يتعرض للغش، والذي يرغب في الاحتفاظ

(*) فندق Holiday inn . (المترجم)

بوظيفة "جيدة"، والذى يرغب فى الحصول على نصيبه من الأريحية Largesse التى يوزعها السلطة، أو حتى لكي تتعكس وجهة نظره فى السياسة العامة - له نموذج معقد جدًا من استثمارات شبكة العمل؛ ونظرًا لأن كل سلعة أو خدمة سياسية يرغب المستهلك فى شرائها - وبالذات فى موافق توجد بها بعض الاحتمالات للغش - فقد يرغب فى الاستثمار فى علاقـة نـقـة مـعـيـنـة. فبعض السلع والخدمات سوف يـشتـرـى بـصـفـة مـتـكـرـرـة، حتى إن مثل هذه الاستثمارات لن تستحق حتى تـكـلـفـتها. وفي كثير من الحالـات - أيضـاً- على الفرد أن يـأـخـذـ فى حـسـابـهـ أنـ الاستـثـمـارـاتـ فىـ هـذـهـ العـلـاقـاتـ قدـ تـفـقـدـ إـذـاـ اـنـتـقـلـ الشـخـصـ إـلـىـ نـطـاقـ سـيـادـىـ آـخـرـ. وفيـ هـذـهـ المـوـافـقـ قدـ يـصـطـدـمـ الفـرـدـ معـ السـوقـ وـعـلـاـوـاتـ السـوقـ. وفيـ حالـاتـ أـخـرىـ قدـ يـحـاـوـلـ الفـرـدـ تـجـربـةـ اـسـتـراتـيـجـيـةـ شبـكـاتـ العـلـمـ السـابـقـ مـنـاقـشـتهاـ؛ لـذـاـ فـإـنـ اـسـتـراتـيـجـيـةـ المـتـلـىـ لـلاـسـتـثـمـارـ (توزيعـ الاستـثـمـارـاتـ المـوـجـودـةـ بـيـنـ كـلـ العـلـاقـاتـ المـخـلـفـةـ المـمـكـنـةـ والمـتـضـمنـةـ) يـمـكـنـ أنـ تـكـوـنـ مـعـقـدـةـ وـماـ يـرـيدـهـ عـدـيدـ مـنـ الـأـفـرـادـ فـعـلـاًـ هوـ صـنـدـوقـ استـثـمـارـيـ مشـتـرـكـ Mutual fundـ. هـذـهـ الـأـمـوـالـ تـوـجـدـ فـيـ شـكـلـ شبـكـاتـ عـلـمـ عـرـقـيـةـ.

والسمة الرئيسة لشبـكـاتـ العـلـمـ العـرـقـيـةـ هـىـ أنـ "ـالـعـضـوـيـةـ"ـ تـحدـدـ بالـدـمـ(*ـ)، مماـ يـجـعـلـ مـنـ الصـعـبـ جـدـاـ عـلـىـ الغـرـاءـ دـخـولـهاـ، كـمـاـ أـنـهـ مـنـ الصـعـبـ لـلـدـاخـلـينـ فـيـهاـ الخـرـوجـ مـنـهاـ (ـفـيـ خـلـلـ جـيلـ)، وـهـىـ صـفـةـ سـوـفـ يـشـيرـ إـلـيـهاـ المؤـلـفـ بـ "ـ الدـخـولـ وـالـخـرـوجـ المـغلـقـ". هـذـهـ الطـرـيقـةـ تـحلـ وـاحـدـةـ مـنـ المشـكـلـاتـ التـىـ تـتـمـيزـ بـهاـ الشـبـكـاتـ - وـعـلـىـ وـجـهـ التـحـدـيدـ، حـقـيقـةـ أـنـهـ إـذـاـ كـانـتـ العـائـدـاتـ كـبـيرـةـ الـحـجمـ، مماـ يـجـعـلـ آـخـرـونـ يـرـيدـونـ الدـخـولـ، وـمـنـ ثـمـ سـيـخـفـضـ هـذـاـ مـنـ نـاتـجـ الـاستـثـمـارـاتـ الـأـولـيـةـ "ـالـأـعـضـائـهـ". عـلـوـةـ عـلـىـ ذـلـكـ، وـلـمـ كـانـتـ العـضـوـيـةـ - إـلـيـ حدـ ماـ - لـاـ تـخـضعـ عـلـىـ الـأـقـلـ لـلـاختـيـارـ، فـإـنـ جـزـءـاـ مـنـ

(*) طـبـعاـ ماـ هوـ مـقـدـارـ الدـمـ المـطلـوبـ لـلـدـخـولـ لـلـعـضـوـيـةـ admissionـ، عـادـةـ ماـ يـكـونـ، سـؤـالـ مـفـتوـحـاـ وـبـتـوـقـعـ المؤـلـفـ تـبـاـيـنـ الـمـعـايـرـ طـبـقاـ لـلـقـوـىـ الـاقـتصـادـيـةـ.

الصعوبات التي تقابلها ينشأ عادة عند إنشاء علاقة ثقة تحكّم. لذا ففي مقوله ألمانية: إن الذي يقابل المانيناً آخر، ويأمل أن يعقد معه صفقة تتطلب ثقة، ليس عليه أن يشعر بالقلق؛ لأن الطرف الآخر هو فقط - المانى "مؤقتاً"؛ ولأن العائد على رأس المال الألماني مرتفع مؤقتاً. "ومستوى" الهوية الألمانية المعروضة هي الدرجة التي يستخدم فيها الشخص الآخر عبارات المانيناً، ويتظاهر بأنه يحب البطاطس المخفوقة بالفتشة^(*)، ويذهب إلى محافل اجتماعية ألمانية... وهكذا، وقد يخضع لمثل هذه الحسابات؛ ولكن من الناحية الجوهرية سواء كان هو المانيناً (أو فرنسيًا، أو إيطاليًا، أو يهوديًا)، فهو لا يخضع لمثل هذه الحسابات. ومن ناحية ذلك يحدث؛ لأن عرقية الفرد لا تخضع تماماً للاختيار؛ ولكنها تتحدد بموافقات الآخرين أيضاً (مثل أعضاء الجماعات العرقية من الأقليات - كاليهود في ظل نظام الحكم النازى).

وكما هو صعب تماماً - إن لم يكن مستحيلاً - لغريب أن يدخل مجموعة عرقية، قد يكون من الصعب أيضاً؛ إن لم يكن مستحيلاً لأعضاء المجموعة العرقية أن يخرجوا. فالرجل الأسود يستطيع أن يتزوج امرأة بيضاء، ويعيش في ضاحية يسكنها الرجل الأبيض، ويعمل في مؤسسة كل العاملين فيها من البيض وهكذا؛ لكنه لا يزال يجد نفسه يتلقى تحيات الآخرين صائحين "هاي.... يا أخ!". عندما يجد نفسه في المجاورة الخطأ. وقد يجد - أيضاً - لدهشته أنه بينما الصلات العرقية قد تأتي وتذهب؛ فدوام العلاقة العرقية يأتي أحياناً بيسراً. وذلك على الأخص يحتمل حدوثه إذا اكتشف أنه مادام من الأعضاء فلن يسمح له بالخروج كلياً؛ لذا فالغرباء لن يسمحوا له إطلاقاً بالدخول، وسينحطونه في الترقية، أو يرفضوه في علاقة غرامية لا شيء سوى أنه "أسود".

(*) يقول المؤلف : إنه مدین لصديقہ هانز شیل لهذا التوضیح.

من المؤكد أن أي شخص يكون حرًا في أن يتصل من رياطه مع أعضاء آخرين من جماعته العرقية، مثل هؤلاء الأفراد يمكنهم الانفصال التام عن أصدقائهم وأفراد عائلاتهم، ويمكنهم الانتقال إلى مدينة أخرى، ويرفضون إعطاء عناوينهم، وعدم الاتصال تليفونياً بأمهاتهم أبداً (حتى في أعياد ميلادهن)، ويمكنهم أن يغيّروا أسماءهم، وهكذا..... وحتى لو فعلوا كل هذه الأشياء؛ لن يظلو في الموقف نفسه إزاء جماعتهم العرقية مثل الغرباء. شبكات عملهم العرقية سوف تقل قيمتها نتيجة القصور في استخدامها، ولكن لن تختفي إلى القيمة الصفرية. وهذا الخروج الصفرى "Zeroing out" قد يستغرق جيلاً أو أكثر. فإذا غير مثل هؤلاء الأفراد رأيهم (من القلب) وقرروا إعادة الاتصال بشبكة عملهم القديمة، فسيكونون قادرين على إعادة بناء رأس المال بتكلفة أقل من الغرباء. وبهذا المفهوم يكون الخروج من شبكة العمل العرقية مستحلاً؛ فالفرد حر في تخفيض استثماراته الإجمالية في هذا الشكل من رأس المال إلى الصفر؛ ولكنه لن يستطيع أن يبيع أو يحوّل، أو يتخلص من رأس المال "الخارق" Sunk الذي تراكم من خلال التربية والاتصالات الاجتماعية والسبة إلى الآخرين.

وطبيعي - في الواقع - أن يكون الدخول والخروج سهلاً من بعض أنواع الجماعات العرقية، عن بعضها الآخر. فضلاً عن ذلك تكون العرقية عرضة للاستغلال، وكذلك القومية، شقيقتها من حيث المفهوم، والتي عادة تعرف (رجوسكي ١٩٨٥) "كنضال الأعضاء لمجموعة ثقافية مميزة من أجل الحكم الذاتي الإقليمي، الوحدة أو الاستقلال....." (ص ٨). وفي السياق الحالى، تفسّر القومية على أنها المطالبة بأن عائد رأس المال العرقى تمكن زيادته إذا ما كونت الجماعة المعنية دولة ذات سيادة، أو بصفة عامة الاستحواذ على أرض أكثر. يؤكّد إرنست جلينر (١٩٨٣) أن القومية - حتماً - خادعة، وكما صاغها: "إن ثقافة حديثة عالية تحفل بالأغانى والرقص، التي تستعيرها من الثقافة الشعبية معقدة في نفسها أنها الدوام والدفاع والتأكيد" (ص ١٥٨).

ويقترح مايكل هيختر (١٩٨٧) طرقاً تستطيع بها الجماعات أن تعالج عوائق الخروج لتشجيع الولاء، وكذلك فعل - أيضاً - لورانس إيناكون (١٩٩٢) الذي يوضح الممارسات الغربية للطوائف، كونها طرقاً تحاول بها تخفيض المعدل الحدي لاستبدال السلع العادي والخدمات لأعضاء الطائفة، مما ينشئ صعوبة أكثر في ترك الطائفة. ومن وجهة نظر المؤلف، أن المهم هو اعتقاد الناس أن هناك شيئاً خاصاً بالنسبة للدم أو العرقية. فإذا ما فعلوا ذلك، ستتولد حواجز الدخول والخروج، سواء كانت حقيقة أم لا. وهناك تحليل أكثر عمومية مما هو معروض هنا قد يسمح لمستويات حواجز الدخول والخروج بأن تتسع وأن تتطور؛ حيث تصبح مؤسسة صناعية للجماعات العرقية. وفي هذا الباب سيفترض المؤلف وجود دخول وخروج مغلق للتعرف على الآثار التي يتضمنها هذا الافتراض.

وفي الواقع، فإن كثيراً من خواص الشبكات العرقية ينبع من خاصية الدخول والخروج المغلق. لذا تلك الشبكات تكون "متعددة الأغراض" يمكن استخدامها لإيجاد وظيفة، أو شقة سكنية، وسبّاك جيد، أو رفيق، وهكذا (وليس بالضرورة بهذا الترتيب). والشبكات العرقية لها - أيضاً - حياة لانهائية، وفي الحقيقة فهي تتأخر وتتقدم بمرور الوقت. وهذا يعني أن الشبكات العرقية تحل "معضلة الجلاد" التي تكثر مناقشتها في التحليلات النظرية للعبة خاصة بمشكلة الغش؛ لذا فإذا كانت اللعبة محددة ولها نهاية يُضمن الغش في المشهد الأخير (إنه لا توجد عقوبة ممكنه بعد نهاية اللعبة)؛ فإذا كان الطرف الثاني (الذى لديه الحركة الأخيرة) سوف يغش الطرف الأول في الحركة الأخيرة؛ فإن من الواضح أن الطرف الأول سيغش الطرف الثاني من الحركة التالية حتى الحركة الأخيرة، ومن ثم اللعبة تكتشف ويحدث الغش في الحركة الأولى. ومهما كانت أهمية التحليل في الحياة الواقعية - فهناك كثيرون من الذين يؤمنون أن له بعض الأهمية. فال المشكلة التي أثيرت تُحل بالشبكة العرقية؛ لأن روابط الدم قد تخف؛ ولكن لا تتلاشى

لديًا. وبسبب هذا العمر الطويل توجد -أيضًا- إمكانية العقاب إذا ما غشَّ أحد أعضاء الجماعة العرقية، عضوًا آخر في نفس الجماعة. وتوجد دائمًا- فرصة كى يقوم أعضاء جماعة عرقية معينة بمعاقبة أحفاد جماعة أخرى، بسبب التجاوزات أو لسبب آخر. وبهذه الطريقة تكون للشبكات العرقية مقدرة فائقة على حظر المعتدلين من أعضاء الجماعة أو الغرباء عنها؛ إذا كان الفائد الصربي سلوبودان ميلوسيفتش قادرًا على إثارة مخاوف حقيقة من الغزو والاحتلال بتذكيره الصرب بما فعله العثمانيون لهم في معركة كوسوفو عام ١٣٨٩، وبذلك بدا التكتيک فعالاً ومؤثراً في بناء قاعدة نفوذه (رامت ١٩٩٢، ص ٢٢٨).

وهناك خاصية رابعة للشبكة العرقية وهي "التجانس النسبي في الأذواق". فاليهود يحبون الطعام الصيني ويميلون إلى تأييد حقوق الإنسان، ويشعرون بالراحة في المدن الكبرى، والألمان والآسيويون لهم رغبة أكثر في العمل الجدى عن الأمريكيين؛ وبالطبع فإن مثل هذه الأفكار الشائعة العرقية- غالباً- ما تكون باطلة، إلى المدى الذى تميل الأذواق فيه أن تكون متجانسة نسبياً مع الجماعات العرقية أكثر مما تتجانس مع أفراد يختارون عشوائياً، واتخاذ القرارات الجماعية داخل الجماعة عادة ما يكون أسهل، كما أن مقدرة الجماعة على الفعل الجماعي تكون أكثر قوة. وأخيراً؛ فإن تكلفة بناء الثقة تكون أكثر انخفاضاً إذا ما ازدادت سهولة الإشارات signaling والاتصالات، كما هي في الغالب بين أعضاء نفس المجموعة العرقية (لاند، ١٩٨١، بريتون - ووبنتروب ١٩٨٢).

وأخيراً؛ فإن استثمارات رأس المال العرقى تُدعم من خلال الإرث والتربية. فالفرد الذى يكون أبواه أعضاء في جماعة عرقية، سيكبر بمرور الوقت، ويترافق لديه كم كبير من رأس المال العرقى. بعضه "قى الجينات"، والبعض الآخر من خلال التعليم، ومن خلال معاشرته الاجتماعية منع الأعضاء الآخرين في جماعته العرقية. وبالطبع في وقت ما سيكون الفرد

حرّاً في اختيار هوية عرقية مختلفة؛ ولكن في هذه الحالة عليه أن يتحمل كل التكالفة على نفقة الخاصة؛ فالرجل الفرنسي الذي يقرر رغبته في أن يكون كوريًا، يمكنه أن يفعل ذلك؛ ولكن من غير المحتمل أن يساعدوه والداه، كما أنه سيسْتَغْنِي عن كل ارتباطاته الفرنسية.

وبالطبع توجد أيضًا بعض العيوب في شبكة العمل العرقية، أهمها يأتي من الافتراض الرئيسي للدخول والخروج المغلق. في النظرية الاقتصادية العادلة للأسوق هناك نوعان من الافتراضات المفهومة بدرجة كبيرة، والتي هي ضرورية لضمان الكفاءة أو أمنية (بارينتو) optimality في المنافسة:

- ١ - غياب الآثار الخارجية externalities، "الجماهيرية public ness" أو عناصر أخرى التي قد تؤدي إلى منافع أو تكاليف اقتصادية منظمة، سواء أكان مغالى أم مقلّ من ثمنها الاقتصادي
- ٢ - حرية دخول وخروج رأس المال

وكم هو معروف جيدًا، فإن الافتراض الثاني يعني أن رأس المال سينقل من الصناعات ذات العائد المنخفض نسبيًا إلى الصناعات ذات العائد العالي نسبيًا؛ لذا لن تستمر هذه العوائد في المدى الطويل؛ ولكنها ستتحلى باستمرار تدفق رأس المال إلى تلك الصناعات الأكثر قيمة، وكلما زاد عرض السلع والخدمات من تلك الصناعات التي تتسع، تتحسن الأسعار وتقل العوائد الاقتصادية. وتؤكد هذه الآلية كفاءة المنافسة في الأسواق الاقتصادية. وكما سبق مناقشته من قبل، فالدخول والخروج من الشبكة العرقية مغلق. نتيجة لذلك، إذا عرفت جماعة عرقية بعوائد عالية غير عادلة (مثلًا: اليهود في الولايات المتحدة الأمريكية) ومجموعة أخرى بعوائد منخفضة غير عادلة (مثل: السود في الولايات المتحدة الأمريكية)، فلا توجد آلية يمكن أن تؤدي إلى مساواة رأس المال العرقى فيما بين الجماعات العرقية.

وأشرح هذه النقطة بنموذج بسيط، نفترض أنه يوجد سقط - نوعان من الجماعات العرقية: "الكأس المقدسة" و"القواقع". وبافتراض أن كل الأفراد في كلا المجموعتين متماثلون؛ ورغم التمايز، فإن ناتج تكوين رأس المال الشبكة لا يحتاج إلى أن يكون متماثلاً. وبافتراض أن عوائد تكوين رأس المال الشبكة تكون أعلى في جماعة الكأس المقدس عنه في جماعة القواقع؛ فإن الكأس المقدس قد تكون لها مقدرة فائقة لعقاب المنحرفين أو الأعضاء غير المشاركيين، أو قد تكون قادرة على التواصل بطريقة أفضل مع بعضهم البعض، أو قد يكونون أكثر انعزالاً عن باقي المجتمع؛ وبالتالي سيتقاتلون مع بعضهم بعضاً بدرجة أكبر، وأخيراً وإذا افترضنا أنه لأى من المجموعتين توجد عوائد متفاضة على إجمالي رأس المال العرقي.

ولكى نشق أبسط نموذج ممكن للتكون الأمثل لرأس المال العرقي، ستكون C' = التكلفة الحدية لتكون رأس المال. وتكون الفوائد هي الاحتمال المتزايد (P) للحصول على عائد مضروباً في قيمته (R). فعائد رأس المال العرقي هو مجموع الفوائد $\sum P_i R_i$; حيث (i) تدل على كل "الاستخدامات" لرأس المال العرقي. (وظائف، وشقق، وسباكين، ومستشارين استثمار، ورعاية سياسية، وهكذا) وكل عضو من جماعة الكأس المقدس سيستثمر في رأس المال العرقي إلى النقطة التي يتساوى فيها العائد مع تكلفته، بمعنى:

$$(\sum P_i R_i)_G = C'_G (r + d_G) \dots \dots \dots \quad (1)$$

حيث:

G = المتغيرات لدى مجموعة الكأس المقدس.

r = معدل الفائدة.

d = معدل الإهلاك لرأس المال العرقي:

وينطبق نفس المعادلة على مجموعة الواقع؛ فالأفراد في كلا المجموعتين سيستمرون حتى تتساوى عوائدهم "الحدية" مع تكلفهم (لذا بالنسبة لتكلفة كل منها للأخر). ومع ذلك إذا كانت العوائد الحدية غير المرئية لمجموعة الكأس المقدس عالية؛ بينما كانت منخفضة لمجموعة الواقع؛ فإن المبلغ الإجمالي المستثمر من قبل مجموعة الكأس المقدس سيكون عالياً، ومنخفضاً بالنسبة لمجموعة الواقع.

لذا ففي التوازن يكون العائد المتوسط عالياً لمجموعة الكأس المقدس وانخفاضاً لمجموعة الواقع، وستحصلن المجموعة الأولى على الوظائف الجيدة والشقق الفاخرة وهذا بأكثر من مجموعة الواقع. فإذا كانت حركة التنقل ممكنة بين الجماعتين، فإن مجموعة الواقع ستدخل إلى شبكة مجموعة الكأس المقدس، وسينخفض الناتج المتوسط لجماعة الكأس المقدس ويرتفع بين مجموعة الواقع؛ إلا أن الدخول والخروج المغلق يمنع هذه الآلية من العمل. ويمكن للعوائد أن تتعادل بالمعادلات التفاضلية للنمو السكاني، إذا ما نتج عن العائد المرتفع لرأس المال العرقي لمجموعة الكأس المقدس، معدل مرتفع للنمو السكاني؛ وإذا كان الناتج المنخفض لرأس المال العرقي لمجموعة الواقع قد أدى إلى معدل نمو سكاني منخفض. ومع ذلك إذا ما عملت هذه الآلية بطريقة عكسية؛ حيث يبدو أن مجموعة الدخل العالى لها معدلات منخفضة من النمو السكاني، ومجموعة الدخل المنخفض لها معدلات عالية من النمو السكاني، ويترتب على ذلك أن العوائد العالية بين بعض المجموعات العرقية ستستمر، وهو ما يثير الخوف، والحسد، وربما الكراهية بين مجموعات أخرى من الذين لن يشاركونا أبداً في اقسام هذه العوائد. ويؤدى الناتج المنخفض بين الجماعات الأخرى إلى الشعور بالوصمة stigmatization إلى التمايز الإحصائي statistical discrimination أو الشعور بالعار (أرو ١٩٧٢)؛ حيث يُقيّم الأفراد داخل الجماعة العرقية على أساس الأداء المتوسط لهذه الجماعة^(*).

(*) يقدم جورج بورجاس (١٩٩٢) دليلاً عالياً مقترحاً لاستمرار المقدرة التفاضلية للكسب بين المجموعات العرقية عبر الأجيال.

وباختصار، تشرح ظاهرة الدخول والخروج المغلق للسبب في عدم قيام آليات الأسواق بمحو الصراع العرقي، ولماذا التناقض بين الجماعات العرقية هذا الصراع. فالفردية تهبط قيمتها كلما أصبحت سمات الجماعة أكثر أهمية كمحدد لرفاهية الفرد. وغياب آليات تنظيم السوق يعني استبدالها بآليات تطورية أو صراع، مع ازدهار أو تراجع المجموعات ككل. ودائماً ما يوجد طلب طبيعي للقيادة لإدارة رأس المال العرقي، وفي الصورة المتطرفة تصبح كل هذه الخصائص ابتداءً من علو أهمية الجماعة على الفرد، وأهمية القائد، والمبادئ التطورية، والتأكيد على النضال واحتمالية الصراع - وهي تماماً خصائص الفاشية في كل من مظاهرها العقائدية الإيطالية والألمانية.

ولتصوير هذه النقطة سنتناول وصف جيمس جريجور (1969) عن الجذور الفكرية للفاشية لعلماء الاجتماع في أوائل القرن العشرين، مثل: جامبلويكز، وموسكا، وباريتو، وهو يقتبس من موسكا ما يلى:

"يميل البشر بطبيعتهم إلى النضال.... ولكن حتى عندما يحاربون؛ فالرجل يظل إنساناً حيواناً اجتماعياً بصفة رئيسة؛ ولذلك من المعتمد أن نرى البشر يشكلون جماعات، وكل مجموعة مكونة من قيادات وأنباء. والأفراد الذين يشكلون مجموعة يكون لديهم الوعي بالأخوة الخاصة، والوحدة مع كل من الآخر، وينفسون عن غرائزهم المشاكسة على أعضاء الجماعات الأخرى. (مقتبسة من جريجور 1969، ص ٤٢-٣)

ويمكن أن توجد بعض الأفكار المثلية في أعمال باريتو وجيمبلوكس - وفي أعمال روبرتو مايكل، وبالطبع لدى موسولياني (انظر جريجور لمناقشة موسعة)؛ ورغم أن معاداة السامية لم تكن ذات أهمية في تكوين الفاشية الإيطالية؛ فإن التركيز على العرق "ethnocentrism" كان موجوداً، كما كانت فكرة الموقف القائم على العرق لها قيمة حياتية عالية؛ لأنها سَهَّلت بقاء الجماعة.

واليآن، فإن المشكلة الرئيسية مع شرح "بقاء الجماعة" هي مشكلة الراكب المجاني – free rider (انظر بيكير ١٩٧٦ لعرض جيد). وفي علم الأحياء، يعني هذا أنه رغم أن الجين gene (مثل أحد الجينات الإيثارية) قد يساهم في بقاء الجماعة ككل؛ إلا أن مثل هذا الجين قد يكون ضد الجماعة إذا انخفضت "لِيَاقَة" الفرد. تلك هي المشكلة الرئيسية في شرح التفضيلات الإيثارية التي تزيد من رفاهية، أو لِيَاقَة الجماعة على حساب الفرد الإيثاري. وهؤلاء الذين لديهم جينات "أذانية" لا يقدمون شيئاً للجماعة، ولكنهم سيمتنون مجاناً على الجينات الإيثارية؛ ونتيجة لذلك ستختار الجينات الأذانية، أما الجينات الإيثارية سيتم اختيارها لتكون ضد ذلك ثم تختفي. وتشاء هذه المشكلة مع أي سمة أخرى تسهم في بقاء الجماعة؛ بينما تُخْفِض هذه الفرص بالنسبة للفرد.

والمشكلة (البيولوجية) للراكب المجاني لم يُتَعَرَّف عليها في الفكر الفاشي؛ ومع ذلك الفكرة المتعلقة بذلك بأن الجماهير كانت غير قادرة على تعبئة نفسها؛ ولكن كانت تتطلب قائداً هاماً أو طليعة قيادية لتعبئتهم – ذلك كان الموضوع الأساسي، كما كانت بالطبع في فترة مبكرة في تفكير لينين وهتلر^(*). وكان مبدأ القائد أساسياً عند هؤلاء الثوريين في القرن العشرين، وكانت الأغلبية هي العلف – بدلاً من أن تكون الوكيل الوعي بالثورة الاجتماعية.

كانت القومية – هي بالطبع – أهم فكرة في الفاشية. وكما يوضح لينز [١٩٨٠] في لارسن، وهاجتويت – ميكلاست ١٩٨٠] "إذا كانت يوجد خاصية واحدة للفاشية تتفق عليها كل التحليلات، فهي المكان الرئيس الذي تحمله القومية، وبصفة خاصة تلك النوعية من القومية التي تقدم الولاء للأمة

(*) انظر أندوس هكسل (١٩٩٤) الباب الخامس لوصف متعمق لوجهة نظر هتلر عن الجماهير، واستخدام الإعلام للتعامل معهم.

قبل الولاء للدولة" (ص ١٦١). فكيف تنشأ القومية من العرقية؟ إلى حد ما تنشأ القومية طبيعياً من إطار عمل يركز على التناقض بين الجماعات العرقية؛ حيث تُقسم الجماعات العرقية إلى ولايات states، والتي فيها تُؤسّس "قيادة" الجماعة العرقية في القيادة السياسية للولاية. ومن ثم يُعرف هو سبوم (١٩٩٠) "مبدأ القومية" على أنها: الفكر القائل بأن حدود الولاية ينبغي أن ترتبط بحدود "الأمة" أو الجماعة العرقية (ص ١٥).

ولكن هناك رابطة أبعد بين مفاهيم العرقية، والقومية ومشكلة الرأب المجاني، وهي التي تنشأ حينما تكون حدود الأمة ليست هي حدود الدولة، والتي يمكن -أحياناً- أن تثير شكلاً من القومية أكثر قسوة. وحتى حينما لا تتطابق تلك الحدود؛ فالجماعات التي ليست جزءاً من الأمة؛ ولكنها توجد داخل الولاية، والتي يكون من السهل الإشارة إليها كالسمّ داخل "الولاية". فهم (مثل الشخص الأناني الذي يقلل من لياقة جماعة إثنارية أخرى) وهم المصدر لكثير من الصعاب التي تواجه الأمة وعدم قدرتها على المنافسة ضد الأمم الأخرى. هذه الفكرة العامة ذات أهمية رئيسية، لشرح التطرف أو آثمة الصراعات الإثنية، مثل تلك التي كانت تحت النظام النازى أو الصراع المعاصر بين الصرب والكروات. ولكي نستكشف ذلك أكثر؛ فعلينا أن ننظر بعمق أكثر داخل المجموعة العرقية ولنتحرى بتفصيل أكثر: كيف يتشكل رأس المال العرقي؟

٣ : الصراعات العرقية بين الجماعات العرقية وداخلها

٣-١) : مبالغة الاستثمار في العرقية

قد اقترح المؤلف حتى الآن أن الاستثمارات العرقية يمكن أن تنشأ عنها عائدات إيجابية. وقد اقترح أيضاً -في الفصل الأخير أن الأفراد يحققون المستوى الأمثل من التراكم في هذا الشكل من رأس المال. وبذلك

أصبح التناجم والتنافس بين الأجيال أمرًاً مؤكدًا؛ رغم حقيقة أن الآباء يقومون بكثير من الاستثمارات في رأس المال العرقي من أجل أبنائهم. وقد افترض أيضًاً أن الدخول والخروج من الشبكة مغلقان. وفي هذا الفصل يريد المؤلف وضع نموذج أكثر تعقيدًا يقوم فيه الآباء بالاستثمار في أبنائهم مقابل السيطرة على سلوك أبنائهم في الحياة فيما بعد، والتي يفترض فيها هذا المقابل بالضغط على الأبناء من قبل الأعضاء الآخرين في الجماعة العرقية.

إذا افترضنا أن الآباء يستثمرون في رأس المال العرقي لأبنائهم من خلال إرسالهم إلى مدارس عرقية، وغرس العادات والطقوس واللغات العرقية، وبعض وسائل التواصل الاجتماعية الأخرى، ويقيدون معاشرتهم وهم صغار مع أعضاء الجماعات العرقية الأخرى وهكذا. ويتوقع الآباء في مقابل تضحياتهم طاعة الأبناء في حياتهم فيما بعد، لأنماط حياة الجماعة العرقية وأسلوبها والتي من المفترض أنها تشمل المساندة والعناية بآبائهم في شيخوختهم؛ ولكن قد تتضمن مظاهر أخرى من سلوك أبنائهم (مثل: الزواج من داخل الجماعة وتربية أطفالهم على الاستمرار في المشاركة داخل الجماعة في الأنشطة العرقية التقافية والمناسك، والطقوس العرقية، واحترام وتقدير أبطالهم القديامي، والفخر كأعضاء في الجماعة بإنجازات أسلافهم، وتحمل سداد ديون الأجيال السابقة). وباختصار؛ فإن الأطفال سيسيّدون ما عليهم من ديون لآبائهم؛ ليس فقط بطريقة مباشرة عن طريق المساندة؛ ولكن أيضًاً بطريقة غير مباشرة باتخاذ القرارات المبنية على رغبات ومنفعة آبائهم، وبالمشاركة في نواحي النشاط أو معايرة عادات الجماعة العرقية.

ولكن ما الآية التي يمكن أن يعتمد عليها الآباء لإنقاذ العقد الضمني بينهم وبين أطفالهم؟ فالأطفال لا يمكن مقاضاتهم أمام المحاكم إذا لم يقوموا بالسداد، وهناك أسباب واضحة لذلك. وأحد الأسباب هو بالتأكيد أن العقد لم

يدخل فيه الأطفال بطريقة تطوعية، حتى لو حدث هذا فالأطفال قد يكونون صغاراً جداً لدرجة أنهم غير قادرين على القيام ببعض مهام "ذات مصداقية" أو مفروضة. وسبب آخر هو أن الشكل المفضل للسداد لا يمكن أن يتخذ أشكالاً دقيقة - مثلًا: أن مهنة الأبناء أو اختيارات الزواج قد لا تكون تلك التي يريدوها لهم آباءهم. ومع هذه الأشكال من السداد قد يكون من الصعب للغرباء أن يؤكدوا إذا كان السداد قد حدث فعلاً، ومن ثم الحكم في المنازعات بين الآباء وأطفالهم في مثل هذه الأمور. ومع ذلك؛ فإن كلاً من الآباء وأطفالهم قد يفضلون هذه الأشكال من السداد - ونعني السداد النقدي.

إذن، كيف يتحقق الآباء أن أطفالهم سيتدرون لهم مقابل تضحياتهم التي قاموا بها نيابة عنهم؟ من الواضح أن هذه مشكلة عامة، بمعنى أنها تطبق على كل أشكال استثمارات الآباء (مثل: الاستثمار في رأس المال البشري أو تعليم الأطفال والتدريب، لمهنة معينة "والهدايا" من الأراضي، والمنازل، والنقود، وهكذا).

ويظن المؤلف في خمسة آليات يمكن أن تعمل كبدائل للتنفيذ القانوني،

وهي:

١- الإيثار altruism -٢- الميراث bequests -٣- النقة trust

٤- الشعور بالذنب guilt -٥- الشعور بالخزي والعار shame

وقد جادل جاري بيكر (١٩٧٤، ١٩٧٦)، وروبرت فرانك (١٩٨٨)، وأخرون، أن الإيثار هو قوة هائلة في الحياة العائلية. وكما نوقش في الباب الرابع، عندما نتحدث عن النظرية الشهيرة "نظريّة الطفل الفاسد"؛ فقد استشهد المؤلف بجدلية بيكر بأنه في ظروف معينة يوجد إيثار من جانب واحد (الآباء يحبون الطفل؛ ولكن ليس العكس) يكفي لتحفيز الطفل على التعاون؛ ولكن أحياناً يكون الإيثار داخل العائلة غير كافٍ. ويقر جاري بيكر

- كييفن مورفي (١٩٨٨) صراحة بهذه الحقيقة، ويقترح أن تدخل الدولة (التعليم الإجباري، وخطط المعاشات،... إلخ) غالباً ما يحاكي نوعية العقود التي قد تدخل فيها العائلة لو كان التعاقد القانوني الملزم ممكناً. ومع ذلك فهي لا تتحرى عن السلوك الخاص الذي قد ينشأ عندما يكون الحب غير كاف - بمعنى أنه لا يوجد تحليل للقواعد البديلة للتبدل داخل العائلة. ومع ذلك، حتى عندما يكون وفيراً، ومادام أنه غير مكتمل - بمعنى عندما لا يهتم الآباء بالآباء بنفس الدرجة التي يهتمون فيها بأنفسهم يطلق بيكر (١٩٧٤) على ذلك "العنابة الكاملة"؛ فالتفاعل قد يحدث - أحياناً - بين الآباء وأطفالهم على أساس المصلحة الذاتية؛ ولهذه الأسباب فمن الس ضروري أن ننظر فيما وراء الإثمار عند مناقشتنا للتفاعل العائلي.

وقد اقترح برنهايم - شليفر - سامرز (١٩٨٥) أنه إضافة إلى رعاية الأطفال، فإن الآباء يريدون من الأطفال الاهتمام بهم، خاصة عندما يتقدمون في العمر. والأطفال قد لا يمانعون في زيارة آبائهم في البداية؛ ولكنهم بعد فترة قد يملؤن ذلك، وأن الزيارات الإضافية تجلب المضارّة. أما الآباء فإنهم لا يتبعون أبداً من زيارة أبنائهم (على الأقل ليس قبل أن يتبع أبناؤهم من زيارتهم)؛ لذا فعلى الهاشم يكون الآباء راغبين في ميادلة منح ميراث أكبر بزيارات أكثر. لذا يستخدم الآباء التهديد الاستراتيجي بسحب الميراث؛ لفرض رغباتهم على أبنائهم، كما نُوقش في الباب الرابع. ويلاحظ أن آلية الميراث لا تحاكي تماماً الفرض القانوني، مادام أنه عن طريق القوة القانونية لن يكون - حتماً - إعطاء كل قوى المساومة للأباء. ربما تكون هذه هي المشكلة التي توضح لماذا في بعض الدول (ألمانيا، وفرنسا) يُمنع الآباء من حرمان الطفل من أملاك والده إلى ما دون نقطة معينة (مثلاً في عائلة ألمانية ولها طفلان، يكون لكل طفل الحق في ربع أملاك والده كحد أدنى).

إن كلا التحليلين والدليل على الميراث تُبيّنان أن العلاقات العائلية يمكن توضيحيها باستخدام نموذج التبادل. ومع ذلك ما زال يبدو أن الآباء الفقراء الذين ليس لديهم ميراث مخطط، لا يكون لديهم شيء لحماية أنفسهم في الشيوخة. وهناك احتمال آخر وهو أن الآباء قد يعهدون إلى أطفالهم للعناية بهم. ومع ذلك فإذا استبعدنا دوافع الإثمار والد الواقع الاقتصادية التي توقفت من قبل، وإذا افترضنا – أيضًا – أن الأبناء راشدون، عندئذ لا بد من وجود تفسير لماذا سيتصرف الأبناء بهذه الطريقة (زيارة آبائهم). أهم الدوافع الواضحة هو الحياة والشعور بالذنب. ويتميّز الاتّهان بصفة عامة على أساس أن الخجل (ضغوط خارجية) تتطلّب ملاحظة خارجية (فرويد ١٩٢٩، ١٩٩١، كاندل – لازير، ١٩٩٢)؛ بينما الشعور بالذنب (ضغط داخلية) لا تتطلّب ذلك. ويفسر فرويد كثيرةً من تقدّم الحضارة باقتصاديات الشعور بالذنب، كآلية لفرض أنماط من السلوك والأعراف. ويقترح الكاتب أن رأس المال العرقي هو وسيلة استثمارية مناسبة لهذا المقام على وجه الخصوص.

وباختصار؛ فإن الآباء يمكنهم جزئياً "ربط" أبنائهم بهم بالاستثمار في رأس المال العرقي، عندما يكونون صغاراً، ويلتزم الأبناء ليس لمجرد أن العائد في هذا الشكل من رأس المال أمر خاص بالجامعة العرقية موضع التساؤل؛ وليس لمجرد أنه لا يمكن بيعه أو تحويله. السبب هو أنه للحصول على العائد بهذا الشكل من رأس المال؛ فإن الأبناء الذين كبروا عليهم التعايش ومشاركة الأعضاء الآخرين من الجماعة العرقية، وهم بدورهم يمكن الاعتماد عليهم في مسار المشاركة المعتادة، بالضغط وتوجيه بعضهم بعضاً لسداد ديون آبائهم، والامتثال للأنماط الأخرى للجماعة. لذا "فالعقد" تأخذ ذاتياً من وجهة نظر الآباء، ويمكن فقط للأبناء الحصول على فوائد هذا الشكل من رأس المال إلى الدرجة التي يستخدمون فيها الشبكات العرقية، ومن ثم يُخضعون أنفسهم للضغط العرقية لسداد ديون آبائهم عن الاستثمارات التي قاموا بها.

لتصوير ذلك، دعنا نتخيل جماعة عرقية أسطورية "الهارييت"، وكان اثنان من تلك العائلة هارى، ولارى ينافشان صفة تجارية وهما يتداولان الغذاء؛ ولأنهما من العائلة نفسها، كان من السهل عليهما التوأصل^(*)، والشعور بالحرية في توجيهه أسئلة شخصية. وهنا ذكر بعضاً منها (هارى هو الذى يلقى الأسئلة، ولارى يجب عنها): "طبعاً يا لارى، زوجتك -أيضاً- من عائلة هارييت؟ كم طفلاً من عائلة هارييت لديك؟ هل تعيش أمك معكم أم أسكنتها فى بيت ما؟" فإذا كانت الإجابة عن هذه الأسئلة تخلق انطباعاً سلبياً؛ فقد يجد المجيب أنه لن يفوز بالصفقة؛ لأن موجّه الأسئلة يكتشف أنه لا يحافظ على رأس المال العرقى.

ف لماذا يريد موجّه الأسئلة (هارى) أن يفرض الأنماط العرقية؟ حتى ولو كانت مفيدة للجماعة؛ فلماذا لا يدعها هارى تمر ببساطة ويترك الأمر للأعضاء الآخرين في الجماعة مهمة مراقبة السلوك؟ ورغم أن المؤلف لن يقدم تحليلاً شاملاً هنا^(**) لهذه المشكلة؛ فإنه يقترح ثلاثة أسباب للاعتماد دائماً على الأعضاء الآخرين في الجماعة لتطبيق الضغوط المطلوبة:

١- **المصلحة الذاتية العادلة**، إذا كان المستجيب (لارى) لا يحترم عقده الضمنى لتسديد ديون آبائه، فهناك بحكم الطبع *Ipsso Facto*، سبب ما للاعتقاد بأنه من المحتمل بدرجة أكبر أن ينكث بالتزاماته الحالية، ومن ثم من المستحسن الحصول على هذه المعلومات.

(*) يجادل المؤلف فى أن كونهما من جماعة عرقية لا يعني بالضرورة أنهما يحبان أو يتقان فى بعضهما بعضاً؛ ولكنهما يبغى أن يتبنوا أن الاتصال بينهما أسهل، وهو ما يجعل من السهل عليهم أن يقررا ما إذا كان يمكن لهم أن يتقا أو يحبوا بعضهما بعضاً.

(**) ربما يؤدي تحليل أكثر عمومية إلى تحديد مستوى التنفيذ لكليهما من خصائص الجماعة العرقية ومن بيتهما، ويفترض هنا طاعة عامة للأعراف، وسيبين لماذا يمكن أن تكون هذه هي الحالـة. ولبعض الشروط الخاصة لodium الأعراف، انظر وينتروب (١٩٨٣).

٤- الشعور بالذنب، عند الضغط على الأعضاء الآخرين بالجماعة لاحترام تعهدهم؛ فإن عضو الجماعة (هارى) يفى بالتزاماته؛ لذا يقلل ذلك من إحساسه بالذنب.

٣- المقاطعة لعدم الالتزام بأتماط الجماعة؛ فقد يكون للجماعات العرقية مقدرة هائلة على استخدام المقاطعة بطريقة فعالة، والأسباب مُتضمنة في قيمهم كشبكات عمل تبادلية.

وكما نوقش سلفاً، وعلى وجه التحديد - المعاشرة الاجتماعية socialization المدعومة مبكراً من الأعضاء الآخرين (ومن ثم تسهل عملية المراقبة المتبادلة)، الحياة الخالدة (وذلك يتضمن الأسلاف والأصول المشتركة، ومن ثم فترة طويلة من خلالها يمكن معاقبة التجاوزات) والأغراض المتعددة،..... إلخ.

ولهذه الأسباب يمكن الاعتماد على أعضاء الجماعة العرقية للتشجيع، والضغط، أو مراقبة طاعة كل منهم لأعراف الجماعة، والآباء الذين يستثمرون في رأس المال العرقي لأولادهم يمكنهم الاعتماد على ابنائهم في سداد الديون التي عليهم. ومن ثم الاستثمارات العرقية تفرض ذاتياً(*). وفي هذا المقام تختلف الشبكات العرقية عن الأشكال الأخرى لاستثمارات الآباء (مثل رأس المال البشري) والتي يعتمد فيها الآباء كلّاً على عاطفة ابنائهم - أو الضغوط الداخلية (الشعور بالذنب)؛ لكي يسدّ لهم ديونهم من قبل أولادهم.

يتبع ذلك على النقيض من الأنواع الأخرى لرأس المال، أنه سوف توجد استثمارات أكثر بواسطة الآباء في رأس المال العرقي لأطفالهم؛ ولأنه لا يوجد شكل آخر من رأس المال له هذا الجانب الخاص بالإنفاذ ذاتياً(**)، فالآباء يضمنون عائداً على استثماراتهم في هذا رأس المال العرقي؛ ولكن

(*) إن طبيعة الإنفاذ الذاتي لرأس المال العرقي توفر سبباً إضافياً لاستمرار العرقية.

(**) من الواضح أن العبارة الواردة في النص قوله جداً. فهناك بعض الهيئات الأبوية والتي تترجمها هنا بالقروض، قد تكون لها خاصية الإنفاذ الذاتي جزئياً. (مثل إهداء منزل مجاور لمنزل الأبوية للمحافظة على بقاء أولادهما بجوارهما، وهو ما يشجع على استمرار الرعاية مadam المنزل؛ لأنه أصل غير سائل).

بالنسبة للأشكال الأخرى للاستثمار في الأبناء؛ فإنهم مجبون على الاعتماد إما على عاطفة أبنائهم تجاههم، أو على الشعور بالذنب، أو على أهليه الأبناء للثقة في سداد ما عليهم تقديرًا لتضحيات الآباء؛ نتيجة لذلك فإن الآباء ينحازون ب الاستثمار لهم في اتجاه رأس المال العرقي. وإذا ما كان هناك استثمارات ذات عائد متساوٍ لأطفالهم؛ فالآباء سيفضلون الاستثمار العرقي على غير العرقي. وفي الحقيقة يفضلون استثمارًا عرقيًا إذا عائد أكثر انخفاضًا. وكلما كان التفاضل المحتمل أكبر، زادت تضحيات والتزامات أعضاء الجماعة (وزادت رغبة الأعضاء في العمل على إنفاذ سداد دين الآباء) (*) .

وبالطبع إنَّ الآباء يحبون أطفالهم فسيُخلون في الحسبان رفاهية أطفالهم عند تقرير استثماراتهم. وهنا فقد افترض الكاتب أن الآباء أنانيون تماماً، وسيقررون مستوى استثماراتهم الذي يعتبرونه الأمثل optimal من وجهة نظرهم. وجدير بالذكر القول : إن نظرية الاستثمار المبالغ فيه سيُعمل بها في حالة الآباء الإيثاريين، رغم أن مستوى الاستثمار المبالغ فيه من

(*) لبيان عملى لتلك النقطة، ندع P = مستوى الضغط العرقي الذى يمكن أن يتوقعه الآباء ويتحمله الجيل التالي - أى p = الاحتمال المقدر بأن الأبناء سيجبرون على سداد دينونهم بالضغط من زملائهم العرقين، t = المدى، فى غياب الضغط، لثقة الآباء فى أولادهم فى السداد كالتراجم أبي (الشعور بالذنب)، AK = احتمال أن الأولاد سيرغبون فى السداد بسبب الإحساس بالعاطفة، أو الإيثار تجاه آبائهم. افترض أن الآباء يستثمرن (X) دولار فى أولادهم الذى يصل [$X(\pi_e + 1)$] فى حالة رأس المال العرقي، [$X(\pi_g + 1)$] فى حالة رأس المال البشري. افترض للتبسيط أن الكسر (K) يجب منه سداده فى كل الحالتين. عندئذ سيكون الآباء سواء بين استثماريين - أحدهما عرقى والآخر عام - حيث [$\pi_g(t + A_k + p) = kX(1 + \pi_e(t + A_k))$]. والنسبة المطلوبة بين العائد على الاستثمار العام مقابل العرقى. هى :

$$\frac{(1 + \pi_g)}{(t + A_k + p)} = \frac{(1 + \pi_e)}{(t + A_k)}$$

أى إن الاستثمارات فى رأس المال البشري ستكون مخصومة بشكل مضطـن بـ $(1+P)$ [] . artificially discounted

المفترض أن يكون أصغر كلما كبرت درجة الإيثار الحقيقي (اهتمام برفاهية الطفل).^(*)

وعلى أي حال، فعند نقطة معينة سيصل الأطفال إلى درجة النضج، وعند هذه النقطة سيجدون أنهم قد أصبحوا شركاء في العقود مع آبائهم بدون رغبتهما (وبربما مع أقارب آخرين). وما لم تكن تفضيلات الطفل متطابقة مع تفضيلات أبيه، فسيجد الطفل الناضج نفسه "خارج التوازن" - وأن مستوى المرغوب من رأس المال العرقي يختلف عن المخزون الذي حدث للتراكم من أجله. ومن نظرية الاستثمار المفرط - عادة ما - نجد أن الفرد التقليدي يريد أن يسمح بإهلاك بعض من رأس المال العرقي؛ رغم أن هؤلاء الأطفال تكمن أدواتهم وفرصهم بدرجة كبيرة في اتجاه الجماعة العرقية، ويريدون زيادة الاستثمارات ولا تصدق نظرية الاستثمار؛ إلا مع وجود المتوسط. وربما لهذه الأسباب قام كثير من الجماعات العرقية بتأسيس "شائعات العبور rites of passage" التي تعطي إشارة بداية النضج. عند هذه النقطة، فإن الفرد بمشاركته في هذه الطقوس يشير إلى قبوله تحمل المسؤولية عن الديون التي تحمّلت نيابة عنه. والشيء الشاذ (ويستحق استكشافاً أكثر) أنه على الرغم من أن هذه الطقوس شائعة في كثير من الجماعات العرقية؛ فيبدو أن العمر الذي يحدث فيه ذلك، يختلف بدرجة كبيرة بين الجماعات العرقية المختلفة. لذا فلدى بعض الجماعات الصينية، يحدث ذلك فقط قبل الزواج (أى إنه لا يحدث على الإطلاق لأولئك الذين لا يتزوجون)؛ بينما عند اليهود،

(*) لاحظ أن الإيثار ينقص الاستثمار المفرط، ويجبأخذ الإيثار في شكل بما يتعلّق بالرفاهية الخاصة للطفل أو منفعته وليس نموذج استهلاك الطفل -والذى هو دالة منفعة الوالدين. والتي تأخذ شكل $U_p = U_k = C_p$ حيث P = الوالدين و K = الطفل و C = موجه السلع الاستهلاكية وليس $C_p = U_p$.

وزيادة الإيثار من النوعيات الأخيرة يمكن أن تؤدي إلى زيادة الاستثمار العرقي؛ إذا اعتقاد الوالدان أن رأس المال العرقي هو سلعة خاصة جيدة للطفل.

يحدث ذلك في سن الثالثة عشرة، والجوانب الاستراتيجية واضحة تماماً. ففي
الحالة الصينية تزداد الضغوط على الزواج؛ حيث إن الشخص الذي لا
يتزوج لا يعتبر ناضجاً، أما في حالة اليهود "فالنضج" يبدو أنه يحدث في سن
يكون فيها الفرد صغيراً جداً لدرجة أنه لا يستطيع أن يقاوم (بداية المسئولية
من أجل تحمل الدين).

ويلاحظ أن نظرية الاستثمار المفرط تهمل بوضوح التأثيرات الخارجية
المحتملة بسبب رأس المال العرقي؛ ومن ثمًّا وكما اقترح توكييفل وكما أكد
هيختر (١٩٩٢)، أن الجماعات العرقية غرسـت قيم اجتماعية مفيدة
لأعضـائـها، وتسـهمـ في خلق وصـيانـةـ النـظـامـ الـاجـتمـاعـيـ.ـ والاستثمار المفرط
من وجهـةـ نـظرـ المـسـتـثـمـرـ فيـهمـ منـ الأـطـفـالـ قدـ يـكـونـ استـثـمـارـاـ قـلـيلاـ منـ وجـهـةـ
نظرـ المـجـتمـعـ.ـ وإـلـىـ الحـدـ الذـيـ يـخـلـقـ فـيـهـ الاـسـتـثـمـارـ العـرـقـيـ التـحـامـ وـالـعـدـوـانـيـةـ
بيـنـ الجـمـاعـاتـ؛ـ لـذـاـ يـثـيرـ التـوتـرـ وـيـؤـدـيـ إـلـىـ نـفـقـاتـ مـسـرـفـةـ فـيـ السـعـىـ وـرـاءـ
الـرـيـعـ -ـ فـمـعـيـارـ الاـسـتـثـمـارـ الـأـمـثـلـ الـمـسـتـخـدـمـ هـنـاـ [ـالـمعـادـلـةـ رقمـ (١)ـ]ـ يـمـكـنـ
بسـهـولةـ أـنـ يـكـونـ مـغـالـةـ فـيـ تـقـدـيرـهـ للـمـسـتـوىـ الـاجـتمـاعـيـ الـأـمـثـلـ.ـ وـفـيـ هـذـهـ
الـحـالـةـ؛ـ فـإـنـ مـسـتـوىـ الاـسـتـثـمـارـ المـفـرـطـ قدـ يـكـونـ أـكـبـرـ منـ وجـهـةـ نـظرـ المـجـتمـعـ
عـنـهـ منـ وجـهـةـ نـظرـ الـأـطـفـالـ.

٣ - بـ: تـأـمـلـاتـ فـيـ "ـالـشـخـصـيـةـ السـلـطـوـيـةـ"

وـإـلـىـ الآـنـ -ـ منـ خـلـالـ هـذـاـ الكـتابـ -ـ يـؤـكـدـ الـمـؤـلـفـ تـمـسـكـهـ بـمـبـداـ
الـرـشـادـةـ فـيـ شـرـحـ السـلـوكـيـاتـ.ـ وـمـعـ ذـلـكـ تـنـطـرـفـ بـعـضـ الـصـرـاعـاتـ العـرـقـيـةـ
مـثـلـ سـلـوكـ النـازـيـينـ تـجـاهـ الـيهـودـ،ـ وـرـبـماـ الـصـرـاعـ الـقـرـيبـ الـمـعاـصـرـ بـيـنـ
الـصـرـبـ وـالـكـروـاتـ مـنـ الصـعـبـ شـرـحـهـ بـالـمـدـخـلـ الرـشـيدـ الـمـطـلـقـ الـصـرـفـ؛ـ
فـالـمـشـكـلـةـ الـجـوهـرـيـةـ فـيـ شـرـحـ هـذـهـ الـصـرـاعـاتـ،ـ هـوـ أـنـ الـجـمـاعـةـ العـرـقـيـةـ التـيـ

هي بؤرة الكراهية المتعتمدة بالنسبة للمرأة والخارج، من الواضح أنها ليست العدو الحقيقي؛ وفي الحقيقة هي أحد الأسباب لماذا تكون تصرفات الكراهية والتدمير تجاه العدو المتعمد هي موروث غير مشبع للذات، وينتاج عنها فقط - ومن ثم، وبالتالي تربى مزيداً من الكراهية والعنف^(*).

وفيمما يلى يقبل المؤلف هذا العنصر من الارشد، ويقدمه في نموذج اقتصادي بسيط وبماشـرـ. وكان ما يهدف إليه هو شرح التعصب المتلازم المؤذى كما وصفـ من قبل في العمل الكلاسيكي لفريق البحث الذي رأسه نيفت سانفورد، ونشرـ على أنه "الشخصية السلطوية" وفي العمل الكلاسيكي الآن لكل من دورنو، فينكـ - برونزويكـ، لينفـسونـ، وسانفوردـ (١٩٥٠).

والشخصية السلطوية هي تركيبة شخصية أو مجموعة من المواقف، التي يعتقد أنها تبين أحد الاحتمالات الفاشية "Fascism" ، "وسهولة التأثير" بالدعـاء المعادية للسامـية، " والاستعداد للمشاركة في أي حركـات اجتماعية مناهضة للديمقراطـية".(سانفوردـ - دورـنوـ وأخـرينـ، ١٩٥٠، صـ ١٤٢ـ). والتقنية الأساسية المستخدمة في العمل الأصلي كان الهدف منها أن تكتشف على أساس المقابلات الشخصية، والمواقف التي ترتبط بطريقة غير واضحة بالتعصب العام، ومعاداة السامية، أو الفاشية، وقد أدت هذه المواقف "المكتشفـة" إلى ظهور رموز "E" (رمز المركزية العرقـية)، "A-S" (رمـز معادـة السـامية)، "F" (رمـز الفـاشـية).

ولـكي نواصل الشرحـ؛ فإنـنا سنـعبـرـ أولاًـ عن نموذج الاستثمار الأبوـي

(*) وفي جوانب أخرى تتمشـى عـوـاقـبـ المـدخـلـ الحالـىـ معـ تلكـ التـىـ قدـ يمكنـ التـبـؤـ بهاـ منـ نـماـذـجـ رـشـيدةـ كـاملـةـ - أـىـ إنـ الـصـراعـ العـرـقـيـ سـيـظـهـرـ أـكـثـرـ اـحـتمـالـاـ، معـ ثـباتـ العـوـامـلـ الأـخـرىـ، وكـلـماـ إـزاـدـادـ حـجمـ الاـخـتـلـافـ فـيـ الأـجـورـ أوـ عـوـائـدـ عـوـاـمـلـ أـخـرىـ، بـيـنـ المـجمـوعـاتـ. قـلـ التـكـامـلـ بـيـنـ عـوـاـمـلـهـ وـقـلـتـ الحاجـةـ لـبعـضـهـمـ بـعـضـاـ؛ وكـلـماـ كـانـواـ أـكـثـرـ تـماـثـلاـ مـنـ حـيـثـ الأـذـواقـ أوـ الـانـتـقـاعـ بـالـموـارـدـ، وكـانـواـ أـكـثـرـةـ فـيـ المنـافـسـةـ الـمـباـشـرـةـ معـ بـعـضـهـمـ عـلـىـ الـمـوـارـدـ المـحـدـودـةـ).

في رأس المال العرقى التى تم وصف فى القسم السابق بمعادلة بسيطة،
 والتى فيها π = إجمالي العائد لرأس المال العرقى للفرد، r = درجة النضج
 للفرد τ = معدل الفائدة على الدين الذى يجب سداده للأباء، K = رصيد رأس
 المال العرقى لكل i . دع P = مستوى ضغط الزملاء العرقين على i لتسديد
 الدين آبائهم عن استثماراتهم فى رأس المال العرقى. لذا $[P] = \tau$ ، ولكن
 نشئ صورة بسيطة جدًا، سنفترض تساوى العائد الحدى والعائد المتوسط،
 وأن معدلات الفائدة ثابتة؛ لكي تكون π و τ ثابتة (ومعرفة P). حينئذ يكون
 العائد الصافى الحدى لرأس المال العرقى ل i هو $(\tau - \pi)$ وجملة صافى
 الأرباح هى $(\tau - \pi)K$.

ولأن رأس المال العرقى هو استثمار غارق Sunk لا يمكن بيعه أو
 تحويله وقيمتها مخصصة للشبكات العرقية؛ فالعائد الإجمالي على هذا رأس
 المال هو شبه ريع – Quasi rent، (كما هو بالنسبة لكلين وكراو فورد،
 والكتاب ١٩٧٨) قيمته الأساسية هي السماح بالتجارة مع أعضاء آخرين من
 الجماعة العرقية. لذا فالعائد على رأس المال (π) هذا سيكون عالياً عندما
 تكون الآليات الأخرى التى يمكن تعزيز التبادل (مثل التنفيذ القانوني)
 ضعيفة، والعكس صحيح. فالفراغ يحظر الاعتبارات لكل الاحتمالات، عدا
 حالة واحدة تكون فيها:

١: K تكون عالية نسبياً

٢: π تكون منخفضة

٣: P تكون عالية

ولكي تكون $[\tau - \pi] < 0.0$ [] و (لما كانت K مرتفعة) فالفرد يتحمل

(*) لنوضح أكثر اكتمالاً، يتم أيضاً النص على عقوبة f لعدم السداد عند الاستحقاق،
 وسيكون على الفرد الاختيار بين السداد واكتساب $(\tau - \pi)$ وعدم سداد أرباح متوقعة
 من $[(\tau - \pi) - P]$ [].

خسائر كبيرة. وتتضاعف المشكلة إذا كان الخروج صعباً. فما الذي يستطيع المرء أن يفعله؟ يقترح المؤلف أن الأفراد في هذا الموقف من المحمّل أن يطورووا تحاملاتهم ضدّ أعضاء الجماعات العرقية الأخرى؛ ومن ثمَّ تكون لديهم الاحتمالات الممكنة للانخراط في صراع معهم، وتشجيع القوى المعادية للديمقراطية (لكي يرفعوا العائد على رأس المال العرقي)، ولعرضوا الحال المتلازمة للشخصية السلطوية.

لذا، فإنَّ عنصراً واحداً على المقياس scale الذي يطلب فيه من المشاركون respondents أن يعبرُوا عن موافقتهم أو رفضهم، كان: "إنه حفّار من لا يشعر بحب أو عرفان بالجميل، أو احترام لأبيه" وبسبب طريقة تعبيره؛ فإنَّ الموافقة على هذه العبارة تُمسّك بها؛ لكي تخفي عدوانية غير واعية تجاه الآباءين (ودلائل أخرى كانت واضحة خلال المقابلات الشخصية)، وقد أخذت على أنها سمات مميزة للشخص المركزي العرقي المتشددة.

أما السمة الثانية: فكانت الحاجة العاطفية المبالغ فيها للخضوع للسلطة، وتتساًئل مرة أخرى وفقاً للنظرية من عدوانية للسلطات داخل الجماعة، ألا وهي سلطة الآباء أساساً (سانفورد، ١٩٧٣، ص ١٤٤). وهناك سمات أخرى كانت خرافية (الميل إلى نقل المسؤوليات من الفرد إلى قوى خارج سيطرته) وعلى التبسيط (اتجاه للتفكير بطرق صارمة أو مبسطة للغاية) ومحور ضيق من الوعي.

ولم يجد أورنو، وفينيكيل - بروتنزويك، وليفنسون، وسانفورد أى علاقة معينة بين المقياس والعوامل الاقتصادية الاجتماعية؛ ولكنهم وجدوا - بالفعل - أن الناس الذين حققوا درجة مرتفعة على المقياس (E) كانوا يميلون إلى التعبير عن تفضيلات سياسية ودينية، وكانت مماثلة بتلك الخاصة بآبائهم. وبالعمل التالي على روابط المقياس (F)، وُجد ارتباط بين التركيز

في التربية على الطاعة والسيطرة الصارمة من ناحية، والتعليم المتدنى من ناحية أخرى؛ ورغم الاعتقاد بأن الأعمال التالية قد سببت كثيراً من النقمة بالإطار الأصلى التحليلى النفسي؛ فقد طورت مقاييس جديدة مماثلة، واختيرت بطريقة مكثفة للاعتماد عليها، وعلى وجه الخصوص "مقاييس الجناح الأيمن السلطوى" والذي قام بتطويره أنتيمایر (1981، 1988، 1996). وأصطلاح "الجناح اليميني" غير مستخدم بالمفهوم السياسي أو الاقتصادي؛ ولكن مستخدم بالمفهوم النفسي. فسلطوى الجناح اليميني هو الشخص الذى يدفع بعوائق عن السلطات الراسخة فى حياته. فمثلاً: المدافعون عن الشيوعية فى الاتحاد السوفيتى السابق فى أواخر الثمانينيات كانوا يميلون إلى تسجيل أرقام عالية على المقاييس. والمقاييس موحد الأبعاد مكون من ثلاثة عناقيد:

- ١- الخضوع للسلطة الراسخة.
- ٢- العداون السلطوى (العدوان الذى يعتقد أن السلطات الراسخة قد أقرته، والذى يوجه تجاه أشخاص تم نبذت نشاطهم).
- ٣- التقليدية (درجة عالية من التمسك بالتقاليد الاجتماعية التى يسنها المجتمع وسلطاته الراسخة).

والذين يسجلون أرقاماً عالية على المقاييس يميلون إلى قبول ظلم الحكومة مثل التنصت غير المشروع Wiretapping على الاتصالات الهاتفية، وأن "الدواء القوى" ضروري لاستقامة مثيرى الشغب، وال مجرمين، والمنحرفين، والى أن يؤمنوا بالتركيبة التقليدية للعائلة، والطاعة واحترام السلطة، إلخ. وهم يتحملون كثيراً ضد جماعات الأقلية.

أحد التفسيرات لشرح العداونية السلطوية، والذى قدمته مجموعة أدورنو هو نفسه الذى قدمه فينيكل - برونزويك، والذى افترض نهضة للوجود السلطوى فى أناس أنشئوا بواسطة آباء قساة مهددين ومنقادين حسب

التعليمات، وفي منزلة الواقعين، والذين صعدوا مؤخرًا إلى الطبقة الوسطى، والذين عاقبوا بصرامة الاستجابات "غير المنفق عليها"(*). ويجادل أنتيمير (١٩٨٨) بأنه لا يوجد سوى دليل بسيط رغم عدم موافقة الجميع على ذلك، وهو يفضل تفسيرًا مبنيًا على "تعلم اجتماعي". وهو يعتقد أن الناس تكتب هذه المواقف من آباءهم، ورفاقهم أثناء فترة المراهقة. وتنخفض درجاتهم المسجلة نتيجة للتعليم، وترتفع عندما يكون هناك أطفال لدى الشخص، وترتفع أيضًا في أثناء فترات الأزمات الاجتماعية، وخاصة عند ظهور حركة عنيفة من الجناح اليساري.

وما سبق هو موجز مختصر لبعض الموضوعات الأساسية للشخصية "السلطوية"، والأعمال التالية في هذا السياق الغرض منها هو إلقاء الضوء على ما لدى المؤلف من حدس بأن العداء تجاه الجماعات العرقية الأخرى يمكن التبيؤ به على أساس مجموعة من الصفات الخاصة بالعائد على رأس المال العرقي، بمعنى الارتفاع النسبي لقيم K و P المصاحبة لناتج صاف منخفض، أو $(r - \pi)$. لذا سنتناول مواقف محتملة لشخص في مثل هذا الوضع، وبحيث يكون رشيدًا وفي جميع النواحي ما عدا واحدة. فهو يجب أن يتبع أنماط احترام الآباء. لذا فهذا الشخص يختلف عن "الشخص الاقتصادي homo economics" لأنه سيكون قادرًا على قمع العواطف المحرّزة أو غير السارة. ويفترض المؤلف أنه كلما ازدادت استثمارات الآباء كان من المحزن أكثر أن يظن بهم ظنًا سلبيًا. الآن إذا افترضنا أن الاستثمارات منخفضة العائد وأن K و P مرتفعان؛ فالأفراد في هذه الحالة تتقاذفهم أموال الديون المستحقة لأبائهم (وربما تتقاذفهم الديون لأعضاء جماعات عرقية أخرى). ولكن العائد على استثمارات رأس المال الذي ضُحِيَ به الآباء بدرجة كبيرة لإعطائهما لأبنائهم منخفض. وهو منخفض جدًا لدرجة أنه لا يفني بالديون

(*) في تقديم بروستر - سميث لأنتمير (١٩٨٨)، يقترح أن الدليل هو موائم أكثر لنظرية التحليل النفسي مما يعترف به التماير.

المستحقّة للأباء. ولأنّ الأباء لديهم رأسماً عرقيًّا كبيرًا، فهم يجلّون آباءهم وأجدادهم، ولا يمكن توجيه اللوم علانية على هؤلاء الأسلاف من أجل الورطة التي هم فيها (ولكنهم بلا وعي يدركون أن هؤلاء الأسلاف قد أجهدوهم برأسماً عرقيًّا أكثر من المطلوب)، ولا يوجد للأباء سوى حيز صغير لممارسة اختياراتهم في الحياة؛ لأنّهم لكي يسدّدوا ديون آبائهم؛ فإن سلوكهم تمليه بدرجة كبيرة رغبات آبائهم، وأنماط سلوك الجماعة العرقية؛ لذا فالاختيارات السياسية والدينية للأباء هي اختيارات آبائهم، ومدى الوعي والمقدرة للاختيار الوعائي يكون ضيقاً. بمعنى أنّ الأباء يخضعون للخرافات (أى إن سلوكهم خارج سيطرتهم بدرجة كبيرة نتيجة تمسكهم بالأعراف العرقية)؛ لذا يمكن فهم الشخصية السلطوية باعتبارها استجابة لمجموع العوائد على رأس المال العرقي. ولا يدعى المؤلف بأن هذه هي الطريقة "الوحيدة" التي ينشأ بها هذا التلازم. فلا شك أن هناك مجموعات أخرى من الظروف يمكن أن تولدها. ومع ذلك فهذه هي أحد الأسباب التي تنشأ بطريقة طبيعية من المدخل النظري المستخدم هنا.

ف لماذا يكون الطفل متحالماً؟ بالنسبة للفرد موضع التساؤل تكون مشكلته ليست في أن الآباء قد استثمروا فيه أكثر من اللازم لتشتيته؛ ولكن رغم أنه لا يوجد خطأ من ناحية الآباء؛ فالعائد على رأس المال هذا منخفض. فخطأً من هذا؟ في ألمانيا النازية كان - طبعاً - "اليهود" بشبكة أعمالهم الدولية المحكمة ذات العائد المرتفع، واتصالاتهم بالدولة، والأسوق الدولية^(*) (التي أدى تطويرها إلى تخفيض العائد على رأسماً عرقيًّا آخر) مما الذي يمكن فعله حالهم؟

(*) هنا أرندت (1951/1973)، في الجزء الأول (معدادة السامية)، تناقش تلك العوامل في سياق معدادة السامية في القرن التاسع عشر.

١- التخلص منهم.

٢- الاشتراك في أعمال جماعية Collective actions لرفع العائد على رأس المال العرقي.

فالأيديولوجية النازية للدم والنقاء العرقي كوسيلة لتنظيم المجتمع، كانت بالتأكيد تجاوباً متطرفاً؛ ولكنها كانت التجاوب الذي يناسب هذا الإطار.

فلمَّا لا يستطيع الأفراد (الأبناء) إعادة التفاوض على ديونهم مع آبائهم؟ لأن الأصول التي ورثوها عن آبائهم منخفضة العائد، وأبسط حل قد يبدو في كونه إعادة التفاوض بشأنها حتى الأجداد. وفي هذا السياق نستدعي الشرح التحليلي النفسي الأصلي للعدوان السلطوي – وهو الشرح الذي قام بتطويره فينكل - برونزويك (أدورنو وآخرين ١٩٥٠) الذي ادعى بأن السلطة نشأت في أناس تربوا بواسطة آباء فاسقين، مهددين، وتحكمهم القواعد rules، والآباء الواقعين تحت سلطة الضمير، والذين صعدوا مؤخراً إلى الطبقة الوسطى، والذين عاقبوا الردود غير المألوفة بشدة. وبالنسبة لاصطلاحات الكاتب في هذا المجال فإن ما يدل عليه هذا هو أن هناك عاملاً مساهماً ربما كان هو عدم القدرة على المساومة أو التفاوض في الأمور داخل العائلة (مثلاً..... أن احتمال العدوان السلطوي قد ينشأ بدرجة أكبر في التركيبة العائلية التي تكون فيها "تكاليف المعاملات" مرتفعة).

فلمَّا لا يستطيع الأبناء المتأثرين بذلك أن يعملوا بطريقة جماعية لممارسة ضغوط سياسية للتغيير الأنماط أو لحل المشاكل الناشئة مباشرة؟ فإذا كانت العائلة لا تستجيب لطلباتهم، فلا يزال من الممكن قبول الأبناء من خلال النظام السياسي إذا كان متحاوباً معهم. ومع ذلك ففي ظل بعض الظروف، قد يكون النظام السياسي غير راغب في التصرف (كما نُوقشَ في الباب السابق).

وباختصار يجد الأفراد أنفسهم في وضع يتسم بالنزاع مع آبائهم - أى - في صراع تولد من خلال الفرق بين عائد الأصول الموروثة للأبناء، وحجم الديون التي يجب سدادها. والصراع من حيث المبدأ يمكن حله من خلال إعادة التفاوض (داخل العائلة) بشأن الديون المستحقة، أو من خلال النظام السياسي إذا كان لزيادة العائد على الأصول. وعندما تغلق كل هذه الوسائل من المقاومة؛ فإن الأفراد المشاركون في هذه الصراعات من المحتمل أن يميلوا تجاه العدوانية السلطوية.

ويلاحظ أن التحليل الذي طُور هنا، يستفيد من العمل الكلاسيكي لمجموعة أدورنو (١٩٥٠) والعمل الحديث جداً لأنطيمير وآخرين. وهو مثل مجموعة أدورنو يؤكد على (ما أشار المؤلف إليه) بأنه "تكلفة المعاملات" داخل العائلة، وعدوانية قمع تجاه آباء الفرد، على أنها العامل المولّد للاتجاهات السلطوية؛ ولكنها تختلف عن تحليل مجموعة أدورنو في التركيز على رأس المال العرقي، وهو عامل لا يبدو في تحليل تلك المجموعة (أو في تحليل أنطيمير)، من ناحية رؤية المراهقة على أنها الفترة الرئيسة التي تتبلور فيها هذه المواقف (كما فعل أنطيمير)، وفي رؤية أن هناك دوراً للتعلم الاجتماعي في ذلك. وإسهامه الأساسي هو أنه يحاول أن يولد هذه الاتجاهات بأدنى درجة تبعد عن الرشادة (ودون اهتمام مماثل كما في علم النفس)، وكذلك باستخدام نموذج دقيق يجعل من الممكن استبطان نتائج ساكنة مقارنة (ومرة أخرى ليست مماثلة كما في علم النفس)؛ ومن ثم يكون لدى أنطيمير (١٩٩٦) بيانات عن التطور الحديث للسلطوية. ومدى ارتفاعها؛ ولكن شرح التعلم الاجتماعي المأخوذ من أعمال باندورا (١٩٧٧) والذي ينحاز إليه ينساق بسهولة إلى شرح التغيرات في مستوى السلطوية بمرور الزمن أو عبر البلاد المختلفة.

وبالطبع؛ فإن النظرية المقدمة هنا هي نفسها نظرية بدائية ويمكن تحسينها وتوسيعها بدرجة كبيرة ولكن النقطة الرئيسة، هي إيضاح أن النماذج تشمل متغيرات مثل تلك التي نوقشت هنا – تكلفة المعاملات داخل العائلة، والعائد على الاستثمارات التي يقوم بها الآباء من أجل أبنائهم – قادرة على الحصول على نظرة ثاقبة وتنبؤات عن السلوك البشري النفسي بطريقة يمكن أن تكمل بحوث علماء النفس الاجتماعيين. ويتناول الفصل التالي توسيعة النموذج بطريقة أخرى من خلال تطبيقه على التجربة التاريخية لانهيار جمهورية فيمار الألمانية.

٤: جمهورية فيمار وانهيار العائد على رأس المال العرقي

لكي نطبق تحلياناً للصراع العرقي على ظهور النازية، سنلاحظ أولاً أن عدداً من العوامل التاريخية التي يستشهد بها لشرح انهيار جمهورية فيمار يمكن تفسيرها على أنها تخفّض وتهدد بدرجة كبيرة العائد على رأس المال العرقي الألماني. ومع ذلك ما يسميه جيمس كولمان (١٩٩٠) بـ "الأسس الصغيرة" للتفسير، غالباً تكون مفقودة. ويدعى المؤلف أن مفاهيم "رأس المال العرقي" و "توازن التناقض السياسي" توفر له الروابط المفقودة. وقد عرض الباب السابق: كيف أن التناقض السياسي بشأن مشكلة البطالة والعنف في الشوارع جعل الناس تبتعد عن فيمار؛ وهذا نرکز على هبوط العائد على رأس المال العرقي، وما ينبع عنه من صراع بين الأجيال، وهو الصراع الذي عجز النظام السياسي المشلول عن حلّه.

وقد كان هبوط العائد على رأس المال العرقي نتيجة لعوامل عديدة:

أولاً: التضخم الجامح الذي حدث في العشرينيات من القرن الماضي، أدى بشكل كبير إلى تدمير مدخلات الطبقة الوسطى في ألمانيا (كوهلن في لارسن، وهاجتفيت - مايكليست ١٩٨٠). وفيما يتعلق بنموذجنا فهذا يعني

أن الآباء في الطبقة الوسطى الألمانية كانت تقصهم السلطة لفرض إعادة سداد أطفالهم لديونهم التي ينطوي عليها عادة إرثهم الاستراتيجي. ويتضمن هذا أيضاً تخفيضاً كبيراً في مستوى الأصول المالية المنقولة في النهاية إلى أطفالهم؛ ومن ثم تخفيض مقدرة الأبناء على السداد. وفي هذا السياق ربما يستحق أن نستطرد أنه وفقاً لدراسة مارتن بالدام (١٩٨٧) عن أسباب الدكتاتورية في بلاد أمريكا اللاتينية، فإن قليلاً فقط من النظم قد نجت من التضخم الجامح.

ثانياً: ورث شباب الثلاثينيات قدرًا كبيراً من الديون، وقد تزايده بانخفاض المقدمة على السداد الذي نتج عن الكساد الكبير، وقد شملت هذه الديون التعويضات الكبيرة التي فرضت على ألمانيا بموجب معاهدة فرساي في نهاية الحرب العالمية الأولى. إضافة إلى ذلك تطلب شرط مجرمي الحرب في المعاهدة - من ألمانيا أن تسلم مجرمي الحرب بها (بما في ذلك إمبراطورها السابق) للمحاكمة عن أعمالهم الوحشية، وأن تقبل تحمل المسؤولية عن إحداث الخسائر والتفكيك، وأن تحدد جيشها بمائة ألف جندي، وأن تضع نهاية للأركان العامة بالجيش (جاء في ١٩٦٨ / ١٩٧٤، ص ١٥٧) وبتأثير هذه البنود أصبح الأبناء الألمان بعد الحرب مجبرين أن يقبلوا وضعياً من حالات الضعف الدائم من أجل خطايا آبائهم الذين قادوا أوروبا إلى الحرب.

ثالثاً: رغم أن ألمانيا تفوقت على الدول الأوروبية الأخرى في الناتج القومي الإجمالي GNP بحلول عام ١٩١٣؛ فبعد الحرب منع رئيس المال الألماني من الاستثمار في المستعمرات الإفريقية والأسيوية والآسترالية. وقد حرمت المعاهدة ألمانيا من عدد المستعمرات القليلة التي كانت لديها (كونتهن في لارسن، وهاجفت ومايكلاشت - ١٩٨٠ ص ١٢٧ - ١٢٨)، وكذا بعض الأراضي الأخرى مثل الأنزارس واللورين (التي أعيدت إلى فرنسا) وسيليزيا العليا، وغرب بروسيا، بوزان (التي أعيدت إلى بولندا)

(جاي ١٩٧٤، ص ١٥٧). وبحرمان ألمانيا من هذا المجال الحيوي *Lebensraum* تأكيد المنتصرون من أن نسبة رأس المال العرقى بالنسبة للأرض قد ارتفع، ومن ثم انخفض العائد على رأس المال العرقى.

رائعاً: كانت هناك مجموعة من العوامل هددت أو بدا أنها تهدد استفادة رأس المال العرقى الألماني فى المستقبل: مثل "اليهودية" والاشتراكية الدولية، والرأسمالية الدولية؛ لذا فإن التطور السريع للأسوق، والتحديث، والتحول إلى البيروفراطية، والنمو الهائل للاحتكارات فى خلال تلك الفترة، كانت تعنى من ناحية قيام معايير بيروفراطية غير شخصية تحل محل الارتباطات العرقية بدرجة متزايدة، وكمعيار لمنح القروض، والترقيات،..... إلخ. (وبهذا المفهوم؛ فإن الفاشية كمدرسة تحديد يمكن تفسيرها عقلانياً في سياق نموذجنا. أما التهديد الذى فرضته الاشتراكية العلمية فيمكن على الأقل تفسيره بطريقة مماثلة). ومن ناحية أخرى يمكن تفسير "التهديد اليهودي" على أنه ينطوى على الوجه العقلاني، (الذى فقدت فيه الوظائف والامتيازات والترقيات) وتكون تحته جماعة عرقية أخرى ذات ارتباطات قوية بكل من الرأسمالية الدولية، والاشتراكية الدولية، وهى جماعة كانت تحكر سرًا كل العطایا والريوع التي حُرم منها الألمان الطيبون، تحت اسم أو آخر من هذه المبادئ المجردة. وقد توحد الإثنان معًا في ربىن الدعاية النازية لموضوع "سلسل المتاجر chain stores"، وهو موضوع نوقشت من قبل المؤرخ مايكيلبست (١٩٨٣)، الذى اقترح "للمهنى البسيط، وصاحب المحل، أن اليهودى هو المحرّض (والمالك) لنظم المصانع وسلسل المتاجر - التي كانت تهدى حياتهم " (ص ٢٦).

وتشير أرندت (١٩٥١ ١٩٧٣) إلى أن اليهود كانوا مشتركين تاريخياً في تمويل الحزب بين الدول الأوروبية، وهو الدور الذي جعله تطور

أسواق رأس المال الحديث دوراً عميقاً . وتقول إن هذه المشاركة قد تركتهم ضعفاء عندما اعتقدوا أنه لم تعد هناك حاجة إليهم . وهناك وجة نظر بديلة تقول إن المشاركة التاريخية قد جعلتهم هدفاً ملائماً تحت ظروف فشلت فيها المؤسسات: الدولة والنظام المالي فشلاً ذريعاً . وقد انهارت الثقة فيما نتج عنها للحرب وتسويات فرساي للسلام، والتضخم الجامح في العشرينات، ونواحي الضعف، أو عدم رغبة جمهورية فيمار في التعامل مع الكساد، الذي ضرب ألمانيا بشدة.

ورغم أن الدلائل على موضوعات متعددة تتعلق بالعضوية في الحزب النازى مازالت مشوشة (لارسن، وهاجفيت، ومايكل بست ١٩٨٠، كير ١٩٨٣)؛ فتبعد أموراً محل إجماع لتوافق الآراء، والملائمة للنموذج المعروض هنا . وبهتمم أخذها بنظريات "تحول الطبقات إلى جماهير" أو تحويل المجتمع الألماني إلى "ذرات" ، والتي افترختها أصلاً أرتدت في كتابها "أصول الشمولية" (١٩٥١) الذي أدى إلى ظهور أدبيات شاسعة . ولتبسيط ذلك يمكننا القول : إن الفكرة الأساسية كانت صعود الدكتاتوريات الشمولية بسبب صعود الجماهير "المفتتة" في القرن العشرين - أي إن الأفراد ذوى الروابط القليلة، أو بلا روابط اجتماعية غير منظمين كجماعات صالح . وفي البلاد الديمقراطية عملت جماعات المصالح ك وسيط بين الأفراد والأحزاب السياسية (كما أكد ديتوك فيل)، وساعدت في ترويج حكومة متباينة، واستقرار ديمقراطي . وحديثاً وضع روبرت بوتنام (١٩٩٣) في شكل حديث نظرية مرتبطة بذلك، وذكر أن الاختلافات في "رأس المال الاجتماعي" (أساساً بسبب كثافة رابطة جماعة المصالح) بين الأقاليم المتعددة في إيطاليا، هي المسئولة عن الاختلافات في فعالية الحكومة توجد هناك . (وكم ذكر في الباب السادس، يقول أيضاً إنَّ هذه الاختلافات مستقرة بدرجة مدهشة؛ ولكن الخلاف الجلى لا يخصينا هنا).

وإذا كانت النظرية - التي تقول إن التفتيت للشعب الألماني ترك الألمان ضعفاء أمام آلة الدعاية النازية، وساعد على صعود هتلر - حقيقة - فقد يدل ذلك على أنه توجد مشاكل خطيرة في النموذج في هذا الباب الذي يبني على فكرة أن هؤلاء نوى المستوى المرتفع من رأس المال العرقى (شكل من أشكال رأس المال الاجتماعي) هم الذين يحتمل أن يشاركون في العدوان السلطوي. ومع ذلك، يزورنا بيرنت هاجتفيت (١٩٨٠) بدليل مقنع بأن:

- ١- لا توجد هناك ندرة لالرتباطات الوسيطة بين الأفراد والأحزاب السياسية. وعلى النقيض من ذلك بدت جمهورية ثيمار الألمانية أنها مُختربة بكثافة عالية من شبكة عمل المنظمات الوسيطة.
- ٢- غالبية النجاح الواضح للنازى حدث في مناطق ذات أعظم تماسك. وكما يقول هاجتفيت: "ليس هم الناس ذنو الروابط الاجتماعية الأقل، الذين كانوا أكثر قبولاً لما يروق للجماهير؛ ولكنهم كانوا هؤلاء الأكثر تكاملاً" كما أكد كورنهاوزر (في لارسن، وهاجت ثيت - مايكيل - سبستن ١٩٨٠، ص ٩٠)
- ٣- سهلت جماعات المصالح صعود النازية. فكما يقول هاجتفيت: "عندما انضم المنتجون الريفيون إلى الحزب النازى فعلوا ذلك كأعضاء لنفس شبكة العمل الوسيطة، وطبقاً للنظرية كان من المفترض أن تتشاء دفاعاً اجتماعياً ضد المتطرفين" (ص ٩١).

وعلى هذا الخط من التحليل يخلط أصحاب نظرية المجتمع الجماهيري بين السبب والتأثير؛ فالمجتمع الجماهيري لم يكن سبباً في صعود النازى إلى السلطة؛ ولكن كان نتيجة لها. (انظر إلى ما كتبه بروزات ١٩٨١ عن الدمار المنظم للمرأكز البديلة للسلطة بمجرد توالي النازيين أمر البلاد).

ويقدم النموذج الذى وضعه هنا تفسيرًا بدليلاً لكثير من أدبيات التفتيت، وهو الذى يساير الدليل الذى قدّمه هاجتيف وآخرون؛ فلم يقل أن رأس المال العرقى أو الاجتماعى منخفض؛ ولكن كان "العائد هو المنخفض". هذه النتائج ستؤدى طبيعياً إلى التفتيت (مع ابتعاد الناس عن الشبكات ذات العائد المنخفض)، والمطالبة بقيادة راديكالية جديدة، أو التحول إلى تجمعات سياسية بديلة ذات قيادات من الشبكات الموجودة.

والدليل الثانى - والذى هو الآن جيد التأسيس كما يعتقد المؤلف - هو أن النازيين كانوا شباباً بشكل غير متكافئ؛ لذا كان نصف النازيين تقريباً فى عام ١٩٣٣ والغالبية العظمى من أعضاء فرق العاصفة من الذين ولدوا بعد عام ١٩٠١. ويلخص بيتر ميركل (١٩٨٠) الدليل مقارناً بين الحركات الفاشية فى عدد كبير من البلدان. وقد استنتاج أنه "... بانتظار بحوث أكثر؛ فإن الدليل لثورة الأجيال على أنها الثورة التى تدفع بقوى الحركات الفاشية المتعددة، وتبدو قويةً ومقنعةً حقاً" (مذكورة فى لارسن، وهاجت ث، ميكوليتشت). وفي كتاب جاي الشهير "ثقافة فيمار" (١٩٦٨ ١٩٧٤)، يصف التغير فى الثقافة التعبيرية، كثورة الابن على الأب (ص ١١٩)، ويصف التغير فى المناخ العام كانهيار لجمهورية فيمار:

من عام ١٩١٨ إلى عام ١٩٢٤ سيطرت الثقافة التعبيرية على السياسة بنفس القدر، مثل: الرسم، أو المسرح؛ ولكن بين عامي ١٩٢٩ و١٩٣٣، وهى سنوات ظهور مشكلة البطالة المدمرة، والحكم عن طريق إصدار المراسيم، واضحلال أحزاب الطبقة الوسطى، واستئناف العنف، وأصبحت الثقافة أقل نقداً عن أن تكون مرآة للأحداث. وأنتجت الصحف وصناعة السينما دعاية لحزب الجنادل اليميني، وصار أفضل مهندسى المعمار، والروائيون، وكتاب المسرحيات مكتوبين أو صامتين، وغمرت البلاد بالنازية والتى كان كثير منها إلهاماً سياسياً (ص ١٢٦).

من أين جاء عنوان هذا الباب؟ لاحظ أن الثورة ضد الأبناء والرغبة في زيادة العائد على العرقية يمكن فهمه في نصوص رشيدة تماماً كاستجابة لانتهاك العائد على رأس المال العرقي الذي نتج عن الهزيمة، والتضخم، وعلمانية جمهورية فيمار، التي كانت ضعيفة جداً لدرجة أنها لم تستطع التعامل مع الكساد والعنف المنظم. وفضلاً عن ذلك كانت الحركة النازية تروق للشباب بطرق كثيرة، في مظهرها المستقبلي (ألف عام من التاريخ)، وفي برامجها التي وعدت بالتعامل مع المشكلات، التي لم يرغب أيُّ حزب آخر في تناولها مباشرة (البطالة، والتعويضات)، وفي هيكل الحزب والذي بسيولته وдинاميكيته قدم أفقاً غير عادي وفرصاً لهؤلاء الشباب الذين كانوا راغبين في القسم باللواء لأهدافه^(*). وأخيراً كان الحل الدكتاتوري الشمولي يروق لهم؛ ليس على الأقل فقط - بسبب ما يدعوه الحزب النازى كما ذكره كارل براشر (١٩٩٥) "أنه توجد نقاء كاملة واتفاق كامل على أن الناس والقائد، والحكام والمحكومون والدولة كانوا متطابقين" (ص ٧٣). وتبعاً لذلك فإن، ما يشير إليه جاي (١٩٦٨ ١٩٧٤) بأنه "صلة غريبة" بين الشباب في تمرد ثورى (تجاه آبائهم، وأيضاً ضد النظام في جمهورية فيمار) - مصحوباً بطاعة عمباء للفوهرر (هتلر) (ص ٣١). وهى بهذا التفسير ليست غير عقلانية بالضرورة؛ ولكنها جزئياً مثل بسيط لما يسميه كولمان (١٩٩٠) "تحول في السلطة" من مجموعة إلى أخرى يدفعها ويحفزها هبوط العائد على رأس المال العرقي أو رأس المال الاحتقاري^(**).

وفي الحقيقة؛ فإن العنصر الوحد غير الرشيد في المدخل الحالى، هو الانتفاضة في التحصى، والكراهية العرقية، وتوجيه اللوم إلى جماعات

(*) أورد المؤلف بعض التفاصيل عن هيكل الحزب النازى في الفصل القادم.

(**) مفهوم كولمان عن السلطة يناقشه المؤلف في الفصل القادم.

الأقلية عن المشكلات القائمة، حتى أن استبعاد هذه الجماعات لا يقىم كثيراً (إذا كان هناك شيء) من الحل. ومعاداة السامية كانت شائعة في ألمانيا، وأيضاً - في كثير من دول أوروبا في القرن التاسع عشر. (براخر ١٩٧٠، جولدهاجن ١٩٩٦).

والظاهرة التي يشرحها المؤلف هنا ليس في وجود المعاداة للسامية وغيرها من العادات العنصرية الأخرى؛ ولكن لانتقادها العنيف في الثلاثينيات من القرن الماضي. وهو يرجع ذلك إلى عنصر واحد غير رشيد: هو الأطفال الذين لا يستطيعون خرق نمط احترام الآباء؛ ومن ثم حولوا غضبهم إلى مكان آخر من أجل المشكلات التي ورثها آباؤهم لهم، بما في ذلك عواقب الهزيمة في الحرب العالمية الأولى، ومعاهدة فرساي، واتفاقيات التعويضات، وقدر كبير من تكالفة التضخم الجامح، والكساد العظيم. وحتى هذا العنصر غير العقلاني يتحد مع عنصر عقلاني آخر، وهو شباب جمهورية فيمار الذين - ربما - رأوا بطريقة صحيحة نجاح هذه الجماعات من الأقليات على أنها صورة المرأة الدقيقة لفشلهم^(٥).

(*) إذا كانت الطريقة الحالية للتفكير عن العرق والقومية لها قيمة، ويمكن توسيعها إلى تحليل الانتفاضات (الهبات) Upsurges في العرقية والسلطوية في المجتمعات الأخرى. وفي وينتروب (١٩٩٥)، طبق المؤلف إطاراً مماثلاً لنهاية القومية في الكتلة السوفيتية السابقة. وهناك احتمال آخر للهبات في العرقيات في الولايات المتحدة في السبعينيات، والتي يمكن شرحها بسهولة هنا بسبب المفاجأة (انظر كمثال: جلازر ومينوهان ١٩٧٥)، والتي يمكن شرحها - هنا - بسهولة كإجابة رشيدة من جانب زيادة جيل الأطفال (عند بلوغ سن النضوج)؛ وذلك للصعوبات المتوقعة بصورة واسعة من نظام المعاشات في الولايات المتحدة، والذى، يشبه الآخرين، لن يكون قادرًا على تقديم خدمات على نحو كافٍ لهم عندما يبلغون عمرًا متقدماً، وبإمارة القيم العرقية لأبنائهم؛ فإن الوالدين ربما يأملون في خلق أكبر قومية مفروضة والتي ترغم أطفالهم على الأخذ برعايتهم عند كبرهم! ومن الممكن، فإن نوعاً مماثلاً للتفكير يمكن أن يشرح الارتفاع غير العادي في التأييد لهذا المبدأ السلطوي authoritarianism بين عناصر اليمين الجمهوري؛ ولكن نترك تحليل هذه المسألة إلى مناسبة أخرى.

الباب الثالث عشر

الاقتصاديات البسيطة للمسوّلية الجنائية الـبـيـرـوـقـراـطـيـة

١: مقدمة

هل وُجِدَ أدولف أيخمان مذنباً في الجرائم التي اتُّهِمَ بها، والّتي أدانته بها المحكمة في القدس^(*) عام ١٩٦٢؟ هل كان القادة النازيون الشمانيون عشر الذين أدانتهم المحكمة العسكرية الدولية المختلطة في نوريمبرج، بالمثل مذنبين؟ وهل كان المتهمون الثلاثة : فريش، وفون بابن، وشاخت الذين أطلقت سراحهم المحكمة المختلطة - أبرياء؟ سبعة عشر من التابعين البسطاء من أوشيفيتز^(**) (معسكر الاعتقال في بولندا) أعلناوا بأنهم مذنبون في محاكمة فرانكفورت؛ بينما أطلق سراح الآخرين. على أي مبدأ منطقى، أو قانوني، أو أخلاقي قد بنى تلك الأحكام أو غيرها من الأحكام؟

يستمر هذا السؤال؛ لأنّه في كل قضية كان المتهم يقوم ويستمر في القيام بما يبدو أنه دفاع مقبول؛ فهم لم يكونوا مذنبين؛ لأنّهم كانوا مجرد اتباع في منظمات كبيرة (بيروقراطيات) "تروس في آلة" - كانوا يطيعون "أوامر رؤسائهم". وفي كل المحاكمات المذكورة أعلاه كان المتهمون يرددون وجهة النظر هذه.

وربما كان الشيء الأكثر إثارة أنّ الحالة الـبـيـرـوـقـراـطـيـة للمتهمين قد أقرّها القضاة الذين كانوا يرأسون المحاكمات، كما عرفتها النيابة ومحامو

(*) بعض المادة الموجودة في هذا الفصل أعيد طبعها مع تغييرات طفيفة من بروتون ور. رينتروب (١٩٨٦).

(**) Auschwitz معسكر الاعتقال في بولندا. (المترجم)

الدفاع، والمحلفون (عندما استخدمت)، وعرفها العلماء والمراسلون الذين كانوا يكتبون عن المحاكمات أيضًا^(*). كل هؤلاء الناس ناضلوا في المسألة التي طرحتها حالة التبعية. وقد فعلوا ذلك؛ لأنهم جميعًا تقريرًا—بنوا استدلالاتهم على نظرية عامة عن البيروقراطية. وتتصنف النظرية بأنه في المنظمات الكبيرة تصدر الأوامر عادة من الرئاسة، وتتفقد من خلال سلسلة من الأوامر تصدر من التابعين عند مستويات أدنى في المنظمة. وفي مثل هذا السياق، وحتى لو كانت الجرائم المرتكبة بواسطة المنظمة ذاتها هائلة؛ فإنه من الصعب تحديد مسؤولية الأفراد عن الجرائم لأى شخص فيما عدا شخص أو بضعة أشخاص في الرئاسة العليا ومن المفترض في كل شخص آخر أنه يطيع الأوامر.

والتحليل الكلاسيكي وربما الأكثر استقرارًا لهذا الأمر هو التحليل الذي قدّمه هنا أرندت (١٩٧٦) في كتابها الشهير عن محاكمة أدولف أيخمان والبيروقراطية النازية، "أيخمان في القدس". وفي هذا الكتاب: تناولت بقوة السؤال الخاص بالذنب في إطار عمل النظرية المقبولة بطريقة شائعة عن البيروقراطية، لدرجة أنه يمكن استخدام الكتاب على أنه المرجع الأساسي لوجهة النظر تلك في هذا الموضوع.

ولكن هذا السؤال قد تكررت إثارته كثيرًا منذ ذلك الوقت؛ فمن المسؤول عن الأفعال التي ارتكبها البوليس السياسي Stasi في ألمانيا

(*) ظهرت حالة مبكرة في هنا أرندت (١٩٧٦)؛ والشرح سنأخذ في الاعتبار هنا مقالات في صحيفة نيويورك عام ١٩٦٤ أعيد نشرها تحت عنوان : "أيخمان في القدس". وقد كتبت، وبالطبع ليس من المهم للعلوم السياسية والاجتماعية أن يكون جوهر الحكومة الشمولية، وربما طبيعة كل بيروقراطية، هو جعل الموظفين وحتى الثانويين مجرد ترسوس في الجهاز الإداري الخالي من البشر، وهكذا تنزع الإنسانية منهم. ويمكن المحادلة هنا باستطراد المقيد Profitably الدور والذى يمكن أن يكون هو الشكل السياسي البيروقراطي حقاً" (ص ٢٨٩). انظر أيضًا ويليام شيرر (١٩٦٠)، وكارل براخر (١٩٧٠).

الشرقية، والبوليس السرى فى كل مكان فى أوربا الشرقية، وجمهوريات الاتحاد السوفيتى السابق؟ من يجب أن يُحاكم بشأن حالات "الاخفاء" فى الأرجنتين، أو بخصوص عمليات القتل فى شيلي؟ فهل يجب على حكومة الأغلبية الجديدة فى جنوب إفريقيا أن تحاكم الجناة المرتكبين للعنف الحكومى فى ظل نظام الفصل العنصري؟ وإذا كان الأمر كذلك، هل الدفاع يُصدق جملة "أنا فقط أتصرف وفقاً للأوامر"؟! فى كل الحالات فإن القضية مطابقة للقضية التى أثيرت بخصوص أىخمان: من هو فى هيكل النظام الذى يجب أن يكون مسؤولاً عن الجرائم التى ارتكبت ضد الإنسانية فى النظم الدكتاتورية؟

لكى نستعيد تلك القضية؛ فإننا نعلم من أرنندت وآخرين أن أىخمان كان لفترة طويلة من عمله رئيساً لشئون اليهود، والذى شغل وظيفة حارس العزل فى البوليس السياسى Schulz staffer. ومن عام ١٩٣٣ وحتى ١٩٣٩، نظمَ عمليات طرد اليهود من ألمانيا والنمسا. بعد ذلك كان لديه المسئولية الإدارية لتنظيم ترحيلهم إلى معسكرات الاعتقال. فلقد كان منسق النقل للحل النهائى للمسألة اليهودية. وقد صورَته أرنندت على أنه "البوروغراتى المثالى". وفي الواقع فهو قد قدم نفسه بهذه الطريقة عند محاكمته. وكان دفاعه الرئيسى أنه كان - فقط - ينفذ أوامر رؤسائه. وفي أحد المواقف طبقاً لهارولد روزنبرج، (١٩٦١) أنها كانت لحظة من لحظات الذروة للمحاكمة، "فقد خطأ خارجاً من قفصه الزجاجي ليدافع عن نفسه بخريطة للهيكل التنظيمى" (ص ٣٨٠) ! وقد يقول أشياء مثل: "لغة الدواوين هى لغتى الوحيدة" وجادل بأنه لا يمكن أن يكون مسؤولاً عن الموتى من اليهود؛ لأن مكتبه لم يكن يسلم غاز سيانيد الزيكليون إلى المعسكرات، وقال: إنه غير مُعادِ للسامية، وقد يرسل أباه إلى الموت لو تلقى أمراً بفعل ذلك.

وقد حاول الادعاء أن يرسمه على أنه الشيطان الرئيس - السادس، الشرير الكاره لليهود، والذي تمنع بإرسال الملايين إلى الموت. كانت المشكلة على الأقل - كما رأتها أرندت - أنه ببساطة لم يبدو في المحاكمة، وليس في استجوایه، وليس في السجل التاريخي؛ ولكنه ظهر كإنسان "عادى"، وأعلن من قبل ستة من علماء النفس بأنه عادى (كما قال أحدهم: "إنه عادى أكثر منى بعد فحصه"). وقد ابتكرت أرندت "ابتدال البشر" لتصف نظاماً يمكنه فيه حد الأفراد العاديين على ارتكاب أفعال شائنة تغيفاً للأوامر. وقد اعتنق هذه الفكرة بعد ذلك عالم النفس الاجتماعي ستانلى ميلجرام (١٩٧٤) فى كتابه الشهير "تجارب الطاعة". وقد قدمت هذه التجارب دليلاً علمياً على أن نسبة عالية من الناس العاديين قد يصبحون فى الواقع أدوات لعمليات تدميرية، حتى ولو كانت عواقب أفعالهم واضحة تماماً، وحتى عندما لا يجرون شيئاً من فعل ذلك.

فهل كان أيخمان مذنبًا؟ تقول أرندت: إنه كان مذنبًا. وتجادل حقاً أنه كان يتبع الأوامر؛ لأنه مجرد "ترس في آلة"؛ ولكن الآلة تقوم بأعمال بشعة؛ لذا هو مسئول عن هذه الأعمال. وفي رأيها: أن بشاعة الأعمال هي التي أحدثت المسئولية.

ولقد طور قضاة نوريمبرج جدلاً لا يختلف كثيراً عن ذلك؛ على الرغم أن معيار الذنب في حالتهم قد اشتقت من "اختبار المعرفة" ويمكن تقدير ذلك - إلى حد ما - بالرجوع إلى جزء من الحكم النهائي الذي قرأه على المحكمة العسكرية الدولية القاضى فرانسيس بديل^(*): "إن هنالك لم يكن يسعه القيام بحرب عدوانيه بنفسه؛ ولكن كان عليه أن يحصل على تعاون رجال الدولة،

(*) هذه المقوله في هذا المقام هي الاتهام الأول الذى صيغ في الميثاق للمحاكمه، والتى تخص الجرائم ضد السلام، بما فيها شن حرب عدوانية؛ ولكن يمكن بسهولة تطبيقه في الاتهامات الأخرى.

و القادة العسكريين، والدبلوماسيين، ورجال الأعمال. وعندما قدموا له تعاونهم - مع المعرفة بأهدافه - فإنهم قد جعلوا أنفسهم طرفاً في الخطة التي بادر بها؛ فلا يمكن اعتبارهم أبرياء؛ لأن هنالك استفاد منهم؛ "إذ إنهم عرفوا ما كانوا يفعلون". (كونوت ١٩٨٣، ص ٤٣٩).

لذا لم يكن هناك كثير من المفاجأة بأن كل المتهمين؛ إضافة إلى ادعائهم بأنهم كانوا يطيعون الأوامر، قد أكدوا أنهم كانوا يجهلون كل شيء يحدث في ألمانيا وفي الشرق في منظماتهم البيروقراطية، أو حتى في مكاتبهم الخاصة^(*)؛ فقد أطاعوا الأوامر طاعة "عمياء"، كما يقول المثل.

وكان الجهل بدوره مما كان هناك ميل إلى قبوله من كل هؤلاء المشاركون في هذه الأمور (القضاة، والمحامون، والكتاب... إلخ) على أنه نتاج طبيعي للطبيعة التسلسلية الرسمية للبيروقراطيات التي تكون فيها تصرفات وسلوكيات التابعين تُعرف فقط - في حدود إدارته أو مكتبه. هذا الاعتقاد كان مغلقاً في النموذج الأصلي بين أفريليس (رائد في الشرطة الإسرائيلية، وكان يقوم بالاستجواب السابق للمحاكمة) وأيخمان: (Less) ليس حسناً؛ ولكن في كل عباراته كنت تختبئ خلفَ و "لم يكن في إدارتي"، "لم يكن في منطقتِي"، و "اللوائح"

أيخمان: "نعم السيد هو بتمان (قائدي) وكان على القيام بذلك؛ ولكن - فقط - في حدود إدارتي كرئيس لمكتب العزل؛ فأنا لم أكن مسؤولاً عن الإجابة عن كل شيء؛ ولكن في حدود إدارتي فقط (فون لانج ١٩٨٣، ص ١٠٥).

(*) وحتى "مولكا Mulka والآخرين" من معقل أوشفيتز ادعوا بالجهل (انظر ناومان ١٩٦٦). وبين ناومان إن المولكا - رغم أنه كان (ملازم أول) في قوات الصاعقة الألمانية Obersturmführer SS وهو القائد الملحق لمعقل أوشفيتز - ادعى "أنه لم ير شيئاً، ولم يصدر أي أوامر. والأكثر من ذلك فقد كان حريراً على عدم مناقشة قانونية قتل السجناء، والذي سمع عنها شائعات، والتي كانت توقيع إنذار لموته: "كانت لدى مسؤولية عن نفسى" (ص ٢٠).

كانت هناك صعوبة عميقة مع خطوط الاستدلال هذه، تلك الخاصة بأرندت، وتلك الخاصة بقضاة نوريمبرج، وهي أنهم لا يستطيعون رسم خط بين مرتكبيجرائم وضحاياهم. فكما هو معروف جيداً، وأشارت إليه أرندت في كل بلد احتلوها، إلى أن الألمان أنشأوا مجالس يهودية. هذه المجالس التي كان "يُدعّمها التهديد وفقاً للأوامر"، شاركت بفعالية في جمع واختيار اليهود للطرد، وفضلاً عن ذلك؛ فإن بعض عمليات القتل الفعلية في المعسكرات كان يقوم بها اليهود أنفسهم؛ ورغم أن أرندت (١٩٧٦) قد استبعدت اليهود من أي ذنب في تدمير أنفسهم، وذكرة التهديدات المتطرفة التي خضعوا لها، وأدّعت "أنه لا توجد جماعة غير يهودية أو شعب قد تصرفوا بطريقة مختلفة (ص ١١)"، وبقيت المشكلة مقدمة مفهومها عن الكيفية التي كان يعمل بها النظام النازي، ولا توجد ببساطة [أي] معايير واضحة يمكن بها أن تميز سلوك أيهمان وال مجرمين الآخرين عن سلوك ضحاياهم. فكلاهما كان يعمل "طبقاً للأوامر".

عند هذه النقطة على القارئ أن يلاحظ أن هذه المعضلة dilemma تثار فقط؛ لأن البيروقراطية النازية قد وضعَت في نموذج كنظام سلطوي أو نظام أوامر؛ لذا فالسؤال الذي يجب طرحه هو: هل النموذج السلطوي يوفر لنا شرحاً جيداً لسلوك البوليس السياسي SS (الجيستابو)؟ هل هذا المفهوم عن ألمانيا النازية مفيد؟ وهل مثل هذه التركيبات العقلية intellectual Constructions كمثال كتاب أورويل (١٩٨٤) أو "شركة اليابان"، مفيدة في فهم كيف كانت تعمل هذه المجتمعات والمجتمعات الأخرى؟ في نموذج الأوامر يفترض أن الرؤساء يصدرون كل الأوامر، ويوجهون كل العمليات (وينسقوها)؛ بينما يفترض إطاعة التابعين للأوامر. قد يُعترض على أن هذا المفهوم للسلطة بسيط للغاية. لذا فالفصل التالي يقدم تحليلين متاورين للغاية عن السلطة، وهما تحليل جيمس كولمان (١٩٩٠) وتحليل جورج أكيرلوف (١٩٩١). وعندئذ يقترح المؤلف نموذجاً للبيروقراطية مستخدم في هذا

الكتاب^(*)، يزودنا بديل بسيط وجذاب لهذه التحليلات المبنية على السلطة. فالفصل الثاني والثالث من هذا الباب يبين الأساس للدلائل المقدمين من أرندت (١٩٧٦) بنفسها في كتابها "أي>xman في القدس"، والآخر المقدم من المصادر التاريخية القياسية بأن الغاز المسئولية التي نشأت حول النظام النازي - "بيروقراطية النازى عن القتل" - في كلمات أرندت (ص ١٧٢)، قد حُلّت بسهولة باستخدام هذا النموذج للبيروقراطية.

٢: السلطة و القوة Authority and Power

يمكنا أن نبدأ مناقشات عن التطورات الحديثة في تحليل علاقات السلطة بفحص أعمال كولمان (١٩٩٠) في هذا الموضوع. ففي نموذج كولمان تُعرَّف السلطة على أنها "الحق في ضبط تصرفات الآخر" (ص ٦٦) في خال نطاق محدود، وربما مقيد بطرق مختلفة أخرى. فالفرد (أ) يمكنه الاستحواذ على السلطة على الفرد (ب) إما لأن (ب) يضع أو يحول هذه السيطرة إلى (أ) أو لأن (أ) يحوز هذه الحقوق منذ البداية بطريقة أن الآباء كانوا يحوزونها على الطفل أو أن الدولة تحوزها على مواطنها، فيما يتعلق بطاعة القوانين. هذا التعريف للسلطة هو معيار قياسي Standard. ويُعرَّف كاوس (١٩٣٧) - على سبيل المثال - العلاقة بين صاحب العمل والموظف (والتي رأها على أنها علاقة سلطة) كعقد يستحوذ فيه صاحب العمل على الحق في توجيه "أمر" الأعمال للموظفين مقابل موافقته على أن يدفع للموظف الأجر المنتفق عليه. والاختلاف بين السلطة والقوة لم يُرسم بوضوح. فمثلاً: في نظرية العلماء السلوكيين behaviorist (انظر كمثال،

(*) انظر خطوط هذه النظرية عن البيروقراطية في الباب التاسع عن النظام العدوفيتى أو في ألبرت بريتون ورونالد وينتروب (١٩٨٢)؛ وذلك لعرضه الأصلي.

كولمان ١٩٩٠) للنفوذ؛ فإن (أ) له النفوذ على (ب) إلى المدى الذي يمكن من أن يجعل (ب) يقوم بعمل شيء ما قد لا يقوم به. ومفروض أن الاختلاف هو تلك القوة ذات الاتساع الأكبر من السلطة؛ لأنها يمكن أن تمارس من (أ) على (ب)؛ حيث لم يستحوز (أ) بعد على الحق الذي يخوّل له فعل ذلك.

وتحليل كولمان عن السلطة أكثر وضوحاً عندما يتحول إلى وصف أنواع مختلفة من نظم السلطة. أحد التمايزات المفيدة هو بين نظم السلطة البسيطة والمعقدة؛ ففي نظام السلطة البسيطة: يحول (أ) الحق في السيطرة على أعماله إلى (ب). وفي النظام المعقد يحول (أ) الحق في السيطرة والحق في تحويل هذا الحق (التفويض إلى مساعد). وباختصار؛ ففي نظام السلطة البسيط، فإن السلطة لا يمكن ممارستها إلا من جانب الشخص الذي أوكلت إليه. أحد الأمثلة هي السلطة ذات الجاذبية الكاريزمية Charismatic.

و عند أقصى الطرف الآخر تكون العلاقة التقليدية للسلطة في المجتمع الحديث؛ حيث لا تُعرف السلطة بشخص؛ ولكن بالموقع أو المنصب الذي تجري منه ممارستها. ويرى كولمان أن هذا التطور في قابلية السلطة للانتقال مشابه للتغير الذي حدث في المعاملات الاقتصادية عندما أصبحت الأوراق التجارية (الكمبيالات الشخصية) مقبولة كتحويل مالي (أو سند للمديونية).

كانت إحدى الصعوبات مع نهج كولمان هي أنها لم ترسم خطأ واضحًا بين السلطة والتباذل. الواقع أن علاقات السلطة - غالباً - ما ينظر إليها في إطار علاقات التباذل. وهو يرى مثلاً أنه: "حتى القهر Coercion يمكن اعتباره نوعاً من المعاملات؛ لأنه إذا كان الأمر بالعمل مصحوباً بالتهديد بالعقاب أو عرض بمكافأة؛ فهذا يشير إلى أن الطاغية يرغب في أن يتقييد بالنتائج" (١٩٩٠، ص ٧١). ويرى مرة أخرى أن مفهوم التباذل يمكن - أيضاً - استخدامه لتشخيص ظاهرة عادة ما تفهم على أنها إكراه أو قهر مثلاً: حين يهدد أب ابنه بالضرب (ص ٣٨). ومحاولة كولمان أن يغلف

السلطة في شكل مبادلة تذكرنا بمناقشات أرمن الشيان - هارولد ديمستر (١٩٧٢) عن علاقات السلطة داخل المنشأة؛ فقد أكد أن المنشاة "ليس لديها أدنى أمر إجازة، أو سلطة، أو عمل انصباطي، يختلف ولو بأدنى درجة عن التعامل العادي التعاقدى في السوق بين شخصين... بداية من أمر موظف أن يكتب هذا الخطاب بدلاً من وضع مسند في ملف؛ فذلك يشبه قوله للبقاء بأن بيع لي هذا النوع من التونة بدلاً من ذلك النوع من الخبز....." (ص ٧٧٧).

والمشكلة في طريقة التفكير تلك هي أن ما تبيّنه حقيقة - تقريباً - ممارسة السلطة يمكن وصفها بلغة التبادل؛ فإذا أمر ضابط الجستابو SS في معسكر اعتقال أحد (الذكور) من النزلاء أن يدخل غرفة الغاز؛ فالنزيلا له اختيار دائماً: فهو يمكنه الرفض. وإذا قبل ذلك يوجد "مبادلة"، فهو يدخل وضابط الجستابو يرد بعدم إطلاق النار عليه في الحال. وتعريف العلاقات التي من الواضح أنها علاقات سلطة في شكل شروط مبادلة لا يتسع - من وجهة نظر الكاتب - إلىفائدة المفهوم الاقتصادي للتبادل؛ فهي تقاصها؛ ولو كان من الممكن رؤية علاقات السلطة في اصطلاحات مبادلة، فيمكن تماماً لعلاقات المبادلة أن يُنظر إليها بنفس القدر من الفائدة في اصطلاحات القيادة والأوامر (فالمسئولة يعطى "تعليمات" للبقاء بأن يبيع له نوعاً من التونة)، كما لم يعد ممكناً أن نتحدث عن أي من نوعي العلاقات بأى وضوح.

وضورة أخرى مذهلة عن علاقات السلطة يمكن أن نجدها في بحث حديث أعده أكيرلوف (١٩٩١). يبدأ أكيرلوف بمناقشة الأشكال المتعددة من سلوك الفرد والتي تلاحظ عادة؛ ولكنها "مرضية pathological" بدرجات متفاوتة (مثلاً تأجيل طاعة مفرطة للسلطة أو عضوية في طائفة أو عصابات من الشباب، أو تصاعد الالتزام ببرامج تكون فعلًا غير حكيمة)، وفي كل حالة "عقلانية تقريباً"، يشارك الفرد القريب من الرشد near-rational في اتخاذ قرارات متعاقبة بمرور الوقت. وفي كل لحظة يكون الفرد رشيداً

في اتخاذ قراراته؛ ولكن التأثير التراكمي لهذه القرارات هو نتاج لما يرغب في أن يتجنبه. فالتأجيل - على سبيل المثال - يأتي لأن تكلفة عمل شيء ما "الآن"، يمكن أن تكون فزعة لا داعي لها؛ ولكن توضح ذلك سفترض أن باحثة أكاديمية - كانت متأكدة أن منفعتها تزيد عن تكلفة كتابتها للبحث الحالى وتقديمه للنشر. ومع ذلك فى كل يوم تواجه اختيارةً بين بدء هذا النشاط ومراقبة العائدات على الأفلام المعروضة فى التلفزيون. فمثلاً: كانت آلام بداية مهام الكتابة، أو المتعة التى تحصل عليها من مشاهدة روك هدسون ودوريس داي^(*) فى فيلم "حديث الوسادة"، قد تستحوذ على فزعة لا داعي لها. علامة على ذلك؛ فإن تكلفة تأجيل البحث لمدة يوم واحد أكثر قد تكون صغيرة. ونتيجة لذلك كل يوم تشاهد فيه الباحثة الأكاديمية التلفزيون، كانت تطمئن نفسها بقرارها أن تبدأ الكتابة غداً. وينشأ عدم الاستقرار هذا؛ لأن الفرد لا يتباين به فى الغد سيقوم -أيضاً- بنفس الحسابات، والتغير الوحيد هو استبدال الفزعة التى لا داعي لها، بفيلم "يوم سيء على الصخرة السوداء" بدلاً من ذلك الخاص "بحديث الوسادة". وفي نهاية الأسبوع تجد الباحثة الأكاديمية أنها ما زالت لم تبدأ بعد بالكتابة، وقد تسمم عقلها بعبارات مثل "لن أتزوجك حتى تتقول هذه الكلمات الثلاث الصغيرة" و"كنت أركز على الشيء الخطأ، يا إما أنت والأطفال - هو كل ما يهمني".

كل ذلك يبدو تحليلاً كافياً معقولاً للحالات المرضية الصغيرة في حياتنا اليومية، ويصبح النموذج أكثر متعة في تحليل أكتير لوف للسلطة. والسلوك الذى يجب شرحه قد زوينتا به تجارب ستانلى ميلجرام المشهورة عن الطاعة (١٩٧٤)؛ ففى التجربة ظهر القائم بالتجربة كعالم أكاديمى يجرى تجارب فى التعلم. وقد صحب العالم الأكاديمى الشخص (موضوع التجربة) إلى حجرة توجد بها آلة كبيرة لعمل الصدمات الكهربائية، و"متعلم" مزيف (الذى هو فعلًا

(*) ممثلان أمريكيان شهيران. (المترجم)

ممثل)، والذى كان يمكن للشخص (موضوع التجربة) رؤيته من خلال نافذة زجاجية). وقد أُعطيت تعليمات للشخص (موضوع التجربة) بعمل صدمات للمتعلم عندما يقدم إجابات خاطئة للأسئلة الموجهة إليه (ولم يكن المتعلم على اتصال بالآلة). وطلب من الخاضعين للتجربة عمل صدمات أكبر عندما يقدم المتعلم إجابات خاطئة للأسئلة الموجهة إليه، وكانت النتيجة العامة والمدهشة أن معظم الخاضعين للتجربة سيواصلون مع العالم الأكاديمى إلى درجة كبيرة، ويوجهون صدمات أكبر "للحصبة". وعند جرعات عالية إلى حد ما، قد يصرخ الشخص بأن التجربة يجب إنهاؤها، ويجب أن يطلق سراحها؛ وعند جرعات عالية جداً صرخت الضحايا من الألم؛ ورغم من هذه النتيجة الواضحة، استمر العالم الأكاديمى في تحذير الخاضع من الاستمرار في التجربة. واشترك جزء كبير من السكان في تلقى الجرعة القصوى.

يركز أكيرلوف (١٩٩١) على أن نتائج هذه التجربة مهمة لسبعين:

١- الاتجاه الواضح للخاضعين تجاه الطاعة المتزايدة .

٢- التناقض بين هذا الاكتشاف ونتائج أعمال المسوح Surveys بأن معظم الأفراد يعتقدون بأنهم أو آخرين سيتصرفون بهذه الطريقة :

فمثلاً: يستشهد أكيرلوف بمسح قام به علماء النفس، وأجراه ميلجرام في مدرسة طبية كبرى، وتبدأ بأن "معظم الخاضعين لن يقوموا بعمل صدمات تزيد عن ١٥٠ فولت، وفي الحقيقة لن يقوم أى خاضع ب在此之前 أقصى قدر من الصدمات، وهو ٤٥٠ فولتا". (ص ٨).

وقد قام ميلجرام بوضع السلوك الذى لاحظه، ووضعه فى نموذج بتباين طفيف عن نموذج التأجيل. مرة أخرى؛ فإن من المهم أن القرار اتخاذ فى سلسلة من الخطوات الصغيرة. ومن المفترض عند بداية التجربة أن معظم الخاضعين المدعوبين لإجراء صدمات كبيرة وخطيرة للمتعلم قد رفضوا تماماً إجراء ذلك؛ إلا أنه عند كل خطوة كانت تكلفة العصياب العالم

الأكاديمي استحوذت قفزة لا داعي لها؛ بينما أن الضرر "المترافق" من القيام بصدمة، ولكن ٣٠٠ فولت (مقارناً بـ ٢٨٠ فولتاً والتي التزم الخاضع بها من قبل) يكون صغيراً. لذلك يقارن الفرد الضرر الواقع عليه من التصعيد (من ٢٨٠ فولتاً إلى ٣٠٠ فولت) من ناحية الضرر الناتج من القيام بصدمة ٣٠٠ فولت، بالضرر الناتج من عدم الطاعة من ناحية أخرى؛ ومن ثم يوافق على التصعيد. وبهذه الطريقة يُقاد الفرد القريب من الرشد في سلسلة من الخطوات (يكون في كل منها قريباً من تحقيق أقصى قدر من المنفعة)، إلى النقطة التي يجري فيها عمل ما غير رشيد كلياً. وفي الحقيقة كان كثير من الخاضعين محبطين من سلوكهم. يستخدم أكيرلوف تباعثات في نموذجه لتحليل عملية اتخاذ القرار الجماعي (مثل القرار، الذي يأسف له الآن معظم المشاركيين [على سبيل المثال، روبرت ماكنيمارا]^(*)، والخاص بتصعيد التدخل الأمريكي في فيتنام بسلسلة من الخطوات الصغيرة)، أو السلوك الجماعي الغريب لعصابات الطوائف. الشباب في هذه الحالات عنصر إضافي يعمل، وهو العنصر الذي يسهم في عدم رشاد الجماعة؛ فبعض من هؤلاء الملتزمين بالعمل، كانوا يميلون إلى ترك العمل كلما تقدم العمل، تاركين التصعيد المترافق في أيدي جماعة أكثر وأكثر راديكالية.

إن إحدى الطرق لتفسيير بحث أكيرلوف هو أن نقول إنه يبين كيف يمكن للناس "العاديين" (القريبين من الرشد) أن يشاركون في نظام ينتهيون فيه بالتصريف بطريقة مرضية تماماً؛ ولكن الأمر يستحق أن نوضح أن العملية التي يضع لها نموذجاً لا يتشرط أن تكون نتائجها دائماً مرضية على الإطلاق؛ لذا يستطيع المرء أن يضع نموذجاً للقرار الذي يتخذه كثير من الناس، الذين يختارون أن يبقوا في الجامعة، ويكملا دراسة الدكتوراه على مسارات شبيهة بذلك. قبل كل عام دراسي يقوم الطالب بحساب أن فائدة الدكتوراه لا تستحق

(*) وزير الدفاع الأمريكي السابق ورئيس البنك الدولي للإنشاء والتعمير (المترجم) ١٩٦٨-١٩٨١.

تكلفتها. ومع ذلك الضرر الناشئ عن ترك الدراسة والبحث عن وظيفة قد يستحوذ على قفزة لا داعي لها. ويقارن الطالب بين هذه "النتيجة" وضرر المعاناة في خلال عام آخر من المحاضرات والامتحانات، و..... إلخ، ويقرر الاستمرار، ويأخذ على نفسه عهداً بأنه سيبحث عن وظيفة ويحصل عليها في العام التالي؛ ولكن في العام التالي يقوم الطالب بعمل نفس الحسابات (القريبة من الرشاد). وفي النهاية يحصل على درجة الدكتوراه ويصبح أكاديمياً ناجحاً (بدلاً من موظف في بنك) ويبيرر ذلك بأن هذه كانت خطته التي كان يقصدها ويعمل من أجلها منذ البداية.

ومن هذه الزاوية يكون تحليل أكيرلوف مختلفاً؛ فقد بين أساساً أنه توجد طريقة بديلة لتفسير كثير من السلوك البشري المماثل للسلوك الرشيد. وهذا الأسلوب البديل يجعلنا نفهم ونتعاطف مع العملية التي تخذ بها القرارات؛ ولكنها تكون مخالفة تماماً للمعايير الرشيدة؛ ولكنها لا تعنى أن ناتج اختيارات الفرد هو دائمًا ما قُصِد منها ورُغب في البدء بها.

وللتختيص ذلك؛ فقد خلط المؤلف مدخلين جديدين لتقدير السلطة طبقاً للاختيار الرشيد. ويرى كولمان السلطة باعتبارها مبادلة للحقوق: الرجل (أ) يعطي (ب) الحق في السيطرة على تصرفاته مقابل ثمن (غير محدد). ويرى أكيرلوف الفرد على أنه جزء لا يتجزأ من عملية يتم فيها حثه في سلسلة من خطوات صغيرة على الرضوخ لنفوذ أكثر على تصرفاته بما كان يقصده. وفي تحليل كولمان تظل المسئولية في يد الفرد؛ لأن السلطة *يُتَحَلَّى* عنها "طوعية". وفي تحليل أكيرلوف؛ فإن المسئولية عن أفعال شخص ما ليست واضحة على الإطلاق.

وعلى النقيض من هذين التفسيرين، أكد تحليل بريتون - وينتروب (١٩٨٦) على أن "أي" نموذج للسلطة غير ملائم لتحليل طريقة عمل أحد التصورات الأصلية للسلطة حالة أي خمان. ولقد استخدمنا النموذج نفسه للبير وقراطية الذي أوردهناه في الباب التاسع عن النظام السوفياتي؛

فالبير وقراطية في نظام دكتاتوري تتكون من مكاتب متنافسة، وأيضاً منافسة بين الأفراد البير وقراطيين، وشبكة العمل البير وقراطية. هذه المنافسة من أجل المكافآت ستقيد النظام عندما يحافظ على مستوى مرتفع من الثقة الأساسية، كما أنها ستميل إلى ذلك عندما تتوسع المؤسسة وتزدهر. في هذه الحالة تصرفات الأفراد في المؤسسة تُقْهَم بشكل أفضل من حيث التبادل على أساس الثقة الأساسية أكثر مما في نموذج السلطة. وعلى الجانب الآخر علاقة وكلاء التدمير بالمؤسسة (أي خمان وضباط الجستابو، ومديرى معسكرات الاعتقال، والمشاركين الآخرين) بضحاياهم، كانت مختلفة تماماً. هنا توجد سلطة صافية (الأوامر تعصدها التهديدات) والتى تفرض بالتطبيق المتكرر لأقصى عقوبة.

يلاحظ أن تحليل بريتون - وينتروب فيما يتعلق بالثقة بدلاً من السلطة، يمكن تطبيقه على تجارب ميلجرام. فضلاً عن ذلك يميل الخاضع في الحقيقة، إلى الوثوق في خبرة العالم الأكاديمي، والتي تؤدي به إلى التعاون وأن مضررة خسارة الثقة هي التي تجعل الخاضع مضطراً أن يوقف هذا التعاون (لا يفرض أى عقاب على الخاضع الذي لا يواصل التجربة). وترافق الثقة عادة ما يكون بطريقاً، ويحدث في خطوات صغيرة متتابعة، كما ذكرها كل من بريتون - وينتروب (١٩٨٢)، كولمان (١٩٩٠).

فأى تفسير (الثقة أو السلطة) لسلوك أى خمان يكون صحيحاً؟ دعنا نفحص الدليل على ذلك.

٣: المنافسة في الدولة النازية

يجب أن نتذكر أن كل هؤلاء الأعضاء يستخدمون قوة هائلة، إذا كانوا في منافسة شرسة مع بعضهم بعضاً - والتى لا فائدة منها بالنسبة إلى ضحاياهم، مadam طموحهم كان دائمًا الشيء نفسه أن يقتلوا أكبر عدد

ممكن من اليهود. هذه الروح التافسية ألهمت كل شخص ولاعَ كبيراً لرتبته (أرندت ١٩٧٦، ص ٧١).

فكيف كانت تعمل ببروغراتمية القتل؟ في الحقيقة كان أيخمان يتحمل المسؤولية الرسمية للشئون اليهودية وفقاً لمنصبه؛ ولكن هذا لا يعني أن لإدارته صفة الاحتكار في هذا المجال. في الحقيقة كانت توجد منافسة شرسة من ناحية كثرين للتعامل مع المشكلة اليهودية. والسبب بسيط فقد كان هناك تقدير واسع لها خلال فترة الببروغراتمية النازية، وكذلك في رؤية القيادة السياسية وكان حل المسألة اليهودية له الأولوية لدرجة أنها كانت الثانية في الأولويات بعد الحرب - ومن المحتمل ألا تكون تالية لأولويات الحرب؛ وإن من الصعب شرح أنه في أواخر ١٩٤٢ ١٩٤٣، عندما كانت هناك حاجة ماسة إلى القطارات لنقل المواد إلى الجبهات المتعددة، عُجِّلَ "الحل النهائي" أكثر من تخفيضه (داويوفيتش ١٩٧٥، ص ص ١٩١ - ٦). أحد الأسباب لماذا كان من المعروف جيداً أن المسألة اليهودية كانت ذات أولوية للقادة، هو أنه وضعت موارد وفيرة تحت إمرة هؤلاء الذين اختاروا القيام بالمبادرة، وأن يقوموا بالسعى إلى "الحل النهائي" - خاصة، أنها وُضِعَت تحت تصرف البوليس السياسي (الجيستابو SS).

حقيقة القول: إن الطلب السياسي على المستويات العليا للتسلسل القيادي كان قوياً، وأن عدداً من الوكالات تناقضت من أجل القيام بدور أكبر في الحل النهائي للمسألة اليهودية، وقد تعرّفت عليها أرندت بنفسها (١٩٧٦):

كان المنافسان الرئيسان لأيخمان هما القيادة العليا في البوليس السياسي SS، وقادة الشرطة، وللذان كانوا تحت القيادة المباشرة لـ هيمлер، يتمتعان بسهولة الوصول إليه، وغالباً كانوا أعلى من أيخمان في الرتبة. وكان يوجد أيضاً المكتب الأجنبي، والذي كان تحت قيادة وكيل وزارة الخارجية الجديد الدكتور مارتن لوثر، وهو أحد أعضاء ريبنتروب،

وأصبح نشيطاً جداً في الشئون اليهودية، وكان أحياناً يصدر أوامر طرد ينفذها ومتلوه بالخارج، الذين كانوا بسبب المكانة، يفضلون العمل من خلال القيادات الأعلى في SS والبوليس. علاوة على ذلك كان قادة الجيش في المناطق الشرقية المختلفة، يحبون حل المشاكل في الحال، الأمر الذي كان يعني القتل رمياً بالرصاص؛ أما العسكريون في الدول الغربية كانوا - من ناحية أخرى - غير متحمسين للتعاون، وإعادة جنودهم لمحاصرة اليهود والقبض عليهم وأخيراً كان كل واحد من قادة الأقاليم يريد أن يكون أول من يصرّح بأن منطقته خالية من اليهود، والذي بدا من حين لآخر في اتخاذ إجراءات طرد اليهود من جانبهم. (ص ١٥١ - ٢).

ولقد عكست المنافسة بين كثيرون من الوكالات طريقة التشغيل العام للبيروقراطية النازية. فكانت الخطط توضع مقدماً بين مراكز القوى المنافسة، ورجال الأعمال المتنافسين، ويختار هتلر من بينها من كان "ناجحاً"، والبعض لم يكن كذلك. وكان من الذين لم ينجحوا، جونفريد فيدر (صاحب المذهب الاقتصادي)، الذي عين وكيلًا لوزارة الاقتصاد؛ ولكن أطيح به سريعاً بواسطة (شاخت) الأكثر أصولية (شيرر ١٩٦٠، ص ٢٦١)، ألفريد روزنبرج (المفوض للتحكم المركزي للأمور المتعلقة بمناطق شرق أوروبا) والذي أعطى - أيضاً - المسئولية عن الشرق؛ ولكنه وجد نفسه غير قادر على المنافسة مع البوليس السياسي تحت قيادة هيمлер والوكالات الأخرى في المنطقة، والذي سخر منه هتلر بنفسه (هولبورن ١٩٦٩ ص ٨٠٩، برasher ١٩٧٠ ص ٤١١، وداويدوفيتس ١٩٧٥، ص ١٩) وهانز فرانك (مفوض الرايخ لتنسيق العدالة في الولايات وتجديد التشريع)، الذي لم يكن ناجحاً في إقناع هتلر بوضع كود قانوني جديد (بروزات ١٩٨١)؛ فهذا الفشل وكثير منه كان أحد المعايير لوجود قوة المنافسة.

كانت المخططات التنظيمية غير قادرة على إطلاع المؤلف على كثير - على الأقل من الوهلة الأولى - عن شبكات النقاء في البيروقراطيات، وكقاعدة لم يكن باستطاعتها أن تطلع المؤلف على مدى المنافسة بين المكاتب والبيروقراطيين؛ لأنها بطبعتها قد خصّصت لتوضيح الخطوط المنظمة للسلطة. ولكن في حالة بيروقراطية القتل للنازي؛ فإن الخطوط المتداخلة للقيادة، وغموض التشريعات، وازدواج المسئولية، كانت واضحة إلى حد ما في المخططات التنظيمية الرسمية organizational charts التي لم تتجه إلى السلطات النازية؛ ولكن أنتجها المؤرخون والمحللون^(*)؛ فإذا رجع القارئ إلى مثل هذه المخططات (كونوت ١٩٨٣، ص ٢٢٣)؛ فإن التشريعات المتداخلة لهيمлер، وجورننج، وهيرريخ (بعد اغتيال هيرريخ) كالتن برونر، مولر - ستكون حقيقة واضحة.

وحتى أولئك، مثل يويجين كوجون (١٩٨٠) يبدو أنهم كانوا يعطون اهتماماً كبيراً للتركيبة الرسمية للبيروقراطية - والتي من المؤكد أنه كان يسميها "بيروقراطية الجحيم" - قد أقرروا "أن كثيراً من الفروع المتنوعة من (الآلية كل) تمتلك بدرجة كبيرة من الاستقلال". (ص ٧). وقد تعرف بروزات (١٩٨١) على استقلال المكاتب والبيروقراطيات المختلفة، ويلاحظ كونوت (١٩٨٣) أن "هيمлер كانت لديه الحرية في القيام بالمهام التي يراها مناسبة له"، ومع أن هيرريخ كان مسؤولاً أمام كل من هيمлер وجورننج؛ "فالم يكن لأى منهما اهتمام نشيط بعملياته (لذا) أمكنه تحريض بعضهم ضد بعض عند الضرورة"، ومن ناحية الممارسة كان يتصرف بطريقة مستقلة تماماً (ص ١٣١).

(*) للقضاة والمشترkin الآخرين في محكمة نورمبرج؛ فإن فهم هيكل الحكومة النازية كان يمثل تحدياً كبيراً، واحتار القاضي البريطاني لورانس، إلى حد ما أمام التشابكات والتدخلات Overlapping Snarls والارتباك حتى النهاية" (كونوت ١٩٨٣، ص ١٣١).

وكانت قنوات القيادة غير محددة بدقة، لدرجة أن الاستشهاد بمن هو مسئول عن إعطاء الأوامر كانت متاقضة. فمثلاً: صرّح أحد شهود نوريمبيرج بأن "حتى في حياة هيدريخ كان أي خمان يشغل منصباً مسيطراً، ولا نقول مطلقاً، والذي كان نطاق اختصاصاته يزداد باستمرار. وفي أمن الرايخ تناول كل قطاع اليهود بشكل مستقل. ومنذ موت هيدريخ وحتى النهاية كان مسؤولاً مباشرة أمام هيملر، ذلك كان يعرف عموماً "بأمن الرايخ" (فون لانج ١٩٨٣، ص ١٢٠). وأي خمان الذي لم يكن في نوريمبيرج، قد احتاج بشكل عنيف على هذا الوصف، وقال: إن ذلك كان بالتأكيد شاهداً يخدم شخصاً ما، لأنه بوضع المسؤولية عن الجرائم على شخص غائب، كان الغرض منه أن الشخص الحاضر يمكن تبرئته.

ويصف شيرر (١٩٦٠) جيداً التركيبة التافسية المتداخلة للدولة النازية:

إن رفاق الحزب القدماء، مثل: وجورنج، وجوبنز، وهيلر، وللى، وشيراخ، أطلق لهم الزمام لعمل إمبراطوريات نفوذهم - وعادة ما يربون. وقد أعطى لشاخت الزمام في البداية لجمع الأموال لتوسيع الإنفاق الحكومي بأى خفة يد يفكرون فيها. وعندما تшاجر هؤلاء الرجال على تقسيم السلطة أو الغنائم تدخل هتلر، وكان لا تعنيه هذه المشاجرات...؛ لذا كان يبتهج بمنظر ثلاثة رجال يتافسون مع بعضهم بعضاً في الشؤون الخارجية. نيوراس، وزعير الخارجية؛ وروزنبرج مدير إدارة الشؤون الخارجية في الحزب؛ ريبنتروب، الذي كان مكتبه "مكتب ريبنتروب" يلعب في السياسة الخارجية (ص ص ٢٧٥ - ٢٧٦).

هذا الوصف لصياغة السياسة الخارجية وتطبيقاتها، يمكن تكراره في كثير من التواحي الأخرى للسياسة بما في ذلك السياسة التي تتضمن "الحل النهائي" للمسألة اليهودية.

وإضافة إلى تلك الخطوط التنظيمية الرسمية المفكرة لقيادة، والتي يمكن الاستشهاد عنها بكثير من الأدلة إذا سمح المجال (انظر مثلاً المناقشة في بحث براخر، ١٩٧٠ ص ٢٧٧ - ٨) كانت مؤشرًا آخر للمنافسة بين المكاتب في الدولة النازية على عدم دقة الأوامر الصادرة من القيادات العليا. فعندما لا يكون للأوامر محتوى معين، وعندما لا توجه إلى شخص بعينه؛ فسوف تستبط تجاوباً كبيراً في أنحاء متباينة، بمعنى آخر ستؤدي إلى سلوك تنافسي.

وفي محاكمة في القدس شرح أيخمان كيف كانت تجري الأمور في الرايخ الثالث. وقال: "كلما قام هتلر بإلقاء خطاب يكون عنيفاً بالذات بالنسبة لليهود، وتعرف أن شيئاً ما سيأتي من هيملر" (فون لانج ١٩٨٣، ص ٩٨) أو كما قال أيضاً: "لم يك هتلر يفرغ من إلقاء خطابه، ويطرق إلى المسألة اليهودية حتى يشعر كل الحزب أو الإداره الحكومية بأنه حان الوقت للقيام بعمل ما". (ص ٥٩).

إن عدم دقة الأوامر كانت أحد الأسباب في ازدياد عدد المكاتب بمرور الوقت، التي كانت تزيد وتسعى إلى المشاركة في "الحل النهائي"، تقريراً بدون قيود. وقد كتبت أرندت (١٩٧٦) بطريقة وصفية أن "المصادر التي لا تتضمن المتاعب (كما رأها أيخمان) هي أنه ورجاله لم يتركوا أبداً في حالهم، حتى إن كل مكاتب الدولة والحزب كانت تزيد نصيبها من الحل النهائي". نتج عن ذلك أن جيشاً حقيقياً من "الخبراء اليهود" قد بروزاً في كل مكان، وكانوا يتسلطون على بعضهم بعضاً أثناء جهودهم؛ ليكونوا أول أنس في مجال لا يعرفون شيئاً عنه" (ص ص ٣-٧٢) وقد صرّح أيخمان بنفسه لآفربس بقوله: "لا تستطيع أن تتصور الصعوبات التي مررت بها، والباحثات المضجرة، وألاف الاعتراضات التي أثارتها الوكالات المتعددة؛ فالجميع يشعرون أنه أمر خاص بهم." (فون لانج ١٩٨٣ ص ٦٧). وقد قام جوردون (١٩٨٤) بتخصيص ازدواج وتدخل المسئولية التي كانت مميزة للسياسة النازية في هذه الناحية، كما يلي:

كيف خوّل هتلر السلطة بشأن القضايا العنصرية؟ أنه لم يحوّلها لوكالة مركزية واحدة لتناول "المسألة اليهودية". وبدلًا من ذلك شجع عديدًا من وكالات الدولة والحزب؛ لكي تغمس في السياسات العنصرية. وقد خلقت هذه التجزئية الهيكيلية فوضى anarchy بين الوكالات المتنافسة نتجت عنها سياسات متناقضة. وكان هتلر يختار من بينها، ومعتمدًا على تقديره للرأي المحلي domestic، ووحدة الحزب والشئون الخارجية. بعد ذلك سمح لوكالاته أن تتنافس في تنفيذ السياسة التي وُفق عليها. ونتجت عن ذلك صراعات أكثر على السلطة التي كان يقر بعدها هتلر بالاعتراف بالمنتصر باعتباره "السلطة الأولى" في الأمور العنصرية. وبين عامي ١٩٣٣ و ١٩٣٨ أصبحت وكالات الحزب هي "السلطات الأولى". وبين عامي ١٩٣٨ و ١٩٣٩ تنافس الجستابو والحزب من أجل السلطة، وبعد عام ١٩٣٩ كان الجستابو هو "السلطة الأولى"، ولم تُمحِّل الوكالات التي خسرت في النضال من أجل السلطة؛ إلا أنه سمح لها أن تدخل في أدوارها كسلطة من الدرجة الثانية أو الثالثة. (ص ص ١٤٤ - ٥).

وكان هناك مؤشر آخر للمنافسة قدّم كدليل تاريخي على العمل الحر داخل البيروقراطية بشأن المسألة العنصرية؛ وكانت الاقتراحات الخاصة بالحل النهائي للمسألة اليهودية -غالبًا- ما تطرح في البيروقراطية. فمثلاً: موظف مدنى في الوظائف العليا (فريديريك أبيلهور) في حى لودز عام ١٩٣٩، اقترح أن الجيتو (الحى اليهودي) المخطط له يجب أن يكون إجراء مؤقتاً نحو حل أكثر دواماً. وقد وضع هانز فرانك (محافظ أحد الأقاليم الألمانية) نفس الفكرة بعد عام من ذلك عام ١٩٤٠. وفي يوليو ١٩٤١ أرسل موظف آخر (هوبنر) إلى أيخمان محضرًا لجلسة المناقشات بشأن المسألة اليهودية في وارتلاند التي اقترح فيها الإبادة. وقد طلب هوبنر من أيخمان تعليقاته، مضيفاً "إن هذه الأشياء تبدو رائعة إلى حد ما؛ ولكن في نظرى أنها عملية للغاية". (داويدوفيتش ١٩٧٥، ص ٢١٨):

وقد لعب أيخمان نفسه، لفترة ما دوراً مهماً في ألمانيا وقراطية، خاصة فيما يتعلق بترحيل اليهود من ألمانيا ومن البلاد الغربية المحتلة. وقد حصل على هذا المركز ليس لأنه كان جيداً في إطاعة واتباع الأوامر؛ ولكن من خلال العمل الحر؛ فلقد استحوذ على نفوذ أكثر بنفس الطريقة التي تستحوذ بها شركة منافسة على عمالء أكثر لأن يكون أفضل من منافسيه. وفي السنوات الأولى من عمله، كان أيخمان مسؤولاً عن مكتب اليهود في مكتب البوليس السياسي SS في ميونيخ؛ ولكن كان هناك مكتب آخر للشئون اليهودية في البوليس السرى لبرلين (داويوفيتش ١٩٧٥، ص ٧٠١). تعزم أيخمان قليلاً من العبرية، وقرأ كتاباً لقادة صهاينة، وقد لقى تقديرًا من أجل هذه المبادرة. وفي عام ١٩٣٨ قررت السلطات تنفيذ الهجرة الإجبارية لليهود. وأرسل أيخمان إلى فيينا Vienna؛ لينظم طرد هم من النساء، وكان كثير من اليهود هناك مشتاقين لمغادرة البلاد (معظم البارزين منهم أودعوا السجون)؛ ولكن ذلك خلق عنق زجاجة بعدد الأوراق التي كان على كل مهاجر أن يقدمها لكي يخرج. وقد ابتكر أيخمان نظاماً من خط تجميع ضم كل المكاتب المعنية وزارة المالية، وضرائب الدخل، والشرطة، والقيادات اليهودية كلها تحت سقف واحد. وقد أرسل أيضاً - الموظفين اليهود إلى الخارج للحصول على مبادرات أجنبية من المنظمات اليهودية؛ لكي يمكن لليهود شراء تأشيرات الخروج الازمة للهجرة.

وكما قالت أرندت (١٩٧٦) - في النهاية - كان ذلك مثل مصنع آلي: "في أحد أطرافه تضع يهودياً لا يزال لديه بعض الأموال، مثل مصنع، أو محل، أو حساب بنكي، ويختار المبنى من طاولة إلى أخرى، ومن مكتب إلى آخر، ويخرج من الطرف الآخر بدون أي نقود، أو حقوق - فقط - بجواز سفر يقال فيه: يجب أن تغادر البلاد في غضون أسبوعين؛ وإلا ستُرسل إلى معسكرات الاعتقال". (ص ٤٤ - ٤٥)؛ ونتيجة لنظام خط التجميع في خلال ثمانية أشهر غادر ٤٥,٠٠٠ يهودي النساء؛ بينما تترك ١٦,٠٠٠ ألمانيا. وقد رُقِّي أيخمان إلى رتبة المقدم "Obersturmbannführer".

وفيما بعد عندما اندلعت الحرب لم تعد الهجرة الإجبارية ممكناً، وكانت تبدو لأي خمان كما لو كان خارج وظيفته؛ فلأقام عدداً من الولايات اليهودية المنفصلة في جزيرة مدغشقر (بشرق إفريقيا)، وبولندا التي احتلتها ألمانيا؛ حيث ذهب بنفسه لاستكشاف هذه المقاطعات؛ ورغم هذا العمل الحر المؤثر تحركت الأمور بسرعة جداً، لدرجة أنه لم يستطع تتبعها؛ ففي عام ١٩٤١ أمر هتلر "بالحل النهائي"، والذي كان أي خمان يعمل فيه - فقط - كرجل مسئول عن النقل.

ورغم أنها كانت مهمة كبيرة؛ فلم تكن بالأهمية التي كان يأمل فيها أي خمان. ولم يُعط "الحل النهائي" رسمياً لمكتب هيدريلخ المختص بأمن الرایيخ (RSHA)، والذي كان يشمل مكتب أي خمان للشئون اليهودية؛ ولكن أعطى لوكلة منافسة مكتب الشئون الإدارية والاقتصادية (WVHA)، داخل البوليس السياسي الذي كان يرأسه أو زوالد بوهل. ولم تتم ترقية أي خمان قط إلى وظيفة كان يشعر بأنه يستحقها؛ ولكنه كما سيناقش في الفصل التالي، استمر في التصرف كرجل أعمال ببروفراطي نشط.

٤: كفاءة المنافسة في ببروفراطية القتل

من ناحية أخرى، ظل هتلر ذا ولاء لرفاقه القدامى منذ أيام معارك الحزب؛ ولكن عارضه يمكن أن يتتأكد من انتقام الدكتاتور الذي لا رحمة فيه؛ ولكن إذا ما ثبت أن شخصاً عديم الكفاءة في وظيفته، فمن غير المحتمل أن يزيله هتلر. وبصفة عامة كان هتلر يعتز بالإيمان أكثر من الخبرة (هولبورن ١٩٦٩، ص ٧٥٠).

وقد ذكر من قبل (في الفصل الثاني من هذا الباب أو الباب ٩، الفصل الثالث)، أنه اقترح من وجهة نظر الرئيس: أن المنافسة بين المكاتب والبروفراطيين تتسم بالكفاءة - بمعنى أنها كانت تطور اهتماماتهم وأهدافهم - إذا كان الولاء أو الثقة بين الرئيس والتابعين إلى الدرجة التي يشعر التابعون

عندما يأن باستطاعتهم القيام بخدمات غير رسمية (خدمات غير مقررة، أو ليست تعاقدية، وغير رسمية)، والنتيجة أن يكافؤوا من أجلها. وفي غياب مثل هذا الولاء قد يقوم التابعون بالمهمة الرسمية المطلوبة منهم؛ ولكنهم سوف يشاركون في أعمال خاصة إذا ما توافرت النية بينهم، حتى ولو لم يكن تحريرياً تماماً، وسيتوجهون إلى الاهتمامات المباشرة للتبعين وليس للرؤساء. ومن وجہة نظر الرؤساء؛ فالمنافسة حينئذ لن تتسم بالكفاءة، بمعنى أن المبادرات والمشروعات التي تفرضها المنافسة ستكون ذات نتائج عكسية.

ويُسْعى الفصل التالي إلى عرض أن الدولة النازية كانت دولة تنافسية لدرجة مكثفة. وما كان يبدو لكثيرين في أنه كان تشويشاً، أو ازدواجية أو تداللاً، أو حتى اضطراباً كان الظاهرة الخارجية لهيكل اجتماعي تنافسي للغاية. وفي هذا الفصل يُقدم الدليل لبيان أن المراكز من أعلىها إلى أدناها في الهرم البيروقراطي للقتل، كانت موالية جدًا للقيادة النازية - وبمعنى آخر، كان شعار البوليس السياسي هو "شرفى هو ولائي" (كدعون ١٩٨٠، ص ١٩٩) لم يكن شعاراً أجوفاً؛ ولكنه - على الأقل وإلى حد ما - كان انعكاساً لمجريات الأمور الحقيقة.

ويصر المؤلف منذ البداية على أنه لم يكن من السهل توثيق وجود الولاء أو النية من مصادر تاريخية موحدة. ويرجع أحد أسباب ذلك بالتأكيد، إلى انبهار طيبة النظام بالعلاقات الرسمية بين أعضاء التنظيم. وفي الواقع لأن الشخص أحياناً يقابل تأكيدات كالأتي "هذا المستشار [رودلف ديلز] هو الصديق الحميم لجورنج، أو الحميم المقرب لهيمлер (رينهارد هيدريخ)" (كوجان ١٩٨٠، ص ٩) أو أن "رينتروب... قد أثبت سريعاً ولاءه لهتلر" (هولبورن ١٩٦٩، ص ٧٧٣). أو بالنسبة "لبيس - مسار حياته كتاب... بإيمان دينى جيد للرئيس هتلر" (براخر ١٩٧٠، ص ٢٨٠)، أو مرة ثانية، "ويلهام فريك، وزير الداخلية وواحد من التابعين الأكثر إخلاصاً لهتلر" (شيرر ١٩٦٠، ص ٢١٩). وكثير من الاقتباسات في بداية هذا الفصل،

جميعها تبين وجود الولاء؛ ولكن المعرفة المعقولة عن شبكة علاقات النقمة بأكملها في النظام النازى ليس لها وجود بالنسبة لمعرفة المؤلف.

وفي هذا الوضع يجد المرء من الضروري أن يستنتاج وجود شبكة النقمة بطريقة غير مباشرة من سلوكيات وأنظمة معينة. وفي حالة ألمانيا في عهد هتلر يُعرف بدرجة واسعة: أن بناء النقمة يفترض أهمية هائلة. وفي الحقيقة، ووفقاً لأرندت (١٩٥١ / ١٩٧٣)، فإن السمة الرئيسة للحركات الشمولية "بمقارنتها بالأحزاب والحركات الأخرى... هي مطالبهم بالولاء الكامل غير المقيد، وغير المتغير للعضو الفرد". وهي أيضاً تصف أداة تنظيمية بها تخلق الحركة الموالية: هرما من المناضلين militancy الخريجين والمتدربين وظيفياً بعنایة، والمتأهبين للقتال. وبذلك؛ فإن الجماهير التي كانت جزءاً من الحركة قسمت إلى فئتين: متعاطفين، وأعضاء. علاوة على ذلك كان هتلر "أول من أوجد سياسة واعية كانت توسيع بصفة مستمرة رتب المتعاطفين؛ بينما جعلت في نفس الوقت عدد أعضاء الحزب محدوداً للغاية" (ص ٣٦٦). "هذه العلاقة تتكرر على مستويات مختلفة داخل الحركة ذاتها. فكما أن أعضاء الحزب ينتمون إلى الأفراد المسافرين وينفصلون عنهم، كذلك تكون النخبة في الحركة ينتمون وينفصلون عن الأعضاء العاديين" (ص ٣٦٧). وقد حلّ هذا النموذج بالرجوع إلى البوليس السياسي ss، فكتبت أرندت، تقول:

كانت هناك ميزة أخرى للنمط الشمولي، وهو أنه يمكن تكراره بشكل لأنهائي، ويجعل المنظمة في حالة من السيولة التي تسمح لها باستمرار أن تدخل طبقات جديدة، وتحدد درجات جديدة من النضال. ويمكن التعبير عن التاريخ الكامل للحزب النازى حسب التشكيلات الجديدة في الحركة النازية. وكانت الخدمات الإدارية وقوات العاصفة (أسست في عام ١٩٢٢) أول تشكيل نازي، وكان من المفترض أن تكون أكثر نضالية عن الحزب نفسه. وفي عام ١٩٢٦ أسس البوليس السياسي ss

كشكيل نجوى للخدمات الإدارية. وبعد ثلاث سنوات استقلت ss ووضعت تحت أوامر هيمлер. وقد استغرق هيمлер بضع سنوات فقط - ليكرر نفس اللعبة في ss، واحداً بعد الآخر، وهي أكثر قتالية عن سابقيها، والآن أنت إلى الوجود قوات الصاعقة، ثم وحدات قيادية للموت (وحدات الحراسة لمعسكرات الاعتقال)، والتي ظهرت فيما بعد من قوات ss، وأخيراً وخدمات الأمن، خدمات المخابرات الأيديولوجية للحزب، وقواتها التنفيذية للسياسة السلبية للسكان)، مكتب شئون الأجناس، وإعادة الاستيطان، والتي كانت مهامها ذات طابع إيجابي. وكلها تبلورت من ss التي كان أعضاؤها خلاف هيئة الفوهرر (هتلر) قد مكثوا في مناصبهم المدنية، وبالنسبة لكل التشكيلات الجديدة ظل عضو هيئة ss العامة على نفس درجة العلاقة باعتباره رجل ss مع رجل ss آخر، أو علاقته مع عضو الحزب بعضو هيئة ss، أو عضو من منظمة أمامية بعضو الحزب (ص ٣٦٨).

وكانت الحوافز التي يقدمها هذا النظام لتراكم الولاء الرأسي، (ولمنع تراكم الثقة الأفقية) واضحة. وعلى النقيض من الفرنس التي يوفرها التسلسل الوظيفي التقليدي؛ فإن إمكانات التقدم في هذا النظام كانت تقريباً لا تنتهي، والمعيار الأساسي للتقدم هو الولاء. وتنكتب أرنندت "الدرج المتقلب يشبه درج البوليس السري، ويجعله ممكناً حتى بدون نفوذ فعلي، ويخفض أي رتبة أو جماعة تتردد أو تبين أي علامات للراديكالية المتفاوضة بمجرد إدخال طبقة راديكالية جديدة، ومن ثم تقود الجماعة القديمة آلياً في اتجاه واجهة المنظمة وبعيداً عن مركز الحركة." (ص ٣٦٩).

كم طور هذا التحليل من "أصول الشمولية Totalitarianism" إذا ما قُرِّن بصورة الدرج البسيط للقيادة النازية، والذي يوجد في كتاب أرنندت الأخير "أيخمان في القدس!". وفي الواقع الأمر؛ فإنهما في كتابها الأول (١٩٥١) تذكر أرنندت بصراحة النموذج القيادي وتنكتب:

في منظمة الجيش والدكتاتورية العسكرية التي نشأت بعد هذا النموذج. كانت السلطة المطلقة للقيادة من أعلى إلى أسفل، والطاعة المطلقة من القاع، تتوافق مع موقف الخطر الكبير في المعركة، والذي وبين بدقة لماذا هم ليسوا بشموليين... وكل هرم وظيفي بصرف النظر عن كم هو سلطوي في توجهه، وكل سلسلة قيادية، بصرف النظر عن كم هي تحكمية أو دكتاتورية في محتواها من الأوامر تميل إلى الاستقرار، وقد تحد من السلطة الكلية لقائد الحركة الشمولية (ص ص ٣٦٤ - ٥؛ وأضيف تأكيدات).

وقد حلّت سلطة القائد (في هذه الحالة الفوهرر) في الحركة الشمولية، فيما يتعلق بمقدراته على إبعاد تابعيه من الثقة في بعضهم بعضاً. " وموضعه في هذه الدائرة الحميمة، يتوقف على مقدرته في وضع الدسائس بين أعضائها، وعلى مهارته في التغيير المستمر لأفرادها، فهو يدين برفعته إلى القيادة، وإلى المقدرة الهائلة لتناول الصراعات الداخلية في الحزب من أجل السلطة". (ص ٣٧٣).

وكانت الأداة الكبيرة الأخرى التي استخدمها النازى لتشجيع الولاء للنظام، هي الحياد المنظم أو تعمير المراكز البديلة للسلطة (منظمات متنافسة)، مثل: الحكومات الإقليمية، والاتحادات، والنقابات، والجمعيات "الأفقيّة" الأخرى، وبالطبع الأحزاب السياسية الأخرى. والحقائق معروفة جيداً (بروزات، ١٩٨١، الأبواب ٣ - ٥) وإعادتها لا تخدم أى غرض؛ لذلك لن نعيدها ثانية في حساباتنا. وكانت تلك سياسة النازى تجاه الخدمة المدنية.

بعد وصول هتلر إلى السلطة عام ١٩٣٣، كان عليه أن يحكم أيضاً ويتمسّك بالسلطة، وكان يمكنه أن يحكم من خلال الآلة البيروقراطية الموجودة في الدولة الألمانية، التي ورثها من جمهورية فيمار. وفي الواقع إذا كانت النظرية التقليدية للبيروقراطية، والتي تفترض أن التابعين في المنظمات الكبيرة هم أفراد حياديون يطيعون الأوامر الصادرة من أعلى؛ فإن من

الصحيح إذن أن هتلر كان عليه أن يتولى هذه ال碧روقراطية ويصدر الأوامر
ويتابع تنفيذها.

لكن الدليل يذهب في الاتجاه العكسي. حقيقة أنه يبين في كثير من المكاتب، وعلى الأخص التي كانت الأكثر أهمية لتنفيذ الأهداف النازية، تقدم هتلر والقيادة الاجتماعية القومية لإزاحة جهاز الخدمة المدنية الذي كان راسخاً (انظر بروزات ١٩٨١). وقد وصف هذا التحول في خطاب حزين إلى هتلر من ويلهلم فرييك، حوالي عام ١٩٤٠، والذي كتب يقول:

لقدرأيت دائمًا يا سيد الفوهرر، أنه من واجبى كوزير للخدمة المدنية منذ عام ١٩٣٣ (كان حينذاك وزير داخلية الرايخ)... أن أجعل من المتاح لك من أجل المهام العظيمة، ومن أجل سياسة الدولة - خدمة مدنية مؤهلة بدرجة عالية، وأطوارها بالمفهوم التنساوي القديم للقيام بالواجب، وأيضاً وفقاً للميثاق القومي الاجتماعي، كما هو الحال مع القوات المسلحة الألمانية. وقد جعلني مجرى السنوات الأخيرة، أشك مع ذلك، فيما إذا كان يمكن النظر إلى جهودى واعتبارها ناجحة. وبإحساس متامٍ، وطبقاً لللاحظات المتفق عليها لوزارتى وكل الوزارات الأخرى، تسود مشاعر مريرة في الخدمة المدنية المهنية بخصوص القصور في تقدير قدراتهم وخدماتهم، وكذلك الإهمال غير المبرر. والإحساس بالشعور بأنك لا تستطيع الدفاع عن نفسك بدأ يشل أفضل القوى الخلاقة.... ولم يعد هناك أى حديث أياً كان على أن الخدمة المدنية مفضلة كجهاز يتمتع ببنية خاصة من قيادة الدولة... وكما تعانى الخدمة المدنية بدرجة كبيرة من الحقيقة بأنه لا يعهد إليها القيام بالمهام الجديدة؛ ولكن يُعهد بها إلى منظمات الحزب؛ رغم أن هذا يخص الواجبات الإدارية الحقيقية (من بروزات ١٩٨١، ص ص ٢٥٧-٨ وأضيفت التأكيدات).

وكان يبدو بأن تلك كانت هي الحالة الملحوظة التي تسود البير وقراطية فيما يتعلق بوزارة الحربية، والسلك الدبلوماسي والشئون الخارجية، والبولييس، وطبعاً إبادة اليهود (والتي لم تكن لها منظمة بيروقراطية قبل عهد هتلر).

وقد توفر مقياس أخير لمدى الثقة بين القيادة النازية والتابعين في المنظمة عندما أصبح من الواضح أن الرايخ الثالث كان ينهار. وهذه الملهمة تزودنا بتصوير جيد لأحد المزاعم الأساسية عن الثقة في نموذج بريتون - وينتروب مهما كانت هذه الثقة متطرفة (ضخمة)؛ إلا أنها ليست بالضرورة "عمياء"؛ ولم تكن أبداً كما تقترح أرندت (١٩٥١ ١٩٧٣) ذلك النوع من "الثقة الإجمالية، وغير المقيدة، وغير المشروطة، وغير المتحولة" (ص ٣٢٣)؛ بل الثقة التي طلبها النظام (وકما تعنى أرندت أحياناً) ووفرها أعضاؤها. وبدلأً من ذلك اقترح المؤلف أن الولاء يرتفع أو يهبط على أساس عدد من الأشياء خاصة التوقعات المستقبلية المنتظرة من النظام. وما حدث هو أن المنافسة داخل البير وقراطية استمرت؛ ولكنها - الآن - لا تتسم بالكفاءة؛ لأنها لم ترتبط بأهداف الرؤساء.

وفي بداية من عام ١٩٤٤، رأى هيمлер أن الحرب قد خسرت، وتلبية لرغبات هتلر طلب من أيخمان أن يوقف قتل اليهود، وافتراض أن الحلفاء في عرفانهم لهذا العمل قد يجعلونه رئيساً لوزراء ألمانيا بعد الحرب! ووفقاً لما ذكرته أرندت لم ينفذ أيخمان هذه الأوامر بالقدر الذي كان يشعر به، وعندما كانت لا توجد قطارات متوفرة لنقل اليهود من المجر في عام ١٩٤٤، نظم أيخمان مسارات على الأقدام، وعندما أمره هيمлер بأن يكف عن ذلك، هدده بأنه قد يحصل على قرار من هتلر نفسه. نتيجة لذلك في يناير ١٩٤٥ رُقى عدو أيخمان القديم، كيرت بيكر (الذي كان متعاوناً مع خطة هيمлер لبيع اليهود) إلى رتبة المقدم، ونقل أيخمان من وظيفته للشئون اليهودية إلى وظيفة غير مرموقة تتعامل في الحرب ضد الكنائس.

فيما بعد "هجر هيمлер السفينة الغارقة للدولة". وأبلغت وكالة رويتير للأنباء بموافضاته السرية مع الكونت برناودت وعرضه استسلام الجيوش الألمانية في الغرب إلى أينهاور. وبالنسبة لهتلر الذي لم يشك أبداً في ولاء هيمлер المطلق كان ذلك أكبر الصفعات التي وجهت له" (شيرر، ١٩٦٠، ص ١١٢٢).

وعندما سعى جورنج في إبريل ١٩٤٥، أن ينشط قرار عام ١٩٤١ الذي نصّبه نائباً لفوهرر، بإرسال تغرايف إلى هتلر ومؤقاً "هرمان جورنج يقدم لك الولاء" تهد هتلر قائلاً: "لقد خانتي جورنج وهجرني وهجر وطنه" وبعد ذلك أضاف أنه "لا يوجد ولاء، ولا شرف، ولا خيبة أمل، ولا خيانة لم أمر بها" (ص ١١١٩).

وإضافة إلى أعمال هيمлер وجورنج كان يوجد آخرون، مثل: ريبنتروب الذي كان يفاوض في السويد، وأيضاً سبيرر الذي كان "يلح على قادة مثل منقول على مخالفة الأوامر لتمدير الكباري، والسود، والمصانع، على أن يتركها للأعداء" (تولاند، ١٩٧٦، ص ١١٧٤). وكان بورمان على حق بأن يصرح بأنه "يبدو أن الخيانة حلّت محل الولاء" (شيرر، ١٩٦٠، ص ١١٢١). وكان هتلر كان -أيضاً- على حق عندما قال: "لقد كذب على من جميع الأطراف" ويضيف أن "ss المتقطرة، والمملة، وغير الحاسمة، لم تعد ذات نفع لي." (تولاند، ١٩٧٦، ص ١١٧٢، ١١٩٨).

٥: المسؤولية البيروقراطية

في بيروقراطية تتسم بالمنافسة الصارمة المملة التي لا تكل بين أفرادها والوكالات، والتي فيها على الأقل حتى الأيام الأخيرة للحرب تعامل المنافسة على زيادة الاهتمام بمصالح الحكام (لأن النفة بين هؤلاء الحكام وتابعיהם كانت قوية)، ما الذي يمكن قوله عن مسؤوليات التابعين عن أفعال

النظام؟ وبشكل أكثر تحديداً، ما المسئولية التي يتحملها فرد كضابط في ss مثل أيushman من أجل الجرائم التي ارتكبها النظام، والوكالة التي كان يرأسها؟

لكى نجيب عن هذه الأسئلة، سنتناول موقفين افتراضيين. سفترض أولاً أن أيushman بدلاً من أن كان يعمل لجهاز ss كان يعمل حرّاً - بمعنى أنه يمتلك شركة للنقل، وبدلاً من الرتبة والمرتب واحتمالات الترقية في النظام؛ فإنه كان من البعيدين عن النظام، والذى أعطيت له الفرصة للمزايدة ضد شركات أخرى من أجل عقد يشمل نقل ملايين من الناس إلى حفهم. فإذا كان هو أدنى المزايدين سعراً أو كان من يعد بنقل أكبر رقم من الأشخاص إلى قبورهم من أجل مبلغ محدد من المال؛ فإنه كان سيحصل على العقد، وإذا خسر المزايدة قد يحصل على عقود أخرى أو لا شيء على الإطلاق، وكان لا يمكن أن يحدث له شيء آخر.

في مثل هذه الظروف نقول أنه لا يوجد أحد لديه صعوبة في تحديد المسئولية، وأن كل شخص سيدين أيushman بالذنب. وفي الحقيقة، ووفقاً للمبادئ القانونية للمسئولية، سواء كمدمن رئيسي أو مشارك في الذنب؛ فلا شيء جديد يمكن إثارته في هذه الحالة. ونقول إن الحوافز التي واجهت أيushman - والتبعين الآخرين مثله - لم يكونوا مختلفين عن هؤلاء الناس الذين افترضوا في موقف الافتراض؛ فلم يكن أيushman يطبع "الأوامر" بأكثر مما يفعله صاحب عمل حر عندما يتغاضب مع طلبات السوق؛ لكى يحقق ثروة. فمكانته اتخذت شكل الترقيات، والعلاوات، والسلطة أكثر مما اتخذت شكل أموال وفقاً لعقود فوضَّعَ عليها - ولكن هذه الحقيقة لا اختلف فيها عندما تأتي إلى مسألة أنه مذنب أو بريء.

علاوة على ذلك وكرجل أعمال ناجح في بيئة تنافسية؛ فإن أيushman وكل الآخرين مثله يفترض فيهم أن يعلموا بوجود الفرص، والاحتمالات

لفرص جديدة. ورجال الأعمال النشطين كانوا دائمًا ينتبهون لتحسين مراكزهم. والشعور بالذنب والمسؤولية تنشأ لمن يدفعهم من العمل الحر في منشأة إجرامية وليس من الادعاء بالجهل البiero-قراطي بالحقائق.

وبالعودة إلى الموقف الافتراضي الثاني سنفترض أنه بدلاً من تصويب بندقية إلى رأس أيخمان قيل له إن عليه تنفيذ الأوامر أو يواجه الإعدام بسبب عدم طاعته. في هذه الحالة قد يبدو من الصعب أن يعتبر مسؤولاً لتنفيذ الأوامر التي تسلّمها. وهناك دليل قوى (رو宾سون، ١٩٦٥، داودوفيتش، ١٩٧٥، ١٩٨١) أن هذه كانت في الواقع حواجز تواجه أعضاء (مجالس اليهود) والذائبين اليهود في معسكرات الاعتقال، والجدل الذي قامت به أرندت "كان لا يمكن إنكار أن أيخمان كان يتصرف دائمًا وفقاً لأوامر عليا (١٩٧٦، ص ٢٩٤)؛ ولكن كل "التروس في الآلة بصرف النظر عن عدم أهميتها، قد تحولت في المحكمة إلى جناة، بمعنى أنها أصبحت من بني البشر" (ص ٢٨٩) فهي غير صالحة منطقياً، وتثير أمراً كاذباً، وهي غير صالحة للأسباب التالية: إذا ما اتبع أيخمان الأوامر فقط؛ لأن عدم تنفيذها من الممكن أن يوقع العقاب به، فلا يمكن جعله مذنباً من "أجل الأسباب التي سرداها من قبل، وهي أمر كاذب؛ لأن أيخمان لم يكن مجرد أنه يتبع الأوامر، علاوة على ذلك، لم يُعاقب أو يُعدم، إذا ما أتبع الحل النازى للمسألة اليهودية بحماس أقل، وكانت مشاركته أقل في المكافآت غير الرسمية التي كانت متذهب عنده إلى رجال أعمال أكثر حماساً.

وكان أيخمان - مثل عديد من الخاضعين النازيين - رجل أعمال بiero-قراطي تنافسي في بiero-قراطية تنافسية للغاية. وكانت هذه الحقيقة مع ولائه هي التي تشرح كفائه. وفي تلك الحقيقة كان يوجد الآلاف من أيخمان، كلهم ذوو أعمال حرة متنافسة، وجميعهم ذوو ولاء لرؤسائهم، وهو ما يشرح الكفاءة المرعبة للبيرو-قراطية النازية للقتل. ولا يوجد إلا قليل

للخوف منه من الصورة العامة للمجتمع الشمولي الذى تُنْفَذُ فيه "التروس" الأوامر الصادرة من السلطات العليا "Big brother". أو ما يعادله مثل هذا المجتمع قد ينهار من عدم الكفاءة. أما ما يُخيف أكثر هي مقدرة الدكتاتور على استخدام مبدأ المنافسة لكي ينظم الرعب والقتل.

خاتمة

إن السؤال الذى تناوله هذا الباب هو الذى فرضته الأحداث بقوة فى ألمانيا النازية: فهل يعتبر التابعون فى المنظمات الكبيرة مسئولين عن الأفعال الإجرامية التى لا ينكرون أنهم قد ارتكبواها؛ ولكن يدعون أنهم قاموا بها وفقاً للأوامر؟ يوجد عديد من الإجابات لهذا السؤال؛ ولكنها جميعاً وفقاً لمعلومات المؤلف تقبل الدفاع على أنه يعكس الواقع بطريقة دقيقة.

لذا يجد كثيرون أن هذا الدفاع يتسم بالإكراه؛ لأن الانطباع أو نظرية البيروقراطية التى يجرى اعتقادها عالمياً، وقد تطورت من فكرة أن المنظمات الكبيرة تصدر للتابعين أوامر من السلطات العليا، ومادام أنهم أتباع؛ فليس لهم اختيار غير الطاعة. وب بهذه النظرية، يقتنع الناس الجادون، بذنب الاتباع، وقد سعوا إلى أسباب عقلانية للحكم عليهم من مختلف الاتجاهات؛ فالعقلانية لأرنندت وقضاة نورمبرج قد خطّط لها من قبل؛ فلم تكن قط أسباباً قوية.

والنقطة الرئيسية فى هذا الباب أن الاتباع فى المنظمات الكبيرة لا يطيعون الأوامر؛ فهم يوضعون فى إطار تنافسى يكافئون فيه من أجل مبادراتهم الريادية التى تطور اهتمامات وأهداف رؤسائهم، وكلما كانوا أكثر فائدة لرؤسائهم زادت المكافآت. والهيكل البيروقراطى لألمانيا النازية ذاتها، وكانت تنافسية للغاية، والبيروقراطيون (ضباط البوليس السياسي، ورؤساء

معسّرات الاعتقال،... إلخ) كانوا نشطاء في البيروقراطية، وكانوا رجال أعمال نشطين وتنافسيين - وفي النهاية كانوا ذوى ولاء كبير لرؤسائهم.

وإذا كان الدليل المقدم في هذا الباب - كما يقترح - فإن النموذج البيروقراطي المبني على التنافس والمبادلة، يصف جيداً النظام النازي، عندئذ فالسؤال الذي يُدعى به هذا الباب، أجيبي عنده بسهولة، والإجابة هي: "مذنب".

الجزء الخامس
خاتمة

الباب الرابع عشر

آليات النظم الدكتاتورية

١ مقدمة

كثير من أنحاء العالم -اليوم- مازالت تعيش كما كانت دائمًا تحت الحكم الدكتاتوري^(*); ومع ذلك لا نعرف سوى قليل جدًا عن سلوك هذه النظم. ويرجع أحد أسباب جهلنا بها ببساطة إلى أن تلك النظم تميل إلى أن تكون مجتمعات مغلقة، ومن الصعب الحصول على معلومات عنها. وهناك سبب آخر هو أنها مخيفة ومكرورة؛ لذا تركزت البحوث على كيفية نشأتها (وبهذه النظرة التي بمجرد فهمها عذّل يمكن منع حدوث حالات أخرى) أو بالمقارنة، فلم يتم سوى إجراء قليل من العمل في محاولة فهم كيفية عمل هذه النظم. وأخيراً، عندما تم القيام ببحوث عن سلوكها؛ فإن وجهة النظر التي توصل إلىها كانت أنها تعمل دائمًا بالقمع والأوامر، كما يتم تقرير السياسات في المستوى الأعلى - بواسطة الدكتاتور، وبمساعدة مجموعة صغيرة من المستشارين - وعندئذ تفرض على شعب لا حول له ولا قوة. ويرضخ الشعب لهذه الأوامر إما نتيجة للخوف من ناحية، أو بسبب غسيل المخ، أو

(*) فريدم هاوس (بيت الحرية) Freedom House قام بإعداد تقديرات سنوية عن مستويات الحرية السياسية، والحرفيات المدنية للكثير من الدول حول العالم منذ عام ١٩٧٨، وتقديرات أخرى تكون أحياناً قد قدرت عن فترات سابقة (سلوك هذه المتغيرات على مدى الأعوام الثلاثين الأخيرة (انظر هانتيكتون ١٩٩١). في عام ١٩٩٦، وطبقاً لفريدم هاوس (١٩٩٧)، فإن حوالي ٣٢٪ من سكان العالم قد عاشوا في مجتمعات "حرة"؛ بينما فاقت نسبة ٣٩٪ أخرى صنفوا كـ"أحرار جزئياً" أما الباقى بنسبة ٣٩٪ لم يكونوا أحراراً.

التلقين، أو السيطرة الفكرية من ناحية أخرى؛ إلا أن القوة التوضيحية لهذه المفاهيم – أي مقدرتها على شرح التغيرات في مستوى القمع مثلاً أو لشرح لماذا تصعد نظم وتسقط أخرى – لم تكن كبيرة. وفي هذه الدراسة حاول المؤلف فهم عمل الدكتاتورية وتفسيره من وجهة نظر مختلفة، وخاصة وجهة نظره كاقتصادي. ويعني ذلك أنه يفترض: أن الناس في هذه النظم – الحاكم والمحكوم – لا يعملون بطريقة مختلفة عن تلك الطريقة التي يعمل بها البشر في المجتمعات الديمقراطية؛ فهم ذوو مصلحة ذاتية وذوو رشد من الناحية الاقتصادية – أي إنه مهما كانت أهدافهم، فهم يحاولون تحقيقها بأفضل طريق يستطيعون القيام به، وهم دائمًا متقطعون لاستغلال الفرص التي تهدي لهم أفضل وسيلة.

ورغم افتراض المؤلف بأنهم راشدون؛ فلم يفترض أنهم ماديون بشكل مطلق، وأن جبهم للسلطة – سواء من أجل السلطة لذاتها، أو من أجل أسباب ذات دور فعال (مثل القدرة على فرض تفضيلاتهم على المجتمع)؛ فإن ذلك كان الموضوع الرئيس لهذا الكتاب. وعمومًا يهتم الدكتور بكل من الاستهلاك والسلطة، والأوزان النسبية لهذه العوامل في دالة منفعة الدكتاتور – لها أهميتها في تصنيف الدكتاتوريات وفهم سلوكها.

وهذا يزود المؤلف ببعدين لسلوك الدكتاتورية؛ فإجمالاً – وعادة ما تكون – هناك خمسة أبعاد رسمية للسلوك هي: الاستهلاك الشخصي للدكتاتور (C)، السلطة (π)، مستوى القمع (R)، مدى دعم الولاء (L)، وحجم الحكومة حسب موازنتها (B). وقد اشتقوا هم كذلك لأكثر من جانب أساسى للهيكل السياسى والاقتصادى للنظم، إلى جانب تفضيلات الدكتاتور. وهناك بعض الجوانب الأخرى لسلوك الدكتاتوريات توقيت بطريقة أقل رسمية، مثل: ميلولهم القومية وال الحرب، واتجاهاتهم إلى إعادة توزيع الثروة، وتركيزهم على الأيديولوجية، وتطبيقهم لهيكل اجتماعي، وبيروقراطي تناصسي.

وبصرف النظر عن الاهتمام الذاتي وأهمية دراسة الدكتاتورية ذاتها؛ إلا أنه توجد نتيجتان فراغيتان من هذه الدراسة تستحقان الذكر. إحدى هذين النتائج، أنه بمجرد إلمام القارئ بنواحي أكثر عن الدكتاتورية؛ فإنه سيرى أن الديمقراطية - رغم عيوبها تبدو أكثر جاذبية عن ذى قبل؛ لأن عدد الأخطاء المزعومة للديمقراطية تعتبر سمات أكثر للدكتاتورية. نتيجة أخرى أكثر ضاللة عن الديمقراطية. وهى أنه بمحلاحة الظروف التي تهار فيها الديمقراطية وتزلف إلى دكتاتورية تجعلنا على بينة من أن الديمقراطية تأثر فى أشكال من كل الأنواع: قوية، وضعيفة، وفاسدة، أو غير فاسدة، ونيلابية أم لا، وهكذا. وتناول هذه الظروف يقود إلى التساؤل عن كيفية تحسين عمل المؤسسات الديمقراطية، وكيف يمكن تعديل الوصفات الاقتصادية لوضع فى اعتبارها هدف تحقيق حوكمة أفضل، إلى جانب أهداف أخرى مثل الكفاءة الاقتصادية، وفي الختام فإن المؤلف لن يلخص كل شيء فى هذا الكتاب؛ ولكنه سيحاول إلقاء الضوء والتركيز على موضوعات رئيسة، مع وضع وجهة النظر هذه فى الاعتبار. وسنطرح الأسئلة التالية:

- ١- كيف يبقى الدكتاتوريات في السلطة؟
- ٢- هل الدكتاتورية جيدة للنمو الاقتصادي والكفاءة الاقتصادية؟
- ٣- ما السياسات الخارجية التي ينبغي على النظم الديمقراطية أن تتبعها للتعامل مع النظم الدكتاتورية، إذا كانت مهتمة بترويج الحرية؟
- ٤- من المسئول بداخل النظم الدكتاتورية عن الجرائم التي يرتكبها النظام؟
وفي النهاية يقدم المؤلف رؤية مختصرة لمستقبل الدكتاتوري.

ويقصد بمعضلة الدكتاتور، المشكلات التي تواجه أي حاكم، يريد أن يعرف قدر التأييد الذي يحصل عليه من الجمهور العام، وأيضاً من تلك الجماعات الصغيرة ذات السلطة التي تمكناها من خلعه. ففي الحقيقة إنَّ الدكتاتوريات لديهم السلطة على رعاياهم أكثر من تلك السلطة التي لدى أي حاكم ديمقراطي. ولكن هذه السلطة الزائدة على المواطنين تولد نفوراً بينهم وتظهر عدم رضائهم عن سياسات الدكتاتور. وتنما مشكلة عندما يحكم الدكتاتور بالأداة الرئيسة في جعبته؛ ألا وهي عملية القمع السياسي. وكلما ازدادت عمليات جهاز القمع في إخماد المعارضة والنقد قلت معرفة الدكتاتور بقدر التأييد الذي يحصل حقيقياً عليه من الشعب.

وهناك طريقة أخرى لفهم هذه النقطة، هي المقارنة بين موقف الدكتاتور وموقف القائد في بلد ديمقراطي. فالمؤسسات الديمقراطية (مثل حرية التعبير، وحرية المعلومات، والانتخابات، وحرية الصحافة، وأحزاب المعارضة المنظمة، واستقلال القضاء) كلها توفرنا بوسائل يمكن بها نقل حالات عدم الرضا عن السياسات العامة من المواطنين إلى القادة السياسيين. وعادة ما يتخلَّى الدكتاتور عن هذه المؤسسات؛ ومنْ يحصل على حرية عمل لانهائية في النظم الديمقراطية؛ ولكن كل ذلك له تكلفة، مثل: فقدان المقدرة على معرفة مدى شعبيَّة سياسات الحاكم (وبالتالي مدى أمنه في الواقع). ولم يكتشف الشيوعيون الصينيون مدى عدم شعبيَّة الزراعة الجماعية collectivization of agriculture إلا عندما هجرواها. أما الدكتاتور التشيلي (بينوشي) فقد أكد له مستشاروه أنه يمكنه الفوز في الاستفتاء العام الحر عام ١٩٨٨ على حكمه؛ ولذا كانت صدمته كبيرة عندما خسر الانتخابات؛ ومنْ ثمَّ فإن السمة الشخصية الأكثر احتمالاً لدى الدكتاتوريات، هي "جنون العظمة Paranoia"، وكثير من "الدكتاتوريات العظيمة" في التاريخ

الإنسانى قد استهلكوا بهذا الشكل من القلق، بما فى ذلك الأباطرة الرومان تيريرياس، وكومودوس، وفي وقتاً هذا ستألين ماوتسى تونج، وكثير من الدكتاتورات الأقل شهرة أصيروا بذلك أيضاً. ويوميات فرديناند ماركوس (الفلبين) وضحت فيها هذه الأعراض (رمبل، ١٩٩٣). والمقصود أن هناك أساساً حقيقياً لجنون العظمة. وما يدعوه للسخرية: أن الدكتاتور أقل إمانتاً في السلطة عن القائد الديمقراطي.

ومن وجهاً نظرية theoretical، يرجع أصل معضلة الدكتاتور إلى القصور في الآلية السياسية التي تسمح للحكام بتنفيذ الوعود والالتزامات. وقد يكون من المفيد للدكتاتور أن "يشتري buy-off" بعضًا من ناخبيه خاصة الذين قد يكونون أقوياء درجة أنه لا يمكن قمعهم، وهؤلاء الذين تكون طلباتهم من السهل تلبيتها؛ لذا فإن مبادلة بسيطة من العطايا أو السياسات مقابل الدعم قد تحل معضلة الدكتاتور، كما تسمح للرعايا بأن يرتاحوا؛ ولكن لا توجد آلية تتماشى مع تنفيذ العقد القانوني الذي يعزز هذه المبادلة.

ومعيبة الدكتاتور قابلة للحل؛ فالدكتاتوريات التي تدوم هي تلك التي تكشف وتؤسس البرامج أو الآليات ومن ثم:

- ١- تتمي المنافسة بين الوكالات البيروقراطية، وبين المجموعات القوية النفوذ في البلد.
- ٢- تكافئ "آلية" مؤيديها وترافق تأييدهم.
- ٣- تموّل برامج "المكافآت" والإشراف من خلال الضرائب والقمع المنظم للمعارضين.

ومؤسسات القمع والمنافسة وإعادة التوزيع للثروة، - "آليات" الدكتاتورية - تحل هذه المعيبة بطريقة أو بأخرى، وتعزّز شخصية الدكتاتورية. وقد فحصَ عدد من النظم في هذا الكتاب، بما في ذلك

الدكتاتورية القبصية (التي تعمل فيها الآليات من خلال منح الهدايا والغزو الخارجي)، والشيوعية (توجيه الحزب والسيطرة على النظام الاقتصادي)، والفصل العنصري (جز الوظائف ونظام تصاريف المرور)، والنازية (الحزب والتطهير العرقي) والدكتاتوريات الأخرى كانت أكثرها مؤقتاً. وفي هذه الفئة المسماة عموماً (القمع الناعم) أضاف المؤلف الدكتاتوريات العسكرية، دكتاتوريات اللصوص *Plutocrats*، ونظم أخرى بأهداف أكثر محدودية.

ومن وجهة نظر اقتصادية جوهر مشكلة الحصول على التأييد هو "المبالغة في الدفع" للمؤيدين، بمعنى توزيع العطايا في شكل أجور، أو أسعار، أو علاوة لقيمة رأسمالية. فالدكتاتوريون "يشترون" ولاء الجماعة عندما يقدمون لهؤلاء الذين ينتمون للجماعة أكثر مما يتوقعون الحصول عليه من نظام مختلف؛ فتأييد العمال يمكن الحصول عليه بأن تدفع لهم أجور مبالغ فيها، والرأسماليين بإعطائهم امتيازات احتكارية لمناطق معينة بإنشاء صناعات في مناطق لا تتنمي إليها حقاً، وكلها ذات قيمة سياسية، وللجماعات العرقية بإعطائهم مميزات خاصة، وهكذا. وتم ممارسات شبّهة في النظم الديمقراطية؛ ففي الولايات المتحدة الأمريكية كانت الكلمة التي ابتكرت لوصفها هي "سياسات الم المشروعات الضخمة" *Pork-barrel politics* وتعتبر تلك السياسات بمثابة فشل للديمقراطية؛ ولكن إذا شبّهت الديمقراطية ببرميل من لحم الخنزير؛ فإن الدكتاتورية تكون مخزنًا أو معدّاً للحم الخنزير! وتبدو هذه الممارسات أكثر انتشاراً في النظم الدكتاتورية عنها في النظم الديمقراطية.

ولذا ورغم وجود طبقة من الناس يقطّعون دائمًا في النظم الدكتاتورية، توجد أيضًا طبقة أخرى يبالغ في الدفع لها دائمًا. وبالقدر الذي يعني به الناس في الطبقة الوسطى؛ فإن الشيء المحزن هو أنهم قد يتذذون جانب أي من

الفرقيين. فالجمهور العام قد يُقْمَع (حيث تُسْتَبِّدُ الحريات المدنية)؛ ولكن هناك سياسات أخرى من النظام قد تعرّض هذه الخسائر بقدر ما يقلق الناس.

وفي الحقيقة كما تؤكّد هذه الدراسة؛ فإن "استخدام القمع لا يعني أن الدكتاتوريات ليسوا شعبيّين". في الواقع يبدو في بعض الأحيان من السجل التاريخي أنه كلما زادت قمعية النظام زادت شعبيّتهم^(*)! وتشير كل الشواهد إلى أن هتلر كان محبوبًا جدًا. والعودة الثانية للشيوعية في أوروبا الشرقية هي تصور لمدى شعبيتها في وقت ما، وعندما صارت غير مستحبة انهارت الأنظمة.

والأداة الأخرى التي يستخدمها الدكتاتوريون؛ لكي يبقوا في السلطة هو استخدام عمليات القمع، والتي كان استخدامها علامة للدكتاتوريات من كل الأشكال؛ إلا أنه رغم أن عمليات القمع كانت - دائمًا - في النظم الأوتوقراطية فمستواها لم يكن كذلك. وشرح التغيرات في مستوى عمليات القمع جوهري لأى شرح يتعلق بسلوك الدكتاتورية. ولكي نفعل ذلك من الضروري أن نميز بين الأنواع المختلفة من النظم. وقد قام المؤلف بتعريف أربعة أنواع منها في هذا الكتاب: القمع الناعم (كت، وولاء منخفض)، طغيان (قمع عال، وولاء منخفض)، شمولى (مستويات عالية من كليهما)، والدكتاتورية المحسنة (الحانية المحبة للمجد والثروة) (قمع منخفض، وولاء عال). وتحتفل تلك النظم في تجاوبها للتغيرات الاقتصادية. لنفترض على سبيل المثال: أن هناك زيادة في النمو الاقتصادي الذي يرفع من شعبية الدكتاتور. فدكتاتوريات القمع الناعم، والدكتاتوريات المحسنة كلاهما يستجيبان للزيادة في الشعبية بتحفيض مستوى القمع، والطغاة والشموليين بزيادة تلك المستويات. تلك الحقيقة تزودنا - أيضًا - بأساس لوضع سياسة

(*) يجد القارئ أن هذا الفرض هو أقل ضدية بديهية مadam يذكر أن أحد أهم أهداف جهاز الأوتوقراطى القمعى هو المعلومات السلبية عن النظام وسياساته.

تجاه هذه النظم، كما وصفت في الفصل الثالث هنا؛ ولكن قبل التحول إلى الموضوعات السياسية سنلخص باختصار النتائج فيما يتعلق بسؤال مُهم.

٣: هل الدكتاتورية مفيدة للاقتصاد؟

أجريَ عديد من الأبحاث في محاولة الإجابة عن هذا السؤال: ما الأفضل للاقتصاد - الديمقراطية أم الدكتاتورية؟ كان هناك سبب واحد لهذا الاهتمام هو الحقيقة بأنه كان يتراءى دائمًا وجود بعض الأنظمة الأوتوقراطية التي كانت تبدو متفوقة في أدائها عن الديمقراطيات: في الثلاثينيات هتلر (ألمانيا)، وستالين (روسيا)، وفي وقتنا، بينوشيه (شيلي) كوريا الجنوبية تحت حكم الجنرالات، والصين في عهد "شيوعية السوق الحرة"؛ ومع ذلك فالإجابة معقدة أساساً؛ لأن النظم الاقتصادية في ظل الأوتوقراطيات تتباين كثيراً. وهؤلاء الذين يعتقدون أن هناك بعض الصيغ البسيطة للتمييز بين اقتصاد الدكتاتورية، واقتصاد الديمقراطية عليهم أن يقارنوا بين اقتصاد ألمانيا النازية، واقتصاد الفصل العنصري في جنوب إفريقيا، و"بابا دوك" دوفاليري (هايتى)، أو بينوشيه (شيلي)، والاتحاد السوفيتى السابق.

ومع ذلك فهناك شيء واحد يبدو واضحاً، ويزودنا بنقطة بداية في تناول هذا السؤال - ونعني بذلك أن لدى الدكتاتورات مقدرة عظيمة "للتصرف" سواء بطريقة جيدة أو سيئة، فالدكتاتورات الذين يرغبون في زيادة الضرائب، أو إعلان الحرب، أو اتخاذ إجراءات صارمة ضد الجريمة، عليهم التعامل مع بعض المعارضين لهذه السياسة بين مستشارיהם، وهم عموماً يستطيعون ذلك. والنظم الديمقراطية - من ناحية أخرى - غالباً ما تكون موحلة في "البقاء على القاع". والسبب الرئيس في ذلك هو أن القيادة الديمقراطية تستطيع فقط التصرف، عندما يكون تأييداً لسياساتها، وقد لا يوجد إجماع لما يجب أن يقوموا به. وحتى في المشكلات التي يتفق فيها بأن شيئاً ما يجب القيام به؛ فقد لا يوجد اتفاق "عما ينبغي عمله. وفي الحالات

المتطرفة قد يصبح النظام السياسي في بلد ديمقراطي مشلولاً بالصراعات، أو وجهات النظر المعاصرة، وفي مثل هذه الظروف يفضل الساسة - غالباً - عدم القيام بشيء؛ لكي يحجبوا موقفهم في الموضوع، أو أن يتضمنوا تأييد كل الجوانب لمشكلة ما. والنتيجة أن يصبح السكان متهكمين، ويفقدون الثقة في بعثة حدوث ذلك فقدان الثقة، كلما زادت صعوبة الأمر على الساسة للقيام بصياغة أي مساومة. وهذه النتيجة تكون أكثر احتمالاً عندما تتصارع الضغوط للقيام بعمل سياسي تجاه قضية ما عندما تبتعد المواقف، وعندما تكون القضايا حاسمة، وعندما ينقسم السكان بين الخطوط العنصرية race أو العرقية ethnic، وعندما تكون ثقة المواطنين قليلة نسبياً تجاه الساسة.

ولعرض ما سبق بطريقة أخرى؛ فإنه رغم وجود حرية الكلمة في البلاد الديمقراطية، فأحياناً لا أحد ينصت. وبصفة عامة، توجد مفاضلة؛ فكما عرضت وجهات نظر أكثر بواسطة النظام السياسي، قلل ذلك من مقدرة النظام على القيام بإجراء ما، وهذا مصدر واحد لإغراءات الدكتاتورية. فالدكتاتوريون لديهم المقدرة على قمع المعارضين لسياساتهم؛ وذلك يعني أنهم يستطيعون العمل في ظروف لا يستطيع فيها الحاكم الديمقراطي أن يعمل. والمثال الكلاسيكي هو جمهورية فيمار الألمانية؛ حيث لم تفعل القيادة الديمقراطية شيئاً تجاه العنف السياسي في الطرقات أو فيما يتعلق بمشكلة البطالة الناتجة عن الكساد الكبير. فقد وعد هتلر بالقيام بعمل شيء ما بخصوص العنف السياسي غير القانوني؛ فقد وعد بوظيفة لكل ألماني، ووعد بطريقة للشباب لكي يخلصوا أنفسهم من خطايا الكبار، ولكل الجماعتين من تهديد الشيوعية، وأن يصبح الألمان فخورين بألمانيا مرة أخرى.

ولكن إذا كان الدكتاتوريون أكثر مقدرة على العمل والنشاط عن الديمقراطيين، فمن يستفيد من هذه الأعمال؟ من الطبيعي أن يؤدى هذا

السؤال إلى اقتراح ثان: الميل إلى "إعادة توزيع". أكبر (الدخل والثروة وطرق كسبها) في الدكتاتورية عنها في الديمقراطية. ولكن فهم السبب سئال السؤال الثاني: في البلاد الديمقراطية ما الذي يوقف الأغلبية - أو الأقلية التي تتولى إدارة البلاد - من التقاط بعض الأقلية ومصادر كل ثرواتها؟ هذا سؤال قديم، ويمكن ذكر عديد من الأشياء للإجابة عنه؛ ولكن بالتأكيد من بين الأشياء الأكثر أهمية، هي المقاومة التي ستتبعها المجموعة الدافعة للضرائب ضد مثل هذه المعاملة. الآن لدى الدكتاتوريات طرق للتعامل مع مثل هذه المقاومة، ويوجد قليل من القيد على مقدرتها للقمع - وهم قادرٌون أكثر مع إخفاء ما يفعلون؛ بينما العملية تكون مستمرة بعد ذلك؛ لذا فقدرة الدكتاتور على القمع تشمل -أيضاً- اتجاهًا أعظم لإعادة توزيع الدخل والثروة على عكس النظم الديمقراطية. والفوائد للجماعة التي تفوز بالسلطة تعتبر الثانية وأكثر وضوحاً كمصدر إغراء للدكتاتور.

فمن تكون إعادة التوزيع؟ وما نتائج النمو الاقتصادي والكفاءة؟
ويتوقف ذلك جزئياً على من يسيطر على النظام. وقد تناول هذا الكتاب قليلاً من الاحتمالات المختلفة، فمثلاً: يمكن النظر إلى بعض النظم التاريخية على أنها تخدم الاهتمامات العمالية. ويعتقد كثيرون أن نظام الفصل العنصري في جنوب إفريقيا كان نظاماً يستغل العمالة السوداء لصالح العمالة البيضاء، وبعض مؤسسات النظام - مثل حجز الوظائف بصفة خاصة - عملت بلا شك في هذا الاتجاه. والاحتمال الآخر: هو الشيوعية في الاتحاد السوفييتي السابق، التي ألغت الملكية الخاصة من جهاز الإنتاج، واستولت على السلطة باسم العمال، واستبدل الحزب حقوق الملكية القانونية بمكافأة هؤلاء الذين كانوا يعملون من أجل أهداف النظام، وبمعاقبة أولئك الذين لم يفعلوا ذلك؛ إلا أنه بدون وجود أسواق لم تكن هناك طريقة لاكتشاف ما يريده الناس، أو ماهية الحاجات الاقتصادية. وفضلاً عن ذلك، السؤال المطروح هو: من يدير الشركات إذا كانت حقوق رأس المال قد صُوّرِت؟ وكان الحل الذي تبنّه

النظم الشيوعية بإحلال ببروفراطية مركزية هائلة محل إدارة أصحاب رأس المال أو وكلائهم. والببروفراطيات لا تنسى أصلًاً بعدم الكفاءة (علاوة على ذلك، كان يوجد - الآن - مثل كثير من المؤسسات العملاقة والمنظمات الأخرى التي تدار بطريقة ممتازة)؛ لكن بها عيب أساسى؛ فمع مرور الوقت يتدهور الولاء إلى القمة، وتحل محله تحالفات بين الببروفراطيين أنفسهم يستخدمها الببروفراطيون؛ لكي تتضخم جيوبهم، ومحاباة أصدقائهم؛ وتشويه المعلومات التي ترسل إلى أعلى السلم الوظيفي ليجعلوا صورتهم أفضل، ومن ناحية أخرى؛ لكي يستقديروا على حساب أهداف المؤسسة؛ لذا فإنه لكي تظل الببروفراطيات فاعلة، فإنه يجب إعادة تنظيمها وتطهيرها جذرًا من فترة إلى أخرى، كما يحدث في منشآت الأعمال عندما يستجود عليها، وفي الحكومات الديمقراطية عندما يتولى السلطة حزب آخر.

والأالية الوحيدة التي كان يملكها الحزب الشيوعي لهذا الغرض، كانت هي تطهير الحزب، والتي اشتهر باستخدامها ستالين؛ لكي يسيطر على الحزب؛ ولكن يضمن ولاء الببروفراطية. ومع ذلك اتضح أن هذه الوسيلة نفسها بها عيوب، وتكمن عيوبها في "عدم اليقين" فيها - فمثلاً، في عهد ستالين (وفي عهد ماو تسي تونج في أثناء الثورة الثقافية العظمى) اكتملت العملية - فقط - عندما كان الذين يقومون بالتطهير هم الذين جرى تطهيرهم بعد ذلك حتى يكون الجناه من بين الضحايا. وهذا شيء ليس غير عادي في مجتمعات تعمل بدون قواعد القانون. وبعد وفاة ستالين لم يظهر أى خليفة يتمتع بنفس التقى، وبنفس القسوة المطلوبة لتنفيذ هذه العملية، ونتج عن ذلك جيل من الببروفراطيين الذين كبروا في وظائفهم حتى أتى جورباتشوف، وحاول إعادة تنظيم النظام من خلال سياسة الجلاسنوس (الشفافية) والبيرسترويكا (إعادة البناء). وفي النهاية، كان على جورباتشوف أن يعذ نفسه من بين ضحايا العملية التي بادر بها مع النظام الشيوعى ذاته؛ لذا، وعلى الرغم من أن الشيوعية كانت قادرة على التغويض عن حقوق الملكية

الخاصة بتدعم الاقتراض ببعض الطرق؛ فإنه كانت تقصصها المقدرة المتتجدة ذاتياً التي تزودنا بها الانتخابات الديموقراطية (في المناخ السياسي) وفي سوق رأس المال، من المزايدات الخاصة بعمليات الاستحواذ وبمؤسسات أخرى، وبمؤسسات أخرى مصاحبة لحقوق الملكية المفروضة والقابلة للتحويل قانوناً (في الأسواق الخاصة).

كما أن التحالف أو الشبكات التي نشأت بين البوروفراتيين، والتي أسهمت في تحجر النظام السوفياتي، امتكنت - أيضاً - تطبيقات لعملية التحول؛ ففي روسيا، أصبح مدير الشركة أقوىاء لدرجة أنه حتى بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، كان هناك إحساس بأن مصالحهم يجب أن تؤخذ في الحسبان في تصميم برنامج الشخصية في عهد يلتسين. وكانت النتيجة أنهم استحوذوا على تلك المؤسسات بأسعار منخفضة للغاية ("أوكازيون القرن" وفقاً لمجلة الإيكonomست ١٩٩٤)، وكلاهما جمعاً بفاعلية عطايا هائلة في أيديهم بحزم أكثر مما كان في ظل الشيوعية، وتوجيه التحول إلى اقتصاد سوق حقيقي (*).

وبصفة عامة، بدأ النظم التي سيطر عليها العمال، بلا ميزة من وجهة النظر الاقتصادية؛ لأنها كانت تمثل إلى رفع أثمان العمالة؛ وبالتالي كانت طاردة لاستثمارات رأس المال بطريقة أو بأخرى، كما خفضت مقدرة النظام على النمو الاقتصادي؛ ولم يكن واضحاً كيف ستكون الدكتاتورية الموجهة بالعمال مستقبلاً قادرة على حل هذه المشكلة، التي كان من المتوقع أن تصبح ذات أهمية متزايدة بعد أن أصبح رأس المال أكثر تحركاً. ومن ناحية أخرى؛ فالدكتاتورية التي تخدم مصالح ملاك رأس المال لا تواجه مثل هذه الصعوبة. علاوة على ذلك؛ فإن التخفيض في أثمان العمالة، وفرض وسائل انضباط العمالة، التي هي من علامات هذه النظم، تعمل على جذب رأس

(*) وصف بويكو، وشليفر، وفنشي (١٩٩٦) برنامج الشخصية. ويحوى عمل ماكفيل (١٩٩٥) وصفاً جيداً لتدعم السلطة للنخبة القديمة. ويعطى كوتزل (١٩٩٧) وصفاً جيداً للحالة الراهنة لل الاقتصاد الروسي.

المال، وزيادة إنتاجية العامل؛ وبالتالي تؤدي إلى أجور حقيقة أعلى في المدى الطويل. وقد تضاعفت الأجور الحقيقة إلى ثلاثة أمثالها في كوريا الجنوبية في الفترة ما بين عام ١٩٧٠ و ١٩٨٦. (دور نبوش وبارك ١٩٨٧)؛ لذلك قد يكون النظام سيئاً للعامل من الناحية السياسية؛ ولكن كان جيداً لهم من الناحية الاقتصادية^(*).

مجموعة صالح ثلاثة- غالباً - ما كانت لها دكتاتورية مسيطرة، هي "الجماعة العسكرية". والشيء الغريب عن الحكومات العسكرية: أنها عادة ما تكون مدتها قصيرة، و- غالباً - ما تسلم السلطة إلى نظام مدني. ويبعدوا هذا غريباً لسببين:

١- إذا كانت الحكومة العسكرية جيدة في شيء ما، فيجب أن تكون جيدة في القمع.

٢- إذا كان هذا هو الأداة الرئيسة التي تستخدمها الدكتاتوريات للبقاء في السلطة؛ فإن المرء يتوقع أن تكون تلك النظم ناجحة نسبياً - بمعنى أن تكون مستقرة وتبقى لمدة طويلة.

وقد شرح المؤلف هذا اللغز بفكرة أن العسكرية يكون لها اهتمام ذاتي: هدفه الأساسي الإمساك بالسلطة لرفع مرتباتها وموازنتها. ولا يوجد شيء غير عادي في هذا الأمر - فحكومة العمل ترفع أجور العمال، والدكتاتوريات الرأسمالية ترفع العائد على رأس المال (والشخصنة هي طريقة لطيفة للقيام بذلك... إلخ). إحدى النقاط الإضافية هي أن الأعضاء العسكريين يميلون إلى أن يكونوا نخبة مغلقة closed، كما أنها تكره فوضى

(*) إن نظام الفصل العنصري لم يكن غير مواث لرأس المال، ونظام تصاريف المرور عمل بدون شك لتقليل أجور العمال السود، مما عاد بالنفع على الرأسماليين البيض (كما ناقشناه في الفصل ٨). وقد انهار النظام أساساً ليس بسبب هذا العامل؛ ولكن بسبب التكاليف موضع التنفيذ للفصل المصطنع الذي يفصل بين قوة العمل ما بين عمال بيض (عالي الأجر) وعمال سود (منخفضي الأجر).

الأحزاب السياسية والمنظمات السياسية الأخرى. وبنهاية لذلك لا يجدون شراء ولاه الجماعات الأخرى، والتى هي عملية خفية. وميزانهم التافسية فى القمع، ويميلون إلى استخدام هذه الأداة للبقاء فى السلطة والمعضلة التى تقابل الحكومات العسكرية حينئذ من السهل عرضها؛ ففى عملية مكافأة مؤيديهم يميلون إلى رفع تكالفة عمليات القمع، وهو الأداة الأولى التى يستخدمونها للبقاء فى السلطة - فمثلاً، إذا ضاغعوا ما يدفعوه للعسكريين، سيكلفهم الأمر مثلىن لتكلفة بقائهم فى السلطة حسب ما كانت من قبل. والشيء الغريب عن الدكتاتوريات العسكرية، هي أنها فى عملية مكافأة مؤيديها تميل إلى إضعاف مقدرتهم على الحكم أكثر من تقويتها؛ ولذا لا عجب أن الحكومات العسكرية غالباً ما تسلم الحكم إلى سلطة مدنية بعد فترة من الزمن.

وبهذا فالمعضلة التى تواجه الحكومات العسكرية قد عُرِضَتْ بسهولة؛ فهم بعد أن رفعوا مرتباتهم (الهدف الرئيس من حكمهم) يدركون أن الاستراتيجية الرشيدة، هي أن يخرجوا من الحكم بضمادات ملائمة للحصانة من المتابعة القضائية من أجل الجرائم التى ارتكبها النظام، وبحماية دستورية من أجل مرتباتهم وموازناتهم المرتفعة.

وأخيراً: فإنه من بين كل النظم التى فُحصَتْ، تقترب الدكتاتوريات إلى أدقى أشكالها فى دور الفرد الواحد مثل شخص لا يدين لأى جماعة مصلحة، وغير مدفوع بالمصالح الاقتصادية. وإذا وصلت الدكتاتورية إلى هذا الشكل تصبح أكثر خطراً، وأكثر اهتماماً بالسيطرة على جزء كبير من الاقتصاد والمجتمع. وأحد أسباب ذلك أنه كلما قل عدد الأشخاص فى الائتلاف الحاكم عظمت مقدرة هذا التحالف لتحويل تكالفة الحكومة إلى آخرين. ويتبع ذلك أن أخطر الدكتاتوريات هى تلك التى تكون فيها السلطة شخصية - بمعنى عندما يكون القائد ذا شخصية كاريزمية، أو عندما يكون ذكياً و Maherًا لتحويل الائتلافات المطلوبة لتقديم التأييد الضروري.

ويأخذنا هذا إلى السؤال العام لحدود سلطة الدكتاتور على شعبه، وهو سؤال تُتبع خالٍ هذا الكتاب. والهدف المعلن لكثير من النظم كان السيطرة "الناتمة". وادعى البعض (النازيون مثلاً) بأنهم حفروا هذا الهدف. وكانت النظم الأخرى أكثر تواضعاً في طموحاتها، فما الذي يحد من سلطة الدكتاتور؟ أحد الحدود يأتي من استخدام عمليات القمع، بينما يمكن "القليل" من عمليات القمع - بالفعل - زيادة الولاء. وإذا كان متوسط عمليات القمع مرتفعاً، فإن عمليات القمع المتزايدة يمكن أن تكون ذات نتائج عكسية فيما يتعلق ببناء السلطة. أحد أسباب ذلك هو أنه عند المستويات العالية من القمع يميل الخوف والطاعة إلى الطول محل الولاء؛ لأنه حتى المؤيدين ذوى الولاء للنظام يصبحون متخوفين بدرجة متزايدة من العمل بشكل مسقّل (خشية أن يُساء تفسير أعمالهم، وخشية أن تؤخذ على سبيل الخطأ بأنها عدم ولاء). وفي النهاية تصل إلى نقطة عندها يقل القمع المتزايد، والتأييد بدرجة كبيرة حتى أنه يقل من السلطة بنفس الدرجة.

ورغم أن هذا يقيّد استخدام الدكتاتور لعمليات القمع؛ فلا يزال لا يحد من سلطته، مادام يمكن الحصول على سلطة أكبر ببساطة بشراء ولاء أكبر. وتتشكل الحدود الحقيقة للسلطة من التفاعل بين السلطة والمال، وبنظرية خاطفة على هذه الحقيقة نلاحظ أن الدكتاتور يستطيع - دائمًا - الحصول على سلطة أكبر إذا كانت لديه موارد أكثر (يمكن أن تستخدم لشراء ولاء أكثر). ومن ناحية أخرى يمكن للسلطة أن تحول إلى موارد من خلال فرض ضرائب جديدة، أو بالحرب، أو ببيع العطايا، أو لواحة مثل : امتيازات احتكارية، وتراثيّص، وتعريفات جمركية، أو حصن .. إلخ. ويحتمل أن تكون كل عملية من هذه العمليات عرضة لتناقص العوائد (ولكن ليس عوائد سلبية)؛ ولكن الحقيقة أن العائد من كل من عملية تحويل السلطة إلى مال، والمال إلى سلطة، هي وسائل متقاضة للغاية؛ ولكن في النهاية يوجد توازن يزودنا بالحد لكل من موارد الدكتاتور وسلطته في نفس الوقت.

وهناك نتيجة أخرى مثيرة للاهتمام يمكن استبطاطها وهي التي تختص بالعلاقة بين السلطة والاقتصاد؛ ففي النظم التي درست هنا، عادة ما توجد مؤسسة مركزية قامت بتطبيق سلطة الدكتاتورية على الاقتصاد - قوانين الفصل العنصري - التحديات السبعة لبنيوشه - الخطة الخمسية للشيوعية... إلخ. وفي كل حالة يجادل الكتاب أنه إذا أراد امرؤ ما تفهم كيفية عمل الاقتصاد، ومقدار التدخل الحكومي هناك؛ فالسؤال ليس هو "هل تطبق السلطة على النظام الاقتصادي مفيد للاقتصاد؟" (أى للنمو الاقتصادي، والكفاءة، أو حجم الموازنة الحكومية)؛ ولكن "ما التأثير الحدي لتطبيق السلطة على الاقتصاد؟" فمثلاً: يتراءى بوضوح (و خاصة بالإدراك المتأخر) أن التخطيط المركزي - وهو تطبيق السلطة على الاقتصاد في النظم الشيوعية - كان غير كفء اقتصادياً؛ ولكن على الأقل في عنفوانه، عند الهاشم الحدي، عملت الزراعة في سلطة الحزب الشيوعي على زيادة (أكثر مما خفضت) نمو الاقتصاد وكفاءته. والحد المطلق للكفاءة الاقتصادية لا يكون ذا معنى إلا كلما وضعنا المنافسة الدولية بين النظم موضع الاعتبار. وفي الحقيقة، إن أحد الأسباب لترويج الدكتاتوريات - غالباً - القومية، والسياسات الاقتصادية الأوتوقراطية هو بالتحديد لتجنب المنافسة.

ويحدد توازن مستوى السلطة ذاتها بثلاثة عوامل:

- ١- تفضيلات الدكتاتور (مذاقه أو مدى حبه للسلطة أو للاستهلاك)
- ٢- مقدرته على تحويل المال إلى سلطة كما تحددها الهيئة السياسية للنظام.
- ٣- آثار سلطته على الاقتصاد كما تحددها أعمال المؤسسات الاقتصادية المركزية التي ذكرت الآن.

وهذه العوامل تقرر أيضاً إذا كان الدكتاتور يتصرف مثل الدكتاتور الشمولي، أو الطاغية، أو دكتاتور القمع الناعم، وهو نظام توصيفي مفيد لأغراض السياسة - ذلك للإجابة عن السؤال المعروض في الفصل التالي.

٤: ما السياسات التي يجب اتباعها تجاه الدكتاتورية من قبل النظم الديمقراطية التي تهتم بتطوير الحرية؟

هذا النوع من الأسئلة جاء بارتياح حاد من تحليل جين كيركباتريك، وهى عالمة فى العلوم السياسية، وضارت السفيرة الأمريكية لدى منظمة الأمم المتحدة فى عهد إدارة رونالد ريجان، وقد صنفت الدكتاتوريات إلى نوعين: الشموليين، والأوتوقراطيين التقليديين. وحسب طريقة تفكيرها يحكم الدكتاتوريات بعمليات القمع فقط؛ ولذلك الاختلاف الرئيس بين النوعين هو فى مستوى عمليات القمع. النوع الأول: الدكتاتورية الشمولية، وتتسم بالتدخل الحكومى الهائل فى الحياة الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين. والنوع الثاني: وهو ما تتبع فيه كيركباتريك علماء السياسة أمثال: كارل فردريك، وزنجيو بريزنسكى فى تسميتهم الأوتوقراطيين التقليديين، أو ما يسميه المؤلف دكتاتوريات القمع الناعم (بدلة طموحاتهم صغيرة المدى). وفي هذه النظم يكون مستوى عمليات القمع منخفضاً.

وفي نموذج كيركباتريك يحكم الدكتاتوريات بعمليات القمع فقط، والاختلاف بين النوعين هو مجرد مستوى عمليات القمع. وأوحيت بأن على الولايات المتحدة الأمريكية وبعض البلاد الأخرى التي تهتم بتطوير الديمقراطية أن تتبع "معياراً مزدوجاً" تجاه هذين النوعين من الدكتاتورية، متخذة موقفاً متراخياً نسبياً تجاه دكتاتوريات القمع الناعم، وتفرض عقوبات على الدكتاتوريات الشمولية؛ إلا أنه في تحليل المؤلف، هناك أدواتان لبناء السلطة: القمع، والولاء. وإطار عملها يمكن ترجمته إلى إطار عمل المؤلف، ببساطة من خلال افتراض أن دكتاتوريات القمع الناعم تتصرف بمستويات منخفضة من هذين المتغيرين، وتتصف الدكتاتوريات الشمولية بمستويات عالية منهما؛ ولكن هكذا توجد تصنيفه أهملت (ما سماه المؤلف، الطغاة)، وهي أنظمة ذات عمليات قمع عالية؛ ولكن بقليل من التأييد أو الولاء. وكثير

من النظم التي وُصفتُ بالأوتوقراطيات التقليدية تحولت - حسب مقاييس القمع مثل أعداد الناس سُجنوا أو عذبوا - إلى أن تكون ليست أقل قمعاً عن النظم الدكتاتورية الشمولية؛ لذا فالعالم لم يُقسم بدقة كما أحبه فريدرريك وبريزنسكي، وكير كباتريك أن يكون.

فما السياسات التي ينبغي أن تتبع تجاه الدكتاتورية؟ افترض مثلاً من الناحية المثالية أن الهدف الوحيد لسياسات الدول الغربية هو تخفيض عمليات القمع. "فالأسلحة" في ترساناتها هي العقوبات، واتفاقات التجارة، وفرض حدود لحقوق الإنسان، وحزم المساعدات. فهل يجب أن تتجه مع دكتاتور قمع ناعم، مثل: فرديناند ماركوس (الفلبين)؟ وبافتراض أن هدف ماركوس الوحد هو الاستهلاك بقدر المستطاع - فذلك يعني شراء أحذية لزوجته إيميلا. فما الذي يحدد استهلاكه؟ لماذا لم ينفق كل الناتج القومي الإجمالي الفلبين على شراء أحذية لها؟ كان القيد هو أنه يريد البقاء في السلطة؛ لذلك فهو لا يستطيع أن يسمح لسلطته أن تنخفض كثيراً لدرجة أن يصبح معرضاً لخطر إزاحته من الحكم. لذا، مستوى كل من القمع والولاء في نظامه يكون مرتفعاً بقدر يكفي لبقاءه في منصبه. وافتراض أنه في السلطة في أمان، والذي عند نقطة معينة، ووفقاً لحسابات النظام (ورفل، ١٩٨٨) وأيضاً حسابات (رينبل، ١٩٩٣) - يوفر له هذا الإحساس بالأمان؛ عنده لا يوجد ما يستدعي تقديم معونة له؛ لأن كل ما سيفعله بالمال هو شراء أحذية أكثر. ومن ناحية أخرى، إذا افترض أنه يواجه خطر التخلّي عنه - عنده - فالمعونة تدعم النظام. لذا في كلتا الحالتين لن تنخفض من عمليات القمع. ومن ناحية أخرى، إذا افترض أن المعونة مقيدة بمحظات عن حقوق الإنسان؛ فلكلّي يستمر في تلقى المعونة عليه أن يخفّ من عمليات القمع بمرور الوقت. عنده يكون لديه الحافز لاستخدام المعونة لتحقيق الرفاهية لشعبه؛ لأنّه إذا ما تحسنت رفاهيتهم؛ فالولاء أو الدعم له سيتجه إلى الزيادة والنتيجة: أنه يمكنه أن يخفّ من القمع وما زال يستطيع شراء نفس العدد

من الأخذية (إيميلدا) كما كان من قبل؛ فاتفاقيات التجارة تعمل بنفس الطريقة.

ومع التجارة يقال أحياناً: إن الولاء للنظام قد ينخفض، إما بسبب نمو مراكز قوة القطاع الخاص (المستقل عن الحكومة)، أو لأن التجارة تميل إلى زيادة الدخل القومي في البلد المستهدف، وبذلك تؤدي الناس إلى المطالبة بحرية أكثر مع ارتفاع الدخل. في تلك الحالة - وكما يستمر الجدل - قيود حقوق الإنسان قد تكون غير ضرورية؛ لكن يلاحظ أن الزيادة في الدخل القومي تميل إلى إحداث ارتفاع في الإيرادات للحكومة الأوتوقراطية، وهي الإيرادات التي قد تُستخدم لزيادة السلطة؛ لذا فإنه حتى لو انهار الولاء للنظام يستطيع النظام أن يعيش هذه الخسائر من الولاء، بالموارد الإضافية الموجودة تحت تصرفه، ثانياً: رغم أن الرغبة في الحرية تميل إلى الزيادة مع ارتفاع الدخل؛ فإن الحجم المقرر لزيادة يكون صغيراً جداً، (لوندريجان - بول، ١٩٩٦). وأخيراً إذا هبطت سلطة النظام وإيرادات الموازنة، كنتيجة للتجارة أو المعونة؛ فإن هذا التطور يتضمن أن الدكتاتور في سعيه للمعونة أو اتفاقية التجارة إما أن يكون غير مدرك، أو أنه يعمل متعمداً بما يتناقض مع اهتماماته الذاتية، وهو شيء لا يبدو محتملاً.

والآن لننظر إلى النظم الشمولية، أو الطغيوانية، والتي تُعرف بأنها نظم يهتم حكامها ليس بالاستهلاك؛ ولكن بالسلطة. فهل تجب التجارة معها أو معونتها؟ مرة أخرى، إذا افترضنا أنه نتيجة للمعونات أو اتفاقيات التجارة يتحسن النمو الاقتصادي. هذا النمو يعطي الحاكم الفرصة لكي يُراكم سلطة أكثر، ولما كانت السلطة هي كل ما يجنيه؛ فهو يتصرف بنفس الطريقة التي ينتهزها رجل أعمال غنى لتكوين ثروة أكبر؛ لذا بالنسبة لهذه النظم فإن المعونة أو اتفاقيات التجارة بدون قيود لحقوق الإنسان ليست ضائعة فقط؛ ولكن أيضاً ذات نتيجة عكسية؛ لأن عمليات القمع تزداد عندما يتحسن

الاقتصاد. ذلك هو ما حدث في ظل كل من عهد هتلر وستالين: فكلما زادت شعبيتهم انتهزوا هذه الفرص أكثر لتجريم كل من عناصر السكان الذين يكون ولاوهم غير مؤكدة. وبنفس الطريقة لم تنتج عن النمو الهائل في الصين أدنى درجة من الاسترخاء في مستوى عمليات القمع.

قد يبدو واضحًا أننا لن نعطي معونة لهذه النظم، لأن أموال المعونة ستُتفق على تراكم سلطة أكثر على الشعب - بما في ذلك قمعهم؛ ولكن مرة أخرى إذا ما ارتبطت المعونات بقيود على حقوق الإنسان، والتي تصبح أكثر صرامة بمرور الوقت، فستعمل تلك السياسة في اتجاهها الصحيح؛ فإذا تحسن الاقتصاد نتيجة للمعوننة أو التجارة فسيزيد التدعيم، ويمكن للحكام تخفيف عمليات القمع، وسيظل لديهم نفس مستوى السلطة كما كان من قبل. وقبيل ملاحظة حقوق الإنسان ضرورية للغاية، إذا كان ذلك يؤدي إلى تخفيض عمليات القمع وليس إلى زيادتها. وبالطبع، فإن كثيرًا من هذه النظم قوية جدًا، لدرجة أنه من الصعب التعامل معهم بهذه الطريقة. وفي تلك الحالات قد يوصى باتباع سياسة العقوبات؛ ولكن العقوبات ليست عكس المعونات تماماً؛ فهي لا تعطى النظام أي فرصة للتحرر، وقد يقاومها الدكتاتور. وفي ظل بعض الظروف قد تشتت عمليات القمع، وقد تحفز بشكل مباعد، التأييد الوطني للدكتاتور وتقوى نظامه، وقد تعزل النظام عن النفوذ الغربي. ويطلب استخدامها تنسيقًا للسياسة بين الأمم الغربية؛ لأن رجال الأعمال من الدول الأخرى يريدون التحرك لانتهاز تلك الفرص التي أتاحتها العقوبات، واتفاقيات التجارة والمعونة لا تصاحبها مثل هذه المشكلات.

لذا يوجد لدى المؤلف دليل مبسط جدًا - "معيار موحد" - للسياسات التي يجب أن تتبعها الحكومات الأجنبية التي تهتم بتحفيض عمليات القمع وهو أن تجعل مراقبة حقوق الإنسان حجر الزاوية للسياسة الغربية. ومن المتوقع أن تنتج اتفاقيات التجارة أو المعونة لأى نظام تأثيرات مفيدة بشرط أن تصاحبها قيود مراقبة طويلة الأجل لحقوق الإنسان، والتي تصبح أكثر صرامة بمرور الوقت؛ وليس من المهم إذا كانت هذه النظم قد صنفت بدقة أم

لا لأهداف سياسية؛ لأن السياسة هي دائمًا نفس الشيء. وبدون معايير حقوق الإنسان؛ فإن المعونات أو اتفاقيات التجارة قد تكون غير فعالة وغالبًا تكون عكسية.

وهناك بعض النتائج البسيطة الأخرى التي تؤثر على كيفية تعامل الدول الديمocrاطية مع النظم الدكتاتورية، وجدير بالذكر أن التحليل يقترح أن النظم الديمocrاطية لا يجب أن تثق أبداً في دكتاتورية شمولية مصلحة – فإذا تحسن الاقتصاد، فإن الحافز لدى الدكتاتور هو زيادة وليس نقصان عمليات القمع. ولا يجب أن يؤمنوا أبداً ب الدكتاتور يبدو عطوفاً؛ فالطريقة لمعرفة ما إذا كان حقاً عطوفاً، هي فحص مستويات عمليات القمع في النظام؛ فإذا كانت مرتفعة فإنه طاغية متذكر. كدكتاتور قمع ناعم وهو متذكر شائع. ويقدم معظم الدكتاتوريات هدايا لشعوبهم، وببعضهم يتظاهر بأنه "الأب" لشعبه. وإذا كانوا حقاً محسنين؛ فلن يستمرروا طويلاً في الحكم !

٥: من المسئول؟

من المحتمل أن كثيراً قد كتب عن هذا الموضوع يزيد عن أي مظهر آخر للدكتatorية. والفكرة العامة أن الدكتاتوريات تعمل بالأوامر أو التلقين؛ لذلك ليس من المهم شناعة الجرائم التي يرتكبها النظام، فمن الصعب الإحساس بأى شخص مسئول معنويًّا أو جنائيًّا عنها، فالناس الذي يرتكبونها هم منفذون للأوامر فقط.

وربما كان التحليل الكلاسيكي، والأكثر استفزازاً لهذا الأمر هو التحليل الذي قدّمه (حنا أرندت) في كتابها الشهير عن محاكمة إيخمان والبيروقراطية النازية، "إيخمان في القدس" (١٩٧٦). ومفهومها، عن البيروقراطية الذي اتخذ شكلاً شائعاً: أنها "حكم لا أحد"، وأنها "ابتذال الشيطان" وجميعها تقريراً مبنية على نظرية شائعة عن البيروقراطية. وتتص هذه النظرية على أنه في المنظمات الكبيرة تصدر الأوامر من السلطات

العليا، وتنفذ من خلال سلسلة من الأوامر للتابعين عند مستويات أدنى في المنظمة، وفي هذا السياق لو كانت الجرائم التي يرتكبها النظام هائلة؛ فمن الصعب أن نحدد مسؤولية الأفراد عن الجرائم لكل شخص؛ فأولئك من ذوى وظائف القمة ينكرون إعطاء مثل هذه الأوامر (وهي نادرًا ما تكتب حتى عند صدورها) وهؤلاء الذين في الوظائف الدنيا يقولون أنهم كانوا يتبعون الأوامر فقط.

وقد أثير نفس السؤال بصفة متكررة منذ ذلك الحين. من المسئول عن الأفعال التي ارتكبها البوليس السرى Stacy فى ألمانيا الشرقية، والبوليس السرى فى كل مكان فى أوروبا الشرقية وجمهوريات الاتحاد السوفيتى السابق؟ من الذى ينبغي إعدامه من أجل حالات "الاختفاء" فى الأرجنتين أو من أجل عمليات القتل فى شيلي؟ هل ينبغي على الحكومة للأغلبية المحررة الجديدة فى جنوب إفريقيا أن تحاكم الجناة عن عنت الحكومة فى ظل نظام الفصل العنصري؟ إذا كان الأمر كذلك، هل يكون الدفاع "أنا فقط تصرفت وفقاً للأوامر محلاً للنقمة" ، وفي كل هذه الحالات الأمر مطابق لحالة أى خمان: "من فى النظام الذى ينبغي أن يعتبر مسؤولاً عن الجرائم ضد الإنسانية التى ارتكبت فى ظل الدكتاتورية؟"

إن الغريب فى هذا المفهوم للحكم الدكتاتورى - والدفاع الذى يستند عليه - هو أنه يوجد دليل ضئيل على ذلك؛ فلم يجلب أحد وفقاً لمعلومات المؤلف - أى دليل علمي لأى تغيير فى الوعى البشرى كنتيجة للتعرض للدعайـة الشـيـوعـية لأـكـثـرـ من نـصـفـ قـرنـ. وبـقـدرـ اـهـتمـامـ المؤـلـفـ بالـسلـوكـ الإـجـرامـيـ؛ فـإـنـ الدـلـيلـ المـهـمـ المـطلـوبـ لـتعـزـيزـ نـموـذـجـ الـقـيـادـةـ بـسيـطـ؛ إـذـ يـنـبـغـىـ أنـ نـرـىـ دـلـيـلـاـ عـلـىـ أـنـ هـؤـلـاءـ الـذـينـ رـفـضـواـ الـمـشـارـكـةـ فـيـ اـرـتكـابـ الـجـرـائـمـ ضدـ الـإـنـسـانـيـةـ (مـثـلـ الإـعـدـامـاتـ الـجـمـاعـيـةـ)ـ كـانـواـ أـنـفـسـهـمـ خـاصـعـينـ لـعـقـابـ شـدـيدـ؛ـ فـلـمـ يـقـدـمـ إـطـلاقـاـ أـىـ دـلـيـلـ مـثـلـ ذـلـكـ.

يوجد توضيح بديل بسيط عن الرغبة في المشاركة في مثل هذه الأنشطة، وهو النموذج الذي لا دخل له بنماذج القيادة أو التأمين. ويستند هذا التوضيح على مبدأين:

- ١- البيروقراطيون يتمتعون بالرشد مثل غيرهم من الناس.
- ٢- البيروقراطيات لا تجري على أساس الأوامر؛ ولكن على أساس الولاء والمنافسة.

ومن أجل الحصول على مرتبتات أعلى وترقيات، وبعض المكافآت الأخرى يتنافس البيروقراطيون مع بعضهم البعض، لأن يكونوا رياضيين ويجدون طرقاً للقيام بأشياء تعزز أهداف رؤسائهم. وفي الدكتاتوريات؛ فإن محو منافسة الحزب السياسي لا تمحو المنافسة البيروقراطية؛ بل على النقيض قد تعززها بغلق الطرق (السياسية) الأخرى للمنافسة. وقد لخص المؤلف بعض الدلائل بأن النظام النازى والنظام السوفياتى كانوا يتصرفان بمنافسة كبيرة داخل النظام من أجل العطايا التي كان يتحكم فيها النظام. فالمنافسة البيروقراطية هي مكون مهم في آلية الدكتاتورية.

وبسبب شهرة محاكمة أيخمان؛ فإننا نعرف كثيراً عنه، ومن ثم كان من السهل إنتاج دليل من المصادر التاريخية النمطية عن حالة تعتبر مثالاً للسلطوية لدعم هذه النظرية. وكغيره من الآخرين كان أيخمان رجل أعمال بيروقراطى نشيط يعمل في بيئه تنافسية للغاية؛ فهو لم يعد يتبع الأوامر أكثر مما "تمليه قواعد السوق" على رجل الأعمال؛ لكنه يكون ثروة. والنتيجة؛ أنه والآخرون من أمثاله يجب اعتبارهم مسؤولين عن أعمالهم، وكان نتاج هذا السلوك هو قوة الرشادة البشرية التي تعمل في بيئه تنافسية يُسيطر فيها على معظم مكافآت النجاح بديكتاتورية سياسية. وربما يكون هذا المفهوم عن ابتدال الشيطان أكثر دنبوية (ومن ثم أكثر رعباً) عما قالته أرندت؛ ولكنه يختلف عنه في أنه يسير وفقاً للدلائل.

وفي الختام يؤكد المؤلف على أن النظم مثل النظام النازى تخرج أسوأ شيء في الناس، والقول: إن أي خمان كان من الممكن أن يكون إنساناً عادياً، وروشيداً؛ وذلك لا يعني أنه نفس الشيء مثل أي شخص آخر، أو أنه كان بصفة خاصة شخصاً لطيفاً. فهناك عملية اختيار ذاتية تعمل في الدكتاتوريات، والتي يصعب فيها الأسوأ إلى القمة؛ ولكن المبدأ بأنهم راشدون، يعني أيضاً أنهم مسؤولون عن أعمالهم.

٦: توقعات مختصرة عن المستقبل

عندما كتب هذا الكتاب (في بداية ١٩٩٧)، كان العالم يعيش فيما أشار إليه صامويل هانتجتون (١٩٩١) على أنه "موجة" انتشار الديمocrاطية، وكان سقوط الشيوعية في الاتحاد السوفياتي السابق، وانتهاء الفصل العنصري في جنوب إفريقيا، وانهيار الدكتاتورية في كل مكان تقريباً - في أمريكا الجنوبية، هو الذي جعل كثيرين يأملون، كما جعل بعض الناس يعتقدوا أن الدكتاتورية كانت شيئاً من الماضي، وأن الديمocratie قد فازت وستتتصر في كل مكان.

وبعض مظاهر التحليل والنقاش في هذا الكتاب تؤيد هذه التنبؤات، فمخاوف الثلاثينيات والأربعينيات - والتي أظهرت أن المستقبل يتعلق إما بانتصار الأخ الكبير Big Brother وجهازه للمراقبة أو سلبية إدمان الكيماويات وتعاطي المخدرات لشعب يُلْقَن - قد ثبتت بدرجة كبيرة، أنها لا أساس لها؛ لأن الطفرة في تقدم تكنولوجيا الاتصالات، قد اتضحت أنها تفضل حرية الفرد أكثر من السيادة السياسية. وقد ساد كل العالم أن استمرار النمو الاقتصادي العالمي يحابي الديمocratie؛ لأن الدليل القاطع لدينا هو الترابط الإيجابي القوى بين الدخل الفردى والحرية السياسية.

وفي الوقت نفسه توجد أسباب أقل تفاؤلاً، ورغم أننا لا نستطيع أن نعرف المستقبل؛ فإننا على الأقل نستطيع أن نلقي نظرة على الحاضر. ما أنواع الدكتاتوريات التي مازالت سائدة في العالم، بما أن الأفية القادمة تقترب؟ يلخص أديريان كارانتيسكي رئيس بيت الحرية، Freedom House، ومنسق "مسح الحرية" السنوي لعام (١٩٩٥) النتائج الرئيسية عن هذا السؤال. ويقول:

في السنوات الأخيرة ظهر نموذج واضح بين الدول غير المتحررة. ومن بين ٥٤ دولة غير متحرة؛ فإن ٤٩ دولة (أكثر من ٩٠٪ منها) تشارك في واحدة أو أكثر من الخواص التالية:

١- غالبية سكانها من المسلمين، وغالباً يواجهون ضغوط الإسلام الأصولي.

٢- وجود مجتمعات متعددة العرقية لا تكون فيها السلطة لجماعة عرقية مسيطرة، وهي ألم تمثل أكثر من ثلثي سكان العالم.

٣- هناك مجتمعات شيوعية جديدة، أو مجتمعات في مرحلة انتقالية فيما بعد الشيوعية، وغالباً يكون للبلاد غير المتحررة اثنان أو ثلاثة من هذه الخواص (١٩٩٥، ص ٧).

وبضم هذا النمط من التحليل مع صور الدكتاتورية التي قدمها في هذا الكتاب تبيّن التوقعات التالية:

١- استمرار الصراع العرقي في كثير من البلدان في أرجاء العالم، يعني أن الديمقراطية ستعمل بشكل ضعيف في تلك البلدان، وستترك الفرصة لإمكان ظهور الطاغية، وربما للدكتاتورية في أقدم أشكالها وأكثرها شيوعاً في تاريخ البشرية. وكما يمكن أيضاً أن استمرار الطغيان في العالم المعاصر على أسس اقتصادية، كما تشهد بذلك توقعات النمو الاقتصادي في الصين في

عهد "شيوعية السوق الحرة". ومن بين كل أشكال الدكتاتورية يحمل الطغيان وعوًداً كبيرة بأن يحرز اقتصاداً جيداً يسبب آلهة الاقتصادية.

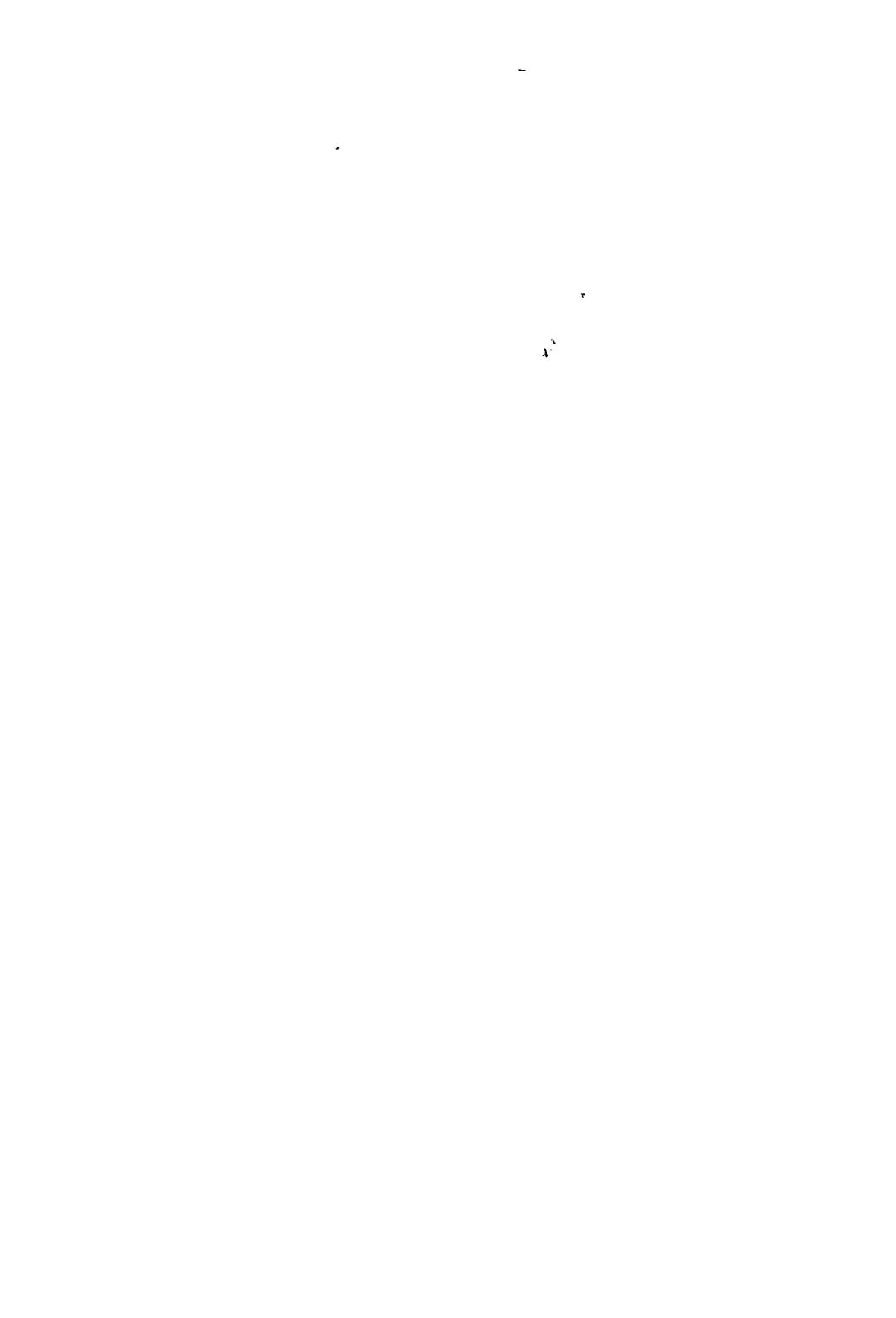
٢- دكتاتور القمع الناعم سيحوم دائماً - حولنا، فيما عدا في البلاد المتقدمة جداً سياسياً؛ حيث تكون الديمقراطية ذات جذور راسخة كما أن احتمال تولي السلطات العسكرية للسلطة لفترة قصيرة الأجل يكون غرضها هو نهب البلد - هو ببساطة خطر طبيعي معناد.

٣- ستكون دكتاتورية القمع الناعم مراوغة كما كانت إلى الأبد.

٤- قد ذهبت وولت دكتاتورية الثلاثينيات الشمولية؛ ولكن دكتاتورية أسلوب التسعينيات لا زالت على قيد الحياة بدرجة كبيرة. والاثنان متطابقان شكلياً، ويستطيع القراء التحقق من ذلك بأنفسهم، مثلاً بقراءة التحليل الممتاز لسمير الخليل^(*) (١٩٨٩) عن دعاية حزب البُعث العراقي، وهيكله في عهد صدام حسين. فالمبادئ التي يحيى عليها الحزب تتطابق مع تلك التي حللت في الكتاب عن النازية والنظام السوفياتي؛ ولكن ربما كان أكبر تهديد شمولي في المستقبل القريب هو الحكم الديني theocracy، ممثلاً بسيطرة الدكتاتوريين الإسلاميين في العالم الأولقراطي للتسعينيات والذي لاحظه كارانتيسكي. وأخيراً على المستوى العام؛ فإن السبب في أن الدكتاتورية بكل أشكالها، يمكن توقيع بقائها - واحتمال انتعاشها في الألفية القادمة - هو ببساطة رونقها وجاذبيتها.

(*) الاسم المستعار لكتناع ماكيا.

الملحق الرياضى



الملحق الرياضى للباب الحادى عشر

الجزء ١ :

يصف هذا الجزء من الملحق توازن برامج الأحزاب عندما تكون القضايا وحيدة الجانب (كما في الشكل ١١.١ و ١١.٢ من هذا النص)، وهي تشق الشروط الملائمة لكل حزب حسب حد التفاسع كما توصف في تلك الأشكال.

وللاستمرار سنفترض أن هناك برنامجين يجب أن يحققا شروط توازن ناش Nash equilibrium (مثلاً: بأن يختار كل حزب البرنامج الذي يعظم منفعته المتوقعة، ومع أخذ موقع الحزب الآخر في الاعتبار)، وهكذا فإن الحزب R يعظم منفعته.

$$w^R(x_R, x_L) = p - \left[(x_R - c_R)^a \right] (1-p) - \left[(x_L - c_R)^a \right] p k \dots \quad (A.1)$$

حيث الحد الأول في الجانب الأيمن يعطى منفعة الحزب R من برنامجه؛ إذا فاز في الانتخابات (واحتمال ذلك هو P)، والحد الثاني يعطى منفعة الحزب R إذا فاز الحزب L في الانتخابات (مع احتمال P - 1)، وأخيراً: فإن الحد الثالث يعطى القيمة المتوقعة للحزب R ببقائه في الحكم بنفسه.

الحزب L يختار البرنامج الذي يعظم منفعته المتوقعة مع أخذ برنامج الحزب R في الاعتبار:

$$w^L(x_R, x_L) = (1-p) \left[- (x_L - c_L)^a \right] + p \left[(x_R - c_L)^a \right] (1-p) k \dots \quad (A.2)$$

ونقدم إليسينا (١٩٩٨a) الشروط التي يوجد فيها توازنات البرامج مع

$$c_L < \hat{x}_R < c_R.$$

إذا افترض أنه عندما تثار قضية، فسنلاحظ ببرامج التوازنات التي تحقق ذلك الشرط. وعلى أية حال؛ فإن الأحزاب لها أيضاً - توجه عدم إثارة مسألة ما يمكن أن يفسرها الناخبون كوعد ملزم binding؛ وذلك بترك الحالـة الراهنة Status Quo دون تعـيير إذا ما تم انتخـوبا. وإذا لم يـتـخذ أيـ منـ الحـزـبـينـ مـوقـفـاـ منـ تـلـكـ القـضـيـةـ؛ـ فـلـنـ يـمـكـنـ التـميـزـ بـيـنـهـماـ،ـ (ـفـكـلاـهـماـ يـعـدـ ضـمـنـاـ بـسـاطـةـ اـسـتـمرـارـ الـحـالـةـ الـراـهـنـةـ sـ)ـ وـفـىـ تـلـكـ الـحـالـةـ؛ـ فـإـنـ اـحـتمـالـ أـنـ يـفـوزـ الحـزـبـ Rـ يـتـمـ لـهـ P^Sـ.

ولكي يكسب الحزب R من إثارة تلك القضية لابد أن يكون الفرق بين منفعته المتوقعة في دخول الانتخابات القادمة، والتي لا تكون فيها القضية مدرجة، ومنفعته المتوقعة من دخول الانتخابات مع إدراج القضية، وهذا فإن الكسب للحزب R من وضع تلك القضية g_R ، هو:

$$g_R = P \left[k - (\hat{x}_R - c_R)^a + (\hat{x}_L - c_R)^a \right] - (\hat{x}_L - c_R)^a - p^S k + (s - c_R)^a \dots \quad (A.3)$$

والجانب الأيمن من (A.3)، ما عدا كل من الحدين الاثنين الآخرين، يمكن أن يفسر بنفس الطريقة مثل المعادلة (5) - أي مثل المنفعة المتوقعة للحزب R إذا كانت المسألة قد أدرجت في الانتخابات. والجانب الآخرين وهما:

$$- p^S k + (s - c_R)^a$$

يبينان المنفعة السلبية عكس منفعة للحزب R إذا لم تدرج المسألة.

ويمكن كتابة معادلة مماثلة للحزب L:

$$g_L = (1 - p) \left[k - (\hat{x}_L - c_L)^a + (\hat{x}_R - c_L)^a \right] - (\hat{x}_R - c_L)^a - (1 - p^S) k + (s - c_L)^a \dots \quad (A.4)$$

والشروط التي فيها لا يهتم الحزب R ولا يختلف لديه الأمر سواء أدرجت القضية أم لم تدرج هي ببساطة $g_R = 0$ ، أو

$$P = \frac{(x_L - c_R)^a - (s - c_R)^a - (p - p^s)^K}{(\hat{x}_L - c_R)^a - (\hat{x}_r - c_R)^a} \dots (A.5)$$

ومثله، بالنسبة للحزب L فإن الشرط أن $g_L = 0$ يمكن أن تكتب كما يلى:

$$1 - P = \frac{(x_R - c_L)^a - (s - c_L)^a - (p - p^s)^K}{(\hat{x}_R - c_L)^a - (\hat{x}_L - c_L)^a} \dots (A.6)$$

وهاتان المعادلتان تحددان "بداية منطقة التفاسع" لكل حزب، كما صورت في الشكل (11 - 1) تحت الافتراض البسيط أن:

$$(p - p^s)^k = 0$$

والمساحة التي يفضل فيها الحزبان عدم إثارة القضية هي d_{NZ} في الشكل 11.1 ويلاحظ في هذا التحليل أن السياسات x_i لا تعتمد على p ؛ بل إن الشكل يعرض ببساطة كل القيم المحتملة x_i و p ؛ حيث يفضل التفاسع على العمل، بافتراض أن المتغيرين يمكن أن يتغيرا منفصلين، وببساطة؛ فإن d_{NZ} يجب عَن السؤال: لأى حالة راهنة s . كيف ستصير p أكثر ارتفاعاً لتكون (p - لحزب اليسار) قبل القيام بإجراء (برنامج يقترح $x = x_i$) أفضل عن الحالة الراهنة؟ وغير ذلك، وألأى قيمة معطاء p ؛ فإن d_{NZ} تظهر مدى ضخامة واتساع المسافة بين $s - x_i$ ، يجب أن تكون عليه قبل أن يربح الحزب بإعلان سياسة بدلًا من البقاء بالحالة الراهنة.

ولنلاحظ باختصار نتائج تخفيف الفرض بأن

$$\sigma \equiv (p - p^s)^k = 0.$$

إذا كان $0 < \sigma$ ، والحزب R قد يكون بوضوح لديه حافز إضافي (أكثر من تحقيق نصر للحزب في الانتخابات) لإثارة تلك القضية، وهكذا فإن حد البداية يمكن أن يجذب إلى أسفل. وعلى أي حال؛ فإن الحزب L قد يكون أقل "تحفزاً" لإثارة تلك القضية، وهكذا فإن حد بدايته أعلى أيضاً - قد يجذب للأسفل. وعموماً في هذه الحالة يكون أثر σ على حجم DNZ غامضاً. ولكن في الحد، عندما $\sigma \rightarrow \infty$ يكون من الواضح أن DNZ قد تختفي. وبمعنى آخر، إن ارتفاع حجم الغنائم بالقدر الكافي نتيجة البقاء في السلطة أو ارتفاع الشعبية الذي يحصل عليه من إثارة قضية سيتسبب في أن القضية قد يثيرها الحزب أو الآخر.

وتنتأثر مساحة DNZ بالرغبة النسبية لدى كل من الحزبين للتتوافق، كما هو مقاس بالعلامة a . وتعنى القيم الأعلى رسمياً، أن المنفعة تقل بسرعة أكبر إذا ما أصبح البرنامج الانتخابي أكثر بعداً عن موقع الحزب الأيديولوجي. وتعاد كتابة المعادلة (A.5) كالتالي:

$$-(s - c_r)^a = -p(\hat{x}_r - c_r)^a - (1-p)(\hat{x}_l - c_r)^a + (p^s - p)k, \dots \text{(a.7)}$$

وتعاد كتابة المعادلة (A.6) كالتالي:

$$-(s - c_l)^a = -(1-p)(\hat{x}_l - c_l)^a - p(\hat{x}_r - c_l)^a + (p^s - p)k \dots \text{(a.8)}$$

وبافتراض أن البرامج الانتخابية لم تتغير نتيجة لزيادة في a ؛ فإننا نجد أن أي زيادة في a تقلل من كل معادلة في الجانب اليمين نسبياً عن الجانب الأيسر - أي إنها تزيد الخسارة من المراهنة برفع تلك القضية، وبالنسبة إلى الحفاظ على الوضع الراهن.

وعموماً فقد نتوقع أيضاً أن البرامج الانتخابية Platforms نفسها لا تتغير كنتيجة لزيادة في a ، لتصبح أكثر تبلوراً أو تجسيداً Polarized لكل جانب غير راغب لتوفيق لخفاضات في المنفعة في أي حركة بعيداً عن مركزه.

الأيديولوجي. وقد يكون هذا التبلور المتزايد شيئاً في إحداث زيادة أكبر في مساحة DNZ، كما هو مبين في الفصل ٢ (المؤلف يدين بالشكر لأحد المحكمين لهذه النقطة الأخيرة).

الجزء : ٢

هذا الملحق يصور أنه إذا كانت

١ - التفصيلات تربعية ($a = 2$) ،

٢ - ليست هناك قيمة للفوز في جد ذاته ($K = 0$)، و

($c_R - \hat{x}_R = \hat{x}_L - c_L$) ٣ - السياسة متماثلة

$$(\hat{x}_R - \hat{x}_L)^2$$

فإن مساحة A من DNZ تساوى

$$\frac{3(c_R - c_L)}{}$$

ومن (٥) و (٦) في النص، نحصل على:

$$A = \int_{\hat{x}_L}^{\hat{x}_R} \left[\frac{(s - c_R)^2 - (\hat{x}_L - c_R)^2}{(\hat{x}_R - c_R)^2 - (\hat{x}_L - c_R)^2} - \frac{(\hat{x}_L - c_L)^2 - (s - c_L)^2}{(\hat{x}_L - c_L)^2 - (\hat{x}_R - c_L)^2} \right] ds.$$

وبالتماثل (iii):

$$(\hat{x}_R - c_R)^2 = (\hat{x}_L - c_L)^2 \text{ and } (\hat{x}_L - c_R)^2 = (\hat{x}_R - c_L)^2.$$

$$\begin{aligned} \hat{A} &= \int_{\hat{x}_L}^{\hat{x}_R} \left[\frac{(s - c_R)^2 - (\hat{x}_L - c_R)^2 - (\hat{x}_L - c_L)^2 + (s - c_L)^2}{(\hat{x}_R - c_R)^2 - (\hat{x}_L - c_R)^2} \right] ds \\ &= \frac{1}{\Delta} \left[\frac{(\hat{x}_R - c_R)^3 - (\hat{x}_L - c_R)^3}{3} - (\hat{x}_R - \hat{x}_L)(\hat{x}_L - c_R)^2 \right. \\ &\quad \left. - (\hat{x}_L - \hat{x}_R)(\hat{x}_L - c_L)^2 + \frac{(\hat{x}_R - c_R)^3 - (\hat{x}_L - c_L)^3}{3} \right] \\ &= \frac{1}{\Delta} \left[\frac{2}{3} \left([\hat{x}_R - c_R]^3 - [\hat{x}_L - c_R]^3 \right) \right. \\ &\quad \left. - (\hat{x}_R - \hat{x}_L) \left[(\hat{x}_L - c_R)^2 + (\hat{x}_R - c_R)^2 \right] \right] \end{aligned}$$

$$\Delta (\hat{x}_R - c_R)^2 - (\hat{x}_R - c_R)^2 \quad \text{حيث:}$$

$$x^3 - y^3 \equiv (x - y)(x^2 + xy + y^2) \quad \text{عندما تكون}$$

إذن

$$\begin{aligned}
 A &= \frac{1}{\Delta} \left\{ \frac{2}{3} \left(\hat{x}_R - \hat{x}_L \right) \right. \\
 &\quad \left(\left[\hat{x}_R - c_R \right]^2 + \left[\hat{x}_L - c_R \right]^2 + \left[\hat{x}_R - c_R \right] \left[\hat{x}_L - c_R \right] \right) \\
 &\quad - \left. \left(\hat{x}_R - \hat{x}_L \right) \left[\left(\hat{x}_L - c_R \right)^2 + \left(\hat{x}_R - c_L \right)^2 \right] \right\} \\
 &= \frac{-1}{3\Delta} \left[\left(\hat{x}_R - c_R \right)^2 + \left(\hat{x}_L - c_R \right)^2 \right. \\
 &\quad \left. - 2(\hat{x}_R - c_R)(\hat{x}_L - c_R) \right] (\hat{x}_R - \hat{x}_L) \\
 &= \frac{-1}{3\Delta} \left[\left([\hat{x}_R - c_R] - [\hat{x}_L - c_R] \right)^2 \right] (\hat{x}_R - \hat{x}_L) \\
 &= \frac{1}{3\Delta} (\hat{x}_R - \hat{x}_L)^3.
 \end{aligned}$$

حيث $x^2 - y^2 \equiv (x+y)(x-y)$ لذلك:

$$\begin{aligned}
 \Delta &= (\hat{x}_R + \hat{x}_L - 2c_R)(\hat{x}_R - \hat{x}_L) \\
 &= [(\hat{x}_R - c_R) + (\hat{x}_L - c_R)](\hat{x}_R - \hat{x}_L) \\
 &= [(c_L - \hat{x}_L) + (\hat{x}_L - c_R)](\hat{x}_R - \hat{x}_L) \quad \text{بالتماثل} \\
 &= (c_L - c_R)(\hat{x}_R - \hat{x}_L)
 \end{aligned}$$

ولذلك

$$A = -\frac{1}{3(c_L - c_R)(\hat{x}_R - \hat{x}_L)} (\hat{x}_R - \hat{x}_L)^3 = \frac{(\hat{x}_R - \hat{x}_L)^2}{3(c_R - c_L)}.$$

هذا الجزء يصف اختيارات توازن الحزبين من برامج توازن غير متقاربة

No convergent equilibrium platforms

(x^L, x^R) في الجانبين من أبعاد مساحة السياسة ثنائية الأبعاد، كما تظهر في الشكل (١١ - ٤) وباستخدام نفس الرموز في الجزء ٥ من النص، وبافتراض أن الاحتمال P يعتمد على برنامجي الأحزاب طبقاً للدالة الناعمة

$P(x^L, x^R)$ Smooth Function

والتي تحقق كل ما هو قابل للتحقيق:

$$0 < P(X^R, X^L) < 1, \dots \quad (A.9)$$

P مقعر في X^R ومحب في X^L (A.10)

$$\frac{\partial P}{\partial X_J^L} < 0 < \frac{\partial P}{\partial X_J^R}, J = 1, 2, \dots \quad (A.11)$$

وإذا كانت x^1, x^r تتسامان بالكفاءة؛ بينما تقع السياسة x على حدود الكفاءة تماماً بين x^r, x^1

حينئذ

$$p(x^R, x) < p(x^r, x^L) < p(x, x^L). \dots \quad (A.12)$$

والأفتراض (A.9) و (A.10) قد وضعا لأغراض الملائمة الفنية. والأفتراض (A.11) ينص - فقط - على أن الحزب سيكون أكثر احتمالاً في الفوز إذا ما قام، بدون غموض، بتحسين برنامجه.

وهذا يؤكد أنه إذا تمت إثارة القضية؛ فإن كل حزب سوف يقترح سياسة فعالة. والأفتراض (A.12)، هو المماثل المحتمل للنتيجة في نماذج جبرية أحادية فراغية، One-dimensional deterministic spatial models

يمكن تفسيره ليعنى أن التحرك أقرب إلى المنافس يسمح للحزب بأن ينال بعض أصوات الناخبين بينما بدون خسارة أى من جانبها الآخر.

وعلى الرغم من أن مساحة السياسة ثنائية الأبعاد؛ فإن المنافسة فى ذلك النموذج تظهر فى حدود الكفاءة وحيدة البعد.

وإذا كانت القضية قد تمت لإثارتها؛ فإن كل حزب يختار برنامجه؛ لكي يعظام منفعته المتوقعة معأخذ برنامج الحزب الآخر فى الاعتبار، أى إن (x^R, x^L) يجب أن تتحقق شروط توازن ناش Nash:

$$x \leq \pi^R(x_1, x_2) \quad \dots \quad (A.13)$$

$$x \leq \pi^L(x_1, x_2) \quad \text{لكل المنتاج من } x$$

حيث ترمز π إلى دالة مكافأة الفوز للحزب الرابع:

$$\pi^j(x^R, x^L) = P(x^R, x^L)u^j(x^R) + [1 - p(x^R, x^L)]u^j(x^L)$$

وبافتراض أن السياسيين المفضلتين c^L و c^R هما في داخل مساحة الكفاءة الداخلية كما يظهر في الشكل ٤-١١. عندئذ يمكن بالطرق المعيارية إظهار أن زوجاً من برامجي الحزبين x^R , x^L توجد في حدود الكفاءة، والتي تحقق شروط التوازن (١٨) و:

$$x^R \text{ تقع بالضبط بين } c^L \quad (A.14) \quad \dots$$

$$x^L \text{ تقع بالضبط بين } c^R$$

وبافتراض أن هذين البرنامجين سيعلنان إذا ما أثيرت القضية.

وكما يظهر في الشكل (٤-١١)، فإن النتيجة (A.14) تعنى أن كل حزب سيكون متحفزاً من خلال المنافسة الانتخابية للتواافق، متحركاً بعيداً عن مكانه المفضل في اتجاه المعارضة؛ وهذا لأن الحزب الذي كان يعتزم اقتراح سياساته المفضلة التي قد ترفع احتمال الفوز عن طريق التوافق [الافتراض

(A.12)]؛ فإن تكلفة المنفعة في حالة فوزه، مع الأخذ في الاعتبار أنه يبدأ سياساته الأكثر تفضيلاً، قد تكون في مرتبة الأهمية الثانية.

وكما يظهر في شكل (١١-٤)، أيضاً، فإن النتيجة (A.14) تعنى – أيضاً – إن المنافسة الانتخابية لن تؤدى إلى تلاقي وتقابض البرامج الانتخابية كما في النماذج الفراغية للمنافسة، X^R ستكون إلى اليسار من X^L . وهذا بسبب أن السياسيين كانوا متطابقين، وعندئذ فإن كلاً من الحزبين كان سيجنى منفعة في حالة فوزه بالتحرك في برنامجه الانتخابي في اتجاهه المفضل. وتكلفة مثل تلك الحركة قد تتقصص احتمالية الفوز؛ ولكن هذه تكلفة من الأهمية الثانية؛ لأن الافتراض (A.12) يعنى أنه معأخذ برنامج الحزب الآخر الانتخابي في الاعتبار، فإن احتمال فوز كل حزب تتعاظم عندما يقدم نفس البرنامج الانتخابي.

المراجع

- Abedian, I., and B. Standish, "Poor Whites and the Role of the State: The Evidence," *South African Journal of Economics* 35:2 (1985), 141-65.
- Adam, Heribert, and Kogila Moodley, *South Africa Without Apartheid: Dismantling Racial Domination*. Berkeley: University of California Press, 1986.
- Adorno, Theodor W., Else Fenkel-Brunswik, Daniel Levinson, and R. Nevitt Sanford, *The Authoritarian Personality*. New York: Harper, 1950.
- Akerlof, George, "Labor Contracts as Partial Gift Exchange," *Quarterly Journal of Economics* 47 (1984), 543-69.
- "Procrastination and Obedience," *American Economic Review* 81 (1991), 1-19.
- Alchian, Armen A., and Harold Demsetz, "Production, Information Costs, and Economic Organization," *American Economic Review* 62 (December 1972), 777-95.
- Aldrich, J. H., "A Downsian Spatial Model with Party Activism," *American Political Science Review* 77 (1983), 974-90.
- Alesina, Alberto, "Credibility and Policy Convergence in a Two-Party System with Rational Voters," *American Economic Review* 78 (1988a), 796-807.
- "Macroeconomics and Politics." *NBER Macroeconomics Annual 1988*. Cambridge: MIT Press, 1988b.
- "Political Cycles in OECD Countries," *Review of Economic Studies* 59 (1992), 663-688.
- "Elections, Party Structure, and the Economy," in J. Banks and E. Hanushek (eds.), *Modern Political Economy: Old Topics, New Directions*. New York: Cambridge University Press, 1995.
- Alesina, Alberto, and A. Cukierman, "The Politics of Ambiguity," *Quarterly Journal of Economics* 105 (1990), 829-51.
- Alesina, Alberto, and D. Rodrik, "Redistributive Politics and Economic Growth," Department of Economics, Harvard University (1990).
- Alesina, Alberto, and H. Rosenthal, "Partisan Cycles in Congressional Elections and the Macroeconomy," *American Political Science Review* 83 (1989), 373-98.
- Altermeyer, Robert, *Right Wing Authoritarianism*. Winnipeg, Man.: University of Manitoba Press, 1981.
- Enemies of Freedom*. San Francisco: Jossey-Bass Publishers, 1988.
- The Authoritarian Specter*. Cambridge: Harvard University Press, 1996.
- Amsden, Alice, *Asia's Next Giant: South Korea and Late Industrialization*. New York: Oxford University Press, 1989.
- Anderson, Gary M., and Peter J. Boettke, "Perestroika and Public Choice: The

- Economics of Autocratic Succession in a Rent-Seeking Society," *Public Choice* 75 (1993), 101-18.
- Arendt, Hannah, *The Origins of Totalitarianism*. 1951. New York: Harcourt, Brace, Jovanovich, 1951. New edition, 1973.
- Eichmann in Jerusalem: A Report on the Banality of Evil* (Rev. ed). New York: Penguin, 1976.
- Arjomand, Said Amir, "Iran's Islamic Revolution in Comparative Perspective," *World Politics* 38 (1986), 383-414.
- Arrow, K. J., "The Theory of Risk Aversion," in K. J. Arrow, *Essays in the Theory of Risk Bearing*, Chicago: Markham, 1971.
- Arrow, K. J., "Models of Job Discrimination," in A. H. Pascal (ed.), *Racial Discrimination in Economic Life*. Lexington, MA: Heath, 1972.
- Ash, Timothy Garton, *The Polish Revolution: Solidarity*. London: Penguin, 1991 (first published by Jonathan Cape, 1983).
- Aslund, Anders, *Gorbachev's Struggle for Economic Reform: The Soviet Reform Process, 1985-88*. Ithaca, NY: Cornell University Press, 1989.
- Aurelius, Marcus, *Meditations*. Translated by Maxwell Staniforth. London: Penguin Classics, 1964.
- Axelrod, Robert, *The Evolution of Cooperation*. New York: Basic Books, 1984.
- Azariadis, C., and A. Drazen, "Threshold Effects and Economic Development," *Quarterly Journal of Economics* 105 (1990), 501-26.
- Bahry, D., and D. Silver, "Intermediation and the Symbolic Uses of Terror in the USSR," *American Political Science Review* 81 (1987), 1065-97.
- Bandura, A., *Social Learning Theory*. Englewood Cliffs, NJ: Prentice Hall, 1977.
- Banks, Jeffrey S., and Eric A. Hanushek (eds.), *Modern Political Economy: Old Topics, New Directions*. New York: Cambridge University Press, 1995.
- Bardhan, Pranab, "Symposium on the State and Economic Development," *Journal of Economic Perspectives* 4 (1990), 3-7.
- Barrow, R. H., *The Romans*. London: Penguin, 1949, 1987.
- Bates, Robert H., *Markets and States in Tropical Africa: The Political Basis of Agricultural Policies*. Berkeley: University of California Press, 1981.
- Becker, Gary, *The Economics of Discrimination* (2nd ed.). Chicago: University of Chicago Press, 1971.
- "A Theory of Social Interactions," *Journal of Political Economy*, 82 (1974), 1063-93.
- "Altruism, Egoism, and Genetic Fitness: Economics and Sociobiology," *Journal of Economic Literature* XIV (1976), 817-26.
- "A Theory of Competition Among Pressure Groups for Political Influence," *Quarterly Journal of Economics* 98 (1983), 371-400.
- Becker, Gary, and Kevin Murphy, "The Family and the State," *Journal of Law and Economics* 31 (1988), 1-19.
- Bergson, Abram, *Productivity and the Social System - the USSR and the West*. Cambridge: Harvard University Press, 1978.
- "Comparative Productivity," *American Economic Review* 77 (1987), 342-57.
- "Communist Economic Efficiency Revisited," *American Economic Review* 82 (1992), 27-30.
- Berliner, Joseph S., "Perestroika and the Chinese Model," in R. W. Campbell (ed.), *The Postcommunist Economic Transformation*. Boulder, CO: Westview Press, 1994.

- Bernheim, B., A. Shleifer, and L. Summers, "The Strategic Bequest Motive," *Journal of Political Economy* 93 (1985), 1045-76.
- Bialer, Seweryn, *Stalin's Successors*. Cambridge: Cambridge University Press, 1980.
- The Soviet Paradox*. New York: Alfred, A. Knopf, 1986.
- Bilson, John, "Civil Liberties - An Econometric Investigation," *Kyklos* 35 (1982), 94-114.
- Boettke, Peter J., *Why Perestroika Failed: The Politics and Economics of Socialist Transformation*. London: Routledge, 1993.
- Borjas, George J., "Ethnic Capital and Intergenerational Mobility," *Quarterly Journal of Economics* 107 (1992), 123-50.
- Borner, Silvio, Aymo Brunetti, and Beatrice Weder, *Political Credibility and Economic Development*. London: Macmillan, 1995.
- Bowles, Samuel, "The Production Process in a Competitive Economy: Walrasian, Neo-Hobbesian, and Marxian Models," *American Economic Review* 75 (March 1985), 16-36.
- Boycko, Maxim, "When Higher Incomes Reduce Welfare: Queues, Labor Supply and Macro Equilibrium in Socialist Societies," *Quarterly Journal of Economics* 107 (1992), 907-20.
- Boycko, Maxim, Andrei Shleifer, and Robert Vishny, *Privatizing Russia*. Cambridge, MA: The MIT Press, 1996.
- Bracher, Karl D., *The German Dictatorship: The Origins, Structure, and Effects of National Socialism*. New York: Praeger, 1970.
- Turning Points in Modern Times: Essays on German and European History*. Cambridge: Harvard University Press, 1995.
- Brennan, G., and James Buchanan, *The Power to Tax: Analytical Foundations of a Fiscal Constitution*. Cambridge: Cambridge University Press, 1980.
- Breton, A., G. Galeotti, P. Salmon, and R. Wintrobe (eds.), *The Competitive State: Villa Colombella Papers*. Boston: Kluwer Academic Press, 1991.
- Nationalism and Rationality*. New York: Cambridge University Press, 1996.
- Breton, Albert, and Ronald Wintrobe, "The Equilibrium Size of a Budget-Maximizing Bureau," *Journal of Political Economy* 83 (1975), 195-208.
- The Logic of Bureaucratic Conduct*. New York: Cambridge University Press, 1982.
- "The Bureaucracy of Murder Revisited," *Journal of Political Economy* 94 (1986), 905-26.
- Broszat, Martin, *The Hitler State: The Foundation and Development of the Internal Structure of the Third Reich*. London: Longmans, 1981.
- Bruce, Neil, and Michael Waldman, "The Rotten Kid Theorem Meets the Samaritan's Dilemma," *Quarterly Journal of Economics* 105 (1990), 155-65.
- Buchanan, James, *The Limits of Liberty*. Chicago: University of Chicago Press, 1975.
- Bullock, Alan, *Hitler and Stalin: Parallel Lives*. London: HarperCollins, 1991.
- Bulow, Jeremy, and Lawrence Summers, "A Theory of Dual Labor Markets with Applications to Industrial Policy, Discrimination, and Keynesian Unemployment," *Journal of Labor Economics* 4 (1986), 376-14.
- Burrowes, R., "Totalitarianism: The Revised Standard Version," *World Politics* 21 (1968), 272-94.
- Callaghy, Thomas M., *The State Society Struggle: Zaire in Comparative Perspective*. New York: Columbia University Press, 1984.

- Calvert, Randall, "Robustness of the Multi-Dimensional Model: Candidate Motivation, Uncertainty and Convergence," *American Journal of Political Science* 29 (1985), 69-95.
- Camerer, Colin, "Gifts as Economic Signals and Social Symbols," *American Journal of Sociology* 94, supplement (1988), S189-S214.
- Cassels, Alan, *Fascism*. Arlington Heights, IL: Harlan Davidson, 1975.
- Chang, Chun, and Yijiang Wang, "The Nature of the Township-Village Enterprise," *Journal of Comparative Economics* 19 (1994), 434-52.
- Cheng, Hang Sheng, "Monetary Policy and Inflation in China," draft. Paper given at the conference, "Challenges to Monetary Policy in Pacific Basin Countries," at the Federal Reserve Bank of San Francisco (September 23-25, 1987).
- Coase, R. H., "The Nature of the Firm," *Economica* 4 (1937), 386-405.
- "The Problem of Social Cost," *Journal of Law and Economics* 3 (1960), 1-44.
- Cobban, A., *Dictatorship: Its History and Theory*. New York: Haskell House Publishers, Ltd., 1971.
- Cohen, Kathy J., and Michael C. Dawson, "Neighborhood Poverty and African American Politics," *American Political Science Review* 87 (1993), 286-302.
- Coleman, James S., *Foundations of Social Theory*. Harvard University Press, 1990.
- Collier, David (ed.), *The New Authoritarianism in Latin America*. Princeton, NJ: Princeton University Press, 1979.
- Conot, Robert E., *Justice at Nuremberg*. New York: Harper and Row, 1983.
- Constable, Pamela, and Arturo Valenzuela, *A Nation of Enemies: Chile Under Pinochet*. New York: W.W. Norton and Co., 1991.
- Cottrell, Robert, review of "Kremlin Capitalism: The Privatization of the Russian Economy," *New York Review of Books*, March 27, 1997.
- Coughlin, Peter, "Elections and Income Redistribution," *Public Choice* 50 (1986), 27-99.
- Coughlin, Peter, Dennis Mueller, and P. Murrell, "Electoral Politics, Interest Groups and the Size of Government," *Economic Inquiry* 28 (1990), 682-705.
- Dawidowicz, Lucy S., *The War Against the Jews, 1933-1945*. New York: Bantam, 1975.
- The Holocaust and the Historians*. Cambridge: Harvard University Press, 1981.
- Degras, Jane, and Alec Nove (eds.), *Soviet Planning: Essays in Honor of Naum Jasny*. Oxford: Basil Blackwell, 1964.
- Dornbusch, R., and S. Edwards, "The Macroeconomics of Populism in Latin America," *Journal of Development Economics* 32 (1990), 247-77.
- The Macroeconomics of Populism in Latin America*. Chicago: University of Chicago Press, 1991.
- Dornbusch, R., and Y. C. Park, "Korean Growth Policy," *Brookings Papers on Economic Activity* 2 (1987), 389-454.
- Downs, Anthony, *An Economic Theory of Democracy*. New York: Harper and Row, 1957.
- Dudley, Donald, *Roman Society*. London: Penguin, 1975.
- Easterly, W., and Stanley Fischer, "The Soviet Economic Decline: Historical and Republican Data," National Bureau of Economic Research Working Paper, Series No. 9735, 1994.
- The Economist*, "Sale of the Century" (May 14, 1994), 68-9.

- Edwards, S., and Alejandra Cox Edwards, *Monetarism and Liberalization: The Chilean Experiment*. Cambridge: Ballinger Publishing Co., 1987.
- Ellman, Michael, *Socialist Planning*. New York: Cambridge University Press, 1979.
- Elster, Jon, *The Cement of Society: A Study of Social Order*. New York: Cambridge University Press, 1989.
- Political Psychology*. New York: Cambridge University Press, 1993.
- Enelow, J. M., and M. J. Hinich, "Ideology, Issues, and the Spatial Theory of Elections," *American Political Science Review* 76 (1982), 493-501.
- Ericson, Richard E., "The Classical Soviet-Type Economy: Nature of the System and Implications for Reform," *Journal of Economic Perspectives* 5 (1991), 11-78.
- Fainsod, Merle, *How Russia Is Ruled*. Cambridge: Harvard University Press, 1967.
- Fairbank, J., *China: A New History*. Cambridge: Harvard University Press, 1992.
- Fallows, James M., *Looking at the Sun: The Rise of the New East Asian Economic and Political System*. New York: Pantheon, 1994.
- Ferejohn, John A., *Pork Barrel Politics*. Stanford, CA: Stanford University Press, 1974.
- Fernandez, R., and D. Rodrik, "Resistance to Reform: Status Quo Bias in the Presence of Individual-Specific Uncertainty," *American Economic Review* 81 (1991), 1146-55.
- Ferrero, Mario, "Bureaucrats vs. Red Guards: A Politico-Economic Model of the Stability of Communist Regimes," in R. W. Campbell (ed.), *The Postcommunist Economic Transformation*. Boulder, CO: Westview Press, 1994.
- Ferrero, M., and G. Brosio, "Nomenklatura Rule Under Democracy: When Government and Opposition Merge." *Journal of Theoretical Politics* (forthcoming). Paper originally presented at the 1992 Meeting of the European Public Choice Society, Turin, 1992.
- Findlay, Ronald, and Mats Lundahl, "Racial Discrimination, Dualistic Labor Markets, and Foreign Investment," *Journal of Development Economics* 27 (1987), 139-48.
- Finley, M. I., *The Ancient Economy*. Berkeley: University of California Press, 1973.
- Finley, M. I., *Politics in the Ancient World*. New York: Cambridge University Press, 1983.
- Fiorina, M., "The Reagan Years: Turning to the Right or Groping Through the Middle?" in Barry Cooper et al. (eds.), *The Resurgence of Conservatism in Anglo-American Democracies*. Durham, NC: Duke University Press, 1988.
- Fischer, John, *Why They Behave Like Russians*. New York: Harper and Brothers, 1947.
- Frank, Robert H., *Choosing the Right Pond*. Oxford: Oxford University Press, 1985.
- Passions Within Reason*. New York: W. W. Norton and Co., 1988.
- Freedom House, "Freedom in the World: The Annual Survey of Political Rights and Civil Liberties," *Freedom Review*. New York: Freedom House, 1978 through 1997.
- Friedrich, Carl, and Zbigniew Brzezinski, *Totalitarian Dictatorship and Autocracy*. Cambridge: Harvard University Press, 1965.

- Freud, Sigmund, *Civilization and Its Discontents*. Original edition 1929. Reprinted in the Penguin Freud Library, vol. 12, *Civilization, Society and Religion*, 1991.
- Galeotti, Gianluigi, "Political Exchanges and Decentralization." Villa Colombella Papers on Federalism. *European Journal of Political Economy* 3 (1987), special issue, 111–30.
- "The Number of Parties and Political Competition," in A. Breton, G. Galeotti, P. Salmon, and R. Wintrobe (eds.), *The Competitive State: Villa Colombella Papers*. Boston: Kluwer Academic Press, 1991.
- Galeotti, Gianluigi, and Albert Breton, "An Economic Theory of Political Parties," *Kyklos* 39 (1986) FASC.1, 47–65.
- Galeotti, Gianluigi, and Antonio Forcina, "Political Loyalties and the Economy: the U.S. Case," *Review of Economics and Statistics* 71 (1989), 511–17.
- Gay, Peter, *Weimar Culture*. London: Maitin Secker & Warburg 1968; Penguin 1974.
- Gellner, Ernest, *Nations and Nationalism*. Ithaca, NY: Cornell University Press, 1983.
- Gibbon, Edward, *The Decline and Fall of the Roman Empire* (Abridged Edition), D.A. Saunders (ed.). London: Penguin Classics, 1981.
- Glazer, A. "The Strategy of Candidate Ambiguity," *American Political Science Review* 84 (1990), 237–42.
- Glazer, I., and P. Moynihan, *Ethnicity*. Cambridge: Harvard University Press, 1975.
- Goldhagen, Daniel J., *Hilfer's Willing Executioners: Ordinary Germans and the Holocaust*. New York: Alfred A. Knopf, 1996.
- Gordon, David, "Who Bosses Who? The Intensity of Supervision and the Discipline of Labor," *American Economic Review Papers and Proceedings* 80 (1990), 28–32.
- Gordon, Sarah A., *Hitler, Germans, and the "Jewish Question"*. Princeton, NJ: Princeton University Press, 1984.
- Granick, David, "Institutional Innovation and Economic Management: The Soviet Incentive System, 1921 to the Present," in Gregory Guroff and Fred V. Carsteene (eds.), *Entrepreneurship in Imperial Russia and the Soviet Union*. Princeton, NJ: Princeton University Press, 1983.
- Grant, Michael, *History of Rome*. London: Weidenfeld and Nicholson, 1978.
- The Antonines: The Roman Empire in Transition*. London: Routledge, 1994.
- Gregor, A. James, *The Ideology of Fascism*. New York: Free Press, 1969.
- Grilli, V., D. Masciandaro, and G. Tabbellini, "Political and Monetary Institutions and Public Finance Policies in the Industrial Countries," *Economic Policy* 13 (1991), 342–76.
- Grossman, Gregory, "Gold and the Sword: Money in the Soviet Command Economy" in Henry Rosovsky (ed.), *Industrialization in Two Systems*. New York: John Wiley, 1966, 204–36.
- "The 'Second Economy' of the USSR," *Problems of Communism* 26 (1977), 25–40.
- Grossman, Herschel I., "A General Equilibrium Model of Insurrections," *American Economic Review* 81 (1991), 912–21.
- "Kleptocracy and Revolutions," unpublished manuscript, Brown University, September 1996.
- Grossman, Herschel I., and Suk Jae Noh, "A Theory of Kleptocracy with

- Probabilistic Survival and Reputation," *Economics and Politics* 2 (1990), 157-71.
- Gumplowicz, Ludwig, *The Outlines of Sociology*. Translated by F. W. Moore. Philadelphia: American Academy of Political and Social Science, 1899.
- Gwartney, James, Robert Lawson, and Walter Block, *Economic Freedom of the World: 1975-1995*. Vancouver, Canada: The Fraser Institute, 1995.
- Haggard, Stephen, *Pathways from the Periphery: The Politics of Growth in the Newly Industrializing Countries*. Ithaca, NY: Cornell University Press, 1990.
- Hagtvet, Bernt. "The Theory of the Mass Society and the Collapse of the Weimar Republic: A Re-examination," in Larsen, S., B. Hagtvet, and J. P. Mykelbust (eds.), *Who Were the Fascists? Social Roots of European Fascism*. Norway: Universitetsforlaget, 1980.
- Hansson, I., and C. Stuart, "Voting Competitions with Interested Politicians: Platforms Do Not Converge to the Preferences of the Median Voter," *Public Choice* 44 (1984), 431-41.
- Hawthorn, Geoffrey, "Liberalization and 'Modern Liberty': Four Southern States," *World Development* 21 (1993), 1299-312.
- Hayek, Friedrich, *Collectivist Economic Planning*. London: Routledge and Kegan Paul, 1935.
- The Road to Serfdom*. Chicago: University of Chicago Press, 1944.
- Hechter, Michael, *Principles of Group Solidarity*. Berkeley: University of California Press, 1987.
- Hechter, Michael, Debra Friedman, and Satoshi Kanazawa, "The Attainment of Global Order in Heterogeneous Societies." Paper delivered at the 1992 meetings of the Public Choice Society, Tucson, Arizona.
- Hewett, Edward A., *Reforming the Soviet Economy: Equality vs. Efficiency*. Washington, DC: The Brookings Institution, 1988.
- Hibbs, Douglas A., "Political Parties and Macroeconomic Policy," *American Political Science Review* 71 (1977), 1467-87.
- The American Political Economy*. Cambridge: Harvard University Press, 1987.
- Hicks, John, "The Theory of Monopoly," *Econometrica* 3 (1935), 1-20. Reprinted in G. J. Stigler and K. Boulding (eds.), *Readings in Price Theory*. Homewood, IL: Irwin, 1952, 361-83.
- Hillman, A. L., and A. Schnytzer, "Illegal Economic Activities and Purges in a Soviet-Type Economy," *International Review of Law and Economics* 6 (1986), 87-100.
- Hillman, A. L., and Avi Weiss, "A Theory of Illegal Immigration," paper presented at the European Public Choice Society Meetings, Tiberias, Israel, 1996.
- Hirschman, Albert O., *Exit, Voice and Loyalty*. Cambridge: Harvard University Press, 1970.
- Hirschleifer, J., "Shakespeare vs. Becker on Altruism: The Importance of Having the Last Word," *Journal of Economic Literature* XV (1977), 500-2.
- Hobsbawm, E., *Nations and Nationalism Since 1780*. Cambridge: Canto, 1990.
- Holborn, Hajo, *A History of Modern Germany, 1840-1945*, Vol. 3: New York: Alfred A. Knopf, 1969.
- Holtfrerich, Carl-Ludwig, "Economic Policy Options and the End of the Weimar Republic," in Ian Kershaw (ed.), *Weimar: Why Did German Democracy Fail?* London: Weidenfeld and Nicholson, 1990.

- Hough, Jerry, *The Soviet Union and Social Science Theory*, Cambridge: Harvard University Press, 1977.
- Hough, Jerry, and Merle Fainsod, *How the Soviet Union Is Governed*. Cambridge: Harvard University Press, 1979.
- Howitt, P., and Ronald Wintrobe, "Equilibrium Political Inaction in a Democracy," in A. Breton, G. Galeotti, P. Salmon, and R. Wintrobe (eds.), *Preferences and Democracy*. Dordrecht, The Netherlands: Kluwer Academic Press, 1993.
- "The Political Economy of Inaction," *Journal of Public Economics* 56 (1995), 329-53.
- Huntington, Samuel, *Political Order in Changing Societies*. New Haven, CT: Yale University Press, 1968.
- No Easy Choice*. Cambridge: Harvard University Press, 1976.
- The Third Wave: Democratization in the Late Twentieth Century*. Norman: University of Oklahoma Press, 1991.
- The Clash of Civilizations and the Remaking of World Order*. New York: Simon & Schuster, 1996.
- Huntington, Samuel, and Clement H. Moore (eds.), *Authoritarian Politics in Modern Society: The Dynamics of Established One Party Systems*. New York: Basic Books, 1970.
- Hutchcroft, Paul D., "Oligarchs and Cronies in the Philippine State: The Politics of Patrimonial Plunder," *World Politics* 43:3 (April 1991), 414-50.
- Huxley, Aldous, *Brave New World*. New York: Harper and Row (first published 1946).
- Brave New World Revisited*. London: Flamingo, 1994.
- Iannaccone, Laurence R., "Sacrifice and Stigma: Reducing Free Riding in Cults, Communes, and Other Collectives," *Journal of Political Economy* 100:2 (April 1992), 271-91.
- James, Harold, "Economic Reasons for the Collapse of the Weimar Republic," in Ian Kershaw (ed.), *Weimar: Why Did German Democracy Fail?* London: Weidenfeld and Nicholson, 1990.
- Jefferson, Gary H., and Thomas G. Rawski, "Enterprise Reform in Chinese Industry," *Journal of Economic Perspectives* 8 (1994), 47-70.
- Jensen, Michael, and William H. Meckling, "The Theory of the Firm: Managerial Behaviour, Agency Costs and Ownership Structure," *Journal of Financial Economics* 3 (1976), 305-60.
- Johnstone, F. A., *Class, Race, and Gold*. London: Routledge and Kegan Paul, 1976.
- Joskow, Paul L., Richard Schmalansee, and Natalia Tsukanova, "Competition Policy in Russia During and After Privatization," *Brookings Papers on Economic Activity: Microeconomics*, 1994.
- Kaempfer, William, and Anton Lowenberg, "The Theory of International Economic Sanctions: A Public Choice Approach," *American Economic Review* 78 (September 1988), 786-93.
- Kahn, Herman, *The Emerging Japanese Superstate: Challenge and Response*. Englewood Cliffs, NJ: Prentice Hall, 1970.
- Kandel, Eugene, and Edward Lazear, "Peer Pressure and Partnerships," *Journal of Political Economy* 100 (1992), 801-17.
- Karatnycky, Adrian, "Democracies on the Rise, Democracies at Risk," *Freedom Review* 26 (January-February 1995), 7.

- "Freedom on the March," *Freedom Review* 28(1), 6.
- Kater, Michael, *The Nazi Party: A Social Profile of Members and Leaders, 1919–1945*. Cambridge: Harvard University Press, 1983.
- Kennedy, Gavin, *The Military in the Third World*. New York: Scribners, 1974.
- Kershaw, Ian (ed.), *Weimar: Why Did German Democracy Fail? Debates in Modern History*. London: Weidenfeld and Nicolson, 1990.
- al Khalil, Samir, *Republic of Fear: The Inside Story of Saddam Hussein's Iraq*. Berkeley: University of California Press, 1989.
- The Monument: Art, Vulgarity and Responsibility in Iraq*. London: Andre Deutsch, 1991.
- Kirk-Greene, A. M. H., "His Eternity, His Eccentricity, or His Exemplarity? A Further Contribution to the Study of H. E. the African Head of State," *African Affairs* 90 (1991), 163–87.
- Kirkpatrick, Jeane, *Dictatorship and Double Standards: Rationalism and Realism in Politics*. New York: Simon & Schuster, 1982.
- Klein, Benjamin, R. G. Crawford, and A. Alchian, "Vertical Integration, Appropriable Rents, and the Competitive Contracting Process," *Journal of Law and Economics* 21 (1978), 297–326.
- Klein, Benjamin, and Keith Leffler, "The Role of Market Forces in Contractual Performance," *Journal of Political Economy* 89 (1981), 615–41.
- Knack, Stephen, and Philip Keefer, "Institutions and Economic Performance: Cross-Country Tests Using Alternative Institutional Measures," *Economics and Politics* 7 (1995), 207–28.
- Knight, J., and G. Lenta, "Has Capitalism Underdeveloped the Labour Reserves of South Africa?" *Oxford Bulletin of Economics and Statistics*, 42:3 (1980), 157–201.
- Knight, J., and M. D. McGrath, "An Analysis of Racial Wage Discrimination in South Africa," *Oxford Bulletin of Economics and Statistics* 39:4 (1977), 245–71.
- Koestler, Arthur, *Darkness at Noon*. Translated by Daphne Hardy. New York: Macmillan, 1941.
- Kogon, Eugen, *The Theory and Practice of Hell: The German Concentration Camps and the System behind Them*. Translated by Heinz Norden. New York: Octagon Books, 1973.
- Kornai, Janos, *Economics of Shortage*. Amsterdam: North Holland, 1980.
- "Comments on Lipton and Sachs," *Brookings Papers on Economic Activity* 1 (1990), 138–142.
- The Socialist System: The Political Economy of Communism*. Princeton: Princeton University Press, 1992.
- Kroll, Heidi, "Breach of Contract in the Soviet Economy," *Journal of Legal Studies* 16 (1987), 119–48.
- Krueger, A. O., "The Political Economy of the Rent-Seeking Society," *American Economic Review* 64 (1974), 291–303.
- Krugman, Paul, "The Myth of Asia's Miracle," *Foreign Affairs* 73 (1994), 62–78.
- Kundera, Milan, *Life Is Elsewhere*. Translated by Peter Kussi. New York: Viking Penguin, 1986.
- Testaments Betrayed*. Translated from the French by Linda Asher. New York: HarperCollins Perennial, 1996.
- Kuran, Timur, "Now Out of Never: The Element of Surprise in the East European Revolution of 1989," *World Politics* 44 (1991), 7–48.

- Private Truths, Public Lies: The Social Consequences of Preference Falsification.* Cambridge: Harvard University Press, 1995.
- Lake, David A., "Powerful Pacifists: Democratic States and War," *American Political Science Review* 86 (1992), 24-37.
- Landa, J., "A Theory of the Ethnically Homogeneous Middleman Group: An Institutional Alternative to Contract Law," *Journal of Legal Studies* 10 (1981), 49-62.
- Landes, William, and Richard Posner, "The Independent Judiciary in an Interest Group Perspective," *Journal of Law and Economics* 18 (1975), 875-902.
- von Lang, Jochen (ed.), *Eichmann Interrogated: Transcripts from the Archives of the Israeli Police.* Toronto: Lester and Orpen Denny, 1983.
- Lange, Oskar, *On the Economic Theory of Socialism* (Minneapolis: University of Minnesota Press 1938; New York: McGraw-Hill, 1964).
- LaPalombara, J., *Democracy, Italian Style.* New Haven, CT: Yale University Press, 1987.
- Larsen, S., B. Hagtvet, and J. P. Mykelbust, *Who Were the Fascists? Social Roots of European Fascism.* Bergen, Norway: Universitetsforlaget, 1980.
- Lazear, Edward, and Sherwin Rosen, "Rank-Order Tournaments as Optimum Labor Contracts," *Journal of Political Economy* 89 (1981), 841-64.
- Lewis, Stephen R., Jr., *The Economics of Apartheid.* New York: Council on Foreign Relations Press, 1990.
- Linz, Juan, "Political Space and Fascism as a Latecomer," in S. Larsen, B. Hagtvet, and J. P. Mykelbust, *Who were the Fascists? Social Roots of European Fascism.* Bergen, Norway: Universitetsforlaget, 1980.
- Linz, Juan J., and Alfred Stepan, *The Breakdown of Democratic Regimes.* Baltimore: Johns Hopkins University Press, 1978.
- Lipton, D., and J. Sachs, "Creating a Market Economy in Eastern Europe: The Case of Poland," *Brookings Papers on Economic Activity* 1 (1990), 75-148.
- "Prospects for Russia's Economic Reforms," *Brookings Papers on Economic Activity* 2 (1992), 213-65.
- Lipton, Merle, *Capitalism and Apartheid: South Africa 1910-1986.* Aldershot: Wildwood House Ltd., 1985.
- Lipset, Seymour Martin, *Political Man.* New York: Doubleday, 1960.
- Londregan, John, and Keith Poole, "Poverty, the Coup Trap, and the Seizure of Executive Power," *World Politics* 42 (1990), 151-83.
- Londregan, John, and Keith Poole, "Does High Income Promote Democracy," *World Politics* 49 (1996), 1-30.
- Lott, J. R., Jr., "Political Cheating," *Public Choice* 52 (1987), 169-86.
- "An Explanation for Public Provision of Schooling: The Importance of Indoctrination," *Journal of Law and Economics* 36 (1990), 199-231.
- Lott, J. R., Jr., and Bruce Bender, "Legislator Voting and Shirking: A Critical Review of the Literature," *Public Choice* 87 (1996), 67-100.
- Lowenberg, Anton, "An Economic Theory of Apartheid," *Economic Inquiry* 27 (January 1989), 57-74.
- Lucas, R. E. B., "Mines and Migrants in South Africa," *American Economic Review* 75 (December 1985), 1094-108.
- Lundahl, Mats, "The Rationale of Apartheid," *American Economic Review* 72 (December 1982), 1169-79.
- Lundahl, Mats, and Daniel B. Ndela, *Apartheid in Theory and Practice: An Economic Analysis.* Boulder, CO: Westview Press, 1980.

- MacFarquhar, Roderick, "Deng and China's Future," *New York Review of Books* (March 27, 1997), 14-17.
- McFaull, Michael, "State Power, Institutional Change, and the Politics of Privatization in Russia," *World Politics* 47 (1995), 210-43.
- McKee, Michael, and R. Wintrobe, "Parkinson's Law in Theory and Practise," *Journal of Public Economics* 51 (1993), 309-27.
- McMillan, John N., and Barry Naughton, "How to Reform a Planned Economy: Lessons from China," *Oxford Review of Economic Policy* 8 (1992), 130-43.
- MacMullen, Ramsay, *Corruption and the Decline of Rome*. New Haven, CT: Yale University Press, 1988.
- Marshall, Alfred, *Principles of Economics* (9th ed.). London: Macmillan, 1961.
- Matthews, Mervyn, *Privilege in the Soviet Union*. London: George Allen and Unwin, 1978.
- Medvedev, Roy A., *Let History Judge*. New York: Random House, 1973.
- Meltzer, Allan H., and Scott F. Richard, "A Rational Theory of the Size of Government," *Journal of Political Economy* 89 (1981), 914-27.
- Merkl, Peter H., "Comparing Fascist Movements," in S. Larsen, B. Hagtvæt, and J. P. Mykelbust, *Who Were the Fascists? Social Roots of European Fascism*. Norway: Universitetsforlaget, 1980.
- Mesquita, Bruce Bueno de, Randolph M. Siverson, and Gary Woller, "War and the Fate of Regimes: A Comparative Analysis," *American Political Science Review* 86 (September 1992), 638-46.
- Michels, Robert, *Political Parties*. New York: Dover, 1959.
- Milgram, Stanley, *Obedience to Authority: An Experimental View*. New York: Harper and Row, 1974.
- Mitchell, Neil J., and James M. McCormick, "Economic and Political Explanations of Human Rights Violations," *World Politics* 40 (1988), 476-98.
- Montinola, Gabriella, Yingyi Qian, and Barry R. Weingast, "Federalism, Chinese Style: The Political Basis for Economic Success in China," *World Politics* 48 (1995), 50-81.
- Moore, Barrington, Jr., *Soviet Politics - The Dilemma of Power*. New York: M.D. Sharp Inc., 1950.
- Mosca, Gaetano, *The Ruling Class*. New York: McGraw-Hill, 1939.
- Mueller, Dennis, *Public Choice II*. New York: Cambridge University Press, 1989. *Perspectives in Public Choice: A Handbook*. New York: Cambridge University Press, 1997.
- Murtell, Peter, and Mancur Olson, "The Devolution of Centrally Planned Economies," *Journal of Comparative Economics* 15 (1991), 239-65.
- Murphy, Kevin M., Andrei Shleifer, and Robert W. Vishny, "The Transition to a Market Economy: Pitfalls of Partial Reform," *Quarterly Journal of Economics* 107 (1992), 889-906.
- Nattrass, J., *The South African Economy: Its Growth and Change*. Cape Town: Oxford University Press, 1981.
- Naumann, Bernd, *Auschwitz: A Report on the Proceedings against Robert Karl Ludwig Mülka and Others before the Court at Frankfurt*. New York: Praeger, 1966.
- Nelson, Philip, "Information and Consumer Behavior," *Journal of Political Economy* 78 (1970), 311-29.
- Niskanen, William A., Jr., *Bureaucracy and Representative Government*. Chicago: Aldine-Atherton, 1971.

- Nordhaus, William, "Soviet Economic Reform: The Longest Road," *Brookings Papers on Economic Activity* 1 (1990), 287–309.
- Nordlinger, Eric, *Soldiers in Politics: Military Coups and Government*. Englewood Cliffs, NJ: Prentice-Hall, 1977.
- North, Douglass C., and Robert Paul Thomas, *The Rise of the Western World: A New Economic History*. New York: Cambridge University Press, 1973.
- Structure and Change in Economic History. New York: W. W. Norton, 1981.
- North, Douglass, and Barry Weingast, "Constitutions and Commitment: The Evolution of Institutions Governing Public Choice in Seventeenth Century England," *Journal of Economic History* XLIX (1989), 808–32.
- Nove, Alec, *Was Stalin Really Necessary?* London: George Allen and Unwin, 1964.
- The Soviet Economic System* (2nd ed.). London: George Allen and Unwin, 1980.
- O'Donnell, Guillermo, *Modernization and Bureaucratic-Authoritarianism: Studies in South American Politics*. Berkeley: Institute of International Studies, University of California, 1973.
- "On the State, Democratization and Some Conceptual Problems: A Latin American View with Glances at Some Post-Communist Countries," *World Development* 21 (1993), 1355–69.
- Ofer, Gur, "Soviet Economic Growth, 1928–85," *Journal of Economic Literature* 25 (1987), 1767–833.
- Olson, Mancur, *The Rise and Decline of Nations*. New Haven, CT: Yale University Press, 1982.
- "Dictatorship, Democracy and Development," *American Political Science Review* 87 (1993), 567–75.
- Oppenheim, Lois Hecht, *Politics in Chile: Democracy, Authoritarianism and the Search for Development*. Boulder, CO: Westview Press, 1993.
- Orwell, George, 1984. London: Secker and Warburg, 1949 (the Alchian Press).
- Paldam, Martin, "Inflation and Political Instability in Eight Latin American Countries, 1946–83," *Public Choice* 52 (1987): 143–68.
- Pareto, V., *I Sistemi Socialisti*, Turin: Unione Tipografico-Editrice Torinese, 1954.
- Perkins, Dwight, "Completing China's Move to the Market," *Journal of Economic Perspectives* 8 (1994), 23–46.
- Perlmutter, Amos, and Valerie Plave Bennett, *The Political Influence of the Military: A Comparative Study*. New Haven and London: Yale University Press, 1980.
- Persson, T., and Guido Tabellini, "Is Inequality Harmful for Growth" Theory and Evidence," University of California, Berkeley Center for Economic Policy Research Discussion Working Paper 581 (1991).
- Plato, *The Republic* (2nd edition [revised]). Translated with an Introduction by Desmond Lee. London: Penguin Books, 1974.
- Poggi, Gianfranco, *The State: Its Nature, Development and Prospects*. Stanford, CA: Stanford University Press, 1990.
- Porter, Richard C., "A Model of the South African-Type Economy," *American Economic Review* 63:2 (1978), 287–95.
- "South Africa Without Apartheid: Estimates from General Equilibrium Simulations," *Journal of International Development* 2:1 (1990), 1–59.

- Posner, R. A., "The Social Costs of Monopoly and Regulation," *Journal of Political Economy* 83 (1975), 807-27.
- Powell, G. B., Jr., "Extremist Parties and Political Turmoil: Two Puzzles," *American Journal of Political Science* 30 (1986), 357-78.
- Powell, Raymond, "Economic Growth in the USSR," *Scientific American* 219 (1968), 17-23.
- Przeworski, Adam, *Democracy and the Market: Political and Economic Reforms in Eastern Europe and Latin America*. New York: Cambridge University Press, 1991.
- "The Neo-Liberal Fallacy," *Journal of Democracy* 3 (1992), 45-59.
- Przeworski, Adam, and Fernando Limongi, "Political Regimes and Economic Growth," *Journal of Economic Perspectives* 7 (1993), 51-70.
- Putnam, Robert D., "Toward Explaining Military Intervention in Latin American Politics," *World Politics* 20 (1967), 83-11.
- Putnam, Robert, *Making Democracy Work*. Princeton, NJ: Princeton University Press, 1993.
- Ramet, Sabrina P., *Nationalism and Federalism in Yugoslavia 1962-91* (2nd ed.). Bloomington: Indiana University Press, 1992.
- Remmer, Karen, *Military Rule in Latin America*. Boston: Unwin-Hyman, 1989.
- "The Political Economy of Elections in Latin America, 1980-1991," *American Political Science Review* 87 (1993), 393-407.
- Rempel, William C., *Delusions of a Dictator: The Mind of Marcos as Revealed in His Secret Diaries*. Boston: Little, Brown, 1993.
- Robinson, Jacob, *And the Crooked Shall Be Made Straight: The Eichmann Trial, the Jewish Catastrophe, and Hannah Arendt's Narrative*. London: Macmillan, 1965.
- Rodrik, Dani, "Trade and Industrial Policy Reform in Developing Countries: A Review of Recent Theory and Evidence," NBER Working Paper #4417 (1993).
- Rogowski, Ronald, "Causes and Varieties of Nationalism: A Rationalist Account," in Edward A. Tiryakin and Ronald Rogowski (eds.), *New Nationalism of the Developed West: Toward Explanation*. Boston: Allen and Unwin, 1985, 87-108.
- Root, Hilton, *The Foundation of Privilege: Political Foundations of Markets in Old Regime France and England*. Berkeley, CA: University of California Press, 1994.
- Rosenberg, Harold, "The Trial and Eichmann," *Commentary* 32 (November 1961), 369-81.
- Rueschemeyer, Dietrich, E. H. Stephens, and J. D. Stephens, *Capitalist Development and Democracy*. Chicago: University of Chicago Press, 1992.
- Rutland, Peter, *The Myth of the Plan: Lessons of Soviet Planning Experience*. London: Hutchison and Co., 1985.
- Sachs, Jeffrey, "Social Conflict and Populist Policies in Latin America," NBER Working Paper #2897 (1989).
- Sachs, Jeffrey, and W. T. Woo, "Structural Factors in the Economic Reforms of China, Eastern Europe and the Former Soviet Union," *Economic Policy* 18 (1994), 101-46.
- Salisbury, Harrison, "Gorbachev's Dilemma," *New York Times Magazine* (July 27, 1986).

- Salmon, Pierre, "Trust and Trans-Bureau Networks in Organizations," *European Journal of Political Economy* 4 (1988), Extra Issue, 229–52.
- Sanford, Nevitt, "The Authoritarian Personality in Contemporary Perspective" in Jeanne N. Kmutsoh (ed.), *Handbook of Political Psychology*. San Francisco: Jossey-Bass Publishers, 1973.
- Sartori, Giovanni, *Parties and Party Systems*. New York: Cambridge University Press, 1976.
- Sartre, Jean-Paul, *Anti-Semite and Jew*. New York: Grove Press, 1960; New York: Schocken Books, 1965.
- Schaar, John H., "Loyalty," in David L. Sills (ed.), *International Encyclopedia of the Social Sciences* 9 (1968), 484–487. New York: The Free Press, 1968, 1991.
- Schap, David, "Property Rights and Decision Making in the Soviet Union: Interpreting Soviet Environmental History," *Economic Inquiry* 26 (1988), 389–401.
- Schapiro, Leonard, *The Communist Party of the Soviet Union* (2nd ed.). New York: Random House, 1971.
- The Government and Politics of the Soviet Union*. New York: Vintage Books, 1978.
- Schatzberg, Michael G., *The Dialectics of Oppression in Zaire*. Bloomington, IN: Indiana University Press, 1988.
- Schmitter, Phillippe C., "Military Intervention, Political Competitiveness and Public Policy in Latin America 1950–67," in Morris Janowitz and Jacques Van Doorn (eds.), *On Military Intervention*. Rotterdam: Rotterdam University Press, 1971.
- Schnytzer, Adi, and Janez Susteric, "Why Do People Support Dictators? (Popularity vs. Political Exchange)," ms., Department of Economics, Bar Ilan University, 1996. *Public Choice*, forthcoming.
- Schweller, Randall, "Domestic Structure and Preventive War: Are Democracies More Peaceful?" *World Politics* 44 (1992), 235–69.
- Shapiro, Carl, "Premiums for High-Quality Products as Returns to Reputations," *Quarterly Journal of Economics* 98 (1983), 659–79.
- Shapiro, Carl, and Joseph E. Stiglitz, "Equilibrium Unemployment as a Worker Discipline Device," *American Economic Review* 74 (1984), 433–44.
- Sheahan, John, *Patterns of Development in Latin America: Poverty, Repression, and Economic Strategy*. Princeton, NJ: Princeton University Press, 1987.
- Shepsle, K., "The Strategy of Ambiguity," *American Journal of Political Science* 66 (1972), 555–68.
- Shepsle, K., and Barry Weingast, "Structure-Induced Equilibrium and Legislative Choice," *Public Choice* 37 (1981), 503–19.
- Shirer, William L., *The Rise and Fall of the Third Reich: A History of Nazi Germany*. New York: Simon & Schuster, 1960.
- Shleifer, Andrei, and Robert W. Vishny "Reversing the Soviet Economic Collapse," *Brookings Papers on Economic Activity* 2 (1991), 341–65.
- "Pervasive Shortages Under Socialism," *Rand Journal of Economics* 23 (1992), 237–46.
- "The Politics of Market Socialism," *Journal of Economic Perspectives* 8 (1994), 165–76.
- Sicular, Terry, "Plan and Market in China's Agricultural Commerce," *Journal of Political Economy* 96 (1988), 283–307.

- "Public Finance and China's Economic Reforms," Harvard Institute of Economic Research Discussion Paper 1618 (1992).
- "The Derailment of China's Two-Track System, or Pitfalls of Mixing Plan and Market During the Reform of Socialist Economies," ms (November 1993).
- "Redefining State, Plan and Market: China's Reforms in Agricultural Commerce," *China Quarterly* 144 (1995), 1020-46.
- "Why Quibble About Quotes? The Effects of Planning in Rural China," ms, (1995).
- Stepan, A., *The Military in Politics: Changing Patterns in Brazil*. Princeton, NJ: Princeton University Press, 1971.
- Stigler, George, "Directors' Law of Public Income Redistribution," *Journal of Law and Economics* 13 (1970), 1-10.
- "The Theory of Economic Regulation," *Bell Journal of Economics* 2 (1971), 3-21.
- Stiglitz, Joseph E., *Whither Socialism?* Cambridge: MIT Press, 1994.
- Strauss, Leo, *On Tyranny*. London: The Free Press, 1963, 1991.
- Suetonius, Gaius Tranquillus, *The Twelve Caesars*. Translated by Robert Graves. London: Penguin, 1957.
- Thompson, Leonard, *A History of South Africa*. New Haven, CT: Yale University Press, 1990.
- Thompson, Leonard, and Andrew Prior, *South African Politics*. New Haven and London: Yale University Press, 1982.
- Tilly, Charles (ed.), *Formation of the National States of Western Europe*. Princeton, NJ: Princeton University Press, 1975.
- Toland, John, *Adolf Hitler*. New York: Ballantine, 1976.
- Trevor-Roper, Hugh, *The Rise of Christian Europe*. London: Thames and Hudson, 1965.
- Tullock, Gordon, "The Welfare Cost of Tariffs, Monopolies, and Theft," *Western Economic Journal* 5 (1967), 224-32.
- Autocracy*. Dordrecht: Martinus Nijhoff, 1987.
- Ulam, Adam, "The Price of Sanity," in G. R. Urban (ed.), *Stalinism: Its Impact on Russia and the World*. Cambridge: Harvard University Press, 1986, 100-45.
- Urban, G.R. (ed.), *Stalinism: Its Impact on Russia and the World*. Cambridge: Harvard University Press, 1982.
- Veyne, Paul, *Bread and Circuses: Historical Sociology and Political Pluralism*. London: Penguin, 1990.
- Vogel, Ezra F., *Japan As Number One: Lessons for America*. Cambridge, MA: Harvard University Press, 1979.
- Wade, Robert, *Governing the Market: Economic Theory and the Role of Government in East Asian Industrialization*. Princeton, NJ: Princeton University Press, 1990.
- Walder, Andrew G., *Communist Neo-Traditionalism: Work and Authority in Chinese Industry*. Berkeley: University of California Press, 1986.
- Weber, Max, *Economy and Society: An Outline of Interpretive Sociology*. Edited by Guenther Roth and Claus Wittich. Berkeley: University of California Press, 1978.
- Weingast, Barry R., "The Economic Role of Political Institutions: Market Preserving Federalism and Economic Growth," *Journal of Law, Economics, and Organization* 11 (1995), 1-31.

- Weingast, Barry, and William J. Marshall, "The Industrial Organization of Congress, or Why Legislatures Like Firms, Are Not Organized as Markets," *Journal of Political Economy* 96 (1988), 132–63.
- Weingast, Barry, Kenneth Shepsle, and Christopher Johnsen, "The Political Economy of Benefits and Costs: A Neoclassical Approach to Distributive Politics," *Journal of Political Economy* 89 (1981), 642–69.
- Weitzman, Martin, "Industrial Production" in A. Bergson and H.S. Levine (eds.), *The Soviet Economy: Towards the Year 2000*. London: George Allen and Unwin, 1983.
- Weitzman, Martin, and Chenggang Xu, "Chinese Township-Village Enterprises as Vaguely Defined Cooperatives," *Journal of Comparative Economics* 18 (1994), 121–45.
- White, Stephen, "Economic Performance and Communist Legitimacy," *World Politics* (1986), 462–82.
- Wiles, Peter, *The Political Economy of Communism*. Cambridge: Harvard University Press, 1962.
- Williamson, John, "Democracy and the 'Washington Consensus,'" *World Development* 21 (1993), 1329–36.
- Willerton, John P., Jr., "Patronage Networks and Coalition Building in the Brezhnev Era," *Soviet Studies* 39 (1987), 175–204.
- Winiecki, Jan., *The Distorted World of Soviet-Type Economies*. London: Routledge, 1988.
- Wintrobe, Ronald, "It Pays to Do Good But Not to Do More Good Than It Pays," *Journal of Economic Behaviour and Economic Organization* 2 (1981), 201–13.
- "The Optimal Level of Bureaucratization Within a Firm," *Canadian Journal of Economics* 15 (1982), 649–68.
- "Taxing Altruism," *Economic Inquiry* XXI (1983), 255–69.
- "The Market for Corporate Control and the Market for Political Control," *Journal of Law, Economics and Organization* 3 (1987), 435–46.
- "The Tinpot and the Totalitarian: An Economic Theory of Dictatorship," *American Political Science Review* 84 (1990), 849–72.
- "Political Competition and the Rise of Dictatorship," in A. Breton, G. Galeotti, P. Salmon, and R. Wintrobe (eds.), *The Competitive State: Villa Colombella Papers on Competitive Politics*. Dordrecht, The Netherlands: Kluwer Academic Publishers, 1991.
- "Some Economics of Ethnic Capital and Conflict," in A. Breton, G. Galeotti, P. Salmon, and R. Wintrobe (eds.), *Nationalism and Rationality*. New York: Cambridge University Press, 1995.
- "Modern Bureaucratic Theory," in D. Mueller (ed.), *Perspectives in Public Choice: A Handbook*. New York: Cambridge University Press, 1997.
- Wintrobe, Ronald, and Albert Breton, "Organizational Structure and Productivity," *American Economic Review* 76 (1986), 530–38.
- Wittman, Donald, "Parties as Utility Maximizers," *American Political Science Review* 67 (1973), 490–98.
- "Candidate Motivation: A Synthesis of Alternative Theories," *American Political Science Review* 77 (1983), 142–57.
- Wolfe, Bertram D., *An Ideology in Power*. New York: Stein and Day, 1969.
- Wurfel, David, *Filipino Politics: Development and Decay*. Ithaca, NY: Cornell University Press, 1988.

- Xenophon, "Hiero, or Tyrannicus," reprinted in L. Strauss, *On Tyranny*. New York: Political Science Classics, 1948.
- Young, Alwyn, "A Tale of Two Cities: Factor Accumulation and Technical Change in Hong Kong and Singapore," in O. Blanchard and S. Fischer (eds), *NBER Macroeconomic Annual 7* (1992), Cambridge, MA: MIT Press, 13–54.
- "The Tyranny of Numbers: Confronting the Statistical Realities of the East Asian Growth Experience," *Quarterly Journal of Economics* 110 (August 1995), Issue 3, 641–80.
- "The Razor's Edge: Distortions, Incremental Reform and the Theory of the Second Best in the People's Republic of China," ms, Department of Economics, Boston University (1996).

المؤلف في سطور:

رونالد وينتروب

أستاذ الاقتصاد في جامعة ويسترن أونتاريو - كندا. كما يترأس أيضاً مجموعة بحثية في الاقتصاد السياسي، وهو أمين صندوق مجموعة فيلاكولومبيلا لاقتصاديات المؤسسات.

شارك في عدة مؤلفات منها:

- ١- "منطق السلوك البيروقراطي" بالاشراك مع ألبرت بريتون (مطبعة جامعة كمبردج، ١٩٨٢).
 - ٢- "القومية والرشادة" محرر مشارك مع ألبرت بريتون، وجیالوجی جالوتى، وبير سالمون (مطبعة جامعة كمبردج ١٩٩٥).
 - ٣- "تفهم الديمقراطية: الاقتصاد والمنظور السياسي" (مطبعة جامعة كمبردج ١٩٩٧).
- وأيضاً مؤلف مشارك لأبواب من كتب ومقالات في صحف رائدة.

المترجمان في سطور :

د. جلال البنا

تخرج في جامعة القاهرة ١٩٥٨ والتحق بوزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية. وفي هذا الوقت حصل على درجة الماجستير، ودبلوم معهد الدراسات الإحصائية والبحوث، ودبلوم معهد التخطيط القومي، وأعقبها الهجرة وحصوله على درجة الدكتوراه في الاقتصاد في جامعة ولاية المسيسيبي الأمريكية. تدرج بعدها في عضوية هيئة التدريس في الجامعة الأمريكية بيروت، وجامعة ولاية ماساشوستس الأمريكية (برنامج ماجستير إدارة الأعمال)، ثم عمل خبيراً اقتصادياً في منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة - روما؛ إضافة إلى نشاطه في الشركات الأمريكية الكبرى، محاضراً لبرامج تدريبية في مصر في مركز أراك التابع لدار المعارف في القاهرة، وبرنامج AOUDA بالخارجية المصرية.

* وله كتب مترجمة في المجلس الأعلى للثقافة، وهي:

- ١- نحو مفهوم لاقتصاديات - البيئية (عام ٢٠٠٠).
- ٢- نحو مفهوم الاقتصاديات الموارد الطبيعية (عام ٤٢٠٠).
- ٣- نحو مفهوم لاقتصاديات الصحة والرعاية الصحية والتأمين الصحي (المسار الأمريكي) (٢٠٠٦).

* ومن المؤلفات:

- ١- القياسات الاقتصادية في اتخاذ القرار (تحليل النظم وإدارة الأعمال).
- ٢- كيف تصبح مصدراً ناجحاً.
- ٣- كيف تقيم فريق عمل (فالنجاح هو اختيار).

حصل على درجة البكالوريوس من جامعة الإسكندرية ١٩٦٧ (قسم الاقتصاد والعلوم السياسية)، ثم حصل على دبلوم الدراسات العليا في الاقتصاد، والتنمية، والتخطيط من جامعة مونبلييه I - فرنسا، ثم دبلوم الدراسات العليا في العلوم الاقتصادية والمالية - كلية الحقوق، جامعة الإسكندرية، كما حصل على دبلوم الدراسات العليا في الاقتصاد الزراعي من مونبلييه، وكذلك دبلوم الدراسات العليا في اقتصاديات الرى من معهد بارى - إيطاليا، ودبلوم الدراسات العليا في التخطيط الصناعي من معهد التخطيط القومي في القاهرة، ثم درجة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية - جامعة السوربون، باريس I.

وأثناء هذه الدراسات كان ملتحقاً بجريدة الأهرام، وتدرج فيها حتى وصل إلى مدير التحرير المناوب في جريدة الأهرام وأثناء عمله بالأهرام، كان محاضراً وأستاذاً للاقتصاد، والإعلام في جامعة الإسكندرية (كليات التجارة والحقوق والأداب والسياحة) وجامعة ٦ أكتوبر، كما كان أستاذاً للاقتصاد في جامعة عمر المختار - ليبيا، وباحثاً اقتصادياً بمعهد IADEP التابع لبرنامج التنمية للأمم المتحدة UNDP (السنغال)، وباحثاً اقتصادياً في مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية في جريدة الأهرام، وباحثاً اقتصادياً بالمشروع البحثي بالإسكندرية، والساحل الشمالي RAMDENE، جامعة الإسكندرية، وباحثاً اقتصادياً في معهد I.A.M.M - مونبلييه - بفرنسا.

وله العديد من المقالات والدراسات عن الاقتصاد السياسي نشرت بالأهرام، ومجلة الأهرام الاقتصادي، ومجلة السياسة الدولية، ومجلات وصحف عربية مختلفة، كما قام بالترجمة عن الإنجليزية والفرنسية إلى العربية نشرت أغلبها بدورية "قراءات استراتيجية"، ومن مؤلفاته:

- ١ - "أزمة الاقتصاد الدولي وتأثيراتها على الدول النامية"،
دار المعارف الحديثة، الإسكندرية، ١٩٨٥.
- ٢ - "فن كتابة الخبر الصحفي، نظريًا وعمليًا"، دار المعارف الحديثة،
الإسكندرية، ٢٠٠٥.
- ٣ - "اقتصاديات صناعة الصحافة في مصر"، دار العربي للنشر
والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٨.
- ٤ - "فن كتابة الخبر، والمقال الصحفي، نظريًا وعمليًا"، دار العربي
للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٨.
- ٥ - "الإسكندرية ، مستقبل مدينة في القرن ٢١"، ماهي للنشر
والتوزيع، الإسكندرية، ٢٠١٠.

المراجع في سطور :

سمير كريم:

عمل وكيلًا أول لوزارة الاقتصاد والتعاون الدولي في خلال فترة النصف الثاني من عقد السبعينيات وأوائل الثمانينيات من القرن العشرين، قبل أن ينتخب مديرًا تنفيذياً وعضوًا بمجلس إدارة بنك التنمية الإفريقية ممثلاً لمصر وجيبوتي، حيث عمل اثنى عشر عاماً.

وفي أثناء رحلة العمل الرسمية الطويلة بوزارة الاقتصاد حمل عبء المفاوضات مع أغلب دول شرق أوروبا، ثم مع مؤسسات التمويل الدولية المختلفة مثل البنك الدولي وبنك التنمية الإفريقية وصناديق التنمية العربية وصندوق الأوبك، مما أكسبه خبرة تفاوضية واسعة كان لها أكبر الأثر في عمله بعد ذلك.

هذا إلى جانب قيامه بالتدريس في الجامعة الأمريكية بالقاهرة التي حصل منها على الماجستير في إدارة الأعمال، فضلاً عن دراسته العليا بالخارج بعد أن حصل على شهاته الجامعية الأولى من كلية التجارة جامعة القاهرة عام ١٩٥٢.

وقد قام بترجمة ومراجعة عدد كبير من التقارير والمؤلفات الاقتصادية كان من أهمها "الاقتصاد الدولي الحديث" من تأليف جان هوجيندون، وويلسون براون، وكان منها كتاب "ترويض النمور" من تأليف روبرت

جران عن الأزمة المالية في جنوب شرق آسيا في عام ١٩٩٧. كما قام بترجمة كتاب التثبيت والتكييف "قصة الإصلاح الاقتصادي في مصر" من تأليف د. جودة عبد الخالق وإصدار المجلس الأعلى للثقافة. وكان آخرها كتاب "موجز تاريخ علم الاقتصاد. مقاربات جمالية لدراسة العلم الكثيب"، من إصدار المركز القومي للترجمة.

التصحيح اللغوي: طارق حمدى
الإشراف الفنى: حسن كامل



تتعلق موضوعات هذا الكتاب بالجوانب المختلفة لسلوك الأنظمة الدكتاتورية والشمولية، حيث حقوق الناس في اختيار من وكيف يُحكمون، قد تم إجهاضها عن طريق الحاكم. وأبعاد سلوك الأنظمة الدكتاتورية تتضمن مستوى النمو الاقتصادي، حقوق الملكية، إعادة توزيع الثروة ، مستوى الكفاءة الإقتصادية. ويتناول الكتاب الأدوات الأولية التي يستخدمها الدكتاتوريون للبقاء في السلطة، ما الظروف التي تسهم في انهيار الديمقراطية وتمكن السلطة الدكتاتورية، وما المسئولية الديمocrاطية تجاه الجرائم التي يرتكبها النظم الدكتاتورية، وهل الحكام الدكتاتوريين أكثر قدرة على تحقيق نمو اقتصادي متميز. لذا فهذا الكتاب يقدم نموذجاً عاماً للأوتوقراطية والدكتatorية، ومجموعة من الإجابات على تلك الأسئلة.